الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع

دور الاستثمار الخاص
في تحقيق أهداف خطط التنمية

بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي
الثالث عشر للاقتصاديين المصريين
(القاهرة ٢٤ ـ ٢٦ نوفمبر ١٩٨٨)

١٩٨٩

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع

(معاد شهرها برقم ٥٩٢ فى ٢٩ يناير ١٩٦٧)

تاسست الجمعية سنة ١٩٠٩ لتنمية الاهتمام بالدراسات والأبحاث العلمية فى شئون الاقتصاد والاحصاء والتشريع ·· وتحقيقا لهذا الغرض تصدر الجمعية مجلة « مصر المعاصرة » فى أربعة أعداد سنويا كما تنظم اجتماعات عامة ومحاضرات تعالج فيها مختلف المشاكل الاقتصادية والاحصائية والتشريعية ذات الأهمية البارزة من الناحيتين النظرية والتطبيقية · وتيسر الجمعية سبل الاطلاع على أحدث المؤلفات والدوريات العربية والأجنبية فى مكتبتها الحافلة بها ·

مجلس الادارة

الرئيس : **الدكتور محمد زكى شافعى** ـ أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ووزير الاقتصاد الأسبق

نائبا الرئيس
- **الدكتور فؤاد هاشم** ـ رئيس مجلس ادارة بنك الاستثمار العربى ووزير الاقتصاد الأسبق
- **الدكتور أحمد فتحى سرور** ـ وزير التعليم

السكرتير العام : **المستشار محمود حافظ غانم** ـ مدير عام المصرف العربى الدولى

أمين الصندوق : **الدكتور أحمد عبدالوهاب الغندور** ـ عميد كلية الاقتصاد

الأعضاء

الدكتور ابراهيم صقر ـ أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

الدكتور ابراهيم على صالح ـ نائب رئيس محكمة النقض السابق

الدكتور حازم الببلاوى ـ رئيس مجلس ادارة البنك المصرى لتنمية الصادرات

الدكتور عبد المجيد فراج ـ عميد معهد الدراسات والبحوث الاحصائية

الدكتور على لطفى ـ رئيس مجلس الوزراء السابق

الدكتور محمد حلمى مراد ـ وزير سابق وأستاذ الاقتصاد

الدكتور محمد سلطان أبو على ـ وزير الاقتصاد السابق

الأستاذ محمد عبد المنعم رشدى ـ رئيس مجلس ادارة البنك العربى الافريقى الدولى

الدكتور محمود سمير طوبار ـ عميد كلية تجارة الزقازيق

الدكتورة كريمة كريم ـ أستاذة بكلية البنات جامعة الأزهر

الدكتور محمود عاطف البنا ـ أستاذ القانون العام ـ كلية الحقوق جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديم

يضم المجلد مجموعة البحوث والتعقيبات العلمية التى قدمت للمؤتمر السنوى الثالث عشر للاقتصاديين المصرين الذى انعقد بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع فى نوفمبر ١٩٨٨ لمناقشة « دور الاستثمار الخاص فى تحقيق أهداف خطط التنمية » ٠

ولقد جاء موضوع هذا المؤتمر معبرا عن طبيعة المرحلة التى يجتازها الاقتصاد المصرى ٠ فنحن نعـــلم جميعا اننا نواجه مشـــاكل اقتصـــادية واجتماعية كالتضخم والبطالة والعجز فى الموازنة العامة وميزان المدفوعات ، وهى مشاكل ناجمة عن اختلالات هيكلية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية ٠ ولا يمكن مواجهة هذه المشاكل الا عن طريق التخفيف من حدة هذه الاختلالات أو القضاء عليها ٠

وفى ضوء برنامج العمل الاقتصادى الذى تم وضعه فى أواخر عام ١٩٨٥ والذى يهدف الى زيادة الانتاج وتطوير الخدمات يتبين لنا أننا نواجه معادلة صعبة ٠٠ فالأهداف طموحة ٠٠ ولكن وسائل الدولة محدودة لتحقيق هذه الأهداف ٠ فالحكومة مثقلة بالاعباء لتوفير الخدمات المجانية والسلع التموينية وتطوير القطاع العام ٠ والايرادات تكفى بالكاد لتغطية الأجـور والمرتبات والنفقات الجارية ولا يتبقى موارد حقيقية لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ٠ وتضطر الدولة الى الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج مما يؤدى الى تفاقم مشكلة المديونية ٠

ومن هنا كانت الدعوة لتشجيع المبادرات الفردية والقطاع الخاص والاستثمار الوطنى والعربى والأجنبى ٠٠٠ دعـوة لا تستند الى أسـباب عقائدية وانما ترجع فى المقام الأول الى ظروفنا الاقتصادية ٠

ولقد لعب الاستثمار الخاص دورا كبيرا فى الخطة الخمسية الأولى (٨٢/٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧) ٠ فقد قدرت الاستثمارات المنفذة بواسطة القطاع الخاص خلال سنوات الخطة بنحو ٣ر٩ مليار جنيه متجاوزة الهدف (٦ر٨ مليار جنيه) بنسبة ٤ر٨٪ تقريبا ٠ ولعل فى ذلك ما يؤكد قدرة القطاع الخاص

على القيام بدوره فى الخطة اذا ما توافرت له الظروف المواتية وتحقق له الاستقرار ٠

ويقدر حجم الاستثمارات التى يقوم بتنفيذها القطاع الخاص فى الخطة الخمسية الثانية (٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١) بنحو ١٨ مليار جنيه تمثل حوالى ٣٨ر٧٪ من اجمالى استثمارات الخطة ٠ فاذا اضفنا الى ذلك استثمارات الشركات الأجنبية فى قطاع البترول والتى تتراوح ما بين ٤ ـ ٥ مليار جنيه فى ضوء ما قامت بتنفيذه خلال الخطة الأولى فان مساهمة القطاع الخاص تقدر بنحو ٤٥٪ من اجمالى استثمارات الخطة ٠

وفى ظل الأهمية المتزايدة لدور القطاع الخاص فى تحقيق أهداف التنمية كان من الضرورى استكمال الدراسات اللازمة فى هذا المجال والتى تناولتها بحوث هذا المؤتمر من خلال مناقشته العديد من المحاور المرتبطة بنشـــاط الاستثمار الخاص ـ والتى دارت طوال ثلاثة أيام متواصلة تم خلالها مناقشة عشر بحوث متخصصة ٠

ويسعد الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع أن تقدم فى هذا المجلد عرضا لأعمال مؤتمرها العلمى السنوى الثالث عشر ٠

ولا يسعنا ونحن نقدم هذا العمل الا أن نتوجه بالشكر والتقدير والعرفان لكل من أسهم فى انجاح أعمال هذا المؤتمر ٠٠ العلماء والزملاء الذين اسهموا بفكرهم وآرائهم ومناقشاتهم ٠٠ الجهاز الادارى الذى شارك مع أبناء الجمعية بالجهد المتواصل فى تحضير أعمال المؤتمر والاشراف عليه ٠٠٠ شكرا لكل من ساهم من أبناء مصر ٠٠٠ من أجل مصر ٠

هيئة التحـــرير

كلمة الأستاذ الدكتور عاطف صدقى

رئيس الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء التشريع

ان المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين علامة مضيئة من علامات اسهام الاقتصاديين المصريين فى مواجهة مشاكل وطنهم ومشاركتهم الايجابية والبناءة من أجل دفع عجلة التنمية والتقدم فى الوطن ·

ولعلنى أبادر فأقول أن مؤتمركم هذا مثال عملى طيب لما ترجوه الدولة من نتائج تفاعل فكر الاقتصاديين المصريين من أجل التوصل الى أفضل صيغة ممكنة لحركة مجتمعنا المصرى نحو تحقيق آمال شعبنا العظيم فى التقدم والأزدهار ·

وقد أوصى مؤتمرنا الثانى عشر فى نهايته بأن يكون موضوع البحث فى مؤتمر هذا العام هو دور القطاع الخاص فى تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية · وأعتقد انكم تشاركوننى الرأى حول أهمية هذا الموضوع وحيويته فى نطاق المواجهة الشاملة التى تقوم بها الدولة بكافة قطاعاتها حاليا لازالة كل المشاكل التى تعوق النمو الاقتصادى فى مصر · وأننى أجد لزاما على فى مثل هذا الاجتماع ، الذى يضم هذه النخبة الممتازة من الاقتصاديين المصريين ، أن أوضح ما يحكم سياسة مصر فى هذا الشأن من فكر واضح لا لبس فيه · ان الصعوبات الاقتصادية التى تواجهنا فى هذه المرحلة هى نتيجة لعدد من الاختلالات الهيكلية فى بنياننا الاقتصادى تحتم علينا تعبئة كافة الموارد الممكنة لاحداث طفرة انتاجية لا غنى عنها اذا ما أردنا اجتياز هذه المرحلة الحرجة من مراحل نمونا الاقتصادى ·

ولا شك انكم تشاركوننى الرأى فى أن زيادة الانتاج تمثل التحدى الحقيقى الذى يواجهنا فى هذه المرحلة · لذلك فان تعظيم قدراتنا الانتاجية وجذب المزيد من الاستثمارات لتمويل خطط الانتاج اللازمة لسد احتياجات الجماهير وزيادة حجم الصادرات تشكل أولوية مطلقة فى خططنا التنموية · وهنا يبرز دور القطاع الخاص الانتاجى ، ومن هنا أيضا تتأكد أهمية الاستثمارات الخاصة سواء منها المصرية أو العربية أو الأجنبية ·

ان أحد المحاور الرئيسية للجهد الاقتصادى للدولة فى هذه المرحلة

هو تعبئة مدخرات القطاع الخاص لتكثيف استثمارات خطة التنمية · ولن تتوانى الدولة عن وضع السياسات والقوانين الكفيلة بتشجيع القطاع الخاص على ارتياد آفاق جديدة فى مجالات الانتـــاج المختلفة وزيادة اســـهامه الاستثمارى · وهناك من المؤشرات ما يدل على أن عامى ٨٦/٨٧ ، ٨٧/٨٨ قد شهدا ارتفاعا ايجابيا فى هذا الاســـهام الانتاجى الاستثمارى للقطاع الخاص ، والارقام ستدل عند عرضها على هذه الحقيقة الواضحة ·

وفى الواقع أن الدولة كانت قد بدأت منذ منتصف السبعينات فى وضع الأسس اللازمة لضمان مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام فى الاستثمارات الأجنبية بعد أن وضح صعوبة انفراد الاستثمارات العـــامة بهذه المهمـــة الضخمة · كما اتخذت الدولة العديد من الاجراءات وأصدرت التشريعات لجذب وتسهيل دخول الاستثمارات العربية والأجنبية والمصرية للميادين الانتاجية · وكان من أهم هذه القوانين كما هو معلوم لنا جميعا القانون ٤٣ لسنة ٧٤ وما طرأ عليه من تعديل بقانون ٣٢ · كذلك تعمل أجهزة الدولة المعنية بالاستثمار على اعداد دراسات جدوى المشاريع الانتاجية المتسقة مع أولويات خطة التنمية وتقديمها لمستثمرى القطاع الخاص الوطنى والعربى والأجنبى · وتتم خلال هذه الأيام جهود مكثفة من أجل اعادة بحث كافة قوانين الاستثمار الحالية بهدف رفع كفاءتها الى أقصى حد ممكن وترشيد وتبسيط كافة الاجراءات التى يلجأ اليها المستثمرون · ونأمل أن تتم هذه الجهود قريبا حتى يشهد مناخ الاستثمار نتيجة لذلك المزيد من التيسير والاستقرار ، وحتى تزداد مساهمة الاستثمارات الخاصة فى دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية · ان اهتمام الدولة المتزايد بالقطاع الخاص وتوسيع دوره فى خطة التنمية والتزامها بايجاد المناخ المناسب الذى يحقق لأصحاب رؤوس الأموال الجادين عوائد مجزية مقابل مشاركتهم فى العملية الانتاجية ، ويواكبه ويتوازى معه جهد لا يتوقف من أجل تصحيح مســـار وحدات القطاع العام وبصفة خاصة المتعثرة منها لأسباب فى معظمها خارجة عن ارادتها ، ورفع كفـــاءة القطاع العام بأكمله وترشيد ادارته التطويره بشكل يحقق الآمال العريضة التى وضعها الشعب فيه عندما انشأ صروحه من قوته وعرقه لتقود عملية الانتاج والبناء ، ولتكن ضمانا وطنيا لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة من أجل مستقبل أكثر تقدما واشراقا ·

ان مؤتمركم هذا ينعقد هذا العام فى مرحـــلة من مراحـــل تطورنا الاقتصادى ، لا أشك فى تقديركم لأهميتها ولمدى ما يسودها من توجهات ومن تأثير على مستقبل عملية التنمية فى مصر · كذلك فانى على يقين ان أنظار

المواطنين ستظل تتطلع اليكم على مدى الأيام الثلاثة التى تجتمعون فيها ، وسيظل الجميع يتابع أعمالكم بشغف واهتمام ؛ فجمع مثل جمعكم هذا بما حباه الله من علم غزير وحيوية فى الفكر وتنوع فى المدارس والاتجاهات ، وحرص على المصلحة العامة ، كفيل بأن يقدم لمصر من عصارة فكره ما يعينها على اختيار الطريق الصحيح واجتيازه مهما كانت العقبات ٠

الجلســـة الأولى

الأبحـــاث :

موقع القطاع الخاص فى ايديولوجية النظام السياسى فى مصر

أ٠د٠ اسامة الغزالى حرب

التعقيب على البحث :

أ٠د٠ جـلال أمين

موقع القطاع الخاص فى أيديولوجية النظام السياسى فى مصر

١٩٥٢ ـ ١٩٨٨

د· أسامة الغزالى حرب

تقـــديم :

منذ أن قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر ، واقامت نظامها الجديد، فان هويه ذلك النظام انما تحددت بموقفة من « القطاع الخاص » ربما اكثر من أى شىء آخر · فهو قد أصبح اشتراكيا (أو شبه إشتراكى) عندما أمم المشروعات الخاصة ، وحد من نمو القطاع الخاص ، وأصبح انفتاحيا (أو شبه رأسمالى) عندما نبذ التأميم واتاح الفرصة لنمو القطاع الخاص ·· وفى الحالة الأولى ، عرفت مصر التنظيم السياسى الواحد القائم على تحالف قوى الشعب ، واقامت علاقة خاصة مع الاتحاد السوفيتى · وفى الحالة الثانية ، عرفت مصر التعدد الحزبى ، واقامت علاقة أشد خصوصية مع الولايات المتحدة · غير أن هذا لا يعنى ـ بمعنى ما ـ أولوية للاقتصاد على السياسة ، بل ـ على العكس ـ فان ثورة يوليو جاءت للتعامل مع الاقتصاد كموضوع للسياسة واعتبرت تأثيره عليها خطأ ينبغى أن يصحح ·· ومع ذلك ، فان التطورات الاقتصادية ما لبثت أن تركت بصماتها بقوة على السياسة ، ليعود الجدل بينهما يأخذ مجراه المنطقى ويطبع حياتنا الراهنة ·

فى هذا الاطار ، تسعى تلك الورقة الى الحديث عن موقع القطاع الخاص ، فى ايديولوجية النظام السياسى فى مصر ، فى الفترة منذ ١٩٥٢ حتى الآن · وهى بذلك ورقة فى السياسة وليس فى الاقتصاد ، وتتحدث عن القطاع الخاص كموضوع للسياسة وليس كصانع لها ، وتتحدث عن اللحظة الراهنة ولكنها تربطها بالأصول · ولا يقصد بالحديث عن القطاع الخاص هنا مجرد ملامح رؤية النظام السياسى له ، وانما أيضا خصائص تلك الرؤية ، وتطورها ، وأسباب هذا التطور ·

ولما كان من الاجدى وضع هذه الرؤية للقطاع الخاص ، فى داخـل الاطار العام لأيديولوجية النظام السياسى ، والتى ترتبط بدورها بخصوصيته

الاجتماعية والطبقية ، فان خطة البحث هنا سوف تبدأ بالحديث عن الملامح « الأولية » للنظام وأيديولوجيته قبل الانتقال الى تعقب موقفه من القطاع الخاص ، ومراحله المتوالية ٠

النظـــام السـياسى :

عندما أطاحت ثورة يوليو بالنظام القديم ، وأقامت نظامها البديل ، شمل التغيير الأساس الدستورى للحكم ، وشكل النظام السياسى ، الا أن جوهره ومركز الثقل فيه كان هو انتقال السلطة السياسية فى المجتمع المصرى من أيدى قوة اجتماعية معينة ، الى قوة اجتماعية أخرى ، أى من أيدى طبقة كبار ملاك الأراضى ، والرأسمالية الصناعية والتجارية ، الى أيدى الطبقة الوسطى الصاعدة ، بتدبير وقيادة ابنائها فى القوات المســـلحة بالدرجة الأولى ٠ وبعبارة أخرى ، فقد أمسكت بمقاليد الحكم فى مصر «نخبة»(١) سياسية جديدة ، مثلت حجر الزاوية للنظام السياسى ، وتحددت ملامحها الأساسية من الزاوية التى تهمنا هنا ـ بانتمائها الطبقى ـ أولا ـ وطابعها العسكرى ـ ثانيا ٠

١ ـ والواقع أن مصير « الطبقات المتوسطة » كان موضع احدى نقاط النقد الهامة للتحليل الماركسى لتطور الطبقات فى المجتمعات الرأســـمالية الحديثة ، ففى حين تنبأ ماركس بأن الهوة الاجتماعية بين الطبقتين الرئيسيتين (البرجوازية والبروليتاريا) سوف تزداد اتساعا وان الشرائح الوسطى من السكان فى تلك المجتمعات سوف تختفى فى غمار هذه العملية ، الا أن الهوة بين البرجوازية والبروليتاريا لم تتسع بالشكل والاثار التى تصورها ماركس ، كما أن الشرائح الوسطى أو الطبقة المتوسطة بقيت وتدعمت فى سياق النمو الاقتصادى واسع النطاق ، وزيادة الحاجة الى خدمات اجتماعية متعددة وحديثة ٠

على أن اتساع وتدعيم الطبقات المتوسطة فى المجتمعات المتخلفة فى الفترة المعاصرة انما استند الى عوامل أخرى ترتبط بظروف تلك المجتمعات والتى تتبدى ـ فى الأساس ـ فى الضآلة النسبية للطبقتين المرتبطتين بالانتاج الحديث ، أى « البروليتاريا الصناعية » و « البرجوازية » وقد تعـــددت التصنيفات لتلك الطبقات المتوسطة وضمنتها عناصر عديدة مثل الموظفين وأصحاب المهن الحرة والقسم الاساسى من الضباط والطلبة ، فضـــلا عن الحرفيين وصغار التجار وصغار الصناع أى البرجوازية الصغيرة القاطنة فى المـــدن ٠

ما يهمنا هنا ، هو أن شرائح وقطاعات من الطبقات المتوسطة فى العالم الثالث (خاصة العسكريين والبيروقراطيين) أخذت تضطلع على نطاق واسع بدور أساسى وحاسم فى الحياة السياسية للبلدان المتخلفة ، وشكلت النخبة الحاكمة فيها ، ونظر اليها كوسيط للتحديث وتنمية مجتمعاتها ، بل لقد ذهب البعض الى أن تاريخ البلدان المتخلفة المعاصر هو تاريخ نهـــوض الطبقة المتوسطة (٢) ٠

فى هذا الاطار ، كان استيلاء عسكريى الطبقة المتوسطة على السلطة فى مصر عام ١٩٥٢ واحدا من العلامات الهامة على التطور فى الدور السياسى للطبقة المتوسطة فى بلدان آسيا وأفريقيا ، وتأكيدا للدور نفسه الذى سبق أن قامت به شرائح من تلك الطبقة فى بلدان أمريكا اللاتينية فى سياق تطورها السياسى المعاصر ٠

وقد كان استيلاء ابناء الطبقة الوسطى على السلطة فى مصر ، تعبيرا مباشرا عن رفض احتكار كبار الملاك وكبار ممثلى الرأسمالية الصناعية والتجارية للسلطة ، ونتيجة لعجز النظام السياسى عن مواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية واستيعاب القوى الطبقية الجديدة ٠

وواقع الأمر أن الطبقة المتوسطة التى سبق أن برز دورها فى ظروف ثورة ١٩١٩ وفى ظل النهضة الاقتصادية التى شنها طلعت حرب ومجموعة بنك مصر ، والتى كان قوامها التجار والمتعلمون وموظفوا الحـكومة وضباط الجيش ، وأيدها الفلاحون والعمال الذين ارتبطوا بأهـداف الاســتقلال والديمقراطية ، كانت قد وجدت كلها التعبير الرئيسى عنها فى « الوفد » ولكن مسار هذا الاخير كان فى اتجاه خذلانها ، وفى اتجاه السيطرة المتزايدة لكبار الملاك عليه ٠

ولم يكن غريبا أن قطاعات متزايدة من الطبقة المتوسطة لجأت مبكرة الى ايجاد تنظيماتها السياسية المستقلة خاصة (مصر الفتاة ـ الاخوان المسلمين ـ الماركسيون) ٠ وهى التنظيمات التى أبدت ـ كل من منطلقها الخاص ـ رفضها للنظام القائم ، وقدمت بدائل ايديولوجية محددة بل ولجأت فى بعض الاحيان الى انتهاج أساليب العنف السياسى ٠

لقد قدمت الطبقة المتوسطة بأجنحتها الثلاث(متوسطو الملاك الزراعيين، والبرجوازية الصغيرة التجارية والصناعية فى المدن والمثقفون الذين ينتمون الى الفئتين السابقتين) أفواجا من العناصر الواعية والمثقفة التى حالت

الأوضاع الطبقية والاجتماعية وامتيازات الأجانب قبل يوليو ١٩٥٢ دون حصولها على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية ، أما تنظيماتها الحزبية - السرية والعلنية - والتى كانت اداتها للمشاركة السياسية فلم تكن قادرة على الاسهام بأى دور فعال فى الحياة السياسية ، وأقصى ما استطاعت تقديمه هو التعبير عن رفض النظام القائم من خلال الانشطة الصحافية على وجه الخصوص ٠

على أن هذه الطبقة ، مثلما قدمت أعضاء حركات الرفض والتجمعات الايديولوجية قدمت أيضا أعضاء تنظيم الضباط الأحرار ، ولذلك لم يكن مصادفة أن العناصر التى كانت نشيطة من الضباط الأحرار انما توزعت ارتباطاتها السابقة بين تنظيمات الاخوان ، ومصر الفتاة والشرعيين ٠

وباستخدام القوات المسلحة ومن خلالها استولى أبناء الطبقة الوسطى على السلطة فى اطار علاقات قوة متباينة ازاء الطبقات العليا والدنيا : الطبقة العليا التى تمثلت أساسا فى كبار ملاك الأراضى والرأسمالية الصناعية والتجارية وكانت تمتلك مفاتيح القوة الاقتصادية مثلما سيطرت على الاحزاب السياسية ، والطبقات الدنيا (أى الفلاحون الفقراء والمعدمون وعمال الزراعة فى الريف والعمال الصناعيون فى المدن) الذين لم يكن بامكان أى من الاحزاب التى كانت قائمة عشية الثورة الادعاء بتمثيله لها تمثيلا حقيقيا ٠ وورث نظام يوليو تلك القوى الاخيرة مجردة من اطاراتها التنظيمية - باستثناء بعض التنظيمات العمالية المحدودة ، وجاهزة - بالتالى - لتعبئتها وتحريكها بالقدر الذى يستطيعه النظام الجديد أو يريده ٠

وكانت الطبقة المتوسطة هى الوعاء الاجتماعى الواسع الذى ظهرت منه النخبة السياسية فى مصر بعد ١٩٥٢ (٣) وركز البعض على الطبقة الوسطى الريفية بالذات التى أطلق عليها الباحث الأمريكى بايندر اصطلاح الشريحة الثانية Second Stratum مستعيرا الاصطلاح من موسكا فى حديثه عن النخبة الحاكمة ، ومعتبرا أن جوهر ما حدث فى مصر الناصرية انما هو « ظهور شريحة ثانية جديدة فى لحظة حماس ثورى » ! (٤)

ولقد وعى عبد الناصر هذه الحقائق تماما ٠ وفى خطاب له بمناسبة افتتاح مصنع الحديد والصلب فى ٢٧ يوليو ١٩٥٨ اشار الى « الذين يمثلون الطبقة المتعلمة والقائمون على قيادة هذا البلد ، ٠٠٠ لأن البلد اسلمت لنا قيادها وتأمل فينا خيرا » ٠ وعدد عبد الناصر القيادات فى المصانع وفى

الزراعة وفى الحكومة وخلص الى القول « كل هؤلاء اليوم هم الطبقة المتعلمة التى تتولى القيادة ٠٠ والبلد بمنتهى التضحية وبمنتهى الاخلاص أسلمت زمامها لهم ولها أمل كبير » (٥) ٠ وفى تعبيرات أكثر وضوحا أمام الجلسة الختامية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٣ ديسمبر ١٩٦١ حدد عبد الناصر الفئات التى تدخل فى الطبقة المتوسطة ثم قال : « أنا اعتبر أن هذه القوى اشتركت فى الماضى من أجل قيام هذه الثورة السياسية والاجتماعية وأن هذه القوى هى التى تستطيع أن تقرر مصير الأمة » (٦) ٠

٢ - من ناحية ثانية ، لم تكن ظاهرة تدخل الجيش فى السياسة - عندما قامت ثورة ١٩٥٢ - ظاهرة جديدة ، سواء فى التاريخ المصرى أو فى بعض بلاد العالم الثالث الأخرى ٠ وتلا ذلك - على الصعيد الاكاديمى - ظهور فيض من الكتابات حول الظاهرة ، سواء من خلال الحديث عن العسكريين فى البلاد المتخلفة بشكل عام ، أو من خلال الحديث عن نماذج أكثر تحديدا للحكم العسكرى ، مثل نموذج الدولة البريتوريانية « Praetorian State » وفى كلا الحالتين احتلت مصر الناصرية مكانا هاما ٠

ولدى تحليل موقع العسكريين فى النخبة السياسية الحاكمة فى مصر بعد ١٩٥٢ من المفيد الاستعانة بالتقسيم الذى أوردته بعض تلك الدراسات بين ما يسمى بـ « قلب النخبة » أو « النخبة الحاكمة » ، وبين ما يسمى بـ « النخبة العامة » أو « الاستراتيجية » ٠

قلب النخبة أو النخبة الحاكمة تكون فى مصر فى أعقاب قيام ثورة ١٩٥٢ من مجموعة من العناصر القيادية فى تنظيم الضباط الاحرار تمثلت فى غالبية أعضاء « مجلس قيادة الثورة » وأقرب الضباط اليهم ٠ وفى حين يرى البعض أن التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ منتصف الخمسينات انعكست على تشكيل تلك النخبة الحاكمة فى صورة اضافة عناصر مدنية تكنوقراطية وبيروقراطية اليها ، بحيث قفزت بها من حوالى عشرة أو اثنى عشر فردا الى رقم يتراوح بين ٥٠ أو ٦٠ فردا (رئيس الجمهورية ونوابه - رئيس الوزارء ونوابه والوزراء - مستشارو الرئيس - المحافظون - رؤساء المخابرات والبرلمان والتنظيم السياسى) (٧) ، فان البعض الآخر من الدارسين ركز على « الطابع العسكرى » الكاسح للنخبة الحاكمة ، بل رأوا فى هذا الطابع السمة التى تفصل النخبة الحاكمة (أو قلب النخبة السياسية) عن غيرها من عناصر النخبة السياسية ٠ ووفقا لهذا الرأى الاخير ، فان المجموعة التى سيطرت على مصر فى عهد عبد الناصر لم تكن مجرد نخبة ضمن

مجموعة من النخب بل كانت تمتلك هوية « المجموعة » التى تستمد من مصادر غير وظيفتها السياسية · ونطاق سلطتها كان واسعا ومتعددا ، كما أن مصادر تجنيدها وتنظيمها الداخلى ميزاها عن النخبة الاستراتيجية · لقد كانت هى القيادة السياسية فى موقع القوة ، واتسمت بصعوبة اختراقها ، وحجمها الصغير ، فضلا عن أنها منعت أو اعاقت تكوين الجماعات السياسية الأخرى التى يمكن أن تكون مصدرا لبروز نخب سياسية منافسة (٨) ·

أما النخبة الاستراتيجية أو العامة فتشمل أفرادا عديدين مثل قادة التنظيم السياسى وأعضاء البرلمان ومديرى القطاع العام وكبار رجال الصناعة والمال وقادة الجيش والسفراء والقضاة ونواب الوزراء ووكلاء الوزارات ورؤساء تحرير الصحف وكبار المهنيين ، ومن يناظرهم من العناصر التى تعمل « كنظام » لدعم النخبة الحاكمة (٩) · أن أفراد هذه النخبة هم من المتخصصين البارزين فى مجالاتهم ، الذين يجندون طبقا لمهنتهم ·

واذا كانت النخبة الاستراتيجية تجمع بين عناصر مدنية وعسكرية ، فان الضباط غالبا ما تمتعوا بوضع متميز فى داخل تلك النخبة ، بسبب ارتباطهم المباشر بالنخبة الحاكمة ·

فى ضوء ما سبق يمكن القول ان انتماء النخبة السياسية بعد ١٩٥٣ الى الطبقة المتوسطة بشكل عام لا ينفى أن قلب تلك النخبة أو النخبة الحاكمة) ظل بالأساس من نصيب العسكريين ، وأن ذلك الانتماء (الطبقى العسكرى) ترك بصماته على طابع النخبة واتساعها ·

وكان من البديهى أن يكون أول ما تحرص عليه النخبة الحاكمة الجديدة بعد استيلائها على سلطة الدولة هو ان تحرم الطبقات العليا ، التى طال احتكارها للحكم ، من أى منافذ للسلطة مرة أخرى · ولأن الأحزاب السياسية القديمة كانت هى الاطار التنظيمى - السياسى الذى مارست من خلاله تلك الطبقات دورها السياسى ، فان رفض الحكم الحزبى كان الى حد بعيد تعبيرا عن رفض حكم تلك الطبقات · وكان الغاء حركة الجيش لدستور ١٩٢٣ فى ١٩٥٢ الغاءللاساس القانونى الذى يستند اليه النظام الحزبى برمته ، قبل الغاء الاحزاب نفسها فى يناير من العام التالى · وبالرغم مما وفره دستور ١٩٢٣ من ضمانات للحريات السياسية للمواطنين الا انه كان معبرا بالأساس عن مصالح الطبقات « الاقطاعية » و « البرجوازية » الكبيرة ، ولم يكن متصورا أن يترك الضباط الاحرار - بعد ان وثبوا الى السلطة - دستورا

يحرم الطبقة الوسطى (فضلا عن الطبقات الدنيا) فرصة تأكيد وجودها وتحقيق أهدافها ٠

وفى نفس الوقت ، فان الانتماء الطبقى للضباط الأحرار يفسر الى حد كبير تخوفهم الشديد من أى مبادرات تنظيمية مستقلة للطبقات العمالية والفلاحية ٠ وكان موقف النخبة الجديدة من المظاهرات التى قام بها عمال شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار فى ١٢ و ١٣ أغسطس ١٩٥٢ مؤشرا هاما ومبكرا على ذلك التخوف ٠ وطوال الفترة التالية ، فان حرص النظام الجديد على اقرار المزيد من « الحقوق » للفلاحين والعمال كان يواكبه حرص شديد للسيطرة على أية ابنية تنظيمية ، نقابية أو سياسية لتلك الطبقات، وبعبارة موجزة فان خوف نخبة الطبقة الوسطى من القوة « الفعلية » للطبقات العليا ، كان يقابله خوفها من القوة « الكامنة » للطبقات الدنيا ٠

ايديولوجية النظـــام :

لم يرتبط مولد النظام السياسى لثورة يوليو بوجود ايديولوجية سياسية متكاملة أو قوية٠٠ وفى حين سلم عبد الناصر ورفاقه بتلك الحقيقة منذ بداية الثورة ، فان فحص الافكار السياسية التى عبر عنها عبد الناصر وتفاعلاتها مع الممارسة عبر الوقت ، يفضى الى مجموعة من المبادىء والأهداف العامة التى يمكن اعتبارها ـ من زاوية ما ـ نوعا من الايديولوجية ٠ وبعبارة أخرى ـ فان الافكار التى تضمها تلك « الايديولوجية » ـ بما فى ذلك الأفكار بخصوص القطاع الخاص كما سوف نلاحظ ـ لم توجد دفعة واحدة ، أو كنظرية مسبقة للعمل ، بل طرأت عليها تبدلات وتحولات ارتبطت بتطورات واقعية محددة ٠ وهنا يمكن ذكر عدة ملاحظات حول سمات هذه الايديولوجية، ومضمونها :

١ ـ أن أول تلك السمات ـ اتساقا مع ما سبق ـ هو الطابع « الثانوى» للايديولوجية ٠ فنخبة الضباط الأحرار وفى مقدمتها جمال عبد الناصر ـ لم تنظر الى مسألة وجود نظرية أو ايديولوجية سياسية للنظـام الجـديد ، باعتبارها قضية حاسمة أو ذات أولوية متقدمة لازمة للسـير على طريق « الثـورة » ٠

لقد كانت تلك قضية « ثانوية » بأكثر من معنى :

ـ فالحركة ظلت لدى عبدالناصر حقيقة سابقة على الفكر ، والانجاز

الفعلى أمر أدعى لتركيز والاهتمام من التأمل النظرى • يقول عبد الناصر فى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ « لم يكن مطلوبا منى أبدا فى ٢٣ يوليو أن أطلع ومعى كتاب مطبوع وأقول هذا الكتاب هو النظرية• مستحيل • لو كان قصدنا عمل هذا الكتاب قبل ٢٣ يوليو لما كنا قد قمنا بثورة ٢٣ يوليو » (١٠) • واذا كانت تلك النظرة تعكس حالة الضعف الثقافى التى كانت تسود أغلب القطاعات الشعبية (لا النخبة) فى المجتمع المصرى . وعدم تجاوز الأهداف الوطنية العامة ، فانها ترتبط أكثر بالطابع العسكرى للنخبة الحاكمة أى بالتركيز على الحسم والانجاز ، وتجاوز المناقشات والجدال • وهو نفس الطابع الذى أسهم فى اللجوء الى أسلوب « الانقلاب العسكرى » كأداة سريعة وحازمة للتخلص من النظام القديم • وقد ارتبط هذا - فى الواقع - بالميل الى التقليل من شأن الافكار والنظريات ، أو أخذها بدرجة عالية من التبسيط • وفى أكثر من مناسبة وصف عبد الناصر الأفراد الذين يهتمون بالمفاهيم والافكار ، أو يسعون للبحث عن تأصيلات نظرية معينة بأنهم « يتفلسفون » • وفى الاجتماع السابق الاشارة اليه للجنة التحضيرية، وفى تعليق على تزايد الاهتمام بالقضايا العامة فى مصر ، عقب الانفصال السورى ، يقول عبد الناصر : « البلد كان فيها نوبة فلسفة ، كل واحد بيتفلسف ، وكل واحد بيتكلم • لكن هذا يدل على الصلاح ، ويدل على الاهتمام » (١١) ويقول محمد حسنين هيكل فى معرض حديثه عن اهتمامات عبد الناصر الثقافية : « أنه كان من حين لآخر يعقد جلسات يحضرها البعض وكان يسميها « جلسات الفلسفات » (١٢) •

٣ - ولم يكن غريبا - نتيجة لذلك - أن أجمعت الغالبية الساحقة من الدراسات حول أيديولوجية ثورة يوليو على الطابع « التجريبى » لها (١٣) • أما محاولة البحث عن « نظرية » فكانت تالية للتطبيق • وعلى سبيل المثال ، فقد رفع شعار « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » مع بناء « الاتحاد القومى » ثم حاول كمال الدين حسين الامين العام ، أن يبلور أفكار الاتحاد « فاستعان ببعض المثقفين فرادى مثل سليمان حزين ومحمد سعيد العريان ولبيب شقير وحسن عباس زكى • ولكن هذه المحاولات كانت أضعف من أن تشيد أساسا فكريا وعقائديا » (١٤) •

أما الاتحاد الاشتراكى ، فمع أن بناءه جاء تاليا لصدور الميثاق ، ومحاولا التعبير عما جاء فيه من أفكار ، الا أن الأهم من ذلك هو أن صدور « القوانين الاشتراكية » وتنفيذها فى يوليو ١٩٦١ كان سابقا - كما هو معروف - لصدور الميثاق ، ولطرح أى أفكار اشتراكية متكاملة •

وقد رأى عبد الناصر فى ذلك الأسلوب « منهجا » معينا ، هو منهج « التجربة والخطأ » . وفى أكثر من مناسبة استشهد بمسار الدعوة الاسلامية للتدليل على صحة هذا المنهج ، ففى خطاب له فى مدينة المحلة الكبرى فى ٨ أغسطس ١٩٥٩ قال عبد الناصر « كما قلت لكم أولا ، ليس عندنا كتاب عنوانه المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى . ولا أحـــد فى التاريخ استطاع فى يوم وليلة أن يعطى كتابا مكتوب . وربنا سبحانه وتعالى أعطانا المثل : كان يستطيع ينزل القرآن فى ليلة واحدة ، ولكن لماذا مكث ٢٣ سنة ينزل القرآن ؟ ليعطينا فى هذا المثل ، أن علينا أن نتبع هذا السبيل فى عملنا وفى بنائنا » (١٥) وفى خطابه أمام اللجنة التحضيرية فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ كرر عبد الناصر جملتين : شهادة أن لا اله الا الله ، وأن محمدا رسول الله» . كما تحدث عن التدرج فى تحريم الخمر (١٦) وعاد فى نفس الخطاب ليقول : « لو كنت معكم ليلة ٢٣ يوليو لما استطعت أن أقول هذا الكلام ، لأنى لم أكن قد سرت فى بعد فى تجربة السنوات العشر الماضية . كان يمكن أن ألقى محاضرة فى التكتيك ، أو فى موضوع عسكرى . ولكن كان من الصعب أن أتكلم فى الثورة أو العمليات التى تجرى الآن » (١٧) .

على أن جوهر ما سمى بمبدأ « التجربة والخطأ » هنا تمثل ــ من الناحية الفعلية ــ فى حقيقة أن أهم التطورات كانت تجىء ــ بالأساس ــ كرد فعل لاخفاق أو فشل خطير ، حدث بالفعل ، وفرض نتائجه كأمر واقع ، يحتم الاستجابة له ، أكثر مما جاء نتيجة لدراسة الواقع ونقده ، كهدف فى حـــد ذاته . ولعل أبرز الدلائل على تلك الحقيقة يمـكن استخلاصـــها من أهم التطورات الفكرية التى عرفتها الحقبة الناصرية ، والتى ترجمت فى وثيقتى « الميثاق » و « بيان ٣٠ مارس » فكل منهما جاء ــ ربما بشكل أساسى ــ كرد فعل لانجاز خطير فى النظام الناصرى ، أى : الانفصال السورى عام ١٩٦١ (قبل الميثاق) وهزيمة يونيو ١٩٦٧ (قبل بيان ٣٠ مارس) . وقد بدأ « رد الفعل » واضحا على وجه الخصوص ، عقب الانفصال السورى . وبعد أقل من شهر واحد من الانفصال ، أعلنت « الأهرام » ــ فى سياق خطط أعلنت « لتنظيم للعمل الثورى » ــ اعتبار المصالحة مع الرجعية مرحلة انتهت . و « الاتجاه بكل قوة الى التنظيم الشعبى » و « ودفع العمل بكل قوة فى جميع المجالات ، بما فى ذلك اعادة تنظيم جهاز الدولة » (١٨) وبعد اعلان الميثاق ، فى مايو ١٩٦١ وفى خطاب له بشأن « مشروع التنظيم السياسى والديمقراطى » ففى يوليو ١٩٦٣ اعتبر عبدالناصر أن صدور الميثاق كان علامة على انتهاء مرحلة التجربة والخطأ . فالميثاق أعطى الدليل للعمل الوطنى أولا ، ومن ناحية ثانية ، حدد بوضوح قوى الشعب العاملة ، التى يمكن أن تقوم

بينها الوحدة الوطنية ، التى تتكفل بحل الصراع الطبقى سلميا ، وتدفع امكانيات التقدم لصالح الجماهير » (١٩) ٠

ولذلك ، لم يكن غريبا أن اتسمت الافكار المعلنة لنظام يوليو بطابع « انتقائى » واضح ٠ واذا كان التفسير الشائع للسمة الانتقائية لافكار ثورة ٢٣ يوليو يتعلق بانتماء نخبة يوليو الى الطبقة المتوسطة ، أو البرجوازية الصغيرة » على وجه التحديد ، فان الواقع هو أن نخبة الضباط الاحرار مثلت - بالفعل - شتات الاتجاهات التى كانت تعبر عنها التنظيمات السياسية للطبقة الوسطى فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية ٠ ومثلما دعا نظام يوليو الى تآلف كافة القوى والطبقات - فى تنظيم حزبى واحد ، فان أفكاره المعلنة جمعت فى داخلها بين خصائص مختلفة ومتباينة ٠

٣ - أما من حيث المضمون ، فان السمة الاساسية « لأيديولوجية » نظام يوليو - اذا جاز هذا التعبير - كانت هى تأكيدها على « توحد » الشعب، وتسامى هذا التوحد على الاختلافات أو التناقضات الطبقية ، وهو ما بدا - على وجه الخصوص فى الفترة بين ١٩٥٢ و ١٩٦١ ولذا ، يمكن اطلاق صفة الشعبية Populist على هذا المضمون لايديولوجية ثورة يوليو ١٩٥٢ اشارة الى اشتراكها فى العديد من سمات الاتجاهات الشعبية Populism كما تعرفها الادبيات السياسية والاجتماعية الحديثة (٢٠) ٠ فالاستراتيجية الشعبية كانت احدى استراتيجيات التنمية التى أتبعتها كثير من بلاد العالم الثالث فى أعقاب الحرب العالمية الثانية (٢١) ٠ كما برزت الحركات والاحزاب « الشعبية » فى عديد من بلاد أمريكا اللاتينية معتمدة على تعبئة وتحريك الطبقة العاملة ودفعها الى ساحة العمل السياسى ، بعد مصاعب فترة الكساد العالمى وكان من أبرز قادتها « خوان بيرون » فى الارجنتين و « خيتوليوفارجاس » فى البرازيل (٢٢) ٠

وجوهر مفهوم الشعبية - كحركة سياسية ، وكما يقدمها أصحابها - هو أنها لا تنظم وفقا لخطوط « طبقية » ولكنها تقترن باطار نظرى يوضع فيه الشعب أو الأمة ككل ، فى مواجهة « أعداء الشعب » أو « أعداء الأمة » ، سواء تمثل أولئك الاعداء فى قوة خارجية أو فى عملاء لها فى الداخل ، أو فى أوليجاركية تسعى للرجوع بالأمة الى الوراء ٠ وترفض الشعبية انقسام المجتمع الى طبقات ، وهى فيما تمثله من ايديولوجية مشتتة ، وبدائية ومتناقضة ، وتؤكد على أن الانقسام السياسى الهام الوحيد ، هو بين الشعب واعداء الشعب ، سواء فى الخارج أو الداخل (٢٣) ٠ ولامتدادا لذلك ، فان

الحركات الشعبية عادة لا تنظم « كأحزاب » بقدر ما تكون حركات فضفاضة تخضع للقائد وأتباعه ، بشكل يقتـــرب ـ في الواقع ـ من نمط القيـــادة الكارزمية لدى فيبر ٠

فاذا انتقلنا هنا الى مصر الناصرية ، فلن يعدم الباحث أوجها للتماثل بين الظروف العامة لنشأة الحركات الشعبية المشار اليها ، وبين ما ساد فى مصر عقب يوليو ١٩٥٢ ٠ لقد عكس التوجه الشعبى للنظام ، منذ اللحظات الأولى لقيامه ، واقع الالتقاء فى المصالح والاهداف بين القطاعات المختلفة من الطبقة الوسطى ـ التى أحتكرت النخبة العسكرية تمثيلها ـ وبين ابناء الطبقات الشعبية الواسعة (الفلاحية ، والعمالية) فى مواجهة ســـيطرة واستبداد الطبقات العليا الحاكمة بشقيها الريفى (كبار ملاك الأراضى) والحضر (البرجوازية الكبرى الصناعية والتجارية والمالية) ٠ كانت الدعوة « للاتحاد » بين أبناء الشعب هى النداء الاسمى الذى أطلقته نخبة الضباط الأحرار من أجل تحقيق أهداف الثورة « القضاء على الاستعمار وأعوانه الخونة المصريين » وعلى « الاقطاع » وعلى « الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم » ٠ على أن السيطرة فى هذا « التحالف » الشعبى كانت للطبقة الوسطى ، وبالتحديد : لنخبتها العسكرية ، التى بادرت به ، وحددت اطاراته، ووضعت القيود الصارمة على حركة الطبقات الدنيا (العمالية والفلاحية) فى داخله ٠ ومثلما درجت عليه الاتجاهات الشعبية ، فى كل مكان ، من بناء تنظيمات فضفاضة ، تعتمد على جاذبية قادتها ، وليس على بنائها المحكم، ولجوء للعنف ، وايثار « لأبنائها » بالمغانم ، واستعداء لقطاعات هامة من المثقفين والمهنيين (٢٤) ٠تكررت الصورة ـ بشكل أو بآخر ـ فىمصرالناصرية٠

القطاع الخاص فى ايديولوجية النظام :

ان التحديد المسبق لهوية النخبة الحاكمة فى النظام السياسى الذى اقامته ثورة يوليو ، وللملامح العامة لايديولوجيتها السياسية ، يمثل مقدمة ضرورية للتعرف على وضع القطاع الخاص فى تلك الايديولوجية ٠ ولأن ممارسات النخبة الحاكمة وايديولوجيتها قد تفاعلت ـ تأثيرا وتأثرا ـ مع الظروف الواقعية المتغيرة فى مصر عبر الفترة موضع الدراسة فيما يتعلق بموضوع المناقشة ـ أى القطاع الخاص ، فسوف يكون من المفيد تقسيم تلك الفترة الى أجزاء متمايزة وفقا لطبيعة ملابسات الموقف من القطاع الخاص فى كل منها ٠ وبناء على الفحص العام لمجمل تلك الفترة من زاوية الموقف الرسمى ازاء القطاع الخاص ، يمكن التمييز بين أربعة مراحل ، مع التسليم

بداهة بقدر كبير من التداخل فيما بينها ، بل وأيضا ببعض الفصل التحكمى الذى تفرضه الاعتبارات العملية للبحث والتحليل ، فى هذه الحدود سوف تكون السنوات ١٩٥٢ و ١٩٦٠ و ١٩٦٧ و ١٩٧٤ نقاط التحول التى نرصد عندها بدايات ونهايات المراحل موضع البحث :

(١) مرحلة المهادنة : ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠ :

كانت المبادىء الستة الشهيرة ، التى أعلنها « الضباط الأحرار » لدى استيلائهم على السلطة فى مصر فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، والتى لخصت مجمل الأهداف الوطنية المصرية فى منتصف القرن ، هى أول الملامح الفكرية للنظام الجديد ، والتى يمكن ـ ابتداء منها ـ غزل خيوط ايديولوجية ونسجها عبر الوقت ٠

ولا تترك لنا المبادىء الستة مجالا للشك فى أن التغيير الاقتصادى والاجتماعى كان قضية حاضرة منذ اللحظة الأولى « كهدف » للنظام الجديد، وهو ما عبر عنه فى الدعوة الى « القضاء على الاقطاع » و « القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم » و « اقامة عدالة اجتماعية » وفى كتابه « فلسفة الثورة » الذى مثل خطوة تالية فى بلورة أهداف النظام الجديد أوضح عبد الناصر ادراكه لوجود نوعين من الثورات وضرورة أن تخوض مصر غمار كل منها : « الثورة السياسية التى تهدف الى تحقيق الاستقلال والحرية الوطنية ، والثورة الاجتماعية التى تسعى الى تحقيق العدل الاجتماعى »٠كما كان عبد الناصر مدركا « للتناقض » بين مستلزمات وشروط كل من الثورتين ٠ وعندما تعرض عبد الناصر ـ فى موضع آخر من الكتاب للقضايا الاقتصادية قال : « من أجل ضمان الحياة الاقتصادية فى المستقبل ذهبنا (يقصد قادة الثورة) الى أكبر الأساتذة فى مختلف نواحى الخبرة ، وقلنا لهم : نظموا للبلد رخاءه ،واضمنوا لقمة العيش لكل فرد فيه»٠

كانت هناك ـ اذن ـ أهداف ، وكان هناك حديث ، ليس فقط عن القضاء على الاقطاع وعلى الاحتكار وعلى سيطرة رأس المال على الحكم ، وانما أيضا عن الثورة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية ٠ وفيما عدا « الاصلاح الزراعى » ـ الذى كانت فكرته مطروحة بوضوح منذ ما قبل الثورة ـ فان كيفية التغيير ـ وكيفية تحقيق الاهداف حكمتها اعتبارات عملية معقدة ، وخضعت لتغيرات وتقلبات حادة ٠

لقد تفاعلت - فيما يتعلق بتبلور ايديولوجية النظام ، خاصة فيما يتعلق بكيفية تحقيق الأهداف - عوامل متعددة ، أهمها : -

- الأهداف المعلنة للنظام ، والتى الزم نفسه بها ٠
- الانتماء الطبقى والمهنى للنخبة الحاكمة الجديدة - كما سبقت الاشـــارة ٠
- ثم مجمل الظروف الموضوعية التى واجهت النظام فى ممارساته سواء على الصعيد الداخلى أو الخارجى ٠

ويفضى تأمل هذه الفترة (١٩٥٢ - ١٩٦٠) الى ان ثلاث مهام أساسية متوالية استغرقت جل طاقة النظام الجديد أكثر من غيرها :

المهمة الأولى ، هى توطيد اركان النظام الجديد ، وكســـب التأييـد الجماهيرى ، وتصفية القوى المعارضة ٠ « فى هذا الاطار قام الحكام الجدد بالضرب بعنف على مظاهر المعارضة التى صدرت من اليمين أو اليسار ، كما قاموا بعملية « تطهير » فى المؤسسات المختلفة كالجيش والشرطة وأجهزة الخدمة المدنية ، وفرضت الرقابة على الصحافة ، وحـــل مجلس نقـــابة الصحفيين - أما فيما يتعلق بالأحزاب السياسية ، فقد طلب منها أولا أن تطهر نفسها من العناصر الفاسدة ، وبدأت مواجهة بين الاحزاب والنظام الجديد انتهت فى ١٦ يناير ١٩٥٣ بقانون الاحزاب السياسية « حماية للوحـــدة الوطنية »٠ وبانتهاء « أزمة مارس » وسقوط اللواء محمد نجيب ، وحل جماعة « الأخوان المسلمين » نجح النظام الجديد فى تصفية معارضـــيه ، وبرز جمال عبد الناصر باعتباره رجل النظام الأول بلا منازع (٢٥)٠

المهمة الثانية ، هى التخلص من عبء الاحتلال الانجليزى بالاسراع فى توقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٥ ٠ ثم ما لبثت مصر أن دخلت عقب تأميم القناة فى معركتها ضد قوى العدوان الثلاثى ، وخرج النظام الفتى وقد حقق انتصارا سياسيا خفف من الانتكاسة العسكرية التى ألمت به فى المعركة ، وبدأت فى الوقت نفسه ارهاصات التقارب مع المعسكر الاشتراكى ٠

وأخيرا وعبر تطورات سريعة منذ منتصف الخمسينيات انغمست مصر بقيادة عبد الناصر فى المعركة من أجل القومية العربية والوحدة العربية ، وسرعان ما اضحى صعود القومية العربية مقترنا بصعود ونفوذ النظـــام المصرى - وعبد الناصر تحديدا فى الوطن العربى ، وبلغت المعركة ذروتها

بالوحدة المصرية السورية فى فبراير ١٩٥٨ وبثورة العراق فى يوليو من نفس العام ، وما تبعها من معارك عربية ـ دولية ساخنة ٠

ان دراسة تفاعل هذ الظروف ، مع الطبيعة الاجتماعية للنخبـــة . وسعيها لتحقيق أهدافها المعلنة ، تقودنا مباشرة الى جوهر الايديولوجية التى أخذت تتجمع خيوطها ٠ونقطة البدء هنا هى الاقرار بحقيقة أن جوهر ما حدث فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انما هو الفصل الذى تم ـ بين عشية وضحاها ـ بين القوة الاقتصادية ، والقوة السياسية ٠ فبعد ذلك اليوم (ولفترة لن تطول كثيرا !) ظلت القوة الاقتصادية فى يد كبار ملاك الأراضى وكبار الرأسمالية فى الصناعة والتجارة والمال ، أما القوة السياسية التى كانت أيضا من نصيبهم ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، فقد آلت ـ بعد ٢٣ يوليو الى رجال « حركة الجيش » من ابناء الطبقة المتوسطة ٠ وطوال عقد من الزمان ، فان جوهر التحرك السياسى لنخبة يوليو ، بزعامة جمال عبد الناصر ، سوف يكون هو : اعادة الجمع بين القوة السياسية ، والقوة الاقتصادية ٠ ان الطريقة التى تمت بها اعادة الجمع هذه ، وأختلافها فى الخمسينات عنها فى الستينيات ، هى التى طبعت أيضا مضمون الايديولوجية التى طرحها النظام لتبرير سلوكه ٠

وفى صياغة أخرى يمكن القول أن مناط النفوذ السياسى للطبقة الحاكمة الأفلة كان هو قوتها الاقتصادية ، أما الطبقة الحاكمة الجديدة ، وبعد أن استولت على السلطة ، وجردت الطبقات القديمة من نفوذها السياسى ، انما استندت الى « الدولة » وجهازها البيروقراطى المتشعب لتحكم سيطرتها على المجتمع ٠ ومع أن هذه الظاهرة لم تكن جديدة ، وفى العالم الثالث على وجه الخصوص ، الا أن مصر أكدتها وقدمت نسخة باهرة منها ، أى : « المشروع السياسى » لنخبة الطبقة المتوسطة ، المستندة الى آلة الدولة ، فى ظل ظروف تراجع وتهلهل البرجوازية الكبيرة من ناحية ، وضعف ومحدودية قدرات الطبقات العمالية والفلاحية ـ من ناحية أخرى » (٢٦) ٠

ان قضية القطاع الخاص ، تقع فى قلب هـــذا المشروع ، وفى قلب ايديولوجيته « الشعبية » ٠ ويقودنا فحص شعارات وسياسات واجراءات نظام يوليو ، فى الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠ الى عدد من السمات العامة لموقفه ازاء القطاع الخاص :

١ ـ أنه لا رفض للملكية الخاصة أو القطاع الخاص من حيث المبدأ :

فبالرغم مما ساور كبار الرأسماليين فى مصر ـ عقب اصدار قانون

الاصلاح الزراعى وبعد أقل من شـــهرين من الثورة ـ لم يصدر من أبناء النخبة الحاكمة الجديدة مايدل على المساس بحق الملكية كمبدأ » ولا بوجود القطاع الخاص ، واجتهد رجال الثورة فى التأكيد على أنه لا يوجد التزام بمدارس اقتصادية معينة ، ونسب الى « صلاح سالم » قوله « نحن لسنا من الاشتراكيين ، ولا أعتقد أن اقتصادنا سيزدهر الا عن طريق المشروعات الحرة » (٢٧) · وحفلت خطب جمال عبد الناصر ، خاصة فى النصف الأول من الخمسينات ، بعدد من التأكيدات على عدم تحيز الدولة لغير المالكين على حساب المالكين ، سواء فى الصـــناعة والزراعة ، وذلك فى اطـــار ايديولوجية « شعبية » تجمع مختلف الطبقات تحت رعاية الدولة · ففى احدى الخطب يذكر عبد الناصر : « ان العامل وصاحب العمل ، كل منهما مرتبط بالآخر ، وواجبنا أن نوفق بين الجميع » (٢٨) · وفى خطاب آخر يذكر « أمامنا الفلاح والعامل ، وصاحب الأرض وصاحب رأس المال ، ونحن نعمل للجميع ولا ننصر فئة على أخرى » (٢٩) ، وفى مناسبة أخرى يقول عبدالناصر « ان حكومة الثورة هى حكومة الأمة بطبقاتها جميعا ، حكومة العمـــال والفلاحين ، وحكومة الموظفين والطلاب ، وحكومة رجال المال وأصحاب الأعمال وحكومة الفقراء والاغنياء ، حكومة الصغار المبتدئين وحكومة الكبار الناجحين » (٣٠) و « اننا نتجه الى المحافظة على مصلحة العامل ، وعلى مصلحة صاحب العمل ، الى بناء عهد جديد للصناعة » (٣١) و « ليكن فى علمكم ان الحكومة ليس لديها المال الكافى للقيام بالنهضة الصناعية وعلى ذلك يجب أن نشجع كل من يريد استثمار أمواله حتى تستفيد البلاد ، ويستفيد العمال من ذلك » (٣٢) ·

واذا كانت تلك النغمة المطمئنة للملكية الخاصة ، والمرحبة بالقطاع الخاص ، قد وجدت تفسيرها أول الثورة فى حاجة النظام الجديد لحشد كافة القوى فى اطار ايديولوجية شعبية لا تفرق بين طبقة وأخرى ، فان مقتضيات مواجهة العدوان الخارجى بدءا من عام ١٩٥٦ قدمت مبررات اضافية لدعم فكرة التوحد الوطنى ضد العدو الخارجى وافساح الطريق للقطاع الخاص لممارسة نشاطه · ويرصد الباحثون أيضا فى الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ والخلاف السياسى مع الاتحاد السوفيتى عام ١٩٥٩ عوامل ساعدت ـ فى حينها ـ على طمأنة القطاع الخاص وتشجيعه · « فشعار » المجتمع الاشتراكى التعاونى » الذى رفعه عبد الناصر أواخر عام ١٩٥٧ لم يكن مناسبا لبناء الوحدة مع بلد مثل سوريا ، كان الاقتصاد الوطنى يقوم دوما على المشروعات الخاصة ، ولذا لم يكن غريبا أن صدر الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة فى مارس ١٩٥٨ وتنص مادته الثانية على « ان الملكية الخاصة

لا تنزع الا لأهداف تتعلق بالمنفعة العامة ، ومقـــابل تعويضات عادلة تتفق ونصوص القانون » ، ولم تتحدث الصحف المصرية طيلة عام ١٩٥٩ الا قليلا عن المجتمع الاشتراكى التعاونى · وتضمنت خطب الرئيس غالبا تأكيدات لتشجيع القطاع الخاص » (٣٣) ·

غير أن أهم الميادين التى نجد فيها نماذج « لتشجيع » القطاع الخاص، وليس فقط عدم المساس به ، انما هو ميدان « التشريع » ، ويحفل النصف الأول من الخمسينات بالذات بالعديد من القوانين واللوائح المشجعة لرأس المال الخاص ، المحلى والأجنبى · « وقد منحت الحكومة اعفاءات من ضرائب الدخول للشركات الصناعية ولمدة سبع سنوات · كما أعفت أرباح الاصدارات الجديدة لأسهم الشركات القائمة من الضريبة لمدة خمس سنوات ، وأعفت الأرباح غير الموزعة كلها من ٥٠٪ من ضريبة الارباح (قانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣) · كما وسعت الحكومة نطاق الحماية الجمركية فى الصناعة وزادت قدرة البنك الصناعى على تمويل الصناعة ، كما بدأ البنك فى ضمان القروض التى تقدمها البنوك التجارية لرجال الاعمال · وقد رافق ذلك سعى حكومة الثورة الى اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة من الخارج أيضا ـ عكس سياسة التمصير التى اتبعت قبلها ـ عن طريق السماح للمساهمين الاجانب بامتلاك غالبية الاسهم فى أية شركة محلية ـ أى ٥١٪ بدلا من ٤٩٪ (قانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٢) · كما منح القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٧ مزايا أخرى كثيرة لرأس المال الأجنبى » (٣٤) ·

ومن ناحية أخرى ، اتبعت الحكومة فى سنواتها الأولى عـــددا من السياسات المالية المشجعة للقطاع الخاص الصناعى مثل : اختيار كبار رجال الأعمال أعضاء فى مجالس التنمية القومية ـ استشاره اتحاد الصناعات فى الخطوات التصنيعية للدولة ـ الاستجابة لمطلب اتحاد الصناعات لخفض الضرائب على الدخل الصناعى وفرض المزيد من الحماية الجمركية · كما ألزمت الـــدولة الشركات الصـــناعية الكبيرة بالانضمام الى اتحـــاد الصناعات (٣٥) ·

٢ ـ نشاط القطاع الخاص يخضع بشكل كامل لارادة الدولة :

لأن سلطة الدولة أصبحت ـ عقب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ منفصـلة عن القوة الاقتصادية ، اضحى بامكان من يقبضون عليها أن يصدروا بسهولة قانون الاصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢ وان ينفذوه · ولقد جسد الاصلاح

الزراعى ـ فى جوهره ـ قدرة الدولة ، فى ظل النظام الثورى الجديد ، ليس فقط على أن تبادر بتصفية الكيان الاقتصادى للطبقة الرأسمالية الزراعية وأنما أيضا أن تمس وتنتهك حق الملكية الخاصة لها ، وأن تهب هذا الحق للمعدمين من الفلاحين ، وأن تقوض بالتالى ـ سلطة وهيبة كبار الملاك « ولم يكد ينشر نص القانون ـ فى الصحافة ، ... حتى أصيبت هذه الطبقة بهزة نفسية عنيفة ، لم تكن لتتناسب مع الآثار التى ستلحق بها نتيجة تطبيق هذا القانون » (٣٦) . ولم يدخر الضباط الاحرار وسعا فى تأكيد الطابع « السياسى » للاصلاح الزراعى . وفى خطاب لعبد الناصر فى ١٥ ابريل ١٩٥٤ يقول : « ان طلبنا الرئيسى لم يكن اقتصاديا ، وانما هو تحرير الفلاح من سيطرة السيد » . (٣٧) وفى خطاب آخر فى ١٩ ابريل ١٩٥٤ يقول : « ان أهم شىء فى تحديد الملكية هو تحقيق الحرية السياسية والتخلص من الاستبداد السياسى » (٣٨) .

والواقع أنه ـ منذ اليوم الأول للثورة ، ومع كل الاشارات والمبادرات « التى صدرت عن رجال العهد الجديد تجاه الملكية الخاصة ، والقطاع الخاص ، وحول اتاحة كافة الفرص والتسهيلات للنشاط الخاص ـ فانه كان يوجد خط مواز يدين الاستغلال ويدين « الاحتكار الرأسمالى ولكنه كان فى البداية خافتا ومختلطا بأفكار وشعارات أخرى ربما تناقضه ، عندما تصاعد فقد تم ذلك بشكل تدريجى وتهادنى واذا كانت نغمة أدانة الظلم الرأسمالى والدفاع عن الطبقات الفقيرة ظلت تصدر طوال الخمسينات عن الدولة ، فقد تم ذلك بصفتها ـ أى الدولة ـ طرفا محايدا ، خارجا عن الطبقات، ومهمتها ازالة ظلم طبقة عن أخرى ، وأن تضم الجميع فى اطار سياسى واحد يجمع بينهم ويتسامى على أوجه خلافهم ـ أى الاتحاد القومى » ، وفى هذا السياق يمكننا أن نفهم الحدود المتوالية التى وضعها النظام الجديد على الرأسمال الخاص أو « القطاع الخاص » . وفى خطاب لعبد الناصر فى ١٩٥٤/٤/٣٠ يقول : « اذا كنا نريد حرية أكبر ، فيجب أن نتحرر من الاستغلال .. نتحرر من استغلال العمل والاقطاع » (٣٩) وفى فبراير ١٩٥٥ وردت أول اشارة من عبد الناصر الى « الاشتراكية » فى خطاب له بالكلية الحربية ، ثم تكررت الاشارة اليها ، خاصة بعد عودته من باندونج ولقائه بنهرو وشو اين لاى . وفى نهاية عام ١٩٥٧ رفع عبد الناصر شعار : « المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى » واحتوت خطب عبد الناصر فى تلك الفترة عبارات التحذير الموجهة الى الانتهازية الفردية ، والى « استغلال الاقلية المبتزة للجماهير » ، ووعد بأن تقوم الدولة بمراقبة الرأسماليين للتثبت من استخدام موارد البلاد فى خدمة الشعب . وأكد عبد الناصر ، فى أكثر من مناسبة أن الدولة ستكون هى المسئولة عن المبادرة الاقتصادية التى تحمى جميع طبقات

الشعب ، وان الحكومة تعتزم دراسة احتمالات الانتاج والتعاون مع رؤوس الأموال الخاصة (٤٠) . (وكما سبقت الاشارة ، فان تلك النغمة ما لبثت أن خفت مؤقتا مع الوحدة المصرية السورية كما توارت مع الخلافات التى نشبت مع السوفيت عام ١٩٥٩) .

والواقع أن دستور ١٩٥٦ عكس بوضوح التوجه الرسمى نحو السيطرة على القطاع الخاص واخضاعه لارادة الدولة . ففى حين نصت المادة الثامنة منه على الاعتراف بالملكية الخاصة والنشاط الاقتصادى للقطاع الخاص ، وضمنت نشاطه وعدم تدخل الدولة الا فى حالة تعرض المصلحة العامة للخطر ، الا أنه نص على أن التنمية تسير على أساس التخطيط (م ٧) وعلى وجوب وضع رأس المال الخاص فى خدمة الاقتصاد الوطنى (م ٩) وعلى ضرورة التوفيق بين القطاع الخاص والنشاط الاقتصادى العام (م ١٠)

ويمكن هنا أيضا الاشارة ـ بوجه خاص ـ الى انشاء « الهيئة العامة لدعم الصناعة » . و « مصلحة الرقابة الصناعية » وكذلك الى صدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الخاص « بتنظيم الصناعة وتشجيعها » ، والذى فرض الحصول على ترخيص من وزارة الصناعة (التى كانت قد انشئت عام ١٩٥٦) لانشاء أو توسيع أى مصنع أو تغيير انتاجه أو مكانه .

وعندما سئل عبد الناصر فى حديث مع بعض الصحفيين الامريكيين فى يناير ١٩٥٨ حول هوية الاقتصاد المصرى وصفه بأنه « اقتصاد رأسمالى موجه » (٤١) وفى واقع الأمر ، فان النظام الناصرى ، ما كان ليسمح لقطاع ما فى المجتمع ، ان يخرج عن « توجيه » الدولة ، اقتصاديا كان أم غير اقتصادى .

٣ ـ ان من واجب الدولة أن تنشىء قطاعها الاقتصادى الخاص بها :

بالرغم من « التشجيع » والتسهيلات التى قدمها نظام يوليو ١٩٥٢ فى سنواته الاولى للقطاع الخاص ، فلا يمكن القول بأن ذلك الموقف كان هو حجر الزاوية فى سياسة النظام الاقتصادية فى تلك الفترة . وعلى العكس فان جوهر تلك السياسة لم يكن فقط ضبط القطاع الخاص واحكام رقابة الدولة عليه ، ولكن ما هو أهم من ذلك تقدم الدولة كى تمارس بنفسها النشاط الاقتصادى ، وان تنشىء القطاع الاقتصادى الخاص بها . ذلك أمر يتسق مع طبيعة النظام (أى : طبيعة النخبة الحاكمة) وتوجهاته . وكما سبقت الاشارة ، فان نخبة الطبقة المتوسطة ، التى استولت على سلطة الدولة ما كان يمكن أن تستمر طويلا وهى مفتقرة للقوة الاقتصادية .

وسرعان ما بدأ الضباط الاحرار فى مبادراتهم لبناء قطاع اقتصادى جديد للدولة (أى لذلك الجهاز الضخم الذى يسيطرون عليه) يتجاوز بكثير الأنشطة التقليدية المحدودة التى درجت عليها دولة ما قبل ١٩٥٢ ٠ وفى سبتمبر ١٩٥٢ (أى بعد شهرين من قيام الثورة) انشىء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى الذى كان فى مقدمة اغراضه زيادة التعاون والتشاور بين الحكومة والقطاع الخاص ٠ وفى يوليو ١٩٥٢ أصدر المجلس خطة الاستثمارات العامة فى برنامج موسع لمدة أربع سنوات (٤٢) ٠ ثم أخذت الدولة فى تكليف موظفيها بوضع تصميمات المشروعات الصناعية ، حيث أوفدت بعثات خاصة لشراء معدات فنية وسلع انتاجية وللبحث عن تسهيلات ائتمانية ، وللقيام ببعض المشروعات وخاصة فى مجال استصلاح الاراضى والمبانى ، وبعض مشروعات الصناعة الثقيلة مثل مشروع الحديد والصلب الذى ساهمت فيه بعض رؤوس الأموال الالمانية (شركة ديماج) الى جانب رأس المال الحكومى والخاص ، وكذلك شركة الاسمدة (كيما) وصناعة اطارات الكاوتشوك ، وعربات السكك الحديدية ، والكابلات الكهربائية(٤٣) ، وتظهر الدراسات حول نشاط الدولة فى الفترة بين ١٩٥٤ و ١٩٥٦ أن نصيب الحكومة ـ فى رأس المال المكتتب وصل الى ١ر٤٥٪ (٤٤) ٠

على أن نقطة التحول الأساسية والتى سجلت بحق مولد « القطاع العام » كانت هى استيلاء الدولة المصرية على المؤسسات الاقتصادية الاجنبية التى كانت تعمل فى مصر عام ١٩٥٦ ٠ وفى حين كان تأميم قناة السويس هو السابقة التى أمكن احتذاؤها بسهولة ، فان العدوان الثلاثى أدى الى اصدار الدولة لقرارات التمصير والمصادرة للاموال البريطانية والفرنسية ، وبانشاء « المؤسسة الاقتصادية » عام ١٩٥٧ ـ التى آلت اليها المؤسسات الأجنبية ، المتعددة والتى سبق تمصيرها » ـ ووضعت نواة القطاع العام فى مصر ٠ وفى نهاية ١٩٥٧ ، أصبحت الدولة تسيطر على جميع البنوك المتخصصة ، وسبعة من البنوك التجارية التى مثلت جزءا كبيرا من البيوت المصرفية فى مصر آنذاك (٤٥) ٠

والشىء اللافت للنظر هنا أن نظام يوليو لم يتصور وريثا شرعيا للمؤسسات الأجنبية سوى « الدولة » ، ولا يبدو أنه خطر على بال النخبة الجديدة امكانية بيع تلك الوحدات للقطاع الخاص المصرى ، بل على العكس نظر الى مطالبته بها كدليل على الجشع والرغبة فى مزيد من التحكم ٠ وفى البيان الذى القاه عبد الناصر فى ٤ نوفمبر ١٩٦١ قال أنه بعد أن اعلن التمصير « جاء القيسونى ومعه كشف بيد الرأسماليين وكل واحد فيهم عايز يخبط شركتين ثلاثة من الشركات المصرة ٠٠٠ وأنا فى هذا اليوم قلت له :

أن جميع الشركات بتروح للقطاع العام » ... ولن نستطيع بأى حال أن نخلى الرأسماليين يزيدوا من تحكمهم بأن يأخذوا أيضا ممتلكات فرنسا وممتلكات انجلترا » (٤٦) . وعندما حاول أحمد عبود باشا .. شراء شركة الفنادق المصرية ، التى كانت مملوكة للبلجيك قبل استردادها رفض عبدالناصر الطلب « لأن ذلك سوف يجعل الاغنياء المصريين أكثر غنى ، والفقراء أشد فقـــرا » (٤٧) .

ان التسليم بالمقومات الثلاثة السابقة (عدم رفض الملكية الخاصة أو القطاع الخاص من حيث المبدأ - وخضوع نشاط القطاع الخاص لارادة الدولة - وواجب الدولة فى انشاء قطاعها الاقتصادى الخاص بها) كملامح عامة لموقف النظام السياسى من القطاع الخاص فى مصر فى المرحلة بين ١٩٥٢ - و ١٩٦٠ يؤدى بنا الى تسمية تلك المرحلة بـ « مرحلة المهادنة » وتنطوى هذه التسمية على الاعتقاد بأن الأصل فى طبيعة علاقة نظام يوليو بالقطاع الخاص الكبير (الرأسمالية الكبيرة) فى تلك الفترة كان هو التناقض والعداء وبالتالى فان فترة « السلم » التى شهدها - بالذات - النصف الأول من الخمسينات تظل فى جوهرها فترة « هدنة » أكثر منها أى شىء آخر .

وفى اطار ذلك الفهم يمكننا فحص الفكرة الشائعة عن تلك الفترة أو التى تقول أن رأس المال الخاص المصرى لم يستجب لدعوة النظام السياسى للمشاركة فى التنمية برغم التسهيلات الهائلة التى قدمت له .

ومع التسليم بعيوب أصلية للرأسمالية المصرية سواء بسبب أصولها أو طبيعة تكوينها ، تفسر الكثير من ترددها وأحجامها عن المبادرة أو المشاركة - مما يخرج عن اطار هذه الورقة - الا أن هناك ظروفا موضوعية أخرى تتصل بالنظام السياسى نفسه وأيديولوجيته . فالحجة الاساسية لدى القائلين بالتسهيلات الهائلة التى قدمت للقطاع الخاص تدور أساسا حول القوانين والتشريعات التى وضعتها حكومة الثورة فى بداية حكمها لتسهيل الاستثمار الخاص (المحلى والاجنبى) . ولكن تلك الحجة تنطوى على خلط واضح بين التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار ، وبين « مناخ الاستثمار » فوجود الأولى ، لا يعنى وجود الثانى بالضرورة ، وان كانت جزءا منه . وعودة سريعة الى الفترة المشار اليها نجدها بالاساس فترة « اضطراب وعدم استقرار سياسى » بكل المقاييس : فالفترة بين ١٩٥٢ و ١٩٥٤ كانت فترة صراع سياسى حاد على السلطة حسم - فى مارس ١٩٥٤ - لصالح عبد الناصر . وطوال الفترة نفسها وحتى عام ١٩٥٦ كان الانشغال بالمفاوضة مع الانجليز لانهاء احتلالهم لمصر .

ولم يكد هؤلاء يخـــرجون ، حتى توالت الاحداث سريعا : التأميم ، وعدوان ١٩٥٦ ثم معركة التمصير وفرض الحراسات · ومنذ أواخر ١٩٥٧ وعبر ١٩٥٨ و ١٩٥٩ تصاعد الانشغال الرسمى بالقضية العربية ، وتركت الوحدة المصرية السورية كثيرا من بصماتها على أواخر تلك المرحلة · وليس بامكان أى منصف الادعاء بأن تلك الظروف كانت تساعد على جذب الاستثمارات المحلية أو الأجنبية · وقد زاد من ذلك ـ كما سبق الايضاح ـ امتلاء الخطاب السياسى لقادة النظام الجديد بالكلمات والشعارات التى تدين الاستغلال والاحتكار وسيطرة الرأسمالية ـ الخ ·· وفضلا عن ذلك ، فان أفراد النخبة السياسية القديمة الذين ابعدوا أو اعتقلوا أو عزلوا سياسيا ، فى غمار سعى الضباط الاحرار لاحكام سيطرتهم السياسية انما كانوا يرتبطون ارتباطا وثيقا ليس فقط مع كبار الملاك ، وانما أيضا مع الطبقة الصناعية الكبيرة ، طبقة أصحاب رؤوس الأموال المسيطرة فى المجالين (الصناعى والتجارى)(٤٨) · والأمر نفسه ينطبق على تأثير قانون الاصلاح الزراعى ، وما احدثه من هزه نفسية ، بسبب العلاقة الوثيقة بين ملاك الاراضى ، والرأسماليين الصناعيين والتجاريين ، وهى العلاقة التى أثرت أيضا على طبيعة تكوين وسلوك هؤلاء الاخرين عموما · ويوضح الجدول التالي ، المنقول من مذكرة لجنة التخطيط القومى رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٧ مجمل الاستثمارات الخاصة فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٦ ، وهو يوضح تذبذبا فى هذه الاستثمارات يرتبط الى حد ما بالظروف السياسية · حيث يتقهقر فى حالات التوتر السياسى والعكس صحيح ·

السنة	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
جملة الاستثمارات الخارجية (بالمليون جنيه)	٨٧	٧٦	٨٤	١٠٣	٨١

(*) المصدر : د· محمود متولى ، مصدر سابق ، ص ٣٧٩ ·

من ناحية ثانية ، فان سلوك النظام السياسى مع رأس المال الاجنبى كان محلا لترقب الرأسمالية المصرية ، وعندما أرادت هذه الاخيرة شراء بعض المشروعات الاجنبية الممصرة قوبلت بالرفض ـ كما سبقت الاشارة · وكما يقول محمد حسنين هيكل فانه نتيجة لهذا الرفض « فان الرأسمالية المصرية الوليدة ، بدأت تتوجس خيفة ، فلقد فهمت بوضوح أن توسعها ليس مطلوبا ، واذا كان الأمر كذلك ، فان حصر نشاطها وارد » (٤٩) ·

وأخيرا ، يمكننا أن نتصور ، أن خطوات مثل صفقة الاسلحة التشيكية والاعتراف بالصين الشعبية ، والمشاركة فى مؤتمر باندونج ٠٠ الخ ٠٠ كانت تحمل اسبابا للقلق والتوجس لدى الرأسماليين المصريين ٠

(ب) مرحلة الهجوم ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ :

كانت فترة المهادنة بين نخبة يوليو الحاكمة منذ ١٩٥٢ وبين قوى الرأسمالية الكبيرة بالضرورة فترة مؤقتة ٠ ولم تنته تلك الفترة ليس لأن نخبة يوليو « أعطت كافة الضمانات والتسهيلات لرأس المال الخاص الذى تقاعس» ولكن ، على العكس : لأن نخبة يوليو ـ من ناحيتها ـ ما كان يمكن لها بحكم طبيعة تكوينها الطبقى ـ العسكرى ، وبحكم أهدافها ، أن تطالب بالمزيد من القوة والنفوذ لرأس المال ، بل أن هدفها كان هو تجريد الطبقات الرأسمالية من نفوذها ، وان تجمع فى يدها القوة الاقتصادية الى جانب القوة السياسية٠ أما موقف رأس المال الخاص ، فمن التبسيط الشديد وصف موقفه بأنه « تقاعس » و « أحجام » واصرار على عدم المشاركة ٠ ولكنه فى الحقيقة أدرك أن العصر لم يعد عصره ، وقبع ينتظر بقلق مصيره المحتوم ٠ ولا يغير من هذه الحقيقة القول بأن برنامج التصنيع الانتقالى (١٩٥٧ ـ ١٩٦٠) ، افترض أن يقوم القطاع الخاص بـ ٧٥٪ من الاستثمارات ، وان الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) افترضت قيام القطاع الخاص بـ ٢٥٪ من استثماراتها ، فمن الطبيعى تماما ألا تتحقق أشياء كثيرة لمجرد أنها « مستهدفة » فى الخطة ، طالما أن الأساس الموضوعى لها غير متوافر ، وفى واقع الأمر ، فان هذا الأساس الموضوعى أخذ يتآكل بسرعة طوال الخمسينات لينهار تماما عند مطلع الستينات ٠

غير أن مصر لم تكن أبدا حالة فريدة فى ذلك التطور ٠ وكما يقول ووتربرى ، وجدت مصر نفسها فى الخمسينات والستينات واحدة من بين عدد من الدول الآخذة فى النمو ، المشدودة الى التنمية الاقتصادية التى توجهها ، وتسيطر عليها الدولة٠ولا ينبغى أن ننسى أن تركيا ـ من بين البلدان الأقل نموا ـ كانت رائدة فى هذا الاتجاه فى الثلاثينات ، مثلما فعلت ذلك أيضا المكسيك ، بدون الاستناد الى تبرير اشتراكى ماركسى ، وحذت الهند حذوها بعد الحرب العالمية الثانية على نفس الأساس الايديولوجى ٠ وكانت يوغوسلافيا هى الوحيدة من بين الدول النامية « غير المنحازة » التى التزمت ايديولوجيا باقامة قطاع عام مسيطر ٠ والاسباب التى دفعت تلك الحالات الرائدة لاتباع ذلك المسلسل هى :

— السعى الى الاستعمال الرشيد والاقتصادى للموارد النادرة (حيث أن القطاع الخاص بنظرته الجزئية ومصالحه الضيقة لا يمكن أن يعهد اليه بادارة الموارد) ، وضمان استقرار النظام عن طريق حرمان المنافسين المحليين على القوة السياسية من تلك الموارد ، وأخيرا فان النمو كان يعنى القوة القومية (٥٠) ٠

وفى صياغة أكثر دقة يمكن القول أن المشروع السياسى لنخبة يوليو (أى النخبة العسكرية للطبقة المتوسطة) الذى أخذ يتشكل بفعل الاصلاح الزراعى وتأميم القناة وتمصير الشركات والبنوك الأجنبية ، بعيـــدا عن البرجوازية الكبيرة ، وعن الطبقات العمالية والفلاحية ، انما أصبح جاهزا فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات لاستكمال آخر وأهم ملامحه ، أى : تأميم المشروعات الكبرى فى البلاد وأحكام سلطة الدولة على الاقتصـــاد القومى ٠وباستكمال تلك الملامح ، يصبح من المنطقى تماما ، ادراج مشروع نخبة يوليو ضمن تطبيقات نموذج « رأسمالية الدولة » ، الذى سبق أن عرفته تركيا والمكسيك فى الثلاثينات والاربعينات ، وبوليفيا فى الخمسينات ٠

وكما خلص أحد الباحثين ، فان سمات هذا النموذج تتمثل فى : و جود اقتصاد قومى ضعيف داخل محيط الاقتصاد العالمى يتسم بوجـــود طبقة بورجوازية قومية ضعيفة ، وطبقات شعبية غير منظمة ـ اعادة توجيه قومى للموارد الاقتصادية من خلال الاصلاح الزراعى وتأميم المرافق والصناعات الأساسية وتوسيع الخدمات الاجتماعية ـ وجود جماعة مصالح متمركزة حول الدولة وترتبط باعادة توجيه هذا النشاط الاقتصادى وتحاول السيطرة على المجتمع من خلال وسائل بيروقراطية أساسا (٥١) ٠

ومن منظور آخر وضعت باحثة أمريكية التجربة المصرية الى جانب تجربة اليابان بعد ١٨٦٨ وتركيا بعد ١٩٢٣ وبيرو فى عهد خوان فيلاسكو ضمن نموذج ما اسمته « الثورة من أعلى » ، وهو النموذج الذى اتسم بـ :

— عدم وجود مشاركة جماهيرية فى الاستيلاء الثورى على السلطة، أو فى أحداث التغييرات الاجتماعية ٠

— انجاز الاستيلاء على السلطة ، والتغيير الاجتماعى بأقل قدر من العنف أو الدموية ٠

— أحداث التغييرات بطريقة براجماتية وضعف الاعتمـــاد على الايديولوجيات الراديكالية ٠

— الاعتماد فى تكريس السلطة وفى أحداث التغييرات على الجهاز الادارى للدولة والسيطرة عليه ٠

— تحطيم الأساس السياسى والاقتصادى للأرستقراطية أو الطبقات العليا (٥٢) ٠

فى هذا السياق ، « كان يوم ١٣ فبراير ١٩٦٠ يوما حاسما فى حياة الرأسمالية المصرية ، وهو تاريخ تأميم بنك مصر ، وسيطرة الدولة عليه بصورة كاملة ٠ ولم يؤمن هذا الاجراء سيطرة الحكومة على أكبر مصرف تجارى كان ولا يزال فى يد القطاع الخاص فحسب ، وانما أمن لها السيطرة على كل الشركات الصناعية المرتبطة بالبنك » ٠ وفى يونيو ويوليو ١٩٦٠ أممت شركات النقل الداخلى بالقاهرة وأممت تجارة الشاى والأدوية ، « وبدأت تتدهور أسعار الاسهم بسرعة وعاشت جماعات رجال الأعمال من المصريين فى خوف ، اذ أنهم كانوا يجهلون الجهة التى ستنزل بها الضربة القادمة » (٥٣) ٠ وفى مايو ١٩٦١ طلب وزير الاقتصاد جميع الصلاحيات التى تمكنه من التفتيش على حسابات أية شركة مساهمة للتثبت من أنها تدار ادارة صحيحة وفعالة وفى الغرض الذى انشئت من أجله » ، وذلك قبل أن تهب العاصفة الاخيرة فى يوليو ١٩٦١ ٠

وكما سبقت الاشارة ، فان الطابع « التجريبى » لايديولوجية يوليو يبدو واضحا من حقيقة أن وضع الخطة الخمسية سبق التأميم ، وأن التأميم بدوره سبق محاولات التنظير له ٠ بل ان ذلك التنظير لم يقدر له أن يتبلور فى « الميثاق » الا عقب « نكسة » الانفصال السورى فى سبتمبر ١٩٦١ ٠ فهذه النكسة ، لم تلفت نظر النخبة الى مخاطر التهاون ازاء الرجعية فقط ، وانما أيضا ركزت جهودها على الاوضاع الداخلية فى مصر ٠

واذا كان المضمون « الشعبى » لايديولوجية النظام قد ارتبط بأصوله الطبقية وبطبيعة علاقة القوى ازاء الطبقات الاخرى العليا ، والدنيا ، فان هذا المضمون اكتسب مع بداية الستينات أبعادا جديدة ٠ أن أهم هذه الابعاد كان هو ظهور مفهوم « أعداء الشعب » ، فبدلا من تكتل الشعب ضد اعدائه الخارجيين ، أو أعدائه الداخليين الممثلين أساسا فى قوى سياسية (أى لا طبقية بالدرجة الأولى) — كما فى الاتحاد القومى — برز الحديث عن الاعداء الداخليين الذين هم « من الرجعيين » وأعوان الاستعمار باعتبارهم قوى اجتماعية وطبيقية معينة ٠ وفى حين اعترف « الميثاق » بالصراع

الطبقى فان هذا لم يعن أبدا السماح بالتبلور أو الاستقلال التنظيمى للطبقات. كما أن حل هذا الصراع يظل مرهونا - وفق الميثاق - بالأساليب السلمية ، فى اطار « الوحدة الوطنية » وعن طريق « تذويب الفوارق بين الطبقات » .

من ناحية ثانية ، فان هذا الارتباط « بالشعب كله » انتج اصرارا على الوفاء بحاجات كافة القوى الاجتماعية ، بصرف النظر عن تكلفة ذلك أو امكانيته . وهذا هو - كما يقول بايندر - مأزق النظم الشعبية ، أو هى - بتعبيرات « خوزية نان » عالم السياسة الارجنتينى أزمة الطبقة الوسطى التى تطمح الى تحقيق أهداف متعارضة « التنمية الاقتصادية مع الاستقرار النقدى .. ، وتقديم خدمات عامة أفضل مع تخفيض الضرائب ، وزيادة انتاجية الزراعة مع توسيع الملكية الفردية ، وتوفير حرية الرأى مع قمع المعارضة ، وازالة الامتيازات القديمة ، مع الرغبة للولوج الى أبهاء ارستقراطية جديدة » (٥٤) . أما الصياغة « المصرية » فقد ذكرها الميثاق تحت اسم « المعادلة الصعبة » أى : زيادة الانتاج مع زيادة الاستهلاك ، مع زيادة الادخار » ! . ولما كان تحقيق هذه المعادلة اقتصاديا صعبا أو مستحيلا فان القدرة الادارية للدولة بدت وكأنها هى الكفيلة بحل تلك المعادلة قسريا !

وأخيرا ، فان هذا الدمج على المستوى الاقتصادي والاجتماعى ، قابله أيضا دمج من نوع آخر على المستوى السياسى بين الشعب والسلطة التنفيذية، أو بين المجتمع والدولة (٥٥) . ولم يتصور عبد الناصر أى انفصال بين السلطة الحاكمة والشعب فى ظل حكمه . وفى رده على استفسار لأحد أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى يوليو ١٩٦٢ حول مشاركة أعضاء السلطات العامة للدولة فى الاتحاد الاشتراكى يقول : « هل التنفيذيين من غير أفراد الشعب ؟! ما احنا السلطة التنفيذية - مش معتبرنا من الشعب والا معتبرنا أيه ؟ ده مفهوم قديم ، وممكن النهارده نشيل هذا المفهوم من رأسنا » (٥٦) .

هذه التطورات العامة فى ايديولوجية النظام السياسى مع بداية الستينات ، انعكست بشكل خاص على الموقف من القطاع الخاص . لا بل ان الموقف من القطاع الخاص أظهر - أكثر من أى شىء آخر - هوية نظام رأسمالية الدولة فى مصر الناصرية ، وقدم « الميثاق » أوضح صياغة لذلك الموقف ، فى سياق ايديولوجيته « الشعبية » التى « طعمت » بمفردات ومقولات « ماركسية » متفرقة .

ان جوهر التطور فى موقف نظام يوليو ازاء القطاع الخاص أو « رأس

المال » هو أنه لم يعد مبررا ـ بالأساس ـ بالعواقب السياسية الوخيمة لميل رأس المال الى الاحتكار ، والسيطرة ـ بالتالى ـ على الحكم ، وانما أيضا ما ينطوى عليه نشاط رأس المال فى ذاته ، وفى ظل ظروف مصر ، كغيرها من البلاد النامية ، من مثالب خطيرة · واستنادا الى تلك المبررات وضع الميثاق الحدود المسموح بها للقطاع الخاص ·

١ ـ رفض احتكار القطاع الخاص وسيطرته على الحكم :

فى استعراض الباب الأول من الميثاق لـ « جحافل الشر والظلام التى كانت تتربص بكل عود أخضر للأمل على وادى النيل » يذكر أن رأس المال « كان يمارس ألوانا من الاستغلال للثروة المصرية ، بعدما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته » · ثم يعود ليذكر « ان الشعب المصرى لم يغب عن باله أن الرأسمالية المحلية الكبيرة استطاعت فى ظروف ثورات وطنية عديدة أن تحول نتائج الثورة الى أرباح لها ، لأنهـــا ـ بامتلاكها للمدخرات القادرة على العمل فى التنمية ـ تستطيع أن تحتل لنفسها مواقع الاحتكار التى تحصل منها على كل فوائد هذه التنمية » · ثم يتحدث الميثاق فى الباب الرابع عن الانحراف العام الذى تبع « فشل » ثورة سنة ١٩١٩ ويوضح أن هذا الانحراف « استطاع أن يمهد لفئة من الرأسماليين ورثوا فى حقيقة الأمر نفس دور المقامرين الأجانب فى القرن التاســـع عشر بكل سطحيته التى لا تهتم بتطوير الوطن ذاته قدر اهتمامها باستغلال أكبر جزء من ثروته ونزحها فى أقل وقت ممكن » · ويدين الاثار السياسية للاحتكار بقوله « ان الذى يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه ، يقدر بالتبعية أن يحتكر أصواتهم وان يسيطر عليهم ، ويملى فوقهم ارادته » ويكرر الفكرة نفسها فى الباب الخامس : « ان من الحقائق البديهية التى لا تقبل الجدل أن النظام السياسى فى بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للاوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحكمة فى هذه الاوضاع الاقتصادية وبين رأس المال المستغل · وكان محتما أن تكون الاشـــكال السياسية ـ بما فيها الاحزاب ـ تعبيرا عن هذه القوة ، وواجهة ظاهرة لهذا التحالف بين الاقطاع ورأس المال المستغل » وفى موضع آخر يذكر : « ان صنع التقدم بالطريق الرأسمالى (فى بلادنا) ـ حتى أن تصورنا حدوثه فى الظروف العالمية القائمة الآن ـ لا يمكن من الناحية السياسية سوى أن يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها » ·

ولا تترك هذه النصوص أى لبس فى استنتاج أن الحل الوحيد لمشكلة « الاحتكار » ، « وسيطرة رأس المال على الحكم » ليس سوى نقل القوة

الاقتصادية من أيدى الرأسمالية الكبيرة الى أيدى « الشعب » ، أى أيدى جهاز الدولة ٠

ـــ القطاع الخاص الكبير مستغل ، وضعيف ، وتابع :

مع ظهور الميثاق ، كوثيقة ايديولوجية لنظام يوليو ، استقر أكثر من أى وقت سابق ـ مفهوم « الاستغلال » كمعيار للتفرقة بين الملكية المستغلة ، والملكية غير المستغلة والقطاع الخاص « المستغل » والقطاع الخاص غير المستغل ٠ ولقد ارتبط طرح هذه الفكرة بالاعتقاد بأن التجارب الرأسمالية فى التقدم « تلازمت تلازما كاملا مع الاستعمار » وأنها « حققت أهدافها على حساب شقاء الشعب العامل واستغلاله » ٠ ويفند الميثاق امكانية صنع التقدم بالطريق الرأسمالى على أساس « ان عائد العمل فى مثل هذا التصور يعود كله الى قلة من الناس يفيض المال لديها لدرجة أن تبدده فى ألوان من الترف الاستهلاكى يتحدى حرمان المجموع » ٠

فاذا كان الاستغلال سمة عامة للنمو الرأسمالى ، فانه ـ فى بلدان العالم الثالث ـ يتسم أيضا بالضعف والتبعية ٠ وكما يقول الباب السادس من الميثاق : « ان رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على التخلف لم يعد قادرا على أن يقود الانطلاق الاقتصادى فى زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتمادا على استغلال موارد الثروة فى المستعمرات » ٠٠ « وان نمو الاحتكارات العالمية لم يترك الا سبيلين للرأسمالية المحلية فى البلاد المنطلقة الى التقدم : أولها / أنها لم تعد تقدر على المنافسة الا من وراء أسوار الحماية الجمركية العالية التى تدفعها الجماهير ٠

ثانيها : ان الأمل الوحيد لها فى النمو هو ان تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية ، وتقتفى أثرها ، وتتحول الى ذيل لها وتجر أوطانها وراءها الى هذه الهاوية الخطيرة ٠ ومن ناحية أخرى ، فان اتساع مساحة التخلف فى العالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية التى لا يحركها غير دافع الربح الأنانى » ٠

والواقع أن واضع الميثاق رأى ضمنا أن الحد من القطاع الخاص وتوسيع القطاع العام ، ليس فقط أداة لمقاومة الاحتكارات العالمية ، وتحقيق تقدم مخطط بدافع من الصالح العام وأنما أيضا وسيلة للحد من استغلال

الجماهير ، وعلى هذا الأساس وضعت الحدود على حجـــم ودور القطاع الخاص ٠

الدور المحدد والمحكوم للقطاع الخاص :

فى ضوء المقدمات السابقة انتهى الميثاق فى الباب السادس منه عن « حتمية الحل الاشتراكى » الى تقرير « ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج ، وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة » وحدد تلك السيطرة فى « خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ، ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية » و « وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة لها ، من غير استغلال » ٠

وكما هو معروف فقد وضع الميثاق حدود القطاع العام والقطاع الخاص فى المجالات الاقتصادية المختلفة : فهياكل الانتاج الرئيسية والمرافق العـامة تظل فى نطاق الملكية العامة فقط ٠ والصناعات الثقيلة والمتوسطة والتعدينية يجب أن تكون فى غالبيتها داخلة فى اطار الملكية العامة ، والسماح بالملكية الخاصة فيها مرهون بسيطرة واشراف القطاع العام ، أما السماح بالملكية الخاصة فى مجال الصناعات الخفيفة فهو مرهون ببعدها عن الاحتكار ٠ وفى مجال التجارة « يجب ان تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب ٠ ويجب أن تكون تجارة الاستيراد كلها فى اطار القطاع العام وان كان من واجب رأس المال الخاص المشاركة فى الصادرات » ٠ وحدد الميثاق حجم هذه المشاركة بمقدار « الربع » ٠ كما طلب الميثاق أن يكون للقطاع العام دور فى التجارة الداخلية ، وحدد هذا الدور فى اطار الخطة الاولى للتنمية الشاملة « بالربع على الأقل » ٠ وقرر الميثاق أن المصارف وشركات التأمين يجب أن تكون فى اطار الملكية العامة أما فى المجال العقارى ففرق الميثاق بين الملكية المستغلة والملكية غير المستغلة ٠ ورأى الميثاق أن الحد الأعلى للملكية الذى فرضته قوا نين الاصلاح الزراعى « يجب أن يشمل الاسرة كلها أى الأب والأم وأولادهما القصر ، حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الاقطاع ٠ أما بالنسبة لملكية المبانى ، فرأى الميثاق أن منع الاستغلال فيها يتم من خلال القوانين المنظمة لها ، وقوانين الضرائب والرقابة ، فضلا عن زيادة الاسكان العام والتعاونى ٠

ومع أن الفصل السادس يذكر « ان القطاع الخاص له دوره الفعال فى خطة التنمية من أجل التقدم ، ولابد له من الحماية التى تكفل له أداء دوره »، الا أن الفصل السابع يؤكده بدوره « ان رأس المال الفردى ، فى دوره الجديد،

يجب أن يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية ، شأنه فى ذلك شأن رأس المال العام ، وان هذه السلطة هى التى تشرع له · وهى التى توجهه على ضوء احتياجات الشعب ، وانها قادرة على مصادرة نشاطه اذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف · أنها على استعداد أن تحميه،ولكن حماية الشعب واجبها الأول» ·

وفى الرد على القول بأن قوانين يوليو قيدت المبادرة الفردية ، يرد الفصل السابع : ان المبادرة الفردية يجب أن تكون قائمة على العمل وعلى المخاطرة وما كان قائما فى الماضى كان يعتمد على الانتهاز قبل العمل ، وعلى حماية الاحتكار التى تنفى كل احتمال للمخاطرة ، وهى الحجة التى يستند اليها رأس المال الفردى فى نصيبه من الربح » ·

(جـ) مرحلة التراجع : ١٩٦٧ ـ ١٩٧٤ :

اذا كانت فترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ قد شهدت ـ على الصعيد النظرى ، أى الايديولوجى نوعا من الوضوح فى رؤية النظام السياسى للقضايا الاجتماعية والسياسية الكبرى فى المجتمع ، وفى مقدمتها قضية « القطاع الخاص » والموقف ازاءه ، فان الفترة نفسها شهدت ـ على الصعيد العملى ـ عديدا من التطورات شديدة الاهمية ، والتى مهدت لتغيير أساسى فى الفترة اللاحقة ، فى موقف النظام ازاء تلك القضايا كلها ·

لقد شملت تلك التطورات تداعيات عملية التنمية ذاتها التى تمت فى النصف الأول من الستينات متمحورة حول الدولة والقطاع العام ، والتى رافق انجازاتها ، ظهور عديد من المشاكل الخطيرة مثل تزايد الاستهلاك ، وعجز ميزان المدفوعات ، وعجز المدخرات المحلية عن مواجهة الاستثمارات المطلوبة ، مما أدى الى الاعتماد على العالم الخارجى (٥٧) · ويخرج من نطاق ورقتنا هنا التعرض لتفاصيل تلك التطورات ، أو بمـــــدى ارتباطها باستراتيجية « احلال الواردات » التى اتبعت ·

ومن ناحية أخرى ، فان الضغوط « الخارجية » على التجربة بلغت ذروتها فى هزيمة يونيو ١٩٦٧ وما أعقبها من ارتفاع نسبة الانفاق الحربى الى الناتج القومى الى ١٨٪ · وهو ما كان بالطبع على حساب الاستخدامات الأخرى للموارد ، خاصة الاستثمار · وفى السنوات (١٩٦٥ ـ ١٩٧٠) بدأ معدل الزيادة فى الدخل القومى يتباطأ وانخفض المتوسط السنوى للفترة ككل الى ٢٫٥٪ بل وصل فى عام ١٩٦٨ / ١٩٦٩ الى معدل سالب (٥٨) ·

غير أن التطور الاجدر بالاشارة اليه هنا هو ذلك الذى طرأ على النخبة الحاكمه ، كجزء من النظام السياسى ، فى تلك الفترة · وامتدادا لما سبق ان أشرنا اليه حول توافر سمات « رأسمالية الـــدولة » فى مصر الناصرية ، وارتباط ذلك أساسا بالدور الذى أخذت تلعب « الدولة » خاصة على أيدى نخبة الطبقة المتوسطة ـ والعسكريون فى مقدمتها ـ فقد بدأت مصر تعرف ايضا تبلور « البرجوازية البيروقراطية » ويقصد «بالبرجوازية البيروقراطيه» تلك الطبقه التى تنشىء لنفسها موقفا (أحيانا مسيطرا) فى علاقات الانتاج ، من خلال سيطرتها على قطاع انتاجى مملوك ملكية عامة ، وتديره باسم الدولة ، وبواسطة اتصال ثابت قوى بها ، وبطريقة ترتبط بالقوانين الأساسية للنمط الرأسمالى للانتاج (٥٩) ·

لقد ظهرت هذه الطبقة وتبلورت على رأس قطاع رأسمالية الدوله فى مصر الناصرية ، والذى ضم أساسا القطاع العام (بما فى ذلك المشروعات المملوكة للدولة ملكية كاملة ، والمشروعات المختلطة التى يشترك فيها رأس المال الخاص مع رأس المال العام) والقطاع التعـــاونى فى الزراعه وفى الحرف · هذه الطبقة اذن لم يرتبط وجودها بملكيتها الخاصة لوســـائل الانتاج ، بقدر ما ارتبط بتحكمها فى وسائل الانتاج العامة للمجتمع ككل · ومعنى هذا ان هذه الطبقة لم يكن لها وجود قبل ثورة يوليو ، بحكم ان قادة الجهاز الادارى للدولة كانوا أنفسهم من أصحاب وسائل الانتاج ، أو مرتبطين عضويا بهم ، كما أن دور الدولة فى النشاط الاقتصادى كان محدودا · الا انه مع قيام الثورة بقيادة نخبة من الطبقة المتوسطة المرتبطة أساسا بجزء من جهاز الدولة (الجيش) ، وفى ظل ضـــعف الطبقتين (البرجوازية ـ والعمالية) فان تلك النخبة اعتمدت فى حكمها على الدولة والقوات المسلحة · على أن الدور السياسى للبرجوازية البيروقراطية ظل محدودا فى المرحلة بين ١٩٥٢ و ١٩٦١ أما بعد ذلك ، ومع حركة التأميمات الواسعة وتضاعف حجم القطاع العام ، فقد تمكنت البرجوازية البيروقراطية من السيطرة على القطاع الأكبر من الانشطة الاقتصادية ، بتوليها المراكز الرئيسية فى الحكومة والقطاع العام والمؤسسات المالية والتجارية المختلفة ، الى جانب السيطرة على وسائل الاعلام بصفة شبه مطلقة وكاملة ·

وتحت وطأة الظروف الصعبة فى النصف الثانى من الستينات خاصة هزيمة يونيو ، وفى ظل الدور القائد المتنامى للبرجوازية البيروقراطية أخذت ايديولوجية النظام « الشعبية » التى سبق « توليفها » فى الميثاق تتعرض للتفكك · وقد بدأ ذلك فى أواخر عهد عبد الناصر فى خطبة وتصريحاته وكذلك

فى « بيان ٣٠ مارس » عام ١٩٦٨ · وأعطى رحيل عبد الناصر زخما اضافيا لعملية المراجعة ، ثم صاغ السادات أول ملامح تلك المراجعة فى عهده بحذر شديد فى « برنامج العمل الوطنى » الذى قدمه الى المؤتمر القومى العام الثانى للاتحاد الاشتراكى فى يوليو ١٩٧١ ·

لقد حدد بيان ٣٠ مارس أولويات « المرحلة التالية » بأنها : اعادة البناء العسكرى ، واعادة البناء السياسى ، ثم اعادة البناء الاقتصادى . ولم يشر - فيما يتعلق بالجانب الاقتصادى والاجتماعى - الى أية اجراءات اجتماعية واقتصادية جديدة ·

وفى الفترة التالية أصبح شعار « لا صوت يعلو فوق صوت المعركة » وقول عبد الناصر « ان أى تفكير أو حساب لا يضع المعركة وضراوتها أولا وقبل كل شىء لا يستحق أن يكون تفكيرا ، ولا تزيد نتيجته عن الصفر » - يعبران عن جوهر الاهتمامات للقيادة المصرية · وفيما عدا ذلك ، فان ما جاء من اشارات سريعة فى بيان ٣٠ مارس عن « الدولة العصرية » وعن « توفير الحريات للمواطنين » ، فتح الباب واسعا للنقاش العام حول تطوير النظام السياسى لاتاحة فرص أفضل للمشاركة السياسية وحريات التعبير ، وحول تطوير أبنية وأداء النظام السياسى والاقتصادى ·

وقبل ذلك ، وفى أول وزارة تشكل بعد الهزيمة (وزارة عبد الناصر التى كان رئيسها فعليا زكريا محيى الدين كأقدم نواب رئيس الوزراء) رفعت « المجموعة الاقتصادية » فى تلك الوزارة شعار انقاذ الاقتصاد الوطنى من الافلاس المحتم وطرحت برنامجا يتلخص فى : الحد من سرعة التصنيع وتصفية الشركات الخاسرة فى القطاع العام ، ورفع أسعار بعض سلع الاستهلاك الشعبى ، وتخفيض الاجور والتعاون مع رأس المال الاجنبى وتوثيق العلاقات مع صندوق النقد الدولى ·

ولقد قاوم عدد من المثقفين اليساريين هذا البرنامج ، ورأوا - على العكس - أن ظروف الحرب وأزالة آثار العدوان يجب أن يكون فرصة لفرض جو من التقشف وتطبيق « اقتصاد الحرب » والمضى قدما على طريق « تعميق التحول الاشتراكى » ، ولكن شيئا من هذا لم يتم أبدا ! وفى غمار مظاهرات واضطرابات فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ ومشكلات اعادة البناء العسكرى ، وبدء حرب الاستنزاف ، والمساومات الدبلوماسية الصعبة على طريق تسوية الصراع مع العدو الاسرائيلى توارت دعوات التجديد « الايديولوجى » ·

ولم يرد السادات ، فور توليه السـلطة ، التعبير عن أى تغييرات ايديولوجية مناقضة للعهد السابق عليه · وعندما قدم « برنامج العمـل الوطنى » فان الاضافات « الساداتية » فيه جاءت طفيفة ، وفى مقدمتها : التشديد الحذر على قضية الديمقراطية ، وعدم تناقضها مع الاشتراكية ، المطالبة بالاسراع فى وضع الدستور الدائم وضرورة أن تؤكد مبادؤه الاساسية على الحريات العامة ، وعودة اسم « مصر » بدلا من الجمهورية العربية المتحدة ، واقرار دور الرئيس «كحكم» بين السلطات ـ كأحد المبادىء المطلوب النص عليها فى الدستور ، والدعوة الى بناء القرية الحديثة وشمول التأمينات الاجتماعية لجميع المواطنين ·

فى سياق هذه التطورات الهامة بين الحربين (يونيو ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣) فان موقف النظام السياسى المصرى من القطاع الخاص ، لا يمكن وصفه الا « بالتراجع » بالقياس الى فترة « الهجوم » السابقة · والجدير هنا بالذكر أن ذلك الطابع « الهجومى » كان قد استمر الى أواخر عام ١٩٦٦ على الأقل على صعيد الافكار والشعارات المطروحة · وفى خطاب شهير فى دمنهور فى ١٥ يونيو ١٩٦٦ تحدث عبد الناصر باستفاضة عن استمرار التجارة الداخلية كلها فى يد القطاع الخاص ، باعتباره مظهرا يتناقض مع الاشتراكية، وتحدث عن وجوب تدخل القطاع العام فيها بشكل تدريجى · كما تحدث أيضا عن قطاع المقاولات ، الذى كان القطاع الخاص ما يزال يسيطر على أكثر من ٦٠٪ منه وتمت أعماله وأرباحه بسبب كميات التشييد الكبيرة ، وطالب بالعمل على تقليل هذه النسبة لتكون ٨٠٪ للقطاع العام و ٢٠٪ للقطاع الخاص ·

فاذا كانت حرب ١٩٦٧ قد مثلت نقطة تحول حادة وفاصلة ، توقف عندها نهائيا هجوم النظام على القطاع الخاص ، فان الاساس « الموضوعى » لذلك التحول واستمراره عبر الفترة موضع البحث ، انما يتمثل فى الطبيعة الاجتماعية للنخبة الحاكمة التى تبلورت فى الستينات ، وانتقلت قيادتها من عبد الناصر الى السادات · وفيما عدا عناصر قليلة استبعدت فى غمار أحداث مايو ١٩٧١ فان الكتلة الاساسية من تلك النخبة لم تشأ أن تبادر بأى توجه راديكالى ازاء القطاع الخاص · وفى ضوء ذلك ، يمكن صياغة موقف النخبة الحاكمة من القطاع الخاص فى الفتـرة بين ١٩٦٧ و ١٩٧٤ بأنه تشجيع فى اطار الايديولوجية الموروثة ·

تشجيع القطاع الخاص فى اطار الايديولوجية السياسية الموروثة :

لم يرد ذكر مباشر للقطاع الخاص فى بيان ٣٠ مارس ، ولكن فى تعداد

البيان للمهام الرئيسية المطلوب انجازها ذكر : « توفير الحافز الفردى ، تكريما لقيمة العمل من ناحية ، واحتفاظا للوطن بطاقاته البشرية القادرة وافساح فرصة الأمل أمامها » وفى حديث البيان عن الخطوط الاساسية التى يجب أن يتضمنها الدستور ، يذكر البيان : « ان ينص فى الدستور على ضمانات حماية الملكية العامة ، والملكية التعاونية والملكية الخاصة ، وحدود كل منها ودوره الاجتماعى » · وفى واقع الأمر ، فان صـــيغة البيان ، والأولويات التى تضمنها ، والمهام الجديدة التى دعا اليها ، انما مثلت فى حينها تحولا حادا عن الصياغات الايديولوجية المتشددة السابقة على الحرب، ليس فقط فيما يتعلق بالقطاع الخاص ، وانما فى كافة نواحى « التطبيق الاشتراكى » ·

وفى هذه الفترة تعددت تصريحات عبد الناصر حول تلك الرؤية المتغيرة للقطاع الخاص · وعلى سبيل المثال ، فقد تحدث فى عام ١٩٦٧ قائلا : «نحن أحيانا نعقد الأمور لانفسنا فى القطاع العام وفى القطاع الخاص ، ونحن نطلب اطلاق امكانيات العمل فى حدود الميثاق ومبادىء الثورة الاجتماعية حتى نعطى الافراد مزيدا من امكانيات العمل ، حتى تزيد من قوة الانتاج سواء بالنسبة للقطاع العام أو القطاع الخاص ، وحتى تستوعب العمالة · ليست هناك محظورات فى الاشتراكية غير الاستغلال ، يجب الا نعقد الأمور لأنفسنا ، ولابد أن نحل جميع المشـــاكل (····) ومشـــاكل القطـــاع الخاص والتســـهيلات الائتمانية ، وأيضـــا مشـاكل القيود الكثيرة التى فرضت بغير داع على امكانية العمل والانطـــلاق » (٦٠) وفى يوم أول مايو ١٩٦٨ تحدث عبد الناصر مخاطبا العمال قائلا : « بعض المحاولات تحاول أن تصور دور الرأسمالية الوطنية وكأنه دور من الدرجة الثانية ، هذا الكلام غير حقيقى ولازالت الرأسمالية الوطنية تقوم فى بلدنا بدور كبير سواء بالنسبة للورش الصغيرة أو المصانع الصغيرة ، أو بالنسبة للزراعة أو حاجات كثيرة » ··· « يجب أن نعطى للقطاع الخاص فرصة علشان يستقر ويتدعم ويأمن على نفسه ، ومنقولش ان القطاع الخاص أو الرأسمالية الوطنية دى حاجة عيب · لا احنا قبلنا بها فى الميثاق على أساس أنها ضمن تحالف قوى الشعب العامل » (٦١) · وفى خطاب عبد الناصر فى عيد الثورة السابع عشر فى ٢٣ يوليو ١٩٦٩ أمام المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى ، ولدى تحديده للقضايا التى طلب بحثها للدورة القادمة (فى اطار دعم قضية التحول الاشتراكى قبل سنة ١٩٧٠ كما جاء فى الميثاق) ذكر عبد الناصر أن من تلك المسائل « مسألة اتساع المجال أمام دور القطاع الخاص بغير تحرج لا مبرر له وبدون محظورات حيث لا تدعو الحاجة اليها ، لأن جهد هذا القطاع الخاص مطلوب فى مجالات كثيرة » (٦٢) ·

وبعد وفاة عبد الناصر ، لم يخرج أنور السادات عن نفس الاطار فى « برنامج العمل الوطنى » عندما ذكر : « لقد حدد الميثاق بوضوح دور القطاع الخاص ومجالات نشاطه ، وبقى أن نوفر له دون تردد أو خوف الضمانات اللازمة لكى يقوم بدوره المحدد فى خطة التنمية وتحت الرقابة الشعبية · ان موقفنا النظرى من القطاع الخاص قائم على أساس دوره اللازم لعملية التنمية ، فلابد وان تيسر له عمليا القيام بمهمته ، وان نرسم له بوضوح خط سيره » ·

وعلى أى الأحوال فقد شهد عام ١٩٧١ صدور القانون ٦٥ لسنة ١٩٧١ لاستثمار المال العربى والمناطق الحرة ، حيث شمل هذا القانون ضمانات ضد المصادرة والتأميم والاستيلاء لاغراض المنفعة العامة الا بتعويض عادل· ونص القانون على ان المشروعات التى تنشأ طبقا له تعتبر مشروعات خاصة بصرف النظر عن الطبيعة القانونية للمساهمين · كما انشئت بموجب هذا القانون هيئة استثمار المال العربى والمناطق الحرة ، لاختيار المشروعات والموافقة عليها·غير أن الظروف السياسية والاقتصادية العامة بما فى ذلك الاستعداد للمعركة ضد اسرائيل ، ما كان يمكن أن تسمح بالتطبيق الفعال لذلك القانون ·

(د) مرحلة الوفاق ١٩٧٤ :

مثلما حسمت حرب يونيو ١٩٦٧ نهاية الحقبة « الاشتراكية » بصرف النظر عن الارهاصات التى سبقتها وبرغم البقايا التى تلتها ، فان حرب أكتوبر ١٩٧٣ دشنت بداية الحقبة الانفتاحية بصرف النظر عن المقدمات التى سبقتها أو العقبات التى تلتها · وفيما بين ١٩٧٤ واللحظة الراهنة (١٩٨٨) فان الفترة كلها تنقسم مناصفة بين حكم الرئيس الراحل أنور السادات (حتى ١٩٨١) وحكم الرئيس الحالى حسنى مبارك (١٩٨١ ـ ١٩٨٨) · ومع ذلك ، فان الملامح العامة للنظام السياسى والاقتصادى الراهن انما جرى تشكيلها منذ منتصف السبعينات ، ، أى : الانفتاح اقتصاديا والتعددالحزبى سياسيا · وبالمثل ، فان التوجهات الخارجية للنظام والتى انطبعت بقوة بالعلاقة الخاصة التى انشئت مع الولايات المتحدة ، ثم بالاعتراف باسرائيل واقامة العلاقة معها ، ما تزال هى السارية حتى الآن · وفى واقع الأمر ، فان جوهر التغير الذى تم تحت حكم الرئيس مبارك انما هو « ترشيد » تلك التوجهات كلها داخليا وخارجيا ، ومحاولة ترتيبها على نحو متوازن ، مستقر: يسرى هذا على الانفتاح الاقتصادى مثلما يسرى على التعدد الحزبى ، وعلى العلاقة مع أمريكا واسرائيل ·

ومن وجهة النظر التى تهمنا هنا - أى تحديد ماهية النظام السياسى ، قبل التعرف على موقفة ازاء القطاع الخاص - يمكن ذكر ملاحظتين أساسيتين:

الأولى ، أن توصيف « البرجوازية البيروقراطية » ما يزال ينطبق - أكثر من أى توصيف اخر - على النخبة الحاكمة الراهنة فى مصر ، بل ان انتماءها للطبقة الوسطى والسند العسكرى لها (وهى خصائص نظام ما بعد يوليو ١٩٥٢) ما يزال - فى مجمله صحيحا ٠

وقد شهدت الفترة الانتقالية (١٩٦٧ - ١٩٧٤) العديد من ملامح الالتقاء المصلحى بين النخبة البرجوازية - البيروقراطية ، وبين العناصر الرأسمالية التى أخذت تتحرك بحذر ، ولذلك فان ترحيبها بتنشيط القطاع الخاص ، والاتجاه نحو الاقتصاد الحر ، لم يكن مجرد تقدير لما يستلزمه تطور الاقتصاد المصرى فى ظروف ما بعد حرب أكتوبر ، وانما أيضا لارتباطات مصلحية مباشرة أو شبه مباشرة ٠

الثانية ، أنه مع التسليم باستمرارية الخصائص الاساسية للنخبة الحاكمة وأصولها ، فان عناصر النخبة الحالية تنتمى الى الجيل التالى لجيل « الضباط الاحرار » ٠ هذا الجيل ولد ابناؤه فى حوالى الثلاثينات من هذا القرن ، وعندما قامت الثورة كان أبناؤه فى السنوات الاخيرة لتعليمهم العالى ، أو كانوا فى بداية حياتهم العلمية أو بعثاتهم الدراسية بالخارج وبحكم طبيعة نظام يوليو ، فان العناصر التى تطلعت من هذا الجيل للمشاركة فى الحياة العامة ، كان عليها أن تبدى أكبر قدر من الولاء والطاعة للثورة ، ونظامها ، وأفكارها ٠ ولأن الخبرة السياسية لدى هذا الجيل تمت وتكونت فى ظل حكم « الضباط الأحرار » فان الطابع الفنى والبيروقراطى - اللاسياسى - هو الذى يغلب على تلك الخبرة ، كما ورث هذا الجيل تغليب عناصر « الأمن » و « الاستقرار » كقيم عليا تسبق أى قيم سياسية أخرى ٠ وأخيرا ، فان هذا الجيل ، وقد عمل مع الضباط الأحرار وتحت أمرتهم ، دون أن يكون منهم ، فانه ورث أساليب ومعايير الضباط الاحرار دون أن يكون له نفس طموحهم أو تهورهم ٠

واذا كانت سنة ١٩٧٤ (نقطة البدء لهذه المرحلة) قد شهدت اعلان « ورقة أكتوبر » فانها كانت - فى الواقع - اخر الوثائق السياسية التى طرحها النظام السياسى المصرى الذى انشأته ثورة يوليو ٠ وعلى عكس موقفه فى بداية تولية السلطة فان الرئيس السادات أخذ يعلن - بشكل تدريجى -

تنصله من وثائق الثورة ثم توارت ورقة أكتوبر نفسها ، عندما أعلن الرئيس السادات أنه ليست هناك وثيقة ملزمة الا الدستور • وعندما تولى الرئيس مبارك الحكم لم يهتم على الاطلاق باصدار وثيقة تحدد للنظام ايديولوجية معينـــة •

غير أن هذا التحرر من الالتزام الايديولوجى المحدد ، الذى بدأ النظام السياسى المصرى يعرفه بشكل واضح منذ منتصـــف السبعينات بالذات ، لا يعكس مجرد « رغبة » الرئيس فى ذلك ، وانما هو يعبر ـ فى جوهره ـ عن حقيقة أن المتغيرات التى عرفتها مصر ، بدءا من ذلك الوقت كانت من العمق والسرعة بحيث وقفت أمامها ـ أو على وجه الدقة : خلقها ـ الدولة مشدودة وعاجزة عن ملاحقتها • وقد انعكس هذا بوضوح فى شكل تراخى قبضة الدولة على كافة المستويات : فالتنظيم السياسى الواحد لم يعد قادرا على استيعاب القوى السياسية والاجتماعية المتعددة التى تمت فى المرحلة السابقة ، والمصاعب التى واجهتها المشروعات العامة اتاحت الفرصة لازدهار القطاع الخاص ـ خاصة مع تدفق أموال النفط ، والاحتكار الثقافى للدولة تهاوى أمام المنجزات التكنولوجية فى مجال الاتصال •

فى ضوء ذلك ، فان تحديد موقف النظام من « القطاع الخاص » لا يتم من خلال فحص ايديولوجية متكاملة أو شبه متكاملة يعلنها النظام ، وانما يتم مباشرة بفحص ما يعلنه النظام ازاء تلك القضية تحديدا • وفى واقع الأمر ، فان فحص ذلك الموقف من القطاع الخاص ، انما يدلنا ـ أكثر من غيره ـ على مجمل الموقف الفكرى للنظام ، بصرف النظر عن تعبيره عن نسق فكرى متكامل فى شكل ايديولوجية محددة •

واعتمادا على فحص كل من : ورقة أكتوبر (التى اعلنت عام ١٩٧٤ فى ظل الاتحاد الاشتراكى) ، وبيان اعلان قيام تنظيم مصر العربى الاشتراكى (منبر الوسط) فى مارس ١٩٧٦ (والذى تحول الى حزب مصر فى نوفمبر من السنة نفسها ، ثم تحول الى الحزب الوطنى الديمقراطى فى ١٩٧٨) ، وكذلك الاطار الفكرى « للحـــزب الوطنى الديموقراطى المعلن فى ١٩٧٨ » يمكن طرح عدد من الملاحظات :

١ ـ التقلب فى تحديد الوزن « النسبى » للقطاعين العام والخاص :

لقد اعلنت ورقة أكتوبر أنه « فى ظل سياسة الانفتاح ، وتشجيع القطاع الخاص ، والاستثمار العربى والاجنبى ، يظل القطاع العـــام هو الاداة

الأساسية لتنفيذ أى خطة للتنمية ، وهو الذى يتولى المشروعات الأساسية التى لا يقدم عليها غيره » . « كما أن القطاع العام يظل الأداة الأساسية للتعبير عن الارادة الوطنية فى تشكيل اقتصادنا الوطنى » .

وبالرغم من أن الورقة أعلنت أنه « آن الآوان لأن تختفى هذه الظروف (أى ظروف عدم تشجيع القطاع الخاص) نهائيا ، وان يجد القطاع الخاص من الاستقرار الفعلى والتشجيع ، ما يشجعه على الاندفاع بأقصى ما لديه الا أنها حرصت على ايراد ذلك بشكل لا يتناقض مع ما جاء فى الميثاق ، قائلة : « ان مواثيق الثورة واضحة من حيث أنها لا تدعو للتأميم الشامل ، ولا تقتصر الساحة على القطاع العام ، انما تقرر مبدأ سيطرة الشعب على وسائل الانتاج الاساسية ، بمعنى ضمان استخدام تلك الوسائل لصالح التنمية » .

وبعد اعلان ورقة أكتوبر بعامين تقريبا ، صدر اعلان قيام « تنظيم مصر العربى الاشتراكى » و « برنامج التنظيم » فى مارس ١٩٧٦ متضمنا تفصيلات أكثر وضوحا وشمولا حول دور القطاع الخاص . وذكر اعلان قيام التنظيم أنه « آن الاوان لحسم واستقرار موضوع الملكية فى مصر ، وفى مقدمة ما اعلن حسمه « انتهاء سياسة التأميمات ـ وما يتصل بها من مصادرة الأموال ـ وعدم فرض الحراسة الا وفقا للقانون وبحكم القضاء ، وعندما استعرض الاعلان مجالات النشاط الاقتصادى المختلفة ، لم يستبعد امكانية مشاركة القطاع الخاص فى أية مشروعات بما فى ذلك مشروعات البترول والثروة المعدنية والموانى والطرق والمواصلات ، ومرافق المياه والكهرباء والطاقة » ، بل وكذلك « التعليم » . وأكد الاعلان أن قضية الانفتاح الاقتصادى « هى ضرورة قومية ، وليست سياسة أو مبادىء ايديولوجية » . ثم جاء فى برنامج التنظيم بكل وضوح : « ويؤمن التنظيم ،فى الخط السياسى بالنسبة لمجالات نشاط القطاع الخاص ، بضرورة مشاركة القطاع الخاص فى كافة مجالات نشاط الانتاج والتوزيع والتصدير ، وان أى قيود حالية فى بعض المجالات هى قيود مرحلية » ، وبداهة ، فقد انطوى ذلك على نقض صريح لما سبق أن ورد فى الميثاق ، بل واختلاف عما جاء فى ورقة أكتوبر .

غير أن « الاطار الفكرى » للحزب الوطنى الديمقراطى » ، والمعلن فى ١٩٨٣ جاء أقل حسما بكثير من برنامج حزب مصر ، وقد أكد « الاطار » على أن القطاع العام « هو الركيزة الأساسية لقيادة عملية التنمية الاقتصادية، ولتحقيق مزيد من الرفاهية للمجتمع » . أما بالنسبة للقطاع الخاص ، فان

الوظيفة الاجتماعية له هى خير ضمان لازدهاره وتوسعه » · وذكرت الوثيقة أن عناصر هذه الوظيفة الاجتماعية هى : « أن تأتى مشروعات القطاع الخاص ضمن اطار الخطة القومية للتنمية ، وان يخضع القطاع لنظام ضريبى يحقق العدالة فى توزيع الثروة والدخل ، ويقوم على أساس التصاعد فى فرض الضريبة ، ويرتبط أساسا بعائد النشاط لاقتصادى » · ومع أن الاطار الفكرى للحزب الوطنى لم يشأ تحديد الحجم النسبى لكل من القطاعين العام والخاص « على أسس جامدة ومحددة مسبقا » الا أنه تحدث بعد ذلك عن « عدم الاخلال بالمركز القيادى الذى يتبناه القطاع العام » وذلك كمعيار لحدود العلاقة بين القطاعين ·

٢ ـ المفارقة بين الافكار المعلنة والواقع :

يندهش القارىء فى هذه الأيام لما تضمنته « ورقة أكتوبر » ـ التى جرى الاستفتاء عليها فى مايو ١٩٧٤ ـ من أفكار تؤكد على الملامح « الاشتراكية » المستمرة للنظام ، فالورقة تقول بالنص : « لقد أرجف الذين زعموا أننا نريد أن نلغى الميثاق ، أو أن نعدل عن اشتراكيتنا » ··· « ان وثائق الثورة لا تنسخ بعضها بعضا ، ولكنها تكمل بعضها البعض » وفى ضوء التطورات التى تلت اعلان هذه الوثيقة ، يبدو حاليا أنها كانت مكتوبة بتلك الصياغة لتحقيق أغراض سياسية وقتية معينة ، وليس للتعبير عن موقف حقيقى للنظام ·

غير أن ما هو أهم من ذلك ، أن كافة الوثائق والخطب والبيانات الرسمية انما كانت تأتى فى تبريراتها تالية للاجراءات التى تتخذ أو أقل فيما تعلنه عما كان يتم فى الواقع · ومع كل التحفظات التى وردت فى ورقة أكتوبر فان القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فتح باب الاقتصاد المصرى لرأس المال العربى والأجنبى فى شكل استثمار مباشر فى كافة المجالات تقريبا ، مما انطوى ليس فقط على امكانية الغاء مبدأ « سيطرة » القطاع العام على قطاعات الاقتصاد القومى الاستراتيجية ، بل وأيضا امكانية تقليص حجم هذا القطاع بالنسبة للقطاع الخاص ·

والأمر نفسه ينطبق على « قوانين » الانفتاح الاقتصادى الرئيسية ، وفى مقدمتها قانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الذى فتح أبواب التصدير والاستيراد أما القطاع الخاص وكسر احتكار الدولة للتجارة الخارجية عدا بعض الاستثناءات ، والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الذى حرر معاملات النقد

الاجنبى بالداخل ، واباحة نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، وانهاء العمل باتفاقات التجارة والدفع ٠

٣ ـ اختفاء مفهوم « الملكية المستغلة » :

لا يعادل الحضور الكثيف لمفهوم « الملكية المستغلة » و « رأس المال المستغل » فى الخطاب السياسى الرسمى فى الستينات ، الا الاختفاء الكامل لذلك المفهوم من الخطب والوثائق الرسمية فى حقبة الانفتاح ٠ وبعبارة أخرى ، فان التفرقة بين ملكية وأخرى لم تعد استنادا الى فكرة « الاستغلال » وانما اضحت تستند فقط الى أداء الضريبة ٠ وكما يذكر برنامج تنظيم « مصر » ، فان الكسب المشروع هو من حق الأفراد « ماداموا يقدرون حق الشعب والدولة عليهم من ضرائب » وذكر الرئيس السادات مرارا تلك الفكرة٠

خاتمة : البحث عن ايديولوجية :

١ ـ فى سعى هذه الورقة الى تحديد « موقع القطاع الخاص فى ايديولوجية النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٨٨ » حاولت أن تربط بين هوية النظام ، أو ـ على وجه الدقة ـ هوية النخبة الحاكمة ، وبين موقفها من القطاع الخاص ، كجزء من موقفها الايديولوجى بشكل عام ٠ وقد اعتبرت الورقة أن أهم ملامح تلك النخبة قد تحددت أولا بانتمائها الى الطبقة الوسطى، وثانيا بطابعها العسكرى ، وانها اكتسبت ـ مع الوقت ، خاصة بعد ١٩٦٠ ـ طابعا بيروقراطيا، يسمح لنا بادراجها ضمن مفهوم «البرجوازية البيروقراطية» وقد ظهرت هذه البرجوازية البيروقراطية كأحد معالم نظام رأسمالية الدولة فى مصر الناصرية ، فى الستينات ٠

أما ايديولوجية النظام السياسى المصرى منذ ١٩٥٢ فقد تبلورت من خلال التجربة والخطأ عبر المراحل المختلفة لتطور النظام ، وأهم سمات تلك الايديولوجية فى الحقبة الناصرية كانت طابعها « الشعبى » أى تركيزها على مفهوم « الشعب » كحقيقة تعلو فوق أى انقسامات طبقية أو غيرها ، وسعيها لتنظيم المجتمع والدولة وفق هذا المفهوم ٠

٢ ـ فى ضوء ذلك ، رصدت الورقة أربعة مراحل لموقف النظام السياسى المصرى من القطاع الخاص ٠ وفى حين يفترض أن ذلك الموقف يمكن تفسيره بعوامل كثيرة ، فقد ركزت الورقة على ظروف النخبة الحاكمة وتطور وضعها

السياسى ، كمحدد لموقفها من القطاع الخاص وقد تحـــددت تلك المراحـــل الأربعة فى :

ـــ المرحلة الأولى ، مرحلة المهادنة (١٩٥٢ ـ ١٩٦٠) لم نتفق فى الورقة مع القول الشائع بأن ثورة يوليو قد أتاحت فى بدايتها أفضل الظروف للقطاع الخاص ولكنه أحجم عن المشاركة فى التنمية ، بل طرحت الورقة فكرة ان تناقض النخبة الحاكمة الجديدة مع القطاع الخاص الكبير كان حتميا بحكم انتماءاتها وتوجهاتها ، وأن المناخ الحقيقى للاستثمار ولنشاط القطاع الخاص لم يوجد فى تلك الفترة ، بصرف النظـــر عن القـــوانين والتشريعات التى صدرت فى حينها ٠

ـــ المرحلة الثانية مرحلة « الهجوم » (١٩٦٠ ـ ١٩٦٧) التى شهدت حملة التأميم الشاملة لمنشآت القطاع الخاص (أو الرأســـمالية الكبيرة) وشددت الورقة هنا على أن التأميم كان جزءا لا يتجزأ من استراتيجية نخبة الطبقة المتوسطة لاحكام قبضتها على الاقتصاد ، وبناء مشروعها السياسى ـ الاقتصادى ، أى رأسمالية الدولة ، والاندفاع فى طريق التنمية المتمحورة حـــول الدولة ٠

المرحلة الثالثة ، مرحلة « التراجع » (١٩٦٧ ـ ١٩٧٤) ويقصد بها الكف عن سياسات التأميم وعن محاصرة القطاع الخاص ٠ وقد اشارت الورقة فى تفسير هذا التراجع ، الى تداعيات نموذج التنمية الذى اتبع فى الستينات ، والضغوط الخارجية التى وصلت ذروتها بحرب ١٩٦٧ ، ولكنها شددت بالذات على تبلور « البرجوازية البيروقراطية » كطبقة مسيطرة ورأت الورقة أن مصالح هذه الطبقة وتوجهاتها ، ما كان يمكـــن أن تتناقض مع القطاع الخاص أو تحاربه ٠ وقد حدث ذلك كله ، فى اطار تفكك الايديولوجية الشعبية التى جسدها الميثاق ٠

ـــ المرحلة الرابعة هى مرحلة « الوفاق » وتمتد من ١٩٧٤ حتى الآن٠ وقد وجدت هذه المرحلة أساسها الموضوعى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تلاها من تطورات ٠ وفى ظل حالة من التفكك الايديولوجى تقلبت المواقف المعلنة ازاء القطاع الخاص ، وسبق التطبيق على الافكار والنظريات ، واختفى مفهوم « الاستغلال » كمعيار للحكم على القطاع الخاص ٠ وقد لاحظت الورقة أن ما جاء فى وثائق تنظيم مصر العربى الاشتراكى من موقف ازاء القطاع الخاص هو أكثر وضوحا وحسما مما جاء فى وثائق خلفه ، أى : الحزب الوطنى الديمقراطى ٠

٣ ـ ويعبر هذا التطور فى موقف النظام السياسى من القطاع الخاص منذ ١٩٥٢ حتى الآن عن تطور علاقة الدولة بالقوة الاقتصادية المتمثلة فى الرأسمالية الكبيرة · ففى الستينات سعت الدولة الى السيطرة على القوة الاقتصادية بتقليم اظافر الرأسمالية الكبيرة · ومع انهاك الدولة فى بداية حقبة الانفتاح وبدء انتعاش رأس المال الخاص سعى هذا الاخير الى السيطرة على الدولة ، وهو ما بدا فى الاعوام الأخيرة لحكم الرئيس السادات ، أما فى عهد حسنى مبارك فان هناك سعيا قويا لتحقيق استقلال (نسبى) للدولة عن الرأسمالية الكبيرة ·

٤ ـ يمكن القول ، بناء على ما سبق أن الطابع البيروقراطى الغالب على النخبة السياسية فى مصر الآن ، ونشأة أغلب عناصرها فى ظل حكم الضباط الأحرار ، ما يزال يجعل من الصعب عليها المبادرة بايجاد المناخ الحقيقى لنمو وازدهار القطاع الخاص ، وربما كان اعتمادها على مجرد اصـــدار القوانين والتشريعات واللوائح وعدم تعديها الى مجمل الاوضاع السائدة اجتماعيا وثقافيا وسياسيا دليلا واضحا على ذلك ·

٥ ـ ويمكن القول أيضا ، ان فى مقدمة النتائج السلبية لسياسة الدولة ازاء القطاع الخاص حتى منتصف السبعينات تقريبا ، كان هو حرمان البلاد من طبقة المنظمين أو رجال الأعمال من ذوى المبادرة ، ويستلزم اعادة تكوين هذه الطبقة وقتا كافيا ومناخا مستقرا ملائما ، فضلا عن ترسخ الشعور بالانتماء الوطنى ·

٦ ـ على عكس الحال فى الستينات ، حينما تبعت اجراءات التأميمات محاولات « للتنظيم » وبناء ايديولوجية » اشتراكية » متكاملة ، بالرغم من ضعف الأساس المادى الموضوعى لها ، فان توجهات السبعينات ثم الثمانينات لافساح المجال للقطاع الخاص ، وفتح طريق التنمية الرأسمالية ، لم تصادف حتى الآن محاولة جادة لتقديم تصور نظرى متكامل ، بالرغم من توافر أساس مادى معقول لها ·

وفى الواقع ، فان هناك حاجة ماسة لبلورة فكر لبيرالى مصرى حديث، يتصل بجذوره القديمة ، ويطرح مقولاته لتطوير مصر ، ليس فقط فى المجال الاقتصادى وانما أيضا فى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية ·

الهـــــوامش

(١) أن تعبير النخبة أو الصفوة السياسية Political Elite يشار به الى الاقلية الصغيرة من الافراد فى المجتمع ، التى تسيطر على عملية التخصيص الاكراهى للقيم فيه · وفى حين أن ذلك المفهوم يسود كتابات دارسى النخبة الأوائل خاصة باريتو، وموسكا ، فان هؤلاء الدارسين وكذلك الاجيال التالية لهم اهتموا بالتركيز على نواح معينة مختلفة تتعلق بتكوين النخبة السياسية أو ممارساتها ، ولذلك فان المفهوم الاكثر دقة للنخبة انما يقوم على التأليف بين العنصر « التنظيمى » الذى يلح عليه « ميتشلز » و « موسكا » والعنصر « الاجتماعى ـ الاقتصادى » الذى لح عليه اخرون مثل «برنهام » « ورايت ميلز » ·

انظر :

د· السيد الحسينى ، مقدمة الترجمة العربية فى : بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، ترجمة وتقديم د· محمد الجوهرى واخرين (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨) ص٧،و:

Nazih N. Al-Ayubi, Bureaucratic Evolution and Political Development : Egypt 1952-1970, Ph.D. Dissertation, St. Antony's College, Oxford, 1975.

(٢) Ian Roxborough, Theories of Underdevelopment (London : The Macmillan Press Ltd., 1979), p. 77.

(٣) انظر ـ حول النخبة السياسية فى مصر ـ خاصة مصر الناصرية :

Shahrough Akhavi, "Egypt : Neo Patrimonial Elite", in : Frank Tachau, Political Elites and Political Development in the Middle East (New York : Schenkman Pub. Co., 1975); Shahrough Akhavi, "Egypt : Diffused Elite in a Bureaucratic Society", in : Zilliam Zartman, et al., Political Elites in Arab North Africa (London : Longman, 1982); Leonard Binder, in a Moment of Enthusiasm : Political Power and the Second Stratum in Egypt (Chicago : University of Chicago Press ; 1978); Dekmejian, op. cit., Robert Springborg, "Patterns of Association in the Egyptian Political Elites", in George Lenczowski, Political Elite in the Middle East (Washington, D.C., American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975); Perimutter, op. cit.; Illiya Harik, The Single Party as a Subordinate Movement : The Case of Egypt, World Politics, Vol. 26, No. 1, October 1973; Clement H. Moore, Authoritarian Politics in Unincorporated Society :

The Case of Nasser's Egypt, World Politics, Vol. 6, No. 2, January 1974. Binder, op. cit., p. 30.

(٥) مجموعة خطب وبيانات وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر (القاهرة : مصلحة الاستعلامات ، بدون تاريخ) الجزء الثانى ، ص ٦١ ٠

(٦) المرجع السابق ، الجزء الثالث ، ص ٦٣٥ ٠

(٧) Akhawi, Egypt : Diffused Elite, op. cit., p. 226.

(٨) Perlmutter, op. cit., p. 208.

(٩) Akhawi, op. cit., p. 227.

(١٠) مجموعة خطب وبيانات وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، جـ ٣ ، ص ٥٨٥ ٠

(١١) المرجع السابق ، ص ٥٩٩ ٠

(١٢) فؤاد مطر ، بصراحة عن عبد الناصر ، حوار مع محمد حسنين هيكل (بيروت : دار القضايا ، ١٩٧٥) ص ١٨٠ ٠

(١٣) د٠ على الدين هلال ، تطور الايديولوجية الرسمية فى مصر : الديمقراطية والاشتراكية ، فى : سعد الدين ابراهيم (محرر) مصر فى ربع قرن (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ (بيروت : معهد الانماء العربى ، ١٩٨١) ص ١٢٤ ٠

(١٤) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو (القاهرة : دار الموقف العربى ، د ٠ ت) حـ ٣ ص ١٤٩ ٠

(١٥) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، حـ ٢ ص ٦٢٩ ٠

(١٦) المرجع السابق ، حـ ٣ ، ص ٥٨٥ ٠

(١٧) المرجع السابق ، حـ ٣ ص ٥٨٦ ٠

(١٨) جريدة الاهرام فى ١٩٦١/١٠/٢١ ٠

(١٩) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، حـ ٤ ، ص ١٤٥ ٠

(٢٠) د٠ على الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ ٠

(٢١) المرجع السابق ، ص ٨٧ ٠

(٢٢) المرجع السابق ص ١٢٠ ٠

(٢٣) Ian Roxborough, op. cit., p. 107.

(٢٤) المرجع السابق ، ص ١١٠ ٠

(٢٥) على الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ ٠

(٢٦) انظر :

James Petras, ed., Critical Perspectives on Imperialism and Social Class in the Third World, (New York : Monthly Review Press, 1978), p. 87.

(٢٧) د٠ محمود متولى ، الفصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطـــورها (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤) ص ٢٥٧ ٠

(٢٨) خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، حـ ٣ ،ص٢٤٢٠

(٢٩) المرجع السابق ، ص ٢٩١ ٠

(٣٠) المرجع السابق ، الجزء الثانى ، ص ٤٢٤ ٠

(٣١) من خطاب لعبد الناصر فى١٩٥٢/١٢/١٣ ، المرجع السابق ، حـ١ ،ص١٨٩٠

(٣٢) من خطاب لعبد الناصر فى١٩٥٤/٤/٦ فىوفود عمال السويسوالاسكندرية٠

(٣٣) د٠ محمود متولى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧ ٠

(٣٤) المرجع السابق ، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١ ٠

(٣٥) المرجع السابق ، ص ٢٦٣ ٠

(٣٦) المرجع السابق ، ص ٢٦٦ ٠

(٣٧) مجموعة خطب وتصريحات ، مرجع سابق ، حـ ١ ، ص ١٤٥ ٠

(٣٨) المرجع السابق ، ص ١٨٩ ٠

(٣٩) خطاب لعبد الناصر فى ١٩٥٤/٤/٣٠ انظر : المرجع السابق ، ص ١٩٠ ٠

(٤٠) جمال عبد الناصر ، ثورتنا الاجتماعية مجموعة الخطب التى القيت فى مؤتمرات التعاون (القاهرة ، مصلحة الاستعلامات د٠ت) ص ١٥ ٠

(٤١) على الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ ٠

(٤٢) د٠ محمود متولى ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ ٠

(٤٣) المرجع السابق ، ص ٢٦٤ ٠

(٤٤) المرجع السابق ، ص ٢٦٦ ٠

(٤٥) المرجع السابق ، ص ٢٧٦ ٠

(٤٦) خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ٠

(٤٧) محمد حسنين هيكل ، سنوات الغليان ، الحلقة الخامسة ، فى الاهرام ١٩٨٨/١٠/١٩ ، ص ٦ ٠

(٤٨) محمود متولى ، المرجع السابق ، نقلا عن :

Riad Hassan : l'Egypte Nasserienne, pp. 77-84.

(٤٩) محمد حسنين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٦ ٠

(٥٠) John Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat Political Economy of Two Regimes (N.J. Princeton Univ. Press, 1983), p. 57.

(٥١) Mark Cooper, The Transformation of Egypt (London: Croom Helm, 1982), p. 17.

(٥٢) Ellen Kay Trimberger, Revolution from above : Military Bureaucrates and Development in Japan, Turkey, Egypt and Peru (N.J. Transaction Books, 1978), p. 129.

(٥٣) محمود متولى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ ٠

(٥٤) Jose Nun, "Latin American Phenomenon, The Middle Class Military Coup" in : Trends in Social Science Research in Latin American Studies (Berkely : Univ. of California, 1956), p. 82.

(٥٥) Clement Moore, Autoritarian Politics in Unincorjorated Society. The Case of Nasser's Egypt, in : World Politics, Vol. 6, No. 2, Jan. 1974, p. 195.

(٥٦) خطب وبيانات وتصريحات الرئيس عبد الناصر ، مرجع سابق ، حـ ٤ ، ص ١٥٥ ٠

(٥٧) عمرو محيى الدين ، اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادى ، فى : سعد الدين ابراهيم (محرر) ، مرجع سابق ، ص ٣٢٤ ٠

(٥٨) المرجع السابق ، ص ٣٣٥ ٠

(٥٩) Mohamed Said, The Rise and Decline of Bureaucratic Bourgeoisie in Egypt, a paper presented at the Conference of African Studies Association, Washington D.C., 1982, p. 4.

(٦٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، وثائق عبد الناصر ، حـ ١ ، (القاهرة : الاهرام ، ١٩٧٣) ص ٥٩٧ ٠

(٦١) المرجع السابق) ص ٤٦٧ ٠

(٦٢) المرجع السابق ، حـ ٦٧ ، ص ١٨٦ ٠

(٦٣) جوده عبد الخالق ، الانفتاح الاقتصادى والنمو الاقتصادى فى مصر ، فى : سعد الدين ابراهيم (محرر) ، مرجع سابق ، ص ٣٩٥ ـ ٤٠٣ ٠

تعقيب أ٠د٠ جـــلال أمين
على بحث

الدكتور ـ أســامه الغزالى حرب

الموضوع الذى نحن بصدده ، والذى أختار الدكتور أسامة الغزالى حرب أن يكتب فيه ، هو من الموضـــوعات التى لا تثير بطبيعتها خـــلافا ايديولوجيا حادا ، وقد لا تثير مثل هذا الخلاف على الأطلاق ٠ فيمكنك أن تقرأ هذا البحث بأكمله دون أن تعرف ما اذا كان الكاتب يتعاطف مع القطاع الخاص أم مع القطاع العام ٠

فالموضوع فى الأساس تاريخى ، يحاول فيه الباحث ان يعرض تطور موقف النظام السياسى فى مصر من القطاع الخاص منذ قيام الثـورة حتى الآن ٠ ومن ثم فالذى يتوقعه من يقبل على قراءة الورقة هو ان يجد وصفا لهذا التطور ، وتقسيمه الى مراحل متميزة ، ولكن الأهم من ذلك هو ان يجد تفسيرا للتحول من مرحلة الى أخرى ـ فقد تميزت هذه الفترة بتحولات جذرية من نظام مهادن للقطاع الخاص فى الخمسينات ، الى نظام معـــاد له فى الستينات ، الى نظام مشجع ومحبذ له فى السبعينات والثمانينات ٠

فما تفسير هذا التقلب الشديد من سياسة الى نقيضها ؟

وأصارح الدكتور أسامة وأصارحكم بأنه على قدر انبهارى بسلاسة الورقة ووضوحها ، وهى تحاول ان تتبع التطورات التى لحقت بموقف النظام من القطاع الخاص ، وتقسيمها الى أربع مراحل متميزة ، على قدر اعجابى بهذا الجانب من الورقة ، فانه قد خاب أملى وأنا أبحث فيها عن تفسير لهذا التطور وهذا التقلب من سياسة الى نقيضها ٠

ولا أخفى عليكم أننى شخصيا أتبنى نظرة معينة فيما يتعلق بتفسير هذا التطور ، وهى نظرة تعطى أهمية وأولوية خاصة لما تعرضت له مصر من ضغوط خارجية ولتقلب ظروف الدولة بوجه عام ٠

فأنا أعتقد مثلا أن تحول السياسة الاقتصادية فى مصر من سياسة تقوم على تدعيم القطاع العام وترسيخ قواعده ، الى سيـــاسة الانفتـــاح وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، وهذا التحول يرجع فى الأساس

الى ضغوط السياسة الخارجية وبالذات ضغط الادارة الأمريكية على ما يسمى بصانع القرار فى مصر ٠

وبالمثل فانى أعتقد ان اتسام السنوات الأولى للثورة (أى بين ١٩٥٢ ، ١٩٥٨) بسياسة مهادنة القطاع الخاص وتشجيعه يرجع بدوره الى ان هذه السنوات الأولى تتسم بتصدى الثورة لمصالح الاقتصادية والسياسية للاستعمار القديم ، أى للمصالح البريطانية والفرنسية والأوربية عموما ، وانها كانت تحتاج الى دعم الولايات المتحدة ومساندتها فى هذا التصدى ، وعلى الأخص فيما يتعلق بتحقيق جلاء الجيوش البريطانية ، وبتأميم قناة السويس ، فضلا عن تصفية النفوذ السياسى للمؤسسات والأحزاب القديمة المرتبطة بالاستعمار البريطانى ٠

كانت حكومة الثورة تحتاج فى تلك السنوات الأولى للتأييد الأمريكى ، وهذا فى اعتقادى كان من أهم الأسباب التى جعلت حكومة الثورة تهادن القطاع الخاص فى سنواتها الأولى وتتبنى أسلوبا أمريكيا فى الاصلاح ، كما يتضح من قوانين الاصلاح الزراعى الأولى ، ومن قوانين تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبى التى صدرت فى تلك الفترة ٠

على العكس من ذلك نجد أن الفترة الوسطى التى شهدت الهجوم على القطاع الخاص ، والتى عرفت باسم التطبيق الاشتراكى فى مصر ، أى التى امتدت بالتقريب طوال الستينات ، شهدت أيضا انحسارا شديدا للنفوذ الأمريكى فى مصر ، ونمو علاقات الصداقة الوطيدة بين مصر والمعسكر الشرقى ، وتبنى مصر لسياسة عدم الانحياز ٠

من المستبعد جدا اذن أن يكون قيام النظام الاشتراكى فى مصر فى الستينات وثيق الصلة بطبيعة النظام الدولى والعلاقات الدولية ونمو حركة عدم الانحياز ، خاصة وأن هذه الفترة ـ كما يشير الدكتور أسامة نفسه ـ قد شهدت نمو نظم مماثلة ، تقوم على تدخل الدولة الشديد فى الاقتصاد ، فى بلاد أخرى كثيرة من بلاد العالم الثالث ٠

هذا التفسير الذى اثبناه والذى يقوم على أولوية العوامل الخارجية ، لا أطالب بالطبع الدكتور أسامة الغزالى بأن يتبناه ، ولكن كنت أتوقع منه على الأقل ان يناقشه ، وأن يطرحه كمجرد احتمال ، وأن يذكر الظروف الخارجية ذكرا ولو عابرا كعوامل مساعدة فى هذا التحول ، ولكنه فى الحقيقة لم يفعل ٠

فالظروف الدولية لا تحتل أى مساحة على الاطلاق فى البحث ، ولا يتم ذكروها بالمرة ، ولا أظن ان اسم الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى يرد الا ربما مرة واحدة لكل منها دون أن يرتبط ذلك بتفسير التحول فى النظام الاقتصادى المصرى ٠

من الواضح اذن أن الدكتور أسامة لا يتبنى تفسيرا يعطى الأولوية للظروف الخارجية ، فأى تفسير يتبنى ؟ هذا هو ما أصابنى بالحيرة الشديدة٠

فهو في بعض الأحيان يتكلم عن بعض العوامل وكأنها مسئولة عن التحول فى النظام الاقتصادى المصرى ، دون أن يبين بوضوح فى معظم الأحوال العلاقة بينهما ٠

وبصرف النظر عن ذلك ، فان معظم هذه العوامل التى يذكرها لا أجدها صالحة على الأطلاق لتفسير هذا التحول ٠

انظر مثلا التفسيرات التى يقدمها للمرحلة الأولى وهى مرحلة مهادنة القطاع الخاص (١٩ ـ ٢٠) فهو يذكر من بينها العاملين الآتيين :

أولا : حاجة النظام لحشد كافة القوى فى مواجهة العدو الخارجى ابتداء من ١٩٥٦ ، الأمر الذى كان يتعارض فى نظره مع مهارات القطاع الخاص ٠

ثانيا : الوحدة المصرية السورية فى ١٩٥٨ ، حيث ان الاشتراكية لم تكن مناسبة (على حد قوله) لبناء الوحدة فى بلد مثل سوريا ٠

هذان التفسيران لمهادنة القطاع الخاص فى الفترة (٥٢ ـ ١٩٦٠) لا أجدهما مقنعين ، فالتفسير الأول لا يبين لماذا هادن النظام القطاع الخاص حتى قبل عدوان ١٩٥٦ ، ويتعارض مع اشتداد عداوه النظام للقطاع الخاص بعد ١٩٥٦ عما كان قبلها ٠

والتفسير الثانى الخاص بالوحدة مع سوريا يتجاهل ان أهم الاجراءات الاشتراكية قد حدثت خلال سنوات الوحدة مع سوريا وهى اجراءات التأميم فى يوليو ١٩٦١ ٠

انى اتفق مع الباحث تماما فى رفضه للقول الشائع بأن احجام القطاع الخاص عن الاستثمار بالمعدل المرجو فى السنوات الأولى للدراسة كان على الرغم من أن الثورة قد هيأت له المناخ الملائم لهذا الاستثمار ٠

وانى اتفق معه فى أنه كان من الطبيعى أن يحجم القطاع الخاص فى تلك السنوات عن الاستثمار المنتج وان يتوجس خوفا من نظام لا يعرف طبيعته ولكن لا اجد الباحث قد قدم لى أى تفسير مقنع لمهادنة النظام للقطاع الخاص خلال الخمسينات · نفس الملاحظة يمكن أن أوردها على المراحل الثلاثة التالية ، والباحث لا يقدم تفسيرا مقنعا لا للتحول الاشتراكى فى الستينات ، ولا لما يسميه بمرحلة التراجع (٦٧ ـ ١٩٧٤) ولا لما يسميه بمرحلة الوفاق وهى المرحلة الممتدة من ١٩٧٤ وحتى الآن ·

ففى حديثه عن التحول الاشتراكى يبدو وكأنه يفسر هذا التحول تفسيرا طبقيا محضا ، فيقول :

« ان نخبة يوليو ، بحكم تكوينها الطبقى ، كان هدفها تجريد الطبقات الرأسمالية من نفوذها ، وان تجمع فى يدها القوة الاقتصادية الى جانب القوة السياسية » ·

ويبدو ان الذى يقصده الباحث هو أن يقول الفئة الحاكمة التى جاءت بها ثورة يوليو ، باعتبار انها كانت تنتمى الى فئة العسكريين من الطبقة الوسطى كان لابد ان تهاجم الطبقة الرأسمالية الكبيرة ·

وانى اتساءل كيف يستقيم هذا التفسير مع ما حدث بعد ١٩٧٠ حيث تحالفت نفس الفئة الحاكمة مع الطبقة الرأسمالية الكبيرة وقامت على خدمتها ؟ ان نفس الاشخاص الذين كانوا فى ظل عبد الناصر يرفعون شعار الاشتراكية ويسيرون فى ركابها فى الستينات ، هم أنفسهم الذين رفعوا شعار الانفتاح بعد وفاته وساروا فى ركاب المستثمرين الاجانب ·

ان النخبة الحاكمة فى مصر لم تتغير أشخاصها كثيرا منذ أوائل الستينات وحتى اليوم ، ولكن يتغير ولاؤها واتجاهها مع تغير توجه السياسة الخارجية بسبب ما تعرضت له مصر من ضغوط خارجية ·

حينما ينتقل الكاتب للمرحلة الثالثة ، التى يسميها مرحلة التراجع (٦٧ ـ ١٩٧٤) أى مرحلة التراجع عن الاشتراكية ، يقدم لنا مجموعة من العوامل التى ساعدت على هذا التراجع يذكر من بينها : « المشاكل التى ترتبت على التنمية فى الستينات ، مثل تزايد الاستهلاك وعجز ميزان المدفوعات وعجز المدخرات المحلية عن مواجهة الاستثمارات المطلوبة» (ص ٣٨) وهو بهذا ينضم للقائلين بأن التحول من الاشتراكية الى الانفتاح يرجع على الأقل جزئيا ، الى ما خلفته الاشتراكية من مشكلات ·

وأنا أرفض هذا التفسير رفضا باتا ، ليس لأنى انكـــر ان التنمية الاشتراكية أو المعتمدة على القطاع العام ، قد ترتبت عليها مشكلات ، ولكن لانى انكر ان جل هذه المشكلاتكان يستدعىبالضرورة التخلى عن الاشتراكية، بل الأرجح أن هذه المشكلات نفسها كان يمكن التصدى لها بفعالية ونجاح أكثر فى ظل استمرار الاشتراكية وان الانفتاح لم يحل هذه المشـكلات بل زادها تعقيدا ٠

ان كل هذه الملاحظات لا تنفى بأى حال اعجابى بسلاسة بحث الدكتور أسامه وسلامة وقوة توثيقه للتفسيرات التى لحقت بالنظام الاقتصـــادى المصرى طول العقود الأربعة الماضية ـ وانما يقتصر نقدى للبحث فى الواقع على نقطة واحدة ، هى ان البحث قد اهتم بالوصف أكثر من التفسير ، وانه حينما حاول تفسير اهتم اهتماما مبالغا فيه بما أعتقد أنه تغيرات طبقية طرأت على النخبة الحاكمة ، بينما قد يكون الاقرب للحقيقة أن تفسير النخبة الحاكمة كانت تتعامل مع ظروف دولية دائمة التغير ٠

أريد أن اختم هذا التعقيب بالقول بأنه من الغريب حقا هذا الاصرار من جانب كثير من الباحثين المصريين على تقديم تفسير طبقى وداخلى لما حدث من تطورات فى النظام الاقتصادى المصرى منذ الثورة فى الوقت الذى لا يسعنا فيه الا ان نلاحظ ان تطورات مشابهة للغاية قد شهدتها بلاد كثيرة أخرى فى العالم الثالث ، بل وأحيانا العالم الصناعى نفسه وفى نفس الوقت٠ فقيام انقلاب عسكرى فى مصر فى ١٩٥٢ يتخذ موقفا مهادنا من القطاع الخاص ، عاصرته انقلابات عسكرية مماثلة فى بلاد كثيرة من العالم الثالث اتخذت نفس الموقف من القطاع الخاص ٠ واتجاه مصر بعد ١٩٥٦ الى عدم الانحياز مع أعطاء الأولوية للقطاع العام صحبه نغمة اشـــتراكية تنادى بالتدخل الشديد للدولة فى مختلف بلاد عدم الانحياز من غانا الى أندونيسيا٠

والانفتاح الذى شهدته مصر منذ أوائل السبعينات ولاتزال تعيش فيه قد أصبح هو سمة العصر ليس فى العالم الثالث وحده بل وفى العالم الصناعى من بريطانيا الى الاتحاد السوفيتى والصين ٠ فاذا لم تكن ظروف الاقتصاد الدولى والعلاقات الدولية هى المسئولة عن هذه التطورات فكيف نفسر كل هذه التجارب فى نفس المراحل التاريخية ؟

وكيف نصر بعد ذلك على البحث عن تفسير داخلى محض يتعلق بمصر وحدها ؟ هذا هو مالا استطيع قبوله فى بحث الدكتور اسامة الغزالى حرب ٠

ومع الشكر

الجلســـة الثـانية

الأبحـــــاث :

★ **تطور الاستثمار الخاص فى ثلاث فترات تاريخية**
(محاولة لاعادة النظر فى اشكالية الدورية) ٠

أ ٠ د ٠ مراد مجـدى وهبة

التعقيب على البحث :

أ ٠ د ٠ نادية سليمـان

★ **الاستثمارات الأجنبية (دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسى)**
ا ٠ د ٠ مصطفى عز العـرب

التعقيب على البحث :

أ ٠ د ٠ هبـــه خندوسة

تطور الاستثمار الخاص فى مصر

فى ثلاث فترات تاريخية

(محاولة لاعادة النظر فى اشكالية الدورية)

ا ٠ د ٠ مراد مجدى وهبة

مقدمة :

ينقسم التاريخ الاقتصادى للقرن العشرين فى مصر الى ثلاث فترات رئيسية فى معظم الأدبيات الاقتصادية ٠ فاذا نظرنا الى دور الدولة فى الاقتصاد ، فاننا نرى أن هناك تقسيما متوازنا لهذا الدور ٠ فنقسم التاريخ الاقتصادى الى فترة أولى رأت بداية التنمية الصناعية فى أواخر الحرب العالمية الأولى ، وتصل هذه الفترة الى ذروتها بخلق بنك مصر فى عام ١٩٢١، وتمتد هذه الفترة ، ممثلة فى الدور القيادى للقطاع الخاص فى الاقتصاد ، الى نهاية عقد الخمسينات ، حيث يتصادم القطاع الخاص مع الإدارة التنموية الجديدة لحكومة الثورة ، ويعجز القطاع الخاص ، أو فى بعض الروايات يرفض القطاع الخاص ، عن أداء دوره التاريخى ، فتأتى موجة التأميمات التى تجرف القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى ، ويحل محله القطاع العام بداية بعام ١٩٦١ ، آذنا ببدأ المرحلة التاريخية الثانية فى التاريخ الشائع لهذه المرحلة ٠

أما المرحلة الثانية ، فهى تمثل فترة قيادة القطاع العام للاقتصاد المصرى الذى يتمثل فى زيادة التصنيع « من الابرة الى الصاروخ » وتضخم دور الدولة فى الاقتصاد فيما سمى بفترة الاشتراكية العربية ، أو عصر التخطيط الاقتصادى وان اختلفت مدة هذا العصر ، فى نظر المؤرخين المختلفين من خمسة أعوام أى مدة الخطة الخمسية الأولى ، الى سبعة أعوام ، أى حتى نكسة النظام كله عام ١٩٦٧ ، الى عشرة أعوام ، أى حتى «ثورة التصحيح» أو وفاة عبد الناصر فى بعض الروايات ، أو حتى أربعة عشر عاما ، أى اصدار قوانين الانفتاح الاقتصادى ، وخاصة قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى قدر قليل من الروايات ٠ وكما أن نهاية الحقبة الأولى فى التاريخ الاقتصادى المصرى فى القرن العشرين انتهت بعجز أو رفض القطاع الخاص مشاركة الدولة ، فهناك سببا واضحا لنهاية الحقبة الثانية ، وهو تضخم دور الدولة فى الاقتصاد

الى الحد الذى آثر على فاعليتها ، من الناحية العسكرية كانت (النكسة) ومن الناحية الاقتصادية (عدم استكمال الخطة الخمسية الثانية على النحو المرغوب) ٠

أما الحقبة الأخيرة ، وهى تمثل عودة الى الحقبة الأولى فيما تعتنى الحكومة باعطاء الأولوية لمتطلبات الاستثمار الخاص ، ولا سيما المكون الأجنبى منه ٠ وهذه الحقبة ـ التى ما زلنا نعيشها الآن ـ تمثل فى معظم الأدبيات الاقتصادية ، عودة الى آليات السوق ، وطفرة للاستثمار الخاص على حساب الاستثمار فى القطاع العام الذى ، ان احتفظ بقدر كبير من أهميته، الا أنه يمثل ذلك عائقا فى طريقة التنمية ، أو تركة الحقبة السابقة ، أو آخر خط دفاع لمكاسب الشعب والاقتصاد الوطنى المستقل ، على حسب الرواية طبعا ٠

أى أن ينقسم التاريخ الاقتصادى لمصر فى القرن العشرين الى ثلاثة حقبات واضحة ، ترجح كفة قيادة الاقتصاد تارة الى القطاع الخاص ، وتارة الى القطاع العام ٠ أى ، أنها ، بعبارة أخرى ، رحلة فى حلقة مفرغة ، وطريق العودة هو نكسة الاقتصاد المستقل بريادة القطاع العام الى الخلف ان صدقنا رواية ، أو العودة الى آليات السوق ، والكفاءة العالية التى يعمل بها القطاع الخاص مقارنا بالقطاع العام ٠

وكأى تبسيط للحقيقة ، طبعا ، فان هذه الرؤية الدورية للاقتصاد المصرى، تحمل قدرا من الحقيقة يضيع فى غابة من التصورات والتخيلات الأيديولوجية، التى تحجب حقيقة التطور فى الاقتصاد المصرى ٠

وانا فى هذه الورقة ، ان كنا نعقد أملا على شىء ، فهو اننا نعيد سرد أجزاء ضئيلة من هذا التاريخ الاقتصادى للقطاع الخاص ، حتى يتسنى لنا أن ننقذ مقولة الدورة الثلاثية للاقتصاد المصرى : خاص ـ عام ـ خاص بل لنعيد التاريخ الاقتصادى لمصر الى ساحة النقاش ، آخذين فى الاعتبار التناقضات والتداخلات التى تعقد الصورة كثيرا عن المقولة الدورية المألوفة ، وتظهر عدة تطورات للقطاع الخاص ، وعلاقته بالدولة فى فترات متباينة من تاريخنا الاقتصادى ٠

وحتى يتسنى لنا ذلك ، تنقسم هذه الورقة الى أقسام ثلاث ٠ القسم الأول يتناول تطوير الاستثمار الخاص منذ آخر الحرب العالمية الأولى حتى فترة التأميمات فى سنة ١٩٦١ ٠ أما الجزء الثانى من الورقة ، فيعالج الاستثمار الخاص من ١٩٦١ الى ١٩٧٣ ، أى فى فترة « الاشتراكية العربية »

أو تضخم دور الدولة · والجزء الأخير من هذه الورقة يبحث دور القطاع الخاص فى فترة الانفتاح الاقتصادى الى عام ١٩٨٠ ·

واننا ، بالطبع ، لسنا نحاول أن نعيد كتابة التاريخ الاقتصادى للاستثمار الخاص فى ورقة واحدة ، وعدة مجلدات لا تكفى لذلك ، ولا أن ندافع لغرض أو لآخر عن هذا القطاع · بل الهدف هو هز صورة التطور الدورى ، وكسر مقولة الثلاث عقود الصلبة فى كيانها : خاص ـ عام ـ خاص ·

١ ـ الاستثمار الخاص والدولة فى الفترة ١٩١٦ ـ ١٩٥٧ :

ان كانت تبدأ العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص فى عهد محمد على، حين أغلقت ورش المنتجين الصغار كى يعملوا فى مصانع الوالى، الا أننا تركنا الى جنب سياسة التصنيع فى القرن التاسع عشر بعدم استمرارها ، ونفضل أن نبدأ بالعلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص التى ظهرت فى أواخر الحرب العالمية الأولى · وأول مثل وجدناه فى هذا الصدد انما هو كتاب صاحب مصنع لمواد البناء ، صموئيل سورناجا (الذى أمم فيما بعد) صدر بالفرنسية تحت اسم « الصناعة فى مصر » · ويمثل الكتاب نداءا للحكومة للاهتمام بالصناعة المصرية ، وتخويفا من مخاطر سياسة الحكومة الاقتصادية حينذاك التى ركزت على تعظيم عائد صادرات القطن فى زمن رأى تراجعا فى أسعاره عالميا · وناشد سورناجا فى كتابه حكومة اليوم فى أن تعطى قدرا أكبر من الأهمية للصناعة وتشملها فى رعايتها · وردا على نداء سورناجا ، أسست الحكومة المصرية فى نفس العام « لجنة التجارة والصناعة » تحت رئاسة اسماعيل صدقى ، وبعضوية سورناجا ، وطلعت حرب ، ويوسف أصلان قطاوى ، وأمين يحيى ، ومن الأجانب هنرى نوس رئيس شركة السكر ، والسادة هورنزبى وتويلفز وهما موظفان انجليزيان فى الحكومة المصرية · وبعد سنتين من الزيارات الميدانية لجميع المصانع والمؤسسات الصناعية فى القطر المصرى ، أصدرت اللجنة تقريرا عن حال الصناعة فى مصر ، وطالب أعضاء اللجنة فى هذا التقرير من الحكومة أن تساند الصناعة المصرية مساندة مالية وبداية ظهور فكرة الدفاع عن الصناعة الوطنية وان كانت تلك الفكرة الأخيرة لم تتبلور تماما فى أذهان كاتبى التقرير (١) ·

وبعد قيام بنك مصر ، نتيجة لجهود أحد أعضاء لجنة التجارة والصناعة طلعت حرب ، وآخرين مثل يوسف قطاوى الذى ساهم بألف جنيه من حصص التأسيس عين اسماعيل صدقى وزيرا للمالية عام ١٩٢١ ، وخلفه يوسف قطاوى عام ١٩٢٤ · واستطاع بنك مصر فى نفس العام ١٩٢٤ أن يحصل على

قرض من الدولة قدره مائتا ألف جنيه ، بشرط أن يستعمل هذا القرض لمساعدة القطاع الصناعى المصرى بحد أقصى عشرة آلاف جنيها لكل قرض · ووصلت القروض التى أعطاها بنك مصر من خلال هذا النظام الى ١٣٧ر١ مليون جنيه مصرى عـام ١٩٣٨ (٢) ·

وفى عام ١٩٣٠ ، أصبح اسماعيل صدقى رئيسا للوزراء يحكم من خلال قرارات بعد أن فض مجلس النواب · وفى نفس السنة ، أعيد لمصر حـرية تحديد الجمارك على الواردات · واستعمل اسماعيل صدقى هذه الحرية ليعطى درجة عالية من الحماية الجمركية الى شركة السكر والتقطير المصرية التى كانت تعانى من الانهيار العالمى فى أسعار السكر · ونذكر أن رئيس هذه الشركة كان عضوا مع اسماعيل صدقى فى لجنة التجارة والصناعة ، وهو هنرى نوس · ولكن بدلا من أن يعطى صدقى الحماية الجمركية الى شركة السكر بدون مقابل، صمم على ابرام نظام الـ Regie معها ، مما يمثل أول مشادة بين الحكومة والقطاع الخاص · وانتهت هذه المشادات والصراعات بين صدقى ونوس الى انتصار الحكومة · وكسبت الحكومة الحق ، فى مقابل الحمـاية الجمركية ، فى تحديد المساحات المنزرعة سنويا من قصب السكر ، والسعر المدفوع للمزارعين فى مقابل قصب السكر ، كما أن الحكومة استطاعت أن تجبر شركة السكر على مشاركتها فى الأرباح ، بعد ضمان ربح قدره ٥٪ للمساهمين ، بنسبة ٧٠ الى ٩٥ فى المائة من سائر الأرباح (٣) ، وكانت هذه أول مرة فى تاريخ مصر الحديث التى يظهر خلافا بين الحكومة والقطـاع الخاص الصناعى ، وينتهى هذا الخلاف بانتصار الحـكومة ·

أما فترة الحرب العالمية الثانية ، فقد رأت فترة نمو الانتاج فى الصناعات الوطنية ، وخاصة بعد أن قل النشاط الاقتصادى الأجنبى فى الاقتصاد المصرى، فهرب مثلا المواطنون من أصل يهـودى بعد وصول روميل الى الصحراء الغربية ومشارف الاسكندرية · أما الرأسماليون من أصل ايطالى وألمانى ، فقد اعتقلوا فى معسكرات خاصة لمدة الحرب · وأدى ذلك ، الى جانب زيادة الطلب على المنتجات المحلية ، وفى ظروف الحـرب التى حـدت من التجارة الخارجية لمصر ، الى ظهور طبقة جديدة من الرأسماليين المصريين الذين حلوا محل الرأسماليين الأجانب المبعدين أثناء الحرب · الى أن عـاد هؤلاء الأجانب بعد اقرار السلام ، بل وعودة التجـارة الخـارجية التى نافست الصناعات المصرية الوليدة · ويظهر ذلك فى الجدول رقم (١) ، ويلاحظ فى هذا الجـدول الانخفـاض السريع الذى طرأ على نسبة الاستثمار المصرى فى الشركات المسـاهمة ، وهو انخفـاض ٤ر٢٣ فى المـائة

فى ثلاث سنوات ، الذى ساهم كثيرا فى احياء الشعور الوطنى للرأسمال المصرى بعد الحرب العالمية الثانية ، ونمى هذا الشعور الوطنى ، بل الشعور المعادى للاجانب · بعد عودة الاستيراد ونهاية الحرب ، وانخفاض نسبة نمو الانتاج الصناعى الذى وصل الى ٦ر٣٪ مقارنا بذروته عام ١٩٤٨ التى وصلت الى ١ر١٨٪ (٤) ·

أى أن الخمسة أعوام التالية للحرب العالمية الثانية تعتبر فترة أزمة بالنسبة للصناعات المصرية · وأتت هذه الأزمة فى سياق حرب فلسطين التى عملت هى الأخرى على زيادة الشعور الوطنى فى مصر · وبعد فضيحة الأسلحة الفاسدة ، أنشأت الحكومة المصرية أول المصانع الحربية فى القرن العشرين ، وكانت هذه المصانع الحربية من أول انشاءات الحكومة الصناعية مباشرة ·

وأدت كل هذه العوامل ، الى تقوية ايديولوجية كانت قائمة من قبل (فى أهداف بنك مصر مثلا) وهى أيديولوجية الوطنية الاقتصادية ، أى ايديولوجية الدفاع عن الصناعة الوطنية ضد الاستيراد ، أيديولوجية تنادى بزيادة الاستثمار فى الصناعة لتقليل الاعتماد على العالم الخارجى . وأخيرا أيديولوجية يتخللها صراحة نداء بضرورة زيادة دور الدولة فى الاقتصاد ، بل مناداة فى بعض الأحيان بخلق قطاع عام قوى يستطيع أن ينمى البلاد بعيدا عن وطأة الاستعمار·كما أن ساعد على تكوين هذه الأيديولوجية بداية التخطيط الاقتصادى فى فرنسا (تجربة الـ Dirigisme) وتجارب حزب العمال فى بريطانيا العظمى (٥) ·

وأتى كتاب خالد محمد خالد **من هنا نبدأ** عام ١٩٥٠ ليؤكد على ضرورة مساندة الصناعة الوطنية ، وتدخل الدولة دفاعا عن هذه الصناعة ، وأخيرا ظهرت على الساحة ايديولوجية «الاشتراكية» التى أكدت أن التنمية الاقتصادية لمصر لن تأتى الا بعد الرقى الصناعى ، ودخول الدولة كشريك كامل فى عملية الانتاج ، وان كانت نداءات التأميم تقتصر على المرافق العامة مثل المياه والكهرباء ، والعداء لرأس المال الأجنبى (٦) · أما الضباط الأحرار ، ففى منشوراتهم قبل القبض على زمام السلطة ، لم يتعرضوا لمسائل اقتصادية الا بأعم العبارات ، باستثناء منشور واحد الذى انتقد الحكومة لعدم بناء مصانع حربية بدرجة عالية من الكفاءة بالرغم من وجودها فى اسرائيل (٧) ·

وعملت الحكومة فى الأربعينات على ارضاء الشعور الوطنى للرأسماليين

المصريين ، وظهور درجة عالية من الوعى بأن مستقبل البلاد الاقتصادى يحتم الاهتمام بالاستثمار الصناعى ، وطلب مساعدة الدولة فى الاستثمار والحماية الجمركية ، بل ، وفى بعض الأحيان المطالبة الصريحة بتأميم المصالح الأجنبية فى البلاد ٠ وأصدرت حكومة النقراشى قوانين التمصير ١٣٨ و ١٢٩ لعام ١٩٤٧ التى حددت النصيب المصرى فى أسهم الشركات المساهمة بـ ٥١٪ كحد أدنى ، كما أن حددت النصيب المصرى فى أسهم الشركات المساهمة الى ٥١٪ كحد أدنى ، كما حددت القوانين حدا أدنى لنصيب الجانب المصرى فى الادارة والعمالة(٨) ٠

ولكن اعترض القطاع الأجنبى بشدة على هذا التمييز لرأس المال الوطنى، حيث انخفض عدد الشركات المؤسسة من ٢٨ شركة فى ١٩٤٦ الى ١٢ شركة فى ١٩٤٧ ومتوسط ٥ر٦ شركات فى المدة من ١٩٤٨ الى ١٩٥٥ (٩) ٠ كما أدى انخفاض معدل تأسيس عدد الشركات الى انخفاض الاستثمار فى الصناعة ، وترتب على ذلك انخفاض الانتاج الصناعى فى بادىء عقد الخمسينات من ذروة ١ر١٨٪ عام ١٩٤٨ الى ٦ر٣٪ عام ١٩٥٠ ٠ وأخيرا ، حاول الاستثمار الأجنبى الدفاع عن نفسه فى ظل تشريعات التمصير بادخال عدد من الأعضاء السابقين فى الحكومة فى مجالس الادارة ، وبطلب الجنسية المصرية للموظفين الأجانب بدلا من توظيف المصريين(١٠) ٠

وانه من المهم ذكر أن عندما أتت حكومة الثورة ، أصدرت القرار بقانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ الذى أعاد النظر فى شرط الحد الأدنى للمصريين ، وجعله ٤٩٪ بدلا من ٥١٪ ٠ كما أنه فى العام التالى ، صدر قانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ الذى عمل على تشجيع الاستثمار الاجنبى فى مصر ، ونص القانون على السماح للمستثمرين الأجانب أن يعيدوا تصدير نسبة ١٠٪ من رأس المال المستثمر سنويا لمدة خمسة أعوام ، وابتداء من العام السادس للعمليات فتصبح هذه النسبة ٢٠٪ ٠ وفى نفس العام ، صدرت ثلاث قوانين أخرى لتشجيع الاستثمار الأجنبى ٤٣٠ و ٤٧٥ لعام ١٩٥٣ اللذان أعطيا اعفاءات ضريبية للاستثمار الأجنبى ، وسمحا باعادة تصدير كامل قيمة رأس المال المستثمر بعد أول سنة من العمليات ان وجد المستثمر الأجنبى صعابا فى العمل فى مصر٠ وأخيرا ، صدر قانون الشركات ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الذى سمح فى مادته الحادية عشر باكتتاب رأس المال الأجنبى فى كل أسهم أى شركة جديدة(١١) ٠ وفى عام ١٩٥٧ ، أى بعد فرض الحراسة على الممتلكات البريطانية والفرنسية صدر قانون ٥٤ لسنة ١٩٥٧ الذى أعفى الشركات العاملة فى مصر لمدة

لا تقل عن عامين ، من الضرائب على القيم المنقولة والأرباح التجارية والصناعية(١٢) ٠

وأخيرا اتبعت الحكومة سياسة اقتصادية ترمى الى تشجيع القطاع الخاص المصرى ، وذلك باعطاء قروض للبنك الصناعى التى فاقت الـ ٢ مليون جنيه فى عام ١٩٤٧ والذى لم يصرف ، ووصلت الى سبعة ملايين من الجنيهات عام ١٩٥٧ ٠ كما كان لتأسيس المجلس القومى لتنمية الانتاج القومى هدفه فى تنمية الصناعة باعطاء الاقتصاد المصرى قطب نمو يتمثل فى انشاء نواة للقطاع العام الصناعى ومساعدة القطاع الخاص على التنمية فى شكل مشروعات مشتركة ٠ وكان رأس مال المجلس الدائم فى فترة عمله مملوكا بالكامل للحكومة ، ووصل الى ٦ر٢٥٠ مليون جنيها فى الفترة ١٩٥٣/٥٢ الى ٥٧ / ١٩٥٨ (١٣) ٠

ومن أهم انجازات المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى المساهمة فى رأس مال مجمع الحديد والصلب فى حلوان الذى افتتحه الرئيس جمال عبد الناصر فى ١٩٥٨ ، مشيدا النظام الجديد الذى يمثله المصنع اذ شاركت الحكومة بـ ٤٥٪ من رأس ماله ، والقطاع الخاص بـ ٥٥٪ ، وعبر عبد الناصر فى نفس الخطاب عن هدفه فى مشاركة رأس المال الخاص والحكومى فى بناء البلاد بعد سنين اتجه فيها رأس المال الخاص الى الزراعة (١٤) ٠

ولكن ، وبالرغم من التشجيع الصريح الذى اعطته الدولة ، احتجب القطاع الخاص ، المصرى والأجنبى ، عن المشاركة الفعالة فى « بناء البلاد » التى ناشده اليها عبد الناصر ٠ وبالرغم من المناخ « الانفتاحى » ان صح القول ، لم يدخل القطاع الخاص ميدان التصنيع بل اتجه الى التجارة والبناء٠ ويتضح ذلك من الجدول رقم (٢) ٠ كما أن ، وبالعكس ، تبرع القطاع الخاص، وعلى رأسه بنك مصر فى توزيع حصصا كبيرة من رأس المال فى شكل فوائد حيث وصل توزيع الأرباح فى شركة مصر المحلة الكبرى للغزل والنسيج الى ٧٨٪ من الربح الاجمالى عام ١٩٥٢ ووصل الى ذروته فى ١٩٥٨ ممثلا ٨١٪٠ كما أن بنك مصر توقف عن الاستثمارات الجديدة بعد عام ١٩٥٢ ، مفضلا اعادة استثمار الأرباح فى شركاته القائمة فعلا ٠ ووصل الاستثمار الجديد من ١٩٥٢ الى ١٩٥٨ من مال بنك مصر الى ٧ر٨٦٣ ألف جنيه ، أما الاستثمار الداخلى ، فوصل الى ٧٠٩ مليون جنيه عام ١٩٥٨ وحده (١٥) ٠

الى أن ظهرت مشكلة بين القطاع الخاص والحكومة فى النصف الثانى من عقد الخمسينات ٠ وتفاقمت هذه المشكلة بعد العدوان الثلاثى ووضعت

الأملاك الفرنسية والبريطانية تحت الحراسة ، وضمت الى المؤسسة الاقتصادية التى تمتلك القطاع العام الذى كان قد خلقته الدولة بين تأميم ، وحراسات ومشروعات جديدة بدأت فى اطار المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ٠

ختاما ، نصل ، فى نهاية المرحلة الأولى من تاريخ القطاع الخاص الى ازمة بينه وبين الحكومة ٠ فتحكم الحكومة الجديدة بايديولوجية مستمدة مباشرة من الظروف السابقة على انشائها ، وهى ضرورة التصنيع ، ومساندة الدولة للقطاع الخاص فى أهدافه التنموية ٠ الا أن القطاع الخاص بشقيه ، المصرى والأجنبى ـ يحجب نشاطه ، ويرفض التعامل مع حكومة استولت على الثروة الزراعية (ونذكر أن كثيرا من نجوم القطاع الخاص كانوا أيضا من كبار الملاك) وأممت قناة السويس ، وأمرت بالحراسة ثم التأميم للممتلكات البريطانية والفرنسية ، وأممت شركة السكر عام ١٩٥٥ بأمر عسكرى ٠ فلا عجب اذن أن يرفض القطاع الخاص الصناعى بالذات اعطاء ثقته لهذه الحكومة الجديدة فى مشروعات طويلة الأمد ، وتهرب من الاستثمار بعد أن نادى طويلا بخلق ظروف ملائمة مثل تلك التى وفرتها له الحكومة ٠ ومن هذه المفارقة بين الايديولوجية والواقع ، ننتقل الى حلها فى الفترة القادمة ، فترة هيمنة القطاع العام ٠

الاستثمار الخاص والدولة فى فترة القطاع العام ١٩٥٨ ـ ١٩٧٣

بالرغم من سيطرة الدولة ، من خلال المؤسسة الاقتصادية ، على النشاط الاقتصادى فى مصر ، الا أن القطاع الخاص مازال ينعم برعاية الدولة ، التى كانت تأمل فى أن يكون لهذا القطاع الدور الرائد فى التنمية الاقتصادية٠ ويظهر ذلك واضحا فى الخطتين التى قدمتهما الدولة للقطاع الخاص للفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦١ ، أما الخطة الزراعية ، فوضعتها وزارة الزراعة ، ولم تنتج عنها أية تطورات اللهم الا بعض الاصلاحات الهيكلية فى الرى والصرف التى كانت تدرج فى أية ميزانية دون ضرورة اللجوء الى « التخطيط » ٠

وأما الخطة الصناعية ، فكان المخطط فيها استثمارات قدرها ١ر١١٤ مليون جنيه تقوم الحكومةباستثمار ٢١٪ منها ، والقطاع الخاص مسئول عن البقية الباقية ، والفرق بين هذه الخطة ، وما سبقها من سياسات حكومية فى المجلس الدائم أو المؤسسة الاقتصادية ، هى أن ، من خلال ملكيتها لجزء مهم من الاقتصاد استطاعت الحكومة الضغط على امبراطوريات القطاع الخاص فى مصر مثل ، مجموعة شركات بنك مصر ، أو مجموعة شركات أحمد عبود

لتتعاون معها فى تحقيق أهداف الخطة · وكان سلاح الدولة فى هذا الوقت، غير الضغط المباشر على الأفراد ، هو ملكيتها لجزء لا بأس به من القطاع المصرفى ، ومن خلال هذا القطاع الضغط على مجموعة شركات فى القطاع الخاص عن طريق مصادر العملة الأجنبية التى امتلكتها المصارف المؤممة ، أو الحصول على أذون استيراد ، وما هو أهم من ذلك الحصول على تعاقدات مع الحكومة ، خاصة فى مجال البناء والمقاولات · الا أنه لم يتم الاستثمار فى الخطة الصناعية على النحو المطلوب حيث استثمر ما قيمته ٩٠ مليون جنيها، منها ٣٠ أو ٤٠٪ ، استثمارات الدولة(١٦) ·

أما القطاع الخاص ، فقد تراجع نشاطه ، ويتمثل هذا التراجع فى انخفاض نسبة نمو رأس المال فى الصناعة المصرية من ١ر٧٪ سنويا عام ١٩٥٦ الى ٤ر٠٪ سنويا عام ١٩٥٧ ، ثم ٥ر٤٪ عامى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ بسبب استثمارات الدولة أساسا ، وأخيرا تدهورت هذه النسبة الى ٤ر٢٪ عام ١٩٦٠ و ١ر٠٪ عام ١٩٦١ (١٧) ·

ويظهر ذلك بصورة أكثر وضوحا فى الجدول (٣) حيث أن الزيادة الوحيدة فى قروض البنك الأهلى المصرى التى أخذت فى الانخفاض بعد عام ١٩٥٧ ، تمثلت فى قروض قصيرة الأجل فى أغلبيتها العظمى ، كما أنها اتجهت فى قطاع المبانى تاركة الى جنب قطاع الصناعات التحويلية والتعدينية والكهربائية · ولكن بالرغم من ذلك ، فان نسبة الانتاج الخاص الى الانتاج العام لم تتغير كثيرا فى الفترة ١٩٥٨ الى ١٩٦١ حيث انخفضت نقطتين من ٧ر٧٨٪ الى ١٦ر٧٦٪ كما يبين الجدول (٤) ·

ولكن بالرغم من أهمية القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى ، بل بسبب قوة هذا القطاع وأهميته ، فكان يعانى القطاع حتى عام ١٩٦١ من عامل مهم أضعفه أمام الحكومة ، وسهل على الحكومة مهمة التأميم فى ١٩٦١ · فكان القطاع الخاص قطاعا مركزا للغاية ، كما يظهر فى الجدول رقم (٥) ، وتزداد خطورة هذا التركيز فى الملكية ان تذكرنا أن مجموعة شركات بنك مصر كانت تمتلك ما يقرب من ٢٠٪ من القطاع الصناعى المصرى كله ، و ٦٠٪ من قطاع الغزل والنسيج · كما ذكر تقرير من بنك الاسكندرية أن ١ر٩٪ من ممتلكى الأسهم فى مصر كانوا يمتلكون ٧ر٦١ من جميع الأسهم (١٨) ·

كما أن القطاع الخاص كان ينقسم الى امبراطوريات منها بنك مصر ، ومنها مجموعة أحمد عبود ، ومجموعة ايدمون رباط ، ومجموعة أمين يحيى، ومجموعة فرغلى ··· الخ · مما سهل مهمة الدولة عند التأميم التى لم تصب

أكثر من ٧٦٧ فردا فى يوليو ١٩٦١ ٠ بادئة بـ ١٦٧ من « الرأسماليين الرجعيين » كما كان التعبير وقتئذ ، تلاهم ٦٠٠ رأسمالى رجعى ٠ وان أضفنا الى هؤلاء عدد سبعة آلاف شخص أصابتهم قوانين الاصلاح الزراعى(١٩) ٠ وأخذنا فى الاعتبار أن بعض هؤلاء كانوا قصرا (النصف تقريبا) فاننا نجد أن الدولة لم تؤمم ممتلكات أو تستولى على أرض أكثر من ٠٣ر٠ فى المائة من السكان البالغين ـ ولا يمثل هذا صعوبة بالغة لحكومة تنعم برضاء الجماهير خاصة بعد جلاء ١٩٥٤ وحرب ١٩٥٦ ٠

أما الضربة القاضية للقطاع الخاص ، فكانت قد أتت قبل التأميمات بسنة ، عندما أممت الحكومة مجموعة بنك مصر ٠ وأكد تأميم بنك مصر نية الحكومة فى القبض على زمام الأمور فى الاقتصاد المصرى ، بسبب قصور أداء القطاع الخاص ، وتبرير هذا التأميم ، فى الايديولوجية الرسمية قد يلقى بعض النور على سياسة الحكومة تجاه القطاع الخاص قبل ١٩٦١ ٠ ففى أول مارس ١٩٦٠ ، جمع الأهرام الاقتصادى عدة أحاديث لاثبات أن تأميم بنك مصر لم يأت الا لمصلحة القطاع الخاص ، بل كان هـذا التاميم ضروريا اذ أن هدف التأميم ليس الاشتراكية فى حد ذاتها ، ولا تشكيك فى ادارات سابقة ، بل ايجاد قطاع قيادى ، يساعد القطاع الخاص فى مرحلة الانطلاق ، وأكدت جريدة أخرى أن تأميم بنك مصر أتى لزيادة كفاءة الثورة الصناعية (٢٠) ٠ أما الوزير المركزى للاقتصاد ، المرحوم الدكتور عبد المنعم القيسونى ، فقد أعطى أسبابه لتأميم بنك مصر ، وهى أنه مادامت بورصة الأوراق المالية تعيش فى خوف من تخفيض قيمة ممتلكات بنك مصر بعد تطبيق القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، وبسبب مديونية البنك للحكومة منذ الحرب العالمية الثانية ، فكان التأميم ردا على مخاوف بورصة الأوراق المالية من جهة ، ومساندة للوضع المالى لبنك مصر والشركات التابعة له من جهة أخـرى(٢١) ٠

أما البنك الأهلى المصرى فكان قد أمم فى نفس العام ، وبالقانون رقم ٣٩/١٩٦٠ (قانون تأميم بنك مصر كان رقم ٤٠) ، ولكنه لم يثر نفس الضجة الاعلامية التى أثارها تأميم بنك مصر ٠ وفى ديسمبر من نفس العام ، أممت الحكومة البنك البلجيكى والدولى فى مصر بدافع أحداث الكونغو وضرورة مناهضة الاستعمار البلجيكى حيث أممت فى نفس الوقت شركة مصر الجديدة وشركة الترام ٠ فسيطرت ، بطريقة أو بأخرى ، الدولة على الاقتصاد المصرى حتى قبل قوانين يوليو الاشتراكية بعد تأميمها لأكبر ثلاثة مصارف فى البلاد : البنك الأهلى المصرى ، بنك مصر والبنك البلجيكى والدولى ٠

وقد حان الوقت ، فى هذه الورقة لتأكيد أن القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى ، وان اضمحل كثيرا فى الستينات ، الا أنه يمت تماما ، بل تعايش مع القطاع العام ، كما يظهر الجدول رقم (٦) · ونلاحظ فى هذا الجدول ثبات نسبة ٧ر٥ فى المائة من الاستثمار الكلى طيلة أعوام الخطة الخمسية الأولى ، ومنها نكسة ١٩٦٧ ، فتزداد أهمية القطاع الخاص فى الاستثمار الكلى حتى تصل الى ٣ر١٤٪ عام ١٩٦٨/٦٧ ، ويمثل هذا زيادة فى الاستثمار المطلق ، وليس النسبى · أى أنه بسبب قصور الاستثمار العام بعد النكسة ، زاد الاستثمار الخاص من ٤ر٢٩ مليون جنيها عام ١٩٦٧/٦٦ الى ٨ر٤١ مليون جنيها عام ١٩٦٨/٦٧ أى بزيادة قدرها ٤٢٪ تمثل طفرة فى الاستثمار الخاص فى مصر · وعلى كل حال ، فان الاستثمار الخاص فى مصر كان يتعاظم ، بالأرقام المطلقة حتى خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى ، اذ أننا لا نلاحظ تراجعا الا عام ١٩٦٥/٦٤ وعام ١٩٧٠/٦٩ وعام ١٩٧١/٧٠ · وكانت الثلاث أعوام فترات تراجع فيها الاستثمار العام ، أو بالقليل توقف نموه ·

وقد تركز الاستثمار الصناعى الخاص فى مصر فى الستينات فى عدد كبير من المصانع الصغرى وان كانت نسبة رأس المال الى العمالة تزداد فيها مع مرور عقد الستينات · وكانت أهم جهات الاستثمار الخاص فى هذه الفترة هى الغزل والنسيج الذى تعايش مع القطاع العام عن طريق مقاولات من الباطن ، يليه قطاع الكيماويات والصناعات الهندسية مثل مصانع الأدوية الصغرى والجلود ، وورش تشغل فيها المعادن ، وقطاع بناء الأثاث المعدنى الذى شهد رواجا كبيرا فى الستينات وأخيرا « الصناعات الصغرى ، مثل المصنوعات الجلدية وصناعات « خان الخليلى » التقليدية ـ ويظهر هذا التركيز فى الجدول رقم (٧) · أما عن استثمارات القطاع الخاص عموما فى كل الاقتصاد المصرى ، فتركز طبعا فى قطاع الاسكان الذى استحوذ على مايتراوح بين ثلاثة أرباع و ٨٠٪ من الاستثمارات الكلية فى القطاع الخاص، وان انخفضت تدريجيا نسبة الاستثمار الخاص فى قطاع الاسكان حتى وصلت الى ٩ر٥٥٪ عام ١٩٧٣/٧٢ وذلك مصحوبا بزيادة فى القطاع التجارى والمالى ، والصناعات التحويلية · وكان القطاع الخاص ، كما نرى من الجدول رقم (٨) يمثل نسبة لا بأس بها من النشاط فى بعض الصناعات التحويلية ، على رأسها الصناعات الخشبية حيث مثل القطاع الخاص ٨٧٪ عام ١٩٦٨/٦٧ ونحو ربع قطاع الصناعات الهندسية والغزل والنسيج ·

انه اذن من الخطأ الحديث عن نكسة كاملة للقطاع الخاص بعد ١٩٦١ ،

ونفضل أن نتحدث عن تراجع فى نشاط القطاع الخاص ، وان صح الحديث عن النكسة ، فكانت هذه فى الشركات الكبرى ، ومجموعات الشركات ٠ أما باقى القطاع ، المكون من المصانع الصغرى ، والشركات التى يعمل فيها أقل من ٥٠ عامل ، فقد نمت ، بل يمكن القول أنها نمت فى ظل القطاع العام ، وتحت الحماية الجمركية التى فرضتها الدولة فى حقبة الستينات ٠

٣ - الاستثمار الخاص والدولة فى فترة الانفتـــاح الاقتصـــادى : ١٩٧٣ - ١٩٨١ :

ان كان الاهتمام الرئيسى لصناع القرار بعد حرب أكتوبر هو تنميـــة دور رأس المال الأجنبى فى الاستثمار فى الاقتصـــاد المصرى ، غير أن الفترة رأت تطورات هامة بالنسبة للاستثمار الخاص خارج اطار الانفتاح الاقتصادى المتمثل فى القانون ٤٣/١٩٧٤ وتعديلاته ٠

ورأت الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨١ زيادة فى دور القطاع الخاص التقليدى (أى القطاع الخاص خارج اطار قوانين الانفتاح) ، كما يتبين لنـــا من الجدول رقم (٩) ، ولكن صاحبت هذه الزيادة فى الارقام المطلقة لاستثمارات القطاع الخاص التقليدى تراجعا فى أهميته النسبية فى الاقتصاد عامة » ، وبالمقارنة بالقطاع الخاص الانفتاحى ، أى القطاع الخاص الذى هيمن عليه رأس المال الأجنبى ٠

أما عن أوجه نشاط القطاع الخاص التقليدى فى فترة الانفتـــاح ، فنلاحظ انها لم تتغير كثيرا عن نشاطه فى الفترة السابقة ، أى تركز النشاط التقليدى الخاص فى النسيج والصناعات الغذائية ، والكيماويات والصناعات الهندسية والخشبية ٠ كما أننا نلاحظ انخفاض نصيب قطاع النسيج فى جملة استثمارات القطاع الخاص ، أما قطاع الصناعات الجلدية ، فهو يمثل قطاعا نما نسبيا ومطلقا داخل الاستثمار الخاص فى الفترة ١٩٧٣ الى ١٩٧٦ (٢٢) ٠

وان كانت الفترة ككل شاهدت هذا النمو المطلق والتراجع النسبى فى نشاط القطاع التقليدى الصناعى ، الا أن ثمة هناك جناحا من القطاع الخاص نما سريعا بفضل اتصاله بالقطاع الأجنبى ، وهو قطاع التجارة الخارجية وبالذات قطاع الواردات بدون تحويل عملة ، الذى يتقاسمه مناصفة شركات القطاع العام والقطاع الخاص للتجارة الخارجية (٢٣) ٠

أما من الناحية الايديولوجية ، فظهرت فى فترة السبعينات ثمة أصداء للخلاف القديم بين رأس المال المحلى ورأس المال الأجنبى فى الاقتصـــاد

المصرى ، وتمثلت هذه الأصداء فى عودة ايديولوجية « رأس المال الوطنى والدفاع عنه » · وأخذت هذه الايديولوجية طريقتين لتأكيد الصراع بين القطاع الخاص المحلى ورأس المال الأجنبى · أما الطريق الأول ، فهو يتمثل فى الهجوم على نظام الاستيراد بدون تحويل عملة الذى فتح طريق المنافسة العالمية للمصنوعات المحلية · وشارك القطاع الخاص فى هذا الهجوم القطاع العام الذى تضرر هو الآخر من منافسة السلع المستوردة مما أدى الى تكدس البضاعة المحلية فى المخازن العامة والخاصة سويا · ومن أهم المدافعين عن ايديولوجية حماية الصناعة المحلية عبد العزيز حجازى الذى أكد على أنه يجب أن يتم الاستيراد للمواد الأولية ، والأدوات ، وليس ، على حد تعبيره « الفستق والبندق » (٢٤) · وحذر **الأهرام الاقتصادى** من « عقدة بيروت » أى عقدة استيراد كل شىء وتخريب الاقتصاد المحلى(٢٥) · وأخيرا ناهض اتحاد الصناعات المصرية ، فى كتابه السنوى لـ ١٩٧٧ ولـ ١٩٨٠ سياسة الاستيراد ، ونادى بالحد من الاستيراد وزيادة الحماية على المصنوعات المحلية · وتحولت هذه الايديولوجية أخيرا الى المناداة بشعار « صنع بمصر » والحد فعلا من الاستيراد المنافس للصناعة المحلية ·

أما الطريق الثانى الذى اتخذه القطاع الخاص المحلى ، فكان المطالبة بمعاملة سوية بالشركات التابعة لقانون ١٩٧٤/٤٣ وتعديلاته · أى ان القطاع المحلى الخاص طالب بتعديل قانون الشركات القديم ١٩٥٤/٢٦ حتى تتم درجة أكبر من المساواة بينه وبين القطاع الانفتاحى · أى أن هناك فرقا رئيسيا مابين أحداث الخمسينات وأحداث الثمانينات فى أن القطاع المحلى لم يطالب هذه المرة بتمصير أو حتى بتأميم القطاع الأجنبى ، بل طالب بسياسات تجعله هو قطاعا أجنبيا فى الاعفاءات والحقوق · ونجد ذلك واضحا فى مطالبة المجالس القومية المتخصصة فى مطبوعاتها ، خاصة « الاطار العام لاستراتيجية التنمية »(٢٦) · وتم تعديل الاطار القانونى بالفعل ، باصدار قانون ١٩٨١/١٥٩ الذى قرب المسافة مابين القطاع الأجنبى والقطاع المحلى فى كل الميزات الا اعادة تصدير رأس المال ، والأرباح ومهايا العاملين الأجانب ·

ملاحظات ختامية :

اذا أردنا المقارنة بين حال الاستثمار الخاص فى ثلاث فترات تاريخية للاقتصاد المصرى ، فانه يصعب علينا تحديد هذه الصيغة الدورية التى كثيرا ما تظهر فى الأدبيات المعاصرة · فهو من الواضح أن القطاع الخاص فى

الفترة قبل عام ١٩٦١ لم يكن هو القطاع الرائد ، المستقل الذى تصوره أدبيات التاريخ الاقتصادى الحديث • ففى مرحلة أولى ، بات هذا القطاع يطالب بتدخل أكبر للحكومة فى الاقتصاد ، ويطالب بالحماية من الواردات الأجنبية ، وفى بعض الأحيان نسمع أصواتا فى هذه المرحلة تنادى بزيادة استثمارات الدولة ، وخاصة فى القطاع الصناعى • بل أكثر من ذلك ، نرى أن من أهم أسباب الخلاف بين الحكومة والقطاع الخاص هو رفض القطاع الخاص مشاركة الحكومة فى العملية التنموية بعد أن طالب بها طويلا • ويرجع ، فى نظرنا ، هذا الخلاف الى عوامل شتى منها العدوان الثلاثى على مصر ، وفى التسرع الذى نعت بعض قيادات العمل التنموى فى مصر فى أواخر الخمسينات •

أما فى الفترة اللاحقة ، فان كانت المرتفعات القيادية للقطاع الخاص ، مجموعات مصر ، وعبود ، ورباط مثلا قد أممت ، الا أن هذا التأميم لم يصب باقى القطاع الذى مازال يتعامل فى جو من الحماية الجمركية والتعايش مع القطاع العام ، بل ان جزءا من القطاع الخاص قد نما وترعرع فى هذه الظروف •

وأخيرا ، نود أن نشير الى أن فترة الانفتاح الاقتصادى لم تكن نعمة بالكامل للقطاع الخاص المحلى الذى رأى انحسارا فى أوضاعه بسبب تدخل رأس المال الأجنبى بشروط أفضل من الشروط المتاحة لرأس المال المحلى فى العملية الانتاجية وبات هذا القطاع الخاص المحلى يطالب بالمساواة مع القطاع الأجنبى الى أن أصدرت الحكومة قانون الشركات ١٥٩/١٩٨١ •

فهل هناك من استنتاج نخرج به من هذا العرض لدور القطاع الخاص فى التاريخ الاقتصادى المعاصر لمصر ؟

ان فى نظرى استنتاجان • الأول يشير الى قوة هذا القطاع ، وخاصة الشركات المتوسطة والصغرى منه ، وقدرتها على عبور ظروف مختلفة بكفاءة أكثر من المشروعات الضخمة التى ينقصها المرونة الاقتصادية والسياسية •

أما الاستنتاج الآخر ، فهو عبارة عن نقطة منهجية نريد أن نؤكد عليها وتشير الى عدم جدوى تبسيط التاريخ ، وعدم تقسيمه الى فترات مختلفة بعضها عن البعض تماما ، بل عدم تقسيم الاقتصاد الى قطاع عام وخاص متخاصمان حيث أنه قد يتفق القطاعان ، أو يتعارضان ، ولكن تكون علاقة تحكمها ردود الفعل لسياسات محدودة ، وليس لايديولوجيات معينة أو لفترات محدودة من طرف المؤرخ أو الاقتصادى •

الهـــوامش

(١) انظر فى أثر السياسة الصناعية لمحمد على ، على « القطاع الخاص » فى الصناعات الصغرى ٠

E.R.J. Owen, The Middle East in the World Economy 1800-1914; The thuen, (London : 1981) ص ٦٩ ـ ٦٧ ٠

(٢) انظر : Samir Radwan, **Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture : 1882-1967** ; Thaca Press, London : 1974)

(٣) Gouvernement Egyptien, **Rapport de la Commission du Commerce et de l'Industrie,** Imprimerie Nationale, (Le Caire : 1922).

نفذت الطبعة الاولى ، فاضطرت الحكومة الى اعادة نشر ـ (طبعة ثانية) التقرير تلبية للطلب الكبير عليه ٠ ومن المفارقات أنه قد تم طبع التقرير فى مصلحة المطابع الاميرية فى بولاق ، التى كانت مؤسسة مملوكة للحكومة ٠

(٤) وكان متوسط سعر الفائدة لهذه القروض ٦٪ ٠ أنظر البنك الاهلى المصرى ، **النشرة الاقتصادية** ، المجلد الاول عدد ٣ ، (١٩٤٨) ، ص ١٣٣ ، والمجلد الخامس العدد ٢ ، (١٩٥٢) ، ص ١٢٤ ٠

(٥) البنك الاهلى المصرى ، **النشرة الاقتصادية** ، المجلد الثالث ، عـــدد ١ ، (١٩٥٠) ، ص ١٢ ٠

(٦) R. Mabro & S. Radwan, **The Industrialization of Egypt : 1939-1973 : Policy and Performance**; The Clarendon Press, (Oxford : 1967).

(٧) وكان دور مجلة **مصر المعاصرة** بارزا فى هذا الصدد اذ احتوت على دراسات عديدة لدور الحكومة فى الاقتصاد ، ومحاولة تطبيق هذه السياسة فى بلدان العالم النامى ، أنظر مثلا أعداد ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٤٥ ، ٢٦٦ للسنين ما بين ١٩٤٥ و ١٩٥٠ ٠

(٨) حتى الحزب الاشتراكى ، **خليفة مصر الفتاة** ، لم ينادى بأكثر من تأميم المرافق العامة ، أنظر أحمد حسين ، **الارض الطيبة** ، ص ١٧٠ ٠

(٩) R. El Barawy, **The Military Coup in Egypt: An Analytic Study**; Al Nahda Bookshop (Cairo : 1952).

(١٠) أنظر فى هذا الصدد تحليل الدكتور حسام عيسى فى رسالته :
Capitalisme et Société Anonymes en Egypte, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, (Paris : 1970). ص ١٨٠ ـ ١٨٢ ٠

(١١) مابرو ورضوان ، **المرجع السابق ذكره ، ص ٨٥** ٠

(١٢) أنظر فى أثر قوانين المتصير ، نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، **النشـــاط الاقتصادى للاجانب وأثره فى المجتمع المصرى من سنة ١٩٢٢ الى سنة ١٩٥٢** ، دار المعارف (القاهرة : ١٩٨٢) ، ص ٤٤١ و ٤٤٢ ٠

(١٣) جمهورية مصر ، المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، **الكتاب السنوى** ، (١٩٥٥) ٠

(١٤) البنك الاهلى المصرى ، **النشرة الاقتصادية** ، المجـــلد العاشر ، عدد ١ (١٩٥٧) ، ص ٤٠ ٠

(١٥) نصف قروض المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ذهبت الى القطاع الخاص و ٥ر٤١٪ الى المشروعات الكبرى التى ساهم فيها المال العام ٠ أنظر البنك الاهلى المصرى ، **النشرة الاقتصادية** ، المجلد الحادى عشر ، العدد ٢ (١٩٥٨) ، ص ١١٦ ٠

(١٦) خطاب جمال عبد الناصر فى حلوان يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٨ ٠
(١٧) حسام عيسى ، **المرجع السابق ذكره** ، ص ٤٥٨ ٠
(١٨) مابرو ورضوان ، **المراجع السابق ذكره** ، ص ٦٦ ـ ٦٨ ٠
(١٩) سمير رضوان ، **المرجع السابق ذكره** ، ص ١٦٢ ٠
(٢٠) عادل غنيم « ثورة يوليو والرأسمالية » فى **الطليعة** ، العدد السابع ، يوليو ١٩٦٥ ، ص ١٧٢ ٠

(٢١) أنظر :
John Waterbury **The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes,** Princeton University Press, (Princeton, N.J. : 1983). ص ٧٤ ـ ٧٥

(٢٢) الاهرام الاقتصادى ، العدد ١٠٩ ، الاول من مارس ١٩٦٠ ٠
The Egyptian Economic and Political Review, April 1960.

(٢٣) البنك الاهلى المصرى ، **النشرة الاقتصادية** ، المجلد الثالث عشر ، عدد ٣ و ٤ (١٩٦٠) ص ٣٣ ـ أهم مادة فى قانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، كانت تمنع أى بنك تجارى من امتلاك أكثر من ٢٥٪ من شركة مادامت تلك النسبة أقل من الرأسمال المدفوع والاحتياطى لكل بنك ٠

(٢٤) د٠ محمد السيد سعيد « الصناعات الصغيرة فى مصر » فى **الاهـــرام الاقتصادى** العدد ٥٥٩ ، الاول من ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ٤٠ ٠

(٢٥) أنظر التقرير :

Delwin A. Roy, "Private Industry Sector Development in Egypt: An Analysis of Trends ; 1973-1977" — Report to the Special Inter-Agency Task Force Reviewing the U.S. Security Supporting Assistance Program for Egypt" — January 1978.

(٢٦) **الاهرام** ، ٣ مايو ١٩٧٤ ، ص ٥ ٠

(٢٧) **الاهرام الاقتصادى** ، العدد ٥١٠ ، ١٥ نوفمبر ١٩٧٦ ، ص ٦ ٠

(٢٨) نشر هذا التقرير عام ١٩٨٢ فى سلسلة « مصر حتى عام ٢٠٠٠ » للمركز العربى للبحث والنشر فى القاهرة ، أنظر ص ٣٩ ٠

الملحق الاحصائى

جدول رقم ١

نسب الملكية المصرية والأجنبية للاستثمار فى الشركات المساهمة
١٩٤٠ ـ ١٩٤٨

(بالألف جنيه الجارية)

الفترة	رأس المال	النصيب الأجنبى	النصيب المصرى	٪ مصرى
٤٥ ـــ ١٩٤٠	١٢ر٠٨٩	٠ر٧١٨	١١ر٣٧٧	٪٩٤
٤٨ ـــ ١٩٤٥	١١ر٦٢٩	٢ر٦٢٠	٨ر٣٩٧	٪٧٢
حتى ١٩٤٨	١١٧ر٩٣٥	٧١ر٢٦٤	٤٦ر٣١٠	٪٣٩

المصدر : R. El Barawy, **The Military Coup in Egypt.**
المرجع السابق ذكره ص ٦٧ ـ ٠٦٨

جـــدول رقـــم ٢

الاستثمار فى القطاعين العام والخاص ١٩٥٠ ـ ١٩٥٦

(ملايين من الجنيهات الجارية)

الاستثمار الاجمالى	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
الخاص	١١٢	١٠٣	٨٣	٦٤	٥٧	٥٤	٣٩
العـام	٢٢	٢٩	٢٥	٣٤	٥٣	٦٢	٦٦

المصـــدر J. Ducruet, **Les Capitaux Européens en Proche-Orient,** Presses Universitaires de France (Paris, 1964).

جـــدول رقـــم ٣

قروض البنك الأهلى المصرى للقطاع الصناعى ١٩٥٧ - ١٩٥٩

(بالألف جنيه الجـــارية)

القطـــــاع	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
الغزل والنســيج	٦٧٢	١٥٠	٢٥٩
المعادن والميكانيكية والهندسية	١٠٥٥	١٠١١	٥٩٢
المبـــــانى	٣٤٥	١٦٣	٥٠٢
الطبـــــاعة والورق	١٠٣	—	١٠١
الكيمـــاوية	٢٤٢	٨٠	٩٣
اخـــرى	١٧٨	٥٢	٨٦
المجمـــوع	٢٥٩٠	١٤٥٦	١٦٣٣
منهـــا :			
(قصيرة الأجل)	٢٠٧٢	١٤٣٢	١٥٧٣
(طويلة الأجل)	٤١٨	٢٤	٦٠

المصدر : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجـلد الحادى عشر ، العدد ٢ ، ص ١٢٧ .

جـــــدول رقـــم ٤

قيمة الانتاج الخاص والعام بأسعار ١٩٥٤ الثابتة

(مليـون جنيه)

القطاع	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
الزراعة	٣٤٢ر٢	٣٦٦ر٩	٣٨٣ر٤	٣٩٩ر٥	٣٣٢ر٥
الصناعة	١٣٢ر٥	١٣١ر٧	١٣١ر١	١٥٩ر٦	٢١٢ر٠
المقاولات	٣٧ر٣	٤٣ر٢	٤٥ر٤	٤٤ر٩	٤٥ر٦
المبانى	٦٦ر٣	٦٩ر٧	٧٢ر١	٧٥ر١	٧٧ر٥
التجـارة	٦٦ر٧	١٠٧ر٨	٩٥ر٩	٩٨ر٠	١٠٣ر٤
الخـدمات الشخصية	٥٩ر٩	٦٩ر٠	١١٩ر٢	١١٧ر٨	١١٣٠ر١
اجمالى القطاع الخاص	٧٧٣ر٠	٨٥٤ر٢	٩٣٦ر٢	٩٨٨ر٧	١٠٠٦ر٦
القطـاع الحكومى	٢٠٠ر٤	٢٣٩ر٦	٢٦٦ر٨	٢٧٩ر٦	٣٠٦ر٥
الاجمالى العـام	٩٨٠ر٧	١١٠٣ر٢	١٢١٤ر٠	١٢٧٧ر٥	١٣٢١ر٦
نسبة القطاع الخـاص المئـوية	٧٨ر٧٪	٧٧ر٤٪	٧٧ر١٪	٧٧ر٣٪	٧٦ر١٦٪

(أ) تشمل الخدمات الشخصية فى ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ و ١٩٦١ على بنـد « لـم يذكـــر نشـــاطا » ٠

المصـــدر : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد العشرين، العـدد ٣ (١٩٦٧) ٠ الجدول أ / ١ / ٧ ٠

جـــدول رقـــم ٥
تركيز الملكية فى الصـــناعة المصرية ، ١٩٦٠

العمـــالة فى كل مؤسسة	نسبة مئوية المؤسسات	نسبة المؤسسات الصـــــناعية	نسبة العمالة الصـــناعية
حتى ٤٩ عامل	٪٧٩	٪١٧	٪١٩
من صفر الى ٤٩٩ عامل	٪١٩	٪٣٢	٪٣٢
٥٠٠ عامل فأكـــثر	٪ ٢٠	٪٥١	٪٤٩

المصدر : عادل غنيم ، المصدر السابق ذكره ، ص ١٧٠ ٠

جـــدول رقـــم ٦
معدل الاستثمار الثابت فى القطاع الخاص ٦٠/١٩٥٩ ـ ١٩٧٣

(مليون جنيه ـ أسعار جارية)

السنة	الاستثمار الكلى		استثمارات القطاع الخاص		
	قيمـــة	نسبة نمو٪	قيمـــة	نسبة من الاجمالى ٪	نسبة نمو٪
١٩٦٠/٥٩	١٧١ر٤	ـــــ	٩ر٨	٥ر٧١	ـــــ
١٩٦١/٦٠	٢٢٥ر٦	٣١ر٦	١٢ر٩	٥ر٧١	٣١ر٦
١٩٦٢/٦١	٢٥١ر١	١١ر٣	١٣ر٣	٥ر٦٩	١٠ر٩
١٩٦٣/٦٢	٢٩٩ر٩	١٩ر٣	١٧ر١	٥ر٧٠	١٩ر٦
١٩٦٤/٦٣	٣٧٢ر٤	٢٤ر٣	٢١ر٣	٥ر٧١	٢٤ر٠
١٩٦٤/٦٣	٣٧٢ر٤	٢٣ر٣	٢١ر٣	٥ر٧١	٢٤ر٠
١٩٦٥/٦٤	٣٥٨ر٤	ـ ٣ر٧	٢٠ر٣	٥ر٦٦	ـ ٤ر٢
١٩٦٦/٦٥	٣٧٧ر٤	٥ر٣	٢٨ر٠	٧ر٤١	٣٧ر٩
١٩٦٧/٦٦	٣٥٨ر٨	ـ ٤ر٩	٢٩ر٤	٨ر١٩	٥ر٠
١٩٦٨/٦٧	٢٩٢ر٢	ـ ١٨ر٦	٤١ر٨	١٤ر٣	٤٢ر٢
١٩٦٩/٦٨	٣٣٢ر٢	١٤ر٠	٤٣ر٤	١٣ر٠٢	٣ر٨
١٩٧٠/٦٩	٣٥٠ر٨	٥ر٣	٣٧ر٩	١٠ر٨٠	ـ ١٢ر٧
١٩٧١/٧٠	٣٥٥ر٥	١ر٣	٣٦ر٣	١٠ر٢١	ـ ٤ر٢
١٩٧٢/٧١	٣٦٥ر٠	٢ر٦	٣٧ر٣	١٠ر٢١	٢ر٧
١٩٧٣/٧٢	٤٦٣ر٥	٢٦ر٩	٣٧ر٩	٨ر١٧	٢ر٦

المصدر : مجلس الشورى ، « تقرير خاص عن سيـــاسات الاستثمار ٦٠/١٩٥٩ ـ ١٩٨٣ » ، ٨ ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ١٠٦ ٠

جـــدول رقـــم ٧

عدد التراخيص وقيمة الاستثمار الصناعى الخاص ١٩٦٨/٦٧ الى ١٩٧٠/٦٩

(بالألف جنيه بالأسعار الجارية)

القطـــاع الصناعات	١٩٦٨/٦٧ (١) عدد التراخيص	١٩٦٨/٦٧ (٢) قيمة الاستثمار	١٩٦٩/٦٨ (١)	١٩٦٩/٦٨ (٢)	١٩٧٠/٦٩ (١)	١٩٧٠/٦٩ (٢)
الغزل والنسيج	٨٧	٧١٨	٥٦	٢٩٣٩	٩٦	٥٣٣١
الغـــذائية	٧٢	٤٢٩	٦٢	١٦٤٩	٣٣	٦٣٥
الكيمـــائية	٥١	٣٢٣	٨٣	١٩٥٧	٦٥	٢٣٦٣
الهندسية والمعـــدنية	٩٥	٢٠١٦	١٠٩	٢٢١٥	١٠٣	٢٧٣٠
الكهربائيـــة	١٤	١٤٢	١٢	٧٨٤	٦	٢٩٨
التعدينية	—	—	٥	١٨٩	٢	١١٣
صناعات صغيرة	٥	٢٦	١٤	٣٧	٩	١٠٥٤
الاجمـــالى	٣٢٤	٣٦٥٤	٣٤١	٩٧٧٠	٣١٤	١٢٥٢٤
متوسط رأس المال المستثمر		١١٠٢٧		٢٨٠٦٥		٣٩٠٨٨

المصدر : اتحاد الصناعات المصرية ، **الكتاب السنوى** ، ١٩٧٠ ، ص ٧

جـــدول رقـــم ٨

النسب المئوية لنشاط القطاع الخاص فى الانتاج الصناعى موزعة بالنشـــاط

القطـــاع	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧
الغزل والنسيج	٢٧ر٤	٢٩ر٣	٣٠ر٨	٢٧ر٧	٢٣ر٩
الغذائية	١٨ر٥	١٧ر٧	٢٠ر٥	٢٣ر٦	٢٥ر١
الكيمـــيائية	١٥ر٦	١٤ر٧	١٤ر٢	١٣ر٤	١٢ر٧
المعـــدنية	٤ر٢	١٧ر٩	١٤ر٩	١٢ر٦	١٤ر٧
الهندســية	٢٢ر٠	٢٢ر٣	٢٣ر٨	٢٤ر١	٢٥ر٦
مواد البنـــاء	١٩ر٩	٢٩ر٧	١٩ر٤	١٧ر٨	١٥ر٥
الخشـــبية	٨٥ر٠	٨٥ر٠	٨٤ر٠	٨٦ر٠	٨٧ر٠

المصدر : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثـانى والعشرون ، العدد ٤ ، (١٩٦٩) ، ص ٣٢٦ .

جـــدول رقـــم ٩

نمـو القطـاع الخاص من ١٩٧٣ الى ١٩٧٩

(مليون جنيه أسعار جارية)

السنة	القطاع الخاص التقليـدى		القطاع الخاص فى مجال البترول		القطاع الخاص المشترك مع رأس المال الأجنبى	
	قيمـة	نسـبة مـن المجموع	قيمـة	مـن نسـبة المجموع	قيمـة	نسـبة مـن المجموع
١٩٧٣	٣٩ر٦	١٠٠	—	—	—	—
١٩٧٤	٣٠ر٤	٤٤ر٨	٣٢	٤٧ر١	٥ر٥	٨ر١
١٩٧٥	١٠٥ر٦	٥١ر٦	٨٠ر٩	٣٩ر٥	١٨ر١	٨ر٩
١٩٧٦	٨٢ر٨	٢٧ر٣	١٥٤ر٩	٥١ر٢	٦٥ر١	٢١ر٥
١٩٧٧	١٠٤ر٢	٢٨ر١	١٥٤ر٥	٤١ر٧	١١٢ر٢	٣٠ر٢
١٩٧٨	١٤١ر٢	٢٩ر٩	١٣٦ر٣	٢٨ر٨	١٩٥ر١	٤١ر٣
الاجمالى	١٩٧٤ الى	١٩٧٩				
	٦٦٠ر٢	٢٨ر٩	٩٢٩ر٥	٤٠ر٦	٦٩٦ر٤	٣٠ر٥

المصدر : مجلس الشورى ، « سياسات الاستثمار ... » المرجع السابق ذكره ، ص ٥٢ .

التعقيب على بحث د٠ مراد وهبه

للدكتورة نادية سليمـان

تتناول ورقة د٠ مراد موضوعا حيويا وهاما وبالذات بالنسبة للاقتصاد المصرى ٠ وهناك انقسام شديد بين مؤيدين ومعارضين لكل من القطاع الخاص والقطاع العام ٠ ولكن نظرة سريعة تبين أن دكتور مراد يحاول اعادة عرض وسرد بعض التطورات المهمة للقطاع الخاص من بداية هذا القرن والى سنة ١٩٨٠ وذلك حتى يتسنى له تحقيق الهدف الأساسى لهذه الورقة وهو نقـــد مقولة الدورة الثلاثية فى الاقتصاد المصرى (خاص ـ عام ـ خاص) وقد قسمت الفترة الى ثلاث فترات ، الفترة الأولى من بداية القرن الى سنة ١٩٦١ والثانية من بداية التأميم سنة ١٩٦١ ، وهو لم يقرر بالضبط متى تنتهى ولكن تقريبا سنة ١٩٧٤ ٠ وهذه الفترة مميزة بسيادة القطاع العام ٠ أما الفتـرة الثانية فتبدأ بعد منتصف السبعينات وهى رجوع القطاع الخاص لســـاحة الاقتصاد المصرى بعد تبنى التحرر الاقتصادى أو الباب المفتوح وتبنى الحكومة اعطاء الأولوية لمتطلبات القطاع الخاص ولا سيما المكون الأجنبى منه ٠ وقد استنتج د٠ مراد فى النهاية بعد عرض دور القطاع الخاص وبالذات القطاع الصناعى فى التاريخ الاقتصادى المعاصر أن القطاع الخاص ولا سيما الوحدات الصغيرة والمتوسطة قادرة على مواجهة الظروف المختلفة والتعايش معها ٠ أما الاستنتاج الثانى فهو عدم جدوى تبسيط التاريخ وعدم تقسيمه الى فترات مختلفة بعضها عن بعض بل وعدم تقسيم الاقتصاد الى قطاع عام وخـاص والتى توصل اليها د٠ مراد من نتائج واستنتاجات غير واضحة أو محددة وخاصة أنه لا يوجد اطار فكرى لمفهوم تعبير « الخاص » أو الاتجاه للتقسيم والذى يطلق عليه « تشجيع القطاع الخاص » وهو مفهوم واسع ومتدرج وممكن المضى فى تنفيذه بخطوات متعددة ٠

لذلك اعتقد حتى يمكننى التعقيب على محتوى الورقة أن أبدأ بشرح موجز لهذا المفهوم ٠ فالتخصيص اتجاه كبير اتبعته كثير من الدول وفكرة التخصيص فكرة توحى بانطباعات مختلفة وتفهم بطرق متباينة تبع الأشخاص المتلقين لهذه الفكرة ، ومن الواجب التمييز بين تخصـــيص الاقتصـــاد ككل وفى الاختصاص على مستوى المنشأة ٠ فالتخصيص على المستوى الكلى ينتج عن:

أولا : التوسع فى القطاع الخـــاص مع الثبات أو عـــدم التوسع فى القطـــاع العـــام ٠

ثانيا : التوسع فى كلا القطاعين مع زيادة معدل نمو القطاع الخـــاص عنه فى القطاع العـــام ٠

ثالثا : تخفيض حجم القطاع العام وذلك بالرغم عن عدم ارتفاع معـــدل الاستثمار الخاص وعليه فان نصيب القطاع الخاص فى الاقتصاد يميـــل فى تلك الحالة الى الارتفاع ٠ أما التخصيص على مستوى المنشأة وهى الفكرة الأكثر وضوحا بالنسبة لعامة الناس فهى عملية التخصيص التى تتم عن طريق التغيير فى الملكية والتغيير فى طريقة العمل ٠ ويندرج تحت التخصيص بالنسبة للطريق الأول وهو التغيير فى ملكية أصول المشروع أولا : ـ ادخال أو تحويل ملكية جزء من الأصول لشركات القطاع العام للمساهمين عن طريق سوق المال ثانيا : ـ زيادة مساهمة الأفراد فى امتلاك أسهم الشركات ٠ ثالثا : ـ نقل ملكية الأصول بالكامل للافراد وتحت بند الملكية هذا أى زيادة ملكية الأفراد للأصول الرأسمالية يوجد أيضا تقسيم آخر وهو رأسمال خاص محلى ورأسمال خاص أجنبى ٠ أما عن مفهوم التخصيص عن طريق التغيير فى طرق عمل الوحدات الاقتصادية فلها أهمية خاصة جدا بالنسبة للدول النامية لأنها تدخل عناصر للتخصيص للهيكل التنظيمى للقطاع العام ، وأيضا للتشغيل سواء اتخاذ قرارات الانتاج أو الاستثمار ٠ وهذه نقطة مهمة جدا حيث تبين وتؤكد أن التفرقة بين هيكل الملكية وحرية اتخاذ القرار والتفاعل مع متطلبات السوق ممكن مع وجود الملكية العامة للوحدات الانتاجية مع التخصيص بهذا المفهوم يدعو الى التحرر من القيود ورفع التدخل الحكومى واحياء عامل المنافسة فى الأسواق وهذا يتمشى مع الاتجاه الجـــديد للتنمية والذى يتبـــع الاتجـــاه النيوكلاسيك الذى يؤمن بتفوق عمل السوق الحر لتخصيص الموارد بطريقة أكثر كفاءة من التدخل الحكومى ٠ نقطة أخرى فى مجال عمل القطاع العام الانتاجى وهى فكرة التخصيص عن طريق العمل من الباطن وهذا فيه تحويل جزء من النشاط الاستثمارى والانتاجى للقطاع الخـــاص ٠ لذلك نرى أن مفهـــوم التخصيص واسع وليس فقط يطبق عن طريق التحكم أو تغيير الملكية ٠

والآن نتناول ما جاء بورقة د ٠ مراد ولنبدأ أولا بالعنوان فلعدم وضوح مفهوم التخصيص فقد أتى العنوان غير دقيق تحت قسمى تطور الاســتثمار الخاص فى مصر فى ثلاث فترات تاريخية ، فأى نوع من الاستثمار هل تتناول الورقة التخصيص بمفهومه الكلى وهو يقاس بنسبة تزايد أو تناقص مساهمة

القطاع الخاص فى الاستثمارات الكلية ، أو وضعه النسبى بالنسبة للقطاع العام · ومن الواضح أن الورقة تركز على قطاع واحد هو القطاع الصناعى ، فان كانت الورقة تتناول التخصيص بمفهومه الكلى لأن وصف خاص وعام ينطبق على الاقتصاد الكلى فكان لابد من تغطية تطور الاستثمار الخاص الكلى وهو يشمل بجانب القطاع الصناعى القطاع الزراعى وقطاع الخدمات ، أى الصحة والتعليم والمواصلات والكهرباء والمياه · فكلنا نعرف أنه حدث تطور كبير فى هذه المجالات فى الاستثمار الخاص من بناء مستشفيات ومدارس خاصة وبنوك وسياحة ، وبما أن الورقة ركزت فقط على القطاع الصناعى وتطور الاستثمارات فى هذا القطاع (ارجع لجدول ٦) فان ربط التخصيص ، أى سيادة القطاع الخاص بقطاع الصناعة فقط فيه تعارض مع المفهوم المتعارف عليه للتخصيص على المستوى الكلى ·

ثانيا : توزيع عرض الفترات الثلاث غير متوازن حيث توسع د· مراد فى عرض الفترة الأولى فأعطاها حقها من السرد والتحليل والفترة الثانية أيضا شرح كثير من التطورات التى حدثت خلال هذه الفترة أما الفترة الثالثة فقد أهملت تماما الا من اشارة الى التغيير النسبى لمكونات الاستثمار الخاص الذى قسمه الى استثمار تقليدى واستثمار فى قطاع البترول والقطاع المشترك مع رأس المال الأجنبى ·

ثالثا ، وهذا تعقيب على تحليل الورقة للتطورات التى حدثت فى الفترة الثانية ، فهذه الفترة تميزت بسيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادى وقد حاولت معرفة أو استكشاف الأسباب التى أدت الى تراجع هذا القطاع فى الفترة التالية فلم أجد سوى عبارة واحدة فى المقدمة تصف انتهاء هذه المرحلة بالآتى : « وكما أن الحقبة الأولى فى التاريخ الاقتصادى المصرى فى القرن العشرين انتهت برفض القطاع الخاص مشاركة الدولة فهناك سببا واضحا لنهاية الحقبة الثانية وهى تضخم دور الدولة فى الاقتصاد الى الحد الذى أثر على فاعليتها من الناحية العسكرية فكانت النكسة أو من الناحية الاقتصادية ، وتمثل فى عدم استكمال الخطة الخمسية على النحو المرغوب فيه » · والواقع أن دور الدولة وتضخمه أصبح غير مرغوب فيه بعد الرجوع ثانيا الى التحليل النيوكلاسيك الذى نادى بتخفيض حجم القطاع العام وهذا ممكن رؤيته من تقرير للبنك الدولى سنة ١٩٨١ عن امكانيات التقدم الاقتصادى لبعض الدول الافريقية والذى جاء فى ختامه « أنه من الواضح الآن أن القطاع العام قد توسع أكثر من اللازم وبوجود ندرة فى الموارد التمويلية والقوى العاملة الماهرة والقدرة التنظيمية نتج عن هذا التوسع تأخر أو تباطؤ النمو عما

كان ممكن تحقيقه من الموارد المتاحة وهو السبب فى الأزمة الحالية ٠٠ هذا تعليق طبعا صندوق النقد الدولى وهذا الادعاء بتوسع القطاع العام ازيد من اللازم فى مصر أو غيرها من الدول النـــامية ادعاء غير مثبت من الناحية الفعلية ٠ فلا توجد للان بحوث تطبيقية تثبت وجود علاقة عكسية بين الكفاءة الاقتصادية على المستوى الكلى للاقتصاد وبين حجم القطاع العام المتواجد فى هذا الاقتصاد ٠ وهناك دراستين فى عام ١٩٨٦ ، وهاتين الدراستين قد فشلتا فى ايجاد علاقة معنوية بين الأهمية النسبية للقطاع العام الانتاجى فى الدول النامية ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية فى تلك الدول ٠ كذلك فانى لا أرى أى صلة بين قوة أو نمو القطاع العام أو سيطرته وبين النكسة العسكرية ســـنة ١٩٦٧ ، فاعتقادى أن الهزيمة العسكرية نتجت فى المقام الأول عن أسباب أخرى متصلة بالاستراتيجية العسكرية وان كانت الأوضاع الاقتصادية تلعب دورا فى هذا المجال فلا يمكن أن تكون هى السبب المباشر فى النكسة أو فى الهزيمة ٠ أما من الناحية الاقتصادية وعدم اتمام خطة التنمية فربما كانت الحروب التى خاضتها مصر سواء حرب اليمن أو حرب ١٩٦٧ من أهم أسباب عدم اتمـــام تلك الخطة ، وليس كبر حجم القطاع العام ٠ فحجم القطاع العام ليس له علاقة بكفاءة عمل الاقتصاد ذاته٠المهم هو فاعلية وكفاءة تشغيل الموارد التىخصصت فى الاستثمار فى القطاع العام هذا هو رأى فى الواقع وهو بالطبع مخـــالف للمقولة المذكورة والتى تعكس ماهو مذكور فى الأدب الاقتصادى الذى ذكره د٠ مراد فى مقدمته وان كان لم يعد ذكرها عند تناوله انتهاء فترة سيطرة القطاع العام فى عرضه التفصيلى فى مراحل تطور الاقتصـــاد المصرى ٠ بالاضافة الى ما سبق فان فشـــل القطاع العـــام الانتاجى والذى تناوله وركز عليه محبذى سياسة التخصيص يرون أنها السبب المبـــاشر لمناداتهم لهذه السياسة فلم يتعرض لها أيضا د٠ مراد فى ورقته ٠

رابعا : بالنسبة للحقبة الثالثة والتى تبدأ من عام ٧٤ والتى وصفتها الورقة « **بخاص** » فهل تعنى خاص تفوق مساهمة القطاع الخاص من حيث الاستثمار الكلى والانتاج على مساهمة القطاع العام ٠ ومن الغريب أن هـــذه الفترة وهى الفترة الأولى بالاهتمام والتحليل لقلة مانشر عنهـــا ولأهميتهـــا بالنسبة للواقع الذى نعيشه والذى يعتبر امتدادا لفترة الانفتاح الاقتصادى نجد أنها أهملت تماما ، فلم يتعرض د٠ مراد للتطورات التى حدثت خـــلال هذه الفترة أو وضع القطاع الخاص من حيث توسعه أو انكماشه ٠ والمقولة التى تسعى الورقة لنقدها وهدمها تطلق على هذه الفترة « خاص » فما هى الوسيلة أو الأسلوب الذى اتخذه د٠ مراد لاختبار صحة هذا الفرض من عدمه أيضا ٠ هناك تساؤل وهو اذا كان فعلا قد اتخذ سياسات لتخصيص الاقتصاد،

أى زيادة نصيب القطاع الخاص على المستوى الكلى ، فما هى هذه السياسات والخطوات التى اتخذت لذلك ، أهى فقط قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وهل هناك على مستوى الوحدات الانتاجية أو المستوى الجزئى من دراسته للقطاع العـــام نستطيع أن نقول انه حدثت فعلا بعض الخطوات نحو التخصيص والاقـلال من التدخل الحكومى واعطاء حرية أكبر للادارة وذلك من سنة ١٩٧٦ مثل الغاء المؤسسات المتخصصة وهناك أيضا سعى دائم من جانب القطاع الخاص لأخذ مزيد من الحرية أو رفع القيود والتخلص منها · والواقع أن التخصيص بمفهوم ادخال المنافسة وتحديد الوحدات الانتاجية شىء مطلوب من كل شركات القطاع العـــام والخاص على حد سواء · وشكرا ·

الإســـتثمارات الأجنبيـــة

دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسى

أ٠ د٠ مصطفى عز العرب(*)

المحتـــويات :

(*) قام بعرض البحث الدكتور ايهاب نديم نظرا لاعتذار الدكتور مصطفى عز العرب عن عدم الحضور ٠

الاســـتثمارات الأجنبيـــة

دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسى

مقـــــدمة :

تواجه الدول النامية العديد من المشاكل ، والتى تقف حجر عثرة أمام جهودها فى سبيل رفع معدلات التنمية بها • من أهم هذه المشاكل ، نقص وندرة النقد الأجنبى اللازم فى سبيل الحصول على كل متطلباتها من دول العـالم الخارجى ، وبصفة خاصة المعدات الرأسمالية والسلع الوسيطة لزيادة معدلات التكوين الرأسمالى والتى تدفع بعملية التنمية بها • ولتوفير هذه المتطلبات فى ظل هذه الندرة قد تلجأ الدولة الى :

(أ) الاقتراض من دول العالم الخارجى ، وما قد يحمله ذلك من أعباء ومخاطر فى الأجل الطويل خاصة وانه يحـــد من قدراتها على التحرك فى السوق الخارجى العالمى نتيجة للشروط والتى غالبا ما تكون مجحفة مع الدول المقـــرضة •

(ب) الاستثمار الأجنبى المباشر (١) حيث تتولى الدولة جذب هذه الاستثمارات ، لاستغلال عناصر الانتاج المتوافرة لدى هذه الدول ، اذا ما تم مقارنة تكلفتها بالدول الأم ، مثل رخص العمل ، وفرة المواد الأولية ••• الخ ويتميز هذا الاسلوب بأنه يخفف عن كاهل الدولة عبء توفير النقـد الأجنبى له ، فضلا عن عدم الالتزام بدفع اعباؤه الثابتة سنة بعد أخرى كما هو الحال فى الاقتراض المباشر(٢) •

لذا تتنافس الدول المختلفة فى منح التسهيلات المختلفة لجذب الاستثمارات لديها ، لتشارك فى عملية التنمية بها • لقد ارتفعت نسبة هذه الاستثمارات فى الدول النامية فى السنوات الأخيرة ، نظرا الى :

١ ـ أهمية الحصول على الفن الانتاجى المتقدم المصاحب لهذه الاستثمارات والتى قد يصعب الحصول عليها فى ظل الاقتراض المباشر ، فضلا عن آثارها الايجابية على الاقتصاد القومى من تأثير على رفع الانتاجية وحسن استخدام للموارد المتاحة (٣) •

ب ـ نتيجة لانخفاض حجم المساعدات التى تقدمها الدول المتقدمة الى الدول النامية (والتى كان بموجبها يمكن الحصول على هذه المتطلبات) اتجهت الدول النامية الى طلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للعمل لديها ، بما يساهم فى تدعيم حركة التنمية بها ويعود على أصحابها بالعائد الأكبر اذا ما قورنت بنتائجه فى الدول المتقدمة ٠

حـ ـ نقل عنصر المخاطرة ، وتخفيض تكاليفها على الدول المضيفة لهذه الاستثمارات حيث أن الاستثمار المباشر سوف يتحمل كل نتائج المشروع٠

لقد ارتفعت أرقام هذه الاستثمارات فى الدول النامية فى السنوات الأخيرة ، وكان لها دورا لا يمكن الاستهانة به فى الدول التى استحوذت على نسبة لا بأس بها منه فى تنمية اقتصادياتها (٤) وهذا يثير العديد من التساؤلات التى سوف يحاول هذا البحث التركيز عليها ، والقاء الضوء على مكوناتها ، والتى من أهمهـــا : ـ

١ ـ نظرا للحاجة الملحة لهذه الاستثمارات والمنافسة فيما بينها على جذبها فان هذا يثير التساؤل عن ماهية هذه المحددات التى سوف تجعل دولة ما أكثر جاذبية فى الاستحواذ عليها عن غيرها من الدول ؟

٢ ـ نظرا لأن مصر تعتبر احدى هذه الدول التى ترغب فى الحصـــول على المزيد منها ومنافسة غيرها من الدول ، فان ذلك يثير التساؤل التـالى : ما هو موقف مصر التنافسى فى هذا المضمار ، طبقا للمحددات التى سوف يتم تحديدها فى ظل هذا السوق التنافسى الجديد ، وبما يمكن من التركيز عليها عند مقارنتها بغيرها من الدول النامية ؟

لذا فان البحث ينقسم الى جزئين : ـ

الجـزء الأول : ـ ويتم فيه التعرض بصورة بحتة الى المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبى الخاص فى الدول النامية ، بعد التعرض بصورة سريعة الى المؤشرات الاقتصادية وغير الاقتصادية التى يمكن استخدامها للتعرف على وجود هذه المحددات من عدمه ٠

الجزء الثانى : ويتم التعرض فيه الى الدراسة المقارنة لهذه المحددات فى العديد من الدول النامية الأخرى ، والتى تم اختيارها لكى تشمل عينة من ثلاثة مجمـوعات متباينة : ـ

١ ـ بعض الدول العربية المنافسة لنا فى اجتذاب هذه الاستثمارات التى من أهمها ، الأردن ، تونس ، المغرب ٠

٢ - بعض الدول غير العربية فى المنطقة ، مثل قبرص ، تركيا ٠
٣ - الدول النامية التى قطعت شوطا لا بأس به فى التصنيع ، والتى اعتمدت بصفة أساسية على هذا النمط الجـــديد فى رفع معدلات التنميـة الاقتصادية مثل الفلبين ، سنغافورة ، كوريا الجنوبية ٠

ولقد تم اختيار فترات زمنية ليست بالقصيرة (٥) ، للتعرف على معدلات النمو ، واتجاه المتغيرات ، والمؤشرات الاقتصادية التى ســـوف يتم التركيز عليها عند اجراء الدراسة المقارنة ٠

الجـزء الأول

المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبى الخاص فى الدول النامية ٠
يعتمد تحليل الاستثمار الأجنبى المباشر اساسا على منهجين أساسيين :-

المنهـج الأول :

وهو أن الاستثمار المباشر يقوم على أساس وجود المنافسة الاحتكارية(٦) فى السوق العالمى حيث أنه فى ظل وجود سوق تنافسى للسلعة وعناصرها ، فان الاستثمار المباشر لا ينبغى وجوده ٠ ومما يدعم هذا المنهج ، هو انتشار الشركات متعددة الجنسيات والتى تقوم أساسا على احتكار القلة ٠

المنهج الثـــانى : -

ويقوم على أساس تحديد المحددات الأساسية لهذا الاستثمار المبـاشر والعوامل المختلفة التى ساعدت على وجوده(٧) وسوف تركز الدراسة على هذا المنهج حيث تنقسم هذه المحددات الى مجموعتين أساسيتين هما المحددات الاقتصادية والمحددات السياسية ٠

أولا : المحددات الاقتصـادية :

تلعب المحددات الاقتصادية الدور الأساسى فى توجيه هذه الاستثمارات واستفادة دول معينة منها عن غيرها ٠ ومن هذه المحددات درجة الانفتـاح فى العالم الخارجى ، والقوة التنافسية للدولة فى السوق العالمى واحتمالات نجاحها ، القدرة على ادارة الاقتصاد القومى بالشكل الذى يحسن توجيهها وفقا للظروف المحيطة ، قوة الاقتصاد القومى فى مواجهة أية ظروف خارجية

وأخيرا السياسات الأخرى المكملة التى ترتبط بالنواحى الاجرائية والادارية. لذا يحسن التعرض الى كل منها كما يلى : -

١ - درجة الانفتاح على العالم الخارجى :

يميل الاستثمار الأجنبى الى التوجه الى الاقتصاديات المفتوحة ، وبعيدا من الاقتصاديات المغلقة . ان اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجى ، معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجارى أو عناصر الانتاج الأمر الذى يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية فى توجيهها ، وعدم وجود أية اختلالات فى هذه الأسواق (عناصر الانتاج) .

ان الاستثمار الأجنبى الخاص ، وما يسعى اليه من تحقيق أفضل ربحية ممكنة ، يهتم بالكفاءة الاقتصادية ، وبعيدا عن فرض القيود . وفى سبيل التعرف على درجة الانفتاح ، يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية التى تعكس سلوك الاقتصاد عن الفترة السابقة ولفترات قادمة ، ومن هذه المقاييس : -

(أ) نسبة الصادرات الى الناتج القومى : -

حيث أن ارتفاع هذه النسبة معناه اعتماد الناتج القومى عليها ، وبالتالى تبذل الجهود لزيادتها أو عدم وضع العراقيل أو القيود أمامها . وعلى العكس كلما انخفضت هذه النسبة ، كلما كانت درجة الاهتمام بها أقل ..

(ب) درجة التركيز فى الصادرات : -

حيث أن ارتفاع درجة التركيز وقلة عدد السلع المصدرة معناه الارتباط بعدد غير قليل من الدول ، والاعتماد على محصول واحد أو عدد قليل منها ، وبما يعرض الاقتصاد القومى الى هزات عنيفة بعيدة عن ارادة الدولة ، وما يستتبعه ذلك من فرض للقيود على حركات عناصر الانتاج ، وهو ما يحاول رأس المال الأجنبى الابتعاد عنه .

٢ - القوة التنافسية للاقتصاد القومى : -

تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومى أحد المحددات الرئيسية فى جذب الاستثمارات الأجنبية - فكلما تحسن المركز التنافسى للاقتصاد القومى

كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الاجنبية ، والعكس صحيح · ولعل هذا يرجع الى أن ازدياد المركز التنافسى معناه ازدياد قوة الاقتصاد القومى فى مواجهة أية ظروف خارجية وامتصاصها ، مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار ، لضمان تحقيق الربحية المطلوبة ، ويتم التعرف على هذه القوة تنافسية ، من خلال عدد من المقاييس أهمها : ـ

(أ) معدل نمو الصادرات : ان نجاح الاقتصاد القومى فى السوق العالمى وقدرته على المنافسة يعتمد على مدى التقدم فى صادراته لدى السوق العالمى ، والعكس صحيح ، مما يحفز رأس المال الأجنبى على التوجه الى هذه الأسواق لازدياد فائضها وتمتع منتجاتها بالطلب فى السوق العالمى ، ونجاح السياسات المختلفة لتدعيمها وزيادتها ·

(ب) الرقم القياسى لأسعار صادرات :

يعتمد نجاح الاقتصاد القومى وازدياد قوته التنافسية ، بجانب نمو الصادرات على سلوك الرقم القياسى للصادرات فى الدولة ومقارنته بالأرقام القياسية للدول المنافسة · ان انخفاض هذا السعر النسبى معناه ازدياد المركز التنافسى للدولة · والعكس صحيح · ان نجاح السياسة التصديرية بما تعكسه الأرقام القياسية للاسعار ، يزيد من فرص الاستثمار اعتمادا على التقدم فى التصدير واحتمالات ازدهاره ·

٣ ـ القدرة على ادارة الاقتصاد القومى :

ان وجود هذه الاستثمارات واستمرارها مرهون بحسن ادارة الاقتصاد القومى والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة ، وما تتخذه الادارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة ذلك · ان النجاح فى ذلك يمكن التعرف عليه من خلال العديد من المؤشرات أهمها ·

(أ) قيمة الاحتياطيات ومعدلات التغير بها : ـ

فى سبيل مواجهة الظروف الطارئة التى قد يتعرض لها الاقتصاد القومى سواء فى الداخل أو الخارج ، فان الادارة الاقتصادية تقوم بالاحتفاظ بمجموعة من الاحتياطيات لمواجهتها · ان استخدام هذه الاحتياطات والتصرف فيها ، بما يقلل من تأثير هذه الظروف ويقضى على أية آثار جانبية قد لا يكون بالأمر السهل ، الذى يتطلب دراسة وافية عن الخلل ومبرراته ، وكيفية علاجه

ومدته ، لذا فان استخدام هذه الاحتياطيات ومعدلات تغيرها ، ومدى ثباتها واستقرارها ، وجهود الدولة للمحافظة عليها تعتبر من المؤشرات القوية فى هذا السبيل بما يشجع على المزيد من هذه الاستثمارات ، بعكس الادارة الضعيفة التى قد تفشل فى معالجة هذه الظروف الطارئة ، ويكون فى اتخاذ قراراتها اثار سلبية تزيد من حدة المشكلة ٠

(ب) نسبة الدين الخارجى وخدمته الى الناتج القومى : -

تعرض الاقتصاد الدولى الى هزات عنيفة فى السبعينيات ، أثرت وبشكل واضح على الدول النامية ، ومازالت يعانى منها الجزء الأعظم ٠ لقد لجأت هذه الدول الى الاقتراض من الخارج لسد العجز من موازين مدفوعاتها، وللوفاء بالمتطلبات الأساسية ، والتى عجزت مواردها المحلية عن تلبيتها ٠ غير أن مدى هذا الاقتراض ونسبته ، وكذلك أقساط خدمته تختلف من دولة الى أخرى ٠ فكبر هذه النسب وبصورة متزايدة ، يشكل خطرا على اقتصادها القومى متمثلا فى استنزاف مواردها الاقتصادية لسداد هذه الديون وخدمتها٠

ان عجز الادارة الاقتصادية عن الخروج من هذه المصيدة ، يعنى خفض نسبة ما هو موجه لتدعيم الاقتصاد القومى ٠ وما قد يتبعه من آثار متمثلا فى تخفيض قيمة العملة ، فرض القيود وظهور الاختناقات ، وعدم صلابة الاقتصاد القومى فى مواجهة أية آثار خارجية ٠ وعلى العكس ، فان انخفاض هذه النسب عاما بعد آخر ، يعنى قدرة الاقتصاد القومى على مواجهة هذه الظروف ، ونجاحه فى هذا سوف يكون له التأثير الايجابى على هذه الاستثمارات نتيجة ارتفاع انتاجية هذا الاقتراض ، وزيادة فرص نجاح أية استثمارات جديدة : -

(جـ) عدد شهور تغطية الواردات : -

ان حسن ادارة الاقتصاد القومى مرتبط بالقدرة على الاستمرار ، وعدم حدوث اية اختناقات فى سلع معينة ، وثبات مستويات أسعارها ٠ لذلك كلما كان عدد شهور تغطية الواردات كبيرا ٠ ازدادت الثقة فى الاقتصاد القومى ، نظرا لحسن ادارته ، وتجنب أية حوادث عرضية تؤثر على مستوى الأسعار ودرجة انسياب السلع المختلفة ٠

٤ - قوة الاقتصاد القومى واحتمالات تقدمه :

تتفاوت اقتصاديات الدول فى قوتها واحتمالات تقدمها ٠ لذا فان

الاستثمارات الأجنبية تزيد وتتجه الى الاقتصـــاديات القـوية ، وتبتعد عن الاقتصاديات الضعيفة والتى تتضاءل فرص تقدمها فى المستقبل • وللتعـرف على قوة اقتصادها ، يمكن الاستعانة بالمقاييس التالية : ـ

(أ) معدل زيادة الناتج القومى : حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعنى ارتفاع فرص التقدم والتحسن فى الاقتصـــاد القومى وجـــذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لاشباع الرغبات الجديدة ، والتى سوف تتولد مع كل نمو فى هذه المعدلات •

(ب) معدلات نمو عناصر الانتاج : حيث أن هذه المعدلات تشير الى احتمالات التقدم والتخصص الانتاجى ، وتحديد السلع ونوعياتها التى يتـــم التعامل بها فى السوق العالمى، فازدياد الكثافة البشرية، وارتفاع نسب التعليم، يزيد من المهارة ، ويحسن من نوعيات السلع ، ويدعم تخصصاتها خاصـــة فى السلع ذات الكثافة العمالية •

(جـ) معدلات التضخم ومدى ثباتها واستقرارها : حيث أن ارتفـــاع أو انخفاض هذه المعدلات قد يعكس مدى قوة وفعالية السياسات المالية والنقدية التى تتبع للتحكم فى هذه المعدلات من عدمه • ان ارتفاع هذه المعدلات له آثاره السلبية على الاقتصاد القومى ، وبصفة خاصة الصادرات التى تتعرض الى منافسة فى السوق العالمى ، أن الارتفاع فى أسعارها يبعدها عن دائرة المنافسة، ويضعف قوة اقتصاد الدولة ، وبالتالى هروب رأس المال والاستثمار فيها •

(د) شروط التجارة وقوة اتجاهاتها :

ان تحرك هذه الشروط ارتفاعا وانخفاضا سوف ينعكس على قـــوة الاقتصاد القومى من عدمه • ان تحسن هذه الشروط ، يعنى المزيد من قدرة الدولة على مواجهة وارداتها ، بأقل صادرات ممكنة ، والعكس صحيح بالنسبة لانخفاضها • لذلك فان اتجاه هذه الشروط سيكون له أهمية فى جذب هـذه الاستثمارات من عدمه ، ووجهتها الى أى من سلع التصدير أو الاحـــلال محل الواردات •

٥ ـ السياسات المختلفة لمعالجة هذه الاستثمارات :

فى سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية ، تتنافس الدول المختلفة على منح التســـهيلات المختلفة ، بما يزيد من دورها فى التنمية ، وعلى العكس فان

التعقيدات والقيود المختلفة ، قد تكون سببا فى هروبه من دولة الى أخرى ٠ ومن هذه السياسات :

(أ) المعالجة الضريبية : تمثل الضرائب أحد عوائق زيادة حجم الاستثمارات فى الدول النامية ، لما قد تتطلبه اقتصاديها من نفقات عامة ، حيث أن الضرائب تعتبر المصدر الأساسى لتمويلها ، وهذا يكون اما عن طريق اتساع وعاء الضريبة أو رفع معدلاتها ٠ ان هذا يعنى نقص الناتج الحدى من عائد الاستثمار فى هذه الدول ٠ لذا تقوم العديد من الدول بمنح الاعفاءات الضريبية الدائمة أو المؤقتة ، خاصة فى المراحل الأولى من المشروع ٠ مثل هذه الاعفاءات وتفاوتها قد تؤثر على اتجاه الاستثمار الأجنبى من دولة الى أخرى٠

(ب) القيود على تحويلات الأرباح والفوائد :

تمثل القيود على حركة التحويلات والفوائد قيدا كبيرا على الادارة الاقتصادية نظرا لما يمثله ذلك من استنزاف للموارد الاقتصادية خارج البلاد وحرمانها من هذا العائد ، غير أن محاولة التدخل لفرض القيود على حركة هذه الأموال بما يفيد الاقتصاد القومى قد يكون له نتائج سلبية ، خاصة وان أصحاب هذه الاستثمارات يرون أهمية معاملتهم بشكل مختلف لما يقدمونه من خدمات الى الدولة المستثمر فيها ٠ لذا تتنافس الدول فيما بينهما على استقطاب هذه الأموال وتسهيل تحويلاتها ٠

(جـ) الامتيازات المختلفة لتشجيع الاستثمار الخاص :

فى سبيل تشجيع الاستثمار الأجنبى الخاص قد تقوم الدول بمنح مجموعة من الامتيازات الاضافية ٠ مثل التسهيلات الخاصة باقامة المشروعات ، وامدادها بالبنية الأساسية ، مثل هذه الامتيازات لها تأثيرها على خفض التكلفة وارتفاع العائد ، اذا ما تم مقارنته بالاستثمار فى مناطق أخرى لا تتوافر فيها هذه الامتيازات ٠

٦ - خصائص اقتصادية أخرى :

تمتع الدول النامية بميزات خاصة ، تساعد على جذب هذه الاستثمارات أهمها الاستفادة من الكثافة البشرية الموجودة بها ، حيث تنخفض تكلفتها فى ظل وجود سوق غير تنافسى للعمل ٠ لذا فان استمرار هذا الاستثمار يعتمد على مدى كثافة هذا العمل وانتاجيته ، بجانب تكلفته ٠ وللتعرف على مدى وجود هذه الخصائص يمكن الاستعانة بالمؤشرات التالية :

(أ) قوة العمالة المدربة والماهـرة :

أن مدى جذب الاستثمارات الأجنبية يعتمد على مدى كفاءة العمـالة الفنية وانتاجيتها · لذا كلما ازدادت كفاءة وانتاجية هؤلاء العاملين كلمـا كان ذلك مدعاة للمزيد من هذه الاستثمارات ، والعكس صحيح · ولكى يتم التعرف على مدى الكثافة البشرية المؤهلة للعمل ، يتم نسبة العمالة الماهرة الى العدد الكلى ، حيث كلما كبرت هذه النسبة ، دل على حسن استخدام هذه الاستثمارات ،وبدون وجود تكاليف تدريبوتعليم اضافية ، والعكس صحيح·

(ب) متوسط الأجور ومعدلات ارتفاعها :

تتميز متوسطات الأجور فى الدول النامية ، بالانخفاض اذا ما قورنت بمثيلاتها فى الدول المتقدمة ، نظرا للاختلال القائم فى سوق العمل الـدولى وفرض القيود على حركته · لذا فان الاستثمار الأجنبى يحاول استغلال هذه الخاصية ، لتأثير ذلك على انخفاض تكلفة السلع النهائية ، ذات الكثـافة العمالية · ان متوسطات الأجور ومعدلات نموها تعتبر من المؤشرات الهـامة التى تؤثر على توجيه هذه الاستثمارات فى ظل اختلافاتها من دولة الى أخرى·

ثانيا : المحددات السياسية :

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به فى التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية ، التى قد لا توليها الدول النـامية أهميتها بالرغم من التركيز عليها من جانب الدول المصدرة لهذه الاستثمارات · ومن هـذه المحـددات : ـ

١ ـ درجة الاستقرار السياسى :

ان الاستقرار السياسى ، معناه استقرار السياسة الاقتصادية وما يعكسه ذلك على استقرار للاستثمارات الأجنبية الموجودة واحتمالات نموها · وعلى العكس فان عدم الاستقرار سوف ينعكس عليها سلبا ، ويتم التعرف على هذا الاستقرار من عدمه من خلال :

(أ) احتمـالات الحـروب :

حيث ان وجود اية منازعات اقليمية من شأنه ارتفاع مخاطر قيام الحروب

وهذا يمثل عاملا متغيرا لهذه الاستثمارات نظرا لارتفاع عنصر المخاطرة ليس فقط فى العائد ولكن فى قيمة الأصول المستثمرة ذاتها ٠

(ب) النظام الديمقراطى :

ان الحياة الديمقراطية تعنى استقرار الأوضاع السياسية ، وعدم تغيرها فى لحظة ما ٠ كما هو الحال فى النظم الاستبدادية والفردية ، ان ذلك يعنى وجود سياسات واضحة ومدروسة تم الموافقة عليها بالأغلبية ، وليست سياسات فردية تتغيـــر بتغير الأفراد ٠

(جـ) معدل التغير فى الادارة الاقتصادية والسياسية :

ان سرعة هذه التغيرات تعنى التقلبات فى الادارة والأسلوب الاقتصادى المتبع ٠ وهذا له تأثيره السلبى على هذه الاستثمارات ومعدلات نموها فى المســـتقبل ٠

٢ ـ التوجه السياسى ومدى استقراره :

ويقصد به اتجاه الارادة السياسية فى التعامل مع السوق الخـــارجى (نظام رأسمالى أو اشتراكى) ٠ فالاستثمار الأجنبى يميل الى الاقتصاديات المفتوحة التى لا تضع القيود والعراقيل أمام حركته ، على عكس ما هو فى الدول الاشتراكية ٠ لذا فان اتجاه ارادة الدولة السياسى ، سوف يكون لـــه تأثيره الموجب ، أو السالب على حركة هذه الاستثمارات ٠

٣ ـ محاولات التأميم واحتمالاتها ومدى التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصـــــادى :

ان التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى يتسم دائما بعدم الكفـــاءة وسوء استخدام الموارد الاقتصادية نظرا للتحيز فى استخداماتها ، مما يثير المخاوف للاستثمار الأجنبى ٠٠ ان تضاؤل النشاط الحكومى فى النشـــاط الاقتصادى يبعدها عن التحيز فى ادارة الشئون الاقتصادية ويساعد على تحقيق الكفاءة ٠ كما أن محاولات التأميم أو المصادرة التى تمت أو احتمالات قيامها سوف يكون تأثيرها سلبيا على فرص هذا الاستثمار ومعدل زيادته ٠

الجـــزء الثـــانى

دراســة مقارنة لموقف مصر الثقافى فى الاســتثمارات الأجنبية

من خلال محددات توجيه الاستثمار الأجنبى السابق بيانها يتضح أن هناك أكثر من عامل له تأثيره عليها · ولتحديد موقف مصر التنافسى فى هذا المجال ، يجدر الاشارة أولا الى اتجاه هذه الاستثمارات على المستوى الدولى، ثم موقف مصر من هذه الاستثمارات بالنسبة لمثيلاتها من الدول النامية ، على أن يتم بعد ذلك التعرض الى هذه المحددات واجراء الدراسة المقارنة مع بعض الدول ومعرفة أى من هذه المحددات له تأثيره وايهما تفتقر اليه مصر ، بالمقارنة مع غيرها وبما يوجه نظر الادارة الاقتصادية للتركيز عليه ودورها الايجابى فى السنوات القــادمة ·

١ ـ الاتجاه العام لحركة الاستثمارات الأجنبية فى الدول النامية :

على الرغم من تطور حركة الاستثمارات الأجنبية مع بداية السبعينات (أنظر جدول رقم ١) الا أنه يلاحظ عليها مايأتى :

(أ) عـــدم الاســـتقرار :

فعلى الرغم من الاتجاه التصاعدى مع بداية السبعينات وأوائل الثمانينات الا أنها تتسم بعدم الاستقرار والثبات فى اتجاهاتها ، حيث ما لبثت أن وصلت قمتها فى عام ١٩٨٢ ، ثم اتجهت الى الانخفاض مرة أخرى ، كما يــلاحظ أيضا ارتفاعها وانخفاضها فى السبعينات وعدم وجود اتجاه محدد لها ·

(ب) سوء توزيع هذه الاستثمارات :

حيث ما زالت كل دول أمريكا واسيا يستحوذان على النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات ، وان كانت أيضا تتمتع بالخاصية السابقة وهى عدم وجود اتجاه محدد وثابت لها · فدول البحر الكاريبى والدول النامية الأوربيــة تحتل نسبة بسيطة فى توزيع هذه الاستثمارات · كما أن القارة الافريقيـــة

تشاركها فى ذلك اذا ما قورنت بكل دول امريكا واسيا ، وهو ما لا يتناسب مع الامكانيات الموجودة بها · ويرجع ضعف توجيه هذه الاستثمارات الى ما يأتى :

(أ) عدم توافر المناخ المناسب للاستثمار فى هذه الدول · حيث مازالت هذه الدول تعانى من العديد من المشاكل الاقتصادية وافتقارها الى المحددات السابقة ·

(ب) ان هذه الدول استقلت حديثا ، بعد سنوات الاستعمار ، ولم تتحدد أنظمتها السياسية والاقتصادية بعد · لذلك تضاءلت فرص الاستثمار الأجنبى بها ·

٢ - موقف مصر من الاستثمارات الأجنبية :

على الرغم من ضعف توجيه الاستثمارات الأجنبية الى القارة الافريقية، الا أن مصر تستحوذ على النسبة الغالبة من هذه الاستثمارات · فبمقارنة الاستثمارات الأجنبية الموجهة الى مصر بمجموع الاستثمارات الموجهة الى القارة الافريقية يلاحظ أن نسبتها تزيد عن ٦٠٪ منها ، الأمر الذى يبرز أهمية مصر كسوق منافس على مستوى القارى الافريقية (انظر الجدولين رقمى ١ ، ٢) ·

غير أنه بمقارنة حجم الاستثمارات الأجنبية فى مصر بالنسبة لمثيلاتها من الدول النامية ، يلاحظ أن مصر تستحوذ على نسبة متواضعة بالنسبة لامكانياتها ، على الرغم من ارتفاع قيمتها حتى بداية الثمانينات · وللتعرف على ذلك تم أخذ نسبة هذه الاستثمارات الى الناتج القومى المحلى ، حيث أن الأرقام المطلقة قد تكون مضللة فى تفسيرها (أنظر جدول رقم ٢) ·

٣ - محددات الاستثمار الأجنبى والمركز التنافسى لمصر من هذه الاستثمارات :

لتحديد مركز مصر التنافسى ، فانه سوف يتم مقارنة المحددات السابقة(٨) بالاستعانة بالجداول (رقم ٣ ، ٤) حيث تم بيان هذه المؤشرات لبعض الدول المنافسة والتى يمكن بيان موقف كل منهما كما يلى :

(أ) الانفتاح على العالم الخارجى :

تتمتع مصر بمركز متواضع فى درجة انفتاحها الاقتصادى بالمقاييس التى

التى تم استعراضها فى بعض الصفحات السابقة ، اذا ما تم مقارنتها بالدول النامية الأخرى التى سبقتنا فى هذا المضمار والتى اتبعت سياسات من شأنها تشجيع الصادرات وتنميتها مع دول العالم الخارجى · لذا فان الفارق الزمنى كان له أثره فى هذا السبيل ، ومما يضعف من هذا الأثر هو تأثير ارتفاع أسعار البترول عقب حرب ١٩٧٣ ، وما ترتب عليه من تضخم فى أرقام الصادرات وارتفاع هذه النسب فى السبعينات بالشكل الذى لا يمكن الاعتماد عليها خاصة بعد تدهور أسعاره سنة بعد أخرى ·

أما من حيث درجة التركيز على الصادرات وتنوعها فيلاحظ ارتفاع نسبة معامل التركيز فى الصادرات المصرية عن غيرها من الدول النامية الأخرى موضع الدراسة خاصة ما بعد عام ١٩٨٠ الى ١٩٨٤ · لذا فبينما نجحت بعض الدول فى تخفيض معدلات التركيز لديها بتنويع صادراتها لم تنجح مصر فى ذلك ، الأمر الذى يستوجب توجيه النظر اليه وتأثير ذلك على مستقبل الاستثمارات الأجنبية وتوجهها الى مصر · ان ارتفاع درجة التركيز يعنى ازدياد خطورة الاعتماد على هذه المنتجات فى السوق العالمى ، وتعرض الدخل القومى للانخفاض لأية ظروف خارجية قد لا تكون تحت رقابة الدولة ·

(ب) القوة التنافسية للاقتصاد القومى :

باستعراض مؤشرات القوة التنافسية للاقتصاد القومى ، بالمقارنة مع غيرها من الدول النامية الأخرى ، يلاحظ أن معدل نمو الصادرات يشير الى الارتفاع النسبى فى نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات ثم الانخفاض مرة أخرى ، وهذا يثير التساؤل عن مدى قدرة الاقتصاد القومى على المنافسة فى السوق العالمى بالمقارنة مع بقية الدول الأخرى ، وبما يمكن من المزيد من الاستثمارات وتدعيم الصادرات وتقويتها · لذا فان التخصص والتركيز على منتجات محددة ، والتى تتعرض أسعارها الى هزات عنيفة فى السوق العالمى (البترول) هى المسئولة عن هذا التذبذب ، كما أن الأرقام القياسية لأسعار التصدير تشير الى الثبات النسبى بالمقارنة مع الدول الأخرى مما يؤكد صعوبة استمرار وجود المنافسة فى السوق العالمى وامكانية استقرارها ، الأمر الذى يستوجب تدعيمها للمحافظة عليها والا انعكست اثارها السلبية علينا ·

(جـ) القدرة على ادارة الاقتصاد القومى :

تتشابه الدول النامية عموما فى نفس الظروف التى أثرت على اقتصادياتها فى السبعينات ، وما زالت تعانى منها فى الثمانينات ، وان اختلفت

درجة هذا التأثير ، وباستعراض مؤشرات القدرة على ادارة الاقتصاد القومى يلاحظ أن الاحتياطيات تشير الى التغير المستمر لمقابلة التطورات الاقتصادية المفاجئة وان كانت معظمها موجبة ، بما يقوى من أكثر هذه الدول · غير أن درجة هذا التراكم فى مصر تشير الى التغير الحثيث خاصة اذا ماقورنت بالدول الأخرى والتى تزداد الثقة فى اقتصادياتها نتيجة هذا التراكم المستمر·

أما عن الديون الخارجية واعبائها فتشير ارقامها الى الارتفاع بالنسبة للناتج القومى اذا ما تم مقارنتها بغيرها من الدول النامية التى تتشـــابه معها فى نفس الظروف وان كانت مصر أقل قدرة على حسن ادارة اقتصادها القومى نظرا لعدم استقرار ايراداتها وتبنيها برامج طموحة للتنمية ·

ان هذا الارتفاع وما يصحبه من امتصاص للدخل القومى لسدادها سوف ينعكس على نقص هذه الاستثمارات فى السنوات القادمة ، فى ظل عدم القدرة على السداد ، والالتجاء الى برامج التصحيح والقيود المختلفة فى سياساتها الاقتصادية نتيجة لذلك ·

وأخيرا فان أرقام أشهر تغطية الواردات تشير الى التناقص النسبى الأمر الذى يضعف من الثقة فى القـدرة على توفير هذه المستلزمات ، خاصة عند تغير الظروف الاقتصادية العالمية ، مما يشكل عاملا سلبيا على اتجـــاه هذه الاستثمارات الى مصر فى المستقبل ·

(د) قوة الاقتصاد القومى واحتمالات تقدمه :

بمقارنة المؤشرات السابقة لتحديد قوة الاقتصاد القومى واحتمالات تقدمه يلاحظ أن معدلات التضخم تشير الى الارتفاع النسبى فى مصر عن غيرها من الدول النامية ، وعلى الرغم من نجاح بعض الدول فى وضع السياسات المختلفة التى كبحت جماحه وبشكل ملحوظ ، وساعدت على انخفاضه مرة أخـــرى الا أن مصر تفاقمت فيها هذه المعدلات ، وبما يؤثر على مدى جاذبية مصر للاستثمارات الأجنبية ، نظرا لضعف السياسات النقدية والائتمانية السليمة·

ان هذا الارتفاع سوف ينعكس على تكلفة هذه الاستثمارات فى مصر وانخفاض القيمة الحقيقية للارباح الناتجة عنها ، بعكس الحال فى الـدول الأخرى والتى تواجه معدلات معقولة من ارتفاعه · أما عن شروط التجارة فانها تشير الى ضعف المركز التنافسى فى جذب الاستثمارات لما تعكسه هذه الشروط عن ضعف للاقتصاد القومى ، ان ذلك يعنى المزيد من الصادرات فى سبيل

الحصول على نفس الواردات أو ضعف الواردات اذا ما تم المحافظة على نسب التصدير للوفاء بحاجة السوق المحلى · ان ضعف احتمالات التصدير وتناقص القدرة على الاستيراد وبصفة خاصة المعدات الرأسمالية ، والسلع الانتاجية الوسيطة (فى ظل وجود طلب غير مرن على المنتجات الغذائية المستوردة) يعنى تناقص معدلات النمو المستهدفة وحدوث الاختلالات داخل القطاعات الانتاجية وتشكل بذلك عاملا منفرا لهذه الاستثمارات · لذا بينما نجحت العديد من الدول فى تحسين هذه الشروط لصالحها ، فان الجهود المبذولة فى مصر ما زالت قاصرة ، مما يستوجب العناية بها كوسيلة لتحسين الاقتصاد القومى ، وجذب الجديد من هذه الاستثمارات الأجنبية الى مصر ·

أما عن معدل نمو الناتج القومى فيلاحظ الارتفاع النسبى له فى مصر ، خاصة مع بداية الثمانينات ، وان كان قد بدأ يظهر اتجاها تنازليا ، نظرا لانخفاض حصة البترول ، غير أن هذه الزيادة تعد ظاهرة طيبة تدل على اتساع دائرة السوق وامكانية حسن استغلال الطلب الزائد الناتج عن هذا النمو ·

ومن الظواهر المشجعة والتى تدل على حسن ادارة الاقتصاد القومى وقوته هو الارتفاع الملحوظ فى معدل نمو الانتاج بالمقارنة بالدول النامية الأخرى ، الأمر الذى يشير الى القدرة على التوسع والحصول على عائد هذا التوسع فى الانتاج واستفادة الاستثمارات الأجنبية منها ·

الخصائص الاقتصادية الأخرى :

باستعراض المؤشرات الاقتصادية الأخرى والتى يتم التركيز فيها على عنصر العمل (حيث أن درجة توافر كفاءته قد تؤثر على توجيه الاستثمارات الى أى من الدول النامية المختلفة) ، يلاحظ أن نسبة العمالة الماهرة فى مصر تمثل نسبة متواضعة من العدد الكلى ، اذا ما تم مقارنتها بالدول النامية الأخرى ، فبينما وصلت هذه النسبة ما بين ٢٠ الى ٢٦٪ عام ٧٥ ، ٨٠ على التوالى فان هناك بعض الدول قد تعدت فيها هذه النسبة الـ ٣٠٪ (سنغافورة ٤٠٪ ، كوريا الجنوبية ٣٠٪ ، ٣٠٪ قبرص) · لذا فان درجة توجيه هذه الاستثمارات سوف يعتمد على المجالات التى تتطلب نسبة بسيطة من المهارة العمالية ، والتى بدأت اعداد كبيرة منها تتسرب الى الدول العربية المجاورة · لذلك ينبغى بذل الجهود للارتفاع بكفاءة العمالة الموجودة والعمل على الاحتفاظ بما هو موجود ، لتأثير ذلك على توجيه الاستثمارات الأجنبية الينا ·

أما عن معدلات الأجور فانها تشير الى تمتع مصر بمركز تنافسى من حيث رخص استخدام العمل بها اذا ما تم مقارنته بالدول الأخرى فمعدلات الأجور اليومية (المبينة فى جدول رقم ٤) تظهر تفوق مصر النسبى وبالنسبة لغيرها من الدول بفرض تماثل الانتاجية والكفاءة (حوالى ٣ر١ دولار/يوم عام ١٩٧٠ و ٩٦ر١ دولار/يوم عام ١٩٧٥) كما أن هذه المعدلات تشير الى استقرار معدلات الزيادة النسبية بها (١٠٪ سنويا) بما يمكن التنبؤ بارتفاع تكلفتها مستقبلا · ان درجة توجيه الاستثمارات والتى تعتمد على عنصر العمل، سوف يكون لمصر نصيب وافر منها وبصفة خاصة التى قد لا تتطلب نسبة عالية من العمالة الماهرة لانتاجها ·

الخلاصة : ـ

يلعب الاستثمار الأجنبى دورا ايجابيا فى اقتصاديات الدول النامية نظرا لما تعانيه من نقص فى النقد الأجنبى اللازم للحصول على متطلباتها من السوق العالمى · لذلك تبذل الدول المختلفة جهودها لجذب هذه الاستثمارات وتتنافس فى الحصول على أكبر قدر منه ، غير أن هذا الاستثمار يتم وفقا لمجموعة من المحددات والتى يتطلبها هذا الاستثمار ، أملا فى زيادة فرص الربحية والأمان فى توجهه · ولقد تم استعراض هذه المحددات والتى تنقسم الى مجموعتين أساسيتين اقتصادية وسياسية ·

وتشمل المجموعة الاقتصادية درجة الانفتاح على العالم الخارجى والقوة التنافسية نسبة للاقتصاد القومى ، والقدرة على ادارة الاقتصاد ، قوة الاقتصاد واحتمالات تقدمه ، ثم السياسات المختلفة لمعالجة هذه الاستثمارات، كما أن المحددات السياسية تشمل درجة الاستقرار السياسى ، التوجه السياسى، مدى استقراره ، وأخيرا محاولات التأميم والتدخل الحكومى · لقد تم استخدام مجموعة من المؤشرات المختلفة للتعرف على كل هذه المحددات ، ثم اجراء الدراسة المقارنة بين مصر ومجموعة من الدول النامية الأخرى ، والتعرف على مركز مصر التنافسى فى هذا السبيل والذى منه يتضح ما يلى :

١ ـ على الرغم من توافر فرص الاستثمار فى مصر بالنسبة للدول الأخرى النامية المتشابهة ، الا أن نسبته ما زالت ضعيفة ، وهذا يرجع أساسا الى ضعف أثر المحددات السابقة نتيجة للاوضاع الاقتصادية النسبية التى تعرضت لها مصر من حروب ، وقرارات التأميم فى عام ١٩٦١ ، والتحول فى السياسة الاقتصادية للتعامل مع دول الكتلة الشرقية ·

٢ ـ على الرغم من أن المحددات التى تم بيانها لم تكن فى صالح مصر وبما لا يضفى عليها ميزة نسبية فى هذا المجال لجذب هذه الاستثمارات ، الا أن هناك بعض المؤشرات الايجابية التى يمكن أن يكون لها دورا لا يمكن تجاهله وأهمها :

(أ) ارتفاع نسبة معدلات نمو الانتاج القومى والذى يشير الى احتمالات التوسع ، وجنى ثمار هذا فى الأجل الطويل وامكانية استفادة هذه الاستثمارات الأجنبية منها ٠

(ب) مازال للقوى البشرية وارتفاع انتاجيتها الدور الأخير فى استفادة الاستثمارات الأجنبية من موارد الدول النامية والتى تتمتع مصر بقدر وفير منها

(جـ) ان ارتفاع حصيلة النقد الأجنبى وتعدد مصادرها ، يقضى على مشكلة تركيز الصادرات ويفسح المجال لتنويع قاعدتها الانتاجية وتدعيم اقتصادها القومى ، وبصفة خاصة المصادر غير التقليدية مثل السياحة قناة السويس وتحويلات العاملين ٠ ان ذلك يقضى على أية اختناقات مستقبلة ويفسح الطريق للمزيد من الاستثمارات وبعيدا عن الاقتصاديات التى تعانى من مشكلة النقد الأجنبى ومصادر تمويله ٠

جدول رقم (١)
اجمالى الاستثمارات الأجنبية وتوزيعها الاقليمى

ملايين الدولارات

السنة	الاجمالى	امريكا		افريقيا		آسيا		أوروبا		جزر البحر الكاريبى	
		قيمة	النسبة	قيمة	النسبة	قيمة	النسبة	قيمة	النسبة	قيمة	النسبة
١٩٧٠	٢٣٠٥	١١٩٧	٥١ر٥	٢٧٥	١١ر٥	٧٨٥	٣٤	١٢	٠٠٥ر	٣٦	٠١٥ر
١٩٧٣	٤٥١١	٢٥٠٠	٥٥ر٤	٦٤١	١٤ر٢	١٣٥١	٢٩ر٩	٥	١ ر	١٤	٣ ر
١٩٧٥	٧٨٥٣	٣٥٥٥	٤٥ر٢	٤٦٢	٥ر٨	٣٧٠٩	٤٧ر٢	١٦	١ ر	١١١	٤ ر١
١٩٧٩	٨٩١٩	٥٤٩٨	٦١ر٦	١٨٥٣	٢٠ر٧	١٤٩٤	١٦ر٧	١٦	١٧ ر	٥٨	٦ ر
١٩٨٠	٦٦٩٢	٦٢٢٨	٩٣ر٠	١٣٧	٢	١٨٥	٢ر٨	٢٧	٤ ر	١١٥	٧ ر١
١٩٨١	٢٠٩٨٩	٧٧٤٨	٣٦ر٩	١٤١٢	٦ر٧	١١٦٦٦	٥٥ر٥	٣٩	١ ر	١٢٣	٥ ر
١٩٨٢	٢٢١٧٦	٦١٩١	٢٧ر٩	١٢٨٦	٥ر٨	١٤٥٤٧	٦٥ر٥	٢١	١ ر	١٣١	٥ ر
١٩٨٣	١٣٠٣٩	٣٥١٧	٢٦ر٩	١٢٢٥	٩ر٣	٨٠٩٤	٦٢ر٠	٢٥	٢ ر	١٧٨	٣ ر١
١٩٨٤	١٢٠٨١	٣٣٦٣	٢٧ر٨	١٢٩٥	١٠ر٧	٧٢٤٩	٦٠ر٢	٢٦	١ ر٢	١٤٩	٢ ر١
١٩٨٥	٩١٦٨	٤٠٥٧	٤٤ر٢	١٨٧٤	٢٠ر٤	٣٠٩٤	٣٣ر٧	١٩	٢ ر	١٢٤	٣ ر١

United Nations Conference on Trade and Development, **Handbook of International Trade and Development Statistical** Supplement 1987 Table 5-1, pp. 250-315.

جـــدول رقم (٢)

قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونسبتها الى اجمالى الناتج القومى

(ملايين الدولارات)

	مصر		الاردن		تونس		المغـــرب		تركيا		قبرص		كوريا الجنوبية		سنغافورة		الفلبين	
	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة
١٩٠٧٠					١٦	٠٠٢ر	٢٠	٠٠٢ر	٥٨	٠٠٠٢ر	٢٠ر٢	٠١٥ر	٦٦	٠٠١ر	٩٣	٠٢٥ر	٢٥ـ	٠٠١ر
١٩٧٣			١ر٢	٠٠١ر	٥٨ر٤	٠١٦ر	١ر٢ـ	٠٠٠١ر	٨٧ر٧	٠٠٠٣ر	٣٧ر٢	٠١٥ر	٩٩٥	٠٠٢ر	٣٨٧ر٤	٠٦٣ر	٥٤ر٨	٠٠٢ر
١٩٧٥	٨ر٥	٠٠٠٣ر	٢٥ر٦	٠١٥ر	٤٤ر٩	٠٠٦ر		٠٠٢ر	١١٤ر١	٠٠٠٤ر	١٨ر١	٠١٥ر	٥٧ر١	٠٠١ر	٢٨٦ر٥	٠٤٣ر	٩٨ر٣	٠٠٣ر
١٩٧٩	١٢١٥ر٨	٠٥٦ر	٢٦ر٤	٠٠٩ر	٤٩ر١	٠٠٥ر	٣٨ر٨	٠٠٢ر	٧٤ر٩	٠٠٠٥ر	٧٠ر٥	٠٢٥ر	٣٦ر٢	٠٠٠٤ر	٨٢٦ر٩	٠٨١ر	٧ر٨	٠٠٠٢ر
١٩٨٠	٥٤٧ر٩	٠٢٦ر	٣٤	٠١٦ر	٣٣٤ر٣	٠١٥ر	٨٩ر٨	٠٠٥ر	١٨ر٢	٠٠٠٣ر	٨٥	٠٤١ر	٧ر٨	٠٠٠١ر	١١١٩ر٣	٠٩٢ر	١٠٦ر٧ـ	٠٠٢ر
١٩٨١	٧٥٢ر٣	٠٣٦ر	١٤١ر٩	٠٤٣ر	٢٩٦	٠٣٥ر	٥٩	٠٠٥ر	٩٥ر٥	٠٠٢ر	٨٧ر٤	٠٤٢ر	١٠١ر٤	٠٠١ر	١٤٠٩ر١	١١١ر	١٧٢ر٢	٠٠٤ر
١٩٨٢	٢٩٣ر٧	٠١١ر	٥٩ر٣	٠١٦ر	٣٤٠	٠٥٥ر	٧٩ر٥	٠٦٢ر	٥٥ر٢	٠٠١ر	٧١ر٥	٠٤٣ر	٦٨ر٤	٠٠١ر	١٣٩١ر١	١٠١ر	١٥ر٥	٠٠٠٤ر
١٩٨٣	٤٨ر٦	٠١٥ر	٣٤ر٧	٠١٦ر	١٨٣ر٩	٠٣٢ر	٤٦	٠٠٤ر	٦٨ر٣	٠٤٤ر	٤٦	٠٠٢ر	٦٨ر٢	٠٠٤ر	٦٩ر٥	٠٦٣ر	١٠٤ر٨	٠٠٤ر
١٩٨٤	٧٢٨ر٨		٧٧ر٨		١١٣ر٨		٤٧ر٢		١١٢ر٨		٥٢ر٨		١١١ر٧	٠٠١ر	٨٨٣ر٦		٩ر٢	٠٠١ر
١٩٨٥	١١٧٧ر٨		٢٤		١٠٧ر٦		٢٠ر٢		٩٨ر٥		٥٨ر٢		٢٣٠ر٥		٩٧٣ر٧		١٥ر٢	
١٩٨٦	١٢١٧ر٧		٢٤ر٩		٦٣ر٤				١٢٥ر٥		٤٦ر٥		٤٢٨ر٢		٦٧٣ر٤		١٢٦ر٧	

United Nations Conference on Trade and Development, op. cit.

جدول رقم (٣)

تطور المؤشرات المستخدمة لمعرفة درجة الانفتاح ، و « القوة التنافسية » والقدرة على ادارة الاقتصاد القومى

الدولة	السنة	درجة الانفتاح على العالم الخارجى: الصادرات للناتج القومى	عدد السلع المصدرة	مقياس التركيز	القوة التنافسية للاقتصاد القومى: معدل نمو الصادرات	الارقام القياسية لأسعار صادرات	التغيير فى الاحتياطيات	القدرة على ادارة الاقتصاد القومى: الدين الدولى لاجمالى الناتج القومى	خدمة الدين لاجمالى الناتج القومى	عدد شهور تغطية
	١٩٧٠	١٤	٨٧	٤٤ر		٢٤	٦٧ر٦			٢ر٢
مصر	١٩٧٥	٥			٤١ر٧	٦٢	٣٤ـ	٤٤	٢٦ر٩	٩ر
	١٩٨٠	٣٣			٥٢	١٠٠	٨٧ر٣	٥٦ر٣	٢٣ر٣	٢
	١٩٨٦	٢٨	٧٧(١)	٤٨ر(١)	١١ر٩ـ	٦١	٦٥ر٩	٨٠ر٢(٤)	٤٨ر٧	١ر١
	١٩٧٠	١٠	٢٣	٣٧ر		٢٥	١٦ر٢			١٥ر٤
الاردن	١٩٧٥	٩			٤٢ر٧	١٠٦	٩٣ر٦	٣٣ر٩	١٠ر٦	٦ر٧
	١٩٨٠	٤٨			٢٢ر٨ـ	٧٨	١٨٧ر٨	٥٣ر٤	٢٥ر٩	٥ر١
	١٩٨٦	٤٩	٧٦	٣٤ر	٢٢ر٨ـ	٧٨	٨٧ر٨ـ	٨٠ر٤	٣١ر٣	٢ر٢
	١٩٧٠	١٨	٨٤	٢٩ر		٢٣	٤١ر٨			٢ر٤
المغرب	١٩٧٥	١٩			٣٣ر١	٩٩	٥٥ر٨	١٩ر٣	٨ر٦	١ر٧
	١٩٨٠	١٨			٢٢ر٧	١٠٠	٥٣	٤١ر٣	٤٠ر٦	١ر٢
	١٩٨٦	٢٧	٩٦	٢٨ر	٢١ر٩	٩٣	٦٩ر٢	٩٨ر٢	٣٤ر٣	٤ر
	١٩٧٠	٦	٨٥	٣٣ر			٥٦٨ر٥(١)			٥ر٢
تركيا	١٩٧٥	٥			٢٢ر٨(١)		٥٢٣ر٣ـ	٩ر٧	١٧ر٨	٢ر٧
	١٩٨٠	٧			٢٧ر١		٦٤ر٧	٢٣ر٨	٣٠ر٦	١ر٨
	١٩٨٦	٢١	١٤٢	٣٦ر	٦ر٥ـ		١٩٦ر٩	٣٥ر٥	٣٠ر٩	١ر٣

جدول رقم (٤)

تطور المؤشرات المستخدمة لتحديد قوة الاقتصاد القومى والخصائص الاقتصادية الاخرى

الدولة	السنة	قوة الاقتصاد القومى واحتمالات تقدمه: معدل التضخم	شروط التجارة	معدل زيادة الناتج القومى	معدل نمو الاستهلاك	الخصائص الاقتصادية للاقتصاد القومى: معدل نمو الانتاج	نسبة العمالة الماهرة	معدل الاجور
مصر	١٩٧٠	–	٨٨	٥ر٤				١ر٣١
	١٩٧٥	٩ر٥	١٠٣	٨ر٢	٢ر٦(١)	–١ر١٠	٢١ر	١ر٩٦
	١٩٨٠	٦ر٢٠	١٠٠	٣ر١٤			٢٦ر	
	١٩٨٥	٦ر٢٢	٦٨	**–٥ر١**	**٣ر٩**	**١٢**		
الاردن	١٩٧٠	–	٩٦	**٩ر٦**				
	١٩٧٥	٩ر١٠	١٨٢	١ر	٣ر١٠			**٥٤ر٣**
	١٩٨٠	١ر١١	١٠٠	٦ر١٧				٤٣ر٨
	١٩٨٦	صفر	٩٠	٦ر٢	٣ر١٣			
تونس	١٩٧٠	–	٣٥	٢ر٤				
	١٩٧٥	٤ر٧	٧٨	٩ر٧	٦ر١٠	٨ر٢		
	١٩٨٠	٤ر٩	١٠٠	٣ر٤				
	١٩٨٦	٨ر٨	٧٤	٩ر١	٧ر٨	٢ر٣		
المغـرب	١٩٧٠	–	٨٥	٩ر٣				
	١٩٧٥	٤ر٧	١٧١	٨ر٣	١١	٣ر٤		
	١٩٨٠	٤ر٩	١٠٠	٣ر٣				
	١٩٨٦	٨ر٨	١١١	–ر٤	٢ر٥	ر٧		

	١٩٧٠	٣٨	٤٩	٣٢ر		٤٦	٣٢ر٦			١٠ر١
قبرص	١٩٧٥	١٢			٣ر٨	٨٠	٤٥ر٨ـ	١٧ر١	٣ر٨	٧ر٠
	١٩٨٠	٤٦			٩ر١٦	١٠٠	٣٩ر٨	٢٢ر٨	٨	٣ر٩
	١٩٨٦	٥٢	١١٠	٢١ر	٣ر٦	٧٤	٥٦ر٦	٣٦ر١	١٣ر٤	٥ر٨
	١٩٧٠	١٤	١٢٢	٣٧ر		٣١	٩٣ر٢			٣ر٣
كوريا	١٩٧٥	٩			٢ر٤٩	١٠٠	٥١ر٨ـ	٢٨	١١ر٦	١ر٢
الجنوبية	١٩٨٠	٣٣			٣ر١٦	١٠٠	٥٤٦ر٧	٢٩ر١	١٤ر٧	١ر٥
	١٩٨٦	٣٦	١٥٢	١٩ر	٦ر١٤	٩٠	١١٧ر٢	٤٤ر٦	٢٥	١ر١
	١٩٧٠	١١٣	١٥٩	٣٠ر			٤٢٤ر٦			٤ر٦
سنغافورة	١٩٧٥	٧٩			٣ر٣٤		٣٦٠ر٤	١٢ر٦	١ر٥	٤ر٢
	١٩٨٠	٢٢١			١ر٣٦		٧٠٣	١٥ر٣	١ر٣	٣ر١
	١٩٨٦		١٥٤	٢٤ر	٤ر١ـ		٢٤٣٠ر٦	١٩ر٢	٣ر٧	٦
	١٩٧٠	١٩	٧٨	٣٢ر		٣٦	٢٦٢ر٢			٢ر٢
الفلبين	١٩٧٥	٩			٢ر٢٠	٨٥	١٦٠ر٣	١٧	١ر٥	٤ر٢
	١٩٨٠	٢٠			٨ر٢٥	١٠٠	٢٤٢ر٤	٢٤ر٨	١ر٣	٤ر٣
	١٩٨٦	٢١	١٢٦	٣٠ر	٦ر٦	٧٣	٤٢ر٩	٥٢ر٤	٣ر٧	١ر٥
	١٩٧٠	٢٢	٧٠	٢٦ر		٩	٨٢ر٦			٢ر٢
تونس	١٩٧٥	١٣			٤٢	٤٦	٣٨ر٩	٢٥ر٢	١٠ر٢	٣ر١
	١٩٨٠	٤٠			٨ر٢٤	١٠٠	٥٠ر٥	٤٠ر٣	١٥ر٦	٢
	١٩٨٦	٣٣	١٠٢	٤١ر	٢ر٨	٦٦	١٧٢ر٨ـ	٦١ر٨	٣٠	١

١ ـ عن سنة ١٩٨٤

٢ ـ عن الفترات ٧٠/٧٥ ، ٧٩/٨٠ ، ٨٥/٨٦ على التوالى ٠

٣ ـ عن الفترات ٧٠/٧٣ ، ٧٣/٧٥ ، ٧٥/٧٩ ، ٨٤/٨٥ ٠

٤ ـ عن سنة ١٩٨٥ ٠

المصدر : تم استخراج هذه المؤشرات من الاحصائيات المنشورة فى
United Nations Conference on Trade and Development, Supplement 1987, Op. cit.

تركيا	١٩٧٠	–	١٥٩	٦			٢ر٣٩
	١٩٧٥	١٥ر٥	١٤٠	٦ر٩	١٠	٢ر٢	٥ر٩٢
	١٩٨٠	١٠٠ر١	١٠٠	ر٧			
	١٩٨٦	٣٩ر٦	٨٤	٨ر٢	٥ر٤	٥	
قبرص	١٩٧٠	–	١٥٩	٦ر٥			٢ر٧٨
	١٩٧٥	–	١٤٠	–٣ر١	ر٧		٤ر٩٨
	١٩٨٠	–	١٠٠	٥ر٧		ر٣١	١٢ر٧٥
	١٩٨٦	–	٨٤	٢ر٨	٣ر٧		١١ر٧٧
كوريا	١٩٧٠	–	١١٨	٤ر٣			
الجنوبية	١٩٧٥	١٥ر٢	١٢٢	١ر٦	٨ر٦	٤ر٣	ر٢٣
	١٩٨٠	٢٨ر٧	١٠٠	١٠ر١			ر٣٠
	١٩٨٦	٢ر٣	١٠٨	–	٧ر٥	٣ر٧	ر٣٢
سنغافورة	١٩٧٠	–	–	٩ر٤			٣ر٦
	١٩٧٥	٩ر٣	–	٩ر٨	٢ر٤		١٠ر٢
	١٩٨٠	٨ر٥	–	١٠ر٣			١٤ر٩
	١٩٨٦	١ر٤	–	١ر٩	١٤ر٤		٢١ر٠٧
الفلبين	١٩٧٠	–	١٥٠	٥ر٢			
	١٩٧٥	–١٧ر	١٥٦	٦ر٢	٣ر٣	٣ر٨	ر٢٠
	١٩٨٠	١٨ر٢	١٠٠	٥ر٣			ر٢٣
	١٩٨٦	ر٧	٨٧	١ر١	١ر٨	٢٧ر٣	ر٢٣

(١) متوسطات عن الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ٧٥ ـ ١٩٨٥

المصدر : تم استخراج هذه المؤشرات والبيانات من الاحصائيات المنشورة فى :

— United Nations Conference on Trade and Development, Supplement 1987, Op. cit.,

— United Nations, Statistical Yearbook, various years.

الهـــوامش

(١) هناك تفسيران للاستثمارات الاجنبية المباشرة الأول يمثـــل التدفقـــات الرأسمالية والمبينة فى ميزان مدفوعات الدولة المضيفة والمستلمة لها · والثانى يمثل قيمة المنشأت والاصول التى يمتلك الاجانب الجانب الاعظم منها · ونظرا لعدم توافر بيانات عن مقدار مشاركة الاجانب فى هذه الاصول والممتلكات للدول موضع الدراسة، فأنه قد تم الاعتماد على التفسير الاول ·

(٢) فى دراسة لـ Vernon ، بين أن التكلفة تكون واحدة فى ظل البديلين والتى تكاد تقترب من الـ ٢٠٪ من قيمة الاستثمارات ·

Raymond Vernon, (1977), "Storm over the Multinational", Harvard University Press, Cambridge Ma.

(٣) من هذه الدراسات انظر :

Mangus Blomstorm and Hakan Persson, (1983), "Foreign Investment and Spillover Efficiency in an Underdevelopped Economy : Evidence From the Mexican Manufacturing Industry", **World Development**, Vol. 11, No. 6, pp. 493-501.

Carlos Santiago, (1987), "The Impact of Foreign Direct Investment on Export Structure and Employment Generations; **World Development**, Vol. 15, pp. 317-328.

(٤) على الرغم من مزايا وأهمية الاستثمار الاجنبى الخاص والتى تتمثل فى خفض حجم الاقتراض الخارجى ، والحصول على الفن التكنولوجى المتقدم الملازم لهذه الاستثمارات ، ارتفاع درجة المنافسة فى السوق المحلى ، فأنه لا ينبغى اغفال العيوب والمساوىء التى قد تصاحب هذا الاستثمار الخاص ، ومن أهمها التدخل الاجنبى ، خاصة اذا ما ارتفعت قيمته ، التكنولوجيا الغير ملاءمة ، التحويلات الخارجية واثرها على نقص الموارد ، وارتفاع نسبة الواردات اللازمة لهذه الاستثمارات وازدياد سوء العجز فى موازين المدفوعات ·

(٥) نظرا لكثرة عدد الدول وتفادى ارهاق ذهن القارىء بالعديد من الارقام والاحصائيات لهذه الدول ، رؤى استخدام عدد محدود من السنوات والتى توضح الاتجاه العام لمدى التغير فيها ·

(٦) يعتمد هذا المنهج على تفسير كل من : Kindleberger, Vernon

Charles Kindleberger, (1969), "American Business Abroad", New Haven City.

Raymond Vernon (1971), "Sovereignity at Bay," New York

John Lunn, (1980), "Determinants of U.S. Direct Investment in E.E.C." **European Economic Review,** p. 93.

(٧) انظر فى ذلك :

Scaperlanda, Anthony E. and Lawrence J. Maner (1969), "The Determinants of U.S. Direct Investment in E.E.C., **American Economic Review,** pp. 558-568.

Schmitz Andrew and Jurg Bieri (1972), "E.E.C. Tariffs and U.S. Direct Investment", **European Economic Review,** pp. 259-270.

(٨) سوف يتم التركيز هنا فقط على المحددات الاقتصادية ، نظرا لعدم توافر البيانات اللازمة لمقارنة المحددات السياسية فى الدول المختلفة ٠

المراجـع

1. Blomstorm, Mangus, and Persson, Hakan (1983), "Foreign Investment and Spillover Efficiency in an Underdeveloped Economy : Evidence From the Mexican Manufacturing Industry" **World Development,** Vol. 11, No. 6, pp. 493-501.

2. Lunn, John (1980), "Determinants of U.S. Direct Investment in E.E.C. : Further Evidence", European Economic Review, vol. 13, pp. 93-101.

3. Root, Franklin and Ahmed, A. Ahmed (1979), "Empirical Determinants of manufacturing. Direct Foreign Investment in Developing Countries", **Economic Development and Cultural Change,** pp. 751-767.

4. Carlos Santiago (1981), "The Impact of Foreign Direct Investment on Export Structure and Employment Generation", **World Development,** Vol. 15, No. 3, p. 317-328.

5. Scaperianda, Anthony and Balough, Robert (1983), "Determination of U.S. Direct Investment in E.E.C. Revisited", **European Economic Review,** vol. 21, pp. 282-390.

6. Schneider, Friedrich and Frey, Bruno (1985), "Economic and Political Determinants of Foreign Direct Investment". **World Development,** Vol. 13, No. 2, pp. 161-197.

7. Stoever, Willian A. (1986) "Foreign Investment as an Aid in Moving From least Developed to Newly Industrializing : A study in Korea", **The Journal of Developing Areas,** Vol. 20, pp. 223-248.

8. Vernon, Raymond, (1977), "Storm over the Multinational", **Harvard University Press,** Cambridge, Ma.

9. United Nations Conference on Trade and Development, **Handbook of International Trade and Statistics,** 1987.

تعقيب د· هبة أحمد حندوســـة

للبحث المقدم من د· مصطفى محمد عز العرب
عن الاستثمارات الاجنبية : دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسى
١٩٨٨/١١/٢٥

فى بداية كلمتى أود أن أهنىء الدكتور مصطفى محمد عز العرب على بحثه القيم الذى تضمن أهدافا واضحة وتحليلا موضوعيا وأسلوبا منسـقا عند تناوله موضوع الاستثمارات الأجنبية والتى تعتبـر من أهم أشـــكال الاستثمار الخاص على الصعيد الدولى ·

يتناول الباحث موضوع حجم الاستثمار الأجنبى الخاص فى الدول النامية وموقف التنافس فى جذب تلك الاستثمارات · وفى هذا السبيل يتعرض الباحث أولا الى أهم المحددات لتدفق رأس المال المباشر الى دولة نامية ما والمؤشرات الملائمة للاستدلال بكل محدد منها ، ثم ينتقل بنا الباحث الى الجزء الثانى من الورقة والذى يقوم فيه بتطبيق هذه المؤشرات لمقارنة موقف مصر التنافسى بمجموعة من الدول النامية الأخرى المضيفة للاستثمارات الأجنبية ·

وفى مقدمة الورقة يتخذ الباحث موقفا مؤيدا لعملية جذب الاستثمار الأجنبى المباشر ويعتبر أنه يتميز عن الاقتراض من العالم الخارجى حيث أن الأسلوب الأول يخفف عن كاهل الدولة عبء توفير النقد الأجنبى له ، فضلا عن عدم الالتزام بدفع أعبائه الثابتة كما هو الحال فى الاقتراض المباشر · وكان من الافضل أن يشير الباحث منذ البداية الى أن هناك عدة تساؤلات حول وضع الدول النامية من سياسة جذب الاستثمار الأجنبى والى أن كل من التجارب المختلفة والدراسات العديدة تنبه الى ضرورة التأنى والحرص من قبل الدولة المضيفة لكى تتجنب الاثار السلبية والتى قد تنشأ نتيجة محاولة المستثمر الأجنبى الحصول على وضع احتكارى فى السوق المحلى للدولة المضيفة ، وحصوله على أكبر قدر من الحماية الجمركية ، وعدوله عن القيام بالتصدير أو عن ادخال أحدث أساليب الانتاج ·

ومن الواضح أن من أهم الشروط الواجب توافرها لكى تكون التجربة ناجحة من وجهة نظر الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبى أولا أن يكون هناك ادراكا تاما للتكاليف المجحفة التى تترتب على المبالغة فى الحوافز المباشرة

وغير المباشرة الممنوحة لتشجيع الاستثمار الأجنبى · وثانيا أن تستخدم الدولة المضيفة أكبر قدر من الانتقاء فى تحرير سياسة الاستثمار بالنسبة لرأس المال الأجنبى لكى توجه هذه الأموال نحو القطاعات والسلع التى تدر عائدا مقبولا للدولة بعيدا عن الأنشطة ذات المنفعة المحدودة للاقتصاد القومى مثل تلك التى توفر حجم ضئيل من التوظف أو القيمة المضافة المحلية أو تتسم بارتفاع العائد المالى والأرباح المحولة الى الخارج أو بالسيطرة على السوق المحلية وضياع فرصة انشاء أو استمرار الصناعات المحلية المثيلة ·

وحيث أن موضوع هذا البحث هو المحددات للاستثمار الاجنبى دون التطرق الى قضيه محددات مدى استفادة الدولة المضيفه من هذا الاستثمار ، فانه يتعين على الباحث أن يلتزم بحدود دراسته وان يعترف بان ايجابية آثار الاستثمار الأجنبى ليست معطاة وانما افتراض يضعه البحث · كما نقترح على الباحث ان يقوم فى المستقبل بدراسة قضية الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الاجنبى فى الدول النامية بالاشارة الى مصر حيث أن مثل هذه الدراسة تعتبر مكملة لموضوع تشجيع الاستثمار الأجنبى ·

أما بالنسبة الى الجزء الاول من الورقة والذى يتناول المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبى فانى أتفق مع الباحث فى اختياره لمجموعة المحددات المذكورة وان لم يكن تفسيرى لأهمية كل محدد يماثل تفسير الباحث· وبالنسبة الى أول محدد وهو درجة الانفتاح على العالم ، فلا أظن أن المستثمر الأجنبى يهتم دائما بالكفاءة الاقتصادية للدولة النامية المضيفة أو أنه يميل الى التوجه الى الاقتصاديات المفتوحة بسبب عدم وجود قيود على التجارة أو اختلالات فى أسواقها لأن معدل الربح الذى يتحقق فى ظل القيود الحمائية والظروف المختلفة يكون أعلى من الربح الذى يتحقق فى ظروف التجارة الحرة · والشرط الأساسى الذى يهم المستثمر الأجنبى هو عدم وجود قيود على النقد الاجنبى وخصوصا لتحويل أرباح المستثمر الى الخارج · لذلك فيجب اضافة مؤشر سياسة النقد الأجنبى كأحد المؤشرات الاساسية التى تدل على مدى جاذبية الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبى ·

كذلك بالنسبة للمحدد الثانى وهو القوة التنافسية للاقتصاد القومى فهو محدد ذات أهمية عظمى اذا كان هدف المستثمر هو استخدام الدولة المضيفة كمركز لانتاج وتصدير السلع الى السوق العالمى · أما اذا كان الهدف من الاستثمار هو استغلال السوق المحلى فلا يكون المركز التنافسى للدولة المضيفة ذات أهمية على شرط أن يكون مستوى الحماية للسوق المحلى يعوض عن انخفاض مستوى الكفاءة فى الانتاج ·

ونرى أيضا أنه عند اختيـــار المؤشرات التى تعكس القــوة التنافسية للاقتصاد القومى لم يكن الباحث موفقا تماما اذ أنه اختار مؤشر معدل نمو الصادرات ومؤشر الرقم القياسى لأسعار الصادرات · فالمؤشر الأول يجب أن يكون أكثر تحديدا للمجموعة السلعية المصدرة هل هى من نشاط استخراجى أم تحويلى وبالتالى ما مدى دلالة المؤشر لكل مجموعة ؟

أما المؤشر الثانى فلا أجد له دلالة · ويذكر الباحث أن انخفاض نسبة أسعار الصادرات الى أسعار السلع فى السوق العالمى يزيد من المركز التنافسى للدولة وهو قول غير صحيح ·

واذا أردنا أن نختار مؤشرا سليما ومعترفا به للقـــدرة والمستوى التنافسى للدولة فى الأسواق العالمية فأهم مؤشران هما مؤشر سعر الصرف الحقيقى الذي يعبر عن تكلفة الانتاج المحلية بالنسبة الى التكلفة فى باقى الدول المنافسة ومؤشر معدل الحماية الفعال ·

وبالنسبة الى المحدد الثالث وهو القدرة على ادارة الاقتصاد القومى فمن الواجب توضيح ما هو المقصود بالمؤشر الأول وهو قيمة الاحتياطيات · أما بالنسبة الى المحدد الرابع وهو قوة الاقتصاد القومى واحتمالات تقدمه فهناك المؤشر الأخير « شروط التجارة وقوة اتجاهها » (صفحة ٩) والذى يبدو أنه يتعارض مع المؤشر الثانى « الرقم القياسى لأسعار الصادرات » فى صفحة ٦ · وجاءت السياسات المختلفة لمعالجة الاستثمارات الأجنبية كالمحدد الخامس لتدفق رأس المال الى الدول النامية وتعتبر أســـهل مجموعة من السياسات التى تستطيع الدولة المضيفة أن تسيطر عليها من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبى من خلال المعالجة الضريبية الخاصة والتسهيلات الممنوحة لتحويل الارباح والفوائد والامتيازات الأخرى · وبالتالى نجد أن الدول المضيفة المختلفة تتنافس على رفع الحوافز المتضمنة فى هذه المجموعة من السياسات من أجل تشجيع تدفق رأس المال الأجنبى · ومع ذلك فلم يستخدم الباحث أى بيانات أو مؤشرات لمقارنة المعاملة التى يتلقاها المستثمر الأجنبى فى مصر بالمعاملة فى الدول المضيفة الأخرى ·

وننتقل الى الجزء الثانى من البحث ويتناول مركز مصر التنافسى من التدفقات الرأسمالية الأجنبية المباشرة · ولى هنا عدة ملاحظات على أسلوب التحليل واستخدام الجداول التى جاءت فى آخر البحث ·

أولا من المفيد أن نميز بين الاستثمارات فى قطاعات الاقتصاد المختلفة

ومنها قطاع البترول والذى استأثر على أكبر نسبة من التدفقات الرأسمالية المباشرة التى صاحبت فترة الانفتاح ثم الاستثمارات الموجهة الى قطاع الصناعات التحويلية والى قطاعات التمويل والسياحة · وبالتالى يكون المؤشرات المختلفة أكثر وضوحا فى الاستدلال على مدى اجتذاب مصر للمستثمر الأجنبى ·

ثانيا نجد أن هناك بعض المؤشرات ذات الأهمية البالغة والتى يجب ادخالها لاستكمال الصورة بالنسبة للمناخ التنافسى الذى يهتم به المستثمر الاجنبى عند اختياره للدولة التى يستثمر فيها أمواله وللقطاعات التى يوجه اليها هذه الاستثمارات · وبالرجوع الى محدد القوى التنافسيه فنجد ان أهم أثر على حجم ونوعية الاستثمارات الاجنبية فى قطاع الصناعات التحويلية فى مصر هو مؤشر الحماية الفعالة والتى تتصف بالارتفاع الواضح بالنسبة للسلع الاستهلاكية غير الأساسية وبعض السلع الوسيطة وبالانخفاض بالنسبة الى السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية الأساسية · كما تتسم سياسة الحماية فى مصر بالتحيز الشديد ضد الصادرات ولصالح انتاج بدائل الواردات ·

وهناك أيضا مؤشرا آخر ذو أهمية لقياس موقف مصر التنافسى وهو سعر الصرف الحقيقى (قيمة الوحدة الحقيقية من النقد الأجنبى مقومه بعدد الوحدات من العملة المحلية بعد تكميشها بالرقم القياسى للاسعار المحلية) والذى تدهور بصورة واضحة خلال الفترة من منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينات مما جعل المستوى التنافسى للسلع الصناعية منخفض للغاية فى الأسواق العالمية · وبمعنى آخر أن تكلفة الانتاج فى مصر ارتفعت بنسبة عالية بالمقارنة بتكلفة الانتاج فى الاسواق المنافسة لمصر مما أضعف من موقف مصر التنافسى بصورة ملحوظة · وكان من الضرورى فى هذا الشأن أن تتبنى السلطات المصرية سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لتعويض الصناعة المحلية عن الزيادة المطردة فى معدل التضخم وارتفاع تكلفة الانتاج المحلية ·

وباستخدام هذان المؤشران ، معدل الحماية الفعالة وسعر الصرف الحقيقى فمن الممكن تفسير الوضع الذى أدى الى دخول الاستثمارات الأجنبية الى مصر من أجل الاستفادة من الحماية المرتفعة المضمونة فى استغلال السوق المحلى ولم تتخذ هذه المشاريع أى خطوات جادة نحو التصدير · كما نستطيع أن نفسر الوضع بالنسبة الى تطور حجم الاستثمار الايجابى فى

الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٧ ثم انخفاضه وذلك بسبب انخفاض المستوى التنافسى للسلع المحلية مع انخفاض سعر الصرف الحقيقى ٠

أخيرا هناك ملاحظة هامة بالنسبة للجداول التى جاءت فى آخر البحث٠ هذه الجـــداول لم يعطيهـــا البـاحث القدر الكافى من الاهتمام من حيث الارقام وربطها بالتحليل وخصوصا من أجل المقارنة بين مصر ومجموعة الدول الأخرى المختارة باستخدام المؤشرات المختلفة ٠

وفى النهاية أود أن أشكر الباحث على المجهود الطيب الذى بذله فى اعداد هذه الدراسة وأرجو أن يستمر فى متابعة هذا الموضوع الشيق مع الاخذ فى الاعتبار الملاحظات المتضمنة فى هذا التعقيب :

الجلســـة الثـــالثة

الابحـــاث :

★ توجهات السياسة الاقتصادية والاستثمار الخاص
أ٠د٠ محمد رضـا العدل

التعقيب على البحث :
أ٠د٠ ســـلوى ســليمان

توجهات السياسة الاقتصادية والاستثمار الخاص

دكتور / محمد رضا على العدل

١ ـ مقدمة :

القطاع الخاص فى مصر واحد من الاعمدة الرئيسية التى يقوم عليها الاقتصاد القومى فى مصر ، واستثمارات هذا القطاع احد المتغيرات الحاكمه لتطور هذا الاقتصاد · وقد وصل اجمالى الاستثمارات المنفذة من جانب القطاع الخاص خلال الخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٢ ـ ٨٦/١٩٨٧ الى ما يقرب من ٩٠٠٠ مليون جنيه أو ما يصل الى حوالى ربع الاستثمارات القوميه · وتتجه الخطة الخمسية الجارية ٨٧/١٩٨٨ ـ ٩٢/١٩٩٢ الى زيادة الاعتماد على هذا القطاع ليصل نصيبه فى استثماراته الى ٣ر٣٩٪ او مايعادل ١٨٠٠٠ مليون جنيه · ومن ثم فمجمل عمليات التنمية الاقتصاديه سوف تعتمد ـ ضمن ما تعتمد ـ على هذه الاستثمارات · عليها تعتمد مستويات الناتج والتوظف والأسعار والواردات ··· الخ · ومن تم فان عقد مؤتمر للاقتصاديين المصريين لبحث استثمارات هذا القطاع يأتى فى الواقع ملبيا لحاجة عامة قومية نأمل أن يتحقق اشباعها ·

وتستهدف هذه الورقة تقديم محاولة لتحسين الرؤية العامة لهذا القطاع واقتراح منهج قد يسهم فى تعظيم الدور التنموى له ·· ونبدأ فى الجزء التالى بتقديم طرح نظرى عام لتقسيم النشاط الاقتصادى بين القطاعين العام والخاص ، نتبعه فى الجزء الثالث بمحاولة للتعرف على حجم الاستثمار الخاص وهيكله ومناقشة بعض حجج اعادة التقسيم ، وفى الجزء الرابع والأخير نشير الى بعض المنطلقات لتكوين منهج لادارة القطاع الخاص ·

٢ ـ طرح نظرى عام لتقسيم النشاط الاقتصادى بين القطاعين العام والخاص :

يزخر الفكر الاقتصادى فى اتجاهاته المختلفة بثراء الأعمال العلمية التى تعالج طبيعة ومكان ودور الاستثمارات الخاصة فى النظم الاقتصادية الاجتماعية المختلفة · ولسنا فى معرض استعراض هذه الأعمال وتقييمها ، بل حسبنا الاشارة الى وجود نموذجين أساسيين :

١ ـ نموذج « رأسمالى » يرى فى الاستثمار الخاص القاعدة الاساسية

للتطور الاقتصادى وأن دخول الدولة دنيا الأعمـــال ينبغى أن يظـــل فى أضيق نطاق ٠

٢ ـ نموذج « اشتراكى » يرى فى الاستثمار الخاص نموذجا للتطور الرأسمالى غير القادر على تأمين التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، ومن ثم فنمط التوجه الاشتراكى حيث يكون فيه قطاع عام قائد وقطاع خاص مشارك هو الكفيل بالخروج من التخلف ٠

ولقد أمضينا ـ ولازلنا ـ وقتا طويلا نتجادل بل ونتصارع حول هذين التيارين ، كما أن التجربة الوطنية شهدت بالفعل محاولات للتطبيق تأرجحت بين هذا وذاك ٠ فقبل الستينات كانت التجربة فى اطار النموذج « الرأسمالى» وفى الستينات كانت التجربة الناصرية نوعا ما « من النموذج الاشتراكى » ، ثم عدنا فى السبعينات الى « النموذج الرأسمالى » لســياسة الانفتـاح الاقتصادى ٠ وعندما واجهت التجربة الناصرية صعوبات معينة فى نهاية الخطة الخمسية الاولى ونهاية الستينات كانت أصوات من المعارضة وغيرها تقول ان « الاشتراكية » هى السبب ، واليوم حيث يواجه الاقتصـاد القومى صعوبات معينة تتعالى أصوات من المعارضـــة وغيرها بأن « الانفتـــاح والرأسمالية ، هما السبب ٠ ومن ثم نبدو كأننا ـ وأيا كانت المواقع ـ حبيسى أفكار أو أوهام معينة ، كأنما الرجوع الى الماضى دائما فيه كل الشفاء ٠

وقد يكون فى هذه الدعوة أو تلك بعض الصدق الا أنه ربما يغيب عن البال أن لكل مرحلة تاريخية ظروفها الخاصة بها ٠ وقد تؤدى أساليب أو اجراءات معينة الى نتائج عظيمة فى الماضى ، غير أنها قد تفصح اليوم عن أفلاس كامل ٠ فلكل فترة تاريخية ظروفها الملموسة الخاصة بها والتى تستدعى طرقا للمعالجة تختلف عما قبلها وما بعدها ٠

ومن جهة أخرى فان الحديث عن قطاع « اشتراكى » وآخر « رأسمالى » بالاستناد فقط الى عـــلاقات الملكية يعتبر قاصرا جدا ٠ فمن المهم ـ بل والأهم ـ توزيع السلطة فى المجتمع ٠ فالقطاع العام فى ظل غياب التمثيل والتصويت الحر فى النظام السياسى يوفر امكانية استخدام هذا القطاع لتقوية الدكتاتورية واثراء فئات معينة من بيروقراطية الدولة أكثر مما يسهم فى اشباع حاجات عامة بالفعل ، كما أن وجود « قطاع خاص » فى ظل سيادة التمثيل والتصويت الحر قد يوفر امكانية أن يعبر النظام السياسى عن نسب القوى الاجتماعية بالفعل الأمر الذى يسهم فى اشباع حاجات عامة ٠ ومن ثم ففى ظل مستويات معينة لتقسيم النشاط الاقتصادى بين القطاعين العام

والخاص تتحدد طبيعة للنظام الاقتصادى الاجتماعى وتوجهه بالنظام السياسى له بصفة عامة وتوزيع السلطة فيه بصفة خاصة ، وصحيح أن توزيع السلطة فى المجتمع يعتمد بدرجة ما على توزيع القوى الاقتصادية وما لذلك من علاقة بتقسيم النشاط الاقتصادى بين العام والخاص ، الا أنه يظل من الصحيح أن التغيرات فى نسب هذا التقسيم ـ لا سيما البسيطة منها لا تنطوى حتما على تغير طبيعة النظام الاقتصادى الاجتماعى وتوجهه العام ٠

نخلص من ذلك الى أن كل نظام اجتماعى اقتصادى ينطوى اذن على تقسيم معين لنشاطه بين النظامين العام والخاص ٠ ويكون هذا التقسيم أمثل اذا كانت تتحقق عنده أقصى رفاهية اجتماعية ٠ ويقدم برنارد هربر فكرة نظرية تسمح باشتقاق وضع هذا التقسيم الأمثل باستخدام أدوات منحنيات السواء وخطوط امكانية الانتاج ، كما يصورها الشكل الآتى :

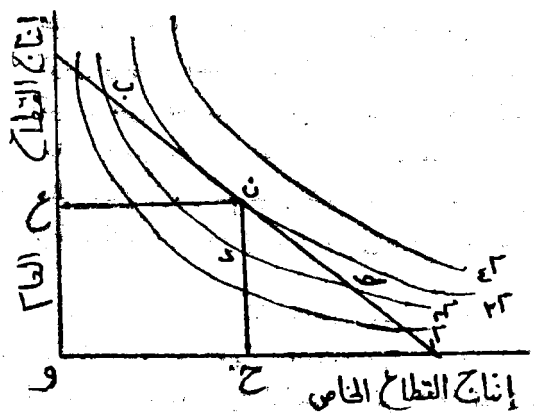

فى هذا الشكل فان كلا من انتاج القطاع العام والخاص ومنحنيات السواء الاجتماعية م١ ، م٢ ، م٣ ، م٤ يصور التوليفات المختلفة التى تعطى مستوى ثابتا من الرفاهية للمجتمع ، ويلاحظ أنه كلما ارتفع وضع منحنى السواء الاجتماعى ارتفع مستوى الرفاهية الاجتماعية التى يمثلها اذ أن ذلك يدل على أن ناتجا اجتماعيا أكبر قد أضحى يستخدم ٠

وواضح أن مجموعة منحنيات السواء التى يبدو منها أربع فقط فى هذا الشكل تعتمد الى حد كبير على حالة توزيع قوى السوق والسلطة فى المجتمع ٠ وبعبارة أخرى هى تعكس التفضيلات الكلية لأفراد المجتمع تجاه القطاعين الخاص والعام كما تقرره اعتبارات توزيع الدخل والثروة فى القطاع الخاص والتمثيل السياسى فى القطاع العام ٠

ويلاحظ أن منحنيات السواء الاجتماعية م١ ، م٢ ، م٣ ، م٤ ، محدبة بالنسبة لنقطة الأصل وهذا يعكس حقيقة أنه يوجد تناقص لمعدل الاحلال الحدى للقطاعين عند توفر مستوى معين من الرفاهية الاجتماعية ٠

ويعزى هربر تناقص الاحلال الحدى بين استهلاك السلع المنتجة فى القطاع الخاص وتلك المنتجة فى القطاع العام عند مستوى معين من الرفاهية الى الأسباب الآتية :

١ ـ الافراط فى حجم أى من القطاعين ربما يولد ميلا أكبر نحو زيادة القطاع الأقل ٠ فالافراط فى نمو القطاع العام يجعل المجتمع مستعدا لاعادة تقسيم ولو بالتضحية بقدر كبير من السلع العامة مقابل قدر أقل نسبيا من السلع الخاصة ٠

٢ ـ فى ظل وجود القطاعين العام والخاص معا وما تنطوى عليه زيادة وزن القطاع العام من تقليل وزن القطاع الخاص أو العكس ، فان الفئات الرأسمالية تشعر بخسائر كبيرة لحريتها السياسية والاقتصادية عندما يكون التوزيع متحيزا أكثر للقطاع العام بالقرب من النهاية العليـــا للمنحنى ، وبالتالى قد تفرض هذه الفئات على المجتمع أن يضحى بكمية أكبر من السلع العامة لكى يحصل على كمية أقل من السلع الخاصة بغية حصولهم على مزيد من الحرية السياسية والاقتصادية ٠ ومن جهة أخرى فان التحدب عند النهاية السفلى (القطاع الخاص) لمنحنى السواء يمكن تفسيره بأن الدرجة القصوى للسماح للسوق أى أن يكون التقسيم متحيزا لصالح القطاع الخاص ربما يخلق حالة غير مرغوب فيها من الفوضى ، وبالتالى قد يرغب المجتمع أن يضحى بكمية أكبر نسبيا من السلع الخاصة ليقلل الفوضى ٠

ثم تأتى الخطوة الأخيرة فى اشتقاق نقطة التقسيم الأمثل للنشـــاط الاقتصادى بين القطاعين العام والخاص عن طريق منحنيات الســـواء ، وتكمن هذه الخطوة فى الجمع بين منحنى الامكانية الانتاجية ومنحنيـــات السواء الاجتماعية فى شكل واحد أى يحدث ارتباط بين الامكانية الانتاجية للمجتمع كما تحددها موارده وأساليبه الفنية من جهة وبين تفضيلات المجتمع للسلع العامة والخاصة كما تقررها حالة توزيع الدخل والثروة والسلطة السياسية ، ومن هذا الارتباط ينتج التقسيم الأمثل للنشاط الاقتصادى كما تصوره النقطة ن فى الشكل السابق حيث يمس منحنى الامكانية الانتاجية ل منحنى السواء م مخصصا و خ لانتاج القطاع الخـاص ، و ع لانتـــاج القطاع العام ٠

وطبيعى أن التقسيم الفعلى قد لا يكون هو الأمثل ، بمعنى أن تقع نقط التقسيم الفعلى الى اليسار أو اليمين على خط الامكانية الانتاجية للمجتمع مثل النقاط ب ، جـ ، د فى الشكل ٠

عند النقطة ب هناك تقسيم مبالغ فيه للقطاع العام وعند النقطة حـ هناك تقسيم مبالغ فيه للقطاع الخاص ٠ ومع ذلك فثمة حالة من استقرار تنطوى على استخدام كامل للموارد لأن كلتا النقطتين ترتكزان على الخط ل الذى يمثل تشغيلا كاملا للموارد ٠ ومع ذلك فهى حالة لا مثلى لأن كلتا النقطتين تعطيان مستوى رفاهة اجتماعية ممثل بمنحنى السواء م٢ وبالتالى ينبغى أن نلاحظ أن الاستخدام الكامل للموارد شرط ضرورى ـ لكنه غير كاف ـ للتقسيم الأمثل للموارد ، وأخيرا اذا كان التقسيم عند د فمعنى ذلك أن المجتمع يعانى من اختلال اجتماعى وتبدد فى موارده الانتاجية ٠

ومع الزمن فان هذا التقسيم عرضة دائما للتغير ٠ وقد يتحرك المجتمع من نقطة التقسيم الأمثل الى أخرى غير أمثل ، أو قد يحدث العكس ، وقد ينتقل من وضع غير أمثل الى آخر غير أمثل والى غير ذلك من الاوضاع ٠

وبالرغم من الطابع النظرى العام للتحليل السابق الا أنه يمكن أن يكون مرشدا فى الممارسة العملية ٠ فهذا التحليل يعنى :

١ ـ أن المجتمع يستطيع أن يختبر أمثلية التقسيم القائم بالفعل ٠ فلو أدت اعادة التقسيم يمينا أو يسارا الى انخفاض الرفاهية الاجتماعية دل ذلك على أن الوضع الذى كان عليه المجتمع ابتداء هو الوضع الأمثل فى ظل التوظيف الكامل للموارد ٠

٢ ـ تكون اعادة التقسيم مشروعة ومبررة اجتماعيا اذا كانت تؤدى الى تحسين الرفاهية الاجتماعية ٠

٣ ـ فى ظل تقسيم معين على المجتمع أن يوجه جهوده لتحقيق أعظم رفاهية بالسعى لنقل خط امكانياته الى أعلى بموارد جديدة أو بزيادة انتاجية عوامل انتاجه ٠

٣ ـ الاســـتثمار الخاص فى مصر :

كان الاستثمار الخاص هو السائد خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥ واقتصر

دور الدولة وقتئذ على الاستثمار فى الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية. ويقدر أن القطاع العام كان ينتج فى عام ١٩٥٢ ١٣٪ فقط من الناتج المحلى الاجمالى بينما كان القطاع الخاص ينتج الباقى وقدره ٨٧٪ . ثم حدث الانتقال من نظام المشروع الخاص الحر الى اقتصاد يلعب فيه القطاع العام دورا سائدا خلال الفترة ١٩٥٤ حتى أوائل الستينات حيث جرت اجراءات تأميم واسعة فى أعوام ١٩٦٠ و ١٩٦١ و ١٩٦٢ ، تلك الاجراءات التى أصابت القطاع الخاص بذعر ربما لازال يعانى حتى الآن . وعقب حرب ١٩٦٧ وجه قدر كبير من الموارد المتاحة الى الانفاق الحربى وما يرتبط به الأمر الذى انعكس سلبا على التنمية الاقتصادية ، ومن ثم اتجهت جهود الدولة لتشجيع الاستثمار الخاص بصدور القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ الذى كفل ضمانات محددة لحماية رأس المال المستثمر بواسطة القطاع الخاص ، كما تضمن عدة مزايا تتعلق بالاعفاءات الضريبية والتسهيلات النقدية والجمركية . ولذلك نجد أن استجابة القطاع الخاص كانت عالية فزاد نصيبه فى المتوسط السنوى للاستثمار فى هذه الفترة ٦٦/٦٧ - ١٩٧٣ الى ٥ر١٠٪ بينما فى المرحلة السابقة عليها كانت حوالى ٦ر٦٪ وتمثلت استجابة القطاع الخاص فى قطاع الصناعة والنقل والمواصلات والتشييد والاسكان . ثم جاءت الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١/٨٠ حيث ظهرت عدم كفاية القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى جذب رؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية ومن ثم صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ثم عدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، واضافة لذلك فقد أعطت الدولة مجموعة من الاعانات للقطاع الخاص والوطنى متعلقة بأسعار المستلزمات اللازمة له من القطاع العام وتيسير استيراد المستلزمات وتمويل الاستثمارات من البنك الصناعى (١) ، وكانت استجابة القطاع الخاص جلية ، فزادت استثماراته السنوية من ٧ر٣٧ مليون جنيه خلال الفترة ٦٦/١٩٦٧ - ١٩٧٣ الى ٦ر٤٦٠ مليون جنيه فى الفترة (٧٤ - ١٩٨٢/٨١) أو نحو اثنى عشر مثلا ، كما زاد نصيب هذا القطاع من اجمالى الاستثمارات ليصل الى ٥ر١٨٪ ثم جاءت سنوات الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ لتشهد استمرار الاستثمارات الخاصة سواء فى حجمها المطلق أو النسبى فزاد المتوسط السنوى لها من ٦ر٤٦٠ مليون جنيه فى الفترة السابقة الى ٩ر١٧٨٩ مليون جنيه خلال سنوات هذه الخطة ، ووصل نصيب الاستثمارات الخاصة بالخطة الى ربع الاستثمارات القومية تقريبا ، ويبدو أن السياسة العامة باتت تعول على القطاع الخاص أكثر مما تعول على القطاع العام فى عملية التنمية فالخطة الخمسية ٨٨/٨٧ - ١٩٩٣/٩٢ تقدر حصة للاستثمار الخاص قدرها ٣ر٣٩٪ من اجمالى استثماراتها وهو مايصل الى متوسط سنوى قدره ٣٦٠٠ مليون جنيه بينما الباقى يخص القطاع العام ويصل الى

٣ر٥٥٦٣ مليون جنيه · وواضح أن هذا المتوسط يقل بالأسعار الحقيقية عن المتوسط الحقيقى فى سنوات الخطة السابقة أو فى سنوات النصف الثانى من السبعينات ·

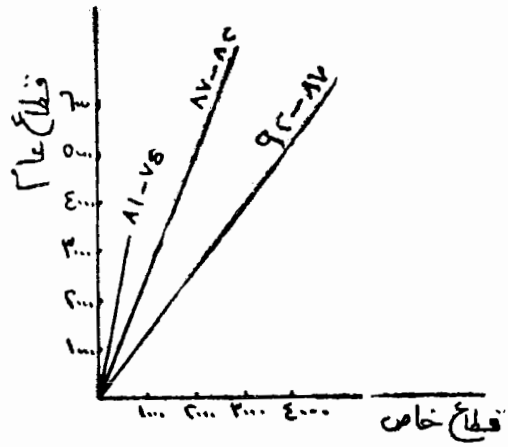

وهكذا يتضح وجود اتجاه عام منتظم نحو زيادة وزن الاستثمار الخاص فى الاستثمارات القومية · ونظرة الى الشكل السابق تكشف عن وجود نقلات مستمرة منذ نهاية الستينات لصالح القطاع الخاص ويظهر الجدولان (٢) و (٣) أن تقدير المخطط لامكانيات القطاع الخاص بالنسبة للقطاع العام كان أقل قليلا من الامكانيات الفعلية لهذا القطاع · فالنسبة العامة المستهدفة للقطاع الخاص خلال مجمل الخطة كانت ٣ر٢٣٪ بينما المتحققة بالفعل وصلت الى ٩ر٢٤٪ · ولم تكن هذه هى الحال فى كل سنين هذه الخطة · ونفس الاتجاه نلحظه منتظما فى كل سنين هذه الخطة فكانت النسب المخططة والمنفذة فى سنين هذه الخطة كالاتى :

النسب المستهدفة والفعلية لاستثمارات
القطاع الخاص

الخطط	مستهدف ٪	منفذ ٪
١٩٨٣/٨٢	٢٣ر٧	٢٢ر٨
١٩٨٤/٨٣	٢٤ر١	٢١ر٢
١٩٨٥/٨٤	٢٣ر٢	٢٢ر٩
١٩٨٦/٨٥	٢٣ر٧	٢٤ر٧
١٩٨٧/٨٦	٣٠ر٧	٣٣ر١
متوسط	٢٣ر٣	٢٤ر٩

وفيما يتعلق بهيكل استثمارات القطاع الخاص بالنسبة للقطاع العام وتطور هذا الهيكل خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٧ الى ١٩٨٧/٨٦ فيصوره الجدول (٤) ومنه نتبين الملاحظات الآتية :

١ ـ حقق نصيب المرافق العامة من الاستثمارات الثابتة الاجمالية فى القطاع العام أكبر معدلات الزيادة خلال فترة المتابعة من ١٩٧١/٧٠ الى ١٩٨٧/٨٦ حيث بلغ الرقم القياسى لها فى نهاية فترة المتابعة ٣٩٢٦ر٨٪ بالمقارنة بسنة الأساس ١٩٧١/٧٠ حيث بلغت نصيبها فى الاستثمارات الثابتة الاجمالية ٦٤٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٧/٨٦ مقابل ١٦ر٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧١/٧٠ ، وأيا كان ارتفاع الاسعار فانه لا يخفى هذا الافراط فى نمو هذا القطاع ٠

٢ ـ انخفاض نصيب البترول ومنتجاته من الاستثمارات الثابتة فى القطاع العام عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٢/٨١ حيث بلغ الرقم القياسى لهما ٨٧٪ ، ٥٧ر٩٪ على التوالى بالمقارنة بسنة الأساس ١٩٧١/٧٠ حيث بلغ ماقيمته ٢٨ر١ و ١٨ر٧ مليون جنيه على التوالى مقابل ٣٢ر٣ مليون جنيه عام ١٩٧١/٧٠ وربما يرجع ذلك الى نمو أكبر فى استثمارات للقطاع الخاص (الأجنبى) فى هذا القطاع على نحو ما سوف نرى فى متابعة هيكل القطاع الخاص فيما بعد ٠

٣ ـ يتوقع انخفاض نصيب جميع القطاعات الاقتصادية فى عام ٨٦/ ١٩٨٧ بالمقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ باستثناء الصناعة والتعدين والتشييد

والتجارة والمال والاسكان الذى ارتفعت قيمة نصيبها فى عام ١٩٨٧/٨٦ عنه فى سنة ١٩٨٦/٨٥ ٠

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص فيمكن ملاحظة ما يلى :

ـــ حصة نصيب قطاع التشييد من الاستثمارات الثابتة الاجمالية فى القطاع الخاص حققت اكبر معدلات زيادة خلال فترة المتابعة حيث بلغ الرقم القياسى فى نهاية الفترة ٦٦ر٢١٦٦٦ بالمقارنة بسنة الاساس ١٩٧٤ ٠

ـــ انخفاض الاستثمارات فى قطاع الزراعة اعوام ١٩٧٢/٧١ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ بالمقارنة بعام ١٩٧١/٧٠ الذى بلغ فيه نصيب قطاع الزراعة والرى من الاستثمارات ٩ر٢ مليون جنيه مقابل ٩ر١ مليون جنيه عام ٧١/ ١٩٧٢ ، ١ر٢ مليون جنيه عام ١٩٧٣ ، ٥ر٢ مليون جنيه عام ١٩٧٤ بأرقام قياسية ٥ر٦٥ ، ٤ر٧٢ ، ٢ر٨٦ بالمقارنة بسنة الأساس ١٩٧١/٧٠ ٠

ـــ تقلص مساهمة القطاع الخاص فى قطاع البترول والتعدين خلال الفترة من ١٩٨٣/٨٢ الى ١٩٨٧/٨٦ بالرغم من أنه قد بلغت مساهمته ٢ر٩٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢/٨١ برقم قياسى ٩ر٢٨١٪ بالمقارنة بسنة الأساس ١٩٧٤ التى بلغت فيه نصيب القطاع الخاص من الاستثمارات فى قطاع البترول ٣٢ مليون جنيه ٠

ـــ من الملاحظ دخول القطاع الخاص فى الاستثمارات فى قطاع الكهرباء خلال الفترة من ١٩٨٤/٨٣ حتى ١٩٨٧/٨٦ حيث تزايد نصيبه خلال تلك الفترة حتى بلغ ٤ر١١ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ برقم قياسى ٢٢٨ بالمقارنة بسنة الأساس ١٩٨٤/٨٣ التى بلغ فيها نصيب القطاع الخاص فى المساهمة فى قطاع الكهرباء ٥ مليون جنيه ٠

ـــ انعدام مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمار فى المرافق العامة خلال الفترة من ١٩٧١/٧٠ حتى ١٩٨٧/٨٦ ٠

وبالنظر الى جدولى (٥) و (٦) اللذين يلقيان أضواء على هيكل توزيع الاستثمرات القطاعية بين العام والخاص فانه تظهر الاتجاهات الآتية :

١ ـ فيما يتعلق بقطاع الزراعة والرى يشير هيكل توزيع الاستثمارات

الى تمتع القطاع العام بنصيب وافر من الاستثمارات حتى عام ١٩٨٣/٨٢ وان كان فى تناقص ، أما فى الفترة التالية ابتداء من عام ١٩٨٤/٨٣ فيبدو أن وزن القطاع الخـــاص قد تزايد بالمقـارنة بالقطاع العام حيث وصل الى ٤١ر٦٪ عام ١٩٨٧/٨٦ ٠

٢ ـ فيما يتعلق بقطاع الصناعة والتعدين ويشمل هذا القطاع ايضا البترول ، فيظهر هيكل الاستثمارات أن القطاع العام له الوزن النسبى الأكبر بوجـه عـــام ٠

٣ ـ فيما يتعلق بقطاع الكهرباء يتحمل القطاع العام العبء بالكامل من استثمارات هذا القطاع خلال الفترة ولم تظهر مساهمة لاستثمارات القطاع الخاص سوى فى السنوات الأربع الأخيرة ولم تتعدى ١ر٢٪ ٠

٤ ـ فيما يتعلق بقطاع التشييد يحظى القطاع العام بالنصيب الأكبر من الاستثمارات يتعدى الثلثين من اجمالى الاستثمارات على الأقل خلال الفترة من عام ١٩٧١/٧٠ وحتى عام ١٩٨٧/٨٦ ٠

٥ ـ فيما يتعلق بالقطاعات السلعية بوجه عام يلاحظ أن الوزن النسبى من الاستثمارات فى القطاع العام متقلب ومتناقص باستمرار خلال الفترة من ١٩٧١/٧٠ حتى ١٩٨٧/٨٦ ٠

٦ ـ فيما يتعلق بقطاع النقل والمواصلات يبدو من الهيكل أن القطاع الخاص لا يساهم الا بقدر ضئيل لا يتعدى ٥٪ ٠

٧ ـ فيما يتعلق بقطاع التجارة والمال يلاحظ أن نصيب الاستثمارات العامة يفوق نصيب الاستثمارات الخاصة حتى عام ١٩٨٢/٨١ ثم طرأ تعديل وبدأ وزن القطاع الخاص من الاستثمارات فى التزايد ٠

٨ ـ فيما يتعلق بقطاع الاسكان يظهر الجدول أن القطاع العام يتناقص نصيبه بصفة مستمرة خـــلال الفترة فى مقـــابل ارتفاع الوزن النسبى ، للقطاع الخاص ٠

٩ ـ فيما يتعلق بقطاع المرافق العامة يحتفظ القطاع العام بالتفـــرد فى هذا المجال بالكامل خلال الفترة ٠

١٠ - فيما يتعلق بقطاع الخدمات الاجتماعية فانه متقلب بصورة واضحة خلال الفترة ٠

أما بخصوص مدى أمثلية تخصيص النشاط الاقتصادى فى مصر فتدور حوله معركة اجتماعية فكرية منذ الستينات ولازالت محتدمة حتى الآن ٠ ومع اطراد الميل نحو زيادة وزن الاستثمارات الخاصة على المستوى القومى وزيادة أوزانها النسبية فى عدد من القطاعات التى كان للدولة فيها سيادة كاملة فان أصواتا ترتفع تنادى بضرورة دفع الخطى نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من التخصيص(*) Privitization ٠ والحق أنه بالرغم من أنه من الصعب تحديد متى بدأت هذه الصيحة فانها قد اكتسبت زخما فى الثمانينات ، ويبدو أن ماحدث فى بلادنا كان صدى تيار روج له فى ولايات المتحدة وبعض الدول المتقدمة والنامية الأخرى ٠ ففى الولايات المتحدة حدثت أمثلة عديدة فى هذا الاتجاه على المستوى الفدرالى والولاية والمحليات ، وهو يبدو أكثر شيوعا على المستوى المحلى أو المدينة ٠ وعلى المستوى الفدرالى أصبح هذا الاتجاه سياسة وطيدة لادارة الرئيس ريجان ٠ ورغم أنه قد صدر عنه الأمر التنفيذى رقم ١٢٣٤٨ فى ٢٥ فبراير ١٩٨٢ باقامة مجلس مراجعة الملكية الفدرالية كجزء من مكتب الرئيس بهدف تخصيص الأصول العينية الفائضة التى كانت تملكها الحكومة الفيدرالية فانه وحتى الآن كانت حركة هذه الادارة بطيئة فى تنفيذ هذه السياسة(٩) ٠

وهناك مفاهيم عديدة للتخصيص ، وأيا كان الاختلاف بينها الا أن مضمونها العام يكمن فى أنها سياسة هدفها الرئيسى يكمن فى اعادة تخصيص النشاط الاقتصادى لصالح القطاع الخاص على حساب القطاع العام ، أى أن هذه السياسة لا تكتفى بتنمية وتوسيع القطاع الخاص بقواه الذاتية أو بمساعدات من الدولة بل يكمن جوهرها الرئيسى فى نقل أنشطة معينة من الدولة الى القطاع الخاص(٩) ٠

وتتنوع أدوات تحقيق هذه السياسة ، نذكر هنا بعضا منها ،

(*) سوف نستخدم هنا كلمة تخصيص ترجمة للكلمة لانجليزية Privitization آخذين فى الاعتبار أن هذه الكلمة لها مدلول آخر ويعنى توزيع عوامل الانتاج بين القطاعات ولانشطة لاقتصادية ، ومن ثم فهذه الكلمة سوف يكون لها معنيان ، وكل يفهم حسب السياق ، الا اذا ظهرت ترجمة أفضل للكلمة ٠

١ - بيع أو اغلاق مشروعات مملوكة للدولة الى القطاع الخاص ·
٢ - تحميل المستفيد من السلع العامة التى تقدمها الحكومة بثمنها كاملا من خلال رفع الرسوم التى تدفع عن هذه الخدمات ·

٣ - دخول القطاع الخاص فى مجال تقديم الخدمات احلالا للحكومة أو بالتنافس معها ·

٤ - التعاقد ، أى دخول الحكومة فى تعاقدات مع مقاولين أو مودعين من القطاع الخاص لتقديم الخدمات المختلفة ·

٥ - عقود الادارة أى أن الحكومة أو القطاع العام يكتفى بملكيته ويستخدم ادارة من القطاع الخاص لادارة مشروعاته ·

٦ - عقود الامتياز الاحتكارية طويلة الأجل التى وفقا لها تصرح الحكومة لشركة خاصة محددة بالقيام بنشاط وتقديم خدماته بمستويات معينة لمجموعة معينة من المستفيدين ·

وبطبيعة الحال لا يمكن أن يكون التخصيص كاملا على مستوى المجتمع أو الاقتصاد القومى ، وانما الحديث يتعلق بدرجات فى أنشطة أو وحدات معينة بذاتها · وهنا تتفاوت الدرجة بين التخصيص الكامل أى نقل النشاط كله أو الوحدة الى القطاع الخاص وقد يكون جزئيا أى الاكتفاء بنقل جزء منه فقط الى القطاع الخاص · وفى الولايات المتحدة حدث تخصيص جزئى لبعض خدمات البريد والسجون ومؤسسات الاصلاح وجمع القمامة والنقل العام فى المدن واطفاء الحريق والحدائق والمتنزهات وصيانة الشوارع والطرق والكبارى ·

ومن زاوية الحكومة فى الولايات المتحدة تستهدف هذه السياسة تحقيق الأهداف الآتية :

- تخفيض التكاليف ·
- زيادة الكفاءة ·
- تحسين نظام امداد الخدمات ونوعيتها ·
- تخفيض البيروقراطية الحكومية ·

ويذكر جوناثان جودريتش Jonathan N. Goodrich
ان هذه الأهداف الخمسة لم تتحقق دائما ·فبعض الشركات الخاصة ليست على

كفاءة فضلا عن سلبها للمال الحكومى أو تقديم خدمات رديئة · وقد حدثت هذه الأشياء فى المدن عبر كل الولايات المتحدة وفى أحيان كثيرة تخطىء الوحدة الحكومية فى اختيار المقاول أو المتعاقد من القطاع الخاص ممن لهم خبرة محدودة وتدخل فى عقود بها تغرات كبيرة أو تفشل فى التدقيق الكامل لخلفية المتعاقد أو المقاول · والأمثلة على ذلك عديدة ·

وعلى ذلك لا ينبغى ان يفهم من هذا الحديث عن التخصيص أن الدول المتقدمة تعود القهقرى نحو تقليل مكانة الدولة ودورها فى النشاط الاقتصادى، بل ان العكس هو الصحيح ، فهذا الحديث الصاخب عن التخصيص لا يمكن أن يخفى تعاظم دور الدولة ومكانها ففى الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٤ وصلت نسبة الانفاق العام فيها الى الناتج القومى الاجمالى ٤ر٣٤٪ ، وهى أعلى من ٢٢٪ عام ١٩٤٩ ، ١٠٪ عام ١٩٢٩(١٠) ولم يكن هذا النمو مقصورا فقط على هذا القرن أو على الولايات المتحدة · فنسبة النفقات الفدرالية كانت ٤ر١٪ فقط من الدخل القومى عام ١٧٩٩ ثم تضاعفت بنهاية القرن التاسع عشر ولكنها كانت لاتزال عند ٣٪ فى عام ١٩٢٩ · وابتداء من الثلاثينيات حلقت النفقات الفدرالية وارتفعت بسبعة أمثال خلال الخمسين سنة التالية ·

ونفس هذه المظاهر نلحظها فى كل دولة من دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى وأصغر انفاق حكومى ـ وهو الموجود فى سويسرا يشكل ٣٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى · والعكس من ذلك تستوعب النفقات الحكومية فى الدانمارك وهولندا أكثر من ٦٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٢ · ولا يشاهد هذا الاتجاه فقط بعد الحرب العالمية الثانية بل مشاهد منذ أول هذا القرن وأسباب هذا النمو دفينة فى النظام الاقتصادى الاجتماعى · ومنذ زمن عالجها علم المالية العامة وقدم تفسيرات لها ومع ذلك يبلور دينس مولنر Dennis C. Mueller خمسة عوامل تفسر نمو الحكومة على هذا النحو(١٠) · فالحكومة مورد للسلع العامة التى يتزايد الطلب عليها كما أن عليها دور فى اعادة توزيع Redistributor الدخل والثروة ، وضغط مجموعات المصالح ومراكز القوى وكذلك تنمو الحكومة بفعل كونها قد أصبحت نظاما مستقلا له قدرته وميكانزماته على النحو الذاتى(١٠) ·

واضافة الى ذلك تتدخل الدولة فى العملية الاستثمارية مباشرة كمستثمر وبطريقة غير مباشرة عن طريق الائتمان والاعانات والمشاركة فى

الأعمال . وهى تستخدم أدوات كثيرة للتأثير الاقتصادى والادارى بهدف تقوية النشاط الاستثمارى . والوزن النسبى للاستثمارات الحكومية فى البلدان محل الاعتبار يشكل قدرا كبيرا . فوزنها النسبى الأعلى فى الاستثمارات الاجمالية فى فترات مابعد الحرب يلاحظ فى انجلترا أكثر من ٤٠٪ واليابان وألمانيا الغربية وفرنسا حيث يشكل حوالى ٣٠٪ والولايات المتحدة حوالى ٢٠٪ .

ونصيب الاستثمارات الحكومية فى الناتج القومى الاجمالى لمجمل فترة مابعد الحرب وحتى منتصف السبعينات يوضح اتجاها عاما نحو النمو . ان أعلى وزن نسبى للاستثمارات الحكومية فى الناتج القومى الاجمالى كان فى اليابان (حقيقة تقلصت فى سنوات معينة من ٢ر٦٪ الى ٩ر٩٪) ، ثم انجلترا (حجم التقلبات تتراوح من ٥ر٦٪ الى ٥ر٩٪) وألمانيا الغربية (٧ ، ٣ر٥٪ الى ٤ر٨٪) ، وفى فرنسا والولايات المتحدة لم يرتفع الحجم الكلى للاستثمارات الحكومية عن ٩ر٣٪ من الناتج القومى الاجمالى .

والاستثمارات الحكومية أكثر استقرارا بالنسبة للاستثمارات الخاصة . ففى الولايات المتحدة وخلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٠ نمت الاستثمارات الحكومية بمعدلات أعلى من الاستثمارات الخاصة (٨٥ر٣٪ مقابل ٩ر٢٪ بأسعار ١٩٥٨) ، وفى ألمانيا الغربية يلاحظ هذا الوضع خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ (٤ر٦٪ مقابل ٦٪) وفى اليابان زادت الاستثمارات الحكومية بأقل من الخاصة (٤ر١٣٪ مقابل ٦ر١٤٪) الا أن نصيبها فى الناتج القومى الاجمالى بوجه عام كان اتجاها متصاعدا (١٩٥١ - ٤ر٥٪ ، ١٩٦٠ - ٦ر٧٪ و ١٩٧٠ - ٥ر٨٪)(١١) .

أما فيما يتعلق بالدعوة الى التخصيص فى مصر فان التخصيص الحالى للنشاط الاقتصادى بين القطاعين يسمح بمدى واسع لنشاط القطاع الخاص. فالفرص الاستثمارية لم تسد تماما أمام القطاع الخاص ليصبح المخرج الرئيسى هو استيلاؤه على مجالات القطاع العام . فأمام القطاع الخاص مجالات عديدة بعضها غير محدود مثل الاسكان والزراعة ، والصناعة التحويلية فى مختلف مستوياتها والأنشطة الصناعية والخدمية الحرفية المتنوعة ، والتجارة الداخلية والتصدير والسياحة ، بل ان أنشطة معينة كانت فى الستينات وقبل منتصف السبعينات مقتصرة للنشاط العام للدولة ، تم بالفعل تخصيص جزئى فيها مثل البنوك والتأمين وأنشطة الاستيراد والكهرباء والنقل الداخلى فى المدن ، ومع ذلك فان هذا لا يعنى مصادره

امكانيات التخصيص والحديث عنه فهناك امكانيات لمنح امتيـــازات طويلة الأجل للقطاع الخاص فى مجال المرافق العامة فى المدن الجديدة والساحل الشمالى ، كما أن النقل الداخلى فى المدن لم يستنفذ تماما ، ومثله خدمات عديدة مثل خدمات نقل التلاميذ والنظافة ٠٠٠ الخ ٠

وبالنسبة للحجة التى تقال أن القطاع الخاص ربما يكون أكفأ من القطاع العام فتشير دراسة عن كفاءة الاقتصاد القومى العامة والقطاعية فى مصر الى أن كفاءة عنصر رأس المال فى القطاع العام ليست أقل من كفاءة عنصر رأس المال على المستوى القومى خـــلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عـــام ١٩٨٥/٨٤ ، كما تشير أيضا الى أن كفاءة عنصر العمل فى القطاع العام ليست أقل كذلك من كفاءة عنصر العمل على المستوى القومى خلال نفس الفترة الأمر الذى يعنى أنه ليس هناك مايدل قطعا على أن كفاءة القطاع الخـــاص أعلى من كفاءة القطاع العام ٠

وحتى بالنسبة لموضوع الفساد فثمة شواهد تقول أن الفساد فى شركات القطاع الخاص قد لا يكون أقل منه فى القطاع العـــام ٠ فليس فى الطبيعة البشرية مايدل على أن الميل الذاتى للفساد عندما يعمل الانسان فى المجال العام أكبر منه عندما يعمل فى المجال الخاص ٠ فالشركاء فى بعض الشركات قد يتمكنون خلال دورهم ومكانتهم فى الادارة من استرداد ما أسهموا به حتى قبل أن تبدأ الشركة فى الانتاج خلال أساليب متنوعة ٠ وعادة يكون صـــدى الفساد فى المجال العام مسموعا أكثر من صدى الفساد فى المجال الخـــاص بفعل طبيعة هذا النشاط وأشكال الرقابة العامة ، بينما يعرف بالفساد فى المجال الخاص عادة عندما يختلف الشركاء أو عندما يتعثر المشروع ٠

فاذا كان التخصيص لم ينجح دائما فى الولايات المتحدة بفعل أن الكفاءة فى القطاع الخاص ليست دائما وبالضرورة أكفأ من القطاع العام ، والممارسة الفسادية وغيرها من العوامل فان احتمال الفشل فى الظروف المصرية أكبر بفعل تشوهات السوق وتخلفه وقصور كفاءة البيروقراطية المصرية ومراكز القوى والضغط والفساد ، هذا فضلا عما قد ينطوى عليه هذا التخصيص من اخلال بالتوازن الاجتماعى الســـياسى مما قد يزعزع النظام الاقتصـــادى الاجتماعى ، وقد يترتب على ذلك اضعاف الميل للاستثمار الخاص والعام معا ٠

ومن ثم دعونا نقبل التخصيص القـــائم بين القطاعين العام والخاص باعتباره أحد التوازنات الاجتماعية التى ارتضاها المجتمع ، ولتنطلق الطاقات فى القطاعين معا ، فالنمو فى كليهما مطلوب وغير محدود ، ومع ذلك فسوف

تحدث طبيعيا اعادة التقسيم المطلوبة اجتماعيا فقط نتيجة للاختلافات فى معدلات ونطاقات النمو الذاتى لهذين القطاعين ٠

٤ - نحو منهج لادارة القطاع الخاص :

لا يوجد ولم يوجد أى اقتصاد بدون ادارة ما له(٤) ٠ ومن ثم فأداء وتطور أى اقتصاد هما محصلة لعاملين : هيكله وادارته ٠ والقاعدة الحديثة هنا تقول أنه كلما اتسمت هذه الادارة بالحكمة أو الرشد - فى ظل ثبات الهيكل - كان أداء الاقتصاد أفضل وكان تطوره أعظم والعكس صحيح ٠ وبالرغم من أن النظرة التاريخية الطويلة الأجل تكشف عن تطور نظام ادارة الاقتصاد المصرى عبر زمن الا أن هذه الادارة لم تتسم فى أى فترة من فترات تطورها بالسيادة الكاملة للسوق أو السيادة الكاملة للدولة ٠ واذا قصرنا حديثنا على السنين الأخيرة فقد يبدو للوهلة الأولى أن الستينات وأوائل السبعينات تميزنا بوزن أكبر للدولة مقابل السوق بينما الفترة التالية لذلك تميزت بوزن أكبر للسوق مقابل الدولة كما يوحى بذلك الانفتاح الاقتصادى ٠

والواقع أن هذا ليس بصحيح فقبضة الدولة لم تضعف فى ظل الانفتاح ، وهذه حقيقة يعرفها جيدا رجال الأعمال فى القطاع الخاص ، بل ربما قد زادت ، والسوق لم يتحسن بل ربما تكون المشوهات فيه قد تفاقمت ٠

فلازال نظام التخطيط مثلما كان تقريبا منذ ربع قرن مضى ولم تتعرض طرق اعداد (لا التوجيهات) السياسات السعرية المالية والنقدية والتدخلية المباشرة الا الى تغير بسيط ، واستمر وزن الدولة فى ازدياد فى هذه المجالات ، وتعاظم ودور المالية العامة للدولة ، كما زاد نطاق اشراف الدولة ومسئوليتها بالتوسع الذى حدث فى القطاع الخاص التقليدى والانفتاحى ، واستحدثت لذلك أجهزة عديدة ، ولذلك نقول أنه مع أن الانفتاح انطوى على ازالة وتخفيف عدد من القيود التى كان يشتغل فى ظلها الاقتصاد القومى فى الستينات الا أنه لم يغير جذريا من طريقة ادارة الاقتصاد القومى التى كانت سائدة ٠

ان تحسين الادارة العامة للقطاع الخاص يسهل فى ضوء وضوح هدف أساسى لأجل طويل ، ومن هذا الهدف تشتق الأهداف الأخرى وتتكامل وتتناسق معه ، وبدون ذلك تكون حركتنا خبط عشواء ٠ وهذا الهدف الأساسى يمكن تحديده فى ضوء المشكلة الأساسية المواجهة للاقتصاد القومى ٠ فالنمو الذى تحقق له فى ظل الانفتاح كان نموا كميا معتمدا على ادخال أكبر قدر ممكن من

عوامل الانتاج فى العملية الانتاجية • اننـــا الآن مواجهون بنقص حاد فى بعض هذه الموارد ، بل وبتجاوز حد الأمان اللازم فى الاعتماد على بعضها (مثل القروض والبترول) وما لم نتحول الى نمو كيفى معتمد على تكثيف الانتاج من خلال رفع كفاءة الاقتصاد القومى ورفع انتاجية قطاعاته وعوامل انتاجه فإننا سوف ندخل مأزقا خطرا • ان تعظيم الانتاجية العامة للاقتصاد القومى ينبغى أن يكون الهدف الرئيسى للاقتصاد والمجتمع والا دخلنا القرن القادم ونحن فى وضع دولى ومحلى أسوأ نسبيا مما بدأنا به هذا القرن •

وفى ذلك تكمن النظرة للقطاع الخاص واستثماراته • فهذا القطاع قد حقق جهدا استثماريا عاليا تزيد قيمته عن عشرين ألف مليون جنيه منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ وساهم مساهمة فعالة فى ظهور مدن صناعية حديثة وجديدة واخضرار للصحراء وأنشطة سياحية وخدمية عديدة • ومع ذلك فالامكانية الاستثمارية لهذا القطاع أكبر بكثير مما تحقق لأن حجم مدخرات القطـــاع العائلى وقطاع الأعمال الخاص المتحقق خلال هذه الفترة تبدو أعلى من حجم الاستثمارات المحققة ، واذا كان تعظيم الانتاجية هو الهدف الأساسى للمجتمع فان كل جهد يسهم فى تحقيق هذا الهـــدف يستحق الاهتمام به والترحيب والتشجيع ، ولذلك نقول أن القطاع الخاص المنتج سواء فى مجالات القطاعات السلعية أو الخدمية الانتاجية يجب أن يحظى بمعـــاملة لا تقل عن معـاملة القطاع العام بأى حال • فالربحية الفردية فى هذه الحالة تتسق مع الربحية العامة للمجتمع ومن ثم نقول أن ماهو مربح للقطاع الخاص الانتاجى مربح أيضا للمجتمع •

ان معوقات القطاع الخاص بحثت مرارا وتكرارا فى العديد من المؤتمرات والندوات وتركزت الحلول المستخلصة منها على قضية كلية عامة اتسمت بالغموض مثل تحسين المناخ الاستثمارى للقطاع الخاص وعلى قضايا جزئية للتحسين هنا وهناك مثل(٥) :

١ ـ تخصيص قدر كافى للاستثمارات الخـــاصة فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتناسب مع وزن هذا القطاع فى الاقتصاد والمجتمع•
٢ ـ تقوية وتدعيم ادارات الاستثمار فى البنوك التجارية القائمة •
٣ ـ تحسين وتسهيل وتبسيط اتاحة التمويل الخارجى •
٤ ـ تطوير سوق المال وتنشيطه •

وغيرها من المقترحات •

ولسنا نقلل من شأن هذه المعالجات الجزئية التى تتلمس الحلول لمشاكل محددة وملموسة ، وانما مانود أن يحظى أيضا بعين الاعتبار هو المنهج العام لادارة القطاع الخاص ٠

فتصور أن استثمارات القطاع الخاص تزدهر فى ظل تقلص الاستثمار العـــام هو تصور قاصر ، بفعل قواعد التشـــابك القطاعى والوزن الكبير للاستثمار العام ٠ ولذلك فان تحوط المخطط تجاه التوسع الاستثمارى العام فى الخطة الخمسية المنصرمة ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ كان خطأ ، فقد بدأت الخطة السنوية الأولى لها بتقرير **أن الحجم الأكثر مناسبة لاستثمارات القطاع** العام فى سنة ١٩٨٣/٨٢ يدور حول ماتقرر له فى ١٩٨٢/٨١ وهذا الحجم **يرتب أدنى حد ممكن من الضغوط التضخمية وأعلى حد ممكن من الاعتماد الذاتى ، فضـــلا عن أنه يسمح باستقرار التنمية وتوجيه قـــدر أكبر من الاستثمارات للقطاعات السلعية ، الأمر الذى يؤدى الى تغير هيكل الاستثمار لصالح تلك القطاعات بعد أن انخفضت فى السنتين الماضيتين نسبتها الى اجمالى الاستثمارات بوجه عام ونصيب الزراعة والصناعة منه بوجه خاص(*)** وبالأسعار الحقيقية اتجه الاستثمار العام نحو الانخفاض ٠ وكان هذا تدشينا لفترة ركودية نسبيا تفاقمت فيها البطالة وانخفض معدل نمو الناتج المحلى ٠

كذلك تصور أن العلاقات بين العام والخاص تنطوى على صراع ليس دائما صحيحا ، بل ان العكس فى بعض الأحيان يبدو صحيحا ٠ فكثير من المنتجين يرحب بتسويق منتجاته تحت اشراف الدولة وخلال أجهزتها العامة فهذا أفضل له من التعامل مع تجار الجملة وغيرهم ، والمشروعات الخاصة الصناعية قد ترى من الأفضل شراء مستلزماتها من القطاع العـــام الأرخص والأوثق وتوريد منتجاتها اليه فذلك مدعاة لزيادة يقينها ٠ فمجالات التعاون قد تكون أكبر من مجالات الصراع ، كما أن الصراع ـ فى ظل الرؤية العلمية والعملية للدولة ـ يمكن حله بما يحقق مصالح جميع الأطراف ٠ واضـــافة لذلك فالعلاقات المتبادلة بين وحدات القطاع الخاص لا يوجد مايثبت أنهـــا دائمة متوافقـــة ٠

ان الادارة المثلى للقطاع الخاص لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن الادارة المثلى للاقتصاد والمجتمع بل باعتبـــار الأولى جزءا مكونا فى الثانية ٠ ان الأولى لا تستلزم بطبيعة الحال تدخلات الدولة المباشرة فى شئون القطاع الخاص بل ان تقليل هذا التدخل ما أمكن ينبغى أن يكون خطا ثابتا فى السياسة

(*) التشديد من جانب وزرة التخطيط ، نظر (٣) ٠

العامة للدولة تجاه القطاع الخاص ، فهذا القطاع أعرف بمصالحه وأقدر على تحقيقها من أى طرف خارجى · وانما يكون التوجيه عن بعد · وتنحصر مهمة هذا التوجيه فى أمرين :

الأول : التحقق من أن أداءه منسجم الى مدى أو آخر مع الهدف الأساسى للمجتمع وتأمين ذلك ، لضمان تحقيق هذا الهدف ·

الثانى : توفير أقصى يقين ممكن للقطاع الخاص بالنسبة للمستقبل · وخلق الظروف المنعشة لتوقعاته القصيرة والطويلة الأجل ·

ونؤكد أن مايحتاجه القطاع الخاص فى مصر على وجه التحديد هو هذا الأمر الثانى · فالنظرية الكينزية تؤكد أن القرار الاستثمارى الخاص يؤثر فيه عاملان : سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال · وفى مصر سعر الفائدة تحدده السلطات النقدية وقد انتهت احدى الدراسات الى أن تأثيره على الاستثمار الخاص - ان وجد - طفيف · فالعامل الحاسم فى تقرير الاستثمار الخاص هو الكفاية الحدية لرأس المال · وهذه الأخيرة تعتمد على التوقعات وتكوين رأس المال · وقد أوضح كل من كينز وهكس أن هذا التكوين فى لحظة ما تجسيد للتوقعات السابقة عليها · ومن ثم تبدو توقعات رجال الأعمال أخطر محددات لاستثماراتهم ·

ان التصريحات الباعثة للتفاؤل للقطاع الخاص مثل « التشجيع كل التشجيع » للقطاع الخاص لا تولد فى حد ذاتها التوقعات المأمولة ، كما أن وجود أصدقاء للقطاع الخاص فى مجلس الوزراء أو الادارات العليا لا يوفر اليقين المطلوب بل ربما تدفع الى العكس ، فالتغييرات الوزارية سريعة الحدوث نسبيا ·

ان التوقعات يمكن أن تتحسن لوحدات القطاع الخاص واليقين يمكن أن يقوى لها باقامة نظام لاتخاذ القرارات فى الدولة مقبول « اجتماعيا » وواضحة فلسفته جلية ميكانزماته وبنشر المعلومات وتحسين أساليب انتاجها ، وتحسين الادارة العامة للدولة وأجهزتها - بما فى ذلك القطاع العام - من شأنه أن يؤدى الى تحسين بيئة القطاع الخاص وأدائه · وهنا سوف نجد أن نظاما من التخطيط الكفء للدولة والقطاع العام سوف يدفع تلقائيا - خلال نظام من التعود - وحدات القطاع الخاص لترشد أداءها وتخطط تطورها فى ظل اليقين الذى ترنو اليه ·

ومن جهة أخرى فقد وجد تأثير كبير موجب للنمو العام فى الناتج المحلى الاجمالى على الاستثمار الخاص (١٢ ص ١٩٧) ، الأمر الذى يعنى أن الاستثمار العام من خلال آثاره المضاعفية له تأثير ايجـــابى على الاستثمار الخاص • وهذه فكرة سبق أن عززتها بوضوح النظرية الكينزية ، ولا يغير من هذا الاستنتاج وجود اتجاه تصاعدى عالى للقطاع الخاص خلال الخطة الخمسية المنصرمة رغم وجود اتجاه تنازلى فى معدلات نمو الناتج المحـلى الاجمالى ، اذ أن ذلك ربما يرجع الى كبر تأثير العوامل الأخرى • ولو أن المخطط كان قد اتبع سياسات توسعية لربما كان توسع الاستثمار الخـــاص أكبر مما حدث بكثير •

وقد حفز على اتباع هذه السياسات هدف مكافحة التضخم الذى فهم على أنه مسبب بالتوسع النقدى سواء من جانب عجز الموازنة العامة أو الافراط فى الائتمان المصرفى • ومن ثم كان طبيعيا ـ فى ظل هذا الفهم ـ أن يتركز الاهتمام على تقليل العجز الصافى للموازنة العامة من جهة وتقليل الائتمان من جهة أخرى •

فموازنة عام ١٩٨٨/٨٧ استهدفت أن يقل العجز الصافى فيها عن العجز الصافى فى موازنة العام السابق بحيث لا يجاوز العجز المقدر فى موازنة عام ١٩٨٨/٨٧ مبلغ ٦٨٠ مليون جنيه ، وهو رقم ضئيل بالنسبة لرقم اجمالى الموازنة أو الناتج المحلى • وكان ذلك امتدادا طبيعيا لنفس الخط الذى سارت فيه موازنة عام ١٩٨٧/٨٦ التى ارتكزت صراحة على محـــاور انكماشية (ترشيد الانفاق الحكومى ، تنمية المـوارد المـــالية للدولة ، خطة متكاملة لتخفيض عجز الموازنة) ومن ثم جاء العجز الصافى المقدر فيها نحو ٧٨٠ مليون جنيه وهو يقل عن عجز الموازنة السابقة عليها بنحو ١٢٠ مليون جنيه « بما يؤكد اتجاه الدولة نحو تخفيض الاعتماد على الجهاز المصرفى فى تمويل العجز الكلى للموازنة العـــامة تفاديا لأية موجات جديدة من التضخم » • ويلاحظ أن هذا الخفض فى العجز جاء أساسا على حساب الموازنة الاستثمارية فالاستخدامات الاستثمارية فى السنة المـــالية ١٩٨٧/٨٦ تقل بنسبة ٢ر٥٪ بالمقارنة بموازنة السنة المالية السابقة ، الأمر الذى حاولت الحكومة تفاديه فى الموازنة التالية ١٩٨٨/٨٧ التى تزيد فيها الاستخدامات الاستثمارية بنحـو ٦ر١٢٪ ، فالزيادة المقدرة تصل الى ٦٥٠ مليون جنيه وهى تكاد تساوى العجز الصافى المقدر •

وفى مجال السياسة النقدية جاء فى التقرير السنوى للبنك المركزى عن عام ١٩٨٧/٨٦ فى مقدمة القسم الثالث المتعلق بالسياسة النقدية والائتمان

« تواصل السياسة النقدية والائتمانية للدولة تركيزها على مكافحة التضخم ، وذلك بالعمل على تخفيض معدل التوسع النقدى تدريجيا حتى يتمشى مع معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى » • ومن ثم شهدت السنة المالية ١٩٨٧/٨٦ تطبيق اجراءات جديدة للرقابة الكمية المباشرة على الائتمان الذى تقدمه البنوك الى كافة قطاعات الاقتصـــاد القـــومى سواء كانت حكومية أو خاصة • ومن ثم شهد عام ١٩٨٧/٨٦ استمرار الاتجاه النزولى لمعـــدل التوسع النقدى ليصل الى ٧ر١١٪ فى السنة المالية ١٩٨٧/٨٦ مقابل ١٣٪ فى ١٩٨٦/٨٥ أو ٣ر١٥٪ فى ١٩٨٥/٨٤ و ٧ر٣٩٪ فى ١٩٨٢/٨١ » وكان ذلك واضحا فى حركة الائتمان الذى انخفضت معدلات نموه ، فقد زادت المطلوبات من شركات القطاع العام والخاص فى يونيه ١٩٨٧ بالمقارنة بيونيه ١٩٨٦ بمعدلى ١٥٪ و ١ر١٣٪ على الترتيب بينما كان المعدلان المناظران للسنة السابقة هما ٣ر١٥٪ و ٨ر٣٢٪ •

ومن ثم كان طبيعيا أن تسفر هذه السياسة الائتمانية الانكماشية عن فائض فى السيولة لدى البنوك • ففى البنوك التجارية بلغ المتوسط اليومى فنسبة الاحتياطى ١ر٣٦٪ خلال شهر يونية ١٩٨٧ مقابل ٢٥٪ كحد أدنى مقرر ، كما بلغت نسبة السيولة الفعلية ٦ر٤٧٪ فى نهاية يونيه ١٩٨٧ مقابل ٣٠٪ كحد أدنى مقدر •

ومع ذلك فان السياسة الاقتصادية لم تنجح فى تحقيق الهدف الرئيسى التى استهدفته وهو معالجة التضخم • فالرقم القياسى لأسعار الجملة يظهر نسبة تغير قدرها ٧ر١٨٪ فى يونيه ١٩٨٦ وهى أكثر من ضعف مثيلتها فى يونيه ١٩٨٥ (٩ر٨٪) ، والرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى الحضر يظهر نسبة تغير قدرها ١ر٢٥٪ فى يونيه ١٩٨٧ وهى أعلى بكثير من مثيلتهـــا فى يونيه ١٩٨٦ (٢ر١٩٪) •

ويرجع هذا الاخفـــاق الى تبنى النظرية الشائعة بأن التضخم يرجع أساسا الى سبب نقدى أى الافراط فى التوسع النقدى • والواقع أن هذا السبب هو من مسببات عديدة للتضخم • وليس هناك وصفة جاهزة لمسببات التضخم تنطبق على جميع البلدان ، بل لكل بلد ظروفه الخاصة • وفى مصر يمكن ارجاع أسباب التضخم الى العناصر الخمسة المتشابكة الآتية :

١ ـ ارتفاع تكاليف الانتاج نتيجة لعوامل عديدة منها تدهور ســعر الصرف فى ظل المكون الاستيرادى العالى للانتاج المحلى وارتفـــاع معدلات زيادة عوائد عوامل الانتاج) •

٢ - التوسع النقدى ٠
٣ - ارتفاع الأسعار العالمية ٠
٤ - نظم تكوين الأسـعار ٠
٥ - طبيعة العملية التضخمية نفسها والى أى مدى أصبح التضخم ظاهرة تغذى نفسها بنفسها ٠

وليس يكفى لمعالجة التضخم الكشف عن هذه العناصر كمسببات له بل يتعين تحديد الأوزان النسبية لمساهمة كل منها فى العملية التضخمية ٠ وثمة شواهد تدل على أن الأول يعتبر العنصر الأساسى وراء التضخم الحادث فى مصر ، تليه العناصر الأخرى وتزداد أهمية هذا العنصر بفعل ارتفاع نسبة المكون الأجنبى فى الانتاج المحلى ، الأمر الذى يعنى أنه مع كل انخفاض لسعر الجنيه المصرى ترتفع التكاليف ٠

واذا كان جانب التكاليف هو المسئول الرئيسى عن التضخم فان معالجته بالتركيز على الجبهة النقدية تعد خطأ استراتيجيا رئيسيا فى صنع السياسة الاقتصادية ٠ فالنظرية الاقتصادية الكلية تقرر - وهو ماتؤيده الخبرة العملية فى مصر - أن معالجة تضخم مسبب أساسا بعنصر التكاليف باتباع سياسات انكماشية من شأنه أن يخلق آثارا خطـيرة تتمثـل فى ازدياد البطـالة وانخفاض الانتاج ٠

والخلاصة التى تخرج بها من هذا التحليل هى أن توسع القطاع الخاص وتأمين تطوره فى المستقبل يستدعى اتباع سياسات عامة توسعية وتحسين نظم ادارة الحكومة والقطاع العام فى ظل قبول اجتماعى عام بأن القطاع الخاص يشكل مع القطاع العام دعامتا التنمية الاقتصادية لهذا المجتمع ٠

المصـــــادر والمراجع

أولا ـ العـــــربية :

١ ـ مجلس الشورى : تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصـــادية عن سياسات الاستثمار ، القاهرة ١٩٨٥ ٠ ص ٥١ ـ ٥٣ ٠

٢ ـ ابراهيم سعد المصرى : الكفاءة العامة والقطاعية فى الاقتصاد المصرى من ١٩٧٥ الى ١٩٨٥ واتجاهاتها المستقبلية ، رســـالة دكتوراه ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، ١٩٨٨ ، ص ١٨٢ ٠

٣ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصـــادية عام ١٩٨٣/٨٢ ـ المكونات الرئيسية ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٦١ ٠

٤ ـ على لطفـــى ، محمد رضا العدل : التخطيط الاقتصادى النظرية والأســـاليب مكتبة التجـــارة والتعـــاون ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٢ ٠

٥ ـ انظر على سبيل المثال :

ـــ الجمعية المصرية للادارة المالية :
أوراق وتوصيات مؤتمر مشـــاكل تمويل الشركات والمشروعات ووسائل علاجها ، ١٠ ـ ٢١ ديسمبر ١٩٨٦ ٠

ـــ الحزب الوطنى الديموقراطى :

ـــ لقاء عمل حول ادارة الاقتصاد المصرى واتجاهاته المستقبلية القاهرة ، ٣ ـ ١٥ ابريل ١٩٨٦ ٠

ـــ لقاء العمل السنوى حول الانتاج والانتاجية ، القـــاهرة ١٨ ـ ٢٢ فبراير ١٩٨٧ ٠

٦ ـ وزارة المالية : البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للـــدولة ١٩٨٨/٨٧ ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٥٠ ٠

٧ ـ وزارة المالية : البيان المالى عن مشروع الموازنة العـــامة للدولة ١٩٨٧/٨٦ ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٥ ـ ١١ ٠

ثانيـــا ـ الأجنبية :

8. Bernard P. Herber. **Modern Public Finance : The Study of Public Sector Economics, Richard** D. Irwin, INC., 1977, pp. 11-18.

9. Jonathan N. Goodrich. "Privitization in America", **Business Horizons,** January - February, 1988.

10. Dennis C. Mueller. The Growth of Government, IMF Institute 1986, pp. 118-142.

12. Nabil A. Hashad. The Performance and Growth of The Egyptian Economy, 1966 - 1985), Ph. D. Dissertation, The University of Connecticut, 1988, p. 198.

13. Kynes J.M. **The General Theory of Employment, Interest and Money,** London 1961, pp. 47-50.

14. Hicks J.R. **Value and Capital,** Oxford, 1961, pp. 117-118.

١٥ ـ أنظر عرضـــا ممتازا للوظيفة التخطيطية للعقـــود فى الولايات المتحـــدة فى :

15. Galbraith J.K. **Economics and Public Purpose,** Boston, 1973, pp. 125-128.

16. Yiannis P. Venieris, Frederick D. Sebold. **Macroeconomic Models and Policy,** John Wiley & Sons, 1977, p. 260.

ملحـــــق

جـــداول احصـــــائية

جـــدول رقم (١)

المتوسط السنوى للاستخدامات الاستثمارية فى المراحل الزمنية الأربعة موزعا بين القطاعين العام والخاص

القيمة بالمليون جنيه

المرحـــــــلة	القطـاع العـام		القطـاع الخـاص		الاجمـالى
	قيمـــة	٪	قيمـــة	٪	
١٩٦٥/٦٤ ـ ١٩٦٦/٦٥	٣٠٤٣ر٨	٩٣ر٤	٢٤ر١	٦ر٦	٣٦٧ر٩
١٩٦٧/٦٦ ـ ١٩٧٣	٣٢٢ر٢	٨٩ر٥	٣٧ر٧	١٠ر٥	٣٥٩ر٩
١٩٧٤ ـ ١٩٨٢/٨١	٢٠٢٥ر٩	٨١ر٥	٤٦٠ر٦	١٨ر٥	٢٤٨٦ر٥
٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦	٥٣٠٩ر٥	٧٤ر٨	١٧٨٩ر٩	٢٥ر٢	٧٠٩٩ر٤
مســـــتهدف					
٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٣/٩٢	٥٥٦٣ر٣	٦٠ر٧	٣٦٠٠ر٠	٣٩ر٣	٩١٦٣ر٣

المصـــــدر :

تقرير مجلس الشورى عن سياسات الاستثمار ١٩٨٥ ، ص ٥١ ٠

الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطة عامها الأول ، ص ٢٧٢ و ص ٣١ ٠

جـــــدول رقم (٢)

الهيكل النسبى لتوزيع الاستخدامات الاستثمارية المنفذة للقطاعين العـــام والخاص

الأعـــــوام	القطـــــاع العـــام ٪	الخـــاص ٪	اجمـــالى
١٩٨٣/٨٢	٧٧ر٢	٢٢ر٨	١٠٠
١٩٨٤/٨٣	٧٨ر٨	٢١ر٧	١٠٠
١٩٨٥/٨٤	٧٧ر١	٢٢ر٩	١٠٠
١٩٨٦/٨٥	٧٥ر٣	٢٤ر٧	١٠٠
١٩٨٧/٨٦	٦٦ر٩	٣٣ر١	١٠٠
المتوسط خلال الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦	٧٥ر١	٢٤ر٩	١٠٠

المصـــــدر :

تقرير مجلس الشورى السابق ذكره ١٦

بالخطة السابق الاشارة اليها ص ٣١

تعقيب على بحث أ٠د٠ رضـا العـــدل

« توجيهات السياسة الاقتصادية والاستثمار الخاص »

أ٠د٠ سلوى سليمان

منذ أكثر من ثلاثين عاما ، بدأ الاقتصـــاد المصرى مرحلة جديدة من تاريخه الحديث ، تصور معاصروها ـ حينذاك ـ أنها السبيل الى اللحاق بركب التقدم والرخاء ٠

واليوم ـ بنظرة الى الوراء ـ قد لا يشد اهتمام الدارس شىء مثل حدة التغيرات التى شهدتها الأوضاع الاقتصادية فى مصر ، والتى تحمل معهـا تحقيقا للهدف القديم ٠

فى أعقاب الثورة وحتى نهاية الخطة الخمسية الأولى ، كانت سنوات « الحماس والانضباط » التى أثمرت تغيرات هيكلية ملموسة واعدة ٠ ولكن عقد « الصعوبات والمعاناة » الذى شمل حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٤ أطاح بالمكاسب السابقة ٠٠٠ ثم جاء عقد « التخبط » مع ثورة النفط والهجرة والأوهـــام الكبيرة ليقيم اقتصادا هشا شديد التخلخل ٠٠ وليقود الى حاضر تتراكم فيه المستحقات ٠

وفى موقف كهذا لا يبدو أكثر الحاحا من الحاجة الى سياسة اقتصادية ترقى الى مستوى الأعبـــاء ومسئولياتها ، من خـــلال تعبئة حكيمة لـكافة القدرات ٠ وفى ظل محدودية امكانات الدولة مقارنة بأعبائها ، تبدو الأهمية الجوهرية للاستفادة القصوى بامكانات القطاع الخاص ٠

ومن ثم ، فان الدراسة التى تتناول : « توجهات السياسة الاقتصادية ، والاستثمار الخـــاص » من شـــأنها أن توحى بتحليل متميز : فالموضـــوع ـ بطبيعته ـ لابد وأن يكون ساعيا الى وضع النقاط على العديد من الحروف عند تناول عناصره المتعددة ، الجدلية حينا ، الشائكة أحيانا ، غير المستقرة ـ وربما أيضا غير القابلة للقياس الكمى ـ فى أحيان أخرى ٠

وفى التعقيب على هذه الورقة ، أرى ضرورة تجاوز عدد من التحفظات ، لكى أسوق فقط من الملاحظات مالا يمكن اسقاطه ٠

واذا كنت قد توقعت ، بالطبع ، أن يكون تناول البـــاحث للموضوع مختلفا عما تصورته ، فقد لفت نظرى ايضا ـ ضمن أشياء أخرى لم أتوقعها ـ ان اصطلاح « السياسة الاقتصادية » الذى يتصدر عنوان البحث لم يرد ذكره الا مرة واحدة ، عرضا ، فى سياق البحث · وقد تضمن ذلك اسقاط الدراسة لأى تناول تحليلى لمضمون « السياسة الاقتصادية » سواء نظريا ، أو من جوانبها التطبيقية فى مصر ، مما أفقدها قدرا من قوة الترابط المنطقى ·

وعن تحديد هدف الدراسة بأنه « تقديم محاولة لتحسين الرؤية العامة للقطاع الخاص ··· » ، فانه يبدو على جانب من الغموض : هل يفهم من « تحسين الرؤية » أن هناك رؤية « عامة » فى مصر مضادة لنشاط القطاع الخاص ؟؟ وهل مثل هذه الرؤية منسوبة الى الرأى العـــام مثلا ، أم الى التوجهات الرسمية للدولة ؟ أم كليهما ؟ ·· وكيف ؟ وما الدلالة على ذلك ؟؟··

وفى غمرة التعميمات التى تزخر بها الدراسة يفتقد القارىء النظرة التحليلية الى لب الموضوع ، أى الى مايمكن أن يكون لتوجهات السياسة الاقتصادية ـ منذ بدء الخمسينات ـ من أثر على الهيكل « التنظيمى » ، والأنماط السلوكية ، والمعوقات والنتائج المتعلقة جميعا بعمل القطاع الخاص·

وتحت عنوان « طرح نظرى عام لتقسيم النشاط الاقتصادى » ، فان :

١ ـ القول بوجود « نموذجين » أساسيين للنظم الاقتصادية ، يسمى أحدهما رأسمالى ، والثانى اشتراكى ، ينم عن خلط بين المفـــاهيم النظرية والنماذج التطبيقية للنظم : فمن « الزاوية النظرية » هناك النموذج الرأسمالى المتطرف ، من ناحية ، يقابله ويناقضه ، من الناحية الأخرى ، نموذج مركزى (أو قيادى) ، وليس مجرد « اشتراكى » · وبين هذا وذاك يوجد ـ فى الواقع العملى مزج عديد من نمـــاذج « مختلطة » تجمع بين العنـــاصر الاشتراكية والمعايير الرأسمالية فى آن واحد ·

ثم ، فى محاولة الباحث التعرض لنقاط التحول الهـــامة التى تركت بصماتها على الاقتصاد المصرى منذ ثورة ١٩٥٢ ، يطلق على هذه النقاط تعبيرا مبهما متكررا « صعوبات معينة » ، وهو أسلوب يفتقر الى المنهـــج التحليلى العلمى : فشتان بين ماواجه التجربة الناصرية من صعوبات بعد الخطة الخمسية الأولى وما أعقبها من هجوم على النهج الاشتراكى ، وبين مايواجه الاقتصاد المصرى حاليا من صعوبات أفرزتها التجربة الســـاداتية غير المنضبطة ·

ثم يصعب على المرء أن يغض النظر عن عبارة مبالغة فى مضمونها المطلق تقول أن « لكل فترة تاريخية ظروفها الخاصة والتى تستدعى طرقا للمعالجة تختلف عما قبلها وما بعدها » ، وكأنما ينكر أن تتمثل تجـــارب التاريخ بتطورات متتالية تجمعها سلسلة زمنية واحـــدة ، ويراها وحدات منفصلة لا تربطها أى علاقات سببية ٠

٢ ـ لاشك أن الحسابات الحدية أداة قوية للتحليل التقليدى للقضـــايا الأكاديمية الجزئية ٠ ولكن استخدامه فى القضـــايا الكلية يتطلب قدرا من الفروض المبسطة يلغى الكثير من التفصيلات الجوهرية ٠ ومن ثم فان التزام الاقتصادى بالتحليل الحدى من شأنه أن يحول دون تعامله مع قضايا هامة تتناول المؤسسات والعلاقات الاقتصادية للمجتمع ٠

ومن هنا يأتى تحفظنا على ما اقتبسه الباحث من تحليل بيانى للتقسيم « الأمثل » بين القطاعين العام والخاص باستخدام منحنيات السواء ومنحنى امكانيات الانتاج ٠٠٠ فعلى عكس الادعاء بامكانية أن يكون هذا التحليل « مرشدا فى الممارسة العملية » ، تحول شدة تجريده دون ملاءمته للتطبيق العملى ٠٠٠ ويتأكد ذلك بوضوح من مجرد ملاحظة أن هذا العرض النظرى(*) لم تستفد به الورقة فى أى جزء تال له : ففكرته لم تخدم أى مرحلة (تطبيقية) تالية من الدراسة ٠ بل ان أيا من عناصره (اختيارات التقسيم بين القطاعين العام والخاص ، أو محددات امكانيات الانتاج فى الاقتصاد المصرى) لم يأت ذكره ـ ولو بشكل منفصل ـ فى أى من الصفحات التالية ٠

وعلى الصعيد العملى ، فان التحدى الذى يواجه السياسة الاقتصادية فى مصر ، سواء فى علاقتها بالقطاع الخاص أو بأبعاد القطاع العام ، هو القدرة على الخروج من مأزق التخلف والفقر من خلال تغيرات سريعة جذرية ، وروح الحدية ، وقدرات التفكير الحدى ، لا تتلاءم ومتطلبات كهذه ٠

أما عن حديث الرفاهية وتعظيمها فهو لا يأتى ـ حتى على الصعيد النظرى المجرد ـ الا بعد انتهاء الحديث عن استغلال الموارد والخروج من حلقة التخلف الى مسار التقدم والنمو التلقائى ٠

ويتعرض الجزء الثانى من الورقة لمناقشة الاستثمار الخاص فى

(*) ولنا تحفظات حتى على مجرد طريقة عرضه التى شابها قدر من عدم الدقة وعدم الوضوح ٠

مصر : ومع عدم التوقف عند تفصيلات عديدة تفتقد دقة اللغة أو دقة الأرقام أو ذكر المرجع الذى تستمد منه ، اكتفى ببعض الملاحظات المحدودة :

١ - القول بأن حرب ١٩٦٧ كان لها أثر سلبى على التنمية ومن ثم اتجهت الدولة الى تشجيع الاستثمار الخاص يفتقد المنطق الاقتصادى السليم٠٠ والصواب أن تشجيع الاستثمار الخاص كان مرتبطا بالأثر السلبى للحرب على القدرة الاستثمارية للقطاع العام ٠

٢ - يشوب الغموض الانتقال من العبارة « ان استجابة القطاع الخاص للقانون ٦٥ لسنة ١٩٧١ كانت عالية » ، الى الاستطراد بأنه « فى الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١ ظهرت عدم كفاية هذا القانون ، ومن ثم صدر القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ » ٠ كذلك فان عدم الاشارة الى أى من الفروق الأساسية بين القانونين المذكورين يفقد المعنى المقصود كثيرا من أهميته ٠

٣ - يلفت النظر عبارة تقول « من المتوقع انخفاض أنصبة كافة القطاعات عام ١٩٨٧/٨٦ باستثناء الصناعة والتعدين والتشييد والتجارة والمال والاسكان ٠٠ كم بقى من القطاعات بعد كل هذا الاستثناء ؟ ٠

٤ - مع متابعة الورقة لأرقام الاستثمار فى كل من القطاعين العام والخاص ٠ تغفل الاشارة الى أى ربط سببى بين توجهات السياسة الاقتصادية وهذه الأرقام ، كذلك فان الاكتفاء ببيانات الأوزان النسبية لاستثمارات القطاعين العام والخاص يلقى ظلالا من الغموض على الأسباب المفسرة لتغيراتها الهكيلية ٠ فمثلا يلاحظ أن التناقص فى الوزن النسبى لاستثمارات القطاع العام فى الأنشطة السلعية هو نتاج تزايد الاستثمارات الجارية لكلا القطاعين ، مع تفوق المعدل السنوى المحقق فى القطاع الخاص (٥ر٣٦٪) على نظيره فى القطاع العام (٦ر٢٠٪) ٠

وتقود مقارنات الدراسة الى وضوح ميل الاستثمار الخاص الى أنشطة الاسكان ثم الزراعة ثم الخدمات ، على التوالى ٠ وبينما يتوقع القارىء أن تلقى هذه التوجهات اهتماما بتقصى أسبابها ، ونتائجها ومضمونها ، تخلو الورقة من التطرق الى ذلك بأى صورة من الصور ٠

وبدلا من ذلك يتحول اهتمام البحث مباشرة الى مناقشة « أمثلية » تقسيم النشاط الاقتصادى فى مصر بين العام والخاص ٠ ولعل مناقشة كهذه دون تقييم مسبق للوضع القائم وملابساته تبدو جدلا بلا أساس ، فمثل هذا التقييم

ضرورى لتكوين تصور عن مدى قرب أو بعد الوضع القائم عن « الأمثلية » المنشبـــودة ٠

ومن ناحية أخرى ، فان الحديث عن « الأمثلية » لا يبدو مقنعا أصلا بمجرد الاستناد الى نسب رقمية صماء ٠ فالأهم هو القاء الضوء على مضمون هذه النسب ، محتواها من الأنشطة المختلفة ، وما قد تعينه من ارتباط بمصالح فئة أو أخرى فى المجتمع ، ومدى تمشيها مع الأهداف الأساسية للاقتصـــاد القـــومى ٠

ومع تقرير الورقة وجود « ميل » نحو زيادة الاستثمار الخاص وتعاظم وزنه النسبى مصحـوبا بدعـــوة الى « التخصيص » ، ينتظر القـــارىء - بلا طائل - تفسير البواعث الى هذا الميل ٠٠٠ أهو تيـــار مؤقت ؟ أم ايديولوجية جديدة ؟ أم ضرورة تستند الى اعتبـــارات موضوعية ؟٠٠٠ أم مـــاذا ؟؟

وباستطراد الورقة متعرضة للاتجاه الى التخصيص فى الولايات المتحدة ولمساهمات حكومات الدول المختلفة فى النشاط الاقتصادى ، تجرى بعض المقارنات الرقمية التى يشوبها الكثير من الغموض ٠

واذ ترد عبارة « ان الاستثمارات الحكومية أكثر استقرارا (بالنسبة) للاستثمارات الخاصة » لا يجد القارىء فى سياق الكلمات مايستدل منه على مفهوم هذا الاستقرار ٠

ثم ، يبرر الباحث قوله بعدم الحاجة - فى مصر - الى الدعوة الى التخصيص بأنه لاتزال « هناك فرص استثمارية متاحة للقطاع الخاص ، الأمر الذى تنتفى معه الحاجة الى الاستيلاء على مجالات القطاع العام » !!!! وكأن القضية مجرد صراع أو تنافس بين القطاعين على فرص الاستثمار ، وهو مالا يتفق مع الحقيقة ٠

فالتخصيص Privatization - كما عرفه الأدب الاقتصادى - اذ يعنى تحويل الأصول أو الخدمة من الملكية ، أو السيطرة ، العامة الى نظيرتها الخاصة(*) ، يستند الى السعى الى تحقيق أهداف متباينة ، لعل أكثرها شيوعا :

(*) وهو اتجاه يتبع بصورة متزايدة فى معظم أنحاء العالم منذ ١٩٨٠ ٠

١ ـ تحسين الأداء الاقتصادى ٠
٢ ـ تجريد القرار الاقتصادى من الاعتبار السياسى depoliticization
٣ ـ تحقيق عائد للميزانية العامة من خلال حصيلة المبيعات ٠
٤ ـ تخفيض الانفاق العام ، ومعه متطلباته من الضرائب والقروض ٠
٥ ـ الحد من قوة الاتحادات فى القطاع العام ٠
٦ ـ تنمية « الرأسمالية الشعبية » Popular Capitalism
من خلال تحقيق قاعدة أوسع لملكية الأصول الرأسمالية ٠

والاعتبار الأول عادة مايتصدر القائمة ويحظى بمعظم الاهتمام ، الأمر الذى لا يفسح المجال للحديث عن « الاستيلاء » على مجالات القطاع العام ٠

والتدليل ـ بعد ذلك ـ على مايقول به الباحث من تفوق فى مستوى كفاءة القطاع العام على كفاءة القطاع الخاص ، يستند الى أن دراسة « ما » ترى أن كفاءة عنصرى رأس المال والعمل فى القطاع العام ليست أقل منها على المستوى القومى ! ، مستنتجا من ذلك انتفاء الدلالة على تفوق كفـــاءة القطاع الخاص ٠ وحتى بغض النظر عن أن مصدر هذا القول مجهول ، فان النتائج المشار اليها يمكن أن تكون انعكاسا مباشرا لوضع يغلب عليه نشاط القطاع العام ضمن النشاط القومى ككل ٠

ومن ناحية أخرى ، هناك من القرائن النظرية والعملية ما تقود الى العكس ، أى الى الاعتقاد بتفوق مستويات الكفاءة فى القطاع الخاص : فعلى الصعيد النظرى يمكن ارجاع ذلك الى آدم سميث (١٧٧٦ ، ثروة الأمم ، ص ٧٧١) الذى استند فى رأيه الى أثر عائد حقوق الملكية الفردية فى خلق الحوافز على الابتكار ، وتجنب التبديد ، وحسن الادارة والاشراف على نشاط المشروع الخاص ، الأمر الذى لا يوجد نظير له فى حالة المشروع العام ٠

كذلك فان الدراسات المقـــارنة للتكلفة فى مجالات الأنشطة السلعية والخدمية العامة والخاصة تزيد الاستنتاج بأن المشروعات الخاصة أعلى كفاءة من نظائرها من المشروعات العامة ٠٠٠ بل ان تكرار ملاحظة أن التكلفة العامة لكمية معينة من السلعة (ذات مستوى معين من الجودة) تبلغ حوالى ضعف مثيلتها فى المشروع الخاص ، أدى الى ظهور القاعدة التى يطلق عليهـــا Bureaucratic Rule of two ٠ ويؤدى الى نفس الاستنتاج بتفوق مستوى الكفاءة فى للمشروع الخاص استخدام العديد من المقاييس المتوسطة (المبيعات/عامل ، الربح/عامل ، الناتج العينى/عامل ، المبيعات/وحـــدة

تكلفة ، الأرباح/وحدة أصول اجمالية)(*) ٠

والادعاء بأن التخصيص لم ينجح دائما فى الولايات المتحدة الأمريكية ، لا يبدو فى نظرنا مبررا كافيا لاستخلاص نتيجة أسوأ منه فى مصر ٠٠ بل والى حد أن يؤدى الى الاخلال « بالتوازن الاجتماعى فى الاقتصاد المصرى » !!

ثم ، ماهى أبعاد وخصائص « التوازن » القائم ؟ ماتعريف التوازن الذى لا يجب المساس به ؟؟ ٠٠ وكيف يمكن الاقتناع بأن نقل ملكية أو سيطرة مشروع ما من القطاع العام الى القطاع الخـــاص يحمل معه ـ فى مصر بالذات ـ احتمالات كل هذه السلبيات والاختلالات والمخاطر ؟ بل وبصرف النظر عن الأسس التى قد يستند اليها الرأى المحبذ لمثل هذا التخصيص ؟؟

ويلفت النظر بعد ذلك محاولة الورقة حسم كل شىء فجأة بعبارة تقول « دعونا نقبل التخصيص القائم ٠٠٠٠! » لمـاذا اذن التطرق أصـــلا الى الموضوع ؟ أم هل المقصود القبول بوضع معين يرى الباحث ألا داعى لمناقشة احتمالات تطويره ، هكذا بلا سبب أو تحليل علمى يستند اليه ؟

ثم ، أين النهج العلمى حينما يستتبع ذلك الاستدراك القـــائل : « ومع ذلك فسوف تحدث طبيعيا اعادة التقسيم المطلوبة اجتمـــاعيا فقط نتيجة الاختلافات فى معدلات ونطاقات النمو الذاتى لهذين القطاعين » ؟ هل المقصود استبعاد احتمالات القول بأن الوضع القـــائم يتطلب تدخلا لتحقيق وضع أفضل ؟٠٠ أهو أفضل الأوضاع اذن ؟ أم ترى الباحث يريد عودة الأمور الى اليد الخفية ؟ وكيف يتفق هذا مع التحفظ على مبدأ التخصيص ؟

بهذا التذبذب وعدم الوضوح لا تقول الورقة شيئا محددا فى قضـــية تطوع الباحث باثارتها ٠٠ قضية التخصيص ، وكأنه يرى القبول بما أسماه اعادة التقسيم ، بأى شكل تأتى به القوى الذاتية ، وبأى سند ايديولوجى أو مادى متصور !

واذا حق التسليم بما سبق ، فلم البحث بعد ذلك عن « منهج لادارة

---

* Hanke, S.H. (ed.), 1987. Prospects for Privatization, New York : Academy of Political Science; De Alessi, L., 1982, On the Nature and Consequence of Private and Public enterprises, Minnesota Law Review 67, October, 179-286.

القطاع الخاص » ، وهو عنوان الجزء الأخير من الورقة ؟ ألا يعنى هذا البحث عن المنهج مناقشة دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص ؟

ومع طرح مايسمى بتحسين الادارة العامة للقطاع الخـــاص لا أتبين المقصود بأن الذى تحقق فى ظل الانفتاح كان « نموا كميا » ، وأن المطلوب «نمو كيفى» ، يعتمد على تكثيف الانتاج من خلال رفع كفاءة الاقتصاد القومى» . ان النمو لا يكون الا كميا .. والاعتبارات الكيفية للتطور هى التى تقترن بالتنمية ، وهى لا تستمد من تكثيف الانتاج ولكن من تغيرات البيئة والسلوك البشرى والحضارى .

والتطرق ، مرة أخرى ، الى معوقات القطاع الخاص كان يتطلب وقفة بقدر من التحليل والايضاح على الاقل لبيان مصدر هذه المعوقات : أهو دائما ادارة الدولة وقيود البيئة المحيطة ؟ أم أن المعوقات تنبثق أيضا من أوضاع داخل القطاع الخاص ذاته : كاختـــلالات السوق وظهور الاحتكارات التى لا تطولها يد الدولة بأى سيطرة أو تهذيب ؟

ومع التسليم بصحة قول الباحث بقصور التصور بأن استثمارات القطاع الخاص تزدهر فى ظل تقلص الاستثمار العـــام ، لا أدرى من من حكماء المفكرين الاقتصاديين نادى بهذا التصور القـــاصر ؟ لا أعتقد أن الحد من الاستثمار العام فى خطة ١٩٨٧/٨٢ كان وليد مثل هذا الاعتقاد ، وانما هو كان ضرورة أملتها قيود الامكانات المتاحة للدولة .

وفى تناول الورقة لأثر كل من سعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال على قرارات الاستثمار الخاص ، يلفت النظر ماتسوقه من تحليل غير مقبول . فعلاوة على تكرار الاستدلال بدراسة مجهولة ، لا أعتقد أن هناك من قال ـ فى عبارة مطلقة ـ أن « تأثير سعر الفائدة على الاستثمار الخاص طفيف ، ان وجد » . هناك فقط وجهة نظر قدمهـــا هانسن عام ١٩٥١(*) تقول ان الاستثمار فى الآلات وفى المخزون ـ فى الدول الصناعية ـ غير مرن لسعر الفائدة للمدى من ٢٪ الى ٨٪ تقريبا . أما اذا حدث ارتفاع بعد ذلك فى مستوى سعر الفائدة فان هذه الاستثمارات قصيرة الأجل تصبح مرنة لسعر الفـــائدة .

---

* Alvin Hansen, **Business Cycles and National Income,** New York, 1951, pp. 133-138.

وتنتهى الورقة الى القول بأن « السياسة الاقتصادية » لم تنجح فى تحقيق هدفها الرئيسى ، وهو معالجة التضخم ، وان ذلك يرجع الى الاعتقاد بأن التضخم - فى مصر - مرجعه افراط نقدى فى حين أن هذا سبب واحد بين أسباب أخرى عديدة ، أهمها ارتفاع تكاليف الانتاج ٠

واذا كنا نقبل هذا الرأى ، فاننا نتحفظ على مايستتبعه من استنتاج مطلق بأن علاج التضخم الناتج أساسا عن ارتفاع التكاليف من خلال سياسة انكماشية هو خطأ لأنه يخلق البطالة وينقص الانتاج ٠

فمثل هذه النتيجة لا تصدق الا اذا كان ارتفاع التكاليف راجعا الى اختلالات هيكلية (فى سوق العمل مثلا) ٠٠ تؤدى الى ارتفاع الأجور قبل الوصول الى التشغيل الكامل ٠ أما فى حالة انتفاء مثل هذه الاختلالات ووصول الانتاج الى حد التشغيل الكامل ، بما يدفع تكاليف الانتاج الى الارتفاع ، فان الاجراءات الانكماشية تكون صائبة ٠

وأخيرا ، ان عنوانا كبيرا يبحث عن أثر السياسة الاقتصادية للدولة على الاستثمار الخاص ، لا تغطيه عبارة مقتضبة فى سطوره الأخيرة تقول « الحل يكمن فى سياسة عامة توسعية ٠٠٠ » ٠

الجلســـة الرابعة

الأبحـــــاث :

★ **تطوير ســـوق التمويل فى مصر**

أ٠ ســـيد عيسى

التعقيب على البحث :

أ٠د٠ محمود عبد الفضيل

★ **اهمية تطوير سوق الاوراق المالية لزيادة مشـــاركة القطـاع الخاص فى خطة التنمية الاقتصادية ٠**

أ٠د٠ الســـيد الطيبى

التعقيب على البحث :

أ٠ د٠ حاتم القرنشـــاوى

تطور سـوق التمويل فى مصر

أ٠ سـيد عيسى

لم تعد قضية تطوير سوق التمويل فى مصر من القضايا التى تحتمل التأجيل ، بل بات أمر التطوير مطلوبا بالحاح باعتباره مدخلا منطقيا لتنمية دور القطاع الخاص وحفزه على القيام بدوره المنشود فى خطط التنميـة الاقتصادية والاجتماعية ٠ ومن الأسباب الموضوعية التى تستلزم هذا التطوير مـا يلى : ـ

١ ـ أكدت تجربة سياسة الانفتاح الاقتصادى خلال الخمس عشرة سنة الماضية (١٩٧٣ ـ ١٩٨٨) خطأ الاعتماد على رأس المال الأجنبى فى توفير القدر اللازم من التمويل للاستثمارات الضرورية لأحداث التنمية اذ بلغ اجمالى رؤوس أموال المشروعات التى تمت الموافقة عليها بموجب قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ حتى ١٩٨٧/١٢/٣١ ماقدره ٧٥٤٤ مليون جنيه موزعة بين المستثمرين المحليين وغيرهم على النحو التالى(١):

المساهمون	اجمالى رؤوس أموال المشروعات	النسبة
	مليون جنيه	٪
مصريون	٤٩٣٨	٦٥
عـرب	١٣٣١	١٨
أجـانب	١٢٧٥	١٧
	٧٥٤٤	١٠٠

والأرقام السابقة واضحة الدلالة على تواضع الاستثمارات غير المصرية اذا ما قورنت بالمقدر لاستثمارات القطاع الخاص فى خطة التنمية الحالية (٨٨/٨٧ ـ ٩٢/٩١) وهو ١٩ بليون جنيه ، كما تدل أيضا على الأهمية النسبية الأكبر لرأس المال الوطنى فى تمويل مشروعات كان الهدف منها اجتذاب رؤوس الأموال العربية فى المقام الأول ٠

٢ ـ كما كشفت المتابعة التى بدأت خلال النصف الثانى من عام ١٩٨٨ لنشاط شركات تجميع (توظيف) الأموال والتى أسفرت عن صدور **القانون**

رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ عن وجود قدر وافر من مدخرات القطاع الخاص قد يزيد على اجمالى قيمة الاستثمارات التى تحققت تحت ظل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ٠

٣ ـ كما أثبتت تجربة السنوات الخمس عشرة الماضية أيضا فداحة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للديون الخارجية التى أصبح ينؤ بحملها اقتصادنا القومى ، فى الوقت الذى تقدر فيه أموال المواطنين بالخارج بما يزيد بكثير عن اجمالى الدين الخارجى ٠

٤ ـ كما تتطلب حالة الركود الاقتصادى والتضخم الجامح التعجل باصلاح سوق المال بصفة عامة وسوق التمويل بصفة خاصة لأن قدرتنا على الاقتراض الخارجى قد تدنت الى أحرج حدودها ، ومن ثم فلم يعد من مصادر التمويل المتاحة سوى المصادر الذاتية وهى قادرة على اخراج اقتصادنا القومى من المنعطف الخطير الحالى اذا ما هيأنا لها المناخ المناسب والاجهزة والأدوات والسياسات الاكثر تطورا ٠

سوق المال وسوق التمويل (٢) :

كلمة (المال) تعتبر من جوامع الكلم فى اللغة العربية فهى لا تعنى النقود بل تعنى جميع الطيبات فى الحياة الدنيا ، ويعتبر مالا كل ما يدخل فى عناصر الثروة Wealth من نقد سائل أو ممتلكات ثابتة كالأراضى والمبانى أو قيم منقولة كالاسهم والسندات أو سلع وعروض التجارة ومحاصيل الأرض وقد جاء فى كتاب الله (المال والبنون زينة الحياة الدنيا ٠٠ الآية)٠ فسوق المال بهذا المعنى الشامل للكلمة هى بذاتها السوق الشاملة للاستثمار Investment Market وهى تتكون من أسواق أخرى رئيسية عديدة ، كأسواق السلع Commodity Markets والأسواق العقارية Real-Estate Markets وأسواق التمويل Financial Markets وأسواق الصرف Foreign Exchange Markets

فسوق التمويل موضوع هذه الدراسة ليست هى سوق المال والخطأ الشائع الذى نجده حتى فى بعض المؤلفات المتخصصة ناجم عن ترجمة كلمة (Finance) بمعنى (مال) بينما تعنى (تمويل) ، وبالرغم من تلك التفرقة اللغوية بين الكلمتين سالفتى الذكر فانه يمكن القول بأن سوق التمويل هى سوق لنوعية معينة من الأموال ٠

ســـوق التمويل :

سوق التمويل هى احدى الأسواق الرئيسية فى الســوق الشـــاملة للاستثمار ويتم من خلالها تبادل النقود ورؤوس الأموال بالبيع والشراء والاقراض والاقتراض ، وهى تختلف عن الأسواق الأخرى بأنها لا تتعامل فى السلع أو الممتلكات الثابتة أو المنقولة ولكنها تتعامل فى النقود والوسائل النقدية التى لها قوة شرائية يمكن بها تملك كافة الأصول الأخرى · ومن أوعية هذه السوق النقود Money القانونية Legal-Tender Instruments أو النقود المصدرة Issued Money أو النقود المصرفية Bank Money أو الودائع Deposits بأنواعها الجارية Current وتحت الطلب Call أو الزمنية Time أو الادخارية Savings أو وسائل تبادل هذه النقود كالشـــيكات Cheques أو الشـــهادات Certificates كما تختص سوق التمويل أيضا بتبادل الوسائل المتوسطة وطويلة الأجل كالأســـهم Stocks والســـندات والأوراق والأذون Bills & Notes وتتكون سوق التمويل من فرعين متميزين هما : ـ

(أ) ســـوق النقد Money Market

وهى سوق تبادل النقود والوسائل النقدية أو الائتمانية القصيرة الأجل التى تتراوح آجالها بين يوم واحد الى سنة وقد تمتد الى ثلاث ســـنوات · وبجانب الأصول النقدية ووسائل الدفع تتعامل السوقفى التسهيلات الائتمانية والأوراق التجارية بمختلف أشكالها Commercial Papers وأهـم أجهزة هذه السوق البنوك التجارية وتشترك معها فى الكثير من وظائفها بنوك الاستثمار والاعمال أو البنوك المتخصصة عندما تقوم ببعض العمليات التى تخص بطبيعتها البنوك التجارية كتلقى الودائع أو منح القروض قصـــيرة الأجل · وأهم ما يميز سوق النقد هو تخصصها فى التعامل فى الأصـــول والخصوم قصيرة الأجل Short Term Assets & Liabilities

(ب) سوق رأس المال Capital Market

فى سوق رأس المال تتداول الأوعية المتوسطة والطويلة الأجل ، ولا توجد حدود زمنية فاصلة بين العمليـــات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجـل فالعمليات القصيرة بطبيعتها كالودائع تحت الطلب والقروض لمـدة سنة

قد تتحول الى عمليات طويلة الأجل اذا تم تجديدها دوريا ، كما أن العمليات طويلة الأجل بطبيعتها قد تتحول فى السوق الى عمليات قصيرة الأجل عندما يتم تداولها خلال فترات زمنية قصيرة وكذلك الحال بالنسبة للأوعية الأخرى فقد تتغير وفقا لنوعيات العمليات ، فشراء سند مدته ١٢ سنة لبيعه خلال بضعة شهور يعتبر استثمارا قصير الأجل بالرغم من أن السند نفسه وعاء طويل الأجل ، كما لا توجد حواجز فاصلة بين الأجهزة العاملة فى سوق المال فالبنوك التجارية تقوم بالتعامل فى أسواق النقد وأسواق رأس المال وفى أوعية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل كما أن الانتقال من سوق الى آخر يمكن أن يتم خلال لحظات معدودة فيمكن بالتلكس بيع اسهم أو سندات وشراء ودائع مصرفية · ومع هذا الامتزاج الشديد فى الأسواق والاوعية وبصفة خاصة فى الدول النامية فلا زال التخصص ظاهرا وموجودا فى الاسواق المتقدمة وهو الذى يعطى هذه الأسواق أسباب رقيها وتفوقها (٣) ·

وتتراوح الاجال المتوسطة بين ٣ ـ ٥ سنوات والآجال الطويلة هى مازاد على ذلك ولكن ليس هذا التحديد جامدا ويمكن من خلال الوسائل المستخدمة فى السوق الغاء الفروق الزمنية للاوعية ، وأهم أجهزة ومؤسسات هذه السوق أسواق الاوراق المالية (البورصات) Stock Exchanges وشركات الاستثمار Investment Companies والبنوك المتخصصة Specialized Banks بمختلف أنواعها وبنوك الاستثمار Investment Banks والصناديق المشتركة Mutual Funds وكثير من المؤسسات التى يغلب على تعاملها طول الأجل كشركات التأمين · وصناديق التأمين والمعاشات العامة والخاصة · وهناك أكثر من سوق نوعية داخل سوق رأس المال فهناك السوق الأولية Primary Market والأسواق(٤) الثانوية Secondary Markets وهناك أسواق ثالثة Third Markets ورابعة Fourth Markets فى المراكز المالية المتقدمة Major Centers سنأتى على ذكرها فى موضع قادم ·

سوق الصرف Foreign Exchange Market

لا تعتبر سوق الصرف من الأسواق الفرعية فى سوق التمويل ولكنها سوق وسيطة تخدم جميع أسواق المال ولكننا لأغراض هذه الدراسة نعتبر تطوير هذه السوق فى مصر هو جزء لا يتجزأ من تطوير سوق التمويل لأن النقد الأجنبى أو الدولار بصفة خاصة يلعب دورا هاما فى سوق الاستثمار · فالمستثمر بالنقد الأجنبى يحظى بكل الرعاية التى يحظى بها المستثمر بالجنيه

المصرى ، وجانب لا يستهان به من الاوراق المالية بسوق رأس المال مقومة بالدولار ، وما يزيد عن ٢٥٪ من اجمالى الودائع فى سوق النقد بالدولار أيضا ، ومن ثم فان تحركات الاسعار فى سوق الصرف لها تأثير سريع ومؤثر فى سوق الاستثمار وأسواقها الفرعية جميعـــا ، وسياسة ســـعر الصرف Foreign Exchange Policy هى رافد هام من روافد السياسة النقـــدية Monetary Policy ومن ثم فان تطوير الصرف يعتبر مطلبا أســـاسيا لتطوير سوق التمويل ٠

الجهاز المؤسسى لسوق المال :

تفتقر سوق المال فى مصر الى جهة مركزية تتوفر لها قدرة النظرة الشاملة الى سوق الاستثمار ، وما زالت قوانين الاستثمار موزعة بين العديد من الوزارات والهيئات العامة ، وقرارات الاستثمار تتنازعها سلطات عديدة وفى ظل هذا الواقع لا توجد استراتيجية بعيدة المدى للاستثمار ولا توجد خطط مرحلية للتنفيذ ، وقد توجد خطط على مستوى كل قطاع بموجب خطط التنمية القومية ولكن لا توجد خطة استثمارية مترجمة لوسائل بلوغ الأهداف العريضة العامة ، فعلى سبيل المثال قدر نصيب القطاع الخاص فى تنفيذ خطة التنمية الخمسية الحالية ٨٨/٨٧ ـ ٩٢/٩١ بنحو ١٩ بليون جنيه بنسبة ٤٠٪ من اجمالى استثمارات الخطة ولكن هذا الهدف العام لا يستند الى خطة تنفيذية تفصيلية موزعة على جميع مجالات الاستثمار وتحدد وسائل الوصول اليه وتطوع من أجل ذلك كافة القوانين الحاكمة وتنسق بين مختلف وحدات اتخاذ القرارات ٠ والقدر المحدد لاستثمار القطاع هو فى واقع الأمر المتمم الحسابى لمجموع الرقم المقدر للاستثمار القومى ٠

ولهذا نقترح انشاء هيئة قومية لسوق المال تدمج فيها كل من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، والهيئة العامة لسوق المال ، ومصلحة الشركات ، والسجل التجارى ، وتمثل فيها وزارات المال والاقتصاد والاسكان والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والصناعة والزراعة والســـياحة وغيرها من الوزارات والبنك المركزى والمصالح التى يناط بها الآن الترخيص أو الاشراف على مشروعات الاستثمار ٠٠٠ تتولى هذه الهيئة اعداد القانون الموحد للاستثمار الذى طال انتظاره واعداد قاعدة متقدمة للمعلومات وخرائط استثمارية لمجالات الاستثمار بمختلف القطاعات وأدلة عمل لانجاز هـــذه المشروعات ، ويدير هذه الهيئة مجلس ادارة برئاسة مسئول بدرجة وزير ويتكون الأعضاء من الوكلاء الدائمين للوزارة المعنية وبعض الخبراء فى

سوق النقد وسوق رأس المال · مثل هذه الهيئة يمكن أن تتوفر لها النظرة الشاملة Macro عن سوق المال كله ويكون الهدف الموضوع لهذه الهيئة هو أن يتاح للمستثمر فى أى قطاع أو مجال التعامل مع جهة واحدة بقانون واحد ورؤية شاملة لمختلف الظروف المحيطة بنوع استثماره مستعينا فى ذلك بالخرائط الاستثمارية وأدلة العمل والخدمات الاستثمارية التى يمكن لهذه الهيئة المقترحة تقديمها ·

الاختلال الهيكلى فى سوق التمويل :

تعانى سوق التمويل فى مصر من اختلال هيكلى ظاهر · ومن مظاهر هذا الاختلال ما يلى :

١ ـ تفتقر السوق الى التكامل بل يسودها التكرار والتنافس غير المنتج بسبب افتقارها شأنها فى ذلك شأن سوق المال الى وجود سياسة شاملة واضحة المعالم والاهداف ·

٢ ـ الاختلال البين فى توزيع الموارد بين أجهزة السوق ، اذ بينما تفتقر بعض الأجهزة الهامة لمصادر التمويل تشكو بعض الاجهزة من التخمة فى التمويل وتعجز عن توظيف مواردها ·

٣ ـ الاختلال فى استخدام هذه الموارد اذ بينما يحصل قطاع الاعمال الحكومى على نصيب نسبى أكبر من التسهيلات الائتمانية والقروض تشكو قطاعات كثيرة من التقتير ·

٤ ـ الاختلال الواضح فى توزيع الأدوار وغياب التخصص ، وبسبب الاختلال فى توزيع الموارد تقوم البنوك التجارية بالعديد من الخدمات التمويلية الخاصة بالبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والاعمال وبسبب هذا الاختلال أيضا تتولى بعض بنوك الاستثمار والاعمال العديد من الخدمات المعتادة للبنوك التجارية كتلقى الودائع من الشرائح الصغيرة ·

٥ ـ الاختلال فى توزيع الموارد والاستخدامات على المستوى الاقليمى حيث تتركز الأموال والقرارات التمويلية فى العاصمة بينما تحتاج المحافظات الى تنمية أسواق تمويل محلية Regional Markets

٦ ـ اتسام السياسات النقدية والائتمانية بالجمود أو البطء الشديد

حتى ليمكن القول بأن جميع التحركات فى هذا المجال كانت بفعل ضغوط شديدة من مؤسسات التمويل كصندوق النقد الدولىوالبنك الدولىللانشاء والتعمير ٠

٧ ـ تأثر سوق التمويل ببعض السياسات المالية الضارة كسياسة التمويل بالعجز والاستدانة الكثيفة من الجهاز المصرفى ٠

٨ ـ تأثر السوق من حالة التسيب التى سادت السوق خلال الخمس عشرة سنة الماضية وأدت الى نزوح قدر هائل من الأموال خارج القنوات الشرعية الى شركات تجميع الأموال والأسواق الخارجية ، بسبب العوائد غير العادية التى قامت بتوزيعها على المودعين وكان لها تأثير سلبى شديد الوطأة على سوق رأس المال ٠

٩ ـ أدت سياسة الانفتاح غير المخطط الى دخول أجهزة كثيرة العدد قليلة الجدوى الأمر الذى أدى الى زيادة غير عادية فى تكاليف ادارة السوق Operating Leverage

١٠ ـ كما أدت الزيادة الطافرة فى عدد البنوك مع بقـــاء امكانيات الاشراف للبنك المركزى على ما هى عليه الى غياب الرقابة الفنية على هذه البنوك مما ترتب عليه فى أحيان كثيرة اهدار للموارد ٠

١١ ـ أدى تجميد سعر الصرف وتعدد أسعاره خلال العقد الماضى الى خلق مشـــاكل تمويلية كبيرة أدت بدورها الى الاختناقات الراهنة فى ســـوق التمويل التى لا يمكن تطوير تلك الســـوق دون ايجـــاد حلول مناسبة لها (٥) ٠

١٢ ـ افتقار السوق الى العديد من الخدمات الضرورية كخـــدمات المروجين Underwriters ، وصانعو السوق Markets Makers وغياب كبار المستثمرين Institutional Investors ومديرو المحافظ المـــالية Portfolio Managers ، وكبار الوسطاء Institutional Intermediaries والمتعاملون لحسابهم Traders وخبراء الاستثمار وغير ذلك من الخدمات ٠

١٣ ـ افتقار السوق الى الكثير من الاوعية الاستثمارية المعروفة فى الأسواق المتقدمة كالأوراق الحكومية الجيـــدة للحكـــومات والمحليات Government & Municipal Bonds ، ونوافذ الخصم Discount Windows

والقروض المشتركة Syndicated Loans والبنوك المتخصصة فى هذا المجـــال Syndicate Managers ومجموعات التسويق Sales Groups والاوراق سهلة التداول لحامله كالأوراق التجارية Commercial Papers وغير ذلك من الأوعية ٠

١٤ ـ ضعف السوق الثانوية بسبب ضيق السوق وعدم وجود شبكات اتصال حديثة بين أطراف السوق وضـــعف كفاءة خـــدمات المقاصـــة Clearing System وخدمات الاستيداع Security Safe Custody للاوراق المالية المتبادلة ٠

تطوير ســوق التمويل

الجهاز المصرفى :

يقوم الجهاز المصرفى بمؤسساته العديدة بدور الوساطة المالية بين جميع القطاعات فى سوق المال بجانب قيامه بكل مهام سوق النقد وجانب كبير من مهام سوق رأس المال ، ومن ثم فان تطوير الجهاز المصرفى واعادة توزيع الأدوار بين مؤسساته وادخال بعض الخـــدمات والأوعية المطلوبة يعتبر من أولويات تطوير سوق التمويل بل ويشكل الجانب الأعظم من أهداف هذا التطوير ٠

البنـــك المركزى :

بحكم موقعه على رأس الجهاز المصرفى يتعين على البنك المركزى أخذ زمام المبادرة فى عملية التطوير وأن يبدأ التمهيد لهذا التطوير باجراء تعديلات جذرية فى أجهزة الأبحاث والاحصاء ونظم البيانات والاستعانة بالكمبيوتر والوسائل الالكترونية الأخرى التى أصبحت فى أيامنا هذه سهلة المنال واعداد الكوادر الفنية المؤهلة التى سيناط بها اعداد البحوث والدراسات الفنية التى لا يمكن بدونها احداث أى تقدم ويكفى للتدليل على ضعف الامكانيات الفنية الحالية ذلك التأخير الكبير فى نشر الاحصاءات الأساسية عن الجهاز المصرفى لمدة تزيد عن سنتين فى الوقت الذى تنشر فيه احصاءات دولية دورية لا يزيد الفارق الزمنى فيها عن أسابيع قليلة ويمكن للبنك المركزى العمل على تطوير سوق التمويل بانتهاج سياسات جديدة ، والحق أن تطوير بعض هـــذه السياسات يتطلب تعاون السياسات المالية ، ومن ثم فان لم تساعد الحكومة من جانبها البنك المركزى على تطوير بعض السياسات سيظل البنك فى موقف

العاجز عن احداث التطوير المنشود ، ومهما يقال عن استقلالية البنك المركزى فى اتخاذ القرارات النقدية والائتمانية ، فان وضع البنك المركزى فى الدول النامية لا يكاد يختلف وأن الاستقلال المزعوم هو افتراض نظرى بحت ولذا فان الحكومة مطالبة بمعاونة البنك المركزى على القيام بمهامه على النحو المطلوب بانتهاج السياسات المالية التى تتسق مع أهداف التطوير ٠

ومن أوجه الاصلاح التى تساهم فى تطوير سوق التمويل ما يلى :

١ ـ التقليل التدريجى من اعتماد قطاعى الادارة والاعمال الحكوميين على استحواز التمويل الجبرى من القطاع المصرفى ، وجعل مبدأ الكفاءة المالية والقدرة على السداد هى أساس منح القروض وبصفه خاصة لقطاع الاعمال الحكومى ، لأن سهولة الحصول على الموارد من الجهاز المصرفى يشكل غشاء كثيفا يحجب حقيقة الاوضاع التمويليه لعديد من الهيئات الاقتصادية التى يفترض فيها أن تنافس القطاع الخاص فى الحصول على الموارد ، وهو ما يؤدى الى زيادة كفاءة تخصيص هذه الموارد للقطاعات وفقا لقدرتها على السداد وانتاجيتها ٠ كما أن التجاء قطاع الأعمال الحكومى الى سوق التمويل بدون وصاية سيؤدى الى خلق أوعية استثمارية جديدة وطرح سندات قروض أو غير ذلك من الوسائل يؤدى الى توسيع نطاق التعامل واثراء السوق ٠ ووفقا للارقام المنشورة لغاية يونيو ٨٦ يستحوز قطاع الادارة الحكومى على ٣ر٢٢٪ من اجمالى قروض البنوك التجارية ، بينما يستحوز قطاع الأعمال الحكومى على نسبة ٨ر٢٥٪ منها ، أى يستحوزان معا ما يقرب من نصف هذه القروض (٦) ٠

٢ ـ بتضافر جهود البنك المركزى والسلطات المالية ، يمكن اصدار العديد من الصكوك التى تطرح فى سوق التمويل اما بطريقة المزادات Competitive Bidding أو بطريقة الخصم Discount مع تقديم سندات أكثر تشجيعا للمستثمرين من السندات الحكومية الحالية سيئة السمعة كسندات الاسكان التى تقل قيمتها السوقية عن قيمتها الأسمية بصفة دائمة ٠ ويجب تبنى سياسة اصدار الصكوك ذات الفائدة المعومة Floating Interest Rates ، وتحفيزا للمدخرات المصرية التى استوطنت الأسواق الخارجية يجب أن تكون جميع اصداراتنا بالعملات الأجنبية بعلاوة مجزية بمعدل لا يقل عن ٢٪ زيادة عن متوسط أسعار الفائدة فى الأسواق الدولية ولتكن ٢٪ زيادة عن الليبور Libor فى لندن London Inter-Bank Offered Rate ، خاصة وأن بعض قروضنا الخارجية تزيد أسعار الفائدة

عليها عن ١٢٪ أو أكثر فى بعض الأحيان وهى القروض التى عقدت عند بداية الثمانينيات عندما بلغت أسعار الفائدة العالمية ذروتها . والتفكير فى اصدار صكوك من هذا النوع لمواجهة سداد أقساط وأعباء القروض ذات التكلفة العالية يعتبر اجراء مطلوبا وهاما واقتصاديا .

٣ - ادخال بعض الأساليب المعروفة فى الأسواق الدولية ، فيمكن زيادة كفاءة ادارة الأرصدة السائلة لدى الجهاز المصرفى بانشاء مجمع مركزى للارصدة السائلة Centeral Funds على غرار المجمع الفيدرالى الأمريكى Federal Funds . حيث يمكن لجميع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كشركات التأمين وشركات تلقى الأموال وصناديق التوفير والتأمينات الاجتماعية والمعاشات وغيرها ايداع فوائضها النقدية قصيرة الأجل ، ويمكن للمؤسسات المؤهلة الالتجاء الى هذا المجمع لاقتراض احتياجاتها لاغراض السيولة أو الاستخدام القصير الأجل ، ويتم تداول موارد واستخدامات المجمع خلال شبكة من الاتصالات الالكترونية وتتسم عملياته بالمرونة الشديدة والحزم التام فى احترام مواعيد السداد لضمان استمرار السيولة للمجمع ، ويحدد البنك المركزى أسعار فائدة الاقراض والاقتراض وتحديد هامش معقول بين السعرين .

٤ - انتهاج طريقة أكثر مرونة فى تحريك ادوات السياسة النقدية والائتمانية الكمية والنوعية كالسقوف الائتمانية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف ، وفيما يتعلق بأسعار الفائدة فلا يجب أن يحول الحرص الشديد فى استخدام هذه الأداة لكونها سلاحا ذو حدين الى تجميد استخدامها وقد تتطلب حالة الركود التضخمى الراهنة تحريك سعر الفائدة الدائنة والمدينة بمعدلات لا تعزز الضغوط التضخمية ولا تضر مبادرات الاستثمار ، ويمكن زيادتها بمعدل قليل لا يزيد عن ٣٪ للودائع التى تزيد آجالها عن ٥ سنوات وتقل عن ٥ سنوات ، وزيادة سعر الفائدة على شهادات الاستثمار ذات القيمة المتزايدة والعائد الجارى بمعدل ٥ر١٪ وبالنسبة لودائع العملات الأجنبية يمكن منح المودعين علاوة للودائع الزمنية لمدة ثلاث سنوات بمعدل ٢٪ وعلاوة قدرها ٣٪ للودائع لمدة خمس سنوات زيادة عن الليبور . وفى المقابل يمكن زيادة أسعار فائدة القروض بمعدلات أقل بالنسبة للقروض الطويلة الأجل وبحيث لا تسرى هذه الزيادة الا على القروض الجديدة دون القروض القائمة وفى ذلك حث للشركات والمؤسسات للاعتماد على الموارد الذاتية باصدار صكوك الاستثمار والتمويل التى استحدثها القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وعدم تحميل الشركات المتعثرة حاليا بأعباء اضافية .

٥ ـ بدلا من انتهاج سياسة السحب على المكشوف أو تقديم القروض بضمان الحكومة أو البنك المركزى من الجهاز المصرفى يجب انتهاج سياسة أخرى جديدة فالشركات والهيئات الاقتصادية للقطاع العـــام كقطاعات الاستيراد والتصدير وهيئة السلع التموينية وشركات التوزيع المختلفة يمكن حثها على اصدار أوراق تجارية Commercial Papers تكون قابلة للتداول وقصيرة أو متوسطة الأجل لتغطية الفجوة الزمنية فى التمويل بين عمليات الشراء والبيع ، كما يمكن لكثير من وحدات الخدمات الحكومية اصدار صكوك تمويل Cash Management Notes لآجال قصيرة على أن تقـــوم بتسديدها من الموارد الموسمية المتوقعة · ويصلح هذا النظام لتمويل شركات تجارة وتصدير الاقطان والمحالج ، بدلا من الاعتماد التـــام على التمويل الحكومى أو البنك المركزى حتى يستطيع هذا الأخير توجيه قدر متزايد من التمويل لقطاعات الانتاج السلعى ، وجميع هذه الوسائل قد تتطلب اجراء تعديلات فى اللوائح المالية والحسابات الحكومية ·

٦ ـ تحتاج خريطة الخدمات المصرفية وانتشار فروع البنوك فى ارجاء مصر الى دراسة شاملة وبالرغم من أن العدد الحالى للبنوك قد يكون أكثر من العدد المطلوب ، الا أن سياسة البنك المركزى فيما يتعلق بالترخيص بفتح الفروع الجديدة يجب أن تراعى فيها الظروف الخاصـــة ببعض البنـــوك والحالات التى تؤدى فيها الموافقة على فتح هذه الفروع الى استخدام أفضل للطاقات المادية والبشرية المعطلة والمخصصة بالفعل لهذا الغرض ·

ويبلغ العدد الحالى للبنوك بما فيها البنك المركزى ١٠١ بنك ويبلغ مجموع الفروع بما فيها ثلاثة فروع للبنك المركزى ١٨٢٤ فرعا أى أن كل فرع يخدم فى المتوسط ٢٨٥٠٨ فرد من السكان الذى يبلغ تعـــدادهم حاليـــا نحو ٥٢ مليون نسمة · ومن توزيع هذه الفروع على البنوك يتبين أن البنوك التجارية لها النصيب النسبى الاكبر من العدد الاجمالى ، حيث يخص ٤٤ بنك تجارى ٨٥٣ فرع بنسبة ٤٧٪ بمتوسط ١٩ر٣ فرع لكل بنك · ومن هذه البنوك نجد أن للبنوك التجارية الأربعة التابعة للقطاع العام ٦٤٤ فرع بمتوسط ١٦١ فرع لكل بنك وباقى البنوك التجارية وعددها ٤٠ بنكا لها فقط ٢٠٩ فرع بمتوسط ٥٢ر٢ فرع · ويبلغ عدد فروع بنوك الاستثمار والاعمال (بما فيها فروع البنوك الأجنبية وعددها مجتمعة ٣٤) ٨١ فرع بمتوسط ٢ر٤ فرع لكل بنك ، واذا استثنينا منها فروع البنوك الأجنبية على اعتبـــار أنها ليست لها فروع يصبح المتوسط ٤ر٩ فرع لكل بنك ويتبع البنـــوك المتخصصة وعددها ٢٢ بنك ٨٨٧ فرع يخص البنوك الزراعية الثمانية عشر منها ٨٦٩ فرع بمتوسط ٤٨ر٢ فرع لكل بنك بينما لا يتبع البنك الصناعى

سوى ثلاثة فروع ، والبنوك العقارية الثلاثة ١٥ فرع بمتوسط خمسة فروع لكل بنك · وهذا يتطلب زيادة عدد فروع البنوك الصناعية والعقارية وتصحيح أوضاع الانتشار بالنسبة لبعض البنوك الأخرى ·

٧ - ويتسم توزيع الموارد الاجمالية للجهاز المصرفى ومن ثم استخداماته بتضخم النصيب النسبى للبنك المركزى والبنوك التجارية حيث يستحوزان معا على نحو ٨٠٪ من اجمالى مجموع ميزانيات الجهاز المصرفى، واذا استبعدنا أصول وخصوم قسم الاصدار فان هذه النسبة تصبح ٧٨٪ وهذا يعنى أن بنوك الاستثمار والاعمال والبنوك المتخصصة نصيبها لا يزيد

اجمالى قيمة ميزانيات الجهاز المصرفى (٧)
فى ١٩٨٧/٦/٣٠

(الأرقام لأقرب مليون جنيه)

نوع البنك	فرعى	اجمالى	٪
المركزى		٢٤٥٠٦	٢٨
قسم الاصدار	٩٩٧٦		
قسم العمليات المصرفية	١٤٥٣٠		
التجارية		٤٥٩٠٩	٥٢
الاستثمار والأعمال		١١١٢٧	١٣
المتخصصة		٥٩٥٦	٧
العقارية	٢٤٥٠		
الصناعية	٧٤٤		
الزراعية	٢٧٦٢		
المجموع		٨٧٤٩٨	١٠٠

عن ٣٢٪ من اجمالى موارد واستخدامات الجهاز المصرفى وهى البنوك المنوط بها تمويل قطاعات الانتاج السلعى ، كما تظهر هذه النسب أيضا الدور الهامشى للبنوك المتخصصة فى تمويل الصناعة والزراعة ومشروعات الاسكان وهى القطاعات التى تحتاج لرعاية تمويلية خاصة ·

ويستنتج من هذه الأرقام وغيرها مما سبق ذكره أن الجهاز المصرفى

يخصص الجانب الاكبر من موارده لخدمة قطاعات الخدمات والقطاع الحكومى وهو أمر يتطلب التصحيح من خلال اعادة توزيع الادوار والموارد ٠

٨ - تقع على البنك المركزى مسئولية دراسة الحالات الائتمانية للشركات المتعثرة وحالات التوقف عن الدفع الكثيرة التى يكشف عنها القضاء يوما بعد يوم لاسباب معروفة لاستخلاص الدروس المستفادة من هذه الحالات ، والاهتمام بالتدريب وتطوير أساليبه التقليدية الحالية وتدعيم مركز الدراسات المصرفية بالاشتراك مع اتحاد البنوك وتوحيد جهودهما فى هذا الصدد وجعل التدريب شاملا ملزما للقيادات الادارية ومراكز اتخاذ القرارات بهدف تطوير دور البنوك فى عملية التمويل بحيث يمتد الى التوجيه وتقديم المشورة الفنية ٠ ولايجاد كوادر قادرة على المتابعة الفنية واكتشاف التصرفات غير السوية فى مواعيد مبكرة بتدعيم جهاز الرقابة بعناصر عالية الكفاءة ٠

٩ - ولعل الوقت قد حان لمراجعة ادوات البنك المركزى الهامة كنسبة السيولة والاحتياطى النقدى والتفكير ودراسة تعديل نسبة الاحتياطى النقدى بجعلها مكونة من نسبتين فرعيتين احداهما للودائع تحت الطلب فى حدود ٢٥٪ وللودائع الزمنية التى لا تزيد عن سنة ، ونسبة أخرى للودائع التى تزيد عن سنة فى حدود ١٥٪ ٠ ومراجعة الاصول المكونة لنسبة السيولة لاعطاء أهمية لمحافظ الأوراق المالية وجعلها تدخل فى حساب هذه النسبة تشجيعا للبنوك على اقتناء الأوراق المالية لتنشيط سوق رأس المال والاستثمار ٠

١٠ - ان تطوير سوق التمويل هو فى المقام الأول مسئولية الجهاز المصرفى ومنه يجب أن تكون المبادرة ، فلا توجد جهة حكومية حاليا مؤهلة ماديا وفنيا يمكنها القيام بعدد كبير من المشروعات التى يحتاج اليها سوق المال ، والى أن توجد هيئة قومية لسوق المال على النحو السابق الاشارة اليه فان على البنك المركزى وبنوك القطاع العام التجارية الأربعة التى تستحوذ على الجانب الأعظم من أصول وموارد الجهاز المصرفى أن تشكل فريق عمل للتحضير لتلك المشروعات وترويجها ، وتطوير البنية الأساسية لسوق التمويل وعلى الأخص فيما يتعلق بربط أجهزة هذه السوق بشبكة متطورة من وسائل الاتصال المسموعة والمكتوبة والمرئية ، وربطها بالأسواق المالية الدولية ٠

البنوك التجارية :

ان حالة التراجع التى يعانى منها اقتصادنا القومى تتطلب من البنوك

التجارية عملا غير تقليدى بالتفكير فى مشروعات تعمل لكسر الجمود الحالى لسوق التمويل بهدف تحريك السوق ، ومن المهام العديدة التى تنتظر البنوك التجارية ما يلى :

١ - انشاء شركة كبرى برأس مال مدفوع لا يقل عن مائة مليون جنيه من نوع الشركات المخاطرة Venture Capital يكون غرضها الاساسى تعويم المشروعات المتعثرة بعد أن تقوم الحكومة من جانبها بوضع الأسس القانونية والمعايير المحاسبية التى يمكن بموجبها التفرقة بين الشركات الممكن تعويمها والشركات التى لا أمل فى انقاذها ، على أن تستفيد هذه الشركة بمزايا الأوعية الجديدة التى استحدثها القـــاون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، وان يكون من أهم أغراض هذه الشركة تكوين جهاز خبرة يمكن الاعتماد عليه فى دراسة حالات الشركات مع الاســـتعانة بالخبرة الاجنبيـــة متى كان هذا ضروريا ٠

٢ - العمل المشترك على تجهيز دراسات جدوى لعدد من الشركات الانتاجية الكبرى فى مجالات الزراعة والصناعة والتعدين والنقل والسياحة والاسكان وغيرها وان تقوم بتسويق تلك الشركات والترويج لها بين المواطنين العاملين بالخارج وبالاشتراك مع رؤوس الأموال العربية والأجنبية ، وقد دلت تجربة شركات توظيف الأموال على امكانية تعبئة قدر كبير من أموال القطاع الخاص اذا وجدت مشروعات الاستثمار الجيدة ٠

٣ - تنمية مجالات العمل المشترك فى ترويج المشروعات Underwriting Syndicates وفى تقديم القروض Syndicated Loans وفى تلقى القروض الدولية أو تسويق بيع مثل هذه القروض فى أسواق بعض الدول الخليجية سواء فى شكل قروض عامة Public Offerings أو قروض خاصـــة Private Placement بهدف تقليل الاعتماد على الاقتراض من الدول الغربية ، ويمكن ادارة مثل هذه القروض لاغراض محددة وخاصة كاقامة المدن الجديدة التى تباع للجمهور أو المدن الصناعية Industrial States التى تباع للمشاريع الصناعية ، أو القرى السياحية ٠

٤ - تنمية محافظ الأوراق المالية والاهتمام بالمستثمرين فى الاوراق المالية وتطوير وسائل الحفظ وعمليات المقاصة وغيرها من الخدمات التى تساعد على تنشيط السوق الثانوية لرأس المال ٠

٥ - تطوير نظم المقاصة للشيكات والحولات الخارجية على وجه الخصوص لتلافى التأخير الزمنى الذى أدى فى الماضى الى التجاء العاملين بالخارج الى الصيارفة وشركات تجميع الأموال بسبب السرعة الفائقة فى اجرائهم عمليات التحاويل الخارجية ، وتطوير وتبسيط عمليات السحب والايداع ٠

٦ - تدعيم اتحاد البنوك ماديا وفنيا حتى يمكنه الاسهام بطريقة أكثر فاعلية فى اجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بتطوير سوق التمويل وتنمية الجهود المشتركة فى حقل التدريب المصرفى والاستفادة من دروس التعثر ٠

البنوك المتخصصة :

تحتاج البنوك المتخصصة فى هذه المرحلة من خطة التنمية ٨٧/٩٢ الى تطوير شامل يتناول هيكل مواردها وسياساتها وأساليب ادارتها اذ ما برحت هذه البنوك تتبع بعض الاساليب القديمة الموروثة أى لازالت تتعامل مع الأوراق ولم تخرج بعد الى مواقع الانتاج ، كما أن ذلك النذر اليسير المقدر لها من التمويل يكاد يجعل منها مجرد صناديق اعانات مستردة وليس أجهزة تمويل فاعلة مطلوب منها ان تغير خريطة الانتاج فى مختلف المجالات وتزيد من فرص التصدير أمام انتاجنا الوطنى وقد يساعد على التطوير ما يلى :

١ - زيادة الموارد المتاحة لهذه البنوك زيادة مرموقة بمختلف الوسائل الذاتية والتحويلية ويجب أن تقوم سياسة التطوير على تقليل دور البنوك التجارية فى الاقراض المتخصص الزراعى والصناعى والعقارى وتحويل الموارد المخصصة حاليا لهذا الغرض للبنوك المتخصصة ، لأن ذلك كفيل بوضع الامر فى نصابه ، قد تعزى بعض حالات التعثر الحالى لبعض المشروعات لافتقار البنوك التجارية للخبرة الفنية المتخصصة فى المجالات المشار اليها ٠

٢ - أن يعمل البنك المركزى على نشر خدمات جميع البنوك المتخصصة الى جميع المحافظات بحيث يكون لكل محافظة بنوكها الزراعية والصناعية والعقارية بجانب البنوك اخرى ٠

٣ - أن يكون لكل بنك من البنوك المتخصصة شركة واحدة كبيرة على الأقل من شركات التأجير التمويلى Leasing Companies اذ ان هذه الشركات ترفع عن كاهل البنوك بعض اعباء التمويل المباشر الطويل والمتوسط

الأجل لرأس المال الثابت فى الآلات والمعدات التى تستنزف الجانب الأكبر من رؤوس أموال المشروعات · وهذه الشركات تحتاج الى تشريع ينظم أوضاعها ·

٤ ـ أن تلجأ البنوك الى سوق التمويل مباشرة من أجل الحصول على مواردها بدلا من انتظار ما يخصص لها الان من اعتمادات غير كافية من موارد الدولة ، وفى هذا الصدد يمكنها اصدار صكوك لتمويل المشروعات الكبرى التى تتوفر لها القدرة على السداد Self Liquidating فى مواعيد معروفة ، كما يمكنها خصم واعادة خصم الاوراق التجارية ، وزيادة مواردها بقبول ودائع المؤسسات المتعاملة معها ، وجعل أولوية الاقراض للمدخرين وهو ما يقوم به بالفعل الآن بنك الاسكان والتعمير ويمكن للبنك الصناعى والبنوك الزراعية اتباع أسلوب مماثل مع أصحاب الصناعات الصغيرة والحرفية والمزارع الصغيرة للشباب وتعويدهم على تمويل جانب من احتياجاتهم ·

٥ ـ قد يكون من صالح البنوك المتخصصة أن يكون لكل منها بيت خبرة على مستوى متقدم فى شكل شركة مساهمة تابعة بالاشتراك مع القطاع الخاص ، يتولى دراسة المشروعات الخاصة بالبنك ويقدم فى نفس الوقت خدماته لمن يطلبها من القطاعين الخاص والعام ·

بنوك الاستثمار والاعمال :

ان الامكانيات الحالية لهذه البنوك تجعل من العسير عليها القيام بالوظائف المألوفة لبنوك الاستثمار والاعمال فمواردها الذاتية وودائعها ليست لها القدرة على تقديم القروض المتوسط والطويلة الاجل · وفى ضوء هذه الحقيقة يكون على هذه المجموعة من البنوك أن تندمج فى مجموعات بحيث تشكل كل مجموعة منها بنك يتوفر له القدر المناسب من الاصول · أو تكوين مجموعات تمويل مشترك Syndicates متنوعة الاغراض ، وأن توحد جهودها فى مجال الخبرة الفنية · أما اذا رغبت فى الاستمرار فى وضعها الحالى فستظل مجرد حوانيت مصرفية قليلة الجدوى ·

وطالما أن المرحلة الحالية تحتاج الى عدد كبير من المشروعات الانتاجية الكبرى فيمكن لهذه البنوك اذا كانت جادة فى تحمل مسئولياتها أن تشترك معا فى اقامة بعض هذه الشركات التى أشرنا اليها فى مواضع أخرى ، أو بتحويل نشاطها من شركات مصرفية الى شركات تلقى أموال ، ومثل هذا التحويل قد يكون أجدى لها وللاقتصاد القومى · ويتضح من تحليل القروض

أن هذه البنوك أبعد ما تكون عن تحقيق الاغراض التى وجدت من أجلها فوفقا لارقام يونيو (٨) ١٩٨٦ ، يبلغ اجمالى قروض تلك البنوك ٤٣٠٣ مليون جنيها منها ٢٢٥٧ مليون جنيه لقطاعات الخدمات والقطاعات غير الموزعة بنسبة ٥٢٪ وقطاع التجارة ١٣٥٨ مليون جنيه بنسبة ٣٢٪ وقطاع الصناعة ٦٢٦ مليون بنسبة ٥ر١٤٪ وقطاع الزراعة ٦٢ مليون جنيه نسبة ٥ر١٪ ٠

بنوك التنمية الوطنيـــة :

طالما أن هذه البنوك قد وجدت لتبقى فمن الصالح العام أن تتولى بالفعل الوظيفة التى يستدل عليها من اسمها وهى التنمية الوطنية ، ويمكن تحقيق هذا الهدف بتحويلها الى بنوك للمحليات أى بأن يكون لكل محافظة من محافظات الجمهورية بنكها الوطنى ٠

ويوجد بالفعل ١٦ بنك موزعة على المحـــافظات ولكن شأنها فى ذلك شأن بنوك الأعمـــال والاستثمار اذ تقوم بنفس عمليـــات وخدمات البنوك التجارية ٠ وقد أدى تغير الظروف الاقتصادية الى عدم قدرة هذه البنوك على زيادة حجم الودائع بالقدر الذى يمكنها حتى من القيام بالعمليات المعتادة للبنوك التجارية الا بقدر متواضع وهو مايتبين من الأرقام المتاحة عن هذه البنوك حتى ١٩٨٨/٦/٣٠ بخلاف بنك التنمية الرئيسى بالقاهرة) اذ يبلغ(٩) مجموع أصول هذه البنوك مجتمعة وعددها ١٦ بنك نحو ٩ر٤٨٩ مليون جنيه ، ومجموع مواردها الذاتية المتمثلة فى رؤس أموالها واحتياطياتها نحو ٧ر٤٦ مليون جنيه وبلغ اجمالى مالديها من ودائع ٥ر٣١٧ مليون جنيـــه واجمالى القروض ٢٢٤ مليون جنيه واجمالى الاستثمارات ١٥٥ مليون جنيه ، وبذلك يكون متوسط أصول أو خصوم أى بنك من هذه البنوك ٦ر٣٠ مليون جنيه ومتوسط موارده الذاتية ٩ر٢ مليون وودائعه ٨ر١٩ مليـــون والقروض والتسهيلات الائتمانية ١٤ مليون جنيه والاستثمارات ٧ر٩ مليون جنيه ، وتواضع هذه الأرقام لا يحتاج الى تدليل الأمر الذى يجعل قيام هذه البنوك بتحقيق أغراضها أمرا صعب المنال ولهذا يجب أن تتحول الى بنوك محليات بمعنى أن يكون لكل محافظة بنكها الوطنى تودع فيه جميع مواردها ويتولى صرف نفقاتها وتودع فيه أرصدة الصناديق المحلية ، ويقوم بترويج المشروعات المحلية وتأسيس شركات تلقى أموال جديدة تقوم بادارة المشروعات المحلية التى تعتمد فى تشغيلها الآن وادارتها على بعض أصول المحليات من وسائل نقل وقوى محركة وقوى بشرية ومن ثم لا يمكن تقدير جدواها بالحيدة الواجبة ، ويرى بعض الخبراء (١٠) وجوب انشاء بنوك جديدة لهذا الغرض

ولكننا نرى أن فى ذلك اسراف واهدار للموارد لا مبرر له طالما أن هذه البنوك موجودة بالفعل فى معظم المحافظات ٠

ولسنا فى حاجة الى ترديد حقيقة أهمية وجود أجهزة مالية ترتبط ارتباطا عضويا بالمحليات اذا ما أردنا للتخطيط الاقليمى أن يلعب دوره المنشود ٠ وعدد كبير من الدول تقوم التنمية المحلية فيها على اكتاف بنوك أقليمية ٠

البنوك والفروع الاسلامية :

حققت البنوك التى تعمل وفق الشريعة الاسلامية نجاحا مرموقا بكل المعايير وأمكنها خلال فترة وجيزة نسبيا أن تجتذب قدرا وافرا من الموارد حيث بدأت بالانتشار السريع فى مصر والدول العربية والاسلامية خلال السبعينيات ، وكان لمصر دور الريادة فى هذا المجال حيث بدأت أول تجربة فى ميت غمر بمحافظة الدقهلية عام ١٩٦٣ تولى تنفيذها الدكتور أحمد النجار وكان هدفها انشاء بنوك لا تتعامل بالفائدة وتقوم بخدمة المحليات وأصبح عدد البنوك الاسلامية فى مصر ثلاثة بنوك وعدد فروع البنوك الأخرى التى تعمل وفق الشريعة الاسلامية نحو ٦٠ فرعا حتى عام ١٩٨٨ ، وعلى مستوى العالم الاسلامى يوجد الآن نحو ٥٨ بنك أو شركة استثمار اسلامية وقد بلغ مجموع ميزانيات البنوك الاسلامية الثلاثة (بنك فيصل الاسلامى المصرى - المصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية - بنك ناصر الاجتماعى) فى ٨٦/١٢/٣١ نحو ٣١٤٩ر٦ مليون جنيه(١١) وهذا الرقم بالقياس للرقم الاجمالى لميزانيات بنوك التنمية الوطنية (١٦ بنك) السابق ذكره يدل على مدى تجاوب المودعين مع هذه البنوك ، كما يدل الاقبال الكبير من المودعين على شركات تجميع الاموال التى رفعت شعار عدم التعامل بالربا على أهمية الاستفادة من هذا الوازع الدينى فى تطوير سوق المال لأن أساليب العمل فى هذه البنوك وأدواته يمكن أن تلعب دورا هاما فى خدمة المجتمع ٠

فهى فى المقام الأول بنوك استثمار ويمكنها تمويل الائتمان المتوسط الأجل للمشاريع الصغيرة والحرفية بأسلوب المضاربة والمشاركة ويحسن بها ان تتخصص فى هذا النوع من التمويل وعدم التمادى فى الخطأ الحالى بالتركيز على عمليات المرابحه التجارية جريا وراء الربح العاجل ، وما من شك فى أن الذى يدفعها دفعا لاختيار هذا الاسلوب السهل فى ادارة أصولها هى درجة السيولة العالية التى تتوفر لها وعدم قدرتها على توظيف

الودائع الاستثمارية المكلفة فى عمليات مشاركة ومضاربة مجزية وسريعة العائد ٠

وتطوير سوق التمويل يتطلب من البنك المركزى أن يدرس ظروف هذه البنوك دراسة موضوعية وان يقوم بتعديل بعض أدوات الرقابة عليها فيما يتعلق بنسب السيولة والاحتياطى باعتبارها بنوك استثمار فى المقام الأول ٠ كما تمنح الفرصة العادلة فى الانتشار بالترخيص لها بفتح الفروع بما يحقق الاستفادة من الاصول المادية والبشرية المعطلة لدى بعض هذه البنوك فى الوقت الراهن ٠ ويمكن لهذه البنوك الاستفادة من الاوعية ذات العائد المتغير التى استحدثها القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، بتحويل بعض الشركات التابعة لها الى شركات تلقى أموال ، أو بالتقدم للترخيص لها بأصدار صكوك التمويل ذات عائد متغير بأعتبار أن هذه الصكوك شرعية ـ ويرجع تردد هذه البنوك فى ارتياد مجالات الاستثمار بالمشاركة بصفة أساسية الى افتقارها للكوادر الفنية وأجهزة المتابعة الكفوءة وهو ما يجب تداركه ، بتطوير أساليب التدريب مع التركيز على الجوانب العملية والاستعانة بالفنيين والخبراء ٠

ويعتمد نجاح هذه البنوك بصفة أساسية على التعامل مع مؤسسات ناجحة اقتصاديا وعليها يقع عبء دراسة مجالات الانتاج المناسبة وتشجيع القطاع الخاص على ارتيادها ومشاركته ، وهى مطالبة بالقيام بدور رجال الأعمال الذين يرتادون مجالات الاستثمار الجديدة Enterpreneurs والترويج للعديد من المشروعات الصغيرة فالقطاع الخاص يحتاج الى توجيه وترشيد ويجب أن يكون دور البنوك فى هذا الصدد ايجابيا ولا تنتظر فقط المستثمر الذى يطرق أبوابها ٠ ويمكنها بالمضاربة اقامة المـــدن السياحية والمجمعات الصناعية ، وتنمية خبراتها فى ادارة محافظ الاوراق الماليـــة الاسلامية والتعامل فى صكوك الاستثمار والتمويل فى السوق الثانوية ٠

ســـوق رأس المـــال :

كان التطور فى سوق رأس المال خلال مرحلة الانفتاح الاقتصـــادى مرموقا ، وكانت الزيادة النسبية فى قيمة الاوراق المالية فى السوق خلال السنوات العشر الاخيرة بمعدل ٨١١٪ اذ ارتفعت قيمة الاوراق المالية من أسهم مدرجة وغير مدرجة بالبورصة والصكوك الحكومية والمضمونة من الحكومة من ٧ر٥١٦ مليون جنيه عام ١٩٧٨ الى ٢ر٤١٨٩ فى نهاية عام ١٩٨٦ وهى آخر أرقام منشورة (١٢) بينما ارتفع حجم الودائع لدى البنوك التجارية خلال نفس الفترة بنسبة ٧٢٧٪ من ٤ر٣٨٣٧ الى ٢ر٢٩٠٦٥ مليون

جنيه - وبالرغم من تلك الزيادة النسبية المرموقة الا ان حجم التعامل فى كل من السوق الاولية والثانوية لازال متواضعا للاسباب التالية :

١ - ان الصكوك الحكومية والمضمونة منها تشكل الجانب الأكبر من قيمة الاوراق المصدرة ففى ديسمبر ١٩٨٦ بلغت قيمة السندات الحكومية ٣٥٥١ مليون جنيه بنسبة ٨٥٪ من اجمالى قيمة الاوراق بالسوق وهو ٢ر٤١٨٩مليون جنيه ، وهذه أوراق لا يجرى عليها سوىتداول محدود جدا٠

٢ - ان نسبة قيمة الاسهم المدرجة فى بورصة الاوراق المالية فى نهاية عام ١٩٨٦ لا تشكل سوى نسبة قدرها ٥٪ من اجمالى قيمة الاوراق بما فيها السندات الحكومية ، وتشكل نسبة قدرها ٣٥٪ من اجمالى قيمة الاسهم المدرجة وغير المدرجة حيث بلغت قيمة النوع الاول فى التاريخ المشار اليه ٩ر٢٢١ مليون جنيه وقيمة النوع الثانى ٢ر٤١٥ مليون جنيه واجمالى قيمتها معا ١ر٦٣٧ مليون جنيه ٠

٣ - ان الشركات المساهمة المغلقة التى لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام للجمهور تشكل الجانب الاكبر من عدد شركات المساهمة القائمة والشركات المدرج اسهمها ببورصة الاوراق المالية ، ففى نهاية عام ١٩٨٧ بلغ عدد الشركات المسجلة ٤٣٠ شركة منها ٣٠٠ شركة بنسبة ٧٠٪ شركات مغلقة وبالتالى فان تداول أسهم هذه الشركات يكاد ينحصر فى مؤسسيها (١٣)٠

٤ - أن عددا كبيرا من الشركات لم تسجل أسهمها بعد بجدول الاسعار أو هى فى سبيل التسجيل ذلك لأن عدد الشركات المرخص لها وفقا للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حتى منتصف عام ٨٨ قد بلغ نحو ٧٧٠ شركة كما أن نحوا من ٣٦٪ من عدد المشروعات التى حصلت على موافقة الهيئة العامة للاستثمار وفقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل حتى نهاية عام (١٤) ١٩٨٧ لم تبدأ نشاطها بعد ٠ فالمشروعات التى بدأت نشاطها بالفعل عددها ١٠٦٦ مشروعا مجموع رؤس أموالها ٤٣٢٢ مليون جنيه بينما بلغ اجمالى عدد المشروعات ١٦٥٩ مشروعا ورؤوس أموالها ٧٥٤٤ مليون جنيه ، ولعل الأمر يتطلب وضع شرط جزائى للمشروعات التى تحصل على تراخيص ولا تباشر التنفيذ ويسحب الترخيص اذا لم يبدأ النشاط خلال سنة ، حتى لا تبدو خريطة الاستثمار مزدحمة بمشروعات غير قائمة ويحرم من الحصول على التراخيص المستثمرون الجادون ٠ كما يجب أن تكون شركات الاكتتاب العام مميزة فى الحوافز عن الشركات المغلقة لتوسيع قاعدة المستثمرين وتنشيط السوق ٠ بل ان عدم تسجيل أسهم الشركات المغلقة فى جدول البورصة لن يترتب

عليه أضرار يذكر بحجم التعامل ، ذلك لأنه بالرغم من التفوق فى عدد هذه الشركات كما سبق القول الا أن عدد أسهمها يقل عن نصف عدد أسهم شركات الاكتتاب العام المسجلة فى البورصة · ومن الاجراءات التى يتطلبها تطوير سوق رأس المال ما يلى :

١ - تحتاج السوق الاولية الى عوامل جذب لعامة المستثمرين من خلال عدد من المشروعات الجيدة التى يمكن للجهاز المصرفى اعـــداد دراســات الجدوى الخاصة بها وترويجها ، مع التركيز على المشروعات التى يمكن أن تدر أرباح معقولة وذلك لأن الغالبية الكبرى للشركات المتعامل على أسهمها فى البورصة توزيع أرباحا تقل عن فوائد وأرباح البنوك كما أنها لا تحقق لهذا السبب زيادات رأسمالية معقولة ، ووفقا لاخر أرقام منشوره يبلغ متوسط القيمة الاسمية للسهم من الاسهم المقومة بالجنيه المصرى فى عام ١٩٨٦/٨٥ فى بورصة القاهرة ٩ر٤ جنيه بينما يبلغ متوسط القيمة السوقية ١ر٧ جنيه ، وبالنسبة للاسهم الدولارية كان المتوسطان ٦ر٢٤ جنيه ، ٢٥ جنيه على الترتيب ولو افترضنا أن الزيادة الرأسمالية قد تراكمت خلال فترة خمس سنوات فى المتوسط لتبين مدى تواضع قيمة الزيادة الرأسمالية السنوية ، اما السندات الحكومية بالجنيه المصرى فان القيمة السوقية لها تقل عن القيمة الاسمية فى ذات التاريخ بنحو ٢٨٪ (١٥) حيث بلغت القيمة الاسمية ١ صحيح والسوقية ٧٢ر٠

٢ - كما تحتاج السوق الاولية Primary Market لعدد من المروجين الاكفاء يرتبط وجودهم بطبيعة الحال بوجود مشروعات جيدة كما سبق لنا القول ، وقد تكون مناسبة تأسيس الشركات الجديدة لتلقى الاموال فرصة لقيام شركات ترويج صكوك التمويل والاستثمار أو للعمل الجـدى للشركات الموجودة بالفعل ولم تتضح جهود أى منها حتى الآن ·

وليست مهمة المروج (١٦) Underwriter مجرد تلقى اكتتاب الجمهور وهى المهمة التى تتولاها فى الوقت الحـــاضر البنوك بل مسئولية المروج أكبر واشمل فهو مسئول عن تقويم الاصدار والدراسة الفنية لهيكل تمويل الشركة والضمانات الكفيلة بحماية حقوق الجمهور ومراجعة اتفاقية القرض Indenture وادارة عملية التسويق بصفته The Lead Manager واختيار وكلاء البيع للجمهـــور Sales Groups ، وبعض الشركات المروجة تتعهد ببيع الاصدار كله سواء تم تغطيته من الجمهور أو لم تتم هذه التغطية ويكون ذلك مقـــابل عائد Spread يتمثل فى الفرق بين سعر البيع للجمهور والسعر المتفق عليه مع الجهة المصدرة للصكوك بموجب اتفاقية

يطلق عليها Stand-by Agreement ، كما قد يتعامل المروج مع الاصدار على أساس بذل أقصى جهد The best-effort Agreement ويكون دوره فى هذه الحـالة مجرد وكيل · أما النوع الثالث من طرق التعامل فهى تخلى المروج عن مهمته اذا لم يتم الاكتتـاب التام من الجمهور فى الاصـدار All-or-none Agreement وبعض الاصدارات الجيدة يتم تسويقها باجراء مناقصة بين الشركات المروجة حول اتعاب الترويج ·

٣ - بالرغم من أن قانون الاستثمار يسمح بقيام المستثمر الاجنبى بمفرده بتنفيذ المشروعات التى ينص عليها ذلك القانون فى مجالات هامة فلا زلنا متمسكين بالاصدرات الاسمية Nominal وفى تصورنا أن هذا الاسلوب بما يتطلبه من اجراءات نقل الملكية عند كل تعامل يجب ان يقتصر على المشروعات الاستراتيجية الهامة التى يراد قصر ملكيتها على المصريين أما المشروعات الاخرى التى لا تتوافر لهـا هذه الصفة يمكن أن تكـون اصداراتها لحامله Bearer ويمكن لمنع الاحتكار النص فى نظم بعض الشركات على الحد الاقصى لعدد الاسهم التى يجوز للمساهم تملكها · وذلك لأن الصكوك لحامله تحقق درجة عالية من المرونة فى التداول ·

٤ - يجب تطوير اصدار السندات الحكومية وجعل جميع الاصدارات معومة مع اعطاء حافز للمستثمرين يتمثل فى عـلاوة تضاف الى متوسط العائد فى الاسواق الدولية ، والاهتمام باصدار الصكوك ذات العائد المتغير لاجتذاب طبقة كبيرة من المستثمرين لا تتعامل بالفائدة الثابتة والغاء الحد الاقصى لسعر الفادة المنصوص عليه فى القانون المدنى بسعر ٧٪ ·

السـوق الثانوية :

تتولى بورصتا الأوراق المالية فى القاهرة والاسكندرية القيام بجميع عمليات السوق الثانوية Secondary Market وتتم عمليات هذه السوق اما داخل حلقات هذه البورصات (داخل المقصورة) أو يتم بين السماسرة خارج المقصورة فيما يسمى عمليات التطابق Marriage وبعض البنوك التجارية من خلال السماسرة المسجلين بالبورصة ، وعدد السماسرة فى بورصة القاهرة عشرة بعضهم شركات أفراد والبعض الآخر نشاطهم فردى - وبالنظر الى ضيق السوق وقلة عدد الاوراق المتعامل عليها فان نشاطهم محدود بشكل ظاهر · وتتم جميع عمليات السوق فى الوقت الراهن بالطريقة التى كانت عليها منذ بداية هذا القرن بدون تغيير يذكر وتجرى جميع العمليات يدويا والتليفون العادى هو وسيلة الاتصال الوحيدة بخارج مقر البورصة ،

ولا يوجد اتصال مع الاسواق الخارجية كما لا يوجد أى تعامل فى أوراق غير مصرية وتقوم باصدار نشرة أسعار يومية ولكنها لا تعد أية مؤشرات أو أرقام قياسية على غرار أرقام Dow Jones Averages داو جونز أو غيره من المؤشرات مع امكانية اعدادها حتى بدون استخدام الكمبيوتر(١٧) لقلة عدد الاوراق التى يجرى التعامل عليها ·

ويحتاج تطوير السوق الثانوية لخدمات شركات تتوفر لها القدرة على تقديم المشورة الفنية للمستثمرين والسماسرة الحاليون Commission or Floor Brokers غير مخولين بالتعامل لحسابهم وتفتقر السوق لخدمات المتخصصين Specialists وصانعو السوق Market makers وتحديث نظام المقاصة Clearing System لتبادل الاوراق والحقوق ونظام للحفظ Safe custody كما تفتقر السوق الى خدمات شركات الاستثمار Investment Companies المعروفة فى الأسواق المتقدمة التى تتخصص فى امتلاك وادارة محافظ للأوراق المالية لحساب المساهمين فيها فقط ومنها انواع ذات رأس مال غير متغير Closed-End-Companies وأخر ذات رأس مال متغير يزداد بزيادة المساهمين الجدد Mutual Funds ويقل بنقصهم ويمكن للمساهم الدخول والخروج فى أى وقت ، وتحدد قيمة السهم يوميا عقب اقفال البورصة ومنها أنواع هدفها تقديم عائد دورى Income Funds ومنها مايتوخى الزيادة الرأسمالية فى المحفظة Growth Funds ومنها مايعمل على تحقيق الهدفين Balanced Funds وبعض هذه الصناديق (١٨) يتخصص فى أنواع بذاتها من الاوراق كالاوراق التى تصدرها المحليات Municipal Bond Funds ، مثل هذه الصناديق تتيح للمستثمر الصغير الاستفادة من الخبرة الفنية لهذه الصناديق والمرونة والسيولة فى استخدام مدخراته مع امكانية تقسيط مشترياته بما يتناسب مع دخله (١٩) ، كما لا تحظى السوق بوجود متعاملين فى السوق الثانوية خارج البورصة Over-the-counter Market لافتقار السوق الى المؤسسات السابق ذكرها ، ودور البنوك بمختلف أنواعها يحتاج الى تطوير واهتمام بتكوين وادارة محافظ الأوراق المالية واعداد الفنيين لهذا الغرض ، والنشر عن عمليات السوق والاسعار محدود ولا تهتم الصحف اليومية بمتابعة تحركات الاسعار كما لا توجد بيوت متخصصة تنشر ميزانيات الشركات وتحللها وتتيح للمستثمرين الوقوف على البيانات السليمة الصحيحة Adequate Disclosure ، ويجب البدء بتطوير قانون البورصة ولوائحها الداخلية بحيث تسمح بادخال خدمات جديدة ووسطاء جدد فى المجالات

السابق الاشارة اليها ، وزيادة وسائل النشر المتخصصة واعداد أرقـــام قياسية عامة ونوعية عن القطاعات الرئيسية ٠

ســـوق الصرف :

باتت سوق الصرف بعد العمل بالسوق المصرفية فى النصف الاول من عام ٨٧ وبعد الغاء سعر صرف مجمع البنوك التجارية عام ١٩٨٨ قريبة جدا من الوصول الى توحيد سعر الصرف والغاء التعدد الذى بدأت مع بداية فرض نظام الرقابة على الصرف عند نشوب الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر عام ١٩٣٩ بالمرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ (٢٠) ٠

وفى تصورنا أنه يمكن الوصول الى هذا الهدف بالترتيبات التالية :

١ ـ الغاء التعدد الحالى فى سعر صرف بعض المعاملات كالســـعر الجمركى وهو ١٨٩ مع تعديل فئات الرسوم بحيث تلغى أثر الزيادة الى ما يعادل سعر السوق المصرفية ٠

٢ ـ الغاء سعر الصرف الحالى لمجمع البنك المركزى لأنه من الناحية الفنية ليس سعرا للصرف ولا تتدخل فى تحديده أية عوامل خارجية على أن يعتبر الفرق بين السعر الحالى وسعر السوق المصرفية دعما تتحمله ميزانية الدولة ، وهذا الاجراء لن يغير من الواقع الموجود فعلا ، مع تخفيض أعباء الميزانية العامة بالتدريج وعلى مراحل وبمراعاة الظـــروف السياســـية والاجتماعية والاقتصادية ٠

٣ ـ لا تعتبر أسعار الاتفاقات الثنائية أسعارا حرة للصرف ولا تعدوا أن تكون أسعارا حسابية ويمكن اهمالها عند الكلام عنتعدد أسعار الصرف ٠ ومن ثم فان الوصول الى سعر صرف موحد ممكن ٠

ولكن المهم فى هذا الصدد هو مرحلة ما بعد التوحيد ، فتوحيد سعر الصرف على النحو السابق ذكره بات قريب المنال ، ولكن هذا التوحيـــد لا يعنى الوصول الىمرحلة التعويم التام النظيف (٢١) Full Clean Floot ولا يعنى أيضـــا بلوغ مرحلة حـــرية التحويل Free Convertibility وفقا لمفهوم المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولى لأن هذه المرحلة تتطلب الغاء الرقابة على النقد كلية والسماح بدخول وخروج الجنيه المصرى والعملات الاجنبية الأخرى بحرية ٠ وهذا الهدف قد يكون بعيد المنال فى الظروف الحالية ما لم يتم اصلاح الاختلالات الأساسية فى اقتصادنا القومى

ويتحول ميزان مدفوعاتنا مع العالم الخارجى لصالحنا وهو موضوع يخرج عن نطاق هذه الدراسة ٠

ويتطلب تطوير سوق التمويل تقليل دور الدولار بالتدريج فى اقتصادنا القومى والعودة الى تقويم الاوعية المتعامل عليها فى سوق رأس المال بالجنيه المصرى ، وايجاد الحوافز التى تدفع المدخرين الى تحويل الودائع الدولارية الى ودائع بالعملة الوطنية على النحو السابق الاشارة اليه وزيادة المنافذ الشرعية لاستبدال النقد الاجنبى على مستوى بنوك القرى مع الاستمرار فى حظر التعامل خارج البنوك بحزم شديد ٠

خلاصـــة :

١ ـ تحتاج سوق المال بالمعنى الشامل السابق تعريفه الى وجود هيئة (ايا كان اسمها) تتوفر لها قدرة النظرة الشاملة الى هذه السوق بروافدها العديدة السلعية والعقارية والتمويلية ٠٠٠ الخ ٠ لأن الهيئة العامة لسوق المال بحكم امكانياتها وهيكلها التنظيمى الحالى ومواردها لا يمكنها تحقيق ذلك ٠ وبالرغم من أن قانون انشائها يحملها مسئولية أكبر هى العمل على تنمية سوق المال ، فان اختصاصها الفعلى يكاد يقتصر على الاشراف على بورصتى الاوراق المالية ، والاشراف الجزئى على تنفيذ احكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، ثم أضيف اليها فى يونيو ١٩٨٨ مهمة الاشراف الجزئى على تنفيذ بعض احكام القانون رقم ١٤٦ لســـنة ١٩٨٨ الخـــاص بشركات تلقى الأموال ٠

وتطوير سوق التمويل لا يمكن تحقيقه الا فى اطار استراتيجية عامة للسوق الشاملة للاستثمار ومن ثم فقد بات من الضرورى تجميع الهيئات والمصالح والعديد من جهات الاشراف ومراكز اتخاذ قرارات الاستثمار فى مجمع واحـــد ٠

٢ ـ يعتمد التطوير على ايجاد بنية أساسية للسوق تتمثل فى اعداد قواعد متقدمة للبيانات ومراكز للمعلومات على مستوى سوق المال كله بكل أسواقه الفرعية ، كما يتطلب اجراء تطوير جذرى للاحصاءات المصرفية بصفة خاصة والمالية بصفة عامة يجعلها أكثر شمولا وتفصـــيلا والتغلب على التأخير الزمنى الطويل الحالى ٠ وتطوير نظم الاتصال بين أجهزة السوق وربطها بالاسواق المالية الدولية ٠

٣ ـ البدء الفورى فى اصلاح الاختلالات الهيكلية فى سوق التمويل واعادة النظر فى توزيع الأدوار والموارد والاستخدامات بالطرق الكفيلة

بتحقيق أفضل استخدام للاصول وأعمال التخصص · وتجميع الوحدات الصغيرة فى مؤسسات كبرى تتوفر لها القدرة الفاعلة ·

٤ - تنمية أسواق التمويل المحلية على مستوى المحافظات بحيث تكون لكل محافظة بنوكها الخاصة المتنوعة ، البنوك المتخصصة وبنوك التنمية ويقع على عاتق هذه البنوك تنمية أسواق المال المحلية ، بأن تلعب أدوار رجال الاعمال فى البحث عن مجالات الاستثمار الجديدة وتروج لها وتسوق أوراقها المالية ··· الخ ، وبدون مثل هذه البنوك لا يتوقع أى نجاح للتخطيط الاقليمى ·

٥ - تعتبر السياسة المالية الراهنة مسئولة الى حد كبير عن بعض مظاهر الاختلال فى سوق التمويل ومن ثم فان التطوير يتطلب تعديل السياسه المالية التى تجعل القطاع الحكومى يستحوز على الجانب الاكبر من الموارد بدون ضوابط محددة ·

٦ - يؤدى تأخير البت فى مشكلة تعثر العديد من المشروعات والمديونات المجمدة لدى بعض شركات القطاع العام والمشترك الى تفاقم أزمات سوق التمويل يوما بعد يوم ومن ثم فأنها تتطلب أولوية خاصة فى العمل ·

٧ - تحتاج حالة الركود التضخمى وأزمة الثقة العارمة من جانب المستثمرين الى اجراءات غير تقليدية تعمل على كسر الجمود وتحريك السوق لنقله من المنعطف الخطير الحالى واعادة الثقة الى المستثمرين · ان البنوك التجارية الكبيرة بصفة خاصة والجهاز المصرفى بصفة عامة هو معقل الامل فى القيام بهذا الدور · والجهود المشتركة للبنوك يمكن أن تحقق الكثير اذا ما أحسن التخطيط والتنسيق والتنفيذ · فالسوق فى حاجة الى عدد كبير من المشروعات الجيدة فى مختلف المجالات ·

٨ - يمكن استثمار رغبة جانب كبير من جمهور المتعاملين مع البنوك والفروع الاسلامية فيما يعود عليهم وعلى سوق التمويل والاقتصاد القومى بأفضل النتائج · ومن ثم يجب تطوير خدمات هذه الاجهزة بأعانتها على ذلك بأعتبارها بنوك استثمار فى المقام الاول ، ومن ثم قد يتطلب تنمية دورها النظر اليها من الناحية الرقابية نظرة تتناسب مع طبيعة توظيفها لمواردها ، وايجاد العديد من الأوعية غير المحددة العائد وتعديل مايلزم من القوانين الحالية لافساح المجال أمام هذه الاوعية ·

٩ - **تنمية دور بعض المؤسسات الادخارية الهامة كشركات التأمين** وصناديق التأمين والادخار والمعاشات العـامة والخاصة وصندوق توفير

البريد وغيرها من المؤسسات المماثلة وعدم الحجر على بعض هذه المؤسسات بمصادرة مواردها لحساب الخزانة العامة ، وتخويلها قدر متزايد فى ادارة اصولها فى سوق التمويل ، وتشجيعها على ادارة محافظ استثماريه تتوزع فيها المخاطر وتساعد على تنشيط سوق رأس المال ٠

١٠ - سرعة توحيد قوانين الاستثمار وهو مطلب طال انتظاره بدون مبرر معقول ، وتعديل بعض أحكام القوانين الحاليه بما يتيح دخول نماذج جديدة من الشركات والصناديق والاوعية التى سبق لنا ذكرها فى هذه الدراسة ، على أن يتم اختيار ما يتناسب مع ظروفنا وعاداتنا منها ، والغاء القيد الازلى فى القانون المدنى بجعل الحد الاقصى لاسعار الفائدة ٧٪ ، ومراجعة بعض اللوائح المالية ونظم المحاسبة الحكومية بما يتيح للقطاعات الاقتصادية استيفاء احتياجاتها التمويلية بطريقة مباشرة من سوق التمويل٠

١١ - الغاء التعدد الحالى فى أسعار الصرف ، وانتهاج اسلوب اكثر مرونة فى تحديد الاسعار اليومية لمواجهة أى نقص فى الموارد باعتبار الزيادة فى تكلفة شراء النقد الأجنبى هى أقل بكثير من تكلفة الاختناقات التى تترتب على العجز فى تلك الموارد ٠ ومن أجل سد باب يمكن أن يعود منه الى السوق سماسرة العملة مرة أخرى ٠

١٢ - توفير قدر أكبر من الاهتمام لأسواق الأوراق المالية وتطوير البنية الأساسية للبورصات وتجهيزها بمعدات حديثة والاهتمام بنشر الاسعار واعداد ارقام قياسية لها واصدار النشرات المتخصصة ، وتعديل لوائح البورصات لتسمح بدخول نوعيات جديدة من الشركات التى تعمل فى حقل الاوراق المالية ، ويعمل البنك المركزى مع البنوك على الاهتمام بتكوين وادارة محافظ أوراق مالية وادخال قيم هذه الاوراق ضمن مكونات نسبة السيولة٠

١٣ - تطوير دور البنوك المتخصصة وتحويل قدر متزايد من الموارد لها بطرق مرنة تمكينا لها من القيام بدورها المنشود فى تنمية قطاعات الانتاج وهو الدور الذى تتولاه بالنيابة عنها البنـــوك التجارية التى تفتقـــر الى خبرة التخصص ٠

١٤ - الاسراع فى وضع المعايير المحاسبية التى يمكن بها الحكم على مدى ســلامة الافصـــاح عن المراكز المالية للشركات والمؤسسات العاملة فى سوق المال ، بما يضمن وقوف المستثمرين على بيانات سليمة وعادلة عن هذه المراكز وتشديد العقوبة على المحاسبين والمراجعين وغيرهم من المهنيين الذين يحيدون عن ذلك ٠

الهـــوامش

(١) مصدر الارقام الهيئة العامة للاستثمار ـ مطبوعات الملتقى العربىعام١٩٨٨م٠

(٢) سيد عيسى ـ الاستثمار ـ مجموعة محاضرات ـ لدبلوم الدراسات العليا فى الجمارك ـ كلية التجارة ـ جامعة قناة السويس ٠

(٣) سيد عيسى ـ الاسواق المالية الدولية ـ محاضرات لمعهد التدريب المصرفى ـ اتحاد البنوك عام ١٩٨٧ م ٠

(٤) Jack Clark Francis — Investment Analysis and Management Mc Graw-Hill — N.Y. America.

(٥) International Finance Corporation-Report (Action Programme For Development of Egypt Capital Market) — 1981.

(٦) مصدر الارقام ـ البنك المركزى ـ المجلة الاقتصادية ـ المجلد ٢٦ عدد ٢ لسنة ١٩٨٦ م ٠

(٧)لم نستبعد من أرقام الميزانيات حسابات ما بين البنوك ٠

(٨) البنك المركزى ـ المرجع السابق ٠

(٩) مصدر الارقام ـ البنك الوطنى للتنمية ـ البنك الرئيسى بالقاهرة ٠

(١٠) د٠ أسعد عبد الحميد ـ واقع تنظيم المؤسسات المتخصصة فى ائتمان المحليات ـ دراسة مقدمة لمؤتمر جامعة المنصورة عن التنمية المحلية عام ١٩٨٦ ـ

(١١) د٠ محمود الانصارى واخرين ـ البنوك الاســـلامية ـ كتاب الاهرام الشهرى ـ أكتوبر ١٩٨٨ م ٠

(١٢) البنك الاهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ـ العددان الاول والثانى عام ١٩٨٧ م ٠

(١٣) مصدر الارقام ـ بورصة الاوراق المالية بالقاهرة ٠

(١٤) مصدر الارقام ـ الهيئة العامة للاستثمار ـ مرجع سابق ٠

(١٥) مصدر الارقام ـ مجلة البنك المركزى ـ مرجع سابق ٠

(١٦) Jack Clark — Ibid.

(١٧) سيد عيسى ـ دراسة أعدت للهيئة العامة لسوق المال عن اعداد أرقام قياسية للاسعار لبورصة القاهرة ٠

(١٨) Timothy E. Johnson-Investment Principles — Prentice-Hall N.Y. America.

(١٩) Jack Clark — Ibid.

(٢٠) سيد عيسى ـ نظم وقوانين النقد ـ مجموعة محاضرات ـ لدبلوم الدراسات العليا المصرفية كلية التجارة ـ جامعة حلوان ٠

(٢١) سيد عيسى ـ نظام النقد الدولى المعاصر ، المطبعة العالمية ـ توزيع دار المعارف ٠

سيد عيسى ـ أسواق وأسعار صرف النقد الاجنبى ـ انتركو للطباعة ـ المعادى ـ توزيع دار المعارف ٠

تعقيب على ورقة الأستاذ سيد عيسى

بعنوان « تطوير سوق التمويل فى مصر »

للدكتور محمود عبد الفضيل

ليس هناك من شك فى أن « سوق المال » فى مصر يمر بأزمة حادة هذه الأيام ولاسيما فى ضوء التطورات التى ألمت بسوق المال « غير الرسمى » المتمثل فى شركات توظيف الأموال · ولكنه من الصعب ، فى ظل الأوضاع الراهنة للاقتصاد المصرى ، فصل أوضاع « سوق المال » عن أوضاع وأزمات « سوق النقد » و « سوق الصرف الأجنبى » ، لما يوجد من تداخل وترابط وثيق بين هذه الأسواق الثلاث ·

اذ أنه نتيجة تزايد درجة « دولارية » الاقتصاد المصرى (The dollarisation of the Egyptian economy) خلال السنوات العشر الأخيرة ، أصبحت « الأرصدة الدولارية » بمثابة أصول مالية تلعب دورا هاما فى حافظة استثمارات القطاع العائلى فى مصر · وبالتالى تجاوزت دورها التقليدى كأحد الأصول النقدية التقليدية · وكذلك فان التداخل بين دور « الوديعة » وبين دور « الصك المالى » (عقد وكالة/عقد استثمار/عقد مضاربة) فى حالة شركات توظيف الأموال أدى الى اضطراب المعايير والحدود الفاصلة بين الأصول النقدية والأصول المالية بالمعنى الدقيق للكلمة · ولنتذكر بهذا الصدد الكتاب الهام للاستاذين Gurely and Shaw المعنون : "Money in a Theory of Finance"

ولعل الأزمة كل الأزمة تكمن فى ارتفاع وتسارع معدلات التضخم فى الاقتصاد المصرى خلال الثمانينات ، حيث أصبحت معدلات العائد على الودائع المصرفية وشهادات الاستثمار والأسهم والسندات (وغيرها من الأدوات المالية المتداولة من خلال القنوات الرسمية) تدر عائدا حقيقيا سالبا ، أى بعد خصم معدلات التضخم من معدلات العائد الاسمى التى تحققها تلك الأوعية · ومن هنا كان نشوء وتضخم « سوق المال غير الرسمى » ، رغم هشاشة بنيتها وبدائية أسلوب أدائها ، وكذا الهروب المنظم من الجنيه المصرى الى الدولار الأمريكى كمخزن للقيمة وكأداة لتقويم وربط جانب هام من مدخرات القطاع العائلى · فلقد بلغ حجم الودائع الدولارية فى القطاع المصرفى المصرى الخاصة بالقطاع العائلى ٧٫٦ مليار دولار فى السنة المالية ١٩٨٦/٨٥ ·

يقابل هذا ضعف حجم التعامل فى بورصة الأوراق المالية ، اذ بلغ حجم التعامل فى سوق الأوراق المالية فى مصر مالا يزيد عن ٤٠٠ مليون جنيه مصرى خلال عام ١٩٨٧ ، وهو مبلغ متواضع للغاية بكافة المعايير ، خاصة اذا ماقورن بودائع القطاع العائلى لدى الجهاز المصرفى وشركات توظيف الأموال • اذ يلاحظ ، بشكل عام ، احجام لدى الأفراد الطبيعيين عن التعامل فى الأوراق المالية (من أسهم وسندات) التى يجرى تداولها فى البورصة • وكما تشير الورقة - التى بين أيدينا - فان نسبة قيمة الأسهم المدرجة فى بورصة الأوراق المالية فى نهاية عام ١٩٨٦ لا تشكل سوى ٥٪ من اجمالى قيمة الأوراق المالية ، بما فيها السندات الحكومية ، كذلك ، فان جانبا هاما من الشركات المساهمة العاملة فى مصر تعتبر شركات مغلقة لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام للجمهور • فكما تشير الورقة ، بلغ عدد الشركات المساهمة المسجلة فى نهاية عام ١٩٨٧ ٤٣٠ شركة منها ٣٠٠ شركة (بنسبة ٧٠٪) شركات مغلقة •

وكل تلك المؤشرات والدلائل ، تشير بوضوح الى أن هناك أزمة حادة فى سوق المال - أو « سوق التمويل » (Finance Market) - على حد تعبير الباحث - اذ فى الوقت الذى توجد فيه تخم لمدخرات القطاع العائلى ، توجد أزمة تمويلية عامة فى الاقتصاد المصرى تنعكس فى تسرب المدخرات من الأوعية الادخارية الرسمية وارتفاع حجم الاستدانة من الخارج •

ورغم أن الباحث أشـــار لبعض أعراض وأسباب الأزمة فى « سوق التمويل » ، فانه لم يتوقف طويلا عند سلوك وتفضيلات المدخرين فى مجالات الاحلال بين الأصول المالية المختلفة ، بل بين كافة أنواع الأصول ، ولاسيما فى ظل ظهور نوعيـــات جديدة للأصول المالية مثل صكوك شركات توظيف الأموال • نعم ، هناك اشارة فى البحث الى أن الأسهم لا تعتبر وعاء ادخاريا مفضلا لدى المدخرين المصريين ، نظرا لأن العائد الموزع (الكوبونات) يقل فى معظم الأحوال عن فوائد الودائع وشهادات الاستثمار ، كما أنها لا تحقق مكاسب رأسمالية (Capital gains) تعوض المدخرين عن قصور العـــــائد •

ولذا كنت أتمنى لو أن الباحث قد توقف عن قضية المحددات التى تحكم « عمليات الاحلال » بين الأصول المالية على غرار الكتابات المتداولة اليوم عن الاحلال بين « الأصول النقدية وشبه النقدية »
"Monetary & quasi monetary assets".

وفى تقديرى ، أننا نشهد اليوم العديد من الأوعية الادخارية التى تمتزج فيها خصائص « الأصول المالية » مع خصائص « أشباه النقود ، مثل الايداعات لدى شركات توظيف الأموال ... وغيرها من الصكوك المالية المماثلة . وتلك قضية جديرة بالعناية ، ولاسيما فى مجال تحديث وتجديد الأوعية الادخارية لكى تلاحق التغير فى تفضيلات وسلوكيات المدخرين المصريين .

واذا ما انتقلنا الى الحلول لتجاوز أزمة سوق المال والتمويل فى مصر ، نجد أن الباحث يقدم لنا مجموعة من الحلول والمقترحات التى يرى أنها السبيل للخروج من الأزمة وتجاوز المأزق . والخروج من الأزمة ، بمعناه العام ، وهو مدى النجاح فى تعبئة المدخرات الخاصة بالقطاع العائلى وتوجيهها وتدفقها نحو « القنوات الاستثمارية » ذات الطبيعة التنموية .

ويرى الزميل الباحث ، أن الحلول والمقترحات الكفيلة بالخروج من الأزمة والمأزق تتلخص أهمها فى الأمور والترتيبات التالية :

١ ـ انشاء هيئة قومية لسوق المال تدمج فيها كل من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، والهيئة العامة لسوق المال ، ومصلحة الشركات، والسجل التجارى .

٢ ـ اصدار الصكوك المالية « ذات الفوائد المعومة » فى السوق المالية الداخلية .

٣ ـ اصدار صكوك مالية « بالعملات الأجنبية » بعلاوة مجزية بمعدل لا يقل عن ٢٪ زيادة عن سعر الفائدة فى سوق لندن المعروف بـ (LIBOR) .

٤ ـ الاستفادة من الأوعية « ذات العائد المتغير » التى استحدثها القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، الخاص بشركات تلقى الأموال .

٥ ـ الغاء سعر الصرف الحالى لمجمع البنك المركزى ، على أن يعتبر الفرق بين السعر الحالى وسعر السوق المصرفية « دعما » تتحمله ميزانية الدولة .

٦ - تنمية دور بعض المؤسسات الادخارية الهامة كشركات التأمين وصناديق التأمين والمعاشات العامة والخاصة وصناديق توفير البريد ، وتشجيعها على ادارة محافظ استثمارية تتوزع فيها وتساعد على تنشيط سوق رأس المال ٠

وفى تقديرى أن مقترح الدمج بين الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة لسوق المال يؤدى الى الخلط بين الوظائف والأدوار لكل من الهيئتين ، ولكن المطلوب وبالحاح هو وجود مجلس أعلى دائم للتنسيق بين الهيئة العامة لسوق المال والهيئة العامة للاستثمار والبنك المركزى بهدف ادارة الأصول المالية والاستثمارية وشبه النقدية فى المجتمع ، ولاسيما فى لحظات ادارة الأزمات٠

ولعلى أوافق تماما على ضرورة تجديد وتنويع الأوعية الادخارية والأصول والأدوات والصكوك المالية المتاحة "Financial instruments" لكى تناظر التفضيلات المختلفة لفئات المدخرين ، ويأتى على رأسها اصدار الصكوك المالية « ذات الفوائد المعومة » وذات « العائد المتغير » ٠ ولعل تبرير اصدار صكوك معومة « بعملات أجنبية » تدر عائدا يفوق سعر الفائدة فى سوق لندن (LIBOR) ، يكمن فى أننى كدولة أقترض من الخارج - عند كل جولة من جولات « اعادة للجدولة » بأسعار فائدة تفوق سعر الـ LIBOR ، ناهيك عن الشروط « غير المالية » المصاحبة ومعنى نجاح مثل هذا الوعاء هو تمصير جانب هام من الدين الخارجى المصرى ، بواسطة مدخرات المصريين المربوطة « بالعملات الحرة » فى الخارج ٠

ولكنه غاب عن الباحث فى مجال الدعوة لاستحداث أوعية ادخارية جديدة ، الحديث عن اصدار « سندات حكومية » يجرى تقييسها وفقا لمعدلات التضخم السائد ٠ أو مايسمى بلغة أسواق المال العالمية Indexed Bonds سواء بالعملات المحلية أو الأجنبية ٠ كذلك ضرورة التوسع فى الأوعية الادخارية « ذات العائد الشهرى » ، اذ أثبتت تجربة شركات توظيف الأموال أن هناك تفضيل لدى قطاع كبير من صغار المدخرين للعائد الشهرى المرتب ليكون بمثابة اضافة للأجر والدخل الشهرى ٠ ولحسن الحظ ، فلقد بدأ البنك الأهلى المصرى فى اصدار مجموعة جديدة من شهادات الاستثمار « ذات العائد الشهرى » القابلة للتسييل دون خسائر تذكر فى القيمة الاسمية (nominal value)

كذلك من المفيد تنشيط دور المؤسسات الادخارية كشركات التأمين

وصناديق التأمين والمعاشات فى مجال ادارة المحافظ الاستثمارية وتنشيط بورصة الأوراق المالية ، نظرا لضيق حجم التعامل فى هذه السوق · ونظرا لاحجام الأفراد الطبيعيين عن التعامل فى الأوراق المالية ، فقد يبدو أن الحل هو تنشيط دور « الاستثمار المؤسسى » فى مجال شراء الأسهم والسندات ، ولاسيما الاكتتاب فى الاصدارات الجديدة لاعطاء دفعة للسوق ·

يبقى أن أسجل أننى لا أجد وجاهة لمقترح الزميل الباحث حول ضرورة الغاء سعر الصرف الحالى لمجمع البنك المركزى ، وتحميل الفرق « كدعم » على موازنة الدولة فهذا أولا يزيد من حجم العجـــز فى موازنة الدولة ، ثم أنها مجرد مسألة حسابية لا تؤدى الى تخصيص أفضل للموارد · طالما أن موارد واستخدامات مجمع البنك المركزى معروفة ومحددة سلفا وتلعب وظيفة هامة فى تثبيت أسعار مجموعة هامة من السلع الأساسية · بينما العلاقة الحقيقية بين أسواق المال والنقد الأجنبى تتم من خلال « السوق المصرفية التجارية » للنقد الأجنبى والتى تندرج تحتها معظم المعاملات الخـــارجية فى الوقت الراهن ·

ولكن يظل تأكيدنا فى نهاية هذا التعقيب على ضرورة الترابط والتناسق فى السياسات الخاصة بالأسواق الثلاث : سوق النقد ، وسوق المال ، وسوق الصرف الأجنبى · ان سوء ادارة أحد الأسواق يسبب ضررا بالغا للأسواق المجاورة على النحو الذى شهدناه خلال السنوات العشر الماضية ·

أهمية تطوير سـوق الأوراق المالية
لزيادة مشاركة القطاع الخاص فى خطة التنمية

أ٠ د٠ سـيد الطيبى

مقـــــدمة

تتناول هذه الدراسة موضوعها فى أربعة فصول ٠ **الفصل الأول** منها ، يستعرض سوق المال الذى يضم ثلاثة أنواع من الأسواق التى يلزم التنسيق بين سياساتها الاستثمارية فى الأوراق المالية ، وذلك فى ضوء السياسة العامة للدولة ٠ وذلك هو الاطار الأساسى الذى تبنى عليه هذه الدراسة ٠

أما الفصل الثانى ، فيتناول أهم مجالات التطوير فى سوق الأوراق المالية ، مع التركيز على الأركان الأربعة لنظام التشغيل السليم لسوق الأوراق المالية ، ومع تحليل لأهمية وجود نظام فعال للمعلومات لرفع كفاءة السوق ، ومع الاشارة الى الطريقة العلمية لاتخاذ القرار الاستثمارى ٠ وهو مما يساعد القطاع الخاص على اتخاذ قرار معلل بالاستثمار فى الأوراق المالية ٠

وفى الفصل الثالث ، تستعرض الدراسة تطور سوق المال بأنواعه الثلاثة فى مصر بالتركيز على سوق الأوراق المالية من حيث مراحل تطويره منذ عام ٥٢ ـ ١٩٨٧ ، ومع الاشارة الى الامكانيات المتاحة لدى القطاع الخاص وأساليب اجتذابها الى سوق المال لزيادة مشاركته فى تمويل خطة التنمية ٠

أما الفصل الرابع ، فان الدراسة تعرض لدور الاتحاد العربى لبورصات الأوراق المالية فى مواجهة مشكلات بورصات الأوراق المالية ، بالتعرف أولا على واقع أسواق الأوراق المالية بالبلاد العربية ، ثم محاولة تحديد مشكلاتها ، مع تحديد دور الاتحاد فى دراسة المشكلات التى سبق عرضها ، اضافة الى بحث مدى الحاجة الى سوق مالية عربية ، وضرورة توفير المنـــاخ الملائم للاستثمار فى البلاد العربية ٠

الفصـــــل الأول

اهمية التنسيق بين سياسات المؤسسات المالية في سـوق المـــال

تلعب الأسواق المالية دورا هاما فى عملية التنمية ، حيث تقوم بدور رئيسى فى الجمع بين قطاعات الفائض وقطاعات العجز ، فهى مصدر الفرص الاستثمارية بالنسبة لقطاعات الفائض ، ومصدر التمويل بالنسبة لقطاعات العجز · وبالتالى فان كفاءة الأسواق المالية وتطورها ينعكس مباشرة على كفاءة وتطور الاقتصاد القومى ككل ، وفى الاطار الذى تستهدف السياسة الاقتصادية العامة تحقيقه ·

ويمكن تقسيم أسواق المال بصفة عامة الى ثلاثة أسواق نتنـــاولها كالآتى : سوق النقد ، وسوق رأس المال ، حيث ندرس سياساتهما الاستثمارية في سوق الأوراق المالية · أما السوق الثالث ، فهو العمود الفقرى لسوق رأس المال ، وهو سوق الأوراق المالية · ثم نبين بعد ذلك أهمية التنسيق بين هذه السياسات فى اطار السياسة الاقتصادية العامة ·

أولا ـ سوق النقد (Money Market) : وهو مجال تداول الأموال لآجال قصيرة · وقد جرى العرف على اعتبار الأجل قصيرا فى هذه السوق اذا لم يجاوز سنة ويندرج تحت هذه السوق المؤسسات التالية (١) :

١ ـ **البنك المركزى** : وهو يقع على قمة هذه السوق ويعمل فى اطار النظم السياسية والاقتصادية والادارية السائدة بالبلاد · ويقوم على ادارة سوق النقد من خـــلال السياسة النقـــدية (Monetary Policy) ـ ويؤثر البنك المركزى عن طريق شراء وبيع الأوراق المالية على سعر الفائدة السائد فى السوق ، وذلك من خلال عمليات السوق المفتوحة (*) (Open Market Operations) .

٢ ـ **البنوك التجارية** : وهى عصب سوق النقد وجهازه التنفيذى · واذ يقوم دور البنوك التجارية فى مجال التوسط المالى على تجميع المدخرات ووضعها فى متناول الراغبين فى الاقتراض وكذا فى القيام بتوظيف بعض

(*) لا تتفق هيئة التحرير مع الكاتب فى صحة هذه المقولة فى مصر على الاقل ·

مواردها فى أوجه معينة من الاستثمار ، فان ذلك يكون بمراعاة المبادىء الاستثمارية السليمة · ومن هنا تخضع السياسة الاستثمارية للبنوك التجارية لعاملين رئيسيين ينبعان من الخصائص المميزة لهذه البنوك · **واول هذه العوامل** هو القدرة المحدودة للغاية لهذه البنوك على تحمل خسارة فى قيمة الأصل ، والتى يمكن أن تحدث نتيجة للأخطار المالية وخطر سعر الفائدة · وهو مايعنى ضرورة اتباع سياسة استثمارية غاية فى التحفظ ·

وثانى هذه العوامل ، هو المتعلق بالودائع والتى يجب أن تدفع عند الطلب ، والذى يمكن أن يحدث من جراء البيع الاضطرارى للأوراق المالية ، عندما يطلب المودعين أموالهم ، وهو مايعنى ضرورة اتخاذ الاجراءات المناسبة لتجنب الخسارة التى قد تحدث فى هذه الحالة ·

لذلك تضع البنوك التجارية الجزء الأكبر من استثماراتها فى سندات الدرجة الأولى ، مع المحافظة على احتياطى ثانوى فى الاصدارات قصيرة الأجل ، التى تتمتع بدرجة عالية من القابلية للتسويق ، بينما لا تدخل البنوك التجارية ضمن المشكلة،خطر تقلب القوة الشرائية·وهكذا تتجمع كل السياسات الدفاعية السابقة والتى تتسم بشدة التحفظ ، لتنتج عائدا منخفضا على محفظة الأوراق المالية للبنوك التجارية ·

ثانيا - سوق رأس المال (Non-Securities Capital Market)

وهو مجال التعامل فى الأموال لآجال متوسطة وطويلة ، بما يتفق وطبيعة الاستخدامات التى يتسم بها التمويل الاستثمارى · وهناك هدف عريض يجمع بين المؤسسات المالية التى تندرج تحت هذه السوق ، يتمثل فى ايجاد طبقة جديدة من صغار المدخرين ، من أجل تقليل حجم السيولة المالية فى يد الأفراد ، وبالتالى الحد من الميل للاستهلاك وخفض معدلات التضخم · ومن هنا تبدو ضرورة تحقيق مشاركة فعالة من جانب المؤسسات المالية التى تعمل فى هذه السوق لتوفير احتياجات التمويل المتوسط وطويل الأجل ، وهو ما يتضمن تخفيف عبء التمويل عن الجهاز المصرفى · هذا ويمكن اجمال أهم المؤسسات التى تندرج تحت سوق رأس المال فى مجموعتين هما : **مجموعة مصرفية** تضم البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار · **ومجموعة غير مصرفية** وتشتمل على العديد من المؤسسات المالية من أهمها شركات التأمين (فيما يتعلق بالحياة) ، شركات الأوراق المالية أو أمناء الاكتتاب - شركات الاستثمار - نوادى الاستثمار - مؤسسات التأمين الاجتماعى - صناديق التأمين والادخار ·

هذا ونتناول بالشرح نوعين هامين من هذه المؤسسات المالية من حيث سياساتها(٢) :

١ - سياسات شركات التأمين (فيما يتعلق بالحياة) :

وهى تشترك مع البنوك التجارية من ناحية عنصرين من عناصر مخاطر السياسة الاستثمارية ، سبقت الاشارة اليهما : **الأول** - المقدرة المحدودة للغاية على تحمل خسارة فى قيمة أصل الاستثمارات · **الثانى** - عدم التأثر بمخاطر تقلبات القوة الشرائية ·

ومن هنا ،نجد تشابها ملحوظا فىسلوك هذه الشركاتوالبنوكالتجارية، وهو الاستثمار بصفة أساسية فى سندات الدرجة الأولى ·

لكنهما يختلفان من ناحية خطر التصفية الاضطرارية لمحفظة الأوراق المالية · فشركات التأمين فى مأمن عادة من هذا الخطر(*) · ومن هنا يمكن لشركات التأمين على الحياة أن تتحمل قدرا من الاخطار المالية يزيد عن القدر الذى يمكن للبنوك التجارية أن تتحمله · ولذا نجد أن هذه الشركاتتستثمر نسبة أكبر من أموالها فى أوراق الشركات المساهمة ، وخاصة الأسهم العادية · ومع ذلك تعمل هذه الشركات على توزيع الأخطار المالية توزيعا شاملا · ذلك أن أية خسارة ، ولو طفيفة ، فى مجموع أصولها المستثمرة تؤثر تأثيرا سيئا على مركزها المالى ، وتحد من سيولتها ·وعلى ذلك ، فان هذه الشركات عادة ماتتخذ موقفا دفاعيا تجاه خطر تقلبات السعر ·

٢ - سياسات شركات الاستثمار :

لما كانت الفكرة فى انشاء هذه الشركات هى عرض أنواع مختلفة من الاستثمارات على جمهور المستثمرين ، بحيث يجد كل مستثمر ذلك النشاط أو تلك الصناعة التى يفضل الاستثمار فيها ، عن طريق هذه الشركات ، فان الأمر يتطلب اتباعها للسياسات الاستثمارية السليمة · ويمكن تناول السياسات الاستثمارية طبقا لنوعى هذه الشركات : المفتوحة ثم المغلقة ·

(أ) **الشركات المفتوحة** Open-End : البعض منها لا يهتم بالتقلبات الدورية فى أسعار السوق ، ومن ثم يمكن اعتباره من مستثمرى الفترة المتوسطة أو الطويلة · بينما يعمل البعض الآخر ، الى حد معين ،

(*) وان كان مثل هذا الاتجاه لا يحدث عمليا ، الا فى حالات نادرة وفى الازمات المالية العنيفة · ومن أوضح التجارب ، ما حدثأثناء الكساد الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٣)·

للاستفادة من الأرباح عند اتجاه السوق الى الارتفاع ، مع اتخاذ مواقف محافظة عندما يتوقع انخفاض الأسعار • لكن الاتجاه العام بين الشركات المفتوحة هو الميل إلى الناحية الدفاعية تجاه تقلبات الأسعار • ويتخذ هذا الموقف بصفة خاصة الشركات الكبيرة ، نظرا لأنها تمتلك كميات كبيرة من الاصدارات ، ومن ثم ، فانه لا يمكنها تعديل موقفها بسرعة ، دون احداث اضطرابات عنيفة فى سوق الأوراق المالية •

(ب) **الشركات المغلقة** Closed-End : نظرا لأنها غير ملتزمة بسداد قيمة أسهمها ، فانها لا تقصر استثماراتها على الأسهم العادية ذات القابلية المرتفعة للتسويق ، كما هو الحال بالنسبة للشركات المفتوحة • ولذلك فهى عادة ماتستثمر الجزء الأعظم من أموالها فى قائمة متنوعة من الأسهم العادية للشركات القوية التى تتمتع بالقيادة فى صناعاتها • لكن بعض هذه الشركات تنحرف عن السياسة الاستثمارية التقليدية وتستثمر فيما يطلق عليه اسم المواقف الخاصة (Special Situations) وذلك باستثمارها جزءا كبيرا من أموالها فى اصدار واحد ، أو عدد محدود من الاصدارات التى تعتقد أنها تقدم فرصا ممتازة للزيادة فى القيمة السوقية •

كذلك تتبع بعض الشركات سياسة الحصول على الأسهم التى تباع بسعر أقل من قيمتها (Under-valued) ، بغرض بيعها فى المستقبل عندما تصل الى أعلى قيمة سوقية متوقعة • وتميل هذه الشركات الى تغيير نسب الأنواع المختلفة من أصولها الاستثمارية ، بغرض تحقيق الأرباح من وراء التقلبات المتوقعة فى سوق الأوراق المالية • ومن هنا ، نجد أن الشركات المغلقة تتبع موقفا هجوميا أكبر بالمقارنة بموقف الشركات المفتوحة •

ثالثا ـ سوق الأوراق المالية « دراسة مسلك السوق » (Market Behaviour) : تشكل سوق الأوراق المالية احدى الآليات الهامة لتجميع وتوجيه الموارد المالية وتوظيفها فى المشروعات الاستثمارية من خلال اقتناء الأفراد والشركات والمؤسسات لما يصدر فى هذه السوق من أسهم وسندات وأدوات مالية أخرى • كما أن سوق الأوراق المالية تعتبر بمثابة العمود الفقرى لسوق رأس المال التى تشكل جانبا هاما من جوانب النشاط فى السوق المالى بمفهومها الواسع ، كما تلعب دورا أساسيا فى تطوير وتنظيم أساليب التمويل المتوسط والطويل الأجل للمشروعات وتوفير هذا التمويل بالأحجام المطلوبة والمناسبة من حيث الشروط والتكاليف •

ويهتم المحلل الاقتصادى عند تحديده للسياسات الملائمة بسعر الفائدة

أساسا ، وكيفية تحديده فى الفترات القصيرة وفى الفترة الطويلة، وأثر تغيراته على سوق الأوراق المالية ، وغيرها من الأسواق التى يتكون منها فى مجموعها الاقتصاد القومى . ويتم التركيز على التفضيل النقدى أو التحول من السيولة التامة (بالاحتفاظ بالمدخرات فى شكل أرصدة نقدية) الى درجات السيولة الأقل (بتحويل الأرصدة النقدية الى سندات فأسهم) والعكس بالعكس .

ويمتد الاهتمام الى دراسة احتمالات المستقبل ومخاطره ، من تغيير أسعار الفائدة المستقبلية ، والتغيرات المستقبلية فى قيمة النقود ، (أى الأسعار عامة) ، واستجابة أسعار الأسهم والسندات لهذه الاحتمالات .

وما يكاد المحلل الاقتصادى ينظر فى استجابة السوق لهذه الاحتمالات والتوقعات ، حتى يتوغل فى دراسته لمسلك السوق وكيفية تحديد أسعار الأوراق المالية(*) ، ذلك من خلال معرفته لكيفية عمل السوق من الوجهة التحليلية والفنية ، وأيضا من خلال معرفته لكيفية عمل السوق الفعلية .

هذا ويمكننا أن نحدد أهم العوامل المؤثرة على كيفية عمل السوق الى مجموعتين(٣) :

الأولى ـ عوامل أساسية : وهى تنشأ خارج السوق ، وتعكسها مقدما ، أو تنعكس عليها مؤخرا وهى أساسية لأنها تتعلق بتطورات اقتصادية أو سياسية ترتبط بتركيب الاقتصاد القومى ومستوى نشاطه ، وهى خارجة لأنها لا تنشأ داخل السوق ، وانما قد تتوقعها السوق فتؤثر على سلوكها . وتؤثر هذه المجموعة من العوامل الأساسية على أسعار الأوراق المالية فى الأجل القصير على الأقل ، طبقا لتفسير المتعاملين بها ، وتأثر سلوكهم بهذا التفسير .

الثانية ـ عوامل فنية : وهى تنشأ داخل السوق وتتعلق بطبيعة عملياته ، والطرائق التى يستخدمها المتعاملون فى مجال تخطيطهم للعمليات المالية التى يهتمون بها . ويلجأ الاقتصاديون عادة فى تفسيرهم للتقلبات التى تحدث فى السوق ومن داخلها الى هذه المجموعة من العوامل الفنية ، والتى غالبا مايعزون اليها مايسمونه بالتقلبات العرضية .

(*) الواقع أننا لم نتسلم عن النظرية الاقتصادية ما يمكننا من تفسير التقلبات النسبية أو العامة فى سوق الاوراق المالية . ويسجل تاريخ (Keynes) وعمله فى الفترة التى اشتغلها مديرا محترفا للاستثمارات أنه قد انصرف عن اتجاه الاقتصاديين النظريين الى اتجاه محللى الأوراق المالية .

هذا ويدخل فى تحديد قيمة أية ورقة مالية مفردة عوامل اقتصادية منتشرة فى الاقتصاد القومى كله · فليس من اليسير الوقوف على هذه العوامل الا بتحليل الموقف الاقتصادى العام · فنشاط الاقتصاد القومى ليس الا جزءا من المجتمع بمضامينه الاجتماعية والسياسية · ومن هنا يكون لا مفر من أن يدخل فى التحليل كل متغير أو « حدث » اجتماعى بالمعنى العام ، له أثره الاقتصادى · وليست العبرة بنوع « الحدث » وانما العبرة بدلالته فى نظر السوق وتفسيرات السوق لفحواه ·

وهكذا ، يتم جمع كل المتغيرات تحت اسم واحد ، هو حالة التوقع (State of Expectations) · ويتم تفسير أثر حالة التوقع هذه ، والتغير فيها على تحديد أسعار الأوراق المالية ، طبقا لأوسع مفهوم ·

ومن المسلم به أن سوق الأوراق المالية ، نظرا لتعدد الصكوك المتداولة فيه وتشعب أغراض رأس المال ، واعتمادها اعتمادا مباشرا على الأسواق المختلفة ، تتأثر تأثرا مباشرا بالحالة الاقتصادية عامة · بل لربما كانت الأسعار بسوق الأوراق المالية من أكثر المؤشرات الاقتصادية دلالة على الحالة العامة للأسواق · ومن هنا يطلق على سوق الأوراق المالية « بارومتر » النشاط الاقتصادى بالدولة · واذا ما نجح المحلل الاقتصادى فى معرفة كيفية تأثير هذه السوق فى مسلك الاقتصاد القومى فى مجموعه وتأثرها به ··· فانه يكون بهذه المعرفة قد توفرت لديه المعلومات التى تلزمه كمستشار لرسم السياسة العامة (Public Policy) ، فيما يتعلق بسوق الأوراق المالية·

رابعا ـ أهمية التنسيق بين سياسات المؤسسات المالية فى اطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة :

من الاستعراض السابق للسياسات الاستثمارية للمؤسسات المالية فى سوق النقد ورأس المال نجد أن هناك محددات للسياسة الاستثمارية لكل نوع من المؤسسات بل وفيما بين المؤسسات داخل السوق الواحد · وهو مما يفرض ضرورة التنسيق بين هذه السياسات فى الاطار الذى تستهدف السياسة الاقتصادية العامة للدولة تحقيقه ·

ولما كانت عمليات السوق المفتوحة فى اطار السياسة النقدية والعمليات المالية للحكومة فى اطار السياسة المالية (التغيرات فى سياسة الانفاق والضرائب) ينعكس أثرهما بشكل مباشر على حجم الدين العام فان نجاح المؤسسات المالية فى سوق المال يتطلب التنسيق والتعاون فيما بين السياستين النقدية والمالية ·

وحتى تكتسب السياسة الايجابية للدين العام الفعالية المرجوة ، فانه لابد من اكتمال الهياكل الأساسية للنظام المالى بالمجتمع لمؤازرة ادارة الدين العام . ولهذا الغرض فانه فى بعض الدول يتم اسناد مهمة الاشراف على المؤسسات المالية فى سوق المال الى جهة متخصصة تضم ممثلين عن هذه المؤسسات الى جانب فريق من الخبراء الماليين . ويكون هدف هذه الجهة هو تحقيق التناسق بين مختلف المؤسسات المالية فى سوق المال من ناحية ، وبين الأجهزة الحكومية وغيرها من المؤسسات المالية الأخرى (شركات الأموال) التى تعمل فى سوق المال ، بغرض تحقيق قدر من التوازن بين التدفقات النقدية عبر القنوات المالية المختلفة بالمجتمع .

ومن هنا يجب أن تركز ادارة الدين العام على تحقيق التكوين المثالى للدين العام ، من خلال سياسة ايجابية ، لا يكون غرضها مجرد الحصول على ايراد للخزانة ، وانما استحداث آثار اقتصادية معينة ، فى ضوء الظروف السائدة والمتوقعة . بمعنى أن يكون الغرض من تغيير حجم الدين - بالزيادة أو النقص - هو مقابلة احتياجات ضبط النشاط الاقتصادى فى الدولة ، كما تحددها أهداف السياسة الاقتصادية العامة ، والتى تتمثل فى تحقيق معدل مناسب للتنمية ، وتأمين التشغيل الكامل للموارد الانتاجية ، واستقرار القوة الشرائية للنقود .

الفصل الثانى

أهم مجالات التطوير فى سوق الأوراق المالية

يعد تطوير أسواق الأوراق المالية شرطا ضروريا لتوفير ثقة المتعاملين فى جهاز السوق والعاملين فيه .

وعلى ذلك تتعرف الدراسة فى البداية على تكوين السوق ، تمهيدا لاستبيان الأركان الأربعة لنظام تشغيله السليم ، وهو مايرتبط بوجود نظام فعال للمعلومات لرفع كفاءة السوق ، وأخيرا توضح الطريقة العلمية لتخطيط واتخاذ القرارات الاستثمارية .

تكوين سوق الأوراق المالية (Securities Capital Market)

وهو مجال التعامل فى الأوراق المالية وهو ينقسم الى شقين :

١ - **سوق الاصدار** : وهو الذى يتم التعامل فيه على الأوراق المالية

عند اصدارها لأول مرة ، ويقال عنه السوق الأولى (Primary Market) وواقع الأمر أننا حينما نتناول هذه الســـوق فاننا نعنى تأسيس الشركات المساهمة عموما ، وطرح أسهمها للاكتتاب العام · ومن هنا فان دور هذه السوق فى اجتذاب المدخرات للتوظيف فى أسهم هذه الشركات يتوقف على عدة عوامل ، من أهمها تقديم حوافز لمشروعات جيدة تغرى المدخرين على ارتياد هذا المجال ، بالمقارنة بالعائد بأوعية الادخار والاستثمار الاخرى · وهناك العديد من الصور الفنية للحوافز المالية : ضريبية وغير ضريبية ، وكذا الحوافز والتيسيرات الادارية · ذلك أن من أهم العوامل تبسيط اجراءات تأسيس الشركات المساهمة ، واستبعاد كافة الخطوات التى تعوق سيولة هذه اجراءات ·

٢ - **سوق التداول** : وهو الذى يتم فيه التعامل على الأوراق المـــالية بعد اصدارها ، ويقال عنه السوق الثـــانوى (Secondary Market) وخلافا لما تناولنا من أسواق ، والتى لم نحدد مكانا بذاته للمعاملات التى تتم بأى منها ، فان لسوق التداول مكان ، ألا وهو البورصة ·

هذا ، ويؤثر كلا من شقى سوق الأوراق المالية فى الآخر فاذا كانت هناك بورصة نشطة يتم فيها تداول الأوراق المالية بكفاءة ويسر ، فان هذا يشجع المستثمرين على ارتياد سوق الاصدار · ذلك انهم يكونوا مطمئنين الى امكانية تحقيق السيولة والسعر العادل لما اكتتبوا فيه من الأوراق · وفى الجانب المقابل ، فان الاقبال على تأسيس الشركات المساهمة والاكتتاب فى أسهمها (سوق الاصدار) من شأنه أن يتيح مزيدا من الأوراق المالية التى تجد طريقها الى البورصة (سوق التداول) فينشط هذا الســـوق · وبالتالى يحقق أهدافه فى اضفاء السعر العادل والسيولة للاوراق المقيدة فيه ، فى ضوء تقييمها حسب ظروف العرض والطلب ·

ووفقا للنظم السليمة لتشغيل البورصات فانه لا يجوز التعامل بالأوراق المالية خارج البورصة(*) · ويقصر التعامل داخل قاعة التداول على وسطاء

(*) الى جانب البورصة الرسمية هناك السوق غير النظامى أو نظام التداول خارج البورصة (Over The Counter — O.T.C.) حيث تتداول الاوراق المالية غير المستوفاة لشروط القيد بالبورصة لحين قيدها بالبورصة · ومن الخطورة بمكان السماح بالتعاقد الاجل على هذه الاوراق بالسوق غير النظامى · حيث تتسع الفرص للممارسة السيئة كما حدث بسوق المناخ بالكويت ، حيث استخدم السوق غير النظامى فى هذه الحالة . كأداة للمقامرة أو التحكم فى الاسعار · مما انتهى الى أسوأ النتائج، وانعكس على السوق الكاملة أو المنظمة (البورصة) ·

السوق (السماسرة) • حيث أنهم يمثلون حلقة الاتصـــال بين البـائعين والمشترين • ومن أهم شروط العمل بهذا السوق « العلانية » •

ثانيا ـ الأركان الأربعة لنظام التشغيل السليم للسوق :

كان لقصور النظرية الاقتصادية من الوجهة التشغيلية وعدم كفايتهـا لتفسير ميكانيكية السوق أثره فى دفع الاقتصادى النظرى الى النزول الى السوق للتعرف على عملياته ، ولتحقيق التزاوج بين التحليل الاقتصـادى والوصف الفنى التحليلى لعمليـــات السوق ، كما يراها ويمارسها الرجل العملى • وهكذا استطاع الاقتصـــادى اســتنباط أدوات التحليل الكفيلة بتفســـيره ، وفهم كيفية عمله من الوجهـــة التحليلية لأغراض تشـــغيلية (Operational) .

وبالنسبة للمحترف ، فانه بدوره ، لم يجد مناصا من أن يتعرف على أدوات التحليل الاقتصادى ، الى جانب معرفته بالعمليات الفنية التى تدور فى هذا السوق • الأمر الذى أسفر فى النهاية عن العديد من المداخل والنماذج المرتبطة فى مجال تخطيط العمليات المالية والطرائق الفنية المستخدمة فى انجازها(٤) •

وللسوق أربعة أركان رئيسية لتشغيلها بكفـــاءة وتتمثل فى الآتى : **أن يتم التداول داخل قاعة السوق ، وعن طريق الوسطاء المرخص لهم بالعمل فى السوق ، وطبقا لطريقة التداول المقررة ، تحت اشراف الهيئة المشرفة على السوق** وهو مانتناوله بالتفصيل الآتى(٥) :

١ ـ قاعة التـــداول :

وهى المكان المخصص للتداول ، وهناك أكثر من بديل فى هذا المجال ، ومن البدائل التى كانت مناسبة ثم شملها التطوير نظام القاعدة الواحـدة للتـــداول •

ويقتصر هذا النظام على قاعة واحدة للمتاجرة • ومن أهم مزاياها توفير الفرصة الكافية لسلامة عمليات التداول • فأسعار الأسهم الناتجة من عمليات التداول فى ظل هذا النظام تمثل أسعار التوازن (Equilibrium Prices) • حيث يكون كامل العرض وكامل الطلب لسهم ما فى لحظة ما ، ممثلا فى أية عملية تداول بالسوق •

ورغم مزايا هذا النظام ، فانه وجد أن ثغرة خطيرة تشوبه · وتتمثل هذه الثغرة فى أن المعلومات يمكن ضبطها فقط بعد أن تكون المتاجرة قد انتهت · وبالتالى يكون اكتشاف وقائع المتاجرة غير المسموح بها بعد اتمام الصفقة ·

لذلك ، فقد تم تطوير هذا النظام بحيث أصبح نظام التداول متمثلا فى نظام ألكترونى متكامل للتداول والمعلومات Integrated Computer-Based Terminal Trading & Market Information System.

ويتكفل هذا النظام بضبط الثغرات السابقة بشكل دقيق وسريع وفى زمن قياسى · وذلك من خلال فيض المعلومات المتدفقة عن كافة عمليات التداول ، ومن خلال البرامج المسبقة ، بما يسهل مهمة التتبع الفورى لعمليات المتاجرة فى الأوراق المالية بكافة دقائقها ، من حيث حجم التعامل ، وتطور الأسعار ، وغيرهما من المعلومات الأخرى ·

وحيث يرتبط بهذا النظام كافة الوسطاء الذين يقومون بعملية التداول ، فانه يساعد على ضبط الممارسات السيئة أو غير المسموح بها ، وايقاف المتاجرة فى حالة وجود شك فى ورقة معينة ، الى أن يتم التأكد من سلامة الصفقة ، وبالتالى يسهل اتباع هذا النظام من مهمة تطبيق قوانين ولوائح السوق ·

٢ - الوسطاء المرخص لهم بالعمل فى السوق :

وهم الذين يقومون بتنفيذ أوامر عملائهم فى بيع أو شراء الأوراق المالية بالسوق ·

وهناك خمسة مجالات لعمل الوسيط : وسيط بالعمولة - صانع الأسواق - مغطى لاصدارات الأوراق المالية - بائع أو مروج للاصدارات - مستشار مالى للاستثمار فى الأوراق المالية · لكن الأكثر توافقا مع متطلبات نظام التشغيل السليم هو مجال الوساطة بالعمولة ، بينما الأشد خطورة على نظام التشغيل هو مجال صانع الأسواق (Market Maker) حيث فى هذه الحالة ، يسمح للوسيط الى جانب قيامه بأعمال الوساطة ، بأن يأخذ مراكز فى السوق لحسابه ، بمعنى أن يشترى ويبيع لصالح محفظته ·

وحين تسمح نظم تشغيل بعض البورصات للوسيط بذلك ، فذلك بحجة أن قيامه بمهمة صانع الأسواق تضفى على السوق نشاطا واستمرارية ،

وتؤمن للمستثمر السيولة • لكن هذه الحجة تحتاج الى مناقشة ، اذ لا يمكن التسليم بصحتها تماما ، وفى كل الحالات ، فقد وجدنا فى زيارتنا لبورصات دول وسط وغرب أوربا الكثير من الجوانب السلبية لدور الوسيط فى هذه الحالة •• لذلك يكون الأجدر استبعاد وتحريم هذا المجال على الوسطاء - خاصة بالنسبة للدول النامية • فاذا كانت معظم نظم التشغيل تحرم على الوسيط الشراء أو البيع لحسابه أو لحساب أقربائه حتى الدرجة الأولى ، فمن باب أولى تحريم وظيفة صانع الأسواق على الوسيط ذاته •

٣ - طريقة التداول :

هناك طريقتان للتداول :

الأولى : طريقة المفاوضة (Negotiations) ، أى اعلان أسعار العرض وأسعار الطلب لكل وسيط ، والتفاوض للوصول الى صفقة • وقد تمكن هذه الطريقة من اعطاء الفرصة لتحديد السعر العادل •

الثانية : طريقة المزاد العلنى (Auctioning) • وقد تمكن هذه الطريقة من الوصول الى أحسن الأسعار بالنسبة للبائع أى أعلى سعر طلب (Highest-Bid) ، وللمشترى أى أدنى سعر (Lowest Offer) .

هذا ويتم الابلاغ عن الأسعار علنا • وينتهى التداول - أيا كانت طريقته - الى عقد العملية المالية ، التى يتحتم تسويقها بالتسليم والتسلم الفعلى • وتظهر هذه العمليات ضمن حجم التداول ، وبالتالى فانه كلما زادت عمليات المضاربة الضارة ، بأمل تعاظم فرص الكسب السريع فى الأجل القصير ، كلما زاد حجم التداول وسرعته ، وكان ذلك مؤشرا لاحتمالات حدوث تقلبات عنيفة فى أسعار السوق • ومن هنا يجب على ادارة السوق أن تقوم بتحليل اتجاهات حجم التداول بالسوق بالنسبة للبيوع ، أيا كان نوعها ، (عاجلة أو آجلة) •

وقد تستعين ادارة السوق ببعض الأساليب التنظيمية (ان لم تكن توجد فى قانون السوق) لتنظيم المضاربة فى السوق الآجلة ، ومن ذلك مايلى :

الأسلوب الأول - تحديد وحدة تغير السعر ، وذلك لتجنب حدوث تحركات غير مقبولة فى الأسعار •

الأسلوب الثانى - تحديد حد أدنى لوحدة التداول (وهو الحد الأدنى

لعدد الأسهم الواجب لعقد الصفقة) وتحديد هذا الحـــد بعدد مرتفع من الأسهم الواجب التعامل عليها من شأنه أن يبعد عن المضاربة فى البورصة الآجلة كل من لا يجد فى نفسه القدرة على تحمل هذه النتائج · وتلك هى صورة من صور تنظيم المضاربة لأبعاد غير المختصـــين (Outsiders) عن هذا الميدان ·

٤ ـ الهيئة المشرفة على السوق :

وهى محور نظام التشغيل السليم ، فهى تقوم على تطبيق قوانين السوق ومن أهم مهامها مايلى :

أ ـ تطبيق قوانين السوق :

من الضرورى أن يواكب التطور الذى يحدث فى نمو السوق بتطور مماثل فى التشريعات والقوانين التى تحكمه ، أو على الأقل يكون هناك تشديد أو صرامة فى تطبيق القوانين الموضوعة ، وعلى الأخص بالنسبة لاحداث المجالس التأديبية وفرض العقوبات ·

وأيا كانت طريقة تنظيم السوق فان مهمة الهيئة المشرفة على السوق من خـــلال قوانينه ولوائحه ، هى تحقيق الســـوق المنظمة Orderly التى تضمن تجنب التقلبات الكبيرة وغير المعقولة فى سعر السهم من صفقة الى أخرى · وكذلك تجنب التحركات الكبيرة فى المستوى العام لأســـعار الأسهم التى لا يؤازرها حجم تداول مناسب ، أو تكون غير مسموح بها · واذا نجحت الهيئة المشرفة فى هذه المهمة فانه سوف تتحقق السوق العـــادلة (Fair) ، التى لا توجـــد فيهـــا الفرص للغش والتـــلاعب بالأســـعار واستغلال المعلومات ·

ب ـ الرقابة على السوق الأولى :

وذلك بالزام كل شركة جديدة تطرح أسهمها للاكتتـــاب العام باصدار « نشرة اصدار » توضح أغراضها وبرنامجها حتى يقف الجمهور على حقيقة أغراضـــها · ومن شأن ذلك تضييق الخنـــاق على الشركات الوهمـــية (Bubble Companies) التى تظهر وتختفى بسرعة ، بعد سحب أموال الجمهور · ذلك الى جانب اخضاع تداول أسهم الشركات الجديدة لصورة

(*) وهذه المهمة مستحدثة فى بعض الاسواق مثل سوق عمان المالى بالمملكة الاردنية الهاشمية ·

من صور الرقابة (القيد بالجدول المؤقت للاسعار) حماية للمستثمرين فيها ، الى حين قيدها بالجدول الرسمى للأسعار ، طبقا للشروط الخاصة بالقبول والادراج بالجدول الرسمى (Listed Companies) .

وتشمل هذه الرقابة أيضا وضع متطلبات الافصاح (Disclosure) عن تداول الأشخاص من الداخل لأسهم شركاتهم وكذا وضع القيود المناسبة للمؤسسين مثل حظر تداول أسهمهم قبل مدة معينة ، أو الى حين اعلان نتائج مرضية عن الشركة لمدة معينة الى غير ذلك من القيود الأخرى المطلوبة.

حـ - الرقابة على السوق الثانوى(٦) :

من خلال نشر واشهار البيانات المالية للشركات المقيدة بالجدول الرسمى . بحيث تعد الشركة بيانات واضحة عن نشاطها مبنية على أسس مقبولة ومتعارف عليها لتعكس أوضاعها بشكل سليم .

وهذه المتطلبات هى احدى مهمات المحاسبة والتدقيق الأساسية . فالمحاسبة تحدد الأهداف وتضع الأسس المناسبة بينما التدقيق يمنح الثقة فى البيانات المالية التى تعدها الادارة ، وذلك بفحصها وفحص المستندات المؤيدة لها فحصا دقيقا ، يساعد فى اعطاء رأى مهنى حولها . كذلك فان توفير هذه المعلومات يساعد المستثمر على اتخاذ قرار معلل بالاستثمار فى أسهم الشركة ، ومن هنا يجب أن تشارك ادارة السوق فى الدراسات الخاصة بمتطلبات المستثمرين فى الأوراق المالية من المعلومات للوصول الى قائمة موحدة من الأسس والمعايير والمقاييس المحاسبية ، التى يجب اتباعها عند اعداد البيانات المالية للشركات ، وتدقيق تلك البيانات . الأمر الذى يتطلب تحقيق التفاهم بين معدى البيانات المالية ومدققيها والمحللين الماليين حول المفاهيم والأسس والفرضيات التى تنطوى عليها عملية اعداد هذه البيانات . كذلك يجب أن تتخذ ادارة السوق الاجراء المناسب ازاء أى تحفظ مهم فى تقرير مراقب الحسابات ، حول البيانات المالية للشركة المساهمة لتحرى أسباب هذا التحفظ وازالة أسبابه(*) .

(*) هناك اتجاه فى بريطانيا الى تشكيل لجنة اشرافية لتحرى أوضاع الشركات التى يتحفظ مراقبو الحسابات بشأن بعض بنود بياناتها المالية ، أو يرفضون الادلاء برأى حول أوضاعها المالية مباشرة . كذلك تبذل الامم المتحدة دورا فى هذا المجال بالنسبة للبيانات الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية . حيث أوصت لجنة مشكلة لهذا الغرض بأن تعد هذه الشركات بياناتها على درجة أعلي في الاشهار من تلك المتبعة فى حالة الشركات المحلية .

هذا ، وعلى الرغم من الأخذ بمبدأ التنظيم الذاتى لسوق الأوراق المالية بواسطة الهيئة المشرفة على السوق الا أن ذلك يجب أن يسير جنبا الى جنب مع اشراف الحكومة الذى يماوسه مراقب السوق ٠

ثالثا ـ أهمية وجود نظام فعال للمعلومات لرفع كفاءة السوق(٧) :

ويقصد بكفاءة الأسواق المالية مدى تواجد المعلومات للمستثمر من حيث سرعة تواجد هذه المعلومات وقلة تكلفتها ٠

وتترجم كفاءة الأسواق المالية بأن الأسعار الحالية للأوراق المالية المعروضة تعكس واقع الأوراق المالية ، من حيث قوتها وضعفها ، وبالتالى يصعب وجود حالات تمكن بعض المستثمرين من جنى أرباح أو عائدات غير عادية أو أن يجد بعض المستثمرين أنهم قد استثمروا أموالهم فى أوراق مالية بأسعار مغالى فيها مما ينتج عنه جنى عائدات منخفضة بدرجة غير عادية ٠

١ ـ مقاييس كفـــاءة السوق :

يشمل قياس كفاءة السوق ثلاث جوانب مهمة وهى :

أ ـ الكفـــاءة التبـــادلية (Transaction Efficiency)

ويقصد بها نسبة تكاليف التبادل وعمولات السماسرة ، والعـــلاقة بينهما عكسية ٠ فكلما قلت تكاليف التبادل كلما زادت ـ الكفاءة التبادلية ٠

ب ـ الكفاءة التشغيلية ويقصد بها الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء ، والعلاقة أيضا عكسية ٠ أى كلما قل الهامش أو الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء كلما زادت الكفاءة التشغيلية ٠

جـ ـ الكفاءة الهيكلية ويقصد بها عدد المشاركين فى السوق سواء كانوا مستثمرين أو مقترضين ، وتعكس درجة المنافسة فى السوق ٠ والعلاقة هنا طردية فكلما زاد عدد المشاركين كلما زادت درجة الكفاءة الهيكلية ٠

٢ ـ أنواع افتراضات السوق الكفء :

هناك ثلاثة أنواع لافتراضات السوق الكفء وهى كالآتى :

أ ـ النوع الضعيف Weak Form Efficiency

ب ـ النوع متوسط القوة Semi-Strong Efficiency.
جـ ـ النوع القـوى Strong Form Efficiency.

وكل نوع من هذه الانواع مبنى على مستوى معين من المعلومات المتاحة للمستثمرين ٠

٣ ـ شروط حالة السوق الكفء :

أ ـ انخفاض تكاليف التبادل « الكفاءة التبادلية » ٠
ب ـ عدم وجود أو صغر الفجوة بين سعر البيع والشراء « الكفاءة التشـغيلية » ٠
جـ ـ وجود عدد كبير من المتعاملين « الكفاءة الهيكلية » ٠

على أن الكفاءة المطلقة للأسواق المالية تعد ضربا من ضروب المستحيل حيث أنه لا يمكن الحصول على كل المعلومات عن الأوراق المالية المتبادلة ٠ وعليه فان مسألة الكفاءة هى مسألة نسبية ، حيث يكون هناك سوق مالى أكثر أو أقل كفاءة ٠ كما وأن وجود الأنواع الثلاثة من الكفاءة تختلف ، حيث أن النوع الضعيف والنوع المتوسط القوة هى الأكثر وجودا ، بينما النوع القوى ليس بمستوى النوعين السابقين ٠

رابعا ـ الطريقة العلمية لتخطيط واتخاذ القرارات الاستثمارية(٨) :

يجد المطلع على التطورات المستحدثة فى أسواق الأوراق المالية العديد من الصور الفنية للعمليات المالية التى تقوم أساسا على المضاربة الاقتصادية٠ ومن بين هذه الصور حق خيار الشراء(*) ٠

فقد بدأ تداول حقوق الشراء هذه فى بورصة لندن الدولية للعمليات المالية الآجلة وسوق الأسهم فى لندن عـــام ١٩٨٥ ٠ كذلك طرحت أسواق السندات الدولية أدوات مماثلة لحقوق الشراء مثل السندات بسعر محدد

(*) وهذا يعطى المالك حق ، دون الالتزام ، بشراء أو بيع (مستقبلا) أداة مالية بسعر محدد مسبقا ، خلال فترة محددة ٠ ونظرا الى أن مالكى حق خيار الشراء غير ملزمين بشراء أو بيع الموجودات ذات العلاقة ، فانه يمكنهم الاستفادة من تحركات الاسعار التى تكون فى صالحهم ٠ واذا لم تكن الاسعار مواتية فان خسارتهم ستنحصر فى الرسم الذى يدفعونه لشراء حق الخيار هذا ٠

مسبقا • كما أن السندات ذات السعر العائم والتى يتم تحديد الحد الأعلى لقيمة كوبوناتها تعتبر فى حد ذاتها حق خيار شراء سعر فائدة ، ولكن بآجال استحقاق أطول من تلك التى يجرى التعامل بها فى الأسواق المالية •

هذا ، ولقد أسفرت التطورات الحديثة عن تعدد فى الأدوات المالية سواء للمضاربة أو للاستثمار ، ويهمنا التعرف على مفهوم كلا منهما :

يعرف أحد الخبراء عملية الاستثمار فى الأوراق المالية بالآتى(٩) :

« عملية الاستثمار هى تلك العملية الواعدة ـ على أساس التحليل الكامل والدقيق ـ بأمان الأصل وبايراد مرضى ، والعمليات التى لا تتوافر فيها هذه المطلوبات تعتبر مضاربة » •

والى جانب التعريف السابق ، هناك قول قديم فى الدوائر المالية يصف هذا الموضوع فى كلمات : « الاستثمار فى الأوراق المالية هو مضاربة ناجحة ، بينما المضاربة هى عملية استثمار ظهر بالتجربة عدم نجاحها » • وهو مايعنى أن النتيجة النهائية للعملية المالية هى التى تحدد نوعها : عملية استثمار أم عملية مضاربة •

والآن نريد أن نتعرف على الطريقة العلمية التى ترتبط بالقرار الاستثمارى : الطريقة العلمية هىمجموعة من الطرائق التى يمكن استخدامها عمليا لتخطيط واتخاذ القرارات الاستثمارية الحكيمة ، على ضوء بيانات غير كاملة • اذ لا يحتمل توفر البيانات الكاملة للمستثمر حيث لو توفرت هذه البيانات لأصبحت عملية تخطيط الاستثمارات عملية حسابية بسيطة ، أو على الأكثر عملية رياضة مالية ، لا تحتاج الى استنباط وتفسير وتقدير ، وليس معنى استخدام الطريقة العلمية أن نخرج بتعميمات أو قوانين علمية تحدد شكل العلاقة بين الظواهر الاقتصادية • لكن المقصود هو تحديد المشكلة الاستثمارية بمعناها المالى ، والتى تتلخص فى تحقيق أهداف المستثمر وتفضيلاته ـ فردا كان أو مؤسسة ـ الى أقصى حد ممكن ، فى ظروف معينة أو فى موقف معين •

وللمشكلة الاستثمارية وجهان: الأول وهو الاعتباراتالخاصة بالسياسة الاستثمارية • والثانى وهو الموقف الذى تعد فيه الخطة الاستثمارية ، والظروف التى تكتنف تنفيذها ، وهو مايعبر عنه بالادارة المستمرة •

الوجه الأول - الاعتبارات الخاصة بالسياسة الاستثمارية :

وهى تشتمل على مجموعة من العمليات ، التى تستهدف تحقيق أهداف المستثمر الى أقصى حد ممكن ، وهى وفقا لترتيبها كالآتى :

١ - تحديد الأهداف الاستثمارية حسب أسبقيتها ٠
٢ - معرفة الاعتبارات التى يجب أخذها فى الحسبان لتحقيق هذه الأهداف ٠
٣ - تقدير الأخطار المحتملة التى تهدد الوصول الى هذه الأهداف ٠
٤ - اختيار الأصول والأدوات الاستثمارية وهو مايعنى « اختيار الاصدارات » ٠
٥ - توقيت التعامل فى هذه الاصدارات المعنية بالشراء أو البيع وهو مايعنى « توقيت التحركات للاصدارات » ٠

٦ - توزيع المدخرات من الأنواع المختلفة من الأصول والأدوات الاستثمارية بنسب معينة ، حتى يمكن الوصول الى الأهداف الاستثمارية ، مع تجنب أو تخفيض الاخطار الى أدنى حد ممكن ، وهو مايعنى « تشكيل حافظة الأوراق المالية من اصدارات متنوعة » ٠

الوجه الثانى - الادارة المستمرة :

تستلزم ادارة الأموال المستثمرة فى أوراق مالية درجة كبيرة من الدقة ، تعادل ان لم تزد عن تلك المطلوبة عند شراء هذه الأوراق ٠ فالعوامل الأساسية والفنية المؤثرة على تخطيط العمليات المالية دائمة التغير ، مما ينعكس على القيم المستثمرة ٠ وبمعنى آخر فان الأوراق المالية التى كانت تبدو سليمة جدا وقت الشراء ، قد تنقلب الى أوراق مضاربة للغاية خلال سنوات محدودة ٠ لذلك يجب أن تكون السياسة الاستثمارية مرنة الى الحد الذى يسمح باجراء التعديلات اللازمة لمقابلة الظروف غير المتوقعة ٠

ويعتبر المدخل التحليلى الذى يستند الى التحليل السليم للقوائم المالية من ميزانية وحساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر هو المدخل الذى يؤدى الى تقديم الحقائق الهامة الخاصة بالاصدار المعين من الأسهم أو السندات ، بطريقة تعود بالنفع على مالك هذه الأوراق الفعلى أو المحتمل ، كما يهدف هذا التحليل الى الوصول لنتائج محددة ، وقائمة على أساس المقاييس المستخدمة الخاصة بالأمان ومدى قبول الورقة المعينة بالسعر الحالى أو بالسعر المفترض ٠

ومن ثم فعلى المستثمر الصغير الالمام بهذا الفن · فهذه القوائم وان كانت صحيحة من وجهة نظر محاسب الشركة الا أن وجهة نظر المستثمر القائم بالتحليل قد تكون مختلفة · ذلك أن الأهمية المعطاة للبيانات المالية ، وبالتالى تحليلها تختلف اختلافا كبيرا يتوقف على نوع الورقة موضع التحليل ، وعلى الدافع الأساسى للمشترى المحتمل لها ، والقائم بالتحليل ·

وهكذا فان استخدام المستثمر للطريقة العلمية ، يساعد على تحقيق أهدافه وتفضيلاته الى جانب اسهامه فى تحقيق استقرار السوق ·

الفصـــل الثـــالث

تطور سوق المـــال فى مصر

وذلك بتناول التطورات التى شملت سوق الأوراق المالية المصرية منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٨٧ ، وهو ماتمخض عن عدم قيام السوق بوظائفها ، مما فتح الباب لشركات توظيف الأموال لسد هذه الثغرة ، وهو مايتم تناوله فى سوق رأس المال المصرى ، سوق النقد فى مصر · ونختتم هذا الفصل التطبيقى ببيان بعض الامكانيات المتاحة من جانب القطاع الخاص ، وأساليب اجتذابها لسوق المال ·

أولا ـ التطورات التى شملت سوق الأوراق المالية المصرية(١٠) :

كانت مصر أولى البلاد العربية اهتماما بانشاء سوق للأوراق المـــالية بالقاهرة والاسكندرية ، حيث قامت أول محاولة لانشاء السوق عام ١٨٩٠ بالقاهرة بالنظر الى أن أولى الشركات المساهمة بمصر تكونت قبل نهـــاية القرن الثامن عشر بثلاثين عاما ·

١ ـ مراحل تطور سوق الأوراق المالية :

مرت سوق الأوراق المالية بعدة تطورات هامة حتى عام ١٩٥٢ وليس هنا مجال التعرض لها ، حيث تقتصر الدراسة على الفترة التالية لذلك ،والتى تنقسم الى أربع مراحل كالآتى :

المرحلة الأولى : ٥٢ ـ ١٩٦٠ : أى قبل قوانين التأميم · وفى هذه الفترة صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتحديد الأرباح الموزعة ، كما تم

تأميم بعض الشركات عام ١٩٦٠ . وقد كان عدد السندات التى تتداول فى هذه الفترة ١١ قرض حكومى ، ٨ قروض غير حكومية . أما عدد الأسهم فكان يمثل ٢٩٠ شركة تبلغ قيمتها الاسمية حوالى ٥٠٠ مليون جنيه مصرى . وقد بلغ حجم التعامل بالبورصة بالقاهرة ٦٧ مليون جنيه عام ١٩٥٨ انخفض الى ٤٤ مليون جنيه عام ١٩٥٩ ثم الى ٣٨ مليون جنيه عام ١٩٦٠ .

المرحلة الثانية : ٦١ - ١٩٧١ : أى بعد التأميم ، وفى هذه الفترة صدر قرار جمهورى رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ الخاص باستثمار رأس المال الأجنبى، ولكن نظرا لحالة اللاسلم واللاحرب فقد بقى هذا القرار معطلا . وقد انكمش نشاط البورصة فاقتصر مايتداول فيها على ٨ سندات حكومية ، ٣ قروض عقارية ، قيمتها جميعا ٣٥ مليون جنيه ، وأسهم ٥٠ شركة مساهمة تبلغ قيمتها الاسمية ٥٠ مليون جنيه تتمثل فى ٢٥ شركة قطاع عام قيمتها الاسمية ٤٥ مليون جنيه و ٢٥ شركة قطاع خاص قيمتها الاسمية ٥ مليون جنيه فقط . أما حجم التعامل فقد انخفض بالقاهرة الى ٦ ملايين جنيه . والواقع أنه حتى نهاية السبعينيات كانت سوق الأوراق المالية تعيش فى جو مابعد عام ١٩٦١ ، وهى جو هيمنت عليه انعكاسات التأميم . ولم يكن للمساهمين فى القطاع الخاص فى الشركات التابعة للقطاع العام أى سلطان على هذه الشركات فوزارة المالية بصفتها المالكة والوزارات النوعية كانت هى الآمرة الناهية فى شئون هذه الشركات . وبالنسبة للخمسة وعشرين شركة الأخرى التابعة للقطاع الخاص فمعظمها بل كلها تقوقعت تقريبا .

وبعد تطبيق سياسة الانفتاح ظهرت نظرة جديدة الى سوق الأوراق المالية ، بدأت بصدور القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ الذى ألغى المؤسسات العامة وألزم الشركات العامة التى يسهم فيها الأفراد بدعوتهم لحضور الجمعيات العمومية لمناقشة تقارير مجالس الادارة وأصبح من حق المساهمين أن يحصلوا على أرباح من شركاتهم وذلك عكس ماكان عليه الحال قبل صدور القانون المشار اليه، لدرجة أن بعض الشركات صرفت عن أسهمها ربحا يوازى ١٥٪ - ٢٠٪ من سعر السهم السوقى . وكان لهذا أثره على مناخ التعامل . فبعد أن كانت معظم شركات القطاع العام تتداول بالقيمة الاسمية أو أقل منها أخذ سعرها يتضاعف فى بورصتى القاهرة والاسكندرية .

من ناحية أخرى بدأت شركات القطاع الخاص تعاود نشاطها بعد أن زال خطر التأميم ، وتضاعف أسعار أسهمها بدرجات كبيرة لدرجة أن بعضها تجاوز سعره أربعة أمثال القيمة الاسمية للسهم . وبعد أن كان تركيز التعامل فى البورصة يكاد يكون قاصرا خلال الستينيات ومعظم سنوات السبعينيات

على أسهم شركات القطاع العام بدأ يمتد فى السنوات الأخيرة من السبعينيات الى أسهم شركات القطاع الخاص المدرجة بالسوق ٠

المرحلة الثالثة : ٧٢ ـ ١٩٨٠ : صدر القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة وكان من أهم ما تضمنه القانون وتعديلاته فى هذا الشأن السماح بتداول أسهم الشركات والمشروعات الخاضعة لقانون الاستثمار فى البورصات العربية بالعملة الأجنبية ٠ كذلك سمح بقيام البنوك بعمليات الوساطة فى شراء السندات والاسهم العالمية ليتم تداولها فى سوق الأوراق المالية ما يضع الأساس لقيام سوق مالية فى مصر تكون على صلة بالأسواق المالية العالمية ٠

وقد بلغ عدد أسهم الأوراق المقيدة بالسوق فى نهاية عام ١٩٧٥ نحو ٢٨٦ر٧٩٦ سهم وقرضين اثنين بخلاف سندات التأميم وسندات التعويض وسندات الجهاد قيمتها الاسمية ٤٥ مليون جنيه ٠

وخلال هذه الفترة تراوح نشاط السوق بين الصعود والهبوط فقد كان محتاجا الى اجراءات منشطة للتعامل ٠ وفى الوقت نفسه كانت هناك بعض القوانين المعوقة التى صدرت فى الفترات الماضية وسلبت البورصة أهم خصائصها ٠

الفترة الرابعة : ٨١ ـ ١٩٨٧ : من أهم القوانين الممولة لنشاط سوق الأوراق المالية والتى صدرت فى الفترة الماضية ما يتصل بالآتى :

١ ـ السماح للحكومة والأشخاص العامة بالتعامل فى الأوراق المالية التى تملكها خارج البورصة وذلك بموجب القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٦ ٠

٢ ـ السماح بالتصرف فى أسهم شركات القطاع العام بين المتعاقدين بعيدا عن البورصة وذلك بموجب المادة ٤٦ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ والسماح لمجلس ادارة شركة القطاع العام بأن يقرر عدم قيد أسهم الشركة فى البورصة وذلك طبقا لنص الفقرة الثانية من القانون المشار اليه فى هذا البند ٠

٣ ـ تقييد حق الشركات المساهمة « قطاع عام » فى زيادة رأسمالها وذلك بموجب القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٧٥ ٠

وفى عام ١٩٨١ كانت هنـــاك تغييرات جذرية تمثلت فى صدور ثلاثة قوانين تضمنت أحكاما فى صالح المستثمرين ٠

الأول - القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ : بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العـــامة لبورصـــات الأوراق المالية حيث نص على الآتى :

— الزام الشركات المساهمة متى طرحت أسهمها للاكتتاب بالقيد فى جدول الأسعار بعد انتهاء سنة مالية كاملة بالنسبة للشركات المفتوحة وثلاث سنوات للشركات المغلقة ٠

— الزام الشركات المساهمة رغم أن أسهمها اسمية على نشر تقرير مجلس الادارة والميزانية متى طرحت حصة للاكتتاب العام ٠

— أعاد للمســـاهمين حقهم فى ١٥٪ من الأرباح التى كانت تذهب للخدمات المحلية والمركزية و ٥٪ أخرى كانت تجمد فى سندات حكومية ٠

الثانى - قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ : حيث منح مزايا عديدة بالنسبة لأرباح الشركات المقيدة فى جدول الأسعار من ذلك مايلى :

— اعفاء مايوازى سعر الفائدة بالبنك المركزى على الودائع المصرية من أرباح الشركات المساهمة وأخضاع باقى الربح الموزع لضريبة نسبتها ٣٢٪ ٠

— اعفاء الممول الخاضع للضريبة على الايراد العام من نسبة ٥٠٪ من ناتج الأسهم والسندات الذى توزعه الشركات المساهمة التابعة للقطاع العام أو الخاص بشرط أن تكون الأوراق المالية للشركة مقيدة فى سوق الأوراق المالية (بند ٢ م ٩٨) ٠

— أن يخصم من وعاء الضريبة العامة على الايراد العام المبالغ التى يشترى بها الممول فى ذات السنة التى قدم عنها الاقرار أسهما أو سندات عن طريق الاكتتاب العام الذى تطرحه الشركات المساهمة التابعة للقطاع العام أو الخاص (عند انشائها أو زيادة رأسمالها) وكذلك المبالغ التى يشترى بها الممول سندات التنمية الحكومية أو شهادات استثمار وادخار ويودعها لمدة ٣ سنوات فى أحد البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزى المصرى وذلك كله فى حدود ٣٠٪ من صافى الدخل الكلى للممول وبحد أقصى قدره ٣٠٠٠ جنيه (بند ٧ فقرة ٤ م ٩٩) ٠

الثالث - صدور قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ : الذى تضمن تيسيرات عديدة فى مجال انشاء شركات الأموال ٠

ونتيجة لما سبق بلغ عدد الشركات المقيدة بالبورصات المصرية ٤٢١ شركة حتى نهاية أغسطس ١٩٨٧ ٠

وبلغ عدد الأسهم فى التاريخ المشار اليه ٣٣١ مليون سهم تبلغ رؤوس أموالها ١٨١٧ مليون جنيه مصرى ، بالاضافة الى ٩٢٧ مليون دولار ، ٣ مليون جنيه استرلينى ، واحد مليون مارك ألمانى ٠

وقد ارتفع حجم التعامل السنوى من ٢٨ مليون جنيه عام ١٩٨٣ الى ١٠٧ مليون جنيه عام ١٩٨٤ والى ١١٤ مليون جنيه عام ١٩٨٥ ثم قفز الى ٢٤٠ مليون جنيه عام ١٩٨٦ ببورصة القاهرة ٠

أما بورصة الاسكندرية فيوضح المرفق (ملحق رقم ١) تطور حجم التعامل فى الفترة من عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨٧ ٠

ومن الجدول يتضح أن حجم التعامل قد ارتفع من ١٤٥ر٧٣٤ر١ جنيها عام ١٩٧٧ الى ٢٦ر٢٥٨ر٢٤٥ جنيها فى عام ١٩٨٧ ٠٠ والواقع أن هذا التطور لا ينبىء عن تحسن ملموس فضخامة حجم التعامل انما يرجع الى عقد عمليات تطبيق (Marriage) اى أن البائع والمشترى طرف سمسار واحد ، والأغلب فيها أن تكون عائلية ٠ ذلك فضلا عن أنه فى جميع عمليات التداول يجرى قيد العملية مرتان (الكمية كبائع والكمية كمشترى) وهو مايخالف أسس تسجيل التعامل فى البورصات ٠

لكن من أبلغ الأدلة على ركود حجم النشاط انخفاض عدد السماسرة ببورصة الاسكندرية من ٣٠ سمسار عام ١٩٥٨ الى خمسة سماسرة فى الوقت الحالى وعدد الوسطاء من ١١٣ وسيطا الى ٣ وسطاء ٠

٢ - الافصاح المحاسبى فى السوق :

يتمثل الافصاح المحاسبى طبقا لقانون اللائحة العامة للبورصات المصرية فى الآتى :

أ - مجال تقييم نتائج أعمال الشركات عند قيد أوراقها المالية بالبورصات : تضمن ذلك نص المواد ٥٥/٥٨ من قانون اللائحة العامة للبورصات ٠

ب ـ مجال الافصاح المحاسبى للوثائق المتعلقة بحـــالة الشركة التى يجب على الشركات المقيدة ارسالها الى البورصة : تضمن ذلك نص المـادة (٦٢) من قانون اللائحة العامة للبورصات ٠

٣ ـ المعلومات والأسعار التى ترى البورصة نشرها يوميا : تضمن ذلك نص المادة ٦٦ من قانون اللائحة العامة للبورصات ٠ ولاشك أن كل ذلك ينبىء عن فعالية الافصاح المحاسبى طبقا لقانون البورصات المصرية ، وهو بذلك يؤدى خدمة لجمهور المستثمرين الحاليين والمحتملين ٠

٣ ـ الهيئة العامة لســوق المال :

استقطبت سوق المال فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينات أعدادا كبيرة من الخبراء المصريين والأجانب لتطوير القوانين والقواعد الحاكمة لسوق المال ٠ وبعد أن تم ذلك أصبحت هذه القواعد والقوانين لا تقل فى الكفاءة عن القوانين الحاكمة لأسواق المال العالمية ٠

وقد أنشئت الهيئة بالقرار الجمهورى رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٩ وبالقراءة لأهم المواد نجد أنها قد أعطت كافة الصـــلاحيات للهيئة لممارسة عملهـــا وذلك كالآتى (١١) :

(أ) الاشراف على سوق المال وتدعيمه ، حيث نجد أن الهيئة قد تبعت لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الذى يقع فى اختصاصه معظم مؤسسات سوق المال بمكوناته الثلاثة ٠ فضلا عن أن قرار انشاء الهيئة قد نص على تمتعها بالشخصية الاعتبارية المستقلة مما يعطيها المرونة المطلوبة لعملها ٠

كذلك أوضح القرار أن الهيئة قد أنشئت للعمل على تنظيم وتنمية سوق المال فى مصر ومراقبة حسن قيامه بوظائفه وأن من أهم أغراضها خلق وتنمية وتدعيم المناخ الملائم للادخار والاستثمار اللازمين لعملية التنمية الاقتصادية ٠

أما بالنسبة للأركان الأربعـــة لنظـام التشـغيل السـليم فيمكننـــا استخلاصها كالآتى :

(أ) قاعة التـــداول :

ركز القرار على منع الممارسات السيئة فى التعـامل بالأوراق المالية خاصة المشوب بالغش والاحتيال والنصب داخل البورصة ، كذلك صحح القرار الأوضاع بالنص على أن اتمام المعاملات على الأوراق المالية يجب أن يتم

خلال بورصات الأوراق المالية وذلك خلافا للنصوص السابقة التى كانت تبيح اتمام المعاملات خارج البورصة ٠

(ب) وسطاء السوق :

نص القرار على التسهيلات التدريبية اللازمة للوسطاء ٠ كما نص على ميثاق شرف المهنة والرقابة والضبط الذاتى ومن ذلك نجد أن القرار قد ركز على أهمية الوسيط وضرورة تدريبه وتأهيله وكذا ضرورة حصول جميع الجهات العاملة فى السوق على ترخيص لمباشرة نشاطها ، مع الالتزام من قبل الجميع بميثاق شرف المهنة ٠

(جـ) طرق التداول :

لم يقتصر القرار على تنمية السوق الثانوى بل تعدى نطاقه الى السوق الأولى ، أخذا بما تسير عليه بعض البورصات فى الوقت الحالى مثل سوق عمان المالى بالأردن وكذلك نص القرار على عدم تدخل الهيئة فيما يتعلق بتحديد الأسعار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ٠

(د) قوانين السوق :

ركزت نصوص القرار على أهمية القيام بالدراسات اللازمة لتطوير سوق المال ، وكذا أكدت على صلاحيات الهيئة لممارسة عملها لتصبح سوقا عالمية ٠ كذلك ركزت هذه النصوص على أهمية توفير البيانات عن جميع مايتعلق بأعمال السوق واختصت مايتعلق منها بتسجيل الأوراق المالية بنص خاص للوقاية من الممارسات السيئة والمضاربات غير الاقتصادية ، كما تم التأكيد على ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح الأعمال والعمليات المخالفة ٠

ومع ذلك لم تنشط سوق المال لأن أى سوق تحتاج الى سلع للتداول ، وسوق المال المصرية لا يوجد فيها نوعيات كافية فى شكل أدوات مالية متداولة تشبع رغبات المستثمرين ٠

لكن الملاحظ أن الاتجاه هو التركيز على السلطة الاشرافية أو بمعنى آخر تم البدء فى التطوير بسلطة اشرافية وهيئة رقابية وتدريب على الرقابة ، قبل أن يعرف أحد ماهى سوق الأوراق المالية ٠ هذا فى حين أنه فى جميع العالم نجد أن سوق المال تنمو ، وبعد ذلك اذا وجد احتمال سوء تصرف أو اساءة استغلال للنوعيات المختلفة من المتصلين بعمل السوق تبدأ السلطة الرقابية فى التدخل من أجل التنظيم(١٢) ٠

وبكلمات أخرى فاننا قبل أن نوجد سلعا للتداول عظمنا دور الرقابة ٠ وفى بعض الأحيان يؤدى تعظيم هذا الدور الى قتل السوق قبل بدايتها ٠

أخيرا ، الملاحظ أن القانون سمى بقانون سوق المال بينما هو منصب كلية على سوق الأوراق المالية ٠

٤ - مدى كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية :

فى ضوء ماسبق نستطيع القول بأن السوق المصرية سوق ضعيفة الكفاءة ، سواء من حيث الكفاءة الهيكلية ، وهو مايتمثل فى صغر عدد المتعاملين (بالنظر الى أن الشركات العائلية تشكل جانبا كبيرا من الأسهم) ، أو بالنسبة للكفاءة التبادلية حيث مازالت مصاريف السمسرة وغيرها من تكاليف التبادل مرتفعة الى حد ما ، ذلك فضلا عن ضعف الكفاءة التشغيلية المتمثلة فى كبر الفجوة بين سعر البيع والشراء(١٣) ٠

الى جانب ماسبق يمكن القول بأنه لا توجد فى مصر أسواق للنقد أو أسواق لرأس المال بالمعنى المطلوب كشق لسوق الأوراق المالية ٠

ثانيا - سوق رأس المال فى مصر :

نود أن نؤكد على أن سوق رأس المال فى مصر يضم أغلب المؤسسات التى وردت بالدراسة النظرية لكنه يعانى تخلفا واضحا ، فعدد المؤسسات المالية وأدواتها وحجم نشاطها محدود ، وان ظهر فى السنوات الأخيرة بعض شركات أمناء الاكتتاب وضمان الاصدارات ٠ ونتناول هنا نموذجا فريدا فى سوق رأس المال فى مصر ألا وهو شركات توظيف الأموال ٠

شركات توظيف الأموال :

ظهر فى السنوات الأخيرة اتجاه يؤكد على أهمية مشاركة المستثمر فى ربح وخسارة النشاط الذى تستثمر أمواله فيه ، فى اطار الشريعة الاسلامية ٠ وقد اتسع انتشار هذا الاتجاه حتى عم الكثير من طبقات المجتمع ، وعلى كافة المستويات الاجتماعية والثقافية ٠

وتمثلت البداية فى نشأة البنوك الاسلامية فى مختلف البلاد العربية والاسلامية ، وعلى رأسها بنك فيصل الاسلامى ، الذى يعمل فى اطار الشريعة الاسلامية ، وتحت اشراف لجنة فقهية متخصصة ٠

وفى هذا الاطار قام بعض الأفراد فى مصر على تجميع المدخرات من المصريين العاملين بالخارج والمصريين داخـــل البلاد • وكانت الرغبه فى الحصول على الأرباح من جانب المودعين هى الأساس الأول فى الاستثمار ، حتى وان أبدى أصحاب المال استعدادهم لتحمل الخسائر الذى نعتقد انه استعداد نظرى محض ، والا تركوا الأموال فى حساباتهم أو فى خزائنهـم الخاصة دون تعريضها للنقصان • وتجمعت فى فترة وجيزة لدى هذه الشركات مبالغ ضخمة بحيث أصبحت تفوق ما تجمع لدى البنوك والمؤسسات المالية رغم امكانياتها الكبيرة وفروعها المنتشرة فى انحاء البلاد •

والواقع أن القدرة التى توفرت لدى هذه الشركات انما قامت ونمت بفعل عامل واحد فقط هو معدلات الأرباح المرتفعة التى توزعها هذه الشركات على أصحاب الودائع لديها • وكان التدفق المستمر للأموال مشجعا لهذه الشركات على الاستمرار فى دفع نسبة العائد المرتفع للمودعين • ذلك الى جانب دافع آخر ألا وهو خوف أصحاب هذه الشركات من تكالب المودعين عليها لسحب ودائعهم مما يضعهم فى مأزق يصعب الخروج منه •

وقد حاول المشرع التدخل قانونا لضمان حقوق المودعين فأورد حكما جديدا لم يرد بنص القانون الخاص بهذه الشركات رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٦ • وأضاف هذا الحكم الجديد الى اللائحة التنفيذية لهذا القانون (الفقرة ج من المادة الأولى) كمحاولة لمعالجة التعارض القائم بين هذا القانون وبين قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (١٤) •

ورغم ذلك فقد تعـــالت الأصوات تطالب بضرورة تدخل الدولة لحسم الموقف القانونى للقائمين على ادارة هذه الشركات وكان أن صدر القانون١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الذى هدفت مواده الى المحافظة على حقوق المودعين علاوة على المحافظة على وعـــاء ادخارى جديد نشأ وترعرع وينبغى الاستفادة منـــه بما يحقق صالح جميع الأطراف •

ومع ذلك ، فان مهلة الأشهر الثلاثة التى حددها القانون لتوفيق أوضاع هذه الشركات كان يجب أن يحكمها ضوابط وقواعد محددة ، حتى يضمن المودعين حقوقهم أو حتى جزءا منها ، أما أن تترك الحكومة التى وضعت أحكام القانون الجديد ولائحته التنفيذية كل صـــاحب شركة توظيف أموال ليتصرف دون قواعد أو ضوابط خلال هذه الفترة الحرجة فهذا أمر خطير •

ثالثا ـ سوق النقد فى مصر :

يمكن ايجاز استثمارات الوحدات العـــاملة بهذين السوقين فى سوق الأوراق المالية على النحو الآتى :

١ ـ **البنك المركزى :** ارتفعت حيازته من أذون الخزانة بالمليون جنيه من مبلغ ٢٢٣ عام ١٩٦٠ الى ٣١٢٨ عام ١٩٨٠ ثم الى ٦٣٠٩ فى يونيو ١٩٨٣ ٠

٢ ـ **البنوك التجارية :** وهى تشارك فى حيازة أذون الخزانة ولديهـــا محفظة أوراق مالية تضم أنواعا مختلفة من الأسهم والسندات وتتسم ببطء حركتهـــا ٠

وبعد أن خلصنا من استعراض الأسواق الثلاثة لسوق المال فى مصر ، يهمنا أن نشير الى أن التنسيق بين سياسات هذه المؤسسات المالية لم يكن محل اهتمام السلطات المالية ، هذا فضلا عن عدم وجود ادارة للدين العام فى مصر ، فالداخلى من الدين تختص به وزارة المالية ، والخارجى من الدين تختص به وزارة التعاون الاقتصـــادى (الى جانب وزارة الاقتصـــاد والتجارة الخارجية) ٠

رابعا ـ الامكانيات المتاحة لدى القطاع الخاص وأساليب اجتذابهـــا لسوق المـــال :

يكون من المفيد أن نستعرض على الأقل هذه الامكانيات مع الاشارة الى أهم أساليب الاستفادة منها فى سوق المال ٠

١ ـ الامكانيات المتاحة لدى القطاع الخاص (١٥) :

يوجد لدى الجهاز المصرفى سيولة مرتفعة يمتلك القطاع الخاص والقطاع العائلى الجزء الأكبر منها ٠ اذ تقدر الودائع الجارية والآجلة التى يمتلكها القطاع الخاص والقطاع العائلى (مشتملة على ودائع صندوق توفير البريد) بنحو مبلغ ٨ر١٤ ألف مليون جنيه فى نهاية عام ٨٤/١٩٨٥ ٠

أما الودائع الجارية وغير الجارية بالعملات الأجنبية (بعد استبعاد القطاع العام) فتبلغ نحو ٦ر٦٢٢٧ مليون جنيه فى يونيو عام ١٩٨٥ ، ذلك بخلاف حجم الأموال التى يمتلكها المصريون فى الخارج والتى يمكن أن يرد جزء كبير منها لمجالات الاستثمار فى مصر اذا ماتوافر لها المناخ الملائم ٠

٢ ـ أساليب الاستفادة من امكانيات القطاع الخاص : ويتمثل أهمها فيمـــا يلى :

(أ) زيادة دور القطاع الخاص فى استثمارات الخطة (١٦) :

بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص فى اجمـــالى استثمارات الخطة الخمسية الأولى ٦٠/١٩٦٥ حوالى ٨٪ • ويرجع هذا المعدل المنخفض فى المقام الأول الى الفلسفة التى سادت الحكومة فى هذه الفترة بالاضافة الى توفر احتياطيات ملموسة لدى الحكومة وعدم نمو الدين الخارجى لمصر ، ومثل هذه الاعتبارات مكنت الدولة من وضع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية فى المرتبة الثانية على سلم الأفضليات الاجتماعية •

وبعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ اتجهت القيادة السياسية الى افصـــاح مجال أكبر للقطاع الخاص للمساهمة فى الأنشـــطة الاقتصادية المختلفة • وانعكس ذلك على زيادة نصيب القطاع الخاص فى الخطة الماضية ٨٢/٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧ الى حوالى ٢ر٢٤٪ من مجموع الاستثمارات القومية •

وفى الخطة الحالية ٨٧/٨٨ـ٩١/١٩٩٢ زادتالحكومة من دور القطاع الخاص الى نسبة ٤٠٪ تقريبا •

لكنه ازاء اعتبارات اقتصادية معينة ـ الى جانب السيولة المرتفعـــة المشار اليها ـ ينبغى ألا تقل نسبة استثمارات القطاع الخاص بأى حال من الأحوال عن نسبة ٥٠٪ من اجمالى استثمارات الخطة القادمة •

(ب) النظر فى تحويل بعض وحدات القطاع العـــام ومساهماته فى المشروعات المشتركة الى القطاع الخاص :

سواء بتمليكها للعاملين فى هذه الشركات أو غيرهم من أفراد الشعب • وهذا الاجراء يعطى مؤشرا واضحا لا لبس فيه أن الحكومة تعنى حقا تشجيع استثمارات القطاع الخاص • كما أن هذا الاجراء يحكم الرقابة على هذه المشروعات ، ويمكن الحكومة من التفرغ للمهام الأكثر جدوى • بمعنى أن تقتصر الاستثمارات العامة على المرافق العامة والبنية الأساسية والمشروعات الاستراتيجية • ان ذلك يعنى بتعبير أوسع أن تكبح الحكومة جماح رغبتها فى التدخل فى الأنشطة المختلفة والقيام بتنفيذها بنفسها •

ولما كانت الموازنة العامة للدولة تشتمل على الموازنة الاستثمارية ، فان تخفيض نسبة مساهمة الحكومة فى الاستثمارات يؤدى ـ مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ـ الى تحقيق هدف خفض عجز الموازنة العامة ، ولكى

تحافظ على حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المخطط يجب أن يزيد نصيب القطاع الخاص فى اجمالى الاستثمارات المخططة بما يغطى النسبة التى كانت تساهم بها الحكومة ٠

ولهذا المقترح اجراءات تنفيذية ومما يجمل الاستعانة به هنا التجربة البريطانية فى بيع القطاع العام فى الوقت الحالى ، فضلا عن التجربة اليابانية فى وقت سابق(١٧) ٠

يكفى هنا أن نذكر أن معنى الانفتاح الاقتصادى هو تمليك أصول انتاجية لرؤوس الأموال الأجنبية أو بمعنىآخر ربط الموارد الخارجيةبعمليةالانتاج(*) فسياسة الانفتاح من هذه الوجهة تعمل على بيع أصول انتاجية الى مستثمر تتوفر لديه القدرة الخلاقة على عمل شىء جديد ، بينما مقترحنا يعتمد على الوطنيين من العمال أساسا ٠ ناحية أخرى ، يهمنا ذكرها ، وهى أن أى شركة وطنية لديها استثمارات عديدة فاذا باعت أصل من أصولها فان ذلك لا يعتبر تصفية وانما يعتبر تدويرا لمحفظة استثماراتها ٠ ولاشك أن جميع مثل هذه العمليات سيتم تحت نظر العديد من الأجهزة الرقابية وهيئة سوق المـــال فى مصر ٠

٣ ـ تنوع الأدوات المالية فى السوق :

تساهم الأوراق المالية من حيث تنوعها وعمقها بصورة أساسية ومباشرة فى رفع كفاءة السوق بأنواعها المختلفة ٠ لذلك تقتضى محاولات رفع وزيادة كفاءة الأسواق المالية توفير العناصر والمناخ المناسبين لتنويع الأوراق المالية بحيث تشتمل على كل الخصائص التى تقابل متطلبات المستثمرين والمقترضين من حيث الحجم ، فترة الاستحقاق ، درجة السيولة ، توقيت طرحها ٠

هذا وتجدر الاشارة الى أن المادة (١٥) من القانون ٨٩/١٩٨٦ الخاص بشركات توظيف الأموال ، قد أجازت للشركات المساهمة الأخرى (أى غير العاملة فى اطار القانون المشار اليه) اصدار صكوك تمويل ذات عائد متغير ٠ كذلك هناك العديد من الأدوات المالية التى يمكن التوصـــية باصدارها مثل أسهم المشاركة الاسلامية وشهادات الايداع الى غير ذلك مما يناسب كل موقف٠

(*) هذا تعريف خاص بالكاتب لا يوجد اجماع عليه (التحرير) ٠

الفصـــــل الرابع

دور الاتحـــاد العـــربى للبورصات
فى مواجهة مشكلات بورصات الأوراق المالية فى البلاد العربية

فتحت أزمة بورصة وول ستريت فى التاسع عشر من أكتوبر عام ١٩٨٧ ملف الاستثمارات والأرصدة العربية فى الأسواق الأجنبية وأكدت من جديد أهمية توظيف رؤوس الأموال فى الأسواق المالية العربية · ويبقى مطلوبا مزيدا من الجدية فى تحسين مناخ الاستثمار أمام رؤوس الأموال العـــربية فى هذه الأسواق(١٨) ·

ونحاول هنا التعـــرف أولا على واقع أسواق الأوراق المالية بالبلاد العربية ، ثم نحاول تحديد أهم مشكلات هذه الأسواق · بعد ذلك نستعرض دور الاتحاد العربى للبورصات فى مواجهة هذه المشكلات ·

أولا ـ التعرف على واقع أسواق الأوراق المالية فى البلاد العربية :

اذا ماركزنا على بورصات المشرق العربى نظرا لحداثتها بالمقارنة بغيرها من البورصات العربية الأخرى نجد الآتى(١٩) :

دولة البحـــــرين :

نجد أنها قد أصبحت مركزا للتمويل الدولى من خلال « وحدات بنـوك الأفشـــور » Off-Shore Banks التى يتراوح عددها بين ٥٠ ـ ٦٠ وحدة · وعلى المستوى المحلى بذلت البحرين جهودا مكثفة لخلق سوق لتداول الأوراق المالية ، حتى صدر بانشائها مرسوم أميرى فى مارس عام ١٩٨٧ ·

٢ ـ المملكة العربية السعودية :

لديها سوق غير رسمية للأسهم ، وتشير الدلائل الى انشاء شركة تسجيل للأسهم تمتلكها البنوك ، ويقدر أن يكون لدى هذه الشركة معلومات دقيقة عن سوق الأوراق المالية فى السعودية ، كما يقدر لها أن تصبح نواة للبورصة ·

٣ ـ دولة الامارات العربية المتحدة :

من الملاحظ عدم وجود هيكل سوقى ذا أهمية تذكر لتـــداول الأوراق

المالية ، وتعكف غرفة تجارة (دبى) منذ فترة على دراسة امكانية انشـــاء سوق للأوراق المالية ٠

٤ ـ دولة الكويت :

وهى الدولة الخليجية الوحيدة التى يوجد بها سوق رسمى منظم لتداول الأوراق المالية ٠ وقد بدأ النشاط يدب من جديد فى السوق بعد أن عانى من الركود والتدهور فى أسعار الأسهم لأكثر من ثلاثة أعوام متصلة عقب الهزة العنيفة التى تعرض لها أثر أزمة سوق المناخ ٠ ويوجد بالكويت شبكة معقدة من البنوك والشركات الاستثمارية ، مشهود لها بالكفاءة والقدرة على ادارة الأوراق المالية محليا ودوليا ٠ وطبقا للتقرير الصادر عن الأمانة العـــامة لمجلس التعاون فى يونيو ١٩٨٥ فان دولة الكويت تأتى فى المركز الأول بين دول المجلس من حيث اجمالى قيمة الاستثمارات فى مجال الشركات المساهمة حيث بلغ اجمالى رؤوس الأموال نحو ٢ر٤٠ بليون دولار من مجموع رأس المال المصرح به لجميع الشركات المساهمة بدول مجلس التعاون ، والذى يقارب ٦١ بليون دولار ٠

٥ ـ سلطنة عمـــــان :

صدر المرسوم السلطانى بانشاء سوق سلطنة عمان للأوراق المالية فى سبتمبر عام ١٩٨٨ ، وذلك تجاه بناء نظام متكامل لسوق الأوراق المالية ٠ وهذا النظام مبنى على نظام للمعلومات عن الشركات المساهمة وعن التداول ٠

أما بالنسبة لدولة قطر ، فلا يتوفر عنها معلومات فى هذا الخصوص ٠ وبعد هذا الاستعراض السريع نجد أن أسواق الأوراق المـــالية فى الـدول الخليجية تعد حديثة النشأة وبالنسبة للكويت والتى تعد رائدة فى هذا المجال فان قيام سوق الأوراق المالية بها يعود الى عام ١٩٦٢ ٠ لذا فانه يمكن القول أن حداثة نشأة الأسواق المالية وما ترتب عليها من عدم توفر الخبرات الكافية كان معوقا فى سبيل تطورها ٠

ثانيا ـ تحديد مشكلات الأسواق المالية العربية :

اذا كان لسوق كل دولة عربيـــة خصوصيتها التى تنبثق من ظروف نشاطها ونمط تشريعاتها ، ونظمها ، وهياكلها ، فان لهذه الأسواق قاسما مشتركا من المشكلات الرئيسية ، التى يمكن حصرها فى أربعة محاور رئيسية هى كالآتى(٢٠) :

١ ـ جانب العـــرض :

تعانى الأدوات الاستثمارية بالأسواق العربية من قلة المعروض منهـــا وذلك للآتى :

(أ) سيادة النمط العائلى للشركات المساهمة ٠
(ب) تملك الحكومة لنسبة كبيرة من أسهم الشركات المساهمة ودواعى ذلك تختلف من دولة لأخرى ٠

(جـ) التركيز الرأسى لاصـــدار السندات من قبل الدولة ومؤسساتها العامة ، وحيازتها التقليدية للبنوك وشركات التأمين ، وضآلة المعروض فى السوق الثانوية ٠

(د) بدائية توزيع الاكتتـــاب ، اذ مازال أسلوب التوزيع قائما على الاتصال الشخصى المباشر بسبب الافتقـــار الى مؤسسات ضمان التغطية والتـــوزيع ٠

٢ ـ جانب الطلب :

أما من حيث الطلب على الأوراق المالية فى البورصـــات العربية فانه يرجع الى مايلى :

(أ) انخفاض معدل الدخل النقدى والادخار الفردى وعدم ثباته وعدم استقرار أوضاع الفئات التى تحققه عدا الكويت التى يتمتع مواطنوها بمعدلات عالية من الدخل ٠

(ب) منافسة الأوراق المالية الحكومية وأثرها فى تحجيم الطلب على الأوراق المالية للشركات ، بل ومنافسة الحكومات ومؤسساتها لجمهور المدخرين فى الطلب على أسهم الشركات وحيازتها ، وحرمان السوق منها ٠

(حـ) انخفاض العائد الصافى على الأوراق المالية بالقيـــاس الى أشكال الاستثمار الأخرى ، بل ان المعاملة الضريبية لعوائد القيم المنقولة تعتبر من العوامل المنفرة للاستثمار فى الأوراق المالية فى معظم الدول العربية٠

(د) تفضيل السيولة فى الاستثمار قصير الأجل ، نظرا لما يتطلبه الاستثمار فى سوق المال من توافر مستوى عال من الوعى الادخارى والتوظيفى

لدى المدخرين ومن هنا تتجه معظم المدخرات الخاصة نحو الودائع الادخارية لدى البنوك التجارية وصناديق الادخار ٠

(هـ) المنافسة الجديدة لمؤسسات التمويل المشتركة فى الحد من اللجوء الى سوق رأس المال وبروز ظاهرة البنوك الاسلامية التى لا تتعامل بسعر الفائدة الربوى بمعناه التقليدى ، وما حققته المصارف من نتائج مشجعة استطاعت أن تستقطب عددا متزايدا من المودعين والمتعاملين ٠

٣ ـ تخلف الأطر القانونية والتنظيمية :

اذ يلاحظ تخلف أو قصور النظم والتشريعات التى تحكم أصول وقواعد العمل فى السوقين الأولية والثانوية ٠ وفى بعض البلاد هناك غياب تام لبعض القواعد الضرورية لتنظيم السوق وتطويرها ومعالجة أوجه الخلل فيها ٠ وتنفرد السوق الأردنية (عمان المالى) بنموذج متطور نسبيا من حيث استكمال الأطر التشريعية والتنظيمية ٠ لكن الحاجة مازالت ملحة لتطوير تشريعات الأسواق الأخرى ٠

٤ ـ منافسة الوسائل البديلة :

اذ بالنظر لتفاقم المشكلة الاسكانية فى الدول العربية فقد أنشأت بنوك الاسكان وصناديق الانماء العقارى ، واستطاعت هذه البنوك أن تستقطب مدخرات شرائح كبيرة من المواطنين للمشاركة فى الحصول على السكن ، وهى بالتالى تنافس سوق الأوراق المالية فى وظيفته التمويلية ٠

ثالثا ـ دور الاتحاد العربى لبورصات الأوراق المالية (٢١) :

عقد اجتماع لمحافظى البنوك المركزية ورؤساء السلطات النقدية العربية فى عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة ١٩ ـ ١٩٧٨/٦/٢١ ، بناء على تكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى بشأن انشاء سوق مالية ونقدية عربية ٠ وقد شاركت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى هذا الاجتماع ٠ وكان من أبرز قراراتها وتوصياتها هو البند المتعلق بضرورة انشاء جهاز توجيهى وترشيدى لبورصات الأوراق المالية القائمة فى بعض الدول العربية ، يكون على شكل اتحـــاد لبورصـــات الأوراق المالية فى هذه الـــدول ٠

وعندما أنشىء الاتحـــاد كان من أهم أهدافه عقد ندوات ومؤتمرات ولقاءات علمية تجمع بين الباحثين والاقتصـــاديين بصفة عامة والمهتمين

بأسواق الأوراق المالية بصفة خاصة ، وذلك بغية بحث المسائل ذات الاهتمام المشترك والموضوعات ذات الصلة بأسواق الأوراق المالية العربية ٠

والدول الممثلة فى الاتحاد هى : مصر ، والكويت ، والأردن ، تونس ، المغرب ، السودان ، لبنان ٠ ومقر الاتحاد عمان بصفة مؤقتة ٠

وقد عقد المؤتمر ندوته الأخيرة بالقاهرة وكان موضوعها « أهمية المعلومات والافصاح عنها فى البورصات العربية » فى الفترة من ١٥ ـ ١٧ نوفمبر ١٩٨٧ ٠ كذلك ساهم الاتحاد مساهمة فعالة فى تقديم العون والخبرات الفنية وفى تبادل الزيارات الميدانية بين البورصات العربية القائمة من جهة وبين البورصات التى فى طور الانشاء ٠ وعادة مايتمخض عن كل لقاء مجموعة من التوصيات تقوم الأمانة العامة للبورصات العربية بمتابعة تنفيذها ٠

وبالرغم من ذلك فان الاتحاد يواجه تحديات كبيرة وأمامه طريق شاق لتحقيق أهدافه ومن أهم المشكلات التى تحتاج الى الدراسة والبحث ماتم سرده حالا من مشكلات تمثل قاسما مشتركا فى المشاكل الرئيسية للبورصات العربية ، والى جانب ذلك هناك مايلى أيضا :

١ ـ مدى الحاجة الى انشاء سوق أوراق مالية عربية :

لعل أول مانخلص من تجارب الدول التى سبقتنا فى مجال تطوير أسواقها المالية ، أن السوق المالية لا تخلق بمجرد اصدار توصية أو قرار مكتوب ، ولكنها تتواجد حيث تلتقى الاحتياجات بالوسائل الملبية لها ٠ فتوافر المقومات الأساسية من مناخ استثمارى ملائم وبنية هيكلية ومقومات وظيفية وفنية يعد شرطا مسبقا لتواجد السوق(٢٢) ٠

والواقع أن الأمر يتطلب أولا تقوية وتدعيم البورصات العربية القائمة حاليا قبل التفكير فى انشاء بورصة مركزية ، على مستوى الدول العربية ٠ فأزمة المناخ ليست ببعيدة وكشفت عن عدم مقدرة السلطات النقدية والمالية على تطبيق القوانين واللوائح الخاصة بالبورصة ، مما أدى الى انشاء الشركات الوهمية وتشابك الحقوق والالتزامات بين المتعاملين ، وانتهى الأمر الى غلق هذه السوق والتركيز على البورصة الرسمية بالكويت(٢٣) ٠

٢ - **مدى توفر مناخ الاستثمار** : تطوير الأسواق المالية العربية يمكن أن يتم بنجاح اذا تأهلت فنيا للقيام بالظائف التى تزاول حاليا فى الأسواق الدولية المتقدمة فى لندن ونيويورك وباريس وطوكيو ٠ وتبدو ضرورية خلق شقى السوق وهما سوق النقد وسوق رأس المال ٠ فالملاحظ أنه لا نجد فى معظم البلاد العربية أسواقا للنقد أو أسواق لرأس المال بالمعنى المطلوب ٠

ومن أهم الركائز فى هذا المجال ضمان ماقد يتعرض له استثمارات المستثمر العربى ضد المخاطر غير التجارية ٠ وهنا نذكر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التى اكتمل مشروع اتفاقيتها فى يونيو عام ١٩٧٠ ٠ لكن تبدو أهمية زيادة رأس مال المؤسسة لتشجيع انتقال رؤوس الأموال بين أعضائها البالغين ١٨ دولة عربية ٠

وجدير بالذكر أن اجمالى القروض التى عقدها الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية فى ١٩٨٦/٩/٣٠ بلغت نحو ١٣٨٢ مليون دينار كويتى كان نصيب الدول العربية منها ٧٠٠ مليون دينار كويتى أى ٥ر٢ مليار دولار أمريكى(٢٤) ٠

أخيرا لاشك أن انشاء بورصة عربية هو أمل يراودنا جميعا لحل الكثير من مشكلاتنا ٠ آية ذلك أن جميع الدول العربية ذات العجز تلجأ الى السوق الأوربية والأمريكية للاقتراض بشروط مرهقة بينما تلجأ الدول ذات الفائض أيضا الى نفس هذه الأسواق لاستثمار فوائضها فيها وكل ذلك يرجع الى غياب السوق المالية العربية الفعالة التى يجب أن يوفر لها الاتحاد العربى لبورصات الأوراق المالية كافة المقومات التى تضمن نجاحها ٠

المراجـــــع

١ ـ محمود فهمى ، أسواق المال ورأس المال ، مؤتمر الجمعية المصرية للادارة المالية (بالاشتراك مع البنك الأهلى المصرى) القاهرة ، ٥ مارس ١٩٨١ ، ص ١/١٥ ٠

٢ ـ دكتور جميل أحمد توفيق ، الاستثمار وتحليل الأوراق المالية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣ ، ص ٢٠٨/٢٣٠ ٠

٣ ـ دكتور أحمد فؤاد شريف ، الاطار العـام للخطة الاستثمارية ، الغرفة النقابية لسماسرة بورصة الأوراق المالية بالاسكندرية ، ١٩٥٨ ، ص ٣٢ ٠

4. What Every Investor should know., A Handbook of the U.S. Securities and Exchange Commission, August, 1982.

٥ ـ أسواق الأوراق المالية فى البلاد العربية ، تنظيمها ، أدواتها ، وأوضاع التعامل فيها ، المؤسسة العـــربية لضمان الاستثمار ، ١٩٨٥ ، ص ٣٠/٦٢ ٠

٦ ـ جوزيف ماكلافلن ، الادارة والرقابة فى بعض البورصات العالمية ، مجلة النشرة الاقتصادية ، ادارة البحوث الاقتصادية ، وزارة المالية بالكويت، السنة السابعة ، ١٩٨٣ ، ص ١٢٠/١٣٢ ٠

وأيضا : سيف السعدون ، اشـــهار المعلومات وتحليلها والمؤسسات المتخصصة ص ٣٥٠ ٠

٧ ـ د٠ آمال التيجانى على ، دور المعلومات فى رفع كفاءة الأسواق المالية ، القاهرة ، الاتحاد العربى لبورصات الأوراق المالية ، ندوة أهمية المعلومات والافصاح عنها فى البورصـــات العربية ، ١٥ ـ ١٧ نوفمبر ١٩٨٧ ، ص ١/٢ ٠

٨ ـ د٠ أحمد فؤاد شريف ، المرجع السابق ، ص ١/٢ ٠

٩ ـ المرجع السابق ، ص ٧٣ ٠

١٠ ـ عبد الرافع عبد الرحمن محروس ، النظم المحاسبية المطبقة فى مصر ، ندوة أهمية المعلومات والافصاح عنها فى البورصات العربية ، ١٥ ـ ١٧ نوفمبر ١٩٨٧ ، ص ٧/٢٨ ٠

١١ ـ قرار رئيس جمهورية مصر العربية ، رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٩ ، الجريدة الرسمية ـ العدد ٥٢ فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ ٠

12. Tokyo Stock Exchange, Listing of Securities Regulations.

وأيضـــا :

American Stock Exchange Inc., Constitution and Rules, June 1981.

١٣ ـ د٠ آمال التيجانى ، تعقيب على بحث الأوراق المالية المتداولة فى بورصات الأوراق المالية ، الدار البيضاء ، المرجع السابق ، ص ٢٧٠ ٠

وأنظر أيضا : محمود فهمى ، استراتيجية تنمية سوق المال فى مصر ودور الهيئة العامة لسوق المال ، المؤتمر الدولى لتنمية أسواق المال ، القاهرة ، ١٧ ـ ١٩ مايو ١٩٨٣ ٠

١٤ ـ د٠ سميحة القليوبى ، حول قانون تنظيم الاكتتاب العام فى مشروعات توظيف الأموال ، القاهرة ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٠٧ ، ٤٠٩ يناير وابريل ١٩٨٧ ، ص ١٦٩/١٧٠ ٠

١٥ ـ د٠ سلطان أبو على ، مرتكزات أساسية للخطة الخمسية القادمة ، القاهرة ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ص ١٠ ٠

وأنظر أيضا : د٠ صلاح الدين الصيرفى ، سوق الأوراق المالية كجزء من الجهاز الاقتصادى ، الغرفة النقابية لسماسرة بورصة الأوراق المالية بالاسكندرية ، ١٩٥٨ ، ص ١/١٣ ٠

١٦ ـ المرجع السابق ، ص ٩ ٠

١٧ ـ فؤاد سلطان ، القطاع الخاص والتنمية ، القاهرة ، المدير العربى ، ابريل ، العدد ١٠٢ ، ص ٢٨/٣٢ ٠

١٨ - مجلة البورصة ، بركان البورصات العالمية يعصف بثروات الغرب ، العدد الرابع ، نوفمبر وديسمبر ١٩٨٧ ، ص ١ .

١٩ - د. صعفق الركيبى ، معوقات الاستثمار فى بورصات دول مجلس التعاون الخليجى ، الدار البيضاء ، ندوة الاستثمار ومعوقاته فى بورصات الأوراق المالية العربية واتجاهاتها المستقبلية ١٦ - ١٨ ديسمبر ١٩٨٦ ، ص ٣٣٣/٣٣٥ .

٢٠ - د. سليمان المنذرى ، تعقيب على بحث حول التجربة التونسية ، واقع وآفاق ، الدار البيضاء ، المرجع السابق ، ص ٤٠٦/١٣ .

٢١ - مجلة البورصات العربية ، الاتحاد العربى لبورصات الأوراق المالية العربية ، دور الاتحاد العربى لبورصات الأوراق المالية فى تطوير الأسواق المالية العربية ، السنة الأولى ، العدد الأول ، نيسان ١٩٨٥ ، ص ص ٤/٨ .

22. Dr. Richard T. Meier, Stock Markets in the Members Countries of the Gulf Cooperation Council (G.C.C.) Zurich, pp. 12/15.

٢٣ - سوق المناخ بين الحقيقة والخيال ، الكويت ، جذور المناخ ، ١٩٨٥ ، ص ٦٥/١٣٠ .

٢٤ - خالد الخرافى ، كلمة الافتتاح ، ندوة الاستثمار ومعوقاته ، المرجع السابق ، ص ٢١ .

تعقيب على بحث

د٠ السيد الطيبى

أ٠د حاتم القرنشاوى

يمثل هذا البحث انعكاسا للاهتمام المتزايد نتيجة التطورات الاقتصادية فى السنوات الأخيرة بتطوير سوق الأوراق المالية كأحد المنافذ الرئيسية لتدعيم دور القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى ٠

والبحث فى صورته المقـــدمة يتسع فى حقيقة الأمر ليشمل أكثر من موضوع وان ارتبطت كلها بشكل أو بآخر بسوق الاوراق المالية ولعله كان الأجدر منعا لتشتت القارىء وتعظيما لفائدة البحث أن يركز على ســوق الأوراق المالية ٠

ومن ناحية أخرى فان البحث تضمن جانبـــا تعـريفيا ـ ربما كان ضروريا ـ فى ضوء غياب المعلومات العامة عن الأسواق المالية وخاصة فى فصليه الأول والثانى وان كان هناك جانب من التساؤلات التى قد تطرح حول بعض التقسيمات والتعاريف التى أوردها الباحث مثل اعتبار سوق الاوراق المالية كسوق ثالث مقارنا بسوق النقد وسوق رأس المال ٠ ومن جانب آخر فلعله كان المفيد فى الجانب التعريفى بالبحث تقديم مناهج أو تعاريف محددة لبعض أنواع المؤسسات غير المعروفة فى السوق المصرى وبعض الترجمات العربية وهى ما ترجمت الكفاءة التبادلية وقد يكون صحتها كفاءة المبادلات٠ ولعل من أهم ما أبرزه الباحث فى هذا الجزء من دراسته هو أهمية الموقف الاقتصادى العام وتحليله فى دراسات القـــرار الاستثمارى على مستوى الســـــوق ٠

وقد أدت رغبة الباحث فى شمولية نطاق بحثه الى نقاط أخرى مر عليها سراعا وكان من الأولى تركيز دراسته عليها أو قصر التحليل فى بعض النقاط على مكونات للسوق دون أخرى مثل تناول دور سوق الاصدار فى تأسيس الشركات المساهمة دون التعرض للاوراق المالية الأخرى التى يتم اصدارها ٠

كما أن موضوع كفاءة السوق والذى اشترط له الباحث ضمن شروط أخرى ص ١٠ أن يتم داخل قاعة الســـوق قد استبعد مايتم من ممارسات

عملية للاسواق الثانية والثالثة والرابعة فى البلاد المتقدمة والتى قد يزيد حجم التعامل فيها عما يتم داخل قاعة السوق وهى تخضع فى نفس الوقت لقواعد تنظيم عملها وليست مجرد أبواب خلفية للسوق ٠

ولاشك أن العرض التاريخى لتطور سوق الأوراق المالية فى مصر يمثل خلفية معلوماتية جيدة وكذلك ما استعرض الباحث من القوانين التى تمثل قيودا على نمو سوق الأوراق المالية فى مصر مثل قوانين ١٦٤ لسنة ١٩٥٦ وغيرها مما أشار اليه الباحث ٠

وقد واجه الباحث ما واجهه بحث أ٠ سيد عيسى فى المبالغة فى تصوير دور شركات توظيف الأموال حيث قدر أن ما تجمع فى فترة وجيزة لدى هذه الشركات يفوق ما تجمع لدى البنوك والمؤسسات المالية « ص ٢٨ » ٠ وفى ضوء ما أعلن فان اجمالى ودائع هذه الشركات لم يتعد ١٠٪ من اجمالى الودائع لدى الجهاز المصرفى وهو تضخيم لدور هذه الشركات يضر أكثر مما ينفع ويقلل من جهد الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية الأخرى دون ماضرورة أو داع ٠

وختاما فان استعراض الباحث لتوصيات ودور الاتحاد العربى للبورصات يمثل مدخلا جيدا للتكامل بين أسواق الأوراق المالية العربية وهو مانأمل له أن يكون مواكبا لخطوات أخرى للتكامل الاقتصادى بين بلادنا جميعا ان شاء الله ٠٠

د٠ حاتم القرنشاوى

الجلســـة الخامســة

الأبحـــــــاث :

★ **التكامل بين القطاعين العام والخاص**
أ٠ د٠ عبد المغنى سعيد

التعقيب على البحث :

أ٠ د٠ رياض الشـــيخ

★ **توزيع الائتمان المصرفى بين الحكومة والقطـاع الخاص**
أ٠ د٠ محمود أبو العيـــون

التعقيب على البحث :

أ٠ د٠ عبد المنعم راضى
أ٠ د٠ هـــدى صبحى

★ **القطاع العام والقطاع الخاص(*)**
(من يدخر ومن يستثمر)
أ٠ د٠ هـــدى صبحى

(*) هذا البحث لم يتم عرضه أو مناقشته ٠

التكامل بين القطاعين العـام والخاص

أ٠د٠ عبد المغنى سـعيد

مامن دولة الا ويوجد فيها القطاعان العام والخاص معا ، ولكن نسبة كل من القطاعين الى الاقتصاد القومى تختلف من دولة لأخرى ٠ ففى الدول الاشتراكية تكون نسبة القطاع العـام هى الأغلب ٠ وقد تقترب من ١٠٠٪ كما هو الحال فى الاتحـاد السوفييتى قبل الأخذ بمبدأ لامركزية التخطيط والسماح بوجود القطاع الخاص فى الخدمات ، وبعض الصناعات الحرفية الصغرى الاقليمية الطابع ٠ بينما يكون القطاع الخاص هو الأغلب فى الدول الرأسمالية ٠ وفى بعض الدول النامية التى أخذت بسبيل التخطيط الاقتصادى الاجتماعى ، أو اتجهت وجهة اشتراكية ، تتقارب نسبتا القطاع العام والقطاع الخاص ، ومن ثم يسمى اقتصادها القومى بالاقتصاد المختلط ٠ الا ان هذا لا يعنى أن القطاع العام اشتراكى بالضرورة ، اذ أن التأميم غاية لا وسيلة ٠ فقد يكون القطاع العام احتكاريا فى دولة رأسمالية ، بمعنى تأميم صناعات معينة كصناعة الدخان كنوع من الضريبة غير المباشرة يغل ايرادا للحكومة ٠ وهو فى هذه الحالة يدخل فى اطار رأسـمالية الدولة ولا يدخل فى اطار الاشتراكية ٠ وفى الجانب الآخر ليس كل قطاع خاص فى دولة رأسمالية بالاستغلالى بالضرورة ٠ فقد تطورت الرأسمالية الحديثة ، وأصبحت بفضل نظريات ووسائل الترشيد والادارة العلمية أقرب الى الحرص على الصالح العام ، ورعاية مصلحة كل من العمال والمستهلكين جنبا لجنب مع تحقيق الربح ٠ وهذا ماسنوضحه باختصار فيما يلى :

لكى يتحرر القطاع العام من نزعة الاقطاع الديوانى :

لكيلا يكون القطاع العام نوعا من رأسمالية الدولة ، ولكى يدار لصالح الشعب يجب أن تتوافر فيه ثلاث مقومات أساسية هى : ـ

أولا ـ أن تكون ملكية القطاع العام ملكية عامة مشتركة ، بمعنى أن لا تكون مجرد ملكية دولة ، بل يشعر المواطنون أنهم يملكون منشآت القطاع العام ملكية مشتركة ، ومن حقهم أن يعرفوا كل شىء عنها ، وأن يمارسوا رقابتهم الشعبية عليها كشركاء فى ملكيتهـا ٠ والقطاع العـام فى الدول الفاشستية وبعض الدول الرأسمالية لم يكن ليحمل هذا المعنى ، بل غالبا ماكان ينزع نزعة احتكارية ويدار كقطاع مغلق ٠

ثانيا - أن يعود القطاع العام بالمنفعة المشتركة على جميع المواطنين بمعنى أن يستهدف انتاج السلع والخدمات بكميات وفيرة وبأقل تكلفة لكى تعم منفعته على أوسع نطاق بوصولها الى المواطنين فى يسر وبأسعار معقولة أو معتدلة · وقد يقدم خدماته للجماهير بسعر التكلفة أو بخسارة فى بعض المجالات لأهداف اجتماعية ، مع التعويض عنها بما يحققه من فائض أو ربح فى بعض المجالات الأخرى · أى أن القطاع العام يتعامل مع الجمهور كوحدة، وليس على أساس فردى وتجارى · وهذا ما يميز القطاع العام الاشتراكى عن القطاع العام الاحتكارى فى بعض الدول الرأسمالية ، حيث تحتكر الدولة انتاج بعض السلع كالدخان أو السكر لبيعها الى المستهلكين بأسعار مرتفعة ، أى كضريبة غير مباشرة تحصل عند المنبع ·

ثالثا - أن يدار القطاع العام ادارة مشتركة بمعنى مشاركة العاملين والمواطنين فى توجيهه وادارته ، التى لا يجوز أن تنفرد بها فئة من المديرين ممن يطلق عليهم اصطلاح « الادارة العليا » كما لا يجوز أن يتحكم فى ادارته المشرفون على منشآته من كبار موظفى الحكومة فيجمدون حركته بنزعاتهم الديوانية وباللوائح الحكومية المقيدة ، ويحولونه الى نوع من « الاقطاع الديوانى » ، كما يسميه بعض المفكرين · ولتحقيق مبدأ الادارة المشتركة اقترن صدور قوانين وقرارات التأميم فى ٢٣ يوليو ١٩٦١ بصدور قوانين المشاركة فى الادارة والربح ، كما سنوضح فيما بعد ·

لكى يتحرر القطاع الخاص من النزعة الاستغلالية :

كان الطابع الاستغلالى هو الغالب على القطاع الخاص عقب الثورة الصناعية ، وما آلت اليه من قيام المصنع الآلى الذى يستخدم أعدادا كبيرة من العمال الأجراء وينتج لأسواق غير محدودة ، مما ساعد على انطلاقة الرأسمالية التى قامت فى أول الأمر على أساس النشاط الفردى ودافع الربح الخاص وواصلت ممارسات « التجاريين » الاستغلالية ، ثم استندت فى ممارستها الى نظريات أو تبريرات المذهب الفردى أو الحر ، الذى زعم دعاته أن الفرد فى نشاطه الاقتصادى انما يترك بدوافع مادية بحتة وأن هناك قوانين طبيعية تحكم الحياة الاقتصادية ، ولا قدرة للانسان على تغييرها ، وليس للدولة أن تتدخل فى مسارها لتصحيح آثارها السلبية أو لتحقيق العدالة الاجتماعية ، وهكذا أدت انطلاقة الرأسمالية الحرة الى ظهور وتفاقم مشاكل البطالة ، والاكتظاظ وتدهور ظروف السكن والحياة فى المراكز الصناعية النامية والمدن الكبرى ، فضلا عن ويلات حروب « السباق الاستعمارى » فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وهو الفترة التى اشتد فيها الصراع

على كسب الأسواق الخارجية وضم المزيد من المستعمرات لاستغلال خاماتها ، وأيديها العاملة الرخيصة ، واحتكار أسواقها ، تحت شعارات مزيفة مثل تحسين مستويات المعيشة ونشر المدنية ٠

وفى مواجهة حملات الاشتراكية والمذاهب الاقتصادية الأخرى للتدخل ، ظهرت حركة الترشيد لتطوير الرأسمالية وتحريرها من المؤثرات السلبية التى تضعف صمودها فى وجه هذه الحملات وتعوق انتشارها وتقدمها ٠ وقد بدأت حركة الترشيد فى ألمانيا وأمريكا فى أواخر الحرب العالمية الأولى ، وانتشرت فى الدول الأخرى فى فترة مابين الحربين ٠ وتقدمت بوجه خاص فى كل من اليابان والاتحاد السوفييتى الذى اهتم بتطوير قطاعه العام عن طريق نظريات ووسائل الترشيد وأساليب الادارة العلمية ٠

لقد أحل الترشيد العقلية الانتاجية محل العقلية الاستغلالية ، وأبرز أهمية العنصر البشرى فى الصناعة مؤكدا أن العمال ليسوا بأدوات انتاج وانما هم شركاء فى الانتاج والادارة ، كما أثبت عدم وجود تناقض بين مستوى الأجور ومستوى الأرباح ، بل اعتبر الأجور المرتفعة سبيل الرواج وزيادة الأرباح ، وعماد الرخاء بصفة عامة ٠ وذلك باعتبار الأجور هى المصدر الأساسى للقوة الشرائية ، حيث يكون العاملون جمهرة المستهلكين الغالبة ٠ وأهم من هذا الترشيد حلت مدرسة الشمول والحركة محل المدرسة الاقتصادية العتيقة التى كانت تقوم أساسا على افتراض حالة توازن ساكنة تدور حولها الظواهر الاقتصادية ، وتناقش وتعالج كل ظاهرة بمعزل عن الظواهر الأخرى بأسلوب افتراض بقاء العوامل أو الأشياء الأخرى على حالها ! وقد أدى هذا التحول الى أخذ الدول الرأسمالية بنظام التخطيط الذى اقتصر فى البداية على الدول الاشتراكية ٠ ولعل أهم ما حققه الترشيد هو احلال الادارة العلمية الرشيدة محل الادارة العائلية والنظامية ٠ وبتطبيق نظم وأساليب الادارة العلمية الرشيدة على ادارة القطاع الخاص ، تحرر هذا القطاع الى حد كبير من النزعة الاستغلالية ٠ وهذا ما أوضحته لجنة الكفاية الانتاجية فى ألمانيا فى تعريفها للترشيد بقولها : « يتضمن الترشيد تعرف وتطبيق كل وسيلة ترمى الى تحسين الحالة الاقتصادية عموما عن طريق التنظيم التقنى والمطرد ٠ وهو يعمل على رفع مستوى المعيشة بانتاج سلع أرخص وأفضل بكميات كبيرة ٠ وهذا مايتطلب تضافرا عاما فى جهود جميع طبقات الجماعة»٠

الادارة كمهنة لها كيانها المستقل وتقاليدها الخاصة :

مع استمرار نمو حجم المشروع نتيجة للتوسع فى نظم الانتاج الكبير ، وانتشار الشركات المساهمة الكبرى ، وتكوين الاتحادات الاقتصادية بين

الشركات اتسعت دائرة مهام الادارة وتعددت وظائفها ، ومن ثم أصبح ينهض بمسئولياتها عدد كبير من الفنيين والاداريين المتخصصين · وأصبحت الادارة تتكون من أقسام منوعة الاختصاصات وهى أقسام الميزانية ، وتخطيط الانتاج، والحسابات والمخازن والمشتريات والمبيعـــات ، والبحث العلمى وتطوير المنتجات ، وشئون العاملين ، وعلاقات العمل والادارة ، ودراسة الأسواق ، والاعلان والعلاقات العامة الخ ··· ومع كثرة الاقسام وتعدد الاختصاصات أصبحت الادارة عملية مركبة تتألف من ثلاثة مستويات وهى :

أولا - الادارة العليا وهى المسئولة عن سياسة المنشأة وتخطيط الانتاج والاشراف العام الأعلى على سير العمل بها ، وهى تشمل رئيس وأعضـــاء مجلس الادارة ، والمدير العام والمستشار القانونى الخ ·

ثانيا - الادارة الوسطى وتضم رؤساء الأقسام والادارات سابق الاشارة اليها وهم المسئولون عن تنفيذ سياسات وبرامج مجلس الادارة كل فيما يخصه وهم بهذا الدعامة الفنية والقوة الدافعة للادارة بوجه عام ·

ثالثا - الادارة الأدنى وتشمل رؤساء الأقســـام والعنابر والمشرفين والمقدمين أو الملاحظين ، وهم يكونون قاعدة هرم الادارة · ولهذا المستوى من الادارة أهميته الخاصة ، لأنه هو الذى يتصل اتصالا مباشرا بالعمال · الأمر الذى يستوجب حسن اختيار وتدريب العـــاملين فيه ، لكى ينهضوا بمسئولياتهم بوعى وحكمة ، وعلى النحو الذى يحقق استقرار العلاقات الطيبة بين العمال والادارة · ولا يقتصر تدريبهم على النواحى الفنية والانتاجية فحسب ، بل يتناول أيضا وبقدر كاف وفعال وسائل السلامة العامة والوقاية من الاصابات ، والاهتمام بالعلاقات الانسانية ، ورفع معنوية العمال وكسب رضاهم وتجاوبهم مع الادارة فى جهودها لتحسين المنتجات ، وزيادة الانتاج ورفع مستوى الكفاية الانتاجية ·ولما كان الملاحظون ورؤساء الأقسام والعنابر هم حلقة الاتصال بين الادارة ، العليا والوسطى وبين جمهرة العاملين ، فانهم يجب أن يكونوا الموصل الجيد للأوامر والتعليمات · فقـد تكون أوامـــر وتعليمات الادارة معقولة ومشجعة ، ولكن الذين يتولون ابلاغها للعمال يبلغونها بأسلوب فظ أو بطريقة غير مشجعة ، ان لم تكن منفرة ·

هذا النمط المركب للادارة يوجد فى كل من القطاعين العام والخاص ، ولا يكاد يختلف فى أحدهما عن الآخر · سيما وأن الادارة قد تطورت الى مهنة قائمة بذاتها ، أى منفصلة عن المالك أو الممول · ويعد العاملون فيها اعدادا خاصا فى معاهد الادارة العليا ، والادارة العامة ، ومراكز تدريب

الملاحظين والمقدمين · ولم تلبث الادارة وقد رسخت كيانها المستقل أن أرست تقاليدها الخاصة المطبقة فى كل من القطاعين العام والخاص ، وهى فى مجموعها ترعى الصالح العام ، وتحرص على التعاون مع العمال ، وكسب تجاوبهم مع برامج زيادة الانتاج ورفع مستوى الكفاية الانتاجية ·

والادارة العلمية الرشيدة تفضل تحديد شروط وظروف العمل عن طريق التفاهم المباشر مع نقابات العمال ، وتعتمد على عقود العمل المشتركة التى تكفل للعاملين مزايا أفضل من تلك التى تكفلها قوانين العمل · وهكذا أصبح الطرفان ، الادارة ونقابات العمال ، يفضلان أن يتركا وشأنهما فى تنظيم العلاقة بينهما بعيدا عن تدخل الحكومة · واذا كان القطاع العام تحكمه قواعد لائحته فان هذا لا يعنى تضاؤل فرص التشاور والتعاون بين ادارته وعماله · ويشارك العمال فى الادارة بقدر يقرب من الادارة الذاتية فى بعض الدول الاشتراكية حيث يمارسون صلاحيات تزيد كثيرا على صلاحيات المجالس المشتركة واللجان المشتركة التى يشارك العمال عن طريقها فى ادارة المنشآت الخاصة فى الدول الرأسمالية · وتعد التجربة اليوغوسلافية أروع مثل لمشاركة العاملين فى ادارة القطاع العام ، ولهذا يلقبونها بالادارة الذاتية · وتمارس مجالس العمال فى يوغوسلافيا سلطات واسعة ، ويرأس مجلس العمال رئيس منتخب ، وهو الذى يدير جلسات المجلس بمعاونة المدير العام للمنشأة · ويجرى انتخاب أعضاء مجالس العمال من بين عمال ومستخدمى المنشأة عن طريق الانتخاب العام المباشر ولا تقتصر المشاركة على مستوى المنشأة ، بل تمتد أيضا الى مستوى الصناعة والمستوى القومى · وقد امتد نظام مجالس العمال الى المجر وبولندا الخ ، ولكن بصلاحيات أقل · ولم يأخذ الاتحاد السوفيتى بنظام مجالس العمال وتقوم مقامه اللجان النقابية للادارة ، وهى لجان ادارية تشارك فى الادارة مع مدير عام المنشأة وتتولى نقابات العمال اختيار أعضائها ، وفى العام الأول ، للثورة البلشفية حاول الزعماء السوفييت أن يعهدوا للعمال بادارة المنشآت التى يعملون فيها ، ففشلت التجربة ، واضطروا الى اعادة نظم الادارة كوظيفة لا غنى عنها فى المجتمع الاشتراكى · وقد أمر لينين بتطبيق أساليب الادارة العلمية المطبقة فى الدول الرأسمالية الغربية المتقدمة · وأوفد بعض المديرين فى بعثات الى ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، كما استعان الاتحاد السوفييتى أيضا بخبراء غربيين فى الادارة العلمية · وبذلك قامت طائفة المديرين المحترفين وازداد نفوذها تدريجيا · الأمر الذى عالجه ستالين بحركة تطهير شعواء للادارة ، فى اطار عمليات التطهير والتصفية الدموية التى اشتهر بها حكمه·

ومع امتداد نظم الادارة العلمية الى القطاع العام امتدت أيضا نظم

المفاوضة الجماعية وعقود العمل المشتركة · وليس بصحيح مايزعمه البعض من تعذر ممارسة المفاوضة الجماعية فى مجتمع اشتراكى تحدد فيه شروط العمل تحكميا فى اطار خطة التنمية الشاملة ، ولا يمكن ادخال أى تعديل عليها عن طريق التفاوض بعد اقرار اطار الخطة · فلجهاز التخطيط يناقش عادة الأهداف الانتاجية للخطة ، وهى الخاصة بحجم الانتاج المستهدف فى كل صناعة ، مع النقابة العامة لعمال الصناعة المعنية · والعمال مع التزامهم بهذه الأهداف يضاعفون الجهد لتخطيها وتجاوزها · وبتحقيق هذا التجاوز يستحقون نسبة من العائد الذى يحققونه بتخطى هذه الأهداف · وهنا يتسع المجال لاجراء المفاوضة الجماعية بينهم وبين الادارة حول تحديد هذه النسبة ، وكيفية توزيعها على فئات العاملين تبعا لمهنهم ولمدى اسهامهم فى زيادة الانتاج · كما تتناول المفاوضة الجماعية أيضا مسائل أخرى تتعلق بظروف العمل وادخال التحسينات ، الفنية فى طرق العمل ، وما يترتب عليها من ارتفاع مستوى الكفاية الانتاجية ، الأمر الذى يؤهلهم بالتالى لتحسين مستويات أجورهم · وفى حالات كثيرة تتناول المفاوضة الجماعية تعديل أنماط أو معايير العمل التى يبنى عليها نظام الأجر بالانتاج ·

وجدير بالذكر أن القطاع العام ليس بالظاهرة القاصرة على الدول الاشتراكية التى تلتزم بمبدأ امتلاك الدولة لوسائل الانتاج · ففى جميع الدول الرأسمالية توجد بعض منشآت القطاع العام ، وهى عادة فى مجال المرافق العامة كالسكك الحديدية ، ومحطات توليد الكهرباء ومرافق المياه والصرف الصحى الخ ، وكذلك الى حد كبير من مجال البنوك وبعض الصناعات الثقيلة الأساسية التى غالبا مايحجم عنها القطاع الخاص لانخفاض مستوى ربحيتها ، أو لما تتطلبه من رؤوس أموال ضخمة لا قبل للقطاع الخاص بتجميعها ، ويسعى العاملون فى هذه المنشآت لتحسين أجورهم وشروط عملهم عن طريق المفاوضة الجماعية وعقود العمل المشتركة · ولا تمانع الادارة فى التفاوض معهم ، بل ترى فى هذا التفاوض سبيلا لاستقرار علاقات العمل الطيبة ، وعاملا مساعدا على رفع مستوى الكفاية الانتاجية ·

تجربة التأميم والقطاع العام فى مصر :

عرفت مصر القطاع العام قبل صدور قوانين وقرارات التأميم الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١ · وكان القطاع العام مركزا فى المرافق العامة بوجه خاص، وفى الصناعات الحربية فى مرحلة متأخرة ، وكانت ادارة القطاع العام متقدمة وناجحة الى حد كبير كما بدا ذلك فى مصلحة السكك الحديدية ومصلحتى التليفون والبريد · وقد وجد القطاع العام جنبا لجنب مع القطاع

الخاص فى بعض المرافق مثل شركات المياه والكهرباء · وفى مجال السكك الحديدية وجدت شركة سكك حديد الدلتا ذات الخطوط الضيقة فى محافظتى الغربية والدقهلية كخطوط تكميلية أو فرعية للخطوط الرئيسية للحكومة ·

وبصدور قوانين التأميم فى يوليو ١٩٦١ ، أصبح القطاع العام هو الركيزة الأساسية للاقتصاد المصرى ، الا أنه رغم ذلك لم يسيطر على اقتصاد مصر بالكامل لأن التأميم لم يمتد الى جميع قطاعات النشاط الاقتصادى ، وكان تأميما جزئيا فى أغلب الحالات حيث جاء التأميم على ثلاثة مستويات :

أولا – مستوى التأميم الكامل بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وقد شمل ٨٠ منشأة من المنشآت الصناعية والتجارية الكبرى ·

ثانيا – مستوى التأميم الجزئى على أساس امتلاك الحكومة لما لا يقل عن ٥٠٪ من أسهم الشركات المؤممة ، وأغلبها من شركات المقاولات والشركات الزراعية · وذلك بمقتضى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، وقد شمل أيضا ٨٠ شركة ·

ثالثا – مستوى التأميم الجزئى على أساس تحريم امتلاك الفرد الواحد لما تزيد قيمته بسعر السوق عن عشرة آلاف جنيه مصرى · وقد استولت الدولة على مايزيد على هذا الحد بمقتضى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ وقد شمل ١٤٥ شركة ·

وبذلك يكون عدد الشركات التى تناولتها قوانين التأميم الكلى والجزئى ٣٠٥ شركة · فضلا عن البنوك وشركات التأمين التى سبق تأميمها فى فبراير ١٩٦٠ لضمان هيمنة الدولة على توجيه الادخار والاستثمار فى خدمة خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة · كما سبق تأميم الشركة العالمية لقناة السويس فى يوليو ١٩٥٦ ، وأعقب ذلك تأميم المنشآت البريطانية والفرنسية على أثر العدوان الثلاثى على مصر فى أوائل نوفمبر ١٩٥٦ ، ثم تأميم المنشآت البلجيكية على أثر أحداث الكونغو وتدخل بلجيكا فى الحرب الأهلية فى الكونغو · وكان هذا التأميم أقرب الى التمصير لأنه صدر قبل صدور قوانين يوليو ١٩٦١ الاشتراكية ·

ورغم اتساع نطاق التأميم ونمو القطاع العام ، واقتران حركة التأميم باصدار قوانين المشاركة فى الادارة والأرباح ، الا أن منشآت القطاع العام واجهت صعوبات كثيرة بعد التأميم ، ولم تحقق ماكان يرجى لها من نجاح

فى تحقيق أهدافها الاشتراكية ، التى بلورها الميثاق الوطنى عند صدوره فى ٢١ مايو ١٩٦٢ ، كأساس أيديولوجى لمرحلة التحول الاشتراكى ، ويرجع هذا القصور لعوامل خمسة :

أولا ـ ضعف مستوى الادارة ، والادارة العليا بالذات ، لمنشآت القطاع العام فقد اختير رؤساء مجالس ادارة ومديرو الشركات المؤممة من بين كبار موظفى الحكومة وضباط الجيش · فكان أسلوب الادارة النظامية « أى ادارة الضبط والربط » هو الغالب · ولم تتبع أساليب الادارة العلمية الرشيدة ألا فى عدد قليل جدا من الشركات التى تولى أمرها مديرون سابقون فى القطاع الخاص ، أو خبراء حكوميون غير متزمتين ، ولا تعوزهم المعرفة الاقتصادية مع نزعة التحرر من اللوائح الحكومية العتيقة ، أو مهندسون مارسوا الادارة فى المصانع الحربية واكتسبوا خبرة فى وسائل الادارة العلمية الحديثة · ولم تكن برامج تدريب القيادات الادارية فى المعهد القومى للادارة العليا على المستوى المطلوب · وذلك لقصر فترتها وضعف محتواها ، فضلا عن أنها كانت تنفذ فى البداية كدورات اقامية فى بعض الفنادق الكبرى ، حيث يصعب على الدارسين التركيز فى الأجواء السياحية لهذه الفنادق ، فضلا عن تعويضهم للتأثر ببعض القيم التميزية التى تولد فى نفوسهم نزعة الاستعلاء على العاملين ، بما فيهم الأعضاء المنتخبون فى مجالس الادارة · وكان هؤلاء يتلقون تدريبهم فى المعاهد والمراكز الثقافية العمالية المتواضعة · وكان من الواجب تنظيم دورات تدريبية مشتركة للأعضاء المعينين والمنتخبين معا ، لايجاد أساس من المفاهيم الادارية والاقتصادية المشتركة ، من شأنه أن يساعد على التفاهم المشترك والتعاضد المخلص الجاد بين الفريقين ·

ولم تخف الادارة النظامية ضيقها بمشاركة الأعضاء المنتخبين الذين عملوا على اثبات وجودهم والاخلاص فى النهوض بمسئولياتهم واعتبرت هذه المشاركة من معوقات العمل وحرية الادارة · وقد بدا ذلك واضحا فى توصيات مؤتمرات الادارة العليا · بل وأيضا من المديرين ورؤساء مجالس الادارة ممن طالبوا بسلطات غير محدودة فى تأديب وردع العمال المتراخين، الذين دللتهم أو أفسدتهم المكاسب الاشتراكية كما زعموا ، ووصل الأمر ببعضهم الى حد المطالبة بتوقيع العقوبات البدنية على العمال المهملين أو المشاغبين كما حدث فى دورة مؤتمر الادارة العليا المنعقدة بالاسكندرية عام ١٩٦٥ ·

ثانيا ـ ضعف مشاركة العاملين فى الادارة بسبب الموقف السلبى

للادارة العليا من نظام المشاركة ولضعف الأساس الفكرى والفنى لأغلب الأعضاء المنتخبين من جهة أخرى وقد نظمت لهؤلاء الأعضاء المنتخبين دورات تدريب مكثفة فى المؤسسة الثقافية العمالية ، ولكنها كانت قصيرة الأمد نسبيا ، ولم يكن من المستطاع عمليا دعم برامجها واطالة مدتها ، وذلك لكثرة عدد الأعضاء المنتخبين المحتاجين للتدريب · ولهذا نظمت فى مرحلة لاحقة دورات تكميلية متخصصة للراغبين فى استكمال التدريب ولعـــلاج هذا الضعف ، قامت الحكومة أيضا بدعم نظام المشاركة فأصدرت فى أكتوبر ١٩٦٣ القوانين والقرارات الجمهورية المحققة لهذا الدعم وتتلخص أحكامها فيمـــا يلى :

(أ) زيادة عدد الأعضاء المنتخبـــين فى مجلس الادارة الى أربعـــة أعضاء بدلا من اثنين ·

(ب) زيادة مدة العضوية الى سنتين بدلا من سنة واحدة ، لكى يتاح للأعضاء المنتخبين الوقت الكافى لاستيعاب مهامهم وتحمل مسئولياتهم على الوجه الأكمل ·

(جـ) اشتراط انعقاد مجلس الادارة مرة واحدة فى الشهر على الأقل ، بعد أن كان المجلس ينعقد مرة واحدة كل ثلاثة شهور ، وذلك لكى يتاح للأعضاء المنتخبين فرصة مواصلة المتابعة والاشراف ·

(د) حماية الأعضاء المنتخبين ، وكذلك أعضاء مجالس التشكيلات النقابية من وسائل الضغط ، والتهديد بالفصل من العمل ، أو الايقاف · وذلك بنقل سلطة فصلهم أو وقفهم الى المحاكم التأديبية ، أى السلطات القضائية بدلا من الادارة ·

(هـ) اشراك الأعضاء المنتخبين فى عضوية لجنة شئون الأفراد المؤلفة من ثلاثة أعضاء ، وذلك بعضو واحد على الأقل ، الأمر الذى أتاح للعاملين فرصة الاشراف على شئون الأفراد ، وعلى الشئون التى تهم جمهـــرة العمال ، ولها تأثيرها فى علاقات العمل والادارة ·

ولم يستمر طويلا هذا الدعم لنظام المشاركة فى الادارة بل تعرضت المشاركة للانتقاص أو لفقد فاعليتها على الأقل فى ظل سياسة الانفتاح التى أعلنت فى يوليو ١٩٧٤ · وذلك باستثناء شركات الانفتاح من تطبيق قانون المشاركة فى الادارة ، على أن تتولى بنفسها وضع نظام المشاركة الخاص

بها كيفما تشاء · ثم جاء القانون المعدل للشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الذى لم يتضمن فى أحكامه العامة نصوصا حاسمة خاصة بالمشاركة فى الادارة ، بل أحال أمر المشاركة الى لائحته التنفيذية · وكان هذا عيبا خطيرا فى القانون الذى لا يجوز أن تسقط منه الأساسيات وتحال على اللوائح لغرض التمييع · ولما صدرت لائحة النظام الأساسى للشركات المساهمة ، ميعت نظام المشاركة بدورها باحالة اختيار نظام المشاركة الى النظام الأساسى للشركة من بين ثلاثة بدائل حددتها المواد من ٢٥١ الى ٢٥٦ من اللائحة · وأول هذه البدائل يقضى بأن يكون للعاملين ممثلون فى مجلس الادارة يحدد عددهم وطريقة اختيارهم نظام الشركة وبشرط أن لا يتجاوز عدد ثلث أعضاء المجلس · وهذا يعنى خفض نسبة تمثيل العاملين من النصف الى الثلث ، وفى هذا مساس بالحقوق المكتسبة للعاملين فى قوانين يوليو ١٩٦١ · أما البديل الثانى لنظام المشاركة ، فقد بنى على أساس انشاء أسهم للعمل تخصص للعاملين فى الشركة ، على أن يكونوا لأنفسهم جمعية خاصة طبقا لقانون الجمعيات · وتختار هذه الجمعية الخاصة ممثلين لها فى الجمعية العمومية للشركة وفى مجلس ادارتها وذلك فى الحدود التى يقضى بها نظام الشركة · أما البديل الثالث فهو الأعجب والأسوأ ، حيث نصت المادة ٢٥٢ من اللائحة على جواز أن يتضمن نظام الشركة نصا بتشكيل لجنة ادارية معاونة من ممثلى العمال ينوب عنها رئيسها فى حضور اجتماعات مجلس الادارة · وبهذا يكون قد خفض عدد ممثلى العمال فى مجلس الادارة الى عضو واحد · فضلا عن أن اللجنة الادارية المعاونة مجرد لجنة استشارية، وليس لأعضائها بالتالى صلاحيات ممثلى العمال المنتخبين فى مجالس الادارة ·

ثالثا - التحول من نظام المؤسسات الاقتصادية المتكاملة مثل مجموعة بنك مصر ، ومجموعة المؤسسة الاقتصادية الى نظام المؤسسات النوعية الملحقة ببعض الوزارات مثل مؤسسة الغزل والنسيج ، ومؤسسة الصناعات المعدنية ، ومؤسسة الصناعات الغذائية الخ · التى ألحقت بوزارة الصناعة · ونظام المؤسسات النوعية بطبيعته يقوم على تسلسل السلطة ، فقرارات مجلس ادارة المنشأة ، يجب أن تعتمد من مجلس ادارة المؤسسة ، وبعد ذلك تعتمد من الوزير المختص ، وبهذا كان فى استطاعة الوزراء ورؤساء المؤسسات العامة عرقلة أو اضعاف دور الأعضاء المنتخبين فى مجالس الادارة ، سواء بالحد من صلاحيات مجالس ادارة الشركات ، أم بالامتناع عن اعتماد بعض قراراتها · وفى حالة ماتكون سياسة الوزير المشرف على المؤسسات العامة مقوية لهذا الاتجاه السلبى تضعف صلاحيات مجالس الادارة الى حد يقرب من وضعها على الرف · وهكذا تحولت المؤسسات

النوعية الى اقطاعيات ديوانية تهتم بالمظاهر أكثر مما تهتم بالعمل والانتاج كما ساعدت على ظهور طبقة متميزة جديدة من القيادات الادارية التى تتمتع بامتيازات استثنائية وبسلطات واسعة بلا حساب . وباختصار أساءت المؤسسات العامة النوعية فهم وظيفتها ، فبدلا من أن تكون أجهزة للتنسيق والتكامل الاقتصادى والتعاون الفنى بين المنشآت العاملة فى الصناعة الواحدة ، أو المجموعة المترابطة من الصناعة ، تجاوزت حدود هذا الاختصاص المحدد الواضح ، وتحولت الى مرتبة أعلى للاشراف الادارى تتدخل فى كل صغيرة وكبيرة ، وتفرض وصايتها على المنشآت الواقعة فى دائرة اختصاصها على نحو كاد يسلبها حرية العمل ، ويبطل فاعلية مجالس ادارتها ، ويشكك العمال فى جدوى مشاركتهم فى الادارة . وهذا ما نبهت اليه لجنة مجلس الأمة بعد ثلاثة أعوام من بدء التجربة ، قائلة فى ردها على بيان الحكومة عام ١٩٦٤ ، أن نظام العمل فى بعض المؤسسات خلال السنوات الثلاث الماضية ، لم يحقق كافة الآمال التى كانت معقودة عليها بعد أن تسربت البيروقراطية والتعقيدات المكتبية ، مع زيادة التدخل فى اختصاصات الشركات ، الأمر الذى سلب الشركات سرعة التصرف .. ونرى أن يقتصر واجب المؤسسات على التخطيط ومراقبة ومتابعة الخطة العامة » وهكذا تركت المؤسسات العامة تتضخم من الناحية الادارية والمظهرية ، حتى لقد رأينا بعضها تتخذ فى العمارات الفخمة والشاهقة مقارا لها ، وتتوسع فى تعيين الموظفين وانشاء الادارات والأقسام بما يزيد كثيرا على الاحتياجات الفعلية للعمل ، حتى لكادت تتحول الى وزارات ، ويكفى لتصوير خطورة هذا التوسع أن نقارن بين الوضع فى هذه المؤسسات ، وبين الغرف الصناعية فى اتحاد الصناعات . حيث تشغل مكاتب هذه الغرف الصناعية نحو ٢٠ غرفة ، وتعمل بعدد قليل من الموظفين . ولو أن المؤسسات العامة ركزت اهتمامها فى وظيفتها الأساسية ، وهى تماثل وظيفة الكارتل أو الكونسورتيوم فى المجتمع الرأسمالى ، فاهتمت بتحسين الوسائل الفنية للانتاج ورفع مستوى الكفاية الانتاجية وبتطوير وتنميط المنتجات ، وتنظيم أو منطقة التوزيع فى السوق الداخلية ، ودراسة الأسواق الخارجية وامكانيات التصدير الخ ... لوجدت فى هذه المجالات للتكامل الفنى والاقتصادى مايشغلها عن التدخل فى المسائل المكتبية الصغيرة ، وما يعصمها من التظاهر بالعمل بالاكثار من اصدار التعليمات والأوامر الادارية فى التفاصيل والجزئيات ، مع مايترتب على ذلك من ارتباك ادارى وتخوف من المسئولية .

رابعا - كانت نسبة كبيرة من شركات القطاع العام قبل تأميمها ، لا تبيع منتجاتها الى المستهلكين عن طريق منافذ تملكها للتوزيع ، بل كانت تعتمد على الوكلاء وتجار الجملة فى تصريف منتجاتها . وقد استمر هذا

الوضع بعد التأميم ، وفوت بذلك تحقيق بعض أهدافه الاجتماعية حيث جعل هؤلاء الوكلاء والوسطاء على أكبر نصيب من عائد الشركات الصناعية المؤممة . كما حدث اكثر من مرة أن تسبب هؤلاء الوسطاء فى أحداث بعض الاختناقات فى التوزيع للمتاجرة فى السوق السوداء ، أو لرفع الأسعار . ومما هو جدير بالذكر أن تجربة التطبيق الاشتراكى فى الصين ، فضلت فى المرحلة الانتقالية الأولى التى أسمتها بمرحلة الرأسمالية الوطنية ، أن تؤمم تجارة الجملة وترجىء تأميم المصانع . وذلك على أساس أنها تستطيع بهيمنتها التامة على تجارة الجملة أن تتحكم فى انتاج المصانع بتحديد أسعار منتجاتها وكميات ومواصفات هذه المنتجات . ولم تتنبه الحكومة المصرية الى خطورة هذه الثغرة فى التطبيق الاشتراكى الا فى أواخر عام ١٩٦٩ . الا أن قانون تأميم تجارة الجملة لم يصدر الا فى عام ١٩٧٠ . وللأسف لم يتم تنفيذ تلك القانون ، وأصبح فى ذمة التاريخ مع بداية مرحلة الانفتاح التى أعادت حرية الاستيراد وتركت الحبل على الغارب لتجار الجملة والمستوردين فى التلاعب بالأسعار .

خامسا - ضعف الرقابة البرلمانية والشعبية على شركات القطاع العام ومؤسساتها النوعية ومما ساعد على ذلك ، وعلى تفشى سلبيات القطاع العام بصفة عامة ، السماح بالجمع بين تولى المناصب العليا فى القطاع العام وعضوية مجلس الأمة . بينما لا يجوز لموظف الحكومة أن يجمع بين وظيفته الحكومية وبين عضوية مجلس الأمة أبيح لبعض المديرين ورؤساء مجالس الادارة فى شركات القطاع العام أن ينتخبوا لعضوية المجلس ، واستمر هذا الوضع أيضا فى مجلس الشعب . وهذا يتنافى مع مبدأ الرقابة البرلمانية والرقابة الشعبية على شركات القطاع العام . والمثل يقال عن المراكز العليا فى أمانات ولجان التنظيم السياسى . فضلا عن اسراف ادارة القطاع العام فى الاعلان فى الصحف ، ليس لابراز انجازاتها المزعومة فحسب ، ولكن لاعلان الولاء للنظام القائم ، والتقرب الى الزعماء ، وأخطر من هذا كرشوة غير مباشرة للصحافة للتغافل عن سلبيات الشركات المعلنة بسخاء !

مما سبق يتضح أن سلبيات القطاع العام لا ترجع الى القطاع العام فى حد ذاته بقدر ماترجع الى ادارته العليا ، والمؤسسات والوزارات المشرفة على شركاته . وغالبا ما تحاول الادارات الفاشلة لبعض شركات القطاع العام أن تزيح مسئولية الفشل على العمال ونقاباتهم ، وتبالغ هذه الادارات الفاشلة عادة فى اتهام العاملين بالتراخى والتسيب وكثرة معدلات التمارض والغياب وهبوط مستوى الكفاية الانتاجية عموما . ومثل هذه المزاعم

لا يجوز أن تلقى على عواهنها ، بل يجب أن يجرى تقييم شركات القطاع العـــام على أسس موضوعية علمية · وهذا ماسنحاوله فى هذا البحث باختصـــــار ·

تقييم رابحية القطاع العام :

ليست الخسارة أو ضالة الربح بالصفة الملازمة لمنشات القطاع العام فمنشأة القطاع العام شان منشأة القطاع الخاص عرضة للربح أو الخسارة · ويتوقف نجاح أى قطاع عام على مدى تقدمه التكنولوجى ، ومستوى ادارته العليا ومعنوية العاملين فيه ومستوى كفايتهم الانتاجية · وتاتى أهمية الناحية الايديولوجية فى مرتبة ثانوية ، ان لم تكن ضئيلة · فلا يكفى أن يشعر العمال فى مجتمع اشتراكى ، أنهم يملكون وسائل الانتاج ، أو أن المجتمع الاشتراكى مجتمع العمال لكى يتحمس للعمل ويضاعفوا الجهد · بل يجب أن تتحول الشعارات الاشتراكية فى واقعهم الى حقائق ملموسة ·· وكثيرا مايغفل العمال فى الدول المتقدمة ومجتمعات الرفاهية أن يعملوا فى قطاع خـــاص يكفل أجورا أسخى وظروف عمل أفضل · وفى العصر الحاضر ، يحدث فى النظام البرلمانى الحزبى ، الذى تتبادل فيه أحزاب اليسار واليمين الحكم من وقت لآخر ، تبعا لنتائج الانتخابات النيابية نرى الأحزاب الاشتراكية تقدم وهى فى الحكم على تأميم بعض الصناعات والمرافق أو بعض منشات القطاع الخاص · ثم تأتى حكومات أحزاب اليمين · اذا حصلت على الأغلبية المطلقة، فتبيع بعض منشآت القطاع العام الى القطاع الخاص بوسيلة أو بأخرى · كما رأينا بعض الدول النامية التى اتخذت من القطاع العام قاعدة انطلاق لبرامج تنميتها ، تطرح فى مرحلة تالية بعض منشآت القطاع العام للبيع ، لاستمرار خسائرها ، أو لعدم توافر الاعتمادات الكافية لتجديدها وتحديثها· هذا ولا يخفى أن بعض الدول النامية لجأت الى سياسة البيع تحت ضغط سياسى للدول الكبرى الدائنة والمنظمات الدولية :

وهناك بعض الدول النامية مثل مصر لجأت الى « الاستثمار المشترك » فى تجديد وتحديث بعض منشآت القطاع العام · وقد بررت هذه السياسة بتوفير العملات الأجنبية اللازمة للتجديد والتحديث ، وكذلك لنقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة الأجنبية ، ولا بأس من تشجيع الاستثمار المشترك اذا اتجه حقا هذه الوجهة وساعد على تطوير منشآت القطاع العام الوطنى كشريك منتج ، فى حدود الأمان ، أى بما لا يجاوز الخمسين فى المائة من رأس المال، ومع الالتزام بأهداف خطة التنمية · الا أنه يلاحظ أن كثيرا من عمليات الاستثمار المشترك غلب عليها الطابع الاستغلالى والاستهلاكى ، واتخذت

صورة استخدام امكانيات القطاع العام فى انتاج بعض المنتجات العالمية لحساب شركاتها الأجنبية ، أو فى مقابل نسبة معينة من ثمن البيع كترخيص باستخدام العلامة التجارية الدولية وهذا هو ماحدث فى صناعات السجائر ، وصناعات الصابون والعطور ومستحضرات التجميل الخ ... فمنتجات المستثمر الأجنبى تنتج فى خطوط انتاج مصانع القطاع العام بدون اضافة بخطوط انتاج جديدة ، وبأيدى عمال هذه المصانع بدون اضافة عمالة جديدة . ويكون ذلك بالطبع على حساب وقف انتاج أغلب المنتجات الوطنية ، أو تقليل انتاجها الى مايقرب من الوقف . والمستهلك المصرى يضار من هذا النوع من الاستثمار المشترك ، حيث يضطر لشراء المنتجات ذات العلامة التجارية الدولية بأسعار مرتفعة ، تزيد كثيرا عما كان يدفعه لشراء المنتجات الوطنية . ويلاحظ أيضا تدهور نوعية المنتجات الوطنية بسبب تحديد أسعار غير مجزية لبيعها للمستهلكين ، أو لتعمد جعلها فى مستوى أدنى من منتجات الاستثمار المشترك ، الذى لم يحقق فوائد حقيقية للعمال والمستهلكين واقتصرت فائدته على الادارة العليا المصرية بحصولها على مكافآت ومزايا اضافية من المستثمر الأجنبى .

ان أحدا لا يعترض على الاستثمار الأجنبى والمشترك اذا حقق اضافة ايجابية سواء بانشاء صناعات جديدة ، أو بزيادة الطاقة الانتاجيه لصناعات قائمة أو بتجديد وتحديث مصانع قديمة ، أو أسهم فى اقامة المدن والتجمعات العمرانية الجديدة . أما دعم القطاع العام وتطوير ادارته فيمكن الاعتماد فيه على الاستثمار الداخلى ووسائل التمويل الذاتى . حيث أن من المستطاع زيادة رؤوس أموال شركات القطاع العام وطرح أسهم الزيادة للاكتتاب على المواطنين ، مع اعطاء الأفضلية للعاملين فى هذه الشركات تشجيعا لمشاركتهم فى الملكية . وبذلك تكون المشاركة فى الملكية مع المشاركة فى الأرباح والادارة حافزا قويا للعاملين على رفع مستوى كفايتهم الانتاجية . ولقد أنشئت بنوك التنمية الوطنية فى المحافظات لتشجيع الاستثمار الداخلى والتمويل الذاتى ، وأسهمت هذه البنوك فى انشاء بعض الصناعات الصغيرة فى دائرة اختصاصها .

والواقع انه لا يوجد أى تعارض بين تشجيع القطاع الخاص ودعم القطاع العام وتطويره . ويمكن أن تبنى خطة التنمية على أساس التكامل بين القطاعين . ففى صناعة النسيج مثلا يمكن أن تشجع بجانب المصانع الآلية الكبرى مصانع صغيرة للنسيج اليدوى تتخصص فى انتاج أنواع المنسوجات التى يتميز النسيج اليدوى فيها بميزة نسبية ، وهى المنسوجات التى لا يناسبها نظام الانتاج الكبير ، والتى يرغب فى تنوع منتجاتها تمشيا مع تنوع أذواق

المستهلكين ، مثل أقمشة الستائر ، وأغطية السراير ، والسجاجيد ، والروب دى شامبر ، والاشاربات وأربطة الرقبة للرجـــل الخ · فالمستهلك يرغب عادة فى نماذج فريدة من هذه المنتجات ويعزف عن النماذج النمطية منها · كما يمكن لمنشا القطاع العام أن تعهد الى المصانع الصغيرة للقطاع الخاص، أو للجمعيات التعاونية للحرفيين بانتاج بعض أجزاء من المنتجات · وهذا مايتبع فى بعض الصناعات مثل الأدوات المنزلية ، ولعب الأطفال ، والأحذية والمصنوعات الجلدية · وفى بعض الدول كاليابان وسويسرا والسويد تلجأ بعض المصانع الكبرى لهذه الطريقة للافادة من امكانيات المصانع الصغيرة المحلية ، ولدعم الصناعات الصغرى فى الوقت نفسه · وهذا مايمكن أن تقوم به شركات القطاع العام فى مصر فى الصناعات المناسبة ·

الاتحادات الاقتصادية والتكامل بين القطاعين العام والخاص :

انتشرت الاتحادات الاقتصادية بين المشروعات حتى أصبحت من أهم سمات النظام الاقتصادى المعاصر · وتدخل هذه الاتحادات فى اطار حـــركة الترشيد التى شجعتها كوسيلة للتكامل الاقتصادى والتعاون بين المشروعات فى مجالات الحد من الوسطاء ، والتعاون فى البحث العلمى ، وتبـــادل الخبرات الفنية ، ومنطقة التوزيع فى الأسواق الخ · وهناك ثلاثة أنواع رئيسية من الاتحادات الاقتصادية وهى :ـ

١ ـ الاتحاد الصناعى الرأسى وهو اتحاد عدة مشروعات تقوم بانتاج أدوار ، متتابعة ومتكاملة من انتاج سلعة نهائية واحدة كمحـــالج القطن ومصانع الغزل ومصانع النسيج ، وصباغة المنسوجات وتجهيزها النهائى ، صناعة الملابس الجاهزة ويعمل هذا الاتحاد باستبعاده للوساطة على خفض نفقة انتاج الوحدة ·

٢ ـ الاتحاد الأفقى وهو اتفاق بين عدة مشروعات تقوم بعملية انتاج واحدة أو بدور واحد فى هذه العملية ، لغرض القضاء على المنافسة بينهما بتحديد حصص الانتاج وتحديد الأسعار ومنطقة التوزيع · ويتخذ عادة صورة الكارتل · وهو اتفاق بين عدة مشروعات فى فرع معين من فروع الانتاج على تنظيم المنافسة والحد منها ، والتعاون فى تطوير الانتـــاج وتحسين المنتجات ، مع احتفاظ كل مشروع بشخصه القانونى واستقلاله الاقتصادى ويمكن أن يجمع الكارتل بين مشروع قطاع عام ومشروعات قطاع خاص ولا يوجد فى طبيعة القطاعين مايمنع ذلك · وهو فى هذا يختلف عن الترست أو الكونسورتيوم الذى يقوم أساسا على التركيز الماليواندماج عدة مشروعات

فى ادارة واحدة ، ومن ثم لا يمكن الجمع فى اطاره بين مشروعات القطاع الخاص والقطاع العام معا · ولكن تنضم منشآت قطاع عام الى ترست أو كونسورتيوم ، يجب أن تباع اليه لتندمج فى كيانه ·

٣ ـ الاتحاد الصناعى الرأسى الأفقى وهو يتخذ عادة صورة الترست أو كونسورتيوم ، وهو قابل للتطور الى مؤسسة عابرة للقارات أى شركة عالمية متعددة الجنسية · ويخشى أن تسيطر عليه النزعة الاحتكارية اذا لم يلتزم بمبادىء الترشيد ويركز اهتمامه فى الأهداف الانتاجية ويهتم بالجوانب الاجتمـــاعية ·

ولا يوجد ما يمنع دخول شركات القطاع العام والقطاع الخاص فى مثل هذه الاتحادات الاقتصادية ، على الأخص النوع الأول منها · وبهذا يتحقق التكامل بين القطاعين العام والخاص الى حد كبير · هذا فضلا عن تعاون شركات القطاعين فى اطار الغرف الصناعية والغرف التجارية ·

الكفاية الانتاجية للقطاعين العام والخاص :

لقد التزمت فى هذا البحث منهجا موضوعيا عاما ، ولم أشأ أن أناقش أية تفاصيل أو أرقام تتعلق بالكفاية والانتاج ، أو بالربح والخسارة فى شركات القطاعين العام والخاص · ولا يصح علميا أن يزعم أحد أن كفاية الانتاج فى القطاع العام أقل منها فى القطاع الخاص ، أو أن يزعم أن القطاع العام معرض للخسارة بالضرورة ، وأن القطاع الخاص أقدر على تحقيق الربح فى كل الحالات ، ان كلا من القطاع العام والقطاع الخاص عرضة للربح أو الخسارة · وكثير من البيانات والاحصائيات التى يذكرها أنصار وخصوم كل قطاع أقرب الى التقديرات الجزافية ولا أقول تأدبا المغرضة ، ولا يمكن للباحث المدقق أن يطمئن الى صحة هذه التقديرات ، سيما مايستند منها الى ميزانيات أو حسابات أرباح وخسائر مفتعلة · أما البيـــانات الخاصة بمستوى الكفاية الانتاجية ، فانه لم تطبق بعد فى مصر مقاييس احصـــائية لكفاية انتاج العاملين تحسب على أســـاس أنماط العمل Labour Norms المبنية على حجم الانتاج الفعلى للعامل · أما تقدير الكفاية الانتاجية بقسمة قيمة المنتجات على عدد العاملين فهو تقدير غير مباشر ، ولا يمكن الاعتماد عليه فى قياس كفاية انتاج العاملين التى تدخل فى حساب معاييرها عوامل عدة ، منها مايدخل فى اختصاص الدولة ، ومنها مايدخل فى اختصاص أصحاب الأعمال ، أى الادارة ومنها ما يدخل فى اختصاص العمال · وقد يدخل بعض هذه العوامل فى مسئولية الأطراف

الثلاثة كمسؤلية مشتركة · وقـــد يدخل فى اختصاص طرفين اثنين ، وقد تدخل فى اختصاص طرف واحد · وقد سبق أن عالجت هذا الموضوع الهام فى بحثين أحدهما للمجالس القومية المتخصصة ، والآخر قدم الى مؤتمر « تنمية الانتاج فى ظل اقتصاد السلم » الذى عقده الاتحاد العام لنقابات عمال جمهورية مصر فى نوفمبر ١٩٨٠ · وفيما يلى تختصر العوامل المؤثرة فى مستوى الكفاية الانتاجية ومسئولية الحكومة والادارة والعمال بالنسبة لكل منهـــا ·

أولا ـ التجهيز الآلى أى الآلات والأدوات المستخدمة ومدى صلاحيتها للعمل وتمشيها مع التطور التكنولوجى ، والاهتمام بصيانتها واستمرار ، وتوفير قطع الغيار اللازمة لها بدون انقطاع · وكلما كان مستطاعا يحسن تجديد الآلات ، ولو قبل الوقت المحدد لاستهلكها اذا ظهرت نماذج جديدة مطورة أكثر كفاية ، ومن الخطأ الاحتفاظ بالآلات القديمة والعمل على اطالة استهلاكها بأسلوب الترقيع ، فالمصنع الذى يتبع هذا الأسلوب العتيق يتخلف عن ركب التقدم ، وتضعف قدرته على المنافسة وتكثر فيه حالات التوقف والخلل · وفى بعض الدول التى تنتج آلاتها بنفسها مثل اليابان لا تنتظر ادارة المصانع حتى تنتهى الفترة المحددة للاستهلاك ، بل تجدد الآلات كلها اذا اخترع تصميم جديد للآلات وبذلك تكون المصانع اليابانية متفوقة على مثيلاتها فى الدول المنافسة وأقدر منها على كسب الأسواق الخارجية ·

وتقع مسئولية هذا العامل من العوامل المؤثرة فى مستوى الكفاية الانتاجية على الادارة ، والخطط أى الدولة · وبالطبع لا يمكن تصور تحميل العمال مسئولية عدم تجديد آلات مصنع ، أو مسئولية شراء آلات نصف عمر لمصنع جـــديد ·

ثانيا ـ نظم وأساليب العمل وهذه تتوقف على مـــدى تطبيق وسائل التنظيم العملى للعمل ، والترشيد بصفة عامة · وهنا أيضا تقع المسئولية على الخطط والادارة العليا ، ويقف دور العمال عند حد التجارب والتعاون ·

ثالثـا ـ تدريب المهنى واستكمال التدريب لرفع مهارات العاملين بما يواكب تطورات التطور التكنولوجى · وهذا مايقع أيضا فى نطاق مسئولية المخطط والادارة العليا · ويقف دور العمال عند حد التجارب والتعاون · وفى حالات قليلة تقوم بعض النقابات الحرفية بانشاء مراكز تدريب خاصة بها ومثال ذلك مراكز تدريب الطهاة وسائقى السيارات ·

رابعا - مكان وظروف وجو العمل من حيث كفاية التهوية والاضاءة وتجنب التكدس والحد ما أمكن من الضوضاء ، والحرص على أن يكون جو المصنع نظيفا يبعث على الانشراح ٠وهذا ما يقع أيضا فى مسؤولية المخطط والادارة العليا ٠

خامسا - المستوى الصحى والثقافى للعمال ، وهذا ما يتوقف على الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية التى تقدمها الدولة للمواطنين ، مع أخذ ما تقدمه الادارة من خدمات تكميلية فى الاعتبار ، وكذلك الخدمات التى تشارك بها نقابات العمال فى هذا المجال ، وعلى الأخص خدمات الثقافة العمالية والاسكان العمالى ٠ وننبه بوجه خاص الى أهمية القضاء على الأمراض المتوطنة التى تضعف القدرة الطبيعية لملايين الأفراد ، وكفايتهم الانتاجية بالتالى ، مثل البلهارسيا والانكلستوما ٠

سادسا - معنوية العمال ومدى تعاونهم مع الادارة وتجاوبهم مع وسائل رفع مستوى الكفاية الانتاجية ، واستعدادهم للمبادرة والابتكار ٠ ولا جدال أن العمال هم المسؤلون أساسا عن هذا التجاوب ٠ ولكن من الخطأ العمل بطرق غير مباشر على اضعاف معنوياتهم والمغالاة فى اتهامهم بالتسيب والتغيب واللامبالاة وتحميلهم مسئولية كل هبوط فى مستوى الكفاية الانتاجية ٠والادارة العلمية الرشيدة تعنى برفع معنوية العمال بالأجور المجزية والحوافز المشجعة ، وتجنب الأساليب المنفرة فى الاشراف واصدار التعليمات ٠

مما سبق يتضح أن دور المخطط والادارة أهم بكثير من دور العمال فى رفع مستوى الكفاية الانتاجية ٠ وفى الختام نود أن ننبه الى خلط الكثيرين بين تعبير الكفاية الانتاجية وتعبير الطاقة الانتاجية ، سيما اذا استخدم تعبير الانتاجية للدلالة على الظاهرتين ٠ فالمقصود بالطاقة الانتاجية هو حجم الانتاج الأمثل الذى يمكن أن تحققه وحدات الانتاج القائمة اذا شغلت بالكامل ، أى اذا شغلت تشغيلا كاملا بدون أى عطل أو توقف جزئى وحيثما يكون مستطاعا لمدة ثلاث ورديات ٠ وفى ظل نظام الاتحادات الاقتصادية يمكن لمصنع أن يتفق مع مصنع آخر على تشغيله وردية ثانية أو ثالثة لحسابه اذا كان هذا المصنع يعمل لوردية أو ورديتين فقط ٠

ولكى يعمل المصنع بطاقته الكاملة يجب العمل على توافر قطع الغيار والسلع الوسيطة باستمرار ، لأن أى نقص فى مخازنها يؤدى الى توقفات جزئية فى الانتاج ٠ كما يجب تلافى التوقفات المتقطعة فى الانتاج بسبب

انقطاع التيار الكهربائى من وقت لآخر فى المصانع التى لا تعتمد على مولد خاص بها للقوى المحركة · وغنى عن البيان أن مسئولية العمل بالطاقة المثلى للانتاج تقع أساسا على عاتق المخطط والادارة · ولا يجوز تحميل مسئولية التوقفات الجزئية فى الانتاج للعمال ، الا فى حالة الاضراب ، أو فى حالة التراخى فى العمل كوسيلة للضغط أو الاحتجاج ·

أما فيما يتعلق بوضع كل من القطاعين العام والخاص فيما يختص بتحقيق الطاقة المثلى للانتاج ، فالأغلب أن يكون القطاع الخاص هو الأقدر على تحقيق الطاقة المثلى ، لأنه الأكثر حرية فى الظروف العادية · أما القطاع العام فيمكن أن تفرض عليه بعض المعوقات من جانب الحكومة ، نخص منهـــا بالذكر :

أولا ـ التدخل الديوانى فى منشآت القطاع العـــام من الوزارات والمؤسسات ·

ثانيا ـ عدم اهتمام الدولة بتدبير الاعتمادات اللازمة بالعملات الأجنبية لعمليات التجديد والصيانة ·

ثالثا ـ ألزام منشآت القطاع العام بتشغيل عمالة اضافية ليست فى حاجة فعلية اليها · وهذه العمالة الاضافية تعوق العمل نتيجة لما تسببه من تسكع ينتقل الى العمال القدامى ويؤثر سلبيا فى مستوى كفاية انتاجهم · وتسمى هذه العمالة الاضافية أحيانا بالعمالة التضخمية باعتبـــارها من أسباب التضخم · ويسميها البعض أيضا بالبطالة الجزئية أو المقنعة ·

تعقيب على بحث أ٠ عبد المغنى سعيد

للدكتور رياض الشيخ

فى مقدمة البحث وبعد اشارة موجزة الى تعايش القطاعين العـــام والخاص فى مختلف المجتمعات مع تفاوت الأهمية النسبية لكل منهما ، يقدم الكاتب مقترحاته للتخلص مما يسميه بنزعة الاقطاع الديوانى وكذلك للتخلص أو الحد من النزعة الاستغلالية فى القطاع الخاص ٠

وفى سبيل تحرير القطاع العام يقترح الباحث مشاركة المواطنين فى الملكية وفى المنافع وفى الادارة كما يقترح تدعيم مشـــاركة العمال فى الادارة والربح ٠

كذلك يقترح الأخذ بالادارة العلمية وتطبيق نظمها وأساليبها الحديثة وبصفة خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين العمال والادارة العليا بخصوص تحديد شروط العمل وحل مشاكل العلاقة بين العمال والادارة وذلك للقضاء على النزعة الاستغلالية فى القطاع الخاص ٠

فى القسم الثانى من الورقة يتعرض الكاتب لتطور القطاع العام فى مصر مشيرا الى وجود قطاع عام ناجح فى المرافق العامة منذ زمن طويل وقبل تأميمات ١٩٦١ وفى تحديد الصـــعوبات التى تواجه منشآت القطاع العام يحدد الباحث بصفة خاصة العوامل الذاتية ٠

١ ـ ضعف مستوى الادارة بصفة عامة والادارة القائمة على الضبط والربط بصفة خاصة ٠

٢ ـ ضعف مشاركة العاملين فى الادارة ٠

٣ ـ التحول من نظام المؤسسات المتكاملة الى نظام المؤسسات النوعية الملحقة بالوزارات والتى تحولت الى اقطاعيـــات ديوانية بسبب تبعيتها للسلطة المركزية ٠

٤ ـ اعتماد شركات القطاع العام على الوكلاء وتجار الجملة لتصريف منتجـــاتها ٠

٥ ـ ضعف الرقابة البرلمانية الشعبية على شركات القطاع العـــام

ومؤسساتها النوعية وفى سياق عرض لهذه المشكلة يقترح الكاتب دعم نظام المشاركة من جانب العمال فى الادارة وذلك بزيادة عدد الأعضاء المنتخبين وحماية الأعضاء من التهديد بالفصل · ثم ينتقل الكاتب الى تقييم رابحية القطاع العام فيفترض أن هذه الرابحية لا علاقة لها بشكل الملكية بل تعتمد فقط على عوامل ذات طبيعة فنية مثل تقدم الفن التكنولوجى ومستوى الادارة العليا وكفاءة العاملين ·

ثم ينتقد فى عجالة تجربة مصر فى الاستثمار المشترك (قطاع عام + قطاع خاص أجنبى) ·

وأخيرا يقدم الباحث مقترحاته بشأن التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص فيرى أن يتم ذلك من خلال تشجيع قيام القطاع الخاص بالصناعات الصغيرة ووضع خطة للتنمية على أســـاس التكامل بين القطاعين العام والخاص بحيث يضم القطاع العام المصانع الكبيرة ويضم القطاع الخاص الصناعات الصغيرة ·

كذلك يجد الباحث فى الاتحادات الصناعية والتعاون بين الغـــرف الصناعية والتجارية مجالا طيبا لهذا التكامل ·

ويختتم الباحث دراسته بالاشارة الى تفوق القطاع الخاص فى تحقيق الطاقة المثلى للانتاج وإن كان يعتقد أن معوقات القطاع العام راجعة الى ما يسميه التدخل الديوانى من جانب الوزارات والمؤسسات ونقص الموارد الأجنبية وانتشار البطالة المقنعة ·

ويتفق كاتب هذا التعليق مع ماورد فى هذا البحث من اتجاهات عامة ولكنه يرى أن بعض النقاط التى وردت بالبحث تحتاج الى مزيد من المناقشة· وبصفة خاصة ما يلى :

اولا : فيما يتعلق بتحرير القطاع العام من النزعة الديوانية ويتسم اقتراح الباحث بقدر كبير من الغموض ليجعل مفهوم الملكية العامة ذاته أكثر غموضا عما هو عليه الأمر الذى يثير العديد من المشاكل والآثار السلبية فى الممارسة والتطبيق فى البلاد النامية والسؤال كيف تكون الملكية العامة مشتركة ؟ وما هو المقصود باشتراك المواطنين فى الملكية ؟ من حيث المبدأ تعنى الملكية العامة أنه ليس لأحد أى حق فى الملكية ·

كما لا تعنى الملكية العامة-المساواة فى الملكية رغم انها قد تعنى المساواة فى عدم الملكية • فحالة الملكية العامة ذاتها من حيث المبدأ تتكافأ مع حالة اللاملكية • وفى التطبيق العملى وفى الدول المتخلفة قد تتحول الى ملكيته للحاكم ؟ أو للمؤسسة الحاكمة أو قد تنتشر فيما يسميه الكاتب بالاقطاعيات الديوانيـــة •

أما فيما يتعلق بمفهوم مشاركة المواطنين فى الملكية العامة فهو مفهوم غامض ولم يقدم الباحث تصوراته المتعلقة بكيفية هذه المشاركة اذ من السهل جدا الزعم بأن الموارد موضع الملكية العامة يجرى تخصيصها وفقا لأهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية كذلك يسهل القول بأن عائد الملكية يحول الى الموازنة لتمويل خدمات الأمن والاستقرار وهى خدمات لا يذكر أحد فائدتها لجميع المواطنين •

وهكذا لا يستطيع كاتب هذا التعليق الموافقة على ماذهب اليه الكاتب من أن اضفاء صفة المشاركة من جانب المواطنين فى مجال الملكية العامة وفى المنفعة العامة قد أسهم فى ايضاح المفهوم •

ثانيا ـ فى مناقشته للصعوبات التى واجهت ولازالت تواجه مسار القطاع العام لم يذكر الباحث شيئا عن الأسباب المباشرة التى أدت الى تكرار الخسائر فى بعض الشركات وانحدار معدل الرابحية فى القطاع العام بصفة عامة وبصفة خاصة لم يذكر الباحث شيئا عن دور السياسات العامة فى مجال التسعير والعمالة وتمويل الموازنة ، فقد اتجهت السياسات العامة نحـو تثبيت أسعار المنتجات رغم ارتفاع أسعار مستلزماتها المستوردة والمحلية وهو ما أدى الى تآكل فائض المشروعات العامة •

كذلك كان للسياسات المالية القائمة على تحويل فوائض المشروعات العامة لتمويل النفقات الجارية فى الموازنة العامة آثارها السلبية • وقد أسهمت هذه العوامل فى اكتساب منشآت القطاع العام طبيعة الموفرة للخدمات الاجتماعية على حساب متطلبات تنمية رأس المال فى هذه الشركات •

ثالثـــا : يقترح الباحث دعم نظام المشاركة من خلال زيادة عدد الأعضاء المنتخبين لكنه لم يوضح كيف يسهم هذا الاقتراح فى زيادة كفاءة الادارة وذلك بعيدا عن الشعارات التى تفتقد المضمون وتكشف الممارســـة خـــواءها •

رابعا : يمكن مناقشة ماذهب اليه الكاتب من القول بأن القدرة على تحقيق الارباح لا تتأثر بحالة الملكية · لكن قبول هذا الفرض من عدمه يعتمد على القيود التى تخضع لها الادارة فى ظل كل من الملكية العامة وفى ظل الملكية الفردية · فمن المسلم به اقتصاديا أنه كلما زادت القيود التى يخضع لها سلوك الادارة العليا للمؤسسات كلما ارتفعت التكلفة وانخفضت الربحية· ومن المسلم به فى الواقع كذلك أن الملكية العامة تتطلب مزيدا من القيود الرقابية والاشرافية بالاضافة الى ما يتعلق بغموض أهداف السياسات التى تسعى المنشآت العامة الى تحقيقها ·

خامسا : تبقى ملاحظة أخيرة على موضوع البحث ذاته · فقد يعتقد ، خطأ فى رأيى ، أن مجالات القطاع الخاص ـ من وجهة نظر اجتماعية يتركز الاهتمام فيها بقضايا التنمية طويلة الأمد ـ تكاد تقتصر على المجالات التى يتكامل فيها دور القطاع الخاص مع دور القطاع العام على النحو الذى ورد ذكره فى البحث · ويعتقد كاتب هذا التعليق أن التعاون والتكامل بين القطاعين يمكن أن يتسع مجاله ليشمل توسيع نطاق المعاملات بينهما على أسس تنافسية · ويتطلب هذا رفع القيود عن كل من المشروعات الخاصة والعامة وارساء معاملاتها على أسس اقتصادية · فمن المهم جدا تعزيز قوى المنافسة فى الاقتصاد وفى السياسة · ولو توافرت هذه القوى منذ أمد طويل لكان لنا مع مشاكلنا الاقتصادية وغيرها شأن آخر · ولكنها ليست أول ولن تكون آخر الفرص الضائعة على الصعيد الوطنى ·

توزيع الائتمـــــان المصـرفى
بين الحكومة والقطاع الخاص

د· محمود أبو العيون(*)

مقـــــــدمة

يقوم الجهاز المصرفى بمهمة نقل الموارد المالية من الوحدات ذات الفائض الى الوحدات التى تعانى من عجز ، عن طريق قيامه بتمويل مختلف أوجه النشاط الاقتصادى الذى تمارسه الوحدات الأخيرة · وعادة ما يوجه التمويل المصرفى الى مجالات وقطاعات قد تختلف وجهات النظر فى تحديد أهميتها القومية ومكانتها على سلم التفضيلات الاجتماعية ، خصوصا اذا ماكان هناك فرق بين الربحية الخاصة التى تستهدفها وحدات الجهاز المصرفى ، والربحية الاجتماعية التى تستهدفها الدولة · وحتى تقترب وجهات نظـــر البنوك مع وجهة النظر القومية يمكن استخدام سياسة الرقابة على الائتمان بحيث يتم توجيه الائتمان المصرفى الى المجالات التى تحتل مكانة مرتفعة فى سلم التفضيلات الاجتماعية ·

أما الاجراءات التى تتبع عادة للرقابة على الائتمان فتأخذ شكل تحديد حجمه أو معدل نموه الســـــنوى ، فيما يعرف بأسلوب السقوف الائتمانية Credit Ceilings · فاذا حددت السقوف الائتمانية حدا أقصى لاجمالى حجم الائتمان للقطاعات التى تستخدمه وهى ، الحكومة ، والقطاع العائلى ، وقطاع منشآت الأعمال ، وقطاع العالم الخارجى ، فمن المحتمل أن تؤدى زيادة طلب أى قطاع من هذه القطاعات الى ازاحة طلب قطاع آخر عليه ، وهو الأمر الذى قد يعوق تحقيق القطاع المحروم من استخدام الائتمان المصرفى ·

وتنبع فكرة « الازاحة Crowding Out » نظريا من أن زيادة طلب الحكومات على الأرصدة المتاحة للأقراض التى يتيحها الجهاز المصرفى فى شكل ائتمان مصرفى لتمويل العجز الصافى فى موازناتها العامة ، ومع بقاء وسائل التمويل المصرفى من اصدار نقدى وائتمان ثابتة ، لابد أن يؤدى الى ارتفاع سعر الفائدة على الاقتراض · وقد يؤدى هذا الارتفاع الى خروج

(*) قسم الاقتصاد : كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ·

بعض المنشآت التابعة لقطاع منشآت الأعمال من سوق الائتمان نظرا لارتفاع تكلفة مشروعاتها عن العائد المتوقع منها ، ومعنى ذلك أن العجز فى الموازنة العامة عندما يتحول الى صورة طلب على الائتمان المصرفى المحلى سيؤدى الى ازاحة طلب منشآت الأعمال من السوق المحلية للائتمان ٠

وفى ضوء استمرار العجز فى الموازنة العامة المصرية ، واستمرار تمويل جانب من هذا العجز بالاقتراض من الجهاز المصرفى ، ونظرا لما لوحظ من وجود قدر من التناقض بين استمرار اتباع الحكومة المصرية لسياسة مالية توسعية ، مع الرغبة فى اتباع سياسة نقدية انكماشية يعبر عنها باستخدام القيود على حجم الائتمان المصرفى ، يسود الاعتقاد فى وجود درجة عالية من التنافس - غير المتكافىء - بين الحكومة والقطاع الخاص على الائتمان المحلى الذى يقدمه الجهاز المصرفى المصرى ، وأن مثل هذا التنافس سيكون على حساب قطاع منشآت الأعمال الخاص ، طالما ظلت الحكومة على نهجها فى اتباع سياسة مالية توسعية يترتب عليها الاقتراض من الجهاز المصرفى ، وطالما ظلت السياسة النقدية تابعة للسياسة المالية ٠

وتستهدف هذه الورقة دراسة مدى التنافس بين الحكومة وقطاع منشآت الأعمال الخاصة على الائتمان المصرفى المحلى ، خصوصا وأن الحكومة تعلق آمالا كبيرة على منشآت الأعمال الخاصة فى تحقيق معدل النمو المستهدف فى الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ ٠

وتضم الورقة ثلاثة أقسام يدرس الأول منها الائتمان المصرفى والطلب الاجمالى فى الاقتصاد القومى ، مبينا العلاقة بينهما وأسباب طلب الائتمان بواسطة مختلف قطاعات هذا الاقتصاد ، ودواعى الرقابة على الائتمان المصرفى وسياساتها والآراء المعارضة لاستخدامها خصوصا فى الدول النامية ٠ أما القسم الثانى فيبين التحليل النظرى لفكرة الازاحة سواء بتعريفها أو بتحليلها لبيان كيفية تحققها من عدمه ٠ ويبين القسم الثالث تحليلات لسوق الائتمان المصرى بتحليل الطلب على الائتمان وعرضه ودرجة مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص فيه ٠ وتنتهى الدراسة بالخلاصة والنتائج ٠

أولا : الائتمان المصرفى والطلب الاجمالى

١ ـ طبيعة العلاقة :

يقاس الطلب الاجمالى بكمية النقود التى يتم انفاقها على السلع والخدمات النهائية المنتجة فى اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة ، بواسطة كل من القطاع العائلى ، والقطاع الحكومى ، وقطاع منشآت الأعمال ، وقطاع العالم الخارجى . ويأخذ هذا الانفاق النقدى مسميات الانفاق الاستهلاكى الخاص ، والانفاق العام ، والانفاق الاستثمارى الاجمالى الخاص ، والانفاق على صافى الصادرات (صقر ، ص ١٠٤) .

ويتوقف حجم انفاق القطاعات المذكورة أعلاه على كمية النقود المتاحة لها لتمويل انفاقها على الناتج القومى الاجمالى . ولما كانت النقود هى الهدف الذى تسعى السياسة النقدية للتأثير فيه ، فبامكان تلك السياسة أن تؤثر فى حجم الطلب الاجمالى على الناتج القومى . ويتحقق جانب من ذلك التأثير من حقيقة أن حجما كبيرا من المعروض النقدى تتأثر بحجم الائتمان المحلى الذى توفره وحدات الجهاز المصرفى للقطاعات المختلفة فى الاقتصاد القومى ، فان التأثير فى حجم الائتمان المحلى بأى من أدوات السياسة النقدية لابد أن يترك أثره على الطلب الاجمالى على السلع والخدمات .

٢ ـ أسباب الطلب على الائتمان :

وترتبط قطاعات الاقتصاد القومى بسوق الائتمان ارتباطا وثيقا ينبع من طبيعة دور كل قطاع من تلك القطاعات ، ومن درجة توافر الموارد المالية اللازمة لأدائه للدور المنوط به .

فالقطاع الحكومى على سبيل المثال بوظائفه المتعددة ، والتى قد تختلف الآراء حول حجمها ، يمارس تلك الوظائف مستخدما ثلاثة أدوات مالية هى الضرائب والانفاق العام والمدفوعات التحويلية ، وفى بعض الأحيان تقصر موارد الحكومة عن تغطية انفاقها العام ومدفوعاتها التحويلية بسبب طبيعة السياسة المالية التعويضية التى قد تنتهجها الدولة حفاظا على مستوى الطلب الاجمالى ، ويترتب على تطبيق تلك السياسة عجزا ماليا يدفع الحكومة للاقتراض من سوق الائتمان المصرفى .

أما قطاع منشآت الأعمال ـ خاصا كان أو عام الملكية ـ فتقوم المنشآت التى يضمها بالاستثمار فى الآلات والمعدات ، وفى المخزون من المواد الخام

ومستلزمات الانتاج ، وفى الأصول السائلة فى حالة تدنى نسب السيولة لديها (Henning, et al., p. 220) ، وتقوم هذه المنشآت بطلب الائتمان المصرفى اذا كانت موارد التمويل الذاتى المتاحة لها غير كافية ، أو اذا كانت نسبة الديون الى حقوق الملكية مرتفعة بحيث يصعب استخدام الأموال السائلة المملوكة للمنشأة ، أو بحيث تصعب عملية تسييل بعض الأصول شبه السائلة · وفى جميع الأحوال يتوقف قرار الاقتراض على العديد من العوامل من بينها تكلفة الاقتراض بالمقارنة بالعائد المنتظر من الاستثمار ، وكذلك درجة المخاطرة ، وانتاجية الأصول التى سيتم استثمار الأموال المقترضة فيها ، ومعدل التضخم المتوقع ، هذا بالاضافة الى مستوى النشاط الاقتصادى فى الاقتصاد القومى واتجاهاته ·

أما القطاع العائلى فيقوم بطلب الائتمان الاستهلاكى بسبب احتياجه لسداد قيمة مشترياته من السلع المعمرة بنظام الأقساط ، أو باستخدام نظام بطاقات الائتمان ، وكلا الأسلوبين يؤثر فى حجم الانفاق الاستهلاكى للقطاع العائلى (Henning, et al., p. 241) .

وفى غياب القيود على تحركات رؤوس الأموال دوليا ، لابد أن تنتقل رؤوس الأموال للبحث عن المجالات ذات الربحية الأعلى، ومثلما تبحث رؤوس الأموال الأجنبية عن فرص مواتية للتوظيف داخل اقتصاد ما ، تبحث رؤوس الأموال والمدخرات الوطنية عن فرص مواتية للاستثمار من بين طلبات مواطنى مختلف الدول الأجنبية على الائتمان ، وتقوم الشركات الأجنبية وفروعها فى دولة ما بطلب الائتمان المصرفى سواء بصورة مباشرة أو عن طريق تسويق أوراق مالية أجنبية فى السوق المحلى · ويترتب على هذه المعاملات الخارجية لوحدات الجهاز المصرفى أصولا أو التزامات أجنبية ، قد تشكل طلبا على النقود الوطنية (سالبا كان هذا الطلب أو موجبا) ·

ومن كل ماسبق نلاحظ أن القطاعات التى تقوم بالانفاق على الناتج القومى الاجمالى لها اتصال وثيق بسوق الائتمان المحلى ، وأن توفير الاحتياجات التمويلية لتلك القطاعات يمكن أن تؤثر فى مستوى الطلب الكلى على السلع والخدمات ، ويمكن أن يؤثر بالتالى فى مستوى النشاط الاقتصادى ومعدلاته ·

٣ ـ الرقابة على الائتمان وأسبابها :

بالرغم من العلاقة الوثيقة بين مستوى الطلب الكلى ومعدلات نموه وبين

الائتمان الذى توفره وحدات الجهاز المصرفى للقطاعات التى تساهم فى هذا الطلب ، تميل معظم السلطات النقدية الى الرقابة على الائتمان المصرفى ٠ وهناك من يميل الى تبرير تلك الرقابة بالرغبة فى التوفيق بين وجهة نظر البنوك والتى عادة ما تنشد تعظيم أرباحها من تقديم الائتمان قصير الأجل سريع العائد منخفض المخاطرة ، ووجهة نظر الدولة التى قد تستهدف تنمية أنشطة معينة أو قطاعات بعينها ٠ فالتفضيلات الخاصة تختلف ولا شك عن التفضيلات الجماعية أو الاجتماعية ، لذلك فالرقابة على الائتمان نوعا وتوجيهه ضرورة لتقريب وجهات النظر ولتحقيق مصلحة الدولة ٠

ويميل البعض الآخر الى تبرير الرقابة على الائتمان المصرفى باعتباره المؤثر الرئيسى فى حجم السيولة المحلية ، والتى يؤدى ارتفاع معدل نموها عن معدل النمو الحقيقى فى الناتج الاجمالى الى استشراء التضخم فى الاقتصاد القومى ، ومن ثم فالرقابة على الائتمان كميا ستؤدى دون شك الى السيطرة على معدلات نمو السيولة المحلية ٠

وترى بعض الهيئات الدولية أن فرض الرقابة على الائتمان المصرفى ضرورى فى حالة رغبة الدولة فى السيطرة على حجم الاحتياطيات الدولية أو الأصول الأجنبية التى فى حوزة الجهاز المصرفى (غالى ، ١٩٨٨) ٠ فمن البديهى أن يستخدم جانب من الائتمان المحلى فى تمويل عمليات الاستيراد ، فاذا كانت القدرة التصديرية للدولة ثابتة فى الأجل القصير ، يؤدى تزايد الاستيراد الى زيادة العجز فى ميزان التجارة ، وهو ما يؤدى الى تناقص الاحتياطيات الدولية ٠ والرقابة على الائتمان ، سواء الممنوح للحكومة أو لقطاع منشآت الأعمال تساعد فى تحقيق هذا الهدف ٠

ويميل البعض نحو تبرير استخدام أدوات الرقابة على الائتمان بالقول بأنها يمكن أن تساعد على تحقيق النمو المتوازن للقطاعات المكونة للاقتصاد القومى ، خصوصا فى الدول النامية ، كما أنها تساعد أيضا على تحقيق التوازن المالى بين الاستثمار المخطط والادخار المتاح (Coats & Khatkhate, p. 26)

ولقد اعتادت البنوك المركزية أن تلجأ الى الرقابة الكيفية على الائتمان الذى تمنحه وحدات الجهاز المصرفى لمختلف قطاعات الاقتصاد القومى ، بالاضافة الى رقابتها المباشرة على البنوك باستخدام أدواتها وأسلحتها التقليدية (سعر الخصم ونسبة الاحتياطى وعمليات السوق المفتوحة ونسبة السيولة) ، وهناك عدة طرق يمكن للبنك المركزى أن ينتقى منها للتأثير فى الائتمان الممنوح لقطاعات النشاط الاقتصادى ، ومن بين هذه الطرق

ما يستهدف ، التأثير فى رغبة أو قدرة تلك القطاعات على الاقتراض ومنها ما يستهدف التأثير على عرض الائتمان سواء بالتأثير فى درجة تواجده ، أو فى مجالات استخدامه ، أو فى معدلات نموه (Tussing, p. 192) وقد تكون هذه الطرق أو تلك الأساليب سعرية أو غير سعرية ٠

٤ ـ سياسات تقييد الائتمان المصرفى :

لقد جرى المصرف ـ خصوصا فى الدول النامية ـ على استخدام ثلاث سياسات لتقييد الائتمان المصرفى (Johnson, pp. 550-1) :

الأولى ، وهى السياسة المؤثرة على محفظة استثمارات البنوك ، وتشمل وسيلتين للتأثير على الائتمان هما : وضع سقوف على القروض التى تمنح لأغراض محددة أو لقطاعات معينة ، أو وضع حد أقصى لمعدل نمو الائتمان ٠ ويمكن توصيف السقف الائتمانى ، فى الوسيلة الأولى أما فى شكل تخصيص نسبة معينة من اجمالى قروض البنك لقطاع معين ، أو فى شكل وضع حد أقصى كمى لمقدار القروض التى يمكن تخصيصها لبعض القطاعات ٠ أما اذا ما استخدم البنك المركزى أسلوب وضع حدود قصوى لمعدل نمو القروض فيمكن توصيف القيد المفروض فى المدى الزمنى لقياس النمو ، وفى معدل النمو المرغوب ، وفى القطاعات التى يشملها هذا القيد ٠

ووضع القيود على حجم الائتمان المصرفى ، أو على معدل نموه ، يجبر البنوك على الاحتفاظ بموارد عاطلة (ودائع غير موظفة بالرغم من تكلفة الاحتفاظ بها) ، خصوصا عند الوصول الى السقف الائتمانى ، حيث يتعين على البنك فى هذه الحالة أن يحتفظ بنسبة ١٠٠٪ من موارده فى شكل احتياطيات جبرية ، تزيد عن نسبة الاحتياطى التى يقررها البنك المركزى ٠

وهناك بعض الانتقادات التى توجه الى سياسة التأثير على محفظة استثمارات البنوك ، فاذا كانت السقوف التى يحددها البنك المركزى تركز فقط على الائتمان المحلى فقد تلجأ البنوك الخاضعة لذلك السقف الى اقراض ودائعها للأجانب خارج الاقتصاد القومى عند وصول حجم ائتمانها لذلك السقف ، مما يترك أثرا توسعيا على الائتمان وعلى المعروض النقدى قد يتنافى مع الغرض من تقييد الائتمان (Coats, Khatkhate)

وفى بعض الأحيان يتم ربط حجم الائتمان المصرفى بحجم ودائع البنوك ، وتلجأ البنوك عند استغراق النسبة المحددة من الودائع فى قروض الى اقتعال

زيادة ودائعها عن طريق تبادل الودائع بين البنـــوك Inter-bank Deposits حتى يمكن تفادى السقف المحدد ، ويؤدى ذلك الى عدم ضبط الائتمان . ونضيف الى ما سبق أيضا أن السقوف الائتمانية توقف الغرض من استخدام الأسلحة التقليدية مثل نسبة الاحتياطى ، كما أنهـــا تتناسى وتتجاهل الدور الذى يلعبه سعر الفائدة فى تخصيص الائتمان المصرفى على أوجه الاستخدام المختلفة بكفاءة عالية .

الثانية ، هى السياسة المرتبطة بنظام الخصـم والفائدة فى البنـــوك ، حيث يفرض البنك المركزى على البنوك التابعة لسيطرته أن تتقاضى لحسابه معدلات تفضيلية أو تمييزية عند اعادة خصم الأوراق التجارية التابعة لقطاع معين ، اذا ما كانت هناك رغبة فى حفز تنمية هذا القطاع . كما يمكن أن يقوم البنك المركزى بخفض تكلفة الاقتراض لقطاع آخـــر أو لنشـــاط آخـــر (Johnson, p. 550)

ويمكننا تشبيه هذه الطريقة بأسلوب الاعانات السعرية أو الضرائب غير المبـــاشرة التى يمكن أن تخفض من تكلفة الائتمان الممنوح لقطاع معـــين أو ترفعه ، مما يشجع طلب هذا القطاع أو يثبطه .

والثالثة هى الســـياسة المرتبطة بتحـــديد احتياطيات البنوك ، حيث يقوم البنك المركزى بالسماح للبنوك التى تتفق توليفة محفظة استثماراتها مع النمط المرغوب فيه بواسطة هذه السلطة النقدية ، بالاحتفاظ بنسبة احتياطى مميزة عن البنوك المخالفة للنمط المرغوب ، أو بالاحتفاظ بنسبة سيولة أقل نسبيا عن المقـــرر (Johnson, p. 551) .

ويلاحظ على هذه الطريقة من طرق التدخل أنها لا تندرج تحت الأساليب السعرية لتوجيه الائتمان المصرفى مع ماتوصف به تلك الطرق من عدم الأمثلية فى تخصيص موارد البنوك . كما يلاحظ على هذه الطريقة أيضا أنها عبارة عن درجة أقل من درجات التدخل المباشرة فى توجيه البنوك بالرغم من أنها طريقة تعطى للبنوك درجة أكبر من الحرية فى توظيف مواردها بدون حدود قصـــوى .

٥ ـ الآراء المعارضة للرقابة على الائتمان :

وبالرغم من اعتياد لجوء البنوك المركزية الى استخدام أدوات الرقابة غير المباشرة على الائتمان المصرفى فى ظل الأسانيد المؤيدة لاستخدام تلك الأدوات ، يلاحظ أن هناك من الآراء ما يعارض اللجوء لتلك الأساليب ، حيث يسوق أنصار عدم التدخل فى سوق الائتمان الحجج الآتية :

(أ) أن التدخل بالأساليب غير السعرية يؤدى الى عدم اعمال قوى السوق مما يؤدى الى تشوهها ، ويسىء الى تخصيص موارد الجهاز المصرفى ، مما قد يترتب عليه خسارة يحققها المجتمع ، أو على الأقل يخفض من معدلات الأرباح التى يمكن تحقيقها بدون تلك الأساليب ٠

(ب) أنه من الصعب الحكم على كفاءة القروض الموجهة أو المخصصة بواسطة أدوات الرقابة الكيفية على الائتمان ، الا بمتابعة الاستخدام النهائى لتلك القروض ، وذلك بدراسة درجة تحقيقها للهدف الموجهة له أصلا ، وهو أمر غير يسير (Coats & Khatkhate, p. 26)

(ج) قد يوجه الائتمان المصرفى فى بعض الأحيان لتحقيق رغبات بعض القطاعات المتردية فى الاقتصاد ، والتى لا يمكن أن تجد تمويلا مصرفيا فى الأحوال التى لا يوجد فيها مثل هذا التدخل فى سوق الائتمان (Patel, p. 562)

(د) ان عدم احكام سياسة التدخل فى سوق الائتمان قد يؤدى الى عدم تحقيقها للغرض المقصود من استخدامها ، مثلما يمكن أن يحدث لو تم تقييد الاستخدام المحلى للائتمان المصرفى فقط ، أو عندما يرتبط حجم الائتمان بحجم الودائع ٠

ثانيا : تنافس الحكومة والقطاع الخاص وفكرة « الازاحة »

١ - ماهية فكرة الازاحة :

الازاحة Crowding Out عبارة عن مفهوم استخدمه مجموعة من الاقتصاديين لتوضيح الأثر العكسى للعجز الحكومى على الاستثمار الخاص (Ott, p. 301) ، حيث يعتقدون فى أنه بالاضافة الى أن نمو العجز الحكومى ماليا يزيد من حجم الحكومة بالمقارنة بحجم القطاع الخاص ، يؤدى نمو هذا العجز أيضا الى ازاحة القطاع الخاص من سوق رأس المال ، بسبب قيام الحكومة بسحب الأموال التى كان من الممكن أن يقترضها القطاع الخاص من السوق لتمويل استثماراته الخاصة ، لو لم يكن العجز الحكومى قد ازداد (Ott, p. 296) ، ويتعرف منتقدو السياسة المالية التعويضية على تحقق الازاحة بالاعتقاد فى أنه لو فشلت الزيادة فى الانفاق العام الممولة سواء بالضرائب أو بصكوك تغطى الدين فى حفز اجمالى النشاط الاقتصادى ، فان معنى ذلك أن القطاع الخاص قد أزيح بفعل الحكومة ٠

٢ - كيفية تحقق الازاحة من سوق الائتمان المصرفى :

اذا افترضنا أن سوق الائتمان المصرفى هو السوق الذى تتفاعل فيه قوى عرض وطلب الأرصدة المتاحة للاقراض ، والذين يتحدد بتفاعلهما سعر الفائدة وحجم الائتمان المصرفى ، واذا افترضنا أيضا أن قوى السوق وحدها هى التى تحكم سلوك المتغيرات المتفاعلة ، فمن الممكن استخدام التمثيل البيانى للسوق فى حالة التوازن :

وفى الشكل المرافق يمثل سعر الفائدة على المحور الرأسى ، كما يمثل حجم الائتمان على المحور الأفقى ، ويعبر المنحنى ط ط ذو الميل السالب عن جدول طلب الأرصدة المتاحة للاقراض ، بينما يعبر المنحنى ع ع ذو الميل الموجب عن جدول عرض الأرصدة القابلة للاقراض ويتقاطع منحنيا الطلب والعرض عند النقطة (أ) التى يتحدد نتيجة لها سعر الفائدة عند المعدل التوازنى و ف ١ ، كما يتحدد حجم الائتمان التوازنى عند الحجم و ت ١ .

فاذا حدث أن حققت الموازنة العامة للدولة عجزا صافيا لابد من تمويله بالاقتراض من الجهاز المصرفى ، فان الطلب على الائتمان سوف يزداد ، وينتقل بالتالى منحنى الطلب الى اليمين ليأخذ الوضع الجديد طَ طَ ، وفى هذه الحالة يتحقق التوازن عندما يتقاطع المنحنى طَ طَ مع المنحنى ع ع عند النقطة ب ، ويترتب على ذلك ارتفاع سعر الفائدة الى المعدل و ف٢ مع زيادة حجم الائتمان بالمقدار ت١ ت٢ .

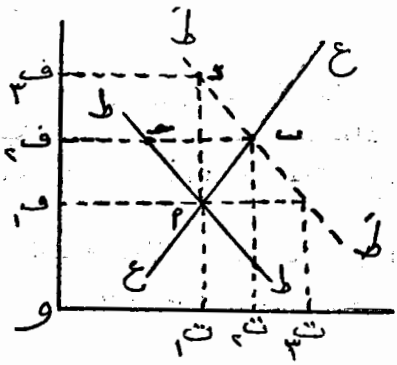

فاذا تأملنا حجم الائتمان المصرفى الذى طلبته الحكومة لتمويل العجز ، بالزيادة التى تحققت فى حجم الائتمان التوازنى بعد دخول الحكومة فى سوق الائتمان ، لوجدنا أن الزيادة المتحققة فى حجم الائتمان ت١ ت٢ تقل عن

حجم الائتمان المعادل للعجز وقدره ت١ ت٣ ، ولما كان من الضرورى أن تحصل الحكومة على ائتمان قدره ت١ ت ٣ ، فيمكننا استنتاج أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص قد انخفض بالمقدار ت٢ ت ٣ ، حيث أدى وجود الحكومة متنافسة مع القطاع الخاص على الائتمان الى ازاحة جانب من طلب القطاع الخاص على الاقتراض وحلول طلب الحكومة محله . وتتحقق تلك الازاحة بفضل ارتفاع سعر الفائدة من المعدل وف١ الى المعدل وف٢ .

واذا تأملنا الحالة السابقة لوجدنا أن حجم الائتمان الخاص الذى تمت ازاحته من السوق يمثل نسبة من حجم الائتمان المطلوب بواسطة الحكومة لتمويل العجز ، ولكن يمكن فى أحيان أخرى أن يزاح من السوق مقدارا من الائتمان الخاص يعادل حجم العجز الحكومى تماما ، وهو أمر لا يتأتى الا اذا كان منحنى عرض الأرصدة المتاحة للاقراض رأسيا وغير مرن لتغيرات سعر الفائدة .

ويتحقق هذا الوضع فى حالة استخدام السلطات النقدية لسياسة السقوف الائتمانية المحددة للحجم الكلى للائتمان ، وفى حالة عدم زيادة الاصدار النقدى لمواجهة العجز .

٣ - موانع تحقق الازاحة :

وقد لا تتحقق فكرة الازاحة فى الحالات الآتية :

١ - اذا كان منحنى عرض النقود موازيا للمحور الأفقى ، وهى حالة نظرية بحتة .

٢ - اذا قام البنك المركزى بزيادة الاصدار النقدى وطرح النقود للتداول لتمويل العجز ، أو اذا قام بزيادة احتياطيات البنوك التجارية بنفس قيمة الاكتتاب فى العجز الحكومى ، وهو أمر معتاد الحدوث .

٣ - اذا قام القطاع العائلى بوجه عام ، ودافعى الضرائب بوجه خاص ، بزيادة مدخراتهم بنفس قيمة العجز الحكومى (Henning, et al., p. 615)

٤ - لا تتحقق الازاحة أيضا فى حالات البطالة والكساد حيث تعانى الموارد من عدم الاستخدام الكامل ، وحيث تنعدم المنافسة ، وحيث يزداد الادخار عن الاستثمار (Okun, p. 30; Ott, p. 302)

ثالثا : سوق الائتمان المصرفى فى مصر

تدور وظيفة وحدات الجهاز المصرفى بما فيها البنك المركزى حول القيام بدور الوسيط فى سوق النقد بصورة أو بأخرى ، ويدخل البنك المركزى فى زمرة الوسطاء الماليين باعتباره بنكا للحكومة ، يقوم بكافة الأعمال المصرفية التى تخصها ، بما فى ذلك اقراضها عن طريق الاكتتاب فى السندات التى تصدرها لتمويل العجز فى موازنتها العامة ٠

ويتصف سوق الائتمان المحلى المصرى باشتراك مجموعة البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة والبنوك المنشأة بقوانين خاصة فيه ، بالاضافة الى اشتراك البنك المركزى المصرى ٠ وتقوم هذه الوحدات المصرفية باقراض كافة أوجه النشاط الاقتصادى فى قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات ، الى جانب تمويل جانب من النشاط الحكومى الذى تعجز الموارد العامة للدولة عن تمويله ٠

وبالرغم من التنظيم الذى كفله القانون للعمليات الائتمانية ، وبالرغم من السيطرة الكاملة التى يخولها للبنك المركزى على السياسة الائتمانية ، الا أنه من الملاحظ انتفاء تأثير قوى السوق على قيم أدوات الرقابة المباشرة على الائتمان ،حيث تحدد أسعار الفائدة بقرارات ادارية وعلى مدى زمنى متباعد ٠ كما تثبت نسب الاحتياطى القانونى والسيولة لفترات طويلة بغض النظر عن التغيرات التى يمكن أن تحل بالسوق وبالمناخ الاقتصادى العام ٠ ويؤدى هذا القصور فى فعالية قوى السوق فى التأثير على قيم بعض أدوات الرقابة المباشرة ، بالاضافة الى قصور سوق المال سواء من حيث الحجم أو من حيث الكفاءة الى لجوء السلطة النقدية المتمثلة فى البنك المركزى لأدوات الرقابة الكيفية والانتقائية ، والتى يمكن أن تصدر فى صورة تعليمات مباشرة من البنك المركزى لباقى وحدات الجهاز المصرفى ٠

١ - الطلب على الائتمان المصرفى :

يمكننا تحليل الطلب على الائتمان المصرفى فى مصر حسب القطاعات التى تقوم بالتأثير على قيمه وهى الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الأخرى ٠ وسوف نتناول فيما يلى حجم طلب كل قطاع ومعدلات نموه ٠

(أ) الطلب الحكومى :

تشكل مطالبات الجهاز المصرفى من الحكومة النسبة الغالبة من جملة الائتمان المحلى ، كذلك النسبة الغالبة من الزيادة السنوية في هذا الائتمان . ففى النصف الثانى من السبعينات (الجدول رقم ١) بلغت نسبة المطلوبات من الحكومة الى جملة مطلوبات الجهاز المصرفى من القطاعات المدينة نحو ٣ر٧٤٪ . أما الفترة من عام ٧٩/١٩٨٠ الى نهاية عام ٨٧/١٩٨٨ فقد بلغت هذه النسبة ٢ر٦٢٪ . وفيما يتعلق بنصيب المطلوبات السنوية للحكومة من الزيادة السنوية فى جملة مطلوبات الجهاز المصرفى من القطاعات المدينة فقد بلغ متوسطها السنوى فى الفترة الأولى ٤٥ر٧٦٪ ، بينما انخفضت فى الفترة الثانية الى ٦ر٥٢٪ سنويا .

ولا تلجأ الحكومة للجهاز المصرفى لتمويل العجز الا لو عجزت مواردها السياسية والعادية ومصادر التمويل التى تعتبرها الحكومة مصادر حقيقية (منها الاقتراض من هيئات التأمين والمعاشات مثلا) ، عن تمويل حجم الانفاق العام الجارى والاستثمارى . وعندما يتضح حجم العجز الصافى غير الممول فى نهاية السنة المالية يتم الاتفاق مع البنك المركزى على التمويل بالاكتتاب فى الأوراق المالية الحكومية .

وقد قفزت قيمة رصيد مديونية الحكومة من الجهاز المصرفى من ٩ر٢٨٧٦ مليون جنيه فى يونيو ١٩٧٩ الى ٢٥٣٤٦ مليون جنيه فى يونيو ١٩٨٨ ، أى بنسبة ٧٨١٪ . وتوزع الأوراق المالية الحكومية التى فى حوزة البنك المركزى سنويا على قسمى اصدار النقد والعمليات المصرفية ، ويقابل الزيادة التى تدخل فى الأصول المقابلة للاصدار النقدى زيادة مباشرة فى حجم الاصدار النقدى لابد أن يتم استبعادها من عرض الائتمان المصرفى المحلى ، أما الزيادة التى تدخل فى أصول قسم العمليات المصرفية فهى التى تمثل طلب الحكومة على الائتمان المصرفى .

ويبين الجدول رقم (٢) رصيد الأوراق المالية التى فى حوزة الجهاز المصرفى (البنك المركزى والبنوك التجارية ضمن مطلوباته من الحكومة فى السنوات التى بدأت من يونيو ١٩٧٩ الى يونيو ١٩٨٨ . ولقد تأثر رصيد البنك المركزى من تلك الأوراق المالية فى الأعوام التى شهدت تعديلات فى سعر صرف الجنيه المصرى مثلما حدث فى أغسطس ١٩٨١ ، وفى ديسمبر ١٩٨٥ ، وفى يوليو من أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ . ومن الواضح من الجدول أن نسبة ما يمول الاصدار النقدى من السندات التى فى حوزة البنك المركزى قد

أخذ فى التناقص منذ بداية ١٩٨١/١٩٨٢ وأن النسبة الغالبة من الزيادة السنوية فى رصيد الجهاز المصرفى من الأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية قد تم الضغط بها على سوق الائتمان فى صـــورة طلب لتمويل احتياجات الحكومة • ويؤكد تلك الزيادة قيمة العجز الفعلى فى الموازنة العامة والممول بسندات على الخزانة العامة وهو مايظهره الجدول رقم (٣) •

(ب) طلب شركات القطاع العام :

وبتتبع مديونية شركات القطاع العام للجهاز المصرفى يلاحظ أن رصيد هذه المديونية فى ازداد فى الفترة مابين يونيو ١٩٧٥ ويونيو ١٩٨٠ بنســـبة ٨ر١٧٨٪ ، وأنه فى الفترة من يونيو ١٩٨٠ وحتى يونيو ١٩٨٥ ازداد هذا الدين بنسبة ٨ر٢٢٦٪ ، أما فى السنوات الثلاث الأخيرة ، وحتى يونيو ١٩٨٨ فقد زاد هذا الدين بنسبة ٧٧٪ •

أما نصيب الطلب السنوى لشركات القطاع العام فى الزيادة السنوية للطلب الاجمالى على الائتمان فقد بلغت ٢ر٢٧٪ فى عامى ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ، ثم انخفض هذا النصيب كثيرا فى السنوات العشر التالية ، حيث بلغ متوسطه السنوى ١ر١٠٪ فيما بين يونيو ١٩٧٨ ويونيو ١٩٨٧ • أما فى عام ١٩٨٨/٨٧ فقد زاد نصيب شركات القطاع العام فى الزيادة السنوية فى جملة المطلوبات من القطاعات المدينة للجهاز المصرفى الى ٣ر١٩٪ •

والجدير بالذكر أن بنك الاستثمار القومى يقوم بتمويل الاحتيـــاجات الاستثمارية لشركات القطاع العام ، وتأتى موارده الاستثمارية من المبالغ المقترضة من هيئات التأمينات الاجتماعية وأمـــوال صـــندوق توفير البريد وحصيلة مبيعات شهادات الاستثمار ، ومعنى ذلك أن اقتراض القطاع العام من البنوك غالبا مايكون لغرض تمويل رأس المـــال العامل وليس لتمويل الاستثمارات •

(جـ) طلب القطاع الخاص والعائلى :

يلاحظ من دراسة بيانات الجدولين (٦) و (٤) ، حيث يبين الأخير نصيب الزيادة السنوية فى مطلوبات الجهاز المصرفى من كل قطاع من الزيادة السنوية فى اجمالى مطلوبات الجهـــاز المصرفى من القطاعات المدينة فى السنوات التى بدأت من يونيو ١٩٧٥ ظاهرتان ، الأولى هى التى تبين الزيادة فى الأهمية النسبية للائتمان الممنوح للقطاعين الخاص والعائلى (ويضم

القطاع التعاونى أيضا) اعتبارا من النصف الثانى من السبعينيات ، والثانية تخص تأثير قيم مطلوبات الجهاز المصرفى من هذا القطاع بالتغيرات التى حدثت فى سعر صرف الجنيه المصرى نتيجة لكبر نصيب القروض بالنقد الأجنبى للقروض بالجنيه المصرى فى هذه القطاعات ٠

فقد زادت مطالبات الجهـــاز المصرفى من هذه القطاعات مجتمعة من ٨ر٢٠٥ مليون جنيه فى يونيو ١٩٧٥ ، الى ٩ر١٣٣٦ مليون جنيه فى يونيو ١٩٨٠ ، ثم الى ٢ر٧٢٢٤ مليون جم فى يونيو ١٩٨٥ ، وأخيرا الى ٩ر١٢٧٠٤ مليون جنيه فى يونيو ١٩٨٨ ، وازداد نصيبه السنوى فى الزيادة فى جملة المطلوبات من جميع القطاعات من أقل من ١٠٪ فى بدايات النصف الثانى من السبعينيات الى نحو ٦ر٢٥٪ فى المتوسط فى السنوات من يونيو ١٩٨٠ وحتى يونيو ١٩٨٨ ٠

وبالنسبة للتغيرات فى سعر الصرف فمن المـــلاحظ أن المطلوبات من القطاع الخاص قد تأثرت بالتعديلات التى تمت فى سعر الصرف فى عام ١٩٧٩ وفى عام ١٩٨١ وفى يونيو من عام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨ على التوالى حيث ارتفعت أسعار الصرف المستخدمة فى التقويم فى السنوات الثلاثة الأخيرة من ١٢٣ قرشا للدولار الى ١٤٦ قرشا ثم أخيرا الى ٨ر٢٢٠ قرشا على التوالى ٠

والجدير بالذكر أن طلب القطاع الخاص والعائلى للتمويل فى مصر يتم لتمويل كافة أغراض طلب الائتمان سواء منه ما يخصص لتمويل الائتمان الانتاجى أو لتمويل الائتمان الاستهلاكى بما فى ذلك الائتمان التجارى، كما أنه من المناسب الاشارة الى أن الائتمان الممنوح للقطـــاع الخاص مكبوت دائما بالسقوف الائتمانية التى وضعها البنك المركزى طوال فترة الدراسة ٠

(د) طلب المؤسسات المالية الأخرى :

أما المؤسسات المالية الأخرى التى تضم بنوك الاستثمار والأعمـــال والبنوك المتخصصة فتقترض من البنك المركزى والبنوك التجارية لعدم كفاية مواردها من الودائع للتوظيف أو لسد احتياجات القطاعات المقترضة منها ، وهى قطاع الخدمات العام والأعمال العام وشركات القطاع العام ، وقطاع الأعمال الخاص والقطاع العائلى وقطاع العالم الخارجى أيضا ٠ ويقاس نصيب هذه البنوك فى سوق الائتمان فى البيانات المنشورة بحجم اقتراضها من البنك المركزى والبنوك التجارية ، والذى يظهر ضمن أرصدة صـــافى

الائتمان المحلى المنشورة ، ومعنى ذلك أن المطلوبات من البنوك الأخرى تمثل صافى المطلوبات وليس اجماليها المتمثل فى حجم اقراضها للقطاعات المختلفة.

ولقد زادت القروض المقدمة من البنك المركزى والبنوك التجارية لباقى بنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة من ٩ر٢٢١ مليون جنيه فى يونيو من عام ١٩٨٠ ، ثم ارتفعت هذه المديونية الى ١ر٢٧٠٦ مليون جنيه فى يونيو ١٩٨٥ ، ثم الى ٥٣٩٩ مليون جنيه فى يونيو ١٩٨٨ .

٢ - عرض الائتمان المحلى :

(أ) مكونات العـــرض :

بالاضافة الى امكانية استخدام حقوق الملكية والمخصصات يمكن لوحدات الجهاز المصرفى - غير البنك المركزى - أن تستخدم ذلك القدر من ودائع العملاء المتاح للتوظيف بعد خصم نسبة الاحتياطى التى يقررها البنك المركزى، بالاضافة لاستخدامها أرصدة التزاماتها قبل باقى وحدات الجهاز المصرفى المحلى والبنوك الخارجية ، فى اقراض عملائها ، وفى توظيف جانب من الموارد السابقة فى صور مختلفة من الأصول المصرفية . ومعنى ذلك أن أرصدة الاقراض والخصم للعملاء لا تشكل سوى نسبة من أرصدة جملة توظيفات البنوك لمواردها .

وبالرغم من أن العرض يمكن قياسه بالاسلوب الســـابق الا أن هذا الأسلوب لا يعبر عن المعروض فعليا فى السوق نظرا لاحتمال تقييد قـدرات البنوك باستخدام السقوف الائتمانية اذا أخذت أى صورة من الصور المتعارف عليها . أما اذا قسنا العرض الائتمانى المتاح بتحليل جملة مطلوبات الجهاز المصرفى من كل القطاعات المبينة فلابد أن تراعى استنزال المطلوبات التى يترتب عليها زيادة فى الاصدار النقدى (جدول رقم ٥) ، واضافة دائنية باقى وحدات الجهاز المصرفى للقطاعات المختلفة مثل دائنية بنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة والملاحظ أن الأخذ بهذا الأسلوب يعيبه أيضا افتراض تساوى العرض مع الطلب المقيد أيضا بالسقوف الائتمانية .

لذلك فمن المناسب عند دراسة عرض الائتمان المحلى فى مصر أن نتناول تجربة ضـــبط التوسع الائتمـــانى بالدراســـة والتقييم ، وهو ما نفرد له الجزء التالى .

(ب) تجربة ضبط التوسع الائتمانى :

لقد استخدم البنك المركزى سياسة تقييد الائتمان المصرفى أكثر من مرة منذ عام ١٩٧٤ (مجلس الشورى ، ١٩٨٤ ، ص ٣٦ ـ ٣٩) وقد تنوعت الأساليب التى استخدمت فى التقييد بشكل واضح ، ففى الأعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، لجأ البنك المركزى للتحديد الكمى لحجم الائتمان الممنوح سواء للقطاع الخاص والتعاونى أو لشركات المؤسسات العامة قبل الغائها · وخلال عام ١٩٧٦ تم ربط اجمالى التسهيلات الائتمانية بالودائع بنسبة ٦٥٪ دون أن يرتبط ذلك بتحديد حجم الزيادة الكلية فى حجم الائتمان المحلى لكل قطاع على حدة · وفى عام ١٩٧٧ ، وحتى ١٩٧٨/٣/٣٠ حدد السقف الائتمانى فى شكل حد أقصى لمعدل نمو مطلوبات البنوك التجارية من القطاعات غير الحكومية (بخلاف تلك الممنوحة لتمويل القطن) ، وقد بلغ هذا الحد ٤٠٪من النمو الذى تحققه ودائع تلك القطاعات · واعتبارا من آخر مارس ١٩٧٨ حددت حدود قصوى للزيادة فى الائتمان الممنوح لشركات القطاع العام والقطاع الخاص على أساس ربع سنوى من رصيد اجمالى المطلوبات من هذين القطاعين فى ١٩٧٨/٣/٣١ بشكل مختلف فى بنوك القطاع العام عنه فى البنوك المشتركة ، واستمر العمل بهذه السقوف حتى ١٩٧٩/٦/٣٠ وبدأ بعدها فى استخدام أساليب أخرى ·

ويلاحظ مما سبق مايلى :

١ ـ أن الأساليب التى اتبعت لتحديد وضبط التوسع الائتمانى قد تنوعت بشكل كبير خلال فترة لا تزيد عن ٥ سنوات ·

٢ ـ أن السقوف الائتمانية التى استخدمت كانت قصيرة الأجل ، بمعنى أن فترة تطبيق كل أسلوب لم تتجاوز عاما واحدا على وجه التقريب ·

٣ ـ أن تحديد سقف لاجمالى التسهيلات الائتمانية دون التمييز بين القطاعات المقترضة قد تحقق مرة واحدة فى عام ١٩٧٦ ، بينما كان الائتمان الممنوح لشركات القطاع العام والقطاع الخاص يمثل أكثر أنواع الائتمان عرضة للتحديد والتقييد ·

وخلال الثمانينيات تم استخدام سياسة تقييد الائتمان المصرفى بدرجة أكبر من التحديد والاستمرارية ، حيث تمثل الغرض من اتباعها فى الرغبة فى الحد من معدلات نمو السيولة المحلية ، وفى توجيه الائتمان نحو المجالات ذات الأولوية القومية · ونستطيع أن نميز بين ٤ مراحل لتلك السياسة الرقابية :

المرحلة الأولى : وقد بدأ العمل بها اعتبارا من المراكز المالية للبنوك التجارية فى نهاية نوفمبر ١٩٨١ ، وقد اتصفت هذه المرحلة باستخدام ثلاثة سقوف ائتمانية (البنك المركزى ، التطورات الائتمانية والمصرفية ٨٠ - ١٩٨٤) :

١ - سقف رئيسى ، يمنع تجاوز الائتمان الممنوح لكل من القطاع الخاص والقطاع العام (لأغراض غير موسمية) ، لنسبة ٦٥٪ من ودائع هذين القطاعين .

٢ - سقف فرعى يقيد معدل النمو السنوى لمطلوبات البنوك من القطاع الخاص بحد أقصى يبلغ ١٢٪ .

٣ - سقف فرعى يقيد معدل النمو السنوى لمطلوبات البنوك من القطاع العائلى بحد أقصى يبلغ ١٠٪ .

وتحسب نسبة السقف الرئيسى بكل بنك كالآتى :

التسهيلات الائتمانية لشركات ق.ع + التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص

ودائع شركات ق.ع + ودائع القطاع الخاص

المرحلة الثانية : حيث قام مجلس ادارة البنك المركزى فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٤ باجراء تعديلات ثلاثة على السقوف سالفة الذكر ، وعلى النحو التالى (البنك المركزى ، التطورات الائتمانية والمصرفية : ٨٤ - ١٩٨٦) :

١ - بالنسبة للسقف الرئيسى ، تقرر استمرار العمل به مع تغيير طريقة حساب نسبته باضافة كل من حقوق الملكية ورأس المال المدفوع والاحتياطيات)، وودائع البنوك الخارجية المشاركة فى رأسمال البنك لمدة سنة فأكثر فى مقام النسبة ، مع استبعاد توظيفات البنوك فى الأوراق المالية والتمويل المقدم منها للمشروعات الحيوية المتعلقة بالأمن الغذائى ومواد البناء ومشروعات التصدير ، ومساهمات البنوك فى رؤوس أموال المشروعات من بسط النسبة ، بحيث تحسب نسبة السقف الرئيسى لكل بنك كالآتى :

القروض - مساهمات البنوك فى رؤوس أموال المشروعات - التوظيفات فى الأوراق

الودائع بكافة صورها + حقوق الملكية + ودائع البنوك الخارجية المشاركة فى رأسمال البنك لمدة سنة فأكثر

٢ - نظرا لتشابه طبيعة القروض الممنوحة للاغراض التجارية المعتادة ولأغراض الاستهلاك تقرر فى ذات التاريخ ادماج السقفين الفرعيين للقطاع الخاص التجارى والقطاع العائلى فى حد واحد ، والسماح للحد الفرعى الجديد بالنمو بمعدل أقصى قدره ١٢٪ سنويا من الرصيد فى نهاية يونيو ١٩٨٤ على أساس ربع سنوى بمعدل ٣٪ من هذا الرصيد ٠

٣ - ميز البنك المركزى أيضا بين البنوك نظرا لاختلاف حجم ودائعها ومجموع مراكزها المالية ، حيث حدد فى ذات التاريخ الحد الأقصى للسقف الفرعى بالنسبة للبنك الذى يبلغ مجموع مركزه المالى ١٥ مليون جنيه فأقل بنسبة لا تتجاوز ٤٠٪ من اجمالى أرصدة الاقراض والخصم ٠ ومعنى ذلك انطباق للحد الفرعى بنسبة ١٢٪ على البنوك التى يزيد مجموع مركزها المالى عن ١٥ مليون جنيه ، وكذلك على البنوك التى يقل مركزها المالى عن ذلك اذا كان اعمال النسبة الأخيرة يجعلها فى وضع أفضل ٠

المرحلة الثالثة ، وقد بدأت بعد الارتباط مع صندوق النقد الدولى ببرنامج المساندة الذى قدم له فى ١٠ ابريل ١٩٨٧ ، حيث اتسع شمول السقوف الائتمانية وتغيرت الفلسفة التى بنيت عليها ٠ فلقد استهدفت الرقابة على الائتمان المصرفى ضبط معدل نمو السيولة المحلية ، ولتحقيق ذلك اتفق على وجود سقفين :

١ - سقف ائتمانى يحدد معدل معين (يحدد كميا) لنمو صافى الأصول المحلية التى تشمل صافى المطلوبات من القطاعات الحكومية (الحكومة وهيئة السلع التموينية والهيئات العامة الاقتصادية وشركات القطاع العام لأغراض غير موسمية) والمطلوبات من القطاع الخاص والعائلى ، وصافى الأصول غير المبوبة ٠

٢ - سقف ائتمانى منفصل يشمل صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ٠

وبالرغم من عدم وجود سقف مفروض على المطلوبات من القطاع الخاص والعائلى ، الا أنه يفهم أنه لكى تتم المحافظة على المعدلات المستهدفة لنمو صافى الأصول المحلية وفى ضوء السقف المفروض على الحكومة وهيئة السلع التموينية لا يجب أن تزيد المطلوبات من باقى الجهات ومنها القطاع الخاص والعائلى عن المتمم الحسابى للفارق ٠

ويلاحظ من هذه المرحلة أنه لا يوجد سقف يخص كل قطاع كما كان يحدث سابقا لكن كانت السيطرة تتم على مستوى صافى الأصول الائتمانية المحلية والتى يدخل فيها الائتمان الحكومى لأول مرة . كما تجدر الاشارة الى أن تلك الترتيبات قد توافقت مع رفع أسعار الفائدة على القروض (غير الحكومية) بعد ربط أسعار الفائدة بآجال الاقراض .

المرحلة الرابعة : وتمثلت فى العودة مرة أخرى الى الأسلوب الذى اتبع فى المرحلتين الأولى والثانية والذى ألغى ببداية عام ١٩٨٧ . حيث تقرر تطبيق سقفين رئيسى وفرعى على أساس سنوى اعتبارا من رصيد ٣٠ يونيو ١٩٨٨ كالآتى :

١ - السقف الرئيسى ، ويمنع تجاوز أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لشركات القطاع العام لأغراض غير موسمية ، وكذا لعملاء القطاع الخاص (شاملا القطاع العائلى) فى أى تاريخ خلال السنة المالية ٨٨/١٩٨٩ نسبة ٦٠٪ من أرصدة ودائع القطاعين المذكورين معا بكافة صورها ، مع اعطاء أولوية خاصة لتمويل القطاعات الانتاجية .

٢ - السقف الفرعى ، ويلزم البنوك التجارية بألا تجاوز معدل نمو التسهيلات الممنوحة من خلالها للقطاع الخاص التجارى نسبة ٨٪ سنويا من الأرصدة القائمة لتلك التسهيلات فى نهاية يونيو ١٩٨٨ وبواقع ٢٪ كل ٣ شهور .

ومن الواضح أن هذين السقفين الذين أقرهما مجلس ادارة البنك المركزى فى ١٩٨٨/٨/١٩ يعتبران أكثر تشددا من السقوف التى تم اللجوء الى استخدامها فى المرحلتين الاولى والثانية ، وأن الحكومة قد استبعدت مرة أخرى من تلك السقوف .

(ج) تقييم تجربة السقوف الائتمانية :

١ - يتضح من الجدول رقم (٦) أنه باستبعاد بيانات عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٦ ، والذين تأثرا بتخفيض قيمة الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية ، ظلت معدلات نمو السيولة المحلية تفوق المعدلات المعلنة عن معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ، ولا يمكننا التسليم بالفعالية التامة لاستخدام السقوف الائتمانية خلال تلك الفترة بالرغم من أنها قد أدت الى تناقص معدل نمو السيولة المحلية من ٣١٫٤٪ خلال عام ١٩٨١/٨٠ ، الى ١١٫٧٪ خلال عام ١٩٨٧/٨٦ .

٢ - يتضح من الجدول رقم (١) أن السقف الائتمانى الذى ركز على المطلوبات من شركات القطاع العام والمطلوبات من القطاع الخاص والعائلى قد استهدف التأثير على نصيب يقل عن ٤٠٪ من جملة المطلوبات نظرا لان الحكومة خلال الثمانينات كانت تستأثر بمفردها بنحو ٦١٪ فى المتوسط من جملة مطلوبات الجهاز المصرفى من جميع القطاعات المدينة منذ عام ١٩٨١ الذى بدأت فيه المرحلة الأولى التى ميزناها فيما سبق ٠

٣ - ان نسبة الاحتياطى الفعلى لدى البنوك التجارية ارتفعت بشكل كبير عن النسبة التى يقررها البنك المركزى بسبب عدم اشتراكها (الا فى عام ٨٦/١٩٨٧) فى الاكتتاب فى السندات الحكومية ، وفى نفس الوقت تقييد توظيفها لمواردها بواسطة السقوف الائتمانية ٠ ويتضح تطور المتوسط اليومى لنسبة الاحتياطى الفعلى والقانونى من الجدول رقم (٧) ويقدر البعض المبالغ المعطلة ما بين يونيو ٩٨٣لأ ويونيو ١٩٨٦ بمبلغ ٦ر٤٢٨١ مليون جنيه (البنك الأهلى ، ١٩٨٨) ٠

٤ - يتبين من تطبيق سياسة الرقابة الكمية على معدل نمو السيولة المحلية بما يتمشى مع نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى ، وكما أوضحنا هدفه فى هذه المرحلة الثالثة لاستخدام السقوف الائتمانية خلال الثمانينات ، أن النتيجة تمثلت فى زيادة معدل نمو السيولة المحلية بنسبة ٩ر٢٥٪ فى العام المالى ٨٧/١٩٨٨ بالمقارنة بنسبة ٧ر١١٪ فى عام ٨٦/١٩٨٧ ، وأن الائتمان المحلى قد حقق نموا قدره ١ر١٨٪ فى عام ٨٧/١٩٨٨ بالمقارنة بنحو ١ر١٦٪ فى عام ٨٦/١٩٨٧ ٠ هذا فى الوقت الذى لم يتعد فيه معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى ٥٪ سنويا فى متوسط العامين ٠ ومغزى ما سبق أن السياسة الائتمانية الكمية المتشددة قد فشلت تماما فى تحقيق المستهدف منها ، وربما كان ذلك سببا فى استخدام سياسة ربط التوسع الائتمانى بحجم الودائع والذى بدىء فى تطبيقه هذا العام ٠

٥ - اذا قمنا بحساب نسبة صافى المطلوبات من الحكومة الى حجم وسائل الدفع بالمفهوم المتسع (السيولة المحلية) لوجدنا أن هذه النسبة تشكل نحو ٣ر٨٩٪ فى السنوات من يونيو ١٩٧٩ الى يونيو ١٩٨٨ ، واذا قمنا بحساب الزيادة فى صافى المطلوبات من الحكومة ونسبناها الى الزيادة السنوية فى حجم وسائل الدفع (السيولة المحلية) ، لوجدنا أن الزيادة السنوية فى صافى المطلوبات من الحكومة تعتبر السبب الرئيسى المول للزيادة فى السيولة المحلية ، حيث يبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية فى حجم وسائل الدفع الى الزيادة السنوية فى السيولة المحلية فى السنوات العشر المذكورة

أعلاه نحو ٩ر٦٥٪ ، (جدول رقم ٨) • ومعنى ذلك أن الائتمان الممنوح للحكومة أجدر بأن تستهدفه السياسة النقدية والائتمانية بالتقييد اذا ما كان الهدف هو الحد من معدلات نمو السيولة المحلية •

٣ - مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص فى سوق الائتمان فى مصر :

اذا قمنا بتحليل جملة مطلوبات الجهاز المصرفى من القطاعات المدينة التى أوضحناها فى القسم السابق لأمكننا استخلاص حقيقة قد تبدو أنها دليل على عدم انطباق فكرة الازاحة الحكومية للقطاع الخاص • حيث يثبت من تحليل بيانات الجدول رقم (١) أن نصيب القطاع الخاص أخذ فى الزيادة سنويا بالمقارنة بنصيب الحكومة فى جملة المطلوبات والذى انخفض من ٣ر٧٤٪ كمتوسط فى السنوات من ١٩٧٥ الى ١٩٧٩ الى ٥ر٥٧٪ فى متوسط السنوات الأخيرة ، بينما ازداد نصيب القطاع الخاص من ٥٤ر٦٪ الى ٩ر٢١٪ خلال نفس الفترة • ومغزى ماسبق أن القطاع الخاص قد أزاح الحكومة من السوق فى السنوات العشر الماضية •

لكن فى مقابل ذلك ، وتحريا للدقة فى التحليل ، يمكن ملاحظة وجود علاقة ارتباط عكسية قوية يبلغ معاملها - ٩٢ر٠ بين الزيادة السنوية فى نصيب الحكومة من الزيادة السنوية فى اجمالى مطلوبات الجهاز المصرفى من القطاعات المدينة ، وبين الزيادة السنوية فى نصيب القطاع الخاص (قطاع الأعمال الخاص والقطاعين العائلى والتعاونى) فى الزيادة ذاتها • فزيادة نصيب الحكومة يؤدى الى تناقص نصيب القطاع الخاص فى تلك الزيادة والعكس صحيح • ويتضح ذلك من بيانات الجدول رقم (٤) وكذلك من الشكل الملحق •

فاذا كان السبب الكامن وراء زيادة مطلوبات الجهـــاز المصرفى من الحكومة هو العجز الصافى فى الموازنة العامة للدولة ، فان زيادة هذا العجز فى أى سنة من السنوات ستؤدى الى نقص المتاح للقطاع الخاص طالما أن الحجم الكلى للمتاح من الائتمان محدود بسبب الرغبة فى السيطرة على معدلات نمو السيولة المحلية •

رابعا : الخلاصـــة والنتائج :

نخلص من التحليل السابق الى وجود تناقض واضح بين الســـياسة المالية والسياسة النقدية فى مصر ، فبينما تعتبر الأولى توسعية تهدف الثانية

الى السيطرة على معدلات نمو السيولة المحلية والتى يعتبر الائتمان المحلى أكبر عناصرها ، ويؤدى هذا الأمر الى ازاحة القطاع الخـــاص من سوق الائتمان وحلول الحكومة محله ، وهو الأمر الذى يشكك فى امكانية قيام الجهاز المصرفى بدوره فى تمويل احتياجات القطاع الخاص مالم ينكمش حجم العجز الصافى الفعلى فى الموازنة العامة للدولة مستقبلا ٠

وترجع أسباب الازاحة الى النمو المستمر للنشاط العام ، سواء فى قطاع الخدمات العام أو فى الهيئات العامة الاقتصادية أو الخدمية ، أو فى شركات القطاع العام بالرغم من عدم كفاءة تشغيل العديد منها ٠ كما ترجع أيضا الى اصرار السلطة النقدية على تقييد الائتمان الممنوح للقطـــاع الخاص باستمرار مع عدم القدرة على تقييد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص باستمرار مع عدم القدرة على تقييد الائتمـان الحكومى لتبعية السـياسة النقـدية للسـياسة المالية ٠

جملة مطلوبات الجهاز المصرفى من القطاعات المدينة

القيمة بالمليون جنيه

نهاية يونيو من عام	المطلوبات من القطاع الخاص والعائلى والتعاونى	المطلوبات من شركات القطاع العام	المطلوبات من المؤسسات المالية الأخرى	المطلوبات من الحكومة	جملة المطلوبات
١٩٧٥	٢٠٥ر٨	٤٤٥ر١	٣٢١ر٩	٢٥٨٩ر١	٣٥٦١ر٩
١٩٧٦	٢٤٨ر٥	٦٦٤ر٦	٢٣٨ر٤	٣٣٤٧ر٣	٤٤٩٨ر٨
١٩٧٧	٢٨٣ر١	٨٤١ر٣	١٩٩ر٣	٣٧٤٤ر٤	٥٠٦٨ر٠
١٩٧٨	٥٣١ر١	٩٧٠ر٥	٢٥٩ر١	٤٨١١ر٢	٦٥٧١ر٩
١٩٧٩(*)	٧٧٤ر٣	١٠٤٢ر٦	٥٠١ر٢(*)	٧٧٩٢ر٠	١٠١١٠ر١
١٩٨٠	١٣٢٦ر٩	١٢٤١ر١	٤٩٠ر٢	٩٦٣٠ر٤	١٢٦٨٨ر٦
١٩٨١	٢٥٣٨ر٦	١٦٢٨ر١	٧٨٩ر٧	١٠٤٨٤ر٤	١٥٤٤٠ر٨
١٩٨٢(**)	٤٣٥٧ر٧	٢٢٨٠ر٠	١٢٢٠ر٩	١٣٢٨٧ر٥	٢١١٤٦ر١
١٩٨٣	٥٢٢١ر٠	٢٧٢٤ر٥	١٦٨٢ر٠	١٤٧٥٤ر٩	٢٤٣٧٣ر٤
١٩٨٤	٦١٣٨ر٢	٣٣٥٦ر٩	١٩٧٩ر٤	١٧٦٣٥ر٤	٢٩١٠٩ر٩
١٩٨٥	٧٢٢٤ر٢	٤٠٥٦ر٥	٢٧٠٦ر١	٢١٠٣٤ر٥	٣٥٠٢١ر٣
١٩٨٦(**)	٩٥٥١ر٥	٤٦٧٥ر٣	٣٨٥٧ر٩	٢٤٥٥٣ر٩	٤٢٦٣٨ر٦
١٩٨٧(**)	١٠٧٢٨ر٤	٥٣٧٨ر٢	٤٧٣٧ر٩	٢٨٥٩٦ر٧	٤٩٤٤١ر٢
١٩٨٨(**)	١٢٧٠٤ر٩	٧١٧٩ر-	٥٣٩٩ر٠	٣٣٤٧٦ر٦	٥٨٧٥٩ر٥

(*) أضيفت المطلوبات من بنوك الاستثمار والأعمال الى المطلوبات من البنوك المتخصصة اعتبارا من ذلك التاريخ ·

(**) حدث اعادة تقويم لأرصدة الأصول والخصوم بالنقد الأجنبى نتيجة لتخفيض سعر صرف الجنيه المصرى خلال العام المشار اليه ·

المصدر : البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى والمجلة الاقتصادية : أعداد مختلفة مع توحيد المجاميع بمعرفة الباحث ·

جـــــدول رقم (٢)

الأوراق المالية التى فى حوزة الجهاز المصرفى (بنك مركزى وبنوك تجارية فقط)

ضمن بنـــد المطلوبات من الحـــكومة

(القيمة بالمليـــون جنيه)

السنة المنتهية فى يونيو	القيمـــــة	معدل النمو السـنوى ٪	الزيادة المطلقة سـنويا	توزيع الزيادة السنوية فى الأوراق المالية: قسم اصدار النقـــد	٪ من الزيادة	العمليات المصرفية والجهاز المصرفى	٪ من الزيادة
١٩٧٩	٢٨٧٦ر٩	—	—	..	..	..	..
١٩٨٠	٤٣٨٤ر٩	٥٢ر٤	١٥٠٨	..	..	..	..
١٩٨١	٤٣٧٤ر٤	(٢٤ر)	(١٠ر٥)	٢٣٧ر٤	—	(٢٤٧ر٩)	..
١٩٨٢	٩١٨٠ر٧	١٠٩ر٩	٤٨٠٦ر٣	١٢٥٣ر١	٢٦ر١	٣٥٥٣ر٢	٧٣ر٩
١٩٨٣	١٠٥٠٥ر٣	١٤ر٤	١٣٢٤ر٦	١٢٣٢ر٦	ـ٩٣ر	ـ٩٢ر	ـ٧ر
١٩٨٤	١١٩٦٩ر٨	١٣ر٩	١٤٦٤ر٥	١٠٢٤ر٧	ـ٧٠ر	٤٣٩ر٨	ـ٣٠ر
١٩٨٥	١٣٤٠٨ر٨	١٢ر٠٢	ـ١٤٣٩ر	١١٤٨ر٤	٧٩ر٨	٢٩٠ر٦	٢٠ر٢
١٩٨٦	١٧٣٤٥ر٩	٢٩ر٤	٣٩٣٧ر١	١٠٦١ر٣	٢٦ر٩	٢٨٧٥ر٨	٧٣ر١
١٩٨٧	٢٠٦٨٢ر٥	١٩ر٢	٣٣٣٦ر٦	٣٩٢ر٨	١١ر٨	٢٩٤٣ر٨	٨٨ر٢
١٩٨٨	ـ٢٥٣٤٦ر	٢٢ر٥	٤٦٦٣ر٥	٧٣٣ر٧	١٥ر٧	٣٩٢٩ر٨	٨٤ر٣

.. بيانات غير متاحة

المصدر : **البنك المركزى المصرى** · التقرير السنوى والمجلة الاقتصادية ،اعداد مختلفة ·

جـــــدول رقم (٣)

قيمة العجز الفعلى امولمل بسندات على الخزانة العامة (*)

(القيمة بالمليـــون جنيه)

السـنة المـــالية	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧
قيمة السندات والصكوك	٨٠٩٦ر٢	٣٧٣٤ر٥	١٥٦٧ر٨	١٥٠٠ر-	٣١٤٥ر-	٢٧٢٢ر-	٤٥٠٥ر٧

(*) تشمل السندات المصدرة لتمويل العجز النقدى ، وعجز السنوات السابقة ، وعجز هيئة السلع التموينية ، ومديونيات شركات القطاع العام ، والعجز الاكتوارى لهيئات التأمين والمعاشات ٠

المصدر : **وزارة المـــالية :** الحســـابات الختامية للموازنة العامة ، اعداد مختلفة ٠

البنك المركزى : التقرير السنوى ، اعداد مختلفة ٠

جدول رقم (٤)

نصيب الزيادة فى الائتمان القطاعى فى الزيادة فى جملة المطلوبات من القطاعات المدينة سنويا

نسبة مئوية

نهاية يونيو من عام	الزيادة فى ائتمان القطاع الخاص ÷ الزيادة فى جملة المطلوبات	الزيادة فى ائتمان شركات القطاع العام ÷ الزيادة فى جملة المطلوبات	الزيادة فى المطلوبات من البنوك ÷ الزيادة فى جملة المطلوبات	الزيادة فى المطلوبات من الحكومة ÷ الزيادة فى جملة المطلوبات
١٩٧٥	—	—	—	—
١٩٧٦	٤ر٦	٢٣ر٤	٨ر٩	٨٠ر٩
١٩٧٧	٦ر١	ـ٣١ر	٦ر٩	٦٩ر٨
١٩٧٨	١٦ر٥	٨ر٦	ـ٤ر	٧٠ر٩
١٩٧٩	٦ر٩	ـ٢ر	٦ر٨	٨٤ر٢
١٩٨٠	٢١ر٤	٧ر٧	٠ر٤	٧١ر٣
١٩٨١	ـ٤٤ر	١٤ر١	١٠ر٩	ـ٣١ر
١٩٨٢	٣١ر٩	١١ر٤	٧ر٦	٤٩ر١
١٩٨٣	٢٦ر٧	١٣ر٨	١٤ر٣	٤٥ر٢
١٩٨٤	١٩ر٤	١٣ر٤	٦ر٣	ـ٦١ر
١٩٨٥	١٨ر٤	١١ر٨	١٢ر٣	٥٧ر٥
١٩٨٦	٣٠ر٦	٨ر١	١٥ر١	٤٦ر٢
١٩٨٧	١٧ر٣	١٠ر٣	١٢ر٩	٥٩ر٤
١٩٨٨	٢١ر٢	١٩ر٣	٧ر١	٥٢ر٤

المصدر : الجدول رقم (١) .

جـــدول رقم (٥)

تحليل مطلوبات الجهـــاز المصرفي من القطاعات المدينة

السنة المنتهية في يونيو	مطلوبات من ق·خ (١)	مطلوبات من شركات ق·ع (٢)	مطلوبات من المؤسسات المالية (٣)	مطلوبات من الحكومة (٤)	اجمـــالي المطلوبات (٥)		نصيب كل قطاع في اجمـــالي المطلوبات (٥) ÷ (١)	(٢)/(٥)	(٣)/(٥)	(٤)/(٥)	(١)/(٥)	(٢)/(٥)	(٣)/(٥)	(٤)/(٥)	نسبة الزيادة في الائتمان القطاعي الى الزيادة السنوية في جملة المطلوبات (٥)/(٤)
١٩٧٥	٢٠٥ر٨	٤٤٥ر١	٣٢١ر٩	٢٥٨٩ر١	٣٥٦١ر٩	١٩٧٥	٠ر٠٥٨	٠ر١٢٥	٠ر٠٩٠	٠ر٧٢٧	—	—	—	—	—
١٩٧٦	٢٤٨ر٥	٦٦٤ر٦	٢٣٨ر٤	٣٣٤٧ر٣	٤٤٩٨ر٨	١٩٧٦	٠ر٠٥٥	٠ر١٤٨	٠ر٠٥٣	٠ر٧٤٤	٠ر٠٤٦	٠ر٢٣٤	ـ٠ر٠٨٩	٠ر٨٠٩
١٩٧٧	٢٨٣ر١	٨٤١ر٣	١٩٩ر٢	٣٧٤٤ر٤	ـ٥٠٦٨ر	١٩٧٧	٠ر٠٥٦	٠ر١٦٦	٠ر٠٣٩	٠ر٧٣٩	٠ر٠٦١	٠ر٣١٠	ـ٠ر٠٦٩	٠ر٦٩٨
١٩٧٨	٥٣١ر١	٩٧٠ر٥	٢٥٩ر١	٤٨١١ر٢	٦٥٧١ر٩	١٩٧٨	٠ر٠٨١	٠ر١٤٨	٠ر٠٣٩	٠ر٧٣٢	٠ر١٦٥	١ر٠٨٦	٠ر٠٤٠	٠ر٧٠٩
١٩٧٩	٧٧٤ر٣	١٠٤٢ر٦	٥٠١ر٢	ـ٧٧٩٢ر	١٠١١٠ر١	١٩٧٩	٠ر٠٧٧	٠ر١٠٣	٠ر٠٥٠	٠ر٧٧١	٠ر٠٦٩	٠ر٠٢٠	٠ر٠٦٨	٠ر٨٤٢
١٩٨٠	١٣٢٦ر٩	١٢٤١ر١	٤٩٠ر٢	٩٦٣٠ر٤	١٢٦٨٨ر٦	١٩٨٠	٠ر١٠٥	٠ر٠٩٨	٠ر٠٣٩	٠ر٧٥٩	٠ر٢١٤	٠ر١٥٤	٠ر٠٠٤	٠ر٧١٣
١٩٨١	٢٥٣٨ر٦	١٦٢٨ر١	٧٨٩ر٧	ـ١٠٢٤٧ر	١٥٢٠٣ر٤	١٩٨١	٠ر١٦٧	٠ر١٠٧	٠ر٠٥٢	٠ر٦٧٤	٠ر٤٨٢	٠ر١٥٤	٠ر١١٩	٠ر٢٤٥
١٩٨٢	٤٣٥٧ر٧	ـ٢٢٨٠ر	١٢٢٠ر٩	١٢٠٣٤ر٤	ـ١٩٨٩٣ر	١٩٨٢	٠ر٢١٩	٠ر١١٥	٠ر٠٦١	٠ر٦٠٥	٠ر٣٨٨	٠ر١٣٩	٠ر٠٩٢	٠ر٣٨١
١٩٨٣	ـ٥٢٢١ر	٢٧٢٤ر٥	ـ١٦٨٢ر	١٣٥٢٢ر٣	٢٣١٤٩ر٨	١٩٨٣	٠ر٢٢٦	٠ر١١٨	٠ر٠٧٣	٠ر٥٨٤	٠ر٢٦٥	٠ر١٣٦	٠ر١٤٢	٠ر٤٥٧
١٩٨٤	٦١٣٨ر٢	٣٣٥٦ر٥	١٩٧٩ر٤	١٦٦١٠ر٧	٢٨٠٨٥ر٢	١٩٨٤	٠ر٢١٩	٠ر١٢٠	٠ر٠٧٠	٠ر٥٩١	٠ر١٨٦	٠ر١٢٨	٠ر٠٦٠	٠ر٦٢٦
١٩٨٥	٧٢٢٤ر٢	٤٠٥٦ر٥	٢٧٠٦ر١	١٩٨٨٦ر١	٣٣٨٧٢ر٩	١٩٨٥	٠ر٢١٣	٠ر١٢٠	٠ر٠٨٠	٠ر٥٨٧	٠ر١٨٨	٠ر١٢١	٠ر١٢٦	٠ر٥٦٦
١٩٨٦	٩٥٥١ر٥	٤٦٧٥ر٣	٣٨٥٧ر٩	٢٣٤٩٢ر٦	٤١٥٧٧ر٣	١٩٨٦	٠ر٢٣٠	٠ر١١٢	٠ر٠٩٣	٠ر٥٦٥	٠ر٣٠٢	٠ر٠٨٠	٠ر١٤٩	٠ر٤٦٨
١٩٧٧	١٠٧٢٨ر٤	٥٣٧٨ر٢	٤٧٣٧ر٩	٢٨٢٠٣ر٩	٤٩٠٤٨ر٤	١٩٨٧	٠ر٢١٩	٠ر١١٠	٠ر٠٩٧	٠ر٥٧٥	٠ر١٥٨	٠ر٠٩٤	٠ر١١٨	٠ر٦٣١
١٩٨٨	١٢٧٠٤ر٩	ـ٩١٧٩ر	٥٣٩٩ر	٣٢٧٤٢ر٩	٥٨٠٢٥ر٨	١٩٨٨	٠ر٢١٩	٠ر١٤٨	٠ر٠٩٣	٠ر٥٦٤	٠ر٢٢٠	٠ر٢٠١	٠ر٠٧٤	٠ر٥٠٦

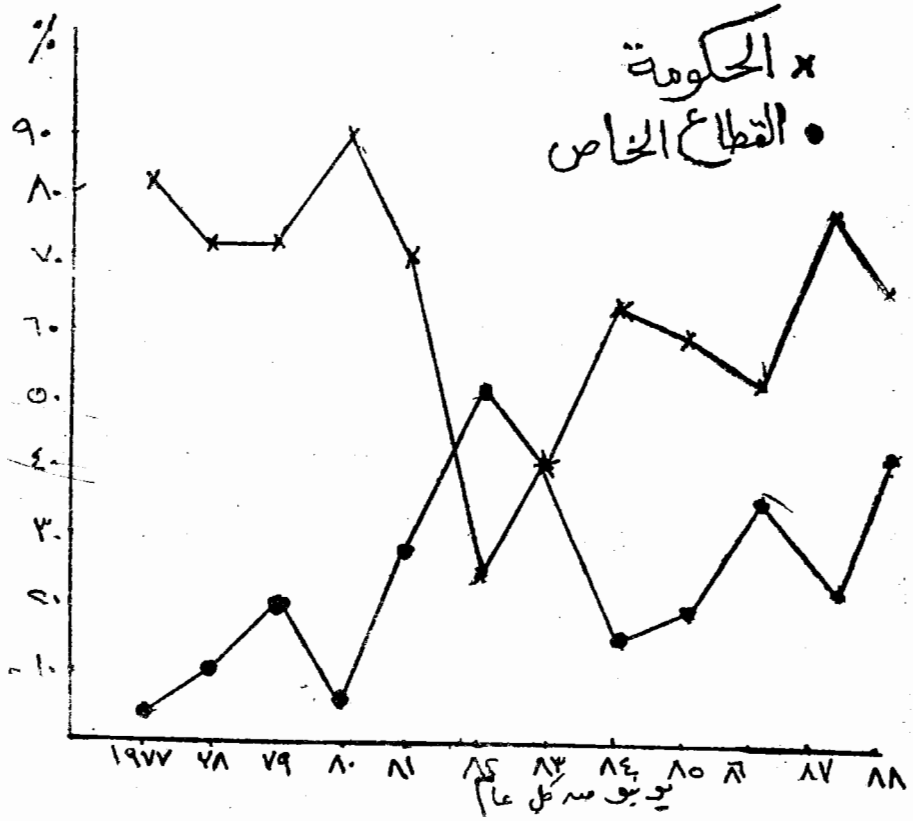
%
٩٠
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
x الحكومة
• القطاع الخاص
١٩٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
يونيو من كل عام

جـــــدول رقم (٦)
معـدل النمو السنوى للسيولة المحلية
ولصافى الائتمان المحلى وللناتج المحلى الاجمالى

نهـــاية يونيو من عـــام	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
(١) معدل نمو السيولة المحلية٪	٢٥ر٩	٥٤ر٨	٢٥ر٥	١٨ر١	١٥ر٣	٢٦ر٣	١١ر٧	٢٥ر٩
(٢) معدل نمو صافى الائتمان المحـــلى ٪	٢٠ر٥	٤١ر١	١٩ر٤	١٩ر٥	١٨ر٤	٢٠ر٥	١٦ر١	١٨ر١
(٣)(*) معدل نمو النـاتج المحلى الاجمالى ٪	٠٠	٠٠	٩ر٩	ـر٨	٧ر٤	٤ر٨	٤ر٢	٥ر٣(**)

المصدر : (١) ، (٢) محسوب من البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، أعداد مختلفة ٠

(٣) وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١) وخطة عامها الأول : المكونات الرئيسية ، مايو ١٩٨٧ ٠

(*) الحقيقى ٠٠ غير متوافر ٠
(**) أرقام أولية مأخوذة عن تقارير متابعة الأداء ٠

جـــدول رقم (٧)

المتوسط اليـومى لنسبة الاحتياطى القـانونى والفعلى
للبنـــوك التجـــارية

التاريخ	النسبة القانونية ٪	النسبة الفعـلية ٪	التـــاريخ	النسبة القانونية ٪	النسبة الفعـلية ٪
١٩٨٠/ ٦/٣٠	٢٥	٢٥ر٦	١٩٨٤/ ٦/٣٠	٢٥	٣٦ر٣
١٩٨٠/١٢/٣١	٢٥	٢٥ر٦	١٩٨٤/١٢/٣١	٢٥	٣٩ر٤
١٩٨١/ ٦/٣٠	٢٥	٢٦	١٩٨٥/ ٦/٣٠	٢٥	٣٦ر٣
١٩٨١/١٢/٣١	٢٥	٢٨ر٦	١٩٨٥/١٢/٣١	٢٥	٣٩ر٧
١٩٨٢/ ٦/٣٠	٢٥	٣٥ر٩	١٩٨٦/ ٦/٣٠	٢٥	٣٦ر٧
١٩٨٢/١٢/٣١	٢٥	٣١ر١	١٩٨٦/١٢/٣١	٢٥	٠٠
١٩٨٣/ ٦/٣٠	٢٥	٣٣ر٢	١٩٨٧/ ٦/٣٠	٢٥	٣٦ر١
١٩٨٣/١٢/٣١	٢٥	٣٨	١٩٨٧/١٢/٣١	٢٥	٠٠

٠٠ بيانات غير متوفرة ٠

المصدر : البنك المركزى المصرى ٠

جـــــدول رقم (٨)
تحليل وسائل الدفع والأصول المقابلة لها

نهاية يونيو من عام	السيولة المحلية	صافى الأصول الأجنبية	صافى المطلوبات من الحكومة(*)	صافى المطلوبات من القطاع الخاص(**)	صافى العوامل غير المبوبة
١٩٧٩	٦٢٩٩ر١	(٢١١١ر٩)	٨٢٣١ر٥٥	٩٤٣ر٩٥	(٧٦٤ر٥)
١٩٨٠	٨٢٧٩ر٧	(١٢٤١ر١)	٩١٧٤ر٢٥	١٤٩٢ر٨٥	(١١٤٥ر٩)
١٩٨١	١٠٤٢٩ر٧	(٠٩١٦ر١)	٩٩١٨ر٥٥	٢٩٣٣ر٤٥	(١٥٠٦ر٢)
١٩٨٢	١٦١٤٣ر-	٢٨٤ر٢	١٣١٦٦ر٤٥	٤٩٦٨ر١٥	(٢٢٧٥ر٨)
١٩٨٣	٢٠٢٥٦ر٧	١٣٠٩ر-	١٥٥٩٥ر١	٦٠٦٢ر-	(٢٧٠٩ر٤)
١٩٨٤	٢٣٩٢٩ر٧	١٣٩٢ر٢	١٨٧٥٧ر١	٧١٣٧ر٩	(٣٣٤٧ر٥)
١٩٨٥	٢٧٥٨١ر٩	١٢٨٥ر٤	٢٢٠٨١ر١٥	٨٥٧٧ر٢٥	(٤٣٦١ر٩)
١٩٨٦	٣٤٨٤١ر٤	٢١٦٨ر١	٢٥٤٦٩ر٦٥	١١٤٨٠ر٤٥	(٤٢٧٦ر٨)
١٩٨٧	٣٨٩٣٤ر٢	١٠٨١ر٥	٢٩٨١١ر١٥	١٣٠٩٧ر٣٥	(٥٠٥٥ر٨)
١٩٨٨	٤٩٠٢٥ر-	٢٥٥٢ر٣	٣٥٢٦٤ر٧	١٥٤٠٤ر٤	(٤١٩٦ر٤)

(*) يشمل صافى المطلوبات من الحكومة + المطلوبات من شركات القطاع العام + ½ المطلوبات من البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال ·

(**) يشمل المطلوبات من القطاع الخاص + ½ المطلوبات من البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال ·

المصدر : البنك المركزى المصرى ، **التقرير السنوى** ، أعداد مختلفة · ونظرا لعدم نشر تفاصيل توزيعات المؤسسات المالية الأخرى (بخلاف البنوك التجارية) للقروض التى تحصل عليها من البنك المركزى افترض الباحث توزيع هذه المطلوبات مناصفة بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص ·

قـائمة المراجع

(أ) باللغة العـــربية :

١ ـ البنك الأهلى المصرى ، « دور البنوك التجارية فى تمويل القطاع الصناعى » بحث مقدم للمؤتمر الأول لبنك التنمية الصناعية ، **بنك التنمية الصناعية** ، القاهرة : ١٠ ـ ١٢ يوليو ١٩٨٨ ٠

٢ ـ البنك المركزى المصرى ، **التطورات الائتمانية والمصرفية** ، مجلد ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ ، ومجلد ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ ٠

٣ ـ صقر ، أحمد صقر ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، الطبعة الثانية (الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٨٣) ٠

٤ ـ غـالى ، يوسف بطرس ، « برنامج صندوق النقـــد الدولى بين النظرية والتطبيق » ورقة مقدمة لندوة سياسات التصحيح الهيكلى وازالة القيود الاقتصادية ، **مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية** ، القاهرة : ١ ـ ٣ فبراير ١٩٨٨ ٠

٥ ـ مجلس الشورى ، « السياسة النقدية والائتمانية » تقرير لجنة الشئون المـــالية والاقتصـــادية فى دور الانعقاد العادى الرابع ، **مجلس الشـورى** ، ١٩٨٤ ٠

1. Coats, W.L. & Khatkhate, D.R. (eds.) **Monetary Policy in LDC : A Survey of Issues and Evidence** (Oxford : Pergamon Press, 1980).

2. Henning, C.N., Pegott, W. & Scott, R.H., **Financial Markets and The Economy**, 5th ed. (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall, 1988).

3. Johnson, O.E.G., "Credit Controls as Instruments of Development Policy in the Light of Economic Theory", in Coats and Khatkhate (eds.), pp. 549-560.

4. Okun, Arthur M., "What's Wrong with the U.S. Economy :

Diagnosis and Prescription **"Quarterly Review of Economics and Business,** Vol. 15, Summer 1975.

5. Ott, David, J. & Ott, Attiat F., "Fiscal Policy and the National Debt," in R.L. Teigen (ed.) **Readings in Money, National Income and Stabilization Policy,** 4th ed. (Homewood, Ill: R.D. Irwin, Inc., 1978), pp. 296-306.

6. Patel, I.G., "Selective Credit Controls in Underdeveloped Economies" in Coats, Khatkhate (eds.), pp. 561-9.

7. Tussing, A. Dale, "Can Monetary Policy Influence the Availability of Credit" in H.A. Wolf, R.C. Doengs (eds.), **Readings in Money and Banking** (N.Y. : Appleton-Century-Croffs, 1968), pp. 183-198.

تعقيب على الورقة المقدمة من الدكتور محمود أبو العيون

أ٠ د٠ عبد المنعم راضى

تبحث هذه الورقة فى القضية القائلة بأن تدخل الحكومة فى السوق المصرفى بحثا عن ائتمان لتمويل احتياجاتها ، وفى ظل قيود موضوعة على كمية ومعدل نمو الائتمان المصرفى ، يؤدى الى مزاحمة القطاع الخاص فى طلبه على الائتمان وبالتالى يعوق من عملية التنمية الاقتصادية ٠

ويرى الباحث أن هناك تناقضا بين السياسة المالية والنقدية ٠ فالسياسة المالية الحالية هى سياسة توسعية حيث تعانى ميزانية الدولة من عجز اجمالى وصافى ٠ والسياسة المصرفية انكماشية لأنها تعوق من زيادة حجم الائتمان٠

وتنقسم الورقة الى ثلاثة أقسام الأول يدرس علاقة الائتمان بالطلب الاجمالى فى المجتمع ودواعى الرقابة على الائتمان المصرفى ٠٠ ويدرس القسم الثانى معنى وشروط فكرة الأزمة الائتمانية وكيفية تحقيقها ٠ وهذان القسمان يمكن النظر اليهما على أنهما امتداد لنهج قائم ومعتاد من التعريفات والافكار٠ أما القسم الثالث الخاص بتحليل سوق الائتمان المصرفى المصرى ومزاحمة الحكومة للقطاع الخاص فيه وما نتج عن ذلك من توصيات فهو اسهام جاد ومثمر فى عروض وتحليل السياسة المصرفية وأثرها على التزاحم المصرفى ٠

والملاحظ أن البحث قد تعرض باسهاب فى القسم الأول والثانى للجدل السائر عن فاعلية الوسائل العامة فى الرقابة ٠

وكذا الوسائل التحييزية أو التفضيلية فى الرقابة على الائتمان ، وكان يلزم أن يشير الباحث هنا الى كتابات مليتون فريدمان والتى هى من أهم الكتابات فى هذا الموضوع وحيث نراه يحلل الآثار غير الواضحة للسياسة الكيفية فى الرقابة على الائتمان ويوضح أنها تكاد تكون قليلة الفاعلية وغير مؤثرة وذلك بدراسة أثر الائتمان على قطاع التشييد والبناء على قطاع الصناعات الصغيرة والكبيرة والمنافع العامة الخ ٠٠٠ وهو من أنصار الوسائل العامة بصفة عامة ٠

وتشير الدراسة الى أن الوسائل الكمية لتحديد الائتمان والائتمان الممنوح للحكومة أجدر أن تستهدفه السياسة النقدية والائتمانية بالتنفيذ ٠

والملاحظ أيضا أن قياس مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص فى سوق الائتمان فى مصر قد تم فى الفترة التى تقول :

فى جملة مطلوبات الجهاز المصرفى هبط نصيب الحكومة من ٣ر٧٤٪ كمتوسط فى نهاية السبعينات الى ٥ر٥٧٪ كمتوسط فى السنوات الأخيرة ٠ وهو مايعنى أن القطاع الخاص هو الذى يزاحم الحكومة ٠

ولكن الباحث يستدرك القول بالآتى : ـ

أن هناك زيادة سنوية فى اجمالى مطلوبات الجهاز المصرفى وأن هناك زيادة سنوية فى نصيب الحكومة فى هذه الزيادة وأيضا زيادة سنوية فى نصيب القطاع الخاص فى هذه الزيادة ٠

وتقدم الباحث بتقدير معامل ارتباط عكسى قدره ـ ٨٢ر٠ بين هاتين الظاهرتين الأخيرتين يتصل بالآتى : أن هناك ارتباطا عكسيا « فزيادة نصيب الحكومة يؤدى الى تناقص نصيب القطاع الخاص فى تلك الزيادة ، وهنا تثور قضية من المعقب ، وهى التساؤل عن امكانية دراسة الارتباط بين متغيرين مكملان لبعضهما ٠

فمن المؤكد بداهة أن الحجم الكلى للائتمان ثابت وهو حصيلة الحكومة مضافا اليها القطاع الخاص،ونقص أو زيادة أحدهما يكون على حساب الآخر ٠ وهو تساؤل لا يوضحه هذا الجزء من البحث فى هذه الخاصية بالذات ٠

ويرى المعقب أن القياس الحقيقى لمدى الأزمة يأتى بتوضيح تواجد أو عدم تواجد فائض لدى البنوك لتمويل القطاع الخاص ٠ فاذا كان لدى البنوك بعد استيفاء كافة الضوابط أموالا سائلة تستطيع اقراضها للقطاع الخاص ولم تقرضها فان هذا دليل على عدم الأزمة ٠ والعكس صحيح ٠٠ والدراسة لم توضح هذه الظاهرة ٠

تعقيب على بحث أ٠د٠ محمود أبو العيون

للدكتورة هـدى صبحى

يعالج البحث الذى تقدم به د٠ محمود أبو العيون قضية ترتبط فى صميمها بالسياسة الائتمانية ، العوامل المحددة لها ، أدواتها ، وآثارها على تمويل النشاط الاقتصادى ٠ وقد اختار الباحث دراسة أثر محدد يقوم على فرض أن التوسع المالى يؤدى من خلال عجز الموازنة العامة الى تقليص نشاط منشآت الأعمال الخاصة ، كنتيجة مباشرة لاتباع سـياسة نقدية انكماشية تتمثل من وجهة نظره فى استخدام القيود المختلفة على حجم الائتمان المصرفى ٠

ومما لاشك فيه يعد الموضوع الذى تناوله الباحث على جانب كبير من الأهمية ليس فقط باعتباره محلا لانشغال النظرية الاقتصادية والجدل الشديد بين مدارسها المتباينة ، حول مدى فعالية السياستين المالية والنقدية فى تحقيق التوازن الاقتصادى والوصول الى التوظف الكامل ، وانما أيضا لما يحتله الحوار الدائر منذ فترة فى مصر حول العناصر الملائمة للسياسة الائتمانية من مكانة متقدمة فى فكر الدوائر الأكاديمية وصنع القرار على حد سواء ٠ ونسارع هنا الى ابداء الملاحظة بأن الباحث قد اقتصر على معالجة أشكال الرقابة على الائتمان ، وخاصة تحديد السقوف الائتمانية ، ولم يعط اهتماما لسياسة أسعار الفائدة ، على الرغم مما يثار حاليا من جدل واسع حول ضرورة زيادة سـعر الفـائدة وآثارها على النشـاط الاستثمارى ، وهو صميم اهتمام ورقة الباحث ٠

ومن الزاوية المنهجية فقد حاول الباحث أن يقدم دراسته فى اطـار تحليلى يستند الى فكرة التوازن العام فى سوقى الأرصدة والسلع ، باستخدام منحنيات التوازن النقدى المعروفة LM وتوازن الادخار/الاستثمار IS وان كان قد اكتفى فى بحثه باظهار التوازن فيما أطلق عليه «سوق الائتمان»٠ ومؤدى استخدام هذه الأداة التحليلية أنه قد ينشأ وضع يترتب فيه أثر عكسى على الاستثمار الخاص نتيجة الزيادة فى الانفاق العام ٠ واعتاد الاقتصاديون تسمية هذا الوضع بازاحة الاستثمار Crowding-Out ولاشك أن الباحث قد حدد المفهوم الدقيق لحالة ازاحة الاستثمار ، مركزا على خاصيتين محوريتين ، هما :

أ - ان التنافس أو المزاحمة تنشأ عندما يؤدى نمو عجز الموازنة العامة الى ازاحة القطاع الخاص من سوق رأس المال · وننبه الى أن محل المزاحمة هنا هو الاستثمار ·

ب - ان الازاحة (أى انخفاض حجم الاستثمار الخاص) مرهونة بفشل زيادة الانفاق الحكومى فى حفز اجمالى النشاط الاقتصادى ·

ونظرا لوجاهة الأداة التحليلية التى تخيرها البـــاحث لدراسة آثار السياسية الائتمانية فاننا نود أن نقدم عددا من الملاحظات بشـــأنها على النحو التـــالى :

أولا : من الناحية النظرية تستند تغيرات الأرصدة (على جانبى العرض والطلب) الى افتراض حرية قوى السوق فى العمل دون تدخلات خارجية ، فضلاً عن افتراض مرونة الأرصدة المتاحة للاقراض والطلب عليها لتغيرات الفائدة · وفى رأيى أن كلا الأمرين يستحق الدراسة التطبيقية فى حالة الاقتصاد المصرى لمعرفة خصائص ودرجة نماء « سوق الأرصدة » من عدمه ومعوقات ذلك · بل ان دراسة قياسية لتقدير « المرونة » فى هذه الحالات تعد - على صعوبتها - عونا كبيرا لرسم سياسة ائتمانية مناسبة ، ولا غنى عنها لمعرفة أثر احدى أدوات الســـياسة المالية أو النقدية على النشـــاط الاقتصادى ، وخاصة الاستثمار الخاص · ويبدو أن الصعوبات المحتملة فى هذا الصدد حالت دون اقدام الباحث على قياس هذا الأثر والاكتفاء بتقديم الفكرة التحليلية فى بحثه ·

ثانيا : أن الباحث قد استخدم عبر صفحات الدراسة تعبيرات « سوق رأس المال » سوق الائتمان ، وسوق النقد كمترادفات تدل على نفس المعنى · ورغم أن مضمون البحث يشير الى دور الجهاز المصرفى فى منح الائتمان ، فان التمييز على الأقل بين سوق النقد من ناحية ، وسوق المال من ناحية ثانية أمر بالغ الأهمية عند اختبار فكرة ازاحة الاستثمار · فالاستثمار فى واقع الأمر متغير ينصب على الجانب الحقيقى (العينى) للاقتصاد باعتباره انفاقا على السلع الانتاجية يجرى تمويله بمدخرات حقيقية ، أى احتجاز جانب من السلع والخدمات المنتجة عن الاستهلاك النهائى · وعلى الجانب المالى يلزم بالضرورة التفرقة بين عمليات الاقراض لأجل قصير (ســـوق النقد) ، وبين الاقتراض متوسط وطويل الأجل سوق المال) · فى الحالة الأولى يكون الاقتراض من البنوك التجارية لتغطية موقف السيولة لـــدى شركات الأعمال ، بينما يجب أن يتم تمويل الاستثمار من مدخرات حقيقية

عن طريق طرح أسهم وسندات من خلال سوق المال · ان عدم تمييز الباحث بين عمليات السوقين قد أوقع البحث فى مأزقين ، الأول هو الميل الى تبنى منطق المدرسة النقدية فى التحليل الاقتصادى الكلى · ففى القسم الأول من الدراسة الذى يلخص طبيعة العلاقة بين الائتمان المصرفى والطلب الاجمالى يشير الى أن حجم الطلب الكلى (أى الانفاق الاستهلاكى العائلى والحكومى والانفاق الاستثمارى ، وصافى الصادرات) يتوقف على كمية النقود المتاحة للانفاق ، وأن التأثير فى حجم الائتمان لابد أن يترك أثره على الطلب الاجمالى على السلع والخدمات · وبغير أن نستغرق فى ثنايا النظرية الاقتصادية ، ينبغى أن نتذكر أن النشاط الاقتصادى ليس ظاهرة نقدية ، ونتساءل ـ هنا ـ وما الذى يحدده الطلب على الائتمان أصلا ؟ أما المشكلة الثانية فتظهر فى التناقض بين موضوع الدراسة والهدف منها · اذ بينما يرغب الباحث فى دراسة تأثير التنافس بين القطاع العام (الدولة) والقطاع الخاص على استثمارات هذا الأخير يستغرق فى فحص عناصر طلب وعرض الائتمان المحلى ـ ومن ثم يصل هامشيا الى نتيجة عكسية اذ يشير الباحث الى أن اقتراض القطاع العام من البنوك غالبا مايكون لغرض تمويل رأس المال العامل وليس لتمويل الاستثمارات · وهنا نتساءل أيضا أو لا يجب أن يكون هذا هو الصحيح بالنسبة لقطاع الأعمال الخاص ؟ أم أن الأوضاع المعيبة التى يقوم فى ظلها رجال الأعمال باستخدام الائتمان المتاح للاقراض قصير الأجل بديلا عن رأسمالهم فى الاستثمار قد أصبحت غالبة أو غائبة حتى على الباحثين الجادين ؟·

ثالثا : بينما لا يشير الباحث الى الآلية التى ينتقل بواسطتها تأثير عجز الموازنة العامة فى الطلب على الأرصدة (من خلال بيع السندات فى سوق المال مثلا مما يرفع سعر الفائدة) فانه يبين الحالات التى لا تتحقق فيها ازاحة الانفاق العام للاستثمار الخاص · وهذه الحالات هى (باستثناء حالة نظرية يكون فيها منحنى عرض النقود أفقيا) اما زيادة الاصدار النقدى لتمويل عجز الموازنة ، أو زيادة الادخار العائلى بمقدار هذا العجز ، أو فى حالات البطالة والكساد ·

ونعرف أن التوليفة المثلى من عناصر السياسة المالية والنقدية قد تتبع الاحتمال الأول ، خاصة فى ظل حالات البطالة بما يسمح للتوسع المالى أن يحقق آثاره الايجابية على الطلب الفعال · ولكن الباحث اكتفى هنا بأن يشير الى موانع حالة الازاحة كاحتمالات دون أن يخضعها للاختبار فى ضوء البيانات الفعلية عن الاقتصاد المصرى ·

لقد خصص الباحث القسم الثالث من دراسته لعرض بعض عناصر سوق الائتمان المصرفى فى مصر بعد قسمين تناولا الى جانب المقدمة عرضا نظريا بحتا · واذ أتعشم أن يسمح لى الزميل الباحث أن أعيب عليه عدم التسلسل والاتساق فى أركان دراسته على هذا النحو ، فثمة انفصال غير واجب بين جزئيها النظرى والتطبيقى ، ربما لعدم ملائمة الأداة التحليلية المشار اليها فى البحث ، أو لعدم اللجوء الى القياس الاقتصادى لظاهرة تستحق هذا القياس · ويبقى صحيحا مع ذلك أن الدراسة اشتملت على تحليل واف لجانبى العرض والطلب على الائتمان المصرفى · ويرصد - عن حق - انتقاء تأثير قوى السوق على قيم أدوات الرقابة على الائتمان ، مما يؤدى - الى جانب قصور سوق المال - الى لجوء السلطة النقدية الى أدوات الرقابة الكيفية والانتقائية · ولعله من المفيد فى هذا المجال أن نبحث فى أسباب قصور السوق ، وعوامل تنميتها ، وما اذا كان سلوك السلطة النقدية ذاتها ضمن العوامل المسئولة عن جمود سوق النقد وسوق المال ؟ كما يناقش باستفاضة ما أطلق عليه « تجربة » ضبط التوسع الائتمانى » منذ ١٩٧٤ · ويميز بين الأساليب المختلفة التى اتبعت لتقييد الائتمان خلال سنوات السبعينات والثمانينات ، ويركز بصفة أساسية على تجربة السقوف الائتمانية · وفى تقييمه لنتائج استخدام السقوف الائتمانية يشير الى أن الهدف المعلن هو التأثير على السيولة المحلية · والباحث يتفق بطبيعة الحال مع سلامة الهدف فيستنتج عدم فعالية هذه السياسة ، اذ أن معدل نمو السيولة (حوالى ٢٦٪ فى ١٩٨٨/٨٧) ، لا يفوق فقط معدل نمو الناتج المحلى (٥٪)وانما ارتفع أيضا من مستوى ١٢٪ فقط فى ١٩٨٧/٨٦ · وكذلك الحال بالنسبة لمعدل زيادة الائتمان المحلى ·

ورغم مايظهر من عدم استحسان الباحث للسياسة الائتمانية الانكماشية ، فان المعضلة تبقى على حالها ، حيث لا تؤدى أساليب السقوف الائتمانية الى تقليص السيولة المحلية لتخفيف وطأة الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى · ولا يبدو أن الباحث قد شغل نفسه كثيرا بما اذا كان استخدام السقوف الائتمانية بالاضافة الى أدوات نقدية أخرى مكملة أكثر فعالية ، أو البحث عن الأسباب الأعمق لضعف فعالية تقييد الائتمان من خلال تحديد السقوف · ولازال السؤال مطروحا حول دواعى الشكوى من « ركود » السوق ، فى الوقت الذى ينمو فيه الائتمان بمعدلات كبيرة ؟ وما هى دلائل أو مؤشرات هذا الركود ؟ ولكننا نتفق تماما مع استنتاج الباحث بأن الزيادة فى صافى المطلوبات من الحكومة تعتبر السبب الرئيسى وراء الزيادة فى السيولة المحلية ، بما يستوجب أن تستهدف السياسة النقدية والائتمانية

تقييد الائتمان الممنوح للحكومة · ولاشك أن العمل على تخفيض عجز الموازنة وتمويله من مدخرات حقيقية عنصر هام فى سياسة ادارة الطلب الكلى ·

ان الفكرة المحورية التى أراد الباحث تناولها جاءت فى فقرة مختصرة فى نهاية القسم الثالث من الدراسة · وبغض النظر عن الملاحظات المنهجية التى سقناها فى البداية فان البحث يتوصل الى نتيجة هامة اذ لم يتبين له أن هناك دليلا على انطباق فكرة الازاحة الحكومية للقطاع الخاص · ورغم عدم اتفاقنا مع الباحث فى أن المقصود بالازاحة كان يجب أن يدور حول الانفاق الاستثمارى للقطاع الخاص ، فان البيانات التى تناولها فيما يخص استخدام الائتمان المصرفى تشير الى تزايد حصة القطاع الخاص - على حساب الحكومة - من جملة مطلوبات الجهاز المصرفى ، دون أن نلتزم بالتعبير الحرفى بفكرة الازاحة لعدم ملاءمته فى رأينا لهذه الحالة ·

وكان يجدر بالباحث أن يتوقف عند هذا الاستنتاج بما له من دلالات هامة ، دون أن يضطر الى فرض عموميات قاطعة فى الفقرة الختامية لبحثه ، مثل القول بوجود تناقض واضح بين أهداف السياسة المالية والسياسة النقدية ، أو ازاحة القطاع الخاص من سوق الائتمان (وهو ماتوصل البحث الى عكسه تماما) ، أو أن أسباب الازاحة تعود الى نمو النشاط العام ، وعدم كفاءة تشغيل وحداته (وهو مالم يتناوله البحث أصلا) ·· الخ ·

وفى كلمة أخيرة فان هذه الملاحظات التى ثارت لدى قراءتى لهذا البحث القيم تشير الى معنى واحد أساسى وهو أهمية موضوع الورقة ، وجدية معالجتها له ، وفهم صاحبها المتميز لأصول علمه ، ولهذا لا يسعنى الا أن أهنئه على بحثه ، وأشكره مقدما على رحابة صدره ·

القطاع العام والقطاع الخاص
من يدخـــر ومن يســـتثمر

د٠ هدى محمد صبحى مصطفى
أستاذ مساعد اقتصاد

تقـــديم :

رغم التصريحات المتكررة فى حديث المسئولين والباحثين على حد سواء حول تأكيد أهمية دور كل من القطاعين العام والخاص فى تنمية الاقتصاد والمجتمع المصرى ، هناك ثمة انطباع بتنافس ـ ان لم يكن تعارض ـ هذين الدورين ٠ وفى كثير من الأحيان يبدو وكأن الدعوة الى تشجيع النشـاط الخاص الانتاجى والاستثمارى تستوجب تراجع وتقليص دور القطاع العام فى التنمية وخاصة فى مجال الانتاج ، بينما فى المقابل تكمن الفكرة الواهمة فى أن نكوص القطاع الخاص عن أداء الدور المطلوب يستنفذ دائما وأبدا النشاط التعويضى للدولة ٠

لقد درجت النظرية الاقتصادية فى معرض دراستها للسياسات المـالية والنقدية على ابراز احتمال أن تؤدى السياسة المالية التوسعية الى تقليص الاستثمار الخاص ، وازاحته Crowding Out : ولكن هبوط وصعود دور أى من القطاعين العام والخاص ـ فى مصر ـ لـــم يخضع لدراسة مدققة تضعهما معا فى ميزان واحد ٠

وتهدف هذه الورقة الى مناقشة هذه الفرضية ، بتحليل دور القطاع العـــام والقطاع الخاص فى تعبئة المدخرات واحـداث التراكم الرأسمالى (الاستثمار) ، وتتناول الورقة فى الجزء الأول كيفية نشأة ازاحة الاستثمار فى النظرية الاقتصادية والحالات المختلفة لها ٠ أما الجزء الثانى فيتناول تطور الانفاق الاستثمارى للقطاعين العام والخاص لنلقى الضوء على الدور الذى لعبه كل من القطاعين فى النشاط الاقتصادى والتغير الذى طرأ على دور كل منهـــما ٠

ويتناول الجزء الثالث كيفية تمويل الاستثمارات العامة والعلاقة بينها وبين الادخار العام ٠ أما الجزء الرابع فيبحث العوامل المحددة لاستثمارات القطاع الخـــاص وذلك من خـــلال بحوث تطور مدخرات القطاع الخـــاص

والاستثمارات الخاصة ؛ نوعيتها وعلاقتها بالقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومى · وتنتهى الورقة فى الجزء الخامس باستعراض نتائج استخدام نموذج أمثلية لاختبار فرض إزاحة الاستثمار فى الاقتصاد المصرى ·

لماذا تنشأ حالة ازاحة الاستثمار ؟

١ - منذ بدأت عملية التنمية المخططة فى مصر تركزت معظم الاستثمارات فى يد الدولة والقطاع العام ، وترك للقطاع الخاص القيام بحوالى ١٥٪ من الاستثمارات الاجمالية فى المتوسط ·

ولقد بدأت الدعوة لدور أكثر فعالية للقطاع الخاص منذ منتصف السبعينات ترجمته الخطة الخمسية الحالية ١٩٨٧ - ١٩٩٢ الى نسبة فى الاستثمارات الاجمالية تصل الى حوالى ٤٠٪ · ومما لاشك فيه أن هذه الدعوة تستند اما ضمنا أو صراحة الى افتراض أن قيام الدولة والقطاع العام بالنسبة الغالبية من الاستثمار قد أزاح الاستثمارات الخاصة ، أو أن توسع الانفاق العام حال دون زيادة الاستثمار الخاص · وهو مايعنى أن الاقتصاد المصرى قد خضع لما يعرف فى النظرية الاقتصادية بحالة ازاحة الاستثمار · الا أنه فى الواقع أيا كانت الأسباب التى تؤدى الى عدم زيادة الاستثمار الخاص ، فليس هناك ما يشير بالضرورة الى مسؤلية زيادة الانفاق العام عن ذلك ، أى أنه لم تتسبب زيادة الانفاق العام فى ازاحة الاستثمار الخاص·

١ - ٢ والواقع أن فكرة مزاحمة الاستثمار ، أى اتجاه التوسع فى الانفاق العام الى ازاحة الاستثمار سواء بنفس القدر أو بقدر أقل ترجع الى المدرسة النقدية · اذ يرى أنصار هذه المدرسة أن طلب النقود يتوقف على سعر الفائدة وان كمية النقود تحدد مستوى الدخل · ولهذا فعادة مايعارض هؤلاء السياسات المالية التوسعية ، واستمرار أو زيادة عجز الموازنة العامة لما له من تأثير على ادخار واستثمار القطاع الخاص والنشاط الاقتصادى عموما ·

وتوضيح ذلك أنه عندما يكون منحنى LM رأسيا لا تؤدى زيادة الانفاق العام الا الى رفع سعر الفائدة كما هو موضح بالشكل ·

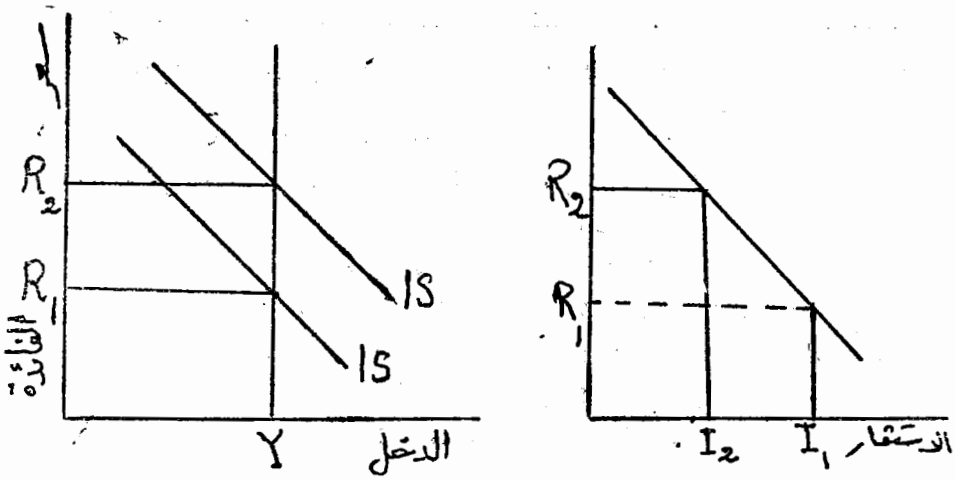

وكما هو واضح من الشكل تؤدى زيادة الانفاق العام الى انتقال منحنى IS دون أن يترتب على ذلك أى متغير فى مستوى الدخل القومى · ولهذا فانه عندما يكون منحنى LM رأسيا أى لا يعتمد طلب النقود على سعر الفائدة ، يكون هناك مستوى وحيد للدخل القومى يتحقق عنده توازن سوق النقود · وفى هذه الحالة لا تؤدى زيادة الانفاق العام الى تغير مستوى الدخل القومى وانما تنعكس فقط فى ارتفاع سعر فائدة التوازن · وحينما يزيد حجم الانفاق العام دون أن يتغير حجم الدخل القومى ، فلابد أن يكون أحد مكونات الطلب الكلى قد انخفض بنفس المقدار ، وفى هذه الحالة فان ارتفاع سعر الفائدة يكون قد أدى الى تخفيض الانفاق الاستثمارى · ويطلق على هذه الحالة « ازاحة الاستثمار »(١) ·

١ ـ ٣ وتتوقف درجة ازاحة الانفاق العام للاستثمار على ميل منحنى LM أى على درجة مرونة الطلب على النقود لسعر الفائدة ، فكلما انخفضت مرونة الطلب على النقود لتغيرات الفائدة وكان ميل المنحنى موجبا أدت سياسة التوسع المالى الى انخفاض أقل فى الاستثمار وارتفـــاع أقل فى سعر الفـــائدة ·

(أ) **حالة المزاحمة التامة :** وهى الحالة التى يصل فيها الاقتصاد الى التشغيل الكامل · ففى هذه الحالة لا يمكن زيادة الناتج والدخل ، ومن ثم فان زيادة الانفاق العام على السلع والخدمات تعنى أن أحد القطاعات الأخرى سيخسر هذه السلع والخدمات · وارتفاع سعر الفائدة يؤدى الى تخفيض طلب قطاع الأعمال على السلع والخدمات الاستثمارية بنفس مقدار

زيادة الانفاق العام · وهى الحالة التى تتفق مع النموذج الكلاسيكى حيث زيادة الانفاق العام تزيح كمية مساوية من الاستثمارات فى الأجل الطويل ·

(ب) **حالة الازاحة الجزئية** : وهى الحالة الاكثر واقعية حيث تتسبب الزيادة فى الانفاق العام الى ازاحة الاستثمار جزئيا · فزيادة الانفاق العام عادة تؤدى الى زيادة الناتج والدخل وهو مايتسبب فى زيادة الطلب على النقود فى الوقت الذى لا يتغير فيه حجم العرض· وزيادة الطلب على النقود التى لا تقابلها زيادة فى العرض تؤدى الى ارتفاع سعر الفائدة فتنشأ حالة ازاحة الاستثمار الجزئية · فالازاحة التى تحدث هنا ليست بنفس القدر الذى حدثت به الزيادة الأولية فى الانفاق العام فيكون النقص فى الاستثمار أقل من هذه الزيادة وهو مايحد فقط من أثر السياسة المالية ·

١ ـ ٤ وباستخدام متطابقات الحسابات القومية يمكننا تفسير الجوانب المختلفة لمزاحمة الاستثمار ، وهى المتطابقات التى تربط الادخار الخاص (S) الاستثمار (I) والصادرات (X) والواردات (M) كالآتى :

$$I + X = S + M$$

وباضافة الانفاق الحكومى (G) والايرادات الحكومية (T) نحصل على :

$$G + I + X = S + M + T$$
$$(T - G) + S - I = (X - M)$$
$$D + (S - I) = B$$

حيث (D) هى عجز الموازنة العامة و (B) هى صافى الحساب الجارى لميزان المدفوعات · وباستعمال هذه المتطابقة الأخيرة يمكننا التعرف على ثلاث أنماط من المزاحمة (٢) :

(أ) **المزاحمة التقليدية** : وهى المزاحمة التى تحدث عندما يتم تمويل عجز الموازنة (B) بواسطة بيع السندات · فبزيادة عرض السندات ينخفض سعرها ويرتفع سعر الفائدة وهو مايؤدى بدوره الى انخفاض الاستثمار أو الى ازاحة الاستثمار كنتيجة لزيادة العجز · وفى هذه الحالة لا يتأثر الادخار (S) لاعتماده على الدخل ، ولا الميزان الخارجى (B) لاعتماده على الأسعار النسبية ·

(ب) **المزاحمة عند النقديين :** تفترض المدرسة النقدية أن عجز الموازنة يؤدى الى زيادة عرض النقود · وطالما أن أسعار الفائدة تتحدد عالميا فان الادخار والاستثمار لا يتغيران · وهكذا فانه اما أن يحدث هروب لرأس المال أو زيادة فى الواردات ، أى أن تأثير العجـــز ينصرف الى تدهور الميزان التجـــارى ·

(جـ) **المزاحمة فى النظرية الكينزية :** طبقا للنظرية الكينزية فان أى زيادة فى عجز الموازنة تمولها زيادة فى الادخار الخاص ، وهو ما يؤدى الى نقص الاستهلاك الخـــاص أو ازاحـــة الاســتهلاك الخاص (C) أى أنه لا يوجد أى ارتباط بين عجز الموازنة (D) وبين مستوى الاستثمار (I) ، وهو مايعنى انكار وجود حالة الازاحة التقليدية · وهذه الحالة وان لم تكن حالة كينزية نمطية الا أنها تمثل أهمية خاصة نظرا لما نجده من تشابه بينها وبين حالة الاقتصاد المصرى كما سنبين فيما بعد ·

والانتقاد الأساسى الذى يوجه لهذه الحالة هو استبعاد الناتج كمتغير مستقل من النموذج · ويؤدى ادخال الناتج فى النموذج الى انتفاء حـــالة ازاحة الاستهلاك واقترابه أكثر من النموذج الكينزى · فمن خلال أثر المضاعف يصبح تأثير عجز الموازنة على الاستهلاك تأثير ايجابى غير مباشر · كما تظهر علاقة عكسية تربط الادخار بعجز الموازنة ، فكلما زاد العجز أو الانفاق العام انخفضت المدخرات الخاصة · وهنا يبدو أن أثر الازاحة الوحيد هو تأثير التضخم ـ الذى تسببه السياسة المالية التوسعية ـ على زيادة الادخار أو تخفيض الاستهلاك · ويؤدى ادخال الناتج كمتغير مستقل فى النموذج الى اظهار مدى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وهو مالا يدل على أن الانفاق العام قد أزاح الاستثمار بدرجة يعتد بها · ونظرا لوجود عـــلاقة تكامل وارتباط وثيق بين الانفاق العام وبين ربحية القطاع الخاص ، فانه يوجد ارتباط موجب بين اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفى وبين الاستثمار الخاص ، وأيضا بين عجز الموازنة وبين الاستثمار الخاص · كما يوجـد ادخار اجبارى وذلك بسبب الارتباط الموجب القوى بين ارتفاع الأســـعار وبين الادخار من ناحية ، وبسبب الارتباط السالب بين التضخم وبين الاستهلاك من ناحية أخرى · وينتهى هذا التحليل الى انكار أن الانفاق العام يؤدى الى ازاحة الاستثمار ، الا فى الجزء الخاص بأثر التضخم على تحويل الأرصدة بعيدا عن أغراض التراكم الرأسمالى (٣) ·

٢ ـ تطور الانفاق الاستثمارى للقطاعين العام والخاص :

٢ ـ ١ لعب القطاع الخاص دورا كبيرا فى الاقتصاد المصرى حتى

بداية الستينات · ففى الخمسينات لم يكن للدولة دور يذكر فى الحيـــاة الاقتصادية · ففى عام ١٩٥٥ كان القطاع الخاص يساهم بـ ١٠٠٪ من قيمة الانتاج الزراعى والخدمات المالية والتجاوة والاسكان والبناء والتشـــييد والخدمات الأخرى ، ولم يساهم القطاع العام الا حوالى ٢٪ من قيمة الانتاج الصناعى والكهرباء وحوالى ٣٨٪ من قيمة انتاج قطاع النقل والمواصلات ، وبالطبع ١٠٠٪ من قيمة انتاج قطاع الادارة العامة · وقد بلغ نصيب القطاع الخاص ٨٥٪ من اجمالى الناتج المحلى (٤) ·

وقد اختلفت الصورة فى بداية الستينات بعد التأميم ، فقد أصبح القطاع العام يسيطر على النشاط الاقتصادى فى قطاعات المال والتأمين والتجارة الخارجية والصناعات الاستراتيجية والصناعات التحويلية · ومن ثم انخفض نصيب القطاع الخاص من اجمالى الانتاج الى ٨ر٦٥٪ ، وزاد نصيب القطاع العام فى اجمالى الانتاج من ١٥٪ الى حوالى الثلث · ويوضح جدول رقم (١) توزيع الانتاج بين القطاعين العام والخاص عام ١٩٦٣/٦٢ ·

جـــدول رقم (١)
انتاج القطاعين العام والخاص ١٩٦٣/٦٢
(٪)

القطـــــاع	عـــام	خـــاص
الزراعـــــة	٦	٩٤
الصـــناعة والكهـرباء	٦ر٤٤	٤ر٥٥
النقـل والمواصـــلات	٢ر٧٥	٨ر٢٤
الخـــدمات المـــالية	١٠٠	—
التجـــــارة	٢١	٧٩
الاســـكان	—	١٠٠
البنـــاء والتشـــيد	٢٣	٧٧
الادارة العـــامة	١٠٠	—
خدمات أخـــرى	٣ر٠	٧ر٩٩

المصدر : أوبرين ، ب ، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر · الهيئة المصرية للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٩٦ ·

٢ ـ ٢ ويتضح الدور الذى لعبه كل من القطاعين العام والخاص فى تعبئة الموارد وزيادة الطاقة الانتاجية من خلال توزيع الاستثمارات الثابتة فى القطاعات المختلفة ·

جـــدول رقم (٢)
الاستثمارات الثابتة فى القطاعين العام والخاص
فى ١٩٦٢/٦١ (مليون جنيه بأسعار ١٩٦٠/٥٩)

قطـــــاع	قطـــاع عـــام	٪	قطـــاع خـــاص	٪
زراعـــــة	٢٧ر٤	٨٦ر٢	٤ر٤	١٣ر٨
رى وصرف	٢١ر١	٩٤ر٦	١ر٢	٥ر٤
الســـد العـــالى	١٠ر٣	١٠٠	—	—
الصـــــناعة	٨٥ر٨	٨٥ر٨	١٤ر٢	١٤ر٢
الكهـــــرباء	١٣ر٠	١٠٠	—	—
النقـل والمواصـلات	٦٩ر٠	٧٠	٢ر٢	٣٠
قنـــاة الســويس	١١ر٢	١٠٠	—	—
البنـــاء والتشـييد	١٧ر١	٦٠	٢٥ر١	٤٠
المرافق العـــامة	١٢ر٨	١٠٠	—	—
الخـــــدمات	٢٤ر٧	٦٢ر٥	١٤ر٨	٣٧ر٥
الاجمـــالى	٢٣٩ر٣	٧٩ر٥	٦١ر٨	٢٠ر٥

المصدر : أوبرين ، مرجع سابق ٠

وكما هو واضح من الجدول (٢) فان نسبة مانفذه القطاع الخاص من اجمالى الاستثمارات الثابتة بلغت حوالى ٢٠ر٥٪ ، تاركا للقطاع العام قطاعات بأكملها وهى قطاعات السد العلى وقناة السويس والكهرباء والمرافق العامة والرى والصرف ٠ فى حين احتفظ بنصيب معقول فى الاستثمارات فى قطاعات الخدمات والبناء والتشييد ٠ ولم يتجاوز نصيب القطاع الخاص فى أى من قطاعى الصناعة أو الزراعة نسبة ١٥٪ ٠ ومن ثم فاذا ماقدرنا مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمار فى القطاعات التى ليس لها الطبيعة العامة البحتة والتى لا يتوقع تنفيذها الا بواسطة قطاع الدولة نجد أن هذه النسبة ترتفع الى حوالى ٢٦٪ ٠

٢ ـ ٣ واذا ما أخذنا فى الاعتبار أن الأهمية النسبية لنصيب كل من القطاع العام والقطاع الخاص فى اجمالى الاستثمارات الثابتة من الجـدول السابق انما حسبت قبـــل أن يظهر تأثير التأميمات ، فانها لم تتغير كثيرا

مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى منتصف السبعينات · ففى الفترة ١٩٨١/٧٧ بلغت نسبة استثمارات القطاع الخاص من اجمالى الاستثمارات الثابتة ـ بعد استبعاد القطاعات ذات الطبيعة العامة ـ حوالى ٢٨٪ ·

وقد انعكست سياسة الانفتاح بكل تأكيد على دور القطاع الخاص فى الاقتصـــاد القومى · فكما تشير بيـــانات وثيقة الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١ ارتفع نصيب القطاع الخاص من الناتج المحلى الاجمـــالى من ٤٩٪ فى ١٩٨٢/٨١ الى ٥٨٪ فى ١٩٨٧/٨٦ ، كما ارتفع نصيبه من الناتج فى القطاعات السلعية من ٥٦٪ فى ١٩٨٢/٨١ الى ٦٦٪ فى ١٩٨٧/٨٦ · هذا الى جانب ارتفاع نصيبه النسبى فى الخدمات الانتاجية من ٤٧٪ فى ١٩٨٢/٨١ الى ٥٩٪ فى ١٩٨٧/٨٦ ، أما الخدمات الاجتماعية فقد ارتفع نصيبه منها من ٢٢٪ الى ٣٤٪ فى نفس الفترة (٥) ·

٢ ـ ٤ غير أن تغير الدور الذى يلعبه كل من القطاعين العام والخاص فى الاقتصاد المصرى انما يظهر بوضوح فى الأهمية النسبية لاستثمارات كل من القطاعين فى الخطتين الأولى والثانية ·

وباستبعاد القطاعات ذات الصفة العامة من اجمالى الاستثمارات المنفذة من الخطة الأولى نجـــد أن نصيب القطاع الخـــاص من الاستثمارات الاجمالية يبلغ ٣٢٪ وهى نسبة لا تزيد كثيرا عن نصيبه فى الخمس والعشرين سنة الماضية · فمن ٢٦٪ فى عام ١٩٦٢/٦١ قبل التأميمات مباشرة ، الى ٢٨٪ فى ٧٧ ـ ١٩٨٦ وفى ظل سياسة الانفتاح ، الى ٣٢٪ من الخطة الخمسية الأولى ، بمعنى أن القطاع الخاص قد احتفظ لنفسه بنصيب نسبى ـ ثابت تقريبا ـ حوالى ٣٠٪ من الاستثمارات القومية طوال الفترة ٦١ ـ ١٩٨٦ ·

ويختلف الوضع كثيرا فى ظل الخطة الخمسية الثانية حيث يرتفع نصيب القطاع الخاص من الاستثمارات الاجمالية ـ بعد استبعاد القطاعات ذات الصفة العامة ـ الى ٥٠٪ · ويرجع ذلك الى أن أهم مايميز الخطة الحالية هو الدور الفعال والنشط الذى تعطيه للقطاع الخاص فى تحقيق أهدافها · فالتخطيط كمنهج لا يتعارض مع دور القطاع الخاص باعتباره يمثل جزءا كبيرا من الاقتصاد القومى ويملك جانبا هاما من الموارد الوطنية · وتترجم الخطة ذلك كله من اسناد ٤٠٪ تقريبا من اجمالى استثماراتها للقطاع الخاص · الا أنه يجب أن نلاحظ أن هنـــاك تغييرا جوهـــريا فى التوزيع القطـــاعى للاستثمارات ، فحوالى ٨٧٪ من استثمارات القطاع الخاص تتركز فى ثلاث قطاعات هى الزراعة والصناعة والاســـكان · كما تتجـــاوز الاستثمارات

جـدول رقم (٣)
الاستثمارات الثابتة للقطاعين العام والخاص
فى الخطة الأولى والثانية

(مليون جنيه)

	٨٢/٨٣ـ٨٦/١٩٨٧		٨٧/٨٨ـ٩١/١٩٩٢	
	عـــام	خـاص	عـــام	خـاص
القطاعات ذات الصفة العامة	٧٢٧٤	ـــ	١١٧١١	ـــ
الزراعـــــة	٢١٤٤	١١٨٦	٨٥٢	٢٦٥٠
الصناعة والتعـــدين	٦٠٥١	١٧٢٣	٥٧٩١	٦٤٠٠
المقـــــاولات	٧٦٢	٢٧٠	٦٣١	٥٥٠
النقـــل والمواصـــلات	٧٢١٩	٣٧٢	٤٧٠٣	١٤٠٠
التجـــــارة	٥١٨	٦٤	٢٣٣	٨٠
الســـــياحة	٢٧١	١٨١	٢٠٨	٢٢٠
الاســـــكان	٢٦٤	٥٢٨٤	١٦٧	٦٦٠٠
خـــدمات تعليمـــية	٧٤٥	٢١	١٦٢٩	٣٥
خـــدمات صحـــية	٤٦٨	٣٣	٧٩٨	٥٠
خـــدمات اجتمـــاعية أخرى	٨٤٤	١١	١٠٩٤	١٥
اجمـــــالى	٢٦٥٥٨	٩٢٤٣	٢٧٨١٧	١٨٠٠٠
الاجمالى بدون القطاعات العامة	١٧١٤٠	٨٠٥٧	١٥٢٥٤	١٥٣٥٠
النســبة المئـــوية	٦٨	٣٢	٥٠	٥٠

المصدر : وثيقة الخطة الخمسية الأولى ٨٢/١٩٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧ ووثيقة الخطة الخمسية الثانية ٨٧/١٩٨٨ ـ ٩١/١٩٩٢ ٠

المستهدفة للقطاع الخاص تلك المستهدفة للقطاع العام فى الصناعة والاسكان والسياحة وتكاد تتساوى فى قطاع المقاولات (٦) ٠

وكما هو واضح من الجدول السابق فان على القطاع الخاص أن يزيد استثماراته فى قطاع الزراعة حوالى مرة ونصف ، أما استثماراته الصناعية فعليه أن يزيدها حوالى أربع مرات ، كما أن عليه أن يضطلع بكل الاستثمارات تقريبا فى قطاع الاسكان ٠ وهذه التغيرات الجوهرية فى التوزيع القطاعى هو ماتعول عليه الخطة فى اعطاء القطاع الخاص هذا الدور ٠

هذا فى الوقت الذى يتســـاوى فيه الرقم الاجمـالى للاستثمار العام

- تقريبا - مع مثيله فى الخطة الخمسية الأولى ، وهو مايعنى أن الخطة الثانية تستهدف تخفيض الاستثمار العام ، وذلك اذا ما أخذنا فى اعتبارنا أثر ارتفاع الأسعار · ومن ناحية أخرى فهى تركـــز الاستثمارات العامة فى القطاعات ذات الطبيعة العامة فقط تاركة للقطاع الخاص الاستثمار فى القطاعات الأخرى على النحو السابق توضيحه · ويتفق هذا فى الواقع مع فكرة الازاحة ، وانه بالتالى يجب على الاستثمار العام أن يتنحى تاركا المجال مفتوحا أمام الاستثمار الخاص ·

٣ - القطاع العام - كيف يمول استثماراته ؟

٣ - ١ يكمن دور القطاع العام فى احداث التراكم الرأسمالى - الى حد كبير - فى قدرته على تعبئة الموارد واستخدام المدخرات القومية · فخلال الفترات الزمنية المختلفة كانت الاستثمارات العامة تفوق المدخرات العامة ، ففى ٥٤/٥٥ كانت الاستثمارات العامة أكثر من ثلاثة أمثال المدخرات العامة ، ووصلت الى أربعة أمثالها فى ١٩٧٩ ·

جـدول رقم (٤)
مصادر الادخار والاستثمار الصافى ٥٤ - ١٩٨٦

(مليون جنيه)

	١٩٥٥/٥٤	١٩٦٠/٥٩	١٩٧٤	١٩٧٩
الادخار الخاص	٩٧	٨٧	١٥٣	٢٠٣٤
الادخار العـــام	١٦	٩٤	١٤٦	٦٨٣
الادخـــار الأجنبى	ـــ	٢٣	٦٧٦	١٠٩٥
اجمالى الاستثمار	١٤٦	٢٠٤	٩٧٥	٣٨١٢
الاستثمارات العامة	٥٧	١٧٥	غ·م	٢٨٥٧

المصدر : ابراهيم العيسوى ، محرر ، مستقبل القطاع العام فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٢٠ ·

هذا وقد بلغت نسبة الاستثمار العام الى اجمالي الاستثمار ٣٩٪ فى ١٩٥٥/٥٤ ·

٣ ـ ٢ والواقع أن البيانات المتاحة لا تسمح بعمل تحليل كامل للادخار العام والخاص والذى يستلزم تحليلا دقيقا للتدفقات المالية ، وذلك لعـــدم توفر بيانات مالية شاملة تفصيلية دقيقة ومتصلة عن القطاعين العام والخاص نستمد منها البيان الخاص بالادخار فى كل منهما ٠

وقد استخدمنا البيانات المتاحة لمحاولة تقدير الادخار العام فى الجدول رقم (٥) فى السنوات ١٩٧٤ و ١٩٨٧/٨٦ ٠ فاذا ما حصلنا على بيان الايرادات السيادية متمثلة فى الضرائب أســـاسا واستبعدنا منها النفقات الجارية فى الموازنة العامة فاننا نحصل على اجمالى الادخار الحكومى ٠

ويستلزم الأمر أن نستبعد رقم نفقات الدعم حتى نحصل على صـــافى الادخار الحكومى ٠ ثم نضيف الدخل الحكومى من النشاط الاقتصادى فى صورة أرباح محولة وتمويل ذاتى للاستثمارات مطروحا منها عجز الهيئات الاقتصادية والفوائد على الدين العام ٠ بعد ذلك نضيف الزيادة فى المخزون وفائض التأمينات فنحصل على تقدير للادخار العام النهائى ٠

ومن الجدول رقم (٥) يتضح مدى أهمية الدخل الحكومى من النشاط الاقتصادى حيث أن صافى الادخار الحكومى كان سالبا فى ١٩٧٤ و ١٩٧٩ بينما فى ١٩٨٧/٨٦ ـ أصبح رقما موجبا ولكنه مازال رقما لا يعتد به حيث يمثل ٣ر١١٪ فقط من الادخار العام النهائى ٠ أما الدخل من النشـــاط الاقتصادى فهو رقم موجب دائما تتأثر قيمته بأرقام عجز الهيئات الاقتصادية والفوائد على الدين العام والتى زادت زيادة ضخمة فى السنة الأخيرة ٠ وفى النهاية نجد أن فائض التأمينات الاجتماعية والمعاشات يؤثر تأثيرا ايجابيا قويا على الادخار العام النهائى والذى بلغ معدل تزايده فى المتوسط خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦ حوالى ٤٠٪ ٠

جـــــدول رقم (٥)
تولد المدخرات العامة (مليون جنيه بالأسعار الجارية)

	١٩٧٤	١٩٧٩	١٩٨٧/٨٦
١ ـ الايرادات السيادية	٧٤٩	٢٥٨٤	٩١٢٤
٢ ـ النفقات الجـــارية	٨٩٩	٢٣٧٥	٧١٢٣
٣ ـ اجمالى الادخار الحكومى	ـــ١٥٠	+ ٢٠٩	٢٠٠١
٤ ـ نفقـــات الدعم	٤١٠	١٣٧٠	١٧٤٦
٥ ـ صافى الادخار الحكومى	ـــ٥٦٠	ـــ١١٦١	٢٥٥
٦ ـ الدخل الحكومى من النشاط الاقتصـــــادى	٢٨٧	١١١٨	٣٧٧
ـ أرباح محـــــولة	١٨٨	١٠٠١	٢٤٦٢
ـ تمويل ذاتى للاستثمارات	١٥٠	٣٥٠	٦٦٦
ـ ايرادات أخـــرى	٩٧	٢٣٠	ـــ
ـ عجز الهيئات الاقتصادية	ـــ٨٧	ـــ٢٢٩	ـــ٩٠٨
ـ الفوائد على الدين العام	ـــ٦١	ـــ٢٣٤	ـــ١٨٤٣
٧ ـ المخـــــزون	١٧٤٠٠	٢٧٠	١٥٠
٨ ـ فائض التأمينـــات	٢٤٥	٤٥٦	١٤٦٩
٩ ـ الادخار العام النهائى (٥ + ٦ + ٧ + ٨)	١٤٦	٦٨٣	٢٢٥١

المصدر : عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٩ ، تقرير البنك الدولى ·
Domestic Resource Mobilization and Growth Prospects for ARE, 1980, p. 156).

١٩٨٧/٨٦ ، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المـــالية ١٩٨٨/٨٧ ·

٣ ـ ٣ ولحساب تشابكات الادخار/الاستثمار فاننا قمنا بعمل المصفوفة المبسطة الموضحة فى الجدول (٧) · ان تدفقات الأرصدة على المستوى القومى تحقق دائما الميزان الأساسى للادخار/الاستثمار ، أى :
الاستثمار = صافى الادخار الأجنبى + الادخار العام + الادخار الخـــاص ·

وتوفر لنا حسابات ميزان المدفوعات رقم صافى الادخار الأجنبى ، أما الادخار العام فنحصل عليه من البيان المالى للموازنة العامة ، ويتبقى

الادخار الخاص الذى نحسبه باعتباره المتبقى ، أى مجموع الادخار الأجنبى والادخار العام مطروحين من الاستثمار الاجمالى · ويوضح ميزان الادخار/ الاستثمار - أو تدفقات الأرصدة - ذلك الجزء من الادخار الخاص الذى يمول استثمارات القطاع العام والجزء الذى يمول الاستثمارات الخاصة · لقد مولت المدخرات العامة الحقيقية ٤٣٪ فقط من الانفاق الاستثمارى العام فى ١٩٨٦ · والأكثر من هذا أن ١٤٦٩ مليون جنيه من هذه المدخرات لم تتولد داخل القطاع العام نفسه وانما هى فائض التأمينات والمعاشات · أما صافى الادخار الأجنبى فقد مول ٢٠٪ من الاستثمار العام · وقد مول الجهاز المصرفى الفرق أو الرصيد وهو حوالى ١٥٪ من الاستثمارات العامة · أما الادخار العائلى الاختيارى ، فقد مول ٢٢٪ من اجمالى الاستثمار العام ، وبمعنى آخر فان القطاع العائلى أقرض الحكومة حوالى ١١٥٠ مليون جنيه لتمويل استثماراتها ·

وبمقارنة أرقام ميزان الادخار/الاستثمار لعام ١٩٨٦ بأرقام ميزان ١٩٧٩ فاننا ندرك التحسن الذى طرأ على تمويل الاستثمار العام · ففى عام ١٩٧٩ غطت المدخرات الحقيقية نسبة ٢٤٪ فقط من الاستثمارات العامة · أما صافى الادخار الأجنبى فقد مول ١٩٪ من الاستثمار العام · وقام الجهاز المصرفى بتمويل ٢ر٤٠٪ من الرصيد وأقرض الادخار الخاص الاختيارى الحكومة ٩ر١٦٪ (٧) ·

جدول رقم (٦)

ميزان الاستثمار - الادخار فى ٨٦/١٩٨٧

البيان	الاستثمار العام	الاستثمار الخاص	اجمالى الاستثمار
الادخار الأجنبى	١٠٥٩	١٠٠٧	٢٠٦٦(*)
الادخار العام	٢٢٥١	—	٢٢٥١
الاقتراض المصرفى	٧٨٠	—	٧٨٠
الادخار العائلى الاختيارى	١١٥٠	١٥٨٨	٢٧٣٨
اجمالى الاستثمار	٥٢٤٠	٢٥٩٥	٧٨٣٥

(*) العجز فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات ·

المصدر :

بيانات الاستثمار والعجز فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات من وثيقة الخطة الخمسية الثانية ٨٧/١٩٨٨ - ٩١/١٩٩٢ ·

الاقتراض المصرفى من البيان المالى عن الموازنة العامة ٨٧/١٩٨٨ ·

الادخار العام تم تقديره كما فى الجدول رقم (٥) ·

٤ ـ العوامل المحددة لاستثمارات القطاع الخاص :

٤ ـ ١ يمكن أن نؤكد ان القول بأن القطاع الخاص لم يأخذ نصيبا عادلا من الاستثمار انما هو قول لا تؤيده البيانات المتاحة · ففيما عدا القطاعات ذات الطبيعة العامة ، وهى القطاعات التى لا يقبل القطاع الخاص على الاستثمار فيها تحت أى ظروف ومهما كانت التسهيلات والحوافز المقدمة من الدولة ، وهى قطاعات المرافق العامة والبنية الأساسية والسد العالى وقناة السويس والكهرباء والرى والصرف ، فان القطاع الخاص وطوال الربع قرن الماضى نفذ فى المتوسط حوالى ٢٥٪ ـ ٣٠٪ من الاستثمارات الاجمالية · وهى نسبة لم تتغير تقريبا سواء فى بداية الستينات أو فى ظل سياسة الانفتاح · وهو مايدفعنا الى الاعتقاد بأن هذه هى حدود امكانيات هذا القطاع ، أى مايتلاءم مع مدخراته ، وبأن افتراض أن الاستثمار العام ، قد أزاح الاستثمار الخاص انما هو افتراض غير واقعى ·

٤ ـ ٢ وتمثل الودائع الخاصة لدى الجهاز المصرفى ادخار صغار المدخرين والذين تقل أو تنعدم قدرتهم على تحويل هذه المدخرات الى أى صورة من صور الاستثمار ، وذلك اما لانعدام فرص الاستثمار على الاطلاق، أو انعدام فرص الاستثمار الذى يفوق فى عائده العائد الذى يمنحه الجهاز المصرفى فى صورة فائدة على الودائع المختلفة · ولعل نشأة وتطور شركات توظيف الأموال والسلوك المعيب الذى اتبعته فى توظيف المدخرات الخاصة التى تجمعت لديها ـ على ضخامتها ـ انما يؤكد عدم قدرة القطاع الخاص على تحويل مدخراته الى استثمارات منتجة ذات عائد مجزى · وهو مايدفعنا الى القول بأن قيام القطاع الخاص باقراض الحكومة جزء من ادخاره الاختيارى لا يعتبر معيبا أو انتقاص لفرص القطاع الخاص فى الاستثمار · وانما هو تعبئة لجزء من الموارد القومية لتمويل الانفاق والاستثمار العام ، لم يكن القطاع الخاص ليوظفها أو يستثمرها فيما لو تركت له فى صورة أفضل ·

ويوضح الجدول رقم (٧) تطور الادخار الخاص فى صورة ودائع لأجل وودائع التوفير وودائع بالعملة الأجنبية (ولا تظهر الودائع الجارية فى الجدول نظرا لعدم أهميتها فى تمويل الاستثمار) · ويمثل تطور الادخار الخاص فى النهاية حدود امكانيات القطاع العائلى وقطاع الأعمال الخاص على الاستثمار · وابتداء فانه يجب أن نشير الى زيادة حجم الادخار الخاص زيادة كبيرة ـ وهى الزيادة التى ترجع فى جزء كبير منها الى تحويلات العاملين بالخارج · الا أننا يجب أن ننبه أيضا الى الطبيعة المتقلبة لهذا

جـــدول رقم (٧)
تطور الودائع الخـــاصة

(مليـــون جنيه)

في آخر	الودائع لأجـــل	معـــدل النمـــو ٪	ودائـــع التوفـــير	معـــدل النمـــو ٪	ودائـــع بالعملة الأجنبية	معدل النمو ٪	جمـــلة الودائـــع	معدل النمو ٪
١٩٧٦	٣٨٤ر٢	—	٢٥٧ر٦	—	٤٧٤ر٦	—	٢١٦٠ر٦	—
١٩٧٧	٤٠٨ر٩	٠٦	٣٢٣ر٢	٢٥	٨٦٥ر٦	٨٢	٢٩١٦ر٥	٣٥
١٩٧٨	٥٦٤ر٠	٣٨	٤٣٠ر١	٣٣	١٢٤٩ر٠	٤٤	٣٨٣٧ر٤	٣٢
١٩٧٩	٨٣٣ر١	٤٨	٥٢٩ر٨	٢٣	١٦٠٥ر٩	٢٨	٥١٧٨ر١	٣٥
١٩٨٠	١٢٩٥ر٦	٥٦	٦٨٩ر٣	٣٠	٢٢٢٢ر٥	٣٨	٦٩٨٧ر٢	٣٥
١٩٨١	٢٢٤٢ر١	٧٣	٩٠٦ر٥	٣٢	٣٢٣٣ر٦	٤٥	٩٩٣٢ر٥	٤٢
١٩٨٢	٣٠٧٨ر٧	٣٧	١٢٤٧ر٨	٣٨	٤٣٨٦ر٥	٣٦	١٢٩٢٨ر٤	٣١
١٩٨٣	٤٥٧١ر٧	٤٨	١٧٣٤ر٧	٣٩	٥٠٥١ر٧	١٥	١٥٨٦٤ر٣	٢٣
١٩٨٤	٥٨٣٣ر٠	٢٨	٢١٩٦ر٣	٢٧	٥٦٣٢ر٣	١٢	١٨٩٢٥ر٩	١٩
١٩٨٥	٦٩٤٠ر٩	١٩	٢٧٩٣ر٤	٢٧	٩٣٢٨ر١	٦٦	٢٦١٢٤ر٦	٣٨
١٩٨٦	٨١٠٠ر٤	١٧	٣٣٠٤ر١	١٨	١٠٤٤٢ر٣	١٢	٢٩٠٦٥ر٢	١١

المصدر : البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ، العدد الأول والثانى ، المجلد الأربعون ١٩٨٧ ، ص ٩٩

الادخار والى تباطؤ معدلات نموه · وهو مايظهر بوضوح من تقلب معدلات النمو السنوية لجملة الودائع واتجاه هذا المعدل الى التباطؤ الشديد فى ١٩٨٦ · فبعد أن كان معدل النمو السنوى لجملة الودائع ٣٥٪ فى ١٩٧٧ ، وصل الى ٤٢٪ سنة ١٩٨١ ثم أخذ فى التباطؤ الشديد حتى وصل الى ١١٪ فى ١٩٨٦ ، وذلك باستثناء عام ١٩٨٥ والذى وصل معدل النمو السنوى فيه ٣٨٪ لجملة الودائع · وكذلك أظهرت معدلات نمو الودائع لأجل الخاصة نفس الاتجاه المتقلب والمتباطىء وان كانت نسبتها الى اجمالى الودائع قد ارتفعت من ١٨٪ الى ٢٨٪ · فقد كان معدل النمو السنوى فى ١٩٧٨ حوالى ٣٨٪ وأخذ فى التزايد بسرعة حتى وصل الى ٧٣٪ فى ١٩٨١ · ثم أخذ معدل النمو السنوى فى التباطؤ السريع حتى وصل الى ١٧٪ فى ١٩٨٦ وذلك باستثناء ١٩٨٣ والتى كان معدل النمو فيها ٤٩٪ ·

أما ودائع التوفير فقد أظهرت ثباتا معقولا فى نسبتها الى اجمـــالى الودائع ، فقد مثلت ٩ر١١٪ من اجمالى الودائع فى ١٩٧٦ ، وفى ١٩٨٦ كانت هذه النسبة ٤ر١١٪ ، وذلك باستثناء أعوام ٨٠ ، ٨١ ، ١٩٨٢ والتى انخفضت فيها هذه النسبة الى ١ر٩٪ · ولكن اذا أخذنا فى الاعتبار معدل النمو السنوى لهذه الودائع فاننا نجدها تمثل نفس الاتجاه فقد انخفض هذا المعدل من ٢٥٪ فى ١٩٧٧ الى ١٨٪ فى ١٩٨٦ ، وكان قد وصل الى ٣٩٪ فى عـــــام ١٩٨٣ ·

هذا وقد زادت نسبة الودائع بالعملة الأجنبية الى جملة الودائع من ٢٢٪ فى ١٩٧٦ الى ٣٦٪ فى ١٩٨٦ · هذا فى حين أظهر معدل نمو هذه الودائع تقلبات شديدة ، فقد بدأ بمعدل نمو ٨٢٪ فى ١٩٧٧ ثم وصل الى ١٢٪ فى ١٩٨٦ ، وقد أتخذ معدل نمو الودائع بالعملة الأجنبية اتجاها عاما متناقصا ، وان لم يمنع هذا من تذبذبه بشدة بين الارتفاع والانخفاض · ففى ١٩٧٩ كان ٢٨٪ ارتفع الى ٤٥٪ فى ١٩٨١ وانخفض الى ١٥٪ فى ١٩٨٣ ثم قفز الى ٦٥٪ فى ١٩٨٥ (وان كان عام ١٩٨٥ لا يقاس عليه نظرا لعملية اعادة تقييم الأصول التى تمت فى هذا العام) ·

والواقع أن ماحدث من انخفاض فى الادخار الخاص ، يرجع فى جزء كبير منه الى هروب رؤوس الأموال بسبب وجود فروق كبيرة بين أسعار الفائدة على الودائع بالدولار والودائع بالعملة المحلية ، وان كان الدخل من التحويلات قد عوض هذا الانخفاض مما أدى الى استمرار تزايد اجمالى الادخار الخاص ·

٤ - ٣ وكما تنتمى المدخرات العامة الى القطاع العام بالمعنى الواسع ، فان كل ماعدا ذلك من ادخار فهو خاص · ومع ذلك فان جزءا من الادخار الخاص قد ينشأ نتيجة سلوك القطاع العام أو الحكومة وليس نتيجة قرار اختيارى بالادخار يتخذه القطاع العائلى أو قطاع الأعمال الخاص ·

ويشمل الادخار الخاص : الادخار من دخل التحويلات ، وهو مايفترض ان الميل للادخار منه مرتفع جدا وقد يصل الى ٥٠٪ ، والتمويل المصرفى لعجز الموازنة العامة ، وهو مايمثل الادخار الاجبارى الذى يحصل عليه القطاع العام من القطاع الخاص من خلال الاستخدام التضخمى للنظام المصرفى · فعن طريق زيادة عرض النقود يحصل القطاع العام على جزء من مدخرات القطاع الخاص · ويساوى الادخار الخاص الاختيارى ماتبقى بعد ان نطرح التمويل المصرفى المحلى للانفاق العام من اجمالى الادخار الخاص · ويحتل الادخار الاجبارى فى مصر أهمية خاصة عكس الادخار الاختيارى الذى بدأ يحتل أهمية نسبية يعتد بها بعد ١٩٧٦ - وذلك بفعل التحويلات - ومازال يمثل ٥٠٪ فقط من الادخار الخاص الاجمالى مع ان هناك اتجاها واضحا لزيادته · ومن الجدير بالملاحظة أن هناك علاقة عكسية بين زيادة الادخار الخاص الاجبارى - التمويل المصرفى لعجز الموازنة - وبين الادخار الخاص الاختيارى (٨) ·

ويوضح ميزان الادخار/الاستثمار جدول رقم (٦) الجزء من الادخار الخاص الذى يمول الاستثمار العام وذلك الجزء الذى يمول الاستثمار الخاص · فنجد أن ٤٢٪ من الادخار العائلى الاختيارى يذهب لتمويل الاستثمار العام ويذهب الباقى لتمويل الاستثمار الخاص · ويمول الادخار الاختيارى الخاص ٦١٪ من الاستثمار الخاص ، ويمول الادخار الأجنبى باقى الاستثمار الخاص أو ٣٩٪ منه ·

٥ - نتائج اختبار حالة « الازاحة » فى نموذج للاقتصاد المصرى :

بينما يمكن اختبار فرض ازاحة الاستثمار بواسطة تحليل الانحدار بين عجز الموازنة العامة من ناحية والاستثمار ، أو عجز ميزان المدفوعات ، أو الاستهلاك (الادخار) من ناحية أخرى ، فقد أتيحت للباحثة فرصة استخدام نموذج أمثلية متعددة القطاعات للاقتصاد المصرى لبيان تأثير زيادة الانفاق العام على باقى المتغيرات الاقتصادية مثل الاستهلاك ، الاستثمار ، الناتج المحلى ، الصادرات ، الواردات ، فضلا عن الأسعار النسبية(*) · ولاشك أن البحث فى العلاقة المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية

بواسطة نموذج ديناميكى للأمد الطويل أكثر دلالة من النمـــاذج الجزئية أو الايكونومترية ٠

ولقد جاءت نتائج اختبار أثر « تخفيض » الانفاق العام على عكس مايتوقعه التحليل الدارج لفكرة الازاحة ٠ وكما ظهر لنا من مراجعة البيانات المتعلقة بالانفاق الاستثمارى العام والخاص فان نسبة الاستثمارات الخاصة ليست ضئيلة ٠ فضلا عن أن امكانيات زيادتها تتوقف على توسيع الطـاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى بما يؤدى الى زيادة حجم الاســتثمار الكلى بشقيه العام والخاص ، دون أن يكون من الضرورى على الاستثمار العام أن يتراجع او يقتصر على قطاعات معينة ليفسح المجال أمام القطاع الخاص ٠

معدلات النمو للمتغيرات الأساسية
١٩٨٧ ـ ٢٠٠٢

	الحالة الأساسية	السياسة البديلة
الصـــــــادرات	٢ر٩	٢ر٩
الـــــــــواردات	١ر٣	١ر٤
الاستهلاك العـــــائلى	٣ر٢	٣ر٧
الاســــــــتثمار	٣ر٣	٣ر١
النـــاتج المحلى الاجمـــالى	٣ر٤	٣ر٥
الانفـــــاق الحـــكومى	٢ر٥	(ـــ) ١ر٠

وقد أظهرت حسابات النموذج (كما فى الجدول) أن تخفيض الانفاق الحكومى بمعدل ١٪ سنويا بدلا من زيادته بمعدل ٢ر٥٪ يؤدى الى زيادة الاستهلاك العائلى بمعدل أسرع ، بينما ينخفض معدل زيادة الاستثمارات ٠ ويعنى ذلك أن « تحرير » جزء من الموارد من الانفاق الحكومى واتاحتهـــ للأفراد لا يؤدى بالضرورة الى زيادة مدخرات واستثمار القطاع الخاص ، وانما يوجهها الأفراد للاستهلاك المباشر ٠ والتفسير البسيط لهذا السلوك يكمن فى « معلمات » دالة الاستهلاك التى استخدمت فى حل النموذج(*) ٠

(*) أعد النموذج بواسطة فريق من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا بالولايات المتحدة ٠ وهو نموذج يهدف الى تعظيم دالة الرفاهية مقيسة بدلالة متوسط استهلاك الفرد من السلع والخدمات المختلفة ٠

ولعل الأمر المثير فى هذه النتائج الى جانب عدم تأييدها لاحتمال ازاحة الاستثمار الخاص ، هو اتجاه كفاءة الاستثمار الى الزيادة • فرغم انخفاض معدل زيادة الاستثمار (مع انخفاض الانفاق الحكومى) فقد زاد معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى • ويمكن أيضا تفسير ذلك ببساطة من خلال اختلاف نمط الطلب العام عن الطلب الخاص الذى يبدو أقل كثافة رأسمالية للقطاعات التى تقوم باشباع هذا الطلب •

وما ينبغى ادراكه أخيرا أن هذه النتائج تتسق الى حد كبير مع الواقع الاقتصادى فى مصر ، اذ تركز على الجـــانب الحقيقى - دون النقدى - للاقتصاد ، خاصة أن الحكومة لا تتعامل مع الظاهرة النقدية من خلال سوق متطورة للسندات ، وأن السياسة النقدية لا تلعب دورا ذا شأن فى تحقيق التوازن الاقتصادى أو تحديد المتغيرات الاقتصادية الأساسية •

(*) استخدم نموذج نظام الانفاق الخطى للتعبير عن دالة الاستهلاك بواسطة بيانات بحث ميزانية الاسرة التي يقوم بها الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء •

الهـــوامش

(١) Fischer, S. and Dornbusch, R.; **Economics,** McGraw-Hill, 1983, p. 700.

(٢) Reynolds, C., "Why Mexico's Stabilizing Development was Actually Destabilizing," **World Development,** Vol. 6, No. 7/8, 1978, pp. 1005-18.

(٣) Looney, R. and Frederiksen, P., "Fiscal Policy in Mexico: The Fitzgerald Thesis Reexamined", **World Development,** Vol. 15 No. 3, pp. 400-404.

(٤) أوبرين ، **ثورة النظام الاقتصـــادى فى مصر** ، الهيئـــــة المصرية للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٩٦ ٠

(٥) وزارة التخطيط ، **الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ ـ ٩١/ ١٩٩٢** ، جدول رقم ١ ٠

(٦) وزارة التخطيط والتعاون الدولى : **موجز الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١** ، ص ٤٥ ٠

(٧) World Bank, **Op. Cilt.,** p. 28.

(٨) البنك الدولى ، **المرجع السابق** ، ص ص ٢٣ ـ ٢٨ ٠

الجلســـــة الســـــادسة

الأبحاث :

★ نظرة تنموية لمســـألة بيع
مشروعات القطاع العام المصرى

أ٠د٠ ابراهيم العيســـوى

التعقيب على البحث :

أ٠د٠ ســلطان أبو على

نظرة تنموية لمسألة بيع مشروعات القطاع العـــــام المصرى

أ٠د٠ ابراهيم العيســوى

تمهيـــــد :

كان من المسلم به حتى وقت قريب فى الكتـــابات التنموية ، بل وفى السياسة العملية لمعظم دول العالم الثالث ، أن تدخل الدولة فى الاقتصاد وقيادتها لعملية التنمية أمر ضرورى للخروج من التخلف ووضع المقومات السليمة للتنمية ٠ وكان من المسلم به أيضا أن انشاء قطاع عام يمثل أحد التغيرات الهيكلية اللازم احداثها فى النظام المؤسسى للاقتصاد المراد تطويره، بحسبان أنها توفر وسيلة جيدة لتدخل الدولة من أجل الاسراع بعملية التنمية والحفاظ على قوة دفع متجددة لها ٠ ولكن مثل هذه المسلمات أخذت فى الاهتزاز وحاصرتها الشكوك فى السنوات القليلة الماضية بفعل عدد من العوامل التى من أهمها ما يلى :

(أ) معاناة القطاع العام فى دول العالم الثالث من مشكلات عديدة قللت من كفاءته وفاعليته ، وجعلته عبئا على التنمية فى بعض الحالات بدلا من أن يكون عونا لها ٠

(ب) تفاقم المشكلات الاقتصادية التى تعانى منها معظم بلدان العالم الثالث ، وعلى رأسها مشكلات نقص التمويل وخدمة الديون الخارجية وتصور أن بيع القطاع العام يمكن أن يمثل مخرجا ملائما أو سهلا من هذه المشكلات ٠

(جـ) تزايد النفوذ المالى والاقتصادى للقطاع الخاص فى معظم دول العالم الثالث وتمكنه من استعادة عدد من المواقع المهمة التى كان قد أقصى عنها فى مرحلة سابقة فى بعض هذه الدول وضغط هيئات المعونة الأجنبية والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من أجل توسيع مجالات عمله وفتح المزيد من الأبواب أمامه وأمام الاستثمار الخاص الأجنبى فى هذه الدول ، وتشجيعه بشتى السبل بما فى ذلك بيع مشروعات القطاع العام له بعد نجاحها لاعفائه من مخاطر اقامة هذه المشروعات بنفسه ٠

(د) الموجه التى اجتاحت عددا من الدول الرأسمالية مؤخرا ، وهى موجة نقل ملكية الأصول الانتاجية ، بل وبعض المرافق العامة ، من نطاق الملكية العامة الى نطاق الملكية الخاصة (Privatization) · ويطلق بعض الكتاب العرب على هذه الموجة سياسة « التخصيص » أو « التخصصية » · وهى ترجمة قد تثير فى الذهن بعض الالتباس لارتباطها بمعان أخرى · وربما يكون الأصح هو أن نطلق عليها سياسة تحويل العام الى خاص أو بيع القطاع العام أو التأميم العكسى لابراز محتواها الحقيقى بشكل أوضح (١) ·

(هـ) التطورات الحادثة مؤخرا فى عدد من الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى ، ومن قبله الصين ، والتى انطوت على تغيير فى النظرة الى القطاع العام وأسلوب ادارته ، كما انطوت على الاستعداد لتصفية مشروعات القطاع العام اذا ثبت فشلها وتحقيقها لخسائر مستمرة ، وكذلك السماح بالنشاط الاقتصادى الخاص (أو الفردى كما يفضلون أن يطلقوا عليه) فى عدد من المجالات بعد أن كان ذلك محظورا أو مكروها يتم فى أضيق نطاق ، وأيضا السماح باقامة مشروعات مشتركة مع الشركات الرأسمالية الكبرى فى بعض الفروع الاقتصادية ·

وبطبيعة الحال فقد كان للعوامل السابقة رد فعل ملموس فى مصر · فقد دفعت هذه العوامل بقضية مصير القطاع العام والعلاقة بينه وبين القطاع الخاص الى مقدمة القضايا الاقتصادية التى يدور حولها جدل لم ينقطع منذ أوائل السبعينيات · وبينما عارض البعض سياسة بيع القطاع العام فقد تحمس البعض لها لدرجة المطالبة ببيع شركة قناة السويس التى كان تأميمها معركة من معارك النضال الوطنى فى الخمسينات · وواقع الأمر هو أن القطاع العام المصرى لم يكن مجرد موضوع للجدل طوال تلك الفترة · بل أنه دخل دائرة السياسات العملية ، وتعرض (منذ اعلان الانفتاح الاقتصادى على وجه الخصوص) لاجراءات عديدة غيرت كثيرا من طبيعته ومن دوره فى الحياة الاقتصادية ، ومن علاقته بالقطاع الخاص المحلى والأجنبى ، كما أثرت كثيرا فى وزنه النسبى فى الاقتصاد المصرى (مقاسا بنصيبه فى الاستثمارات القومية أو بمدى اسهامه فى توليد الدخل القومى مثلا) (٢) · ومع ذلك ، فقد ظل ملف القطاع العام المصرى مفتوحا ، ولم يحسم الجدل نهائيا بشأن مصيره أو أسلوب اصلاحه ، وذلك نظرا للحساسية الشديدة للموضوع من الناحيتين الاجتماعية والسياسية · وقد تجدد الجدل ، والقلق أيضا ، حول مستقبل القطاع العام فى مصر كرد فعل للعوامل السابقة ، وخصوصا مع تأزم أوضاع المديونية الخارجية والتجاء الحكومة الى صندوق النقد الدولى طلبا للمعاونة بقروض جديدة منه ومن غيره من المؤسسات الدولية ، وكذلك

من خلال القيام بدوره المعهود · فى عملية اعادة جدولة الديون والمتأخرات المستحقة على مصر (٣) ·

والواقع أن الموقف الرسمى بشأن بيع القطاع العام ورد الفعل الرسمى من الجدل الدائر حوله يثير شـــيئا غير قليـل من الحيرة · فالباحث عن تأكيدات رسمية بشأن ضرورة بقاء القطاع العام ورفض بيعه سوف يجدها فى أقوال كبار المسئولين فى الدولة · والباحث عن اتجاهات مؤيدة لفكرة البيع بصورة أو أخرى سوف يجدها أيضا · وبين هذين الاتجاهين ستجد أيضا من يذهب الى رفض فكرة البيع ولكنه يسعى الى قتل فكـرة القطاع العام ذاتها بتحويله بعد عدد من السنوات الى كيان ضئيل الحجم عـــديم التأثير · وفى الوقت نفسه فقد اتخذت اجراءات بيع لبعض وحدات القطاع العام فى قطاع الخدمات ، وثمة اتجاه للتوسع فى البيع فى قطاع الفنادق والخدمات الغذائية ·

ففى خطاب افتتاحه للمؤتمر الرابع للمصريين العاملين بالخارج فى أغسطس ١٩٨٧ قال الرئيس محمد حسنى مبارك « فعندنا اللى بيخسر (من القطاع العام) حوالى ١١٪ · لكن مش معنى هذا نبيع القطاع العام ·· ولن أسمح بالمساس به لأنه الضمانة الوحيدة لهذا الشعب الفقير » · وفى نفس الوقت رفض الرئيس أن يشتغل القطاع العام فى مجال المطاعم ، أو أن يعمل فى مجال الفنادق « حتى اللوكاندات مش عايزها قطاع عام » (٤) · وفى حديث لرئيس مجلس الوزراء الدكتور عاطف صدقى مع جريدة الأهرام فى أغسطس ١٩٨٧ ، قال سيادته : « القطاع العام قام ويقوم بدور رئيسى وفعال ومؤثر ولا داعى للقول بأنه هناك تفكير فى تصفيته · وانما الموقف على العكس تماما · فكل التفكير يتركز فى طرق ووسائل دعم هذا القطاع وزيادة قدراته وازالة العوائق من أمامه » (٥) · وفى حديث آخر للدكتور عاطف صدقى مع مجلة المصور فى ابريل ١٩٨٨ رفض سيادته فكرة البيع وأكد أن « القطاع العام هو عنصر التوازن فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالى لا يمكن أن نتخلى عنه » ، كما أنه رفض فكرة أن تقوم الدولة ببناء الشركات وبيعها ، ثم بناء شركات جديدة بالحصيلة وهكذا (أى فكرة ترويج المشروعات) بقوله « ليس دور الدولة أن تبيع وتبنى » ، وذلك لأن الدولة فى رأيه « ليست مشروعا تجاريا ولا مشروعا صناعيا » (٦) ·

ومن وجهة أخرى ، تبنى الدكتور فؤاد سلطان وزير السياحة فكرة البيع وطرحها فى مقال على صفحات جريدة الأهرام فى أغسطس ١٩٨٨ ، فقد دعا سيادته الى « قيام القطاع العام بالتخلص من بعض وحداته الانتاجية

الناجحة بالبيع من خلال سوق الأوراق المالية » ، « ويمكن أن يتم البيع من خلال طرح الأسهم فى سوق المال **المصرى والعربى والأجنبى** » ، وبذلك تتم تعبئة المدخرات المتزايدة التى لا تجد سبيلا لتوظيفها نظرا لغياب « طبقة مروجى المشروعات » ، حيث يقوم القطاع العام بوظيفة هذه الطبقة عن طريق انشاء الشركات وبيعها ثم اعادة انشاء وغيرها وبيعه ، وهلم جرا (وهى الفكرة التى رفضها رئيس مجلس الوزراء) ، كذلك تضمنت دعوة الوزير أن تحصل شركات القطاع العام على التسهيل اللازم لها « بالاتجاه الى السوق » ، وذلك « من خلال طرح **أسهم** وسندات تسمح بالامتزاج التدريجى بين القطاع العام والخاص » . كما أكد الوزير على أن هذه هى السياسة التى يحاول اتباعها فى وزارة السياحة (٧) .

ومن جهة ثالثة ، فقد عبر المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة عن توجه مختلف . فقد قال سيادته « ان تفكيرنا فى التغيير لم يأخذ شكل بيع القطاع العام . ولكن (أخذ شكل) توسيع القطاع الخاص . فاذا كانت نسبة القطاع العام الى اجمالى النشاط ٧٠٪ و ٣٠٪ للقطاع الخاص ، فاننا نهدف الى الوصول الى عكس النسبة ولكن ليس عن طريق انتقاص ما هو موجود وقائم بالقطاع العام ، ولكن عن طريق زيادة القطاع الخاص » . ومن سمات التغيير الذى يتحدث عنه الوزير أيضا أن يكون للقطاع الخاص « كامل الحرية والأولوية فى الدخول فى النشاط الصناعى . فاذا تخلف القطاع الخاص عن الدخول فى بعض المشروعات الصناعية وكانت تلك المشروعات لها طبيعة استراتيجية هامة ، فان القطاع العام يدخل (حينئذ) فى هذه المشروعات » . وهذا على حد قول الوزير « تحول كبير فى التفكير وعكس ما كان يحدث ـ فقد كان القطاع العام له الأولوية ويترك للقطاع الخاص مالايريد القطاع العام الدخول فيه » . والفكرة هى الاحتفاظ بالقطاع العام « كبنية أساسية ، لأنه بدون القطاع العام لن ينمو القطاع الخاص » (٨) ومؤدى هذه السياسة هو تصفية القطاع العام ، ليس بصفة فورية من خلال البيع ، ولكن بعد فترة يتم خلالها خفض نموه كثيرا عن معدل نمو القطاع الخاص ، بحيث يصبح الوزن الأساسى للقطاع الخاص ويتحول القطاع العام الى قزم صغير لا يملك القدرة على قيادة التنمية ، والى خادم للقطاع الخاص يوفر له البنية الأساسية اللازمة لنموه ، وكاحتياطى له يقوم بالمهـــام التى لا تروق له أو يعجز عن اقامتها .

يتبين مما سبق اذن أن مصير القطاع العام ، ومسألة بيعه على وجه التحديد ، موضع خلاف شديد داخل الدوائر الرســمية لصـــنع القرار ، بالاضافة الى كونه موضع جدل على المستوى الفكرى والسياسى العام ،

وفى هذه الظروف ، يصبح من واجب الباحثين العلميين المساعدة فى جعل الجدل الدائر حول مصير القطاع العام جدلا علميا مستنيرا ينبنى على الوقائع والحقائق لا على العقائد والافكار المسبقة ، ويستهدى بنتائج البحوث العلمية بدلا من تركه يندفع بقوة التعصب المذهبى والجمود الفكرى ، ويأخذ كل الاعتبارات المحيطة بالموضوع فى الحسبان ، ولا يجتزىء منها حسب الهوى والغرض · فقضية القطاع العام وبقائه أو تصفيته ليست موضوعا اقتصاديا محضا · والى جانب الاعتبارات الاقتصادية ، ودون التهوين من شأنها ، ثمة اعتبارات سياسية واجتماعية ذات أهمية خاصة من منظور التنمية ، ومن ثم يتعين عدم تجاهلها فى بلد يسعى الى التنمية ·

من هذا المنطلق جاءت فكرة اعداد هذه الورقة وبهذه الروح بدأت فى كتابتها وقد رأيت أن التسلسل المنطقى للأفكار يحتم البدء بمراجعة الأسباب والمبررات التى درجنا على الاستناد اليها فى القول بضرورة القطاع العام فى بلدان العالم الثالث · وذلك للتيقن مما اذا كانت هذه الاسباب والمبررات لازالت صحيحة فى ضوء التغيرات التى طرأت على مفهوم التنمية فى العقدين الاخيرين · وبعد ذلك تناقش الورقة فكرة بيع وحدات القطاع العام الى القطاع الخاص ، والاسباب الكامنة وراءها والنتائج التى يمكن أن تترتب عليها ، ومدى الحاجة الى هذا الاسلوب كعلاج لمشكلات القطاع العام · وسوف نختتم البحث بالنظر فى المشكلات التى يعانى منها القطاع العام فى مصر وتؤدى الى انخفاض مساهمته فى التنمية واقتراح عدد من المحاور الاساسية التى يمكن أن تدور حولها جهود اصلاح القطاع العام قبل الالتجاء الى بيعه أو كبديل لهذه السياسة ·

أولا : مبررات وجود القطاع العام فى ضوء التغيرات الحديثة فى مفهوم التنمية :

ربما يكون من المفيد ابتداء أن نذكر أنفسنا بأن الدولة كان لها دور هام فى التطور الاقتصادى للبلدان الرأسمالية المتقدمة منذ المراحل المبكرة للرأسمالية فيها · فبرغم أن الفلسفة العامة كانت هى فلسفة الحرية الاقتصادية (دعه يعمل ، دعه يمر) ، الا أن الدولة قامت بدور هام فى الاسراع بمعدلات التراكم الرأسمالى · واختصار مرحلة الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية · وقد استخدمت فى سبيل هذه الغايات وسائل عديدة منها اضطلاع الدولة بمهمة غزو مناطق ودول أخرى واستعمارها واستنزاف مواردها ، وتحويلها لدعم النمو الرأسمالى فى الدولة المستعمرة · ومنها استخدام النشاط العسكرى للدولة كوسيلة لتحقيق التراكم الرأسمالى

وكمجال أو موضع له فى نفس الوقت · ومنها قيام الدولة بتطوير البنية الأساسية اللازمة لتوفير بيئة مواتية للنمو الرأسمالى حتى من خلال القروض العامة · ومنها تطوير السياسات النقدية والمالية ودعـــم المنتجين المحليين باقامة أسوار الحماية الجمركية حولهم (٩) ·

ومن الطريف فى هذا الشان ما ورد فى خطـــاب للرئيس الامريكى فرانكلين روزفلت فى سنة ١٩٣٢ · فقد قال : « كان المذهب الامريكى لفترة ما ينادى بان الحكومه لا ينبغى أن تتدخل فى الاعمال منافسه للمشروعات الخاصـــه · وفى الوقت نفســـه كان من بين المطالب التقليديه لدوائر الاعمال ، خصوصا فى عهد الحكم الجمهورى ، ان تضع الدوله تحت تصرف الافراد كل انواع المعونه الحكوميه · فالرجل الذى كان يقول لك انه لا يريد ان يرى الحكومه تتدخل فى الاعمال ·· كان أول من يذهب الى واشنطون مطالبا الحكومة باصدار تعريفة جمركية تحمى منتجاته » (١٠) ·

وهو موقف يمكن ان تجد مواقف مشابهة له فى العديد من بلدان العالم الثالث ، ففى هذه البلدان ينادى رجال الاعمال بترك الامور الاقتصاديه لقوى العرض والطلب ، وبابتعاد الدوله عن التدخل فى ادارة الاقتصاد ، ولكنهم سرعان ما يهرعون الى الدوله طلبا لنجدتها وتدخلها اذا ما ادت هذه القوى الى خسارة مشروعاتهم أو تخفيض معدل الربح على أعمالهم ، أو الى غزو المنتجات الأجنبية للسوق المحلية وعدم قدرتهم على مواجهتها ، أو اذا تورطوا فى الديون للبنوك وعجزوا عن سدادها · **وفى الغالب أن المسألة لا تنصب على تدخل الدولة فى حد ذاته ، وانما تنصب على نوعية ذلك التدخل · فاذا كان فى صالح القطاع الخاص فلا اعتراض عليه · اما اذا كان فيه مساس بمصالح القطاع الخاص حتى وان خدم مصلحة عامة ، فهنا تثار الاعتراضات العديدة ويبرز مطلب الحرية الاقتصادية** · فرجال الأعمال قـــد يعترضون على دعم المستهلك الفقير ، ولكنهم أول المتمسكين بدعم القروض التى يحصلون عليها وبدعم ثمن شراء الأراضى وغير ذلك من ممتلكات الدولة، وبدعم دخولهم ممثلا فيما تتنازل عنه الدولة من ضرائب ورسوم الاصل فيها هو خضوعهم لها ·

ومن المعروف أن تدخل الدولة وظهور القطاع العام وممارسته لنشاطه على نطاق أوسع فى البلدان الرأسمالية المتقدمة قد ارتبط بالكساد الكبير الذى شهده العالم الرأسمالى من ١٩٢٩ حتى ١٩٢٣ ، وتصاعد قوة أنصار تدخل الدولة استنادا الى الافكار التى طرحها كينز فى « **النظرية العامة للتوظف**

والفائدة والنقود » · وعموما فقد ارتبطت نشأة القطاع العـــام فى الدول الرأسمالية المتقدمة بفترات شهدت أحد أمرين : أزمة اقتصادية طاحنة أو أزمة سياسية حادة (١١) · ومن أبرز الأزمات الاقتصادية الكساد العظيم الذى شهدت سنواته تدخل الدولة باقامة المشروعات العامة وبشراء المشروعات المفلسة أو المهددة بالافلاس وتنشيطها (ثم اعادة بيعها فى بعض الأحيان) · أما ارتباط قيام القطاع العام بأزمات سياسية حادة فيقصد به تلك الحالات التى أشتد فيها الصراع الطبقى وتمكنت فيها الطبقة العـــاملة والطبقات الشعبية بوجه عام من فرض سياسة تأميم المشروعات الخاصة ، سواء كوسيلة للانقاذ الاقتصادى أو كأجراء انتقامى من بعض الرأسماليين الذين اقترفوا جرائم سياسية مثل التعاون مع النازى أثناء الحرب العالمية الثانية ·

وبطبيعة الحال فان قيام قطاع عام أو قطاع رأسمالية دولة فى البلدان الرأسماليه المتقدمه لا يعنى تغييرا جذريا فى طبيعة النظام · فطبيعه القطاع العام تتوقف على طبيعة السلطه السياسية فى الدولة : من يمارسها ولمصلحه من ؟ ومدار الأمر هو : من يحكم من ؟ وبالتالى من الخطأ تفسير ظهور القطاع العام فى بلد رأسمالى على أنه دليل توجه الى الاشتراكية · ولو كان الأمر كذلك لكان نابليون ومترنخ هما مؤسسا الاشتراكية ، على حد قول انجلز فى « **الرد على دوهرنج** » (حيث قام كل منهما باحتكار التبغ) · ولو كان الأمر كذلك ، لكان محمد على امام الاشتراكيين العرب ، لأنه احتكر ملكية الأرض الزراعية وأقامت الدولة فى عهده الكثير من الصناعات وسيطرت على قسط كبير من التجارة الخارجية · وبنفس المقياس عندما تتخلى البلدان الرأسمالية المتقدمة عن القطاع العام ببيعه للقطاع الخاص ، فلا يجب أن يفسر ذلك بأنه نكوص عن الاشتراكية ، أو أنه تصريح للدول النامية التى تعلن شعارات اشتراكية أو تتبنى فلسفة اشتراكية بالتنصل من هذه الشعارات والخروج عن هذه الفلسفة ·

فالبلدان الرأسمالية المتقدمة لم تعلن التخلى عن الرأسمالية ولا تبنى الاشتراكيةأصلا حتى يعد تخلصها من القطاع العام دليل تغيير جوهرى فى طبيعة النظام الاجتماعية / السياسى ، أو قرينة على عدم جدوى تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية من خلال القطاع العام · والراجح أن قيام قطاع عام أو التخلص منه فى الدول الرأسمالية المتقدمة مرتبط بأسباب براجماتية أكثر من ارتباطه بأسباب فلسفية أو مبدئية ، كتجاوز أزمة سياسية أو اقتصادية· ولن يكون من المستغرب اذا عادت بعض الدول الرأسمالية التى تبيع قطاعها العام وجانبا من مرافقها العامة كسبيل للخروج من أزمتها الراهنة الى اعادة

شراء أو تأسيس بعض المشروعات والمرافق العامة وتوسيع قطاع رأسمالية الدولة بها للخروج من أزمة أخرى فى المستقبل ٠

ان من المهم ادراك ان ما يحدث فى الدول الرأسمالية المتقدمة او حتى فى الدول الاشتراكية لا يجب ان يحتج به على الدول الساعية للتنمية فى العالم الثالث أو ان يتخذ ذريعة لتعديل سياساتها التنموية ٠ نعم ، من الوارد ومن الممكن أن نستفيد من خبرات غيرنا ونتعظ من أخطائهم ٠ ولكن ذلك كله مشروط بأمر أساسى ، وهو : ألا يغيب عن الأذهان أن ظروفهم مختلفة عن ظروفنا ، وأن مرحلة التطور التى يمرون بها مختلفة عن المرحلة التى نمر بها ٠ وبالتالى فقد لا يكون أمرا شاذا أن نتمسك بما يتخلون هم عنه ، أو أن نتخلى عما يريدون هم التمسك به ٠ وفى كل الأحوال ، فليس هناك ما يلزم الدول النامية بالسير فى نفس الطريق الذى سارت فيه الدول المتقدمة ، رأسمالية كانت أو اشتراكية ٠ وعلى كل دولة أن تختار طريق التنمية الذى يستجيب للمتطلبات الأساسية لشعبها ، ويقدر على اخراج طاقاته على العطاء والابتكار من مكامنها ٠

لذلك فان السؤال الهام الذى يتعين طرحه الآن هو : **اذا كان هناك تسليم فى السابق بأن القطاع العام ضرورى للتنمية الاقتصادية الفعالة والسريعة ، فهل زالت الأسباب التى كانت تدعو الى النظر الى القطاع العام كضرورة تنمية ؟** ويرتبط بذلك سؤال آخر وهو : **هل أضعفت التطورات الحديثة فى مفهوم التنمية المبررات المعروفة بشأن قيام قطاع عام فى دول العالم الثالث أم اضافت اليها مزيدا من القوة والحجية** وأخيرا ، يمكن طرح سؤال اضافى حول **آفاق المستقبل** ، وما اذا كانت ـ بما تحمله من امكانات وتحديات ـ تدعو الى تقوية القطاع وتوسيعه أم الى اضعافه وتقليصه ؟

ولما كان المجال لا يتسع للخوض فى التطورات الحديثة فى مفهوم التنمية فحسبنا أن نذكر أن امعان النظر فى خبرة التنمية فى العقود الثلاثة الاخيرة ـ بانجازاتها واخفاقاتها ـ قد أسفر عن عدد من النتائج الهامة ذات الصلة بموضوع هذه الورقة (١٢) ٠ ومن أهم هذه النتائج ما يلى :

(أ) ان مفهوم التنمية يجب أن يتسع كثيرا ليشمل ما هو أكثر من النمو وعدالة التوزيع ، ومن الضرورى النظر الى التنمية على أنها عملية انهاض حضارى شامل ، وعلى انها عملية تحرير انسانى للفرد والمجتمع على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ٠ وفى هذا التصور تحتل عملية

التحرر من التبعية مكان الصدارة بحسبان أن التبعية هى جوهر التخلف ، وبالنظر الى ما يفرضه التقسيم الراهن للعمل على الصعيد الدولى من استغلال لموارد بلدان العالم الثالث ، وقيود على امكانات التنمية المستقلة لها ٠

(ب) تزايد الادراك كثيرا بأهمية المعوقات السياسية والثقافيه والاجتماعيه للخروج من التخلف وارساء دعائم التنمية ، وذلك بالقياس الى التركيز فى السابق على تدفق الاموال والتراكم الرأسمالى أو العوامل الاقتصاديه بشكل عام ٠ ومن ثم تزايد الاهتمام الفكرى بقضايا التغيرات فى الهياكل الانتاجية ٠ كذلك ازداد الاهتمام بقضية طبيعة السلطة السياسيه الواجب توافرها لاحداث تلك التغيرات ، **والآليات والأدوات** التى تمكن مثل هذه السلطة من احداثها ٠

(جـ) ان أهداف العدالة التوزيعية واشباع الحاجات الاساسية والقضاء على الفقر وتوفير فرص عمل كافية لم تنل فى السابق ما تستحقه من اهتمام ٠ ومن ثم فقد حظيت بنصيب وافر من البحوث والدراسات وظهرت ضمن أهداف العديد من المؤسسات القطرية والدولية ٠ وتبلور اقتناع قوى بانه لا يمكن الركون الى القوى التلقائية فى تحقيق مثل هذه الأهداف التنموية ، أو افتراض انها ستتحقق عندما (أو بعدما) يتحقق النمو فى متوسط الدخل الفردى ٠ واصبح من الواضح أن تحقيق هذه الاهداف يتطلب تدخلا واعيا من جانب الدولة ، وادراجا لهذه الأهداف على نحو صريح فى السياسات والخطط ، وابتداء من السياسات والخطط الخاصة بالاستثمار والانتاج (ماذا ننتج ؟ وكيف ننتج ؟) هذا فضلا عن بروز الحاجة الى **آليات وأدوات** خاصة لتنفيذ هذه الأهداف ومتابعة تنفيذها ٠

(د) ان التنمية المستقلة تحتاج الى وقت ليس بالقصير لانجازها وهى اذا كانت تبدأ بالضرورة بفك الارتباط مع النظام الرأسمالى العالمى ، فانها تحتاج الى جهود متواصلة بعد ذلك لبناء الأساس المادى والهياكل الاقتصادية والسياسية والأطر المؤسسية المواتية ، ولدعم القدرة التكنولوجية المحلية ، ولاقامة البنيان الصناعى المتكامل اللذان يساعدان على اطراد التنمية بالقوى الذاتية ٠ وهذه المسائل تتطلب ـ بعد توافر السلطة السياسية الوطنية ذات الارادة القوية والعزم الصادق ـ اقامة تنظيم اجتماعى لا محل فيه لاحتكار الثروة والسلطة من جانب فئة قليلة ولا مجال فيه للفوضى الاقتصادية ولا للاسراف والهدر فى استخدام الموارد ٠ وأساس التنظيم الاجتماعى المطلوب هو المشاركة الواسعة النطاق فى الثروة والسلطة والسيطرة على

الفائض الاقتصادى ، والانضباط المالى والاقتصادى ، والاقتصاد الشديد فى استخدام الموارد ، والامساك بذلك القدر من مفاتيح الاقتصاد الذى يلزم للتحكم فى تخصيص الموارد وتوجيهها فى المسار الملائم لتحقيق أهداف التنمية المستقلة · ومثل هذا التنظيم يحتاج الى ما هو أكثر من السوق **كآليات وأدوات** لتحقيق الغايات السابق ذكرها ·

(هـ) يؤكد الفكر التنموى الحديث على أهمية التعاون فيما بين بلدان العالم الثالث كسبيل من سبل تحقيق التنمية المستقلة · وذلك عن طريقين · **اولهما** : تقوية المركز التفاوضى لهذه البلدان فى الساحة الدوليه ، ودعم مواقفها فى مواجهة الدول الرأسمالية المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية ، وزيادة ضغوطها من أجل تحسين الاطار الدولي للتنمية · **وثانيهما** : تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات ، ليس فقط بتوسيع نطاق المبادلات التجارية ، ولكن أيضا باعادة تقسيم العمل فيما بينها والدخول في مشروعات للانتاج الزراعى والصناعى والعسكرى المشترك وتجميع الجهود القطرية وحشدها من اجل تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية للعالم الثالث · وبطبيعة الحال فان هذا التعاون بين بلدان العالم الثالث لن ينشأ تلقائيا ، بل هو يحتاج الى ارادة سياسية والى **آليات وأدوات ومؤسسات** تعمل على تحقيقه ·

والرأى عندى أن التطورات الحديثة فى مفهوم التنمية قد اعطت قوة اضافية لأسباب ومبررات التدخل المباشر وغير المباشر من جانب الدولة بأساليب شتى ، فى مقدمتها إقامة قطاع عام كبير وقوى ومؤثر فى دول العالم الثالث · ونبين ذلك فيما يتعلق بالتدخل من خلال القطاع العام على النحو التالى :

١ ـ أن وجود قطاع عام أمر ضرورى لقيادة التنمية وتوجيهها فى المسارات التى تكفل بناء قواعد متينة للنهضة الزراعية والصناعية والاجتماعية المستقلة على المدى الطويل · وليس هناك ما يدعو للاطمئنان اذا ما ترك الأمر للمبادأة الفردية والمشروع الخاص بأن يقوم بنيان اقتصادى متكامل يوفر القدرة للاقتصاد القومى على النمو المتواصل بقواه الذاتية · وها هي تجربة القطاع الخاص فى مصر فى الخمسة عشر سنة التى مضت منذ اعلان سياسة الانفتاح تشير الى عجز القطاع الخاص عن ارتياد المجالات الصناعية الأساسية ، بل وعزوفه بصفة عامة عن اقامة مشروعات صناعية وزراعية ذات شأن فى دعم القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى وتخفيض درجة اعتماده على الخارج والوفاء بالحاجات الاساسية للأغلبية محدودة الدخل · ان

جانبا من النكبة التى أصابت الاقتصاد المصرى مؤخرا انما يرجع الى اقبال القطاع الخاص - بعد ما فتحت الأبواب أمامه - على الأنشـــطة التجارية والخدمية التى تخدم فى المقام الأول الفئات ذات الدخول المتوسطة والكبيرة فى المجتمع ، وكذلك انخراط هذا القطاع فى الأنشطة الطفيلية التى أثرى منها نفر قليل ، بينما عانت من ويلاتها أغلبية الشعب وأصاب الاقتصاد المصرى منها شىء غير قليل من الضرر ٠

لقد بات من المؤكد فى ظروف دول العالم الثالث عامة ومصر خاصة ، أن غياب القطاع العام يعنى عدم قيام الصناعات الاســـتراتيجية التى توفر الاساس الذى تنهض عليه غيرها من الصناعات والتى تشكل ضرورة لحماية الأمن والاستقلال الوطنيين ٠ كذلك من المرجح أن التوسع فى الرقعة المنزرعة باستصلاح أراضى جديدة يظل محصورا داخل حدود ضيقة للغاية ما لم تضطلع الدولة بهذه المهمة ٠ أيضا : يكاد يكون فى حكم المؤكد أن الخروج من الحيز الكثيف بالسكان يرتهن بقيام الدولة من خلال قطاعها العام باقامة مدن جديدة وتعميرها وتوطين المشروعات العامة فيها ومن ثم اضفاء مزايا نسبية عليها ٠ وفى غياب القطاع العام الذى ينهض بهذه المهمة يبقى القطاع الخاص منجذبا الى المناطق القديمة لما يتوفر بها من مرافق وخدمات ومزايا نسبية ، ومن ثم تزداد مشكلات هذه المناطق تعقيدا ، وعلى رأسها مشكلات التكدس السكانى والتلوث البيئى ٠

٢ - **ومن الأسباب التى دعت الى قيام القطاع العام فى الماضى ولم تفقد وجاهتها فى الوقت الراهن الحاجة الى دفع الاقتصاد المتخلف دفعة كبرى الى الأمام بتنفيذ برنامج استثمارى ضخم ومتنوع** فى ظروف النقص الشديد فى النفقات الاجتماعية العامة وعدم كفاية تراكم رأس المال الخاص واتجاهه وجهات غير منتجة من وجهة النظر الاجتماعية (١٣) ٠

فمن الوظائف الرئيسية للدولة فى اقتصاد متخلف التوسع فى التراكم الرأسمالى ، ووضع الأساس الذى يقوم عليه هيكل اقتصاد ديناميكى متنوع ٠ ومن ثم فليس من الوارد اكتفاء الدولة باقامة مشروعات البنية الاساسية ، تاركة باقى مهام التنمية كى تضطلع بها الرأسمالية الخاصة ٠ بل عليها أن تقيم قطاعا عاما كبيرا ينشىء المشروعات الأساسية لقيام اقتصاد ديناميكى متكامل قادر على مواصلة النمو فى الأجل الطويل بقواه الذاتية (١٤) ٠

٣ - **ومن الاعتبارات الفنية التى دعت الى قيام قطاع عام لدفع عجلات التنمية مع حماية المجتمع من شرور الاحتكارات الخاصة والتركز فى الثروة**

والتفاوت الشديد فى توزيع الدخل ، أن الاتجاه العام للتقدم التكنولوجى يسير نحو التزايد المستمر لحجم المشروعات (١٥) · وهذا الحجم الكبير للمشروعات قد تعجز عن البدء به المشروعات الخاصة لضخامة متطلباته الماليه والفنية والاداريه ، ولارتفاع درجة المخاطرة المصاحبة له · ومن ثم فالبديل المتاح هو الدوله ممثله فى قطاعها العام · ومما يعزز من وجوب قيام الدوله بمهمه اقامه المشروعات التى يفرض التقدم التكنولوجى حجما ابتدائيا كبيرا لها (حتى بفرض قدرة القطاع الخاص على اقامتها) هو ان ذلك يمكن المجتمع من تفادى ظهور احتكارات خاصة وبالتالى مراكز قوى اقتصاديه خاصه تستغل المستهلك من جهه ، وتعمل كقوى ضاغطة على مراكز اتخاذ القرارات ووضع السياسات لدفعها فى المسارات التى تخدم مصالحها الخاصه حتى وان تعارضت مع مصلحة المجتمع من جهة ثانية · هذا فضلا عن أن قيام القطاع العام بهذه المهمة يحول دون ظهور تركز كبير فى الثروة لا يلبث ان يفضى الى تفاوت كبير فى توزيع الدخل فى المجتمع ويقوض أسس العدالة الاجتماعية التى هى أساس التنمية القائمة على المشاركة الشعبية ·

أن بعض أنصار التنمية الجديدة يدعون الى نشر المشروعات الصغيرة ويروجون لشعار : « الصغير جميل » (١٦) · كما أن بعض المبشرين بحضارة جديدة تلى الحضارة الصناعية التى يعيشها العالم المتقدم اليوم (حضارة ما بعد الصناعة) يتحدثون عن « انتهاء عصر المدن الكبرى ، نتيجة تفتيت مراكز الانتاج الصناعى الضخم ، وقيام وحدات انتاجية صغيرة ، تخضع اكثر لاحتياجات وطبيعة الاقليم ، ولرغبات المستهلكين » ، و « تغيير البناء الحالى لسوق التوزيع ، وتفتيت المؤسسات الضخمة الى وحدات أصغر وانتشارها مكانها » و « زيادة حجم الانتاج الذى يقوم به المنتج كى يستهلكه هو وليس لتقديمه الى سوق المبادلة » ، بل ويبشرون « بانحسار سلطة الدولة » (١٧) ·

حقا لقد وجدت المشروعات الصغيرة مجالا لها فى معاونة جهود التنمية فى بعض البلدان ولا يزال لها دور مفيد يمكن أن تقوم به · كذلك مكنت بعض التكنولوجيات الحديثة من الحصول بواسطة المشروعات الصغيرة على منتجات لم يكن من المتصور الحصول عليها الا من مشروعات ضخمة (كالطاقة التى أصبح من الميسور الحصول عليها من وحدات صغيرة بمدخلات بسيطة مثل الطاقة البيولوجية والطاقة الشمسية أو طاقة الرياح) · غير أنه ليس من السهل تصور أن فى امكان دولة نامية أن تقيم أسس تنمية جادة دون اقامة عدد من الصناعات الكبيرة كالصلب والسيارات والسكك الحديدية

والمطاط (الصناعات الكهروميكانيكية) ، أو القفز مباشرة الى الصناعات الجديدة التى تقوم على تكنولوجيا الالكترونيات وهندسة الجينات وأشباه الموصلات وعلم المحيطات والفضاء · فحتى الدول الرأسمالية المتقدمة لم تهدم الصناعات الكهروميكانيكية عندما بدأت فى اقامة الصناعات المعتمدة على التكنولوجيات الجديدة ،وانما استمر جانب كبير منها ، بينما نقل جانب آخر الى دول أخرى (من بينها دول العالم الثالث) ·

ومهما يكن من امر ، فان اقامة هذه الصناعات الجديده فى العالم الثالث غير ممكن دون جهود ضخمه من جانب الدوله متمثله فى الانفـــاق على مشروعات البحث العلمى والتكنولوجى وفى ارتياد المجالات الجديده وتحمل مخاطرها · والقفز الى هذه المجالات دون بناء اساس متين للانطلاق من خلال الدوله والقطاع العام قد لا يعنى سوى الارتماء فى احضان التبعيه ، مثلما تحتى ان يحدث عند اقامه المفاعلات النوويه للطاقه · فصارى القول ، ان الدعاوى الجديدة حول صغر هذه المشروعات والاتجاه لتفتيت المشروعات الكبيرة لا تضعف من ضرورة حضور الدوله حضورا مؤثرا فى عمليه التنميه، واضطلاعها بمهام رئيسيه فى التنمية من خلال القطاع العام ·

٤ ـ أن وجود قطاع عام كبير ومؤثر أمر ضرورى للسيطرة على الموارد الاقتصادية الوطنيه · وامتلاك هذه السيطرة مطلب اساسى وضروره موضوعيه فى اية دولة تسعى الى القضاء على روابط التبعية وارساء قواعد الاستقلال الاقتصادى ·

ان مجرد قيام قطاع عام أو ظهور رأسمالية دولة لا يضمن فى حد ذاته الاستقلال الاقتصادى · ولكنه يبقى مع ذلك شرطا ضروريا لتحقيق الاستقلال· ومن المرجح انه فى غياب قطاع عام قوى ومؤثر وترك الأمـــور للمبادأة الخاصة والقطاع الخاص ستتجه التنمية الى الاعتماد على الخارج وسينحو الاقتصاد نحو الاندماج فى السوق الرأسمالية العالمى ، مما يكرس علاقات التبعية ، بينما تقتضى مبادىء التنمية السليمة اقتلاعها من جذورها · ولذا فقيام القطاع العام من الشروط الضرورية لامســـاك الدولة بزمام الموقف الاقتصادى وضمان درجة معقولة من السيطرة على الموارد الاقتصادية كشرط لضمان درجة معقولة من السيطرة على توجهات التنمية ·

ولكن الاستقلال الاقتصادى لن يتحقق بمجرد قيام القطاع العام ويبقى الأمر معلقا على نوعية السياسات العامة التى تحكم هذا القطاع · وهذا أمر يتوقف على طبيعة السلطة السياسية ، أى على : من يحكم من ولصالح من ؟

فقد يستخدم القطاع العام كأداة لتكريس التبعية اذا كانت السلطة السياسية بيد فئة قليلة ترى مصلحتها فى الارتباط بالدول الرأسمالية الكبرى والسوق الرأسمالى العالمى · وقد يستخدم القطاع العام كأداة للتحرر من التبعية اذا كانت السلطة السياسية تمثل تمثيلا صادقا الأغلبية الفقيرة التى لا مصلحة لها فى استمرار روابط التبعية ·

وكما سبقت الاشارة فان أحد سبل بناء الاستقلال الاقتصادى هو التعاون على مستوى العالم الثالث · وفى هذا الصدد ، يمكن أن يكون للمشروعات العامة دور هام فى تنشيط جهود التعاون فيما بين دول العالم الثالث ، وتنفيذ مشروعات الانتاج المشترك ، والتنسيق فى مجال توفير المدخلات وتسويق المنتجات فى العالم الثالث وخارجه ·

٥ - واقامة قطاع كبير ومؤثر ضمانة ضرورية لفعالية التخطيط الذى ينعقد الاجماع على أن قدرا منه ضرورى فى كل الأحوال لتحقيق التنمية السريعة ، ولما كان اقتصاد التنمية هو من زوايا عديدة نوع من اقتصاد الحرب ، فانه لا يكفى فى هذا الشأن التخطيط الجزئى ولا التخطيط التأشيرى، بل يتطلب الأمر درجة كبيرة من الشمول والالزام اذا أريد لخطط التنمية أن تحقق درجة معقولة من النجاح ·

وهنا يبرز القطاع العام كأداة لاحكام السيطرة على مسارات العمل الاقتصادى ولدفع التنمية فى الطريق المرغوب فيه · واذا كانت المشروعات العامة يمكن أن تنشأ وتحقق بعض النجاح فى غياب التخطيط ، فان خبرات التخطيط فى العالم الثالث بل وفى الدول الرأسمالية المتقدمة تشير الى أن الخطط تبقى حبرا على ورق فى غيبة قطاع عام قوى · وغنى عن البيان ان قيام قطاع عام قوى ليس هو الشرط الوحيد الضرورى أو الكافى لنجاح التخطيط · ولكنه شرط هام جدا وينبغى أن يعطى وزنا عن باقى الشروط اللازمة لنجاح التخطيط ·

٦ - وقيام القطاع العام - خاصة من خلال التأميم - كان ولا يزال ضروريا لتمهيد المناخ السياسى الملائم للتنمية المستقلة ، ولقيام المشاركة الديموقراطية والعدالة الاجتماعية ، وهما عنصران وهدفان رئيسيان من عناصر وأهداف التنمية المستقلة · فتأميم المشروعات الخاصة الكبيرة كان - ولايزال - أحد الوسائل الضرورية لكسر سيطرة رأس المال الخاص على الحكم وانهاء احتكار السلطة القائم على احتكار الثروة ، وفتح الابواب أمام

الجماهير التى لا تملك المشاركة فى صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولاعادة توزيع الثروة لصالح هذه الجماهير ٠

وهذه الأمور ليست منقطعة الصلة بمطلب فعالية التخطيط ، ذلك أنه ليس من الوارد نجاح التخطيط فى ظروف تتسم بالتفاوت الشديد فى توزيع الدخول والثروات ، أو الاستهلاك ٠ كذلك فان نجاح التخطيط يتوقف فى النهاية على موقف ذلك القطاع الكبير من أفراد المجتمع الذى لا يملكون شيئا ومدى اقبالهم على التعاون فى تنفيذ أهداف الخطة (١٨) ٠ وغنى عن البيان أن الحصول على تعاون أغلبية المجتمع لا يتأتى بارضاء القلة الغنية وغض النظر عن احتكارها لقسط ضخم من الثروة والسلطة ٠ وانما يتأتى بانهاء احتكار هذه القله للثروة والسلطة وأتاحة أوسع مدى للطبقات الشعبية للمشاركة فيهما ٠ ومرة أخرى ، فان قيام القطاع العام ليس شرطا كافيا لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ٠ ولكنه شرط لا غنى عنه لذلك ٠ ومن المهم استكماله بالشروط السياسية والاقتصادية والادارية الأخرى التى تكفل تحقق هذه الغايات الطيبة ٠

غير أنه ينبغى أن يضاف سبب آخر الى الاسباب السابقة الموجبة لتدخل الدولة من خلال القطاع العام فى قيادة التنمية وتحريك عجلاتها فى اتجاه الاستقلال الاقتصادى وأشباع الحاجات الأساسية وتوسيع المشاركة فى الثروة والسلطة ٠ وهذا السبب يتحصل فى **أن العالم الثالث والظروف التى يمر بها اليوم غير العالم الثالث والظروف التى كان يمر بها فى الستينات والسبعينات** ٠ فالعالم الثالث اليوم فى أزمة طاحنة نتيجة للطريق الخاطىء للتنمية الذى سار فيه الكثير من بلدانه ، والذى كان من أخطر سماته الافراط فى الاستدانة الخارجية واهمال حشد الموارد المحلية وتعبئتها لزيادة الطاقات الانتاجية ، بل وترك قدر هائل من الأموال يتدفق منها الى البلدان الرأسمالية المتقدمة ٠ هذا فضلا عما أسفرت عنه السياسات التنموية السابقة من تضخم وبطالة وتفاوت شديد فى توزيع الدخل والثروة وتبعية غذائية وتكنولوجية وعسكرية، الى جانب التبعية المالية والسياسية ٠

وفى تقدير كاتب هذه السطور **أن الظروف الموضوعية القائمة فى بلدان العالم الثالث تفرض عليها تنظيم اقتصادها وادارة التنميـــة وفق مبادىء لا تختلف كثيرا عن مبادىء تنظيم وادارة اقتصاد** الحرب ٠ وفى مثل هذا الاقتصاد يتزايد تدخل الدولة ، وتزداد جرعة التدخل الادارى ولا يكتفى بالتدخلات غير المباشرة من خلال جهاز الاثمان ، كما يبرز دور المشروعات

العامة وتصبح احدى الأدوات الشديدة الفعالة فى تنفيذ سياسة « اقتصاد الحرب » (١٩) · ومن المعروف ان فترات الحروب كانتمن الفتراتالتى شهدت ظهور أو توسع القطاع العام فى البلدان الرأسمالية المتقدمة · ذلك أن ادارة التنمية شأنها شأن ادارة اقتصاد الحرب تتطلب أن تمسك الدولة بالمفاتيح الرئيسية للاقتصاد الوطنى حتى تتيسر لها السيطرة على الموارد وفرض التقشف وتحقيق أقصى درجات التعبئة للموارد وأعلى درجات الاكتفاء الذاتى وخصوصا فيما يتعلق بالأساسيات ·

ونختتم هذا القسم من الورقة بالاشارة الى أن **النظـــرة المستقبليه بعيدة المدى تقتضى بقاء القطاع العام وتوسعه المستمر** · ففيما يتعلق بمصر تحديدا ، يرى واحد من أكثر الباحثين المصريين انشغالا بالدراسات المستقبلية لمصر والوطن العربى ، وهو د· على نصار ، أن وجود القطاع العام ونموه المستمر هو أمر تفرضه فى المقام الأول احتياجات الأمن القومى المصرى الذى ارتبط على الدوام بوجود دولة مركزية فى مصر · وفى تقديره أن القطاع العام قد أصبح هو العمود الفقرى لتلك الدولة المركزية فى الوقت الراهن · كذلك مما يفرض وجود القطاع العام وتوسعه طبيعة الآفاق المستقبلية للتطور التكنولوجى والحاجة الى غزو مجالات تكنولوجية جديدة مثل احلال الموارد والمعلوماتية والهندسة البيولوجية وتوفير مصادر الطاقة المتجددة والطاقة النووية · بل انه يذهب الى أن الحاجة قد تدعو لامتداد نشاط القطاع العام الى مجال الانتاج الزراعى ، بعد ما أصبحت عناصر أساسية كالأرض والمياه فى ندرة متزايدة وتتطلب الترشيد من جانب ادارة مركزية (ووجود القطاع العام يضمن حدا أدنى من الالتزام بالترشيد فى استخدام مثل هذه الموارد النادرة) ، وبعدما أصبح البعد العربى فى تحقيق الأمن الغذائى المصرى والعربى أمرا لا غنى عنه · وأخيرا ، أن وجود قطاع عام قوى يمكن أن يساعد مصر على القيام بدور مؤثر فى المحيط العربى ، وهو ما تستدعيه ضرورات الوجود العربى ذاته فى رأى ذلك الباحث (٢٠) ·

خلاصة ما سبق هى أن الاسباب التى دعت الى قيام القطاع العام فى الدول الساعية الى التنمية فى العالم الثالث لازالت قائمة وأن وجود القطاع العام واستمراره مطلوب من منطلقات عديدة فهو مطلوب ـ أولا ـ من منطلق **الضرورة السياسية** (اعادة توزيع السلطة والثروة وكسر سيطرة رأس المال الخاص على الحكم وخلق ظروف أفضل للمشاركة الشعبية) ، وهو مطلوب ـ ثانيا ـ من منطلق الضرورة الاجتماعية (عدالة توزيع الثروة والدخل ، فضلا عن أن القطاع العام يلتزم بسياسة الدولة فيمـــا يتعلق بالأجـــور والتأمينات وظروف العمل والأسعار وهوامش الربح والضرائب بينما يجنح

القطاع الخاص عادة الى التهرب من تطبيقها) ، وهو مطلوب - ثالثا - من منطلق **الضرورة الاقتصادية** (قيادة التنمية وتوفير شرط هام لفعالية التخطيط ورفع معدل التراكم الرأسمالى وتنفيذ مشروعات لا يقدر على تنفيذها القطاع الخاص برغم ضرورتها للتنمية لضخامة حجمهـــا لاعتبارات تكنولوجية ، وبالتالى ضخامة التمويل المطلوب لها ، وانخفاض هامش الربح أو ارتفاع هامش المخاطرة) · وهو مطلوب - رابعا - من منطلق **الضرورة الوطنية** (المساعدة على التخلص من التبعية واقامة أسس اقتصاد ديناميكى مستقل قادر على النمو المتواصل بقواه الذاتية) · وهو مطلوب - خامسا - من **المنطلق المستقبلى** (أزمات الموارد وطبيعة البحث العلمى والتكنولوجى ودور مصر فى المحيط العربى والعالم الثالث) ·

بعبارة أخرى ، يمكن القول بأن وجود القطاع العام مطلوب من منطلق **الضرورات التنموية** ، وليس من منطلق عقائدى · فليست هناك اشتراكية فى مصر الآن مثلا حتى يجوز اتهام المدافعين عن وجود القطاع العام بالدفاع عن الاشتراكية (تحت تأثير تصور خاطىء يساوى بين القطاع العـــام والاشتراكية) · وعلى الذين يصرون على الربط بين الدفاع عن القطاع العام والدفاع عن الاشتراكية أن يفسروا لنا لماذا دافع عن القطاع العام بعض كبار رجال الأعمال مثل محمد أحمد فرغلى (باشا) ، واقتصاديون ليبراليون مثل الدكتور عبد الجليل العمـــرى والدكتور على الجريتلى · ان أكثـــر الذين يدافعون بحرارة عن القطاع العام فى مصر هم أكثر الناس ادراكا لتدنى مستوى الاداء فى هذا القطاع ولأوجه القصور العديدة فى سير أعماله· ولكنهم وقد انتهوا الى الضرورة الموضوعية لقيامه وأستمراره ، يعتقدون أن الأجدى هو التصدى للمشكلات التى تهبط بقدرات هذا القطاع كثيرا دون مستوى قدراته الممكنة ، والسعى لحلها ، ويرون - من وجهات نظر مختلفة - أن ذلك أمر ممكن ولا يتطلب بيع أجزاء منه سواء كانت هى الأجزاء الرابحة أو الأجزاء الخاسرة ·

ثانيا : الدعوة لبيع القطاع العام المصرى :

ان الدعوة الى بيع القطاع العام فى بلدان العالم الثالث (أو نقل ملكيته الى القطاع الخاص أو تملكيه للشعب كما يحلو للبعض أن يطلق على هذه الدعوة لتجميل بضاعتهم فى عيون الشعب) هى **جزء من فلسفة عامه** وليست مجرد دعوة اقتصادية خالصة أو حل فنى محض لمشـــكلة الديون الخارجية أو لمشكلة التمويل فى ظل عجز الموارد العامة المتاحة للتنمية أو لمشكلة ضعف مستوى الأداء فى القطاع العام ·

وهذه الفلسفة هى الفلسفة الرأسمالية الحرة التى ولى عهدها وانقضى، ولكن يحاول الرأسماليون السلفيون فى بعض الدول الرأسمالية المتقدمة والمنبهرون بالرأسمالية فى بعض دول العالم الثالث بعثها من جديد · وهى نفس الفلسفة التى يروج لنشرها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وهيئات المعونة الأجنبية تحت شعارات تحرير الاقتصاد وفتح الأبواب أمام المبادرات الخاصة وتشجيع القطاع الخاص المحلى والاستثمار الأجنبى المباشر ، والتى لا تخرج فى حقيقة الأمر عن الحث على اتخاذ اجراءات لدمج اقتصادات العالم الثالث بدرجة أكبر فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى وتكريس تبعيتها له (٢١) · ان فكرة بيع القطاع العام تتسق تماما مع ما تطلبه هذه الهيئات بدعوى التخفف من مشكلات التعثر فى سداد الديون الأجنبية ، وتتفق مع دعوتها لتخفيض الانفاق العام أو لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة دون زيادة الضرائب التى يدفعها أصحاب الدخول الكبيرة كما أنها تنفيذ عاجل لمطلب اطلاق المجال أمام القطاع الخاص المحلى والاجنبى حيث يمكن أن يتسلم القطاع الخاص « على الجاهز » مشروعات قائمة تحمل غيره (أى القطاع العام) مخاطر أقامتها وتشغيلها ·

والدعوة الى بيع مشروعات القطاع العام المصرى مطروحة منذ بداية العمل بسياسة الانفتاح الاقتصادى · وظلت الحكومة منذ عام ١٩٧٦ ترصد فى ميزانيات متتالية مبلغ خمسون مليون جنيه كحصيلة متوقعة لبيع جانب من أسهم مشروعات القطاع العام · الا أن عملية البيع لم تتم لأسباب مختلفة فى مقدمتها معارضة العاملين فى القطاع العام لها وأحجام الرأسمالية المصرية عن الشراء · ومنذ عام ١٩٨٠ نشطت الدعوة لبيع القطاع العام مرة أخرى وجرت محاولات وقدمت اقتراحات بمشروعات قوانين لتحويل القطاع العام أو أجزاء منه الى قطاع خاص · وقد تجددت الدعوة منذ منتصف الثمانينات مع تأزم الوضع الاقتصادى فى الوقت الذى يضع فيـــه القطاع الخاص والعائلى يده على حجم هائل من الأموال ·

ويمكن القول أن فكرة البيع الجزئى أو الكلى لمشروعات القطاع العام تطرح فى الساحة المصرية بدعوى تحقيق واحـــد أو أكثر من الأهـــداف السبعة التالية :

(أ) ايجاد مصدر تمويل للاستثمارات يغنى عن الاقتراض المحلى أو الأجنبى ·

(ب) غياب طبقة « مروجى المشروعات » فى القطاع الخاص ووجوب قيام القطاع العام بهذه المهمة ٠

(جـ) السيطرة على « الأموال الهائمة » وتحويل المدخرات المتزايدة الى استثمارات مفيدة ٠

(د) اخراج القطاع العام من الأنشطة غير المناسبة لطبيعته ٠

(هـ) جلب تكنولوجيا جديدة وتطوير الادارة من خـــلال المشاركة الأجنبية ٠

(و) سداد الديون الخارجية المستحقة على مصر ٠

(ز) انخفاض كفاءة المشروعات العامة وضعف مستوى الأداء فيها بالمقارنة بالمشروعات الخاصة ٠

التمويل ـ الترويج ـ السيطرة على الأموال الخاصة :

والحقيقة أن الأهداف الثلاثة الأولى تلتقى عند نقطة واحدة ٠ وهى أن القطاع الخاص غير قادر على توظيف ما يتجمع لديه من أموال وتحويلها الى استثمارات تضيف الى الطاقات الانتاجية للمجتمع ٠ وأن هذا القسم من أصحاب دعوة البيع يرون أن الامر المنطقى فى هذه الظروف هو أن يقوم القطاع العام بمهام الريادة والمخاطرة ، ويتحمـــل أعبـــاء النشأة الأولى للمشروعات ، حتى اذا أثبتت هذه المشروعات جدراتها وأجتازت المراحل الحرجة للتأسيس والتشغيل سلمتها الدولة الى هؤلاء العاجزين عن استثمار أموالهم فى القطاع الخاص ٠ وهذا المنطق يعنى فى الواقع أن القطاع الخاص المصرى هو **قطاع خاص من نوع خاص** ٠ فهو على عكس ما يفترض فى تاريخ الرأسمالية فى العالم ، لا قبل له بالمبادرة وتحمل المخاطرة وارتياد المجالات الجديدة ، ولا تتوفر لديه القدرة على التخيل والابتكار ٠ واذا كان أنصار القطاع الخاص فى العالم ينسبون اليه فضيلتين : الكفاءة فى تخصيص الموارد (قرارات الاستثمار) والكفاءة فى الانتاج (قرارات التشغيل) ، فان هذا الفصيل من أنصار القطاع الخاص المصرى يقنع بفضيلة واحـــدة ينسبها اليه وهى الكفاءة فى الانتاج ٠ (والاخيرة ليست بالضرورة حكرا على المشروعات المملوكة ملكية خاصة على ما سنرى) ٠

ان سياسة قيام الدولة بانشاء مشروعات عامة ثم بيعها عندما تنمو وتستطيع الصمود فى السوق ، وتحقق فائضا معقولا هى سياسة قديمة ٠

وقد سارت عليها اليابان فى المراحل المبكرة لتنميتها لدرجة أن البعض قد أطلق على هذه السياسة : « **النموذج الياباني** » (٢٢) · وفضلا عما ينطوى عليه هذا النموذج من قيام الحكومة بمهمة الريادة نيابة عن القطاع الخاص - وهو أمر له تكلفته - فانه ينطوى أيضا على تحويلات كبرى للأموال العامة الى القطاع الخاص حيث يتم بيع وحدات القطاع العام بأثمان أقل كثيرا من تكلفتها الفعلية « أى أن هذا النموذج ينطوى على دعم صاف لقطاع الأعمال الخاص · **وهو فى جوهره أسلوب لبناء الرأسمالية بأيد حكومة فى ظروف تعجز فيها الرأسمالية الخاصة عن الاضطلاع بمهامها المتعارف عليهـــا فى تاريخ الرأسماليات الغربية** ·

وقد علق أ· **هانسون على هذا الاسلوب على النحو التالى** : « لا يحتاج المرء أن يكون اشتراكيا ليفطن الى أن هذه الطريقة لاقامة قطاع رأسمالى من الاقتصاد هى اعتراف بعدم كفاية كل الأسس التى يقوم عليها المشروع الخاص · وتنظيم بيع المشروعات الحكومية ، وخصوصا الناجحة منها ، الى المستثمرين من أصحاب رأس المال الخاص يعنى :

(أ) الاعتراف بعدم كفاية صاحب المشروع الخاص للقيام بدور الطليعة والابتكار وتحمل الاخطار ، وهذه كلها هى مقومات موجودة فى ميدان العمل·

(ب) واتساع نطاق الملكية الخاصة وبالتالى تضييق نطاق الملكية العامة دون أية فائدة تعود على الاخيرة من الاولى ·

(جـ) وتعقيد أجهزة الرقابة الاقتصادية بتوسيع ذلك القطاع حيث يمكن لرجال الحكومة ممارسة سلطتهم بطرق غير مضمونة عن طريق الحوافز والقيود » (٢٣) ·

ويضيف هانسون الى ما تقدم تساؤلا هاما وهو : « هل المشروع الخاص مرغوب فيه طبيعيا حتى ولو كانت الحكومة تقوم نيابة عنه بكل الاعمال ؟ وهل من المحتمل أن تتفق الأرباح الناتجة من الصـــناعة (بأفتراض أن المشروعات العامة الرابحة هى التى تباع للقطاع الخاص) ، وهى المورد الرئيسى لجمع رأس المال واعادة استثماره ، بطريقة اقتصادية معقولة بمعرفة الأفراد أكثر مما لو قام بذلك رجال الحكومة ؟ » وينتهى هانســـون الى أن الهدف الأساسى لاتباع هذا الأسلوب فى بلد نام هو « أن تتعمد الحكومة ايجاد طبقه برجوازية على الطريقة اليابانية » (٢٤) ، **أى أن تتعمد الحكومة خلق هذه الطبقة حيث لا توجد ظروف ملائمة لنشأتها نشأة طبيعية** ·

والحق أنه لو كان القطاع الخاص يملك القدرة على توجيه الاموال الى استخدامات أكثر فائدة للتنمية مما لو استخدمها القطاع العام ، لما ظهرت مثل هذه الدعوة الى بيع المشروعات العامة بعد نجاحها الى القطاع الخاص، ولما احتاج القطاع الخاص أن يبنى الرأسـمالية بالوكالة · وعلى الذين يعتقدون فى قدرة القطاع الخاص على استخدام الأموال بطريقة أكثر فائدة للتنمية أن يفسروا لنا مثلا : لماذا عجز القطاع الخاص المصرى عن اقامة مصانع للصلب أو الالمنيوم أو المعدات والآلات ؟ ، ولماذا لم يتحمس رجال الأعمال فى مصر لاستثمار معدن هام كالفوسفات ، ولماذا لم تزل جهودهم متواضعة للغاية فى استصلاح الأراضى الجديدة ؟ ولماذا يفضلون المشروعات الخدمية والتجارية ذات الربح السريع والكبير ؟ ولماذا ، عندما يفكرون فى الاستثمار الصناعى · لا يتخيرون سوى الصناعات الخفيفة والاستهلاكية فى غالب الأحوال ؟ ولماذا مالت الشركات الانفتاحيـة الى الارتباط بالشركات متعدية الجنسية ؟ ولماذا فضلت بعض شركات توظيف الاموال اسـتثمار مدخرات المصريين فى الخارج ولم يوظفوها فى خدمة التنمية بالداخل ؟ ·

أن التفسير الذى نعرفه هو أن للرأسمالية الخاصة فى بلدان العالم الثالث ، وفى مصر تحديدا ، خصائص اكتسبتها على مجرى التطور التاريخى لهذه البلدان والذى كان من علاماته المميزة الوقوع فى أسر الاستعمار · فقد نشأت هذه الرأسمالية ضعيفة ومرتبطة بالشركات الاجنبية ، مستهلكة ومبددة للموارد ، ساعية الى الربح من أقصر طريق حتى اذا كان طريق الأنشطة الطفيلية · فالرأسمالية الخاصة لم تتطور فى بلدان العالم الثالث تطورا طبيعيا استجابة لاحتياجات تطوير قوى الانتاج كما حدث فى الغرب ، وانما تطورت فى أحضان الاستعمار استجابة لاحتياجات استكمال بنيـة التبعية للنظام الرأسمالى العالمى · ولذلك فقد ولدت مشوهة وعاجزة من منظور متطلبات التنمية القومية المستقلة · وحتى فى تلك الحالات التى أمكن فيها احراز نمو اقتصادى سريع (ولا أقول تنمية شاملة أو مستقلة) كما حدث فى كوريا الجنوبية مثلا ، فثمة اتفاق بين المراقبين المنصفين على أن هذا النمو ما كان ليتحقق لولا تدخل الدولة والمعاونات العديدة التى قدمتها للقطاع الخاص هناك ·

ولكن دعنا ننظر الآن فى بعض النتائج التى يمكن أن تترتب على سياسة البيع الجزئى أو الكلى لمشروعات القطاع العام من منطلق التمويل أو الترويج أو السيطرة على الاموال الهائمة وتوظيف السيولة الفاضة ·

لقد ناقش « لى روى جونز » فى أحد التقارير التى نشرتها هيئة المعونة

الأمريكية بالقاهرة هذه المسألة · ويجب أن نذكر ابتداء أن هذا الباحث يحبذ فكرة بيع أسهم مشروعات القطاع العام للأجانب ، بشرط أن يكون البيع فى كل حالة لشريك واحد أو عدد محدود جدا من الشركاء **الأجانب** ، وذلك لما يتوقعه من نتائج ايجابية من ناحية التمويل والادارة والتطوير التكنولوجى (وهو ما سوف نناقشه فيما بعد فى ضـــوء خبرة مصر مع المشروعـات المشتركة) · ولكنه لم يحبذ البيع للمستمثرين المحليين أو دخولهم شركاء فى ملكية المشروعات العامة لأسباب أعتقد أنه مصيب فيها · فمن ناحيـــة التمويل ، أى الأثر المالى لعملية البيع على المستوى القومى ، **لا يتوقع زيادة صافية فى التمويل المتاح ما لم يرتفع الميل للادخار أو يتم اجتذاب نقد اجنبى**· ومن ناحية الأثر الرقابى ، أى الانضباط المالى والكفاءة الأعلى التى يتوقعها البعض نتيجة لدخول القطاع الخاص مجالس ادارات الشركات العـــامة وجمعياتها العمومية ونتيجة لتداول هذه الأسهم فى البورصة ، فلا يتوقع هذا الباحث أن يكون هناك تأثير يعتد به للأقلية المالكة للاسهم · ومن ناحية الأثر التوزيعى ، حيث يذهب البعض الى أن سياسة البيع تعنى توزيع منافع المشروعات العامة على نطاق أوسع ، فقد انتهى التقرير الى أن الأثر التوزيعى سيكون على العكس من ذلك الافتراض اذ أن جانبا من العائد على هـــذه المشروعات سوف ينحصر توزيعه فى فئة قليلة من مالكى الأسهم ، وفى الغالب أنهم ـ أو بالأحرى أكثريتهم ـ من الطبقات العليا · وقد ضرب الباحث مثلا بكوريا الجنوبية وباكستان اللتان سلكتا طريق البيع ، وقدمتا اغـــراءات ضخمة للقطاع الخاص (طرح أسهم الشركات الناجحـــــة فى باكستان ، وضمان عائد مرتفع على الاسهم فى كوريا الجنوبية) ، ومع ذلك فقد كانت النتيجة ضئيلة ووقتية أو سلبية ، باستثناء الأثر الايجابى المتمثل فى توسيع سوق المال بأستحداث أداة جديدة للاستثمار وهى أسهم شركات القطاع العـــام (٢٥) ·

كذلك ناقش د· محمد محمود الامام فكرة بيع القطاع العام من منطلق السيطرة على الأموال الهائمة ، وذلك بتجميدها من خلال تحويلها الى أصول ثابتة بشراء شركات القطاع العام ، وهى التى طرحها د· حازم الببلاوى مؤخرا · يقول د· الامام : « اذا كان القطاع العام سىء بطبيعته (وهـــذا ما يفترضه معظم الداعين لبيع القطاع العام ، فماذا تفعل الحكومة بحصيلة البيع ؟ هل تعود الى استثمارها أم تستخدمها فى انفاق جار ؟ اذا قامت بالانفاق فان معنى هذا أن تتولى الحكومة القضاء نهائيا على المدخرات وتثبيت المشكلة التى تعانى منها الدولة · اما اذا كان القصد هو أن تقوم الدولة باستثمار الحصيلة فان هذا يعنى اقامة قطاع عام بديل ، رغم أنه « قطاع

لا بدفع منطقة الى الكفاءة الاقتصادية » على حد قول د· البيلاوى · واذا كان هذا هو القصد فاننا نواجه تناقضا من نوع آخر وهو أن القطاع الخاص عندما توافرت لديه الاموال عجز خياله « القناص للفرص » عن اضافة فرص استثمار جديدة، فكان لابد من تسليمه استثمارات قائمة · ويبقى السؤال قائما : ماذا بعد أن تجمدت تلك الأموال فى هذه الاستثمارات ؟ هل يهبط الوحى فجأة على القطاع الخاص ليصبح مبدعا ؟ » · كذلك انتهى د· الامام الى أن نقل النشاط الانتاجى من القطاع العام الى القطاع الخاص لا يعنى أن تزداد تلقائيا سيطرة الدولة على الموارد · بل أنه على العكس من ذلك يفرض على الدولة البحث عن أساليب اضافية للسيطرة · وذلك لأن مبادرات القطاع الخاص تعتمد على مؤشر الربحية الخاصة كما تعكسها قوى السوق ، بينما تتطلب التنمية المستقلة المتوجهة الى اشباع الحاجات الاساسية فى اطار من الاعتماد على النفس اعمال مؤشرات العائد الاجتماعى · ومن ثم تبرز الحاجة الى ايجاد وسائل (غير مباشرة فى الغالب وأقل فاعلية) لتوجيه نشاط المشروعات العامة التى تحولت الى مشروعات خاصة فى المسار الذى يتفق مع الصالح الاقتصادى العام (وهو ما تضمنه الاقتباس السابق من هانسون) (٢٦) ·

والحقيقة أن افتراض أن الأموال التى ستحصلها الدولة من بيع القطاع العام سوف تتحول الى استثمارات عامة جديدة قد لا يكون هو الاحتمال الوحيد الممكن تحققه · فالايرادات الجديدة قد تنفق على أى شىء ابتداء من تحسين الرعاية الصحية فى المستشفيات العامة الى زيادة مبانى الادارة الحكومية واعادة تجهيزها بالفاخر والمستحدث من الأثاث والمفروشات · وقد تستخدم الايرادات الجديدة فى زيادة أجور ومرتبات العاملين فى الحكومة ، أو زيادة عدد الوظائف الحكومية والاضافة الى البطالة المقنعة فى الوزارات والمصالح الحكومية · وليس من المستبعد أن تتخذ زيادة ايرادات الدولة من بيع المشروعات العامة ذريعة لتخفيض الضرائب بدعوى تشجيع القطاع الخاص · كذلك يمكن أن تستخدم حصيلة البيع فى سداد الديون العامة المحلية أو الاجنبية (اذا تضمنت حصيلة البيع جزءا بالنقد الأجنبى) · أى أن الاحتمالات كثيرة لكيفية التصرف فى حصيلة بيع القطاع العام ، وليست كلها مما يؤدى الى زيادة صافية فى الاستثمارات أو حتى الى زيادة الانفاق الجارى الذى يفيد الفقراء ومحدودى الدخل أكثر من غيرهم ·

وثمة اعتراض آخر على فكرة قيام الحكومة بوظيفة مروج المشروعات· فتكرار عملية انشاء المشروعات العامة وطرحها للبيع يعنى أن تكوين القطاع

العام أو محتواه من المشروعات والأنشطة سيكون معرضا للتغير باستمرار ٠ بعبارة أخرى سينتج عن هذه العملية وجود **قطاع عام متحرك غير ذى هوية ثابتة** ، ومن ثم تتفاوت قدرته على قيادة عملية التنمية من وقت لآخر حسب ما يضمه هذا القطاع العام من مشروعات وأنشطة ٠ وغنى عن البيان أن ضرورة القطاع العام للتنمية المستقلة التى تناولناها فى القسم الأول من هذه الورقة لا تعنى أن أى قطاع عام يفى بالغرض ، مهما كانت القطاعات التى يعمل فيها أو مزيج الأنشطة التى يمارسها ٠ فأداء القطاع العـــام لدوره القيادى فى تحقيق التنمية المستقلة يفترض أن يكون لذلك القطاع حجما مؤثرا وسيطرة فعالة على نسب معينة من النشاط فى عدد من المجالات ذات الاهمية فى تحريك الاقتصاد القومى ٠ ومثل هذا الافتراض لا يمكن الاطمئنان الى تحققه عند الاخذ بفكرة البيع وقبول اضطلاع الحكومة بمهمة « سمسار » المشروعات ٠

كان الأجدر بمن أثاروا قضية المدخرات المتزايدة للقطاع الخاص دون توظيف منتج وقضية أموال هذا القطاع الهائمة على وجهها فى الداخـــل والخارج ، أن يعنوا أولا بالبحث عن أسباب هذه الظاهرة ٠ وكان عليهم أن يتحققوا مما اذا كان الحل الذى يتلاءم مع هذه الاسباب ولا يخلق للمجتمع مشكلات اضافية هو شراء مشروعات القطاع العام بهذه الأموال ٠ وذلك حتى لا يبدو الامر وكأنه مجرد اقتناص أية ذريعة لتصفية القطاع العام مهما كانت النتائج ٠ والظاهر هو أن هذه الظاهرة تكمن فى :

(أ) قصور السياسة الضريبية وعجز الجهاز الضريبى عن اقتطاع حق الدولة فى هذه الأموال ٠ ولو كانت هناك سياسة ضريبية فعالة ولو لم تسرف الدولة فى منح الاعفاءات الضريبية ، لاختفى ربع هـــذه المشـــكلة على الأقل ٠

(ب) خلل السياسة الائتمانية وفوضى النظام المصرفى مع تضخم عدد البنوك والتنافس على منح الائتمان حتى لو ضرب عرض الحائط بالضمانات والاشتراطات المتعارف عليها ، الأمر الذى جعل أصحاب الأعمال يحجمون عن تشغيل أموالهم ويستسهلون الحصول على أموال البنوك ٠ ولو كان النظام المصرفى يتصف بدرجة أكبر من الانضباط والعقلانية ، لاختفى ربع آخر من مشكلة السيولة الفائضة ٠

(جـ) عجز الدولة عن توفير قنوات ادخارية ملائمة لاستيعاب هـــذه

الأموال ، خاصة مع تصاعد موجات التضخم وفشل السياسة الاقتصادية فى مكافحته · وكذلك قصور سياسة الاستثمار وعجز الجهاز المصرفى وسوق المال عن تحويل المدخرات الى استثمارات نافعة ومواجهة المستثمر الجاد لعقبات لا حصر لها اذا أراد الدخول فى مجالات الاستثمار الانتاجى ، بينما تكثر الاغراءات للعمل فى الأنشطة التجارية والطفيلية ·

المشترى المحتمل :

لقد ناقشنا اقتراح البيع حتى الآن بفرض أن القطاع الخاص يقدر فعلا على شراء القطاع العام ، أو أجزاء كبيرة منه · ولكن الأمر ليس بهذه البساطة · ويتعين أن نطرح السؤال صراحة : لو افترضنا أن مسألة البيع مطروحة ، فمن سيشترى القطاع العام ؟

دعنا أولا من مسألة أن « الشعب » هو الذى سيشترى القطاع العام ، وهو ما ينطوى عليه الشعار الخادع : تمليك القطاع العام للشعب · فأغلبية الشعب فقيرة أو محدودة الدخل ولا تملك أكثر من ثمن شراء قوتها اليومى ، ولا دراية لها بسوق المال وبيع أو شراء الأصول المالية · اذن المقصود بالشعب فى هذا الشعار ليس أكثر من القلة صاحبة الدخول العليا والثروات الكبرى فى المجتمع وقد يكون من المفيد أن نذكر أنه حتى فى المملكة المتحدة التى قطعت شوطا لا بأس به فى اتجاه بيع المشروعات العامةوطرحت أسهمها بأسعار مخفضة ، فان نسبة الشعب البريطانى التى لا تملك أسهما تزيد عن ٩٠٪ (٢٧) ·

وطبقا لتصريحات رئيس مجلس الوزراء فى أغسطس ١٩٨٧ لا يستطيع القطاع الخاص أن يشترى بكل ودائعه بالجنيه المصرى أكثر من ٨٪ من القيمة السوقية لأصول القطاع العام (٢٨) · ولذا فاذا كان القطاع الخاص عازما حقا على شراء نسبة كبيرة من أصول القطاع العام فعليه أن يدفع من ودائعه الموجودة بالخارج · وقد وصلت هذه الودائع فى بعض التقديرات الى ١٢٠ مليار دولار ، وان كانت التقديرات الأكثر واقعية تهبط بها الى ١٥ ـ ٢٠ مليار دولار ، قد تشمل أولا تشمل الأموال المستثمرة لشركات توظيف الأموال بالخارج والتى تتراوح بين ٦ و ١٠ مليار دولار (٢٩) ·

البيع للأجانب :

واذا كانت أموال القطاع الخاص المحلى لا تشترى سوى نسبة ضئيلة

من مشروعاته ، فسوف يبقى للأجانب نصيب وافر يستطيعون شراءه من مشروعات القطاع العام · وفكرة البيع للأجانب مطروحة بصراحة فى الساحة المصرية · وقد احتدم الجدل حولها فى الصحافة المصرية عندما طرح البعض فى ١٩٨٧ بيع أسهم شركة قناة السويس واستخدام الحصيلة فى سداد ديون مصر · والى جانب طرح فكرة البيع للأجانب على سبيل مقايضة الدين الأجنبى لمصر بملكية أصول انتاجية مصرية ، تطرح الفكرة أحيانا فى صورة مشاركة الأجانب مع القطاع العام المصرى لتطوير المشروعات العامة تكنولوجيا واداريا وتمكينها من غزو أسواق التصدير وما الى ذلك ·

والسؤال الذى يتعين طرحه ابتداء هو : **هل من المستحب أن يتملك الأجانب اصولا انتاجية فى بلد يعانى أصلا من التبعية والمفروض أن يسعى الى التخفف من ارتباطاته بالسوق الرأسمالى العالمى والشركات متعديه الجنسية** ؟ وحتى لو كانت الحجة فى البيع للأجانب هى التخلص من الديون الأجنبية بمقايضتها بحصة يمتلكها الاجانب فى أصول القطاع العام ، أليس ذلك هروبا من الرمضاء الى النار ؟ أن الدعوة لسداد الديون فى صورة اسهم يشارك بها الأجانب فى ملكية رأس مال القطاع العام ـ علاوة عما فيها من نصب واستغلال (٣٠) ـ هى دعوة اختيارية للاستعمار ، بعد ما أفنت اجيال متعاقبة من المصريين حياتها فى النضال ضد الاستعمار الذى فرض على البلاد فى الماضى · ان بيع القطاع العام للأجانب كفيل بتكريس نفس مفهوم التنمية الذى ساد فى السنوات الخمسة عشر الماضية ، وأدى الى الأزمات التى نعيشها اليوم ، وهو مفهوم التنمية المعتمدة على الخارج والتى يهيمن على توجيهها أصحاب المصالح الأجنبية ·

ودعك من القول بأن الاجانب لن يسيطروا على اقتصادنا اذا سمحنا لهم بشراء مالايزيد عن ٤٩٪ من أسهم المشروعات التى تطرح للبيع · فهو كلام صحيح فى ظاهره ،و لكنه فاسد فى باطنه ، وباطل بطلانا عظيما بمنظور المدى الطويل · ذلك أن السيطرة الأجنبية لم تعد تعتمد على ملكية رأس المال ملكية كاملة أو حتى ملكية جزئية · بل ان الاجانب أنفسهم صاروا يحبذون فكرة المشاركة فى رأس المال بدلا من الملكية الكاملة ، تقليلا للمخاطر التى يمكن أن تواجههم عندما يعملون على أرض غير أرضهم · بل ان المشاركة أصبحت سلاحا من أسلحة الاستعمار الجديد ، لأنها أقل استفزازا للمشاعر الوطنية من الملكية الكاملة لرأس المال · وعلى كل حال ، فالأهم من المشاركة فى الملكية هو السيطرة التكنولوجية والتسويقية والادارية · فيكفى اذن تملك الأجانب لنسبة بسيطة من رأس المال تكون بمثابة جواز مرور للسيطرة

التكنولوجية والتسويقية والادارية ، واخضاع الموارد الوطنية للمصـــانع الأجنبية · أضف الى ذلك أنه لو انتشرت ملكية الاجانب فى قطاعات مختلفة من الاقتصاد بنسب تقل عن ٥٠٪ فى كل قطاع ، فان هذا الاجراء سوف يمثل تغلغلا أجنبيا فى منتهى الخطورة · وسوف يضمن هذا الانتشار للاجانب أن يسيطروا على حلقات الاتصال بين القطاعات التى تمثل المراكز العصبية للاقتصاد ، ومن ثم يتمكنون من الهيمنة عليه ·

ومن جهة أخرى ، فان بيع وحدات القطاع العام أو المرافق الحيوية للأجانب هو طريق اذا بدأناه ، فليس من السهل أن نعرف نهاية مأمونة للسير فيه · ولهذا فلم يكن الغريب بعد ما سمحنا للأجانب بالاستثمار فى مصر ، وبعد سماحنا بقيام شركات مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وبعد ما عهدنا بادراة بعض فنادق القطاع العام الى الأجانب ، وبأعطاء مهمـــة تنظيف مطار القاهرة لشركة أجنبية ·· لم يكن من الغريب بعد ذلك أن يخرج علينا مواطنون مصريون ينادون ببيع قناة السويس للأجانب أو يدافعون بمنطق اقتصادى سقيم عن تأجير قواعد عسكرية لدول أجنبية · واذا سرنا فى هذا الطريق ، فلم لا نتوقع أن نسمع فيما بعد عن دعوات لبيع الهرم أو النيل أو الصحراء الغربية للأجانب ، حتى يعيش المصريون غرباء فى وطنهم لا يملكون من أسباب الكرامة أو حرية الارادة أو الاستقلال شيئا · فهذه الأمور لا تنشأ فى فراغ ، وانما تستلزم قاعدة مادية ·ومن هنا أدرك المناضلون الوطنيون منذ زمن بعيد أن الاستقلال الســـياسى لا ينفصل عن الاستقلال الاقتصادى ، ويصبح شعارا فارغا من أى مضمون اذا لم يستند الى سيطرة وطنية على موارد البلاد ·

أما عن الدعوة لمشاركة الأجانب فى ملكية مشروعات القطاع العـــام بحجة التطوير الادارى والتكنولوجى وما الى ذلك ، فقد أصبح لدى مصر خبرة مريرة فى هذا المجال ، أن لم تتعظ منها فلا ندرى بأى شىء آخر يمكن أن تتعظ · والى أن نعود الى هذه القضية فيما بعد ، فحسبنا أن نذكر أن أداء هذه الشركات المشتركة قد جاء مخيبا للآمال ، وأنه بمقاييس الربحية التجارية كان العائد على المال المستثمر فى هذه الشركات أقل بكثير من العائد على المال المستثمر فى شركات القطاع العام غير المشتركة ·

بيع الرابح أم الخاسر ؟

لاحظ أن البعض يتحفظ فى طرح الدعوة لبيع القطاع العام بالقول أن المقصود ليس بيع القطاع العام كله وانما بيع أجزاء منه فقط · وهذا يثير

سؤالا هاما : ما الذى يباع من القطاع العام : الأجزاء الناجحة أو الرابحة أم الأجزاء المتعثرة أو الخاسرة ؟

ان بيع الأجزاء الناجحة أو الرابحة من القطاع العام - وهى الأجزاء التى يسهل العثور على مشتر لها ، أو على الأقل تغرى الباحثين عن الربح بالشراء - معناه القاء مزيد من الاعباء على الحكومة بترك المشروعات المتعثرة والخاسرة لديها وحرمانها من الموارد التى كانت تتحصل عليها من الشركات الرابحة وتساعد الشركات الخاسرة على الاستمرار · وكان المقصود من بيع الرابح من وحدات القطاع العام هو أن تصبح الحكومة البقرة الحلوب للقطاع الخاص ، يعتصر ضروعها لاخر قطرة ، ولا يسهم بشىء يذكر فى تسمينها ، أى فى دعم مواردها · والثابت أن القطاع العام هو أفضل المتعاملين مع الخزانة العامة · فطبقا لتصريحات رئيس مجلس الوزراء بلغ الفائض القابل للتوزيع من القطاع العام بعد سداد الضرائب ١ر٤ مليار جنيه فى عام ١٩٨٦ ، وبلغت الضرائب المسددة ٢ر١ مليار جنيه كما بلغت اشتراكات التأمينات التى دفعها القطاع العام ٤ر١ مليار جنيه فى نفس العام · وفى نفس الوقت بلغت خسائر القطاع العام ٣ر١ مليار جنيه ، مما يعنى أن الفائض الصافى للقطاع العام هو ٨ر٢ مليار جنيه فى ذلك العام (٣١) · فياترى هل ستتمكن الخزانة العامة وهيئة التأمينات من الاستمرار فى تحصيل مثل هذه المبالغ بعد تحول المشروعات العامة الى مشروعات خاصة؟ ان خبرة هذه الجهات مع القطاع الخاص المصرى ترجح أن الاجابة ستكون بالنفى ·

أما اذا طرحت الأجزاء الخاسرة من القطاع العام للبيع ، فالسؤال الذى يطرح نفسه فورا هو : من ذا الذى سيقبل على شراء الشركات أو الهيئات الخاسرة ؟ وبأى ثمن يمكن أن يشترى هذه البضاعة الخاسرة ؟ وما الذى يدفعه الى الشراء ؟ الراجح أن من يشترى شركة خاسرة سوف يشتريها بأبخس الاثمان ، وبنية تحقيق كسب كبير باعادة بيعها مفككة على نحو ما يفعل تجار « وكالة البلح » ، أو تغيير شروط استغلالها (مثلا رفع أسعار البيع وتغيير مواصفات المنتج وطرد العمالة الزائدة أو خفض أجور العمال)، أو باستثمار أموال جديدة فيها (اذا كانت الخسارة راجعة الى عجز رأس المال أو الحاجة الى أموال لسداد مديونيات متأخرة والتخلص من عبء سداد الفوائد المرتفعة والمتراكمة عليها) · وهذا المسلك يثير تساؤلات عديدة : لماذا تفرط الدولة فى بيع ما تمتلكه من أصول بثمن بخس ؟ واذا كانت المشكلة هى أن خسارة الشركات ترجع الى الحاجة الى تصحيح أسعار منتجاتها ورفع عبء التسعير الاجتماعى للمنتجات عن كاهل الشركات أو ازالة التكلفة

الاجتماعية لتشغيل عمالة زائدة ، فلم لا تقدم الدولة على هذه الخطوات دون حاجة الى التفريط فى رأسمالها ؟ أما اذا كانت المشكلة راجعة الى نقص رأس المال ، أفلا يكون من الأصوب أن تطلب الدولة من البنوك العامة تحويل مديونية هذه الشركات لديها الى مساهمات فى رأس المال ، أو أن تطلب الدولة من البنوك وشركات التأمين المملوكة للقطاع العام الاكتتاب فى زيادة رأس مال هذه الشركات ؟ وهذا المطلب لن يكون مستغربا بعدما أقدمت البنوك وشركات التأمين التابعة للقطاع العام على المساهمة فى الشركات والبنوك الانفتاحية التى هى بحكم قانون الاستثمار شركات خاصة ، والتى ثبت فشل معظمها ، كما سيرد ذكره فيما بعد ٠

قضية الكفـــاءة :

ناقشنا حتى الآن فكرة بيع مشروعات القطاع العام من منطلق ايجاد مصدر لتمويل الاستثمارات عوضا عن الاقتراض المحلى أو الأجنبى ، ومن منطلق قيام الحكومة بمهمة مروج المشروعات ، ومن منطلق السيطرة على الأموال الهائمة ٠ كما ناقشنا دعوة البيع للاجانب سدادا للدين الخارجى أو جلبا للتكنولوجيا الحديثة وفنون الادارة المتطورة ٠ وبقى لنا أن نتناول فكرة البيع من منطلقين آخرين سبق الاشارة اليهما ، وهما :

(أ) اشتغال القطاع العام بانشطة غير ملائمة لطبيعته ويحسن تركها للقطاع الخاص ٠

(ب) انخفاض كفاءة القطاع العام بالمقارنة بالقطاع الخاص ٠

وهناك صلة قوية بين هذين المنطلقين ٠ ذلك أن الأول ينطوى على أن القطاع العام أقل كفاءة من القطاع الخاص فى **بعض المجالات** ، بينما يتضمن الثانى أن القطاع العام أقل كفاءة **على الاطلاق** من القطاع الخاص ٠ ولذا يمكن مناقشة هذين المنطلقين معا تحت عنوان « قضية الكفاءة » ، ولنا عدد من الملاحظات بالنسبة لهذه القضية :

(أ) يجب أن نتخلص من اعتقاد خاطىء ، ولكنه شائع ، بأن شركات القطاع العام كانت رابحة قبل التأميم ، ثم أصبحت خاسرة بعد تأميمها ٠ فقد ورث القطاع العام عددا كبيرا من الشركات الخاسرة عند اعلان قرارات التـأميم (٣٢) ٠

(ب) من الخطأ الاعتقاد بأن كل شركات القطاع الخاص رابحة وكل

شركات القطاع العام خاسرة • ففى الحالتين هناك الرابح وهناك الخاسر • وقد سبق أن أشرنا الى أرباح وخسائر بعض الشركات والهيئات العامة • ونشير الآن الى أن هناك « ٣٧٠ شركة انفتاحية تعيش حاليا وضع افلاس فعلى • ولا يحميها من اعلان الافلاس الا سكوت البنوك الدائنة عن مطالبتها بديونها » (٣٣) • كما نذكر أن دراسة لأوضاع الشركات المشتركة (وهى شركات خاصة بحكم قانون الاستثمار أيا كانت نسبة مساهمة شركات القطاع العام فيها) قد أوضحت أن نسبة العائد على اجمالى الأموال المستثمرة (وقد كان أكثر من نصفها قروضا من البنوك) لم تزد عن ٤ر١٪ فى سنة ١٩٨٤ ، وبلغت ٧٪ خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ (٣٤) • وعلى عكس الشائع، فان المعلومات المتاحة لا تؤيد الفرض القائل بأن القطاع العام يدخل فى تكوين شركات بحثا عن رؤوس الأموال • فقد وجد أن مساهمات القطاع العام كانت تزيد عن مساهمات الشريك الأجنبى فى رؤوس أموال هذه الشركات المشتركة • كذلك لم يتضح أن تكوين هذه الشركات كان مدفوعا بدوافع التطوير التكنولوجى أو الادارى أو التسويقى • والظاهر أن الدافع الأساسى كان هو التخلص من القيود على حركة الادارة فى شركات القطاع العام(٣٥)•

(حـ) تؤيد الدراسات الدولية المقارنة لأداء الشركات العامة والخاصة، أنه ليست هناك أسباب للتفوق كامنة فى طبيعة الشركات المملوكة للقطاع الخاص ، وأن الشركات التى تتمتع بالكفـــاءة موجـــودة أيضـــا فى كل من هذين القطاعين • ففى دراسة للنقل الجوى ، لوحظ أن شركة الخطوط الجوية البريطانية وهى شركة قطاع عام لم تكن تدار بكفاءة بالمقارنة بشركات الطيران الخاصة العاملة فى المملكة المتحدة أو غيرها من الشركات الأجنبية الخاصة • ولكن ذلك لا يعنى أن الملكية العامة هى السبب فى ضعف مستوى أداء هذه الشركة • فالمقارنة مع شركات عامة وخاصة أخرى ، قد أوضحت أن أكفأ شركة للطيران فى العينة التى تمت دراستها هى شركة الخطوط الجوية الكندية ، وهى شركة قطاع عام • وقد أرجعت الدراسة الفارق فى مستوى الأداء بين الشركتين الى أن الشركة الكندية تعمل فى سوق تنافسية للطيران وهى سوق الطيران فى أمريكا الشمالية . بينما معظم الخطوط التى تعمـل عليها الشركة البريطانية محكومة باتفاقات تحدد عدد الشركات العاملة عليها وأسعار التذاكر وطاقة التشغيل • أى أن انخفاض الكفاءة مرجعه غيـــاب المنافسة ، وليس طبيعة الملكية (٣٦) • كذلك لوحظت نتائج مشابهة فى سوق النقل بالعبارات والهوفركرافت • غير أن المصاعب لم تكن دائما من نصيب الشركات العامة فى هذا المجال • فقد فشل عدد من الشركات الخاصة عندما دخلت هذه السوق التى تتسم بدرجة عالية من المنافسة واضطرت بعد سنوات

من الخسارة الى بيع عملياتها الى شركات أكبر · والمغزى هو أن الشركات الخاصة ليست شركات كفء بالضرورة ، أى لسبب كامن فى كونها مملوكة ملكية خاصة ، وأن ضغوط السوق أكثر فاعلية فى التخلص من الشركات ضعيفة الأداء فى القطاع الخاص عنها فى القطاع العام · كذلك لوحظ أن تحول بعض الشركات من نطاق الملكية العامة الى نطاق الملكية الخاصة ، لا يجعلها أكثر كفاءة اذا ظلت تتمتع بأوضاع احتكارية · والمثال على ذلك شركة الغاز البريطانية التى تعمل فى بيع الأجهزة المنزلية التى تشتغل بالكهرباء أو بالغاز · وأخيرا أوضحت بعض الدراسات أنه حيثما توجد منافسة فى السوق ، فان التفوق فى الأداء لا يكون بالضرورة من نصيب القطاع الخاص · فقد كان التفوق فى الأداء لشركات عامة فى بعض أسواق الكهرباء فى أمريكا وأسواق التأمين فى المانيا الغربية فبرغم خضوع هذه الشركات لقواعد تفصيلية فيما يتعلق بالأسعار والأرباح ، الا أنها كانت تعمل فى سوق تمويل الشركات الخاصة ولا تسيطر فيه الشركات العامة الا على نصيب صغير نسبيا ، أى فى سوق تنافسية للغاية (٣٧) ·

ولذا تخلص الدراسة المشار اليها الى نتيجة تبدو منطقية للغاية ، وهى أن الملكية ليست فى حد ذاتها هى الدافع للكفاءة ، وانما الدافع ينتج من التفاعل بين الملكية والمنافسة · « فعندما تكون أسواق المنتجات تنافسية ، فان الأداء الأضعف يعاقب بتناقص نصيب الشركة من السوق وانخفاض أرباحها · واذا كانت أسواق رأس المال فعالة ، فان هذا يؤدى الى انسحاب الشركات الخاصة الفاشلة من السوق · وهكذا فان الانضباط الذى يفرضه السوق التنافسى وسوق رأس المال يؤدى الى تحسين الأداء فى القطاع الخاص أكثر مما يؤدى اليه فى القطاع العام » (٣٨) ·

(د) ان مقولة الكفاءة المتميزة للقطاع الخاص وأن الحكومة هى أسوأ تاجر وأتعس صانع التى رددها آدم سميث والتى يرددها البرجوازيون السلفيون فى المراكز الرأسمالية ومن يدورون فى فلكهم من أبناء العالم الثالث ·· هى مقولة اذا جاز انطباقها فى عهد المشروعات الفردية الصغيرة فى القطاع الخاص حيث لا تنفصل الملكية عن الادارة ، فانه لا يسوغ تطبيقها فى عهد الشركات الضخمة ذات الفروع العديدة محليا ودوليا والتى تضطلع بشئونها ادارة محترفة · فاذا كانت هناك فوارق ملموسة فى ادارة الشركات الكبرى العامة والخاصة ، فأن ذلك لا يرجع فى المقام الأول الى اختلاف طبيعة الملكية · وانما يرجع ـ بغرض التساوى فى ظروف السوق وسلامة القرار الاستثمارى أصلا ـ الى ما يلقى على كاهل المشروعات العامة عادة

من أعباء اجتماعية (دعم غير مباشر ، عمالة زائدة ، مشاركة فى الربح ... الخ) ، وعدم الفصل بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية فى ادارة هذه المشروعات (٣٩) . واذا تم هذا الفصل (وتم أيضا اصلاح المناخ العام للادارة الاقتصادية) فليس هناك ما يحول دون تفوق المشروعات العامة على المشروعات الخاصة ، خاصة مع ميل المشروعات العامة للتمتع بميزة الحجم الأكبر والامكانات التكنولوجية الأرقى .

(هـ) وحتى اذا سلمنا ـ جدلا ـ بأن المشروع الخاص أكفأ من المشروع العام فى ظروف موجدة ، أى دون اغداق للامتيازات على القطاع الخاص وتكبيل القطاع العام بالأعباء الاجتماعية ، فأن مجموع نشاط المشروعات الخاصة فى ظل « تحرير » الاقتصاد قد ينطوى على ضياع وهدر كبير للموارد من المنظور القومى أو الكلى . بعبارة أخرى ، اذا كانت المشروعات الخاصة تحقق الكفاءة على المستوى الجزئى ، فأن محصلة هذه المشروعات قد لا تحقق الكفاءة على المستوى الكلى . وقيام المشروعات العامة يساعد على تطبيق الفجوة بين الكفاءة على هذين المستويين بما يوفره من ظروف مواتية للتخطيط الفعال . ومن المفيد فى هذا الصدد أن نذكر ما قاله د. الامام من « أن الصالح الاقتصادى العام يفرض الالتزام بمعـــايير تختلف عن تلك التى يسترشد بها القطاع الخاص ، خلال المراحل الاولى للتنمية التى يتصف فيها الهيكل الاقتصادى بالاختلال والتى تحتاج الى نظرة أبعد مما يأخذ به القطاع الخاص . أن ضرورة القطاع العام هى ضرورة اقتصـــادية قبل أن تكون ضرورة اجتماعية تعـــزى اليه كمـــا لو كانت هى الضرورة الوحيـــدة لوجوده » (٤٠) .

(و) ان القول بأن القطاع العام له أنشطة تتلاءم مع طبيعته ، والقطاع الخاص له مجالات أخرى تتفق مع طبيعته أيضا ، هو قول محل نظر على أحسن الاحتمالات . واذا قصرنا المعالجة على الدول النامية ، فسوف نجد أن بعض المجالات مثل الصناعات الثقيلة تؤول الى القطاع العام ، ليس بالضرورة لاعتبارات الكفاءة الاكبر فى الادارة والتشغيل عن القطاع الخاص ، ولكن لاحجام القطاع الخاص عن الدخول فيها لضخامة النفقات الاستثمارية وطول فترة الانتظار ريثما يتحقق عائد مجز ، وربما انخفاض العائد أصلا بالمقارنة بالعائد من أنشطة أخرى ، أو لارتفاع درجة المخاطرة . ومن جهة أخرى ، فمن المستحب أن تبقى الصناعات الثقيلة وبعض الأنشطة الأساسية فى مجالات المصارف والتأمين والنقل الجوى والسكك الحديدية وما اليها من « القمـــم المهيمنة » للاقتصاد ، فى اطار الملكية العامة حتى يمكن للدولة السيطرة على حركة الاقتصاد القومى والتوجه نحو التنمية المستقلة .

أما باقى المجالات فيمكن أن يعمل فيها القطاعين العام والخاص دون احتكار أى منهما لأى مجال · وكما يقول د· على السلمى « أى نشاط يمكن أن تقوم عليه ادارة قطاع عام أو ادارة قطاع خاص » (٤١) · لقد انتقد البعض مثلا قيام شركات القطاع العام ببيع سندوتشات الطعمية والفول أو بيع السمك المقلى والمشوى من منطلق أن القطاع الخاص يستطيع أن يقوم بهذه الانشطة بكفاءة أكبر · ولكن أحدا لم يقدم الدليل على أن شركات القطاع العام التى تؤدى هذه الخدمات هى شركات فاشلة لأسباب متصلة بعجز الادارة الداخلية لها ، وليس لأسباب خارجة عن ارادتها مثل التسعير الاجتماعى · والواقع أن دخول القطاع العام فى مثل هذه المجالات يمكن أن يشكل أداة للحد من شطط القطاع الخاص فى رفع الأسعار ، ومن ثم توفير مثل هذه الأطعمة الشعبية بأسعار معقولة لعامة الناس · والغريب أن من هاجموا القطاع العام لقيامه ببيع الفول والطعمية ، لم يحركوا ساكنا عندما تحول بيع الفول والطعمية الى بيع الشاورمة والكباب التى لا يمكن وصفها بأنها أطعمة شعبية · ومع ذلك فليس هناك ما يمنع من اشتغال القطاع العام بانتاج سلع أو خدمات غير شعبية · فطالما كانت هذه العمليات ناجحة بمقياس الربحية التجارية ، فانها تكون مفيدة من حيث أنها يمكن أن تساعد على تسعير بعض المنتجات الشعبية بأسعار معتدلة · وهى سياسة قد لا تستطيع الدولة مطالبة القطاع الخاص باتباعها ·

وربما يكون من المفيد أن نذكر أن تقديم الاطعمة الشعبية فى الدول الرأسمالية المتقدمة يتم فى حالات كثيرة من خلال شركات خاصة ضخمة ذات سلاسل منتشرة فى ربوع البلاد (مثل ويمبى وكنتاكى فرايد تشيكن وماك بيرجر) ، ولا يقتصر تقديمها على المشروعات الصغيرة والقطاع غير النظامى كما هو الشأن فى معظم الدول النامية · وهذه الشركات الضخمة تنفصل فيها الملكية عن الادارة ويقوم على ادارتها مديرون بالأجر · ولا يرجع نجاح هذه الشركات الى كونها مملوكة ملكية خاصة ، وانما الى توافر المقومات الادارية والتنظيمية والتسويقية السليمة ، وعدم أقتصارها على الادارة المباشرة والتجائها الى نظم مرنة مثل التوكيل والتأجير طبقا لشروط ملزمة (كما هو الشأن عندنا فى بيع المنتجات البترولية فى محطات الخدمة) · وليس هناك ما يحول دون اتباع شركات قطاع عام لهذه النظم الادارية ، بفرض تساوى الظروف العامة المؤثرة على كلا القطاعين العام والخاص ·

وأخيرا فيما يتعلق بمستوى الخدمة ، فيكفى أن نذكر ما حققه القطاع العام فى السينما والمسرح والموسيقى من ارتقاء بمستوى الخدمات الفنية

والثقافية فى الستينات ، وأن نتأمل ما آل اليه حال هذا القطاع بعد ذلك عندما أطلق العنان فيه لقوى السوق والمشروعات الخاصة · ان هذا لا ينفى تدنى مستوى الخدمة فى حالات كثيرة فى مشروعات القطاع العام ، ولكن يجب البحث عن السبب فى مجال آخر غير مجال الملكية ·

(ز) ان الكفاءة فى التشغيل والادارة لا تتوقف فى نهاية الأمر على الملكية فى حد ذاتها ، بقدر ما تتوقف على المناخ العام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ، ودرجة الاستقرار التى تتمتع بها السياسات العامة ، ومدى انتشار السلوكيات غير المشجعة على الكفاءة كالفساد والطفيلية وغياب المشاركة وتفشى السلبية ، وضعف الرقابة على المال العام ، بل وغياب الضوابط على استخدام المال الخاص (كما تعلمنا من شركات توظيف الأموال مؤخرا) · هذا بالطبع فضلا عن أصول الادارة السليمة للمشروعات التى قد تحترم أو تهدر بغض النظر عن الملكية ، والمثال على ذلك هو أن اختلال الهياكل التمويلية بارتفاع نسبة القروض الى رأس المال نتيجة للتساهل الشديد فى الاقراض من جانب البنوك مرض مشترك تعانى منه شركات عامة وخاصة عديدة ، كما تعانى البنوك العامة والخاصة نفسها من نتائجه · والحق أن المناخ العام فى مصر غير مشجع على الكفاءة والارتقاء بها ، لا فى القطاع العام ولا فى القطاع الخاص · كما أنه فى ظل هذا المناخ يصبح القطاع العام مصدرا هاما من مصادر اثراء القطاع الخاص ، وتزيد احتمالات انحرافه عن خدمة الصالح العام ·

خلاصة القول فى مسألة الكفاءة اذن هى أن الفرق فى الكفاءة بين المشروعات العامة والمشروعات الخاصة لا يعود بالضرورة الى الاختلاف فى طبيعة الملكية ، ولا الى الاختلاف فى نوعية الأنشطة التى يمارسها كل منهما بل أنه قد لا يرجع الى اختلافات جوهرية فى مواصفات المديرين القائمين على هذه المشروعات (فقد أستمر نفس الاشخاص فى ادارة معظم الشركات البريطانية التى تحولت من ملك عام الى ملك خاص ، كذلك يشهد معظم المراقبين بالكفاءة الفنية للمدير المصرى فى شركات القطاع العام ، هذا فضلا عن أن نفس الاشخاص عندما يعملون فى ظروف أكثر ملاءمة يحققون نتائج أفضل ·) وانما يرجع الفرق فى الكفاءة الى الاختلاف فى **الفرص** التى تواجه الادارة **ودرجات الحرية** التى تتمتع بها لاقتناص هذه الفرص · والأمر الملاحظ هو أن تنظيم القطاع العام والقواعد التى يعمل بمقتضاها فى مصر ، وفى دول كثيرة غيرها ، يحد من الفرص ودرجات الحرية المتاحة للمشروعات العامة · وهذا ما يجب العناية به والتركيز عليه اذا أردنا رفع مستوى الكفاءة

فى هذه المشروعات · لكن لاحظ أن المقصود هنا **الكفاءة الاقتصـــادية** · اما اذا كان المعيار هو **الكفاة الاجتماعية أو العائد الاجتماعى** ، فأن الأمر ليس سيئا كما يصور أو يتصور البعض · وفى مصر مثلا : توصلت د· هبة حندوسة من دراسة أوضاع العديد من شركات القطاع العام الى التالى : « تشير الدلائل الى ارتفاع مستوى الكفاءة اذا قمنا بتقييم العائد الاجتماعى على رأس المال المستثمر لعدد لا بأس به من وحدات القطاع العام » ، كذلك « أوضحت بعض الدراسات التى أجريت أن السبب وراء معظم حالات انخفاض معدل العائد الاجتماعى كان نتيجة تخطيط غير سليم للمشروع وسوء تخصيص للموارد » ، وليس نتيجة لسوء التنظيم والادارة على مستوى الوحدة أو لعيب فى الهيكل التنظيمى للقطاع العام » (٤٢) ·

البيع أم الاصـــلاح ؟

ننتهى مما تقدم الى أن الحجج التى تقدم لبيع القطاع العام هى حجج بعضها ضعيف وغير مقنع وبعضها فاسد أصلا ويمكن أن يلحق بقضية التنمية المستقلة أفدح الاضرار · وعلى الداعين لبيع القطاع العام لمجرد تشجيع القطاع الخاص والتحرر من تدخل الدولة وافساح المجال لقوى السوق ، أن يتأملوا الوضع الذى آل اليه الاقتصاد المصرى بعد أن فتحت الأبواب أمام القطاع الخاص · وبعد أن أعطت له الفرصة للمشاركة فى كافة المجالات . وبعد أن قدمت له امتيازات واغراءات عديدة ، وبعد أن أزيلت قيود كثيرة على نشاطه · ماذا كانت النتيجة ؟ تعثر فى النمو الاقتصادى انتهى الى تدهور الناتج المحلى الاجمالى فى سنوات الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ ، وانحياز النمو للقطاعات الخدمية والتجارية على حســـاب ركود الزراعة والصناعة . وتضخم جامح يزيد الفقراء فقرا والاغنياء غنى ، وديون خارجية جاوزت كل الحدود التى كان يمكن تصورها عندما قدمت الحكومة سياسة الانفتاح الى الناس بحجة أنها ستريحنا من عناء الديون الخارجية (وذلك بحلول الاستثمار العربى والاجنبى محلها) ، وفساد وطفيلية على نطاق واسع ، وهروب وتهريب للاموال واستثمار لمدخرات المصريين خارج البلاد ، وتفاوت كبير ومتزايد فى توزيع الدخول والثروات ، وبطالة واسعة الانتشار خصوصا بين صفوف المتعلمين ، وتفاقم لأزمة الاسكان ، وتبعية متزايدة فى مجالات حيوية كالغذاء والتمويل والتكنولوجيا والدفاع (٤٣) · واذا كانت تلك النتائج تحققت برغم بقاء قدر ضئيل من الانضـــباط الاقتصـــــادى والاجتماعى من خلال التدخل المباشر للدولة ومن خلال القطاع العام ، فالى أى مدى يمكن أن تزداد الأمور تدهورا اذا تم الاجهاز على القطاع العام بنقل

ملكيته الى القطاع الخاص ، واذا ازداد الدور الاقتصادى والاجتماعى للدولة تقلصا ، واذا أصبحت سلوكيات القطاع الخاص هى المحدد الأساسى لحركة الاقتصاد المصرى ؟ (٤٤) ٠

أن لم يكن بيع القطاع العام حراما فهو أبغض الحلال ، ذلك أن القطاع العام يشكل جزءا أساسيا من رأس مال المجتمع المصرى ، أنه اللحم الحى للاقتصاد الوطنى الذى لا يجوز المساس به الا بعد ما تستنفد كل الحلول وتسد كل الطرق التى يمكن أن تخلصه وتخلص الاقتصاد الوطنى من المشكلات الراهنة ٠ فحتى بالمنطق الشخصى ، لا يلجأ الانسان الى بيع رأسماله الا كحل أخير بعد أن تستنفد كل الحلول الأخرى ٠ ويقينى هو أن الطريق مازال مفتوحا لاصلاح أوضاع القطاع العام المصرى والارتفاع بمستوى استغلال طاقاته الانتاجية ، ومضاعفة مساهمته فى التنمية المستقلة والشاملة للمجتمع المصرى ٠ وهذا ما سنوضحه فى القسم التالى من الورقة ٠

ثالثا : مشكلات القطاع العام المصرى لها حل أفضل من بيعه :

المشـــــكلات :

ـ ان مشكلات القطاع العام تظهر أول ما تظهر فى ضعف قدرته على الانتاج برغم ما يملكه من أصول وطاقات انتاجية ضخمة ٠ وتقدر احدى الدراسات أن معدل النمو فى انتاج القطاع العام (غالبا بأستبعاد البترول وقناة السويس) خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ بالأسعار الثابتة لم يزد عن ٣٪ سنويا ، وأن العائد على المال المستثمر قد انخفض من ٥ر٧٪ فى ١٩٧٥ الى ٨ر٤٪ فى سنة ١٩٨٥ ، وان الطاقات المعطلة فى هذا القطاع قد بلغت نحو ٢٥٪ من اجمالى الطاقة المتاحة فى أوائل أو منتصف الثمانينات (٤٥) ٠ وتظهر هذه الطاقات المعطلة فى قطاع الصناعة بشكل بارز ٠ وهى ترجع فى جانب منها الى قلة الاهتمام بالصيانة مع تقادم الأصول أو عدم توافر قطع الغيار أو مستلزمات الانتاج لنقص النقد الأجنبى ٠ أو الى كثرة انقطاع التيار الكهربائى أو تغيب العاملين وقلة انضباطهم فى العمل ، أو الى نقص الطلب على المنتجات أو الخدمات فى الداخل والخارج (لانخفاض مستوى جودتها أو عدم قدرتها على المنافسة أو ضعف مستوى القدرات التسويقية أو التواطئو على حجمها عن السوق لاتاحة فرصة أكبر أمـــام منتجـــات الشركات الانفتاحية) ٠ ويترتب على نقص الطلب على المنتجات ليس فقط انخفاض الطاقة المستخدمة عن الطاقة المتاحة ، بل قد يترتب عليها أيضا تكدس المخزون السلعى لدى الشركات المنتجة أو لدى قنوات التوزيع ، مما

يعنى تعطل جزء من رأس مال المشروع (٤٦) · وترتبط مشـــكلات تغيب العاملين وقلة انضباطهم فى العمل بأنخفاض مستويات أجورهم ، وعملهم فى ظروف صعبة لا تتوفر فيها الاشتراطات الصـــحية ومتطلبات الأمن الصناعى · وبطبيعة الحال فأن مشكلة الاجور جزء من مشكلة أعم هى تحديد الأجور على المستوى القومى · ولكن النتيجة المباشرة لانخفاض الأجور هى الاشتغال بأكثر من عمل واعطاء أقل الجهد للوظيفة ذات الأجر الأدنى وهى غالبا الوظيفة فى القطاع العام لتعويض الجهد الاكبر المبذول فى الوظيفة ذات الأجر الأعلى فى القطاع الخاص التقليدى أو شركات الانفتاح ·

ولا تقتصر الطاقات المعطلة على الطاقات المادية ، بل أنها تنسحب أيضا على القوى العاملة · وهذا مرتبط بسياسة التوظيف بغض النظر عن حاجة العمل ولأغراض اجتماعية خالصة التى استمرت لسنوات طويلة (وان كان قد بدأ التوقف عن هذه السياسة ولم يعد القطاع العام « مجالا لامتصاص العمالة المتاحة فى السوق » ، وتم الاستعاضة عن تعيين عمالة جديدة باعادة تدريب العمالة الزائدة على أعمال جديدة تحتاجها الشركات الصناعية) (٤٧)· وبطبيعة الحال فان العمالة الزائدة تؤدى الى الارتفاع فى تكلفة الانتاج نتيجة لتضخم بند الأجور · وتشير دراسة تطور عناصر التكاليف المختلفة للعاملين ١٩٨٤/٨٣ و ١٩٨٥/٨٤ الى أن نسبة زيادة الأجور كانت أعلى من نسبة الزيادة فى أى عنصر آخر من عناصر التكاليف (٤٨) ·

ـ ومن جهة أخرى ، تعانى شركات القطاع العام من اختلال الهياكل المالية حيث ترتفع نسبة القروض الى رأس المال ، ومن تدنى نسبة السيولة وانخفاض معدل دوران رأس المال · وهذه المشكلات مرتبطة فى جانب منها بتقصير الدولة فى مد شركات القطاع العام بالتمويل اللازم للتجـــديدات والتوسعات خاصة فى السبعينات ، مما أضطر الكثير منها لاســـتخدام الاقتراض المصرفى قصير الأجل والمكلف عادة لهذه الغاية · وقد انعكس ذلك فى تزايد مديونياتها للجهاز المصرفى فيما بعد · كما أن هذه المشكلات مرتبطة بمشكلة تراكم المخزون السلعى والعجز عن تصريف الانتاج السابق الاشارة اليها · وقد لوحظ انخفاض نسبة رأس المال الذاتى الى جملة الأمـــوال المستثمرة فى القطاع العام ككل ، حيث بلغت ٢٨٪ ، كما بلغت نسبة المديونية الكلية نحو ٢٥٪ على مستوى القطاع العام ، وذلك فى أوائل أو منتصف الثمانينات (٤٩) ·

وترتبط مشكلات نقص السيولة والاعتماد على الاقتراض فى تمويل الاستثمارات ، وكذلك مشكلات نقص العائد على المال المستثمر بمشكلة ضعف

الفائض القابل للتوزيع وهو مرتبط بسياسة التسعير والأجـــور والعمالة المفروضة على شركات القطاع العام من جهة ، والقواعـــد المنظمة لتوزيع الفائض مما لا يترك مبالغ كافية لحوافز زيادة الانتاج ولاعادة الاستثمار من جهة أخرى (فى الوقت الذى لا توفر فيه الدول مخصصات كافية للتمويل طويل الأجل للاستثمارات) (٥٠) ٠

ومما زاد من حدة المشكلات التى يعانى منها القطاع العام ان بعض شركاته قد ساهمت فى مشروعات مشتركه تحت مظله ، قانون الانفتاح » (اى القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤) ، برغم ان مراكزها المالية لم تكن تسمح بذلك ، مما اضطرها لتغطية التزاماتها عن طريق الاقتراض ٠ بل ان بعض وحدات القطاع العام والهيئات العامه قد ساهمت فى مشروعات مشتركة فى الوقت الذى كانت تواجه فيه مواقف شديدة الحرج فيما يتعلق بمديوناتها للبنوك التجارية ٠ كما قامت بعض الشركات التى كانت تمول جانبا من استثماراتها الثابتة عن طريق قروض قصيرة الاجل بالمساهمة فى شركات مشتركه مما زاد من مشاكل المديونية والسيوله النقدية لديها ٠ ومن جهة أخرى ، اقدمت على الدخول فى المشروعات المشتركة شركات صناعية عامة تعانى من وجود أصول انتاجية معطلة لديها ٠ وكان الأجدى استخدام الأموال التى أسهمت بها فى المشروعات المشتركة فى تنشيط الأصول المعطلة لديها ٠ ومن الغريب أيضا أن بعض شركات القطاع العام قد ساهمت فى قيام مشروعات مشتركة تعمل فى نشاط مماثل لأنشطتها الأساسية مما أوقع بها غير قليل من الضرر الذى تمثل (ضمن أمور أخرى فى تزايد المخزون السلعى الراكد أو بطء حركته) ٠ واذا كان العائد على المال المستثمر فى شركات القطاع العام قد قدر بنحو ٥٪ فى سنة ١٩٨٥ كما سبق ذكره ، فان العائد على مســـاهمات شركات القطاع فى المشروعات المشتركة لم يتجاوز ٥ر٢٪ فى نفس السنة حسب تقدير الجهاز المركزى للمحاسبات (٥١) ٠ أى أنه حتى من منظور العائد المالى البحت ، كان من الأجدى توجيه الأموال لتحسين الطاقات الانتاجية وزيادتها فى القطاع العام ، بدلا من المساهمة فى مشروعات مشتركة ثبت فشلها ٠ ولكن هذا الحكم يفترض ما هو غير قائم ، وهو وجوب تغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة للمسئولين عن اتخاذ قرارات المشاركة وللمستفيدين بشكل أو آخر من قيامها ٠

الأســـباب :

ان المشكلات السابق ذكرها يمكن ارجاعها الى عدد من الاسباب أهمها مـــا يلى :

١ - **الخلط بين مفهوم قطاع الأعمال العام ومفهوم قطاع الخدمات الاجتماعية العامة** : فقد دأبت الحكومة على النظر الى القطاع العام كمؤسسة لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين ، وكوسيلة لتوفير الدعم بطريقة مستترة فى مرحلة الانتاج · ومن هنا جرى تحميل وحدات القطاع العام بتكاليف اضافية (العمالة الزائدة مثلا) أو حرمانه من ايرادات ممكنة (بالتسعير الاجتماعى مثلا) ، فضلا عن أيلولة معظم الفائض المتحقق الى الخزانة العامة أو الى هيئات أخرى (مثل بنك ناصر الاجتماعى الذى لم يعد نشاطه مقصورا على الأعمال الخيرية كما كان مخططا عند انشائه) · وهكذا اختلطت الاعتبارات الاقتصادية بالاعتبارات الاجتماعية فى ادارة القطاع العام ، وأصبحت الاعتبارات الاجتماعية أسهل وسيلة للتستر على انخفاض الكفاءة فى المشروعات العامة ·

٢ - **التمييز بين القطاعين العام والخاص لصالح الأخير** ، وذلك باغداق الامتيازات والاعفاءات على القطاع الخاص ، وتركه يفلت من كثير من الالتزامات العامة بما فى ذلك دفع الضرائب المستحقة عليه ، فضلا عن عدم تقيده بقوانين العمل والأجور ومشاركة العمال فى الادارة والارباح كما فى القطاع العام · وفى الوقت الذى تحررت فيه أسواق العديد من السلع التى تواجه القطاع الخاص ، ظل القطاع محكوما بسياسات سعرية لا تراعى التغير فى التكاليف ·

٣ - **الاهمال المتعمد للقطاع العام طوال معظم الفترة التى مضت منذ اعلان سياسة الانفتاح** · فقد أهملت متطلبات تجديد الطاقات الانتاجية وتوسيعها أو حتى صيانتها والمحافظة عليها ، وحدث تقاعس عن تزويد القطاع العام بالاستثمارات اللازمة ، مما أدى الى مشكلات نقص السيولة وتراكم المديونيات وغيرها مما سبق التعرض له ، وان كان الاهتمام بالاحلال والتجديد قد نال القسط الأكبر من استثمارات الخطة الخمسية الأخيرة ·

٤ - **انعدام التوازن بين حقوق العمال وحقوق الادارة** · فالأخيرة لها اليد الطولى ، فى الوقت الذى تفرض فيه الوصاية من جانب الحكومة على النقابات العمالية ، ويحرم العمال من حق الاضراب وحق التفاوض الجماعى على الأجور وساعات وظروف العمل مع الادارة ، وتحولت مشاركة العمال فى مجالس ادارات شركات القطاع العام الى مشاركة شكلية ·

٥ - **فقدان القطاع العام لأفضل عناصره الادارية وخيرة عمالته المنتجة** وذلك نتيجة تثبيت أو انخفاض مستوى الأجور فى القطاع العام ، مع السماح

باطلاقها فى القطاع الخاص التقليدى والانفتاحى ، والسماح فى نفس الوقت بالهجرة الى الخارج دون قيود تذكر ٠

٦ - **ضعف التخطيط والتنسيق والمتابعة والرقابة على القطاع العام ٠** وذلك بعد تفكك الهيئات المركزية التى كانت تتولى هذه المهام (المؤسسات العامة) وقيام مؤسسات هزيلة لا تقدر - ويبدو أنه لم يرد لها أن تقدر - على الاضطلاع بهذه المهام ٠ هذا فضلا عن انحسار نفوذ التخطيط بوجه عام منذ اعلان الانفتاح والاتجاه لافساح أوسع مجال ممكن لعمل قوى العرض والطلب ٠

٧ - **غياب الديموقراطية والمشاركة والرقابة الشعبية وفساد المناخ العام** الذى يعمل فى ظله القطاع العام ، مما أدى الى استنزاف هذا القطاع ، وتراكم مشكلاته ، مع التستر عليها أو التهوين من أمرها ، وتحوله الى أداة للتربح من جانب بعض العاملين فيه ومن بعض المتصلين به من القطاع الخاص ٠

الحل المقترح :

الواضح من استعراض مشكلات القطاع العام وأسبابها أن العلاج يقتضى تغييرا فى السياسات الاقتصادية العامة والمناخ أو البيئة التى تعمل فيها وحدات القطاع العام ، وذلك :

(أ) **لازالة الضغط على القطاع العام من الخارج** من خلال اغراءات الدخول مع الاجانب فى مشروعات مشتركة ، أو بقوة جذب القوى المنافسة للعمالة والخبرات الادارية الجيدة ، وتدنى مستويات الاجور فى الوقت الذى يحاول فيه القطاع الخاص التربح على حساب القطاع العام بشتى الوسائل بما فى ذلك الرشوة والتواطؤ وكل صور الفساد والافساد المتصورة ٠

(ب) **ولتوفير مناخ منضبط للعمل** من خلال تقوية التخطيط وايجاد هيئات أكثر فعالية للتنسيق والرقابة بين وحدات القطاع العام ، واشاعة مناخ ديمقراطى يزيد من الرقابة والمشاركة الشعبية فيما يتعلق بعمل المؤسسات العامة ٠

(جـ) **انهاء التحيزات القائمة للقطاع الخاص ووضع سياسة موحدة للاسعار والأجور وعلاقات العمل** تنطبق على مختلف قطاعات الاقتصاد

القومى ، لانهاء فوضى الاسعار والأجور فى القطاع الخاص ، ولأخذ التكاليف الواقعية للانتاج فى حسابات القطاع العام ٠

(د) وبالفصل بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبـــارات الاجتماعية فى ادارة القطاع العام ، ومن المهم فى هذا الصدد ترحيل الدعم الى مرحلة الاستهلاك النهائى من خلال صندوق خاص للدعم يرتبط بالموازنة العـامة للدولة ، وتحديد الاسعار فى القطاع العام على أسس اقتصادية وانهاء الخلل الراهن بين الأسعار والتكاليف ٠

والى جانب ذلك فان العلاج المقترح يشتمل على الأمور التالية :

(أ) اعادة تنظيم القطاع العام فى ضوء الأسس الاقتصادية المتعارف عليها لتكامل الانشطة رأسيا أو أفقيا ، وبحيث يمكن دمج الوحدات الصغيرة فى وحدات أكبر ، كى يتيسر التخطيط المشترك لكل قطاع ويتم التنسيق بين عمل القطاعات المختلفة بسهولة ٠ والمهم أن تكفل أكبر درجة من المرونة فى تخير الاشكال التنظيمية لكل قطاع بما يتناسب مع ظروف العمل فيه ٠

ومن المهم فى هذا الصدد **تشجيع المنافسة** فيما بين وحـــدات القطاع العام التى تمارس نفس النشاط كحافز للتطوير التكنولوجى والادارى وتحسين المنتجات وخفض التكلفة ٠

(ب) كفالة مزيد من المرونة وحرية الحركة لادارة الشركات العامة ، على أن يواكب ذلك فى نفس الوقت اطلاق حرية الحركة النقابية وتأكيـــد استقلالتها وانهاء التجريم الحالى (المشكوك فى دســـتوريته) للاضراب السلمى من جانب العمال ، والسماح بحق التفاوض الجماعى على الأجور بين العمال والادارة فى اطار السياسة العامة التى تعتمدها الحكومة للاسعار والأجور والدعم ٠

ومن الأهمية بمكان ادراك أن اعطاء المديرين للشركات العامة حرية أكبر للحركة من خلال التشريع قد لا يكفى لحل المشكلة ٠ فهناك عائق نفسى يتمثل فى اعتياد المديرين على التصرف فى بيئة مقيدة ، ومن ثم فقد يحتاج الأمر الى بعض الوقت للتكيف مع المناخ الجديد الذى يكفل لهم حريات أوسع فى الادارة ٠ ولكن العائق الاكبر قد يأتى من وجود مستوى ادارى أعلى يمكن له أن يعين المديرين أو يفصلهم ويقيم أداءهم أو يصرح لهم بالحصول على الائتمان أو غير ذلك من الأمور ، مما قد يجعل المديرين يتصرفون وفق

رغبات المستوى الأعلى · ولذا فان استعمال الحريات الاوسع المعطاة للادارة يظل مرهونا بمواقف المستوى الادارى الأعلى وبمدى جدية الرغبة فى التفويض الحقيقى للسلطات · كذلك يجب أدراك أن حرية الحركة للمديرين وتفويضهم سلطات المستويات الأعلى قد يضر أكثر مما يفيد ما لم تحدد المستويات الأعلى تحديدا دقيقا الأهداف المطلوب تحقيقها من مديرى الشركات العامة وتتابع أداءهم وتكافئهم أو تعاقبهم على نتائج أعمالهم · ولذلك يجب أن تقترن حرية الادارة بنظام جيد لتوجيه المديرين للعمل فى خدمة الصالح العام ، حتى لا يساء استخدام هذه الحرية · وهذا النظام يشمل ٣ عناصر : تحديد الاهداف الخاصة بالمشروعات ومعايير تقويم الأداء ، ونظام دقيق للمعلومات يمكن من متابعة عمل المشروعات العامة ، ونظام للحوافز يجعل مستوى دخول المديرين والعاملين فى المشروع متوقفا على المتابعة الفعلية لمستوى الأداء فيه (٥٢) ·

(جـ) **علاج مشكلات التمويل فى القطاع العام** عن طريق تحويل المديونيات المستحقة للقطاع العام المصرفى على شركات القطاع العام الى مساهمات لبنوك القطاع العام فى رأس مال هذه الشركات ، حفاظا على الملكية العامة لهذه الشركات وتخليصا للشركات من عبء المديونية المتراكمة من جهة أخرى · كذلك يمكن المساعدة فى تمويل شركات القطاع العام بطرح سندات مضمونة العائد ومحمية ضد التضخم على الجمهور ·

(د) **توثيق العلاقة بين وحدات القطاع العام وهيئات البحث العلمى والتكنولوجى** من أجل المساعدة فى حل المشكلات الفنية أو الاقتصادية أو الادارية التى تواجه تلك الوحدات على أسس علمية وفى اطار الاعتماد المتزايد على الموارد والقدرات المحلية · وكذلك من أجل مساعدة هيئات البحث بشكل أكثر فعالية فى رفع مستوى تأهيل القيادات والعاملين فى وحدات القطاع العام ·

الحـــواشى

(١) الواقع أن المقصود بمصطلح Privatization فى الكتابات الغربية يتخطى مسألة بيع المشروعات العامة الى القطاع الخاص ، وان كانت تلك المسألة أكثر اثارة للجدل من غيرها · فالمصطلح يشير الى ثلاثة أمور على الأقل وهى :

(أ) التأميم العكسى **denationalization** ، أى بيع الأصـــول المملوكة للقطاع العام الى القطاع الخاص · ويطلق على هذا الاجراء أيضا **divestiture** ، ولكن هذا قد يتضمن تصفية المشروع العام ·

(ب) تخلى الدولة عن التحكم فى المشروعات العامة deregulation بادخال المنافسة فى المجالات التى كانت مغلقة على المشروعات العامة عن طريق فتح هذه المجالات أمام القطاع الخاص ·

(جـ) التعاقد على التشغيل أو على توفير بعض الخدمات مع القطاع الخاص Contracting ، كما فى حالة منح امتياز Franchising تشغيل خطوط الاتوبيس داخل مدينة معينة الى شركة خاصة ، أو منح حق ادارة فندق أو تحويل مهمة نظافة المصالح الحكومية أو الموانىء أو الشواطىء مثلا الى شركات القطاع الخاص ·

أنظر :

J.A. Kay and D.J. Thompson, "Privatization : A Policy in search of a Rationale," **The Economic Journal,** No. 96, March 1986, p. 18; Samuel Paul, "Privatization and the public Sector", **Finance and Development,** Vol. 22, No. 4, Dec. 1985.

(٢) للمزيد حول التغيرات التى طرأت على القطاع العام ، راجع : فؤاد مرسى ، **مصير القطاع العام فى مصر** ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ومحمود المراغى ، **القطاع العام فى مجتمع متغير** ، دار المســتقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣ · أنظر أيضا : ابراهيم العيسوى (محرر) ، **مستقبل القطاع العام فى مصر** ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، مايو ١٩٨٨ ·

(٣) وقعت الحكومة المصرية اتفاقا « للتثبيت الاقتصادى » مع صندوق

النقد الدولى فى مايو ١٩٨٧ ، وأعقبه مباشرة الاتفاق فى نادى باريس على اعادة جدولة المتأخرات والفوائد والاقساط المستحقة على مصر حتى نهاية يونيو ١٩٨٨ • ومازالت المباحثات تجرى مع الصندوق من أجل المساعدة فى التوصل الى اتفاق آخر فى نادى باريس لاعادة جدولة خدمة الدين المستحقة على مصر خلال السنة المالية ١٩٨٩/٨٨ • وقد حال دون الوصول الى اتفاق مبكر مع الصندوق هذا العام زعمه أن الحكومة المصرية لم تلتزم بما تعهدت بتنفيذه من سياسات فى اتفاق مايو ١٩٨٧ ، ومن بينها بالطبع السياسات الخاصة بالقطاع العام • ومن المعروف أن الصندوق كان قد توقف عن دفع القسط الثانى من القرض الذى تعهد بتقديمه الى مصر ضمن اتفاق مايو ١٩٨٧ • وقد تضامن معه فى الضغط على مصر البنك الدولى (بوقف القرض المتفق عليه لاقامة بعض المشروعات) والحكومة الامريكية (بامتناع ممثلها فى بنك التنمية الافريقى عن الموافقة على تقديم قرض لمصر لتمويل اقامة بعض المحطات الكهربائية) ، وكذلك بعض الدول الرأسمالية الكبرى الدائنة لمصر (بتلكؤها أو امتناعها عن توقيع الاتفاقات الثنائية لاعادة جدولة الديون المصرية) • راجع : حديث وزير التعاون الدولى مع جريدة **الاخبار** فى ٢٢/ ١٩٨٨/٩ ، **والأهرام الاقتصادى** فى ١٩٨٨/٩/٢٦ •

(٤) **الأهرام فى** ١٩٨٧/٨/١٦•
(٥) **الأهرام فى** ١٩٨٧/٨/٢١ •
(٦) **المصور** فى ١٩٨٨/٤/٢٢ •
(٧) **الاهرام** فى ١٩٨٨/٨/٢٥ • ومما يذكر أنه قد تم مؤخرا بيع فندق شيراتون الغردقة الذى يملكه القطاع العام الى مستثمرين من القطاع الخاص، وتقلص نصيب الدولة فى ملكية هذا الفندق الى ٢٤٪ • وهو ما يعنى افلات الشركة الجديدة من الخضوع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، حيث لا تطبق هذه الرقابة الا على الشركات التى تملك فيها الدولة ٢٥٪ من رأس المال • ومن قبل تم التوسع فى اعطاء حق ادارة فنادق القطاع العام لشركات خاصة ، كما كانت قضية بيع فندق سان استيفانو بالاسكندرية موضع جدل ساخن هذا العام •

(٨) **الأهرام** فى ١٩٨٨/٩/٢٠ •
(٩) للمزيد حول تاريخ تدخل الدولة فى الدول الرأسمالية ، انظر : أجناسى ساكس ، **نماذج القطاع العام فى الاقتصادات المتخلفة** ، ترجمة سمير عفيفى، الهيئة المصرية للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٨٤ ومابعدها•

(١٠ مقتبس فى : اجناسى ساكس ، **المرجع السابق** ، ص ٨٩ •

(١١) اسماعيل صبرى عبد الله ، **تنظيم القطاع العام** ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٢٠ ـ ٢١ ٠

(١٢) للمزيد انظر معالجتنا لهذه المسألة فى : **مناهج قياس التنمية** ، مذكرة خارجية ١٤٤٦ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ٢ ـ ١٦ ٠

(١٣) اجناسى ساكس ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١١٣ ٠

(١٤) فى هذا الصدد ، يقول أ٠ هانسون : « الشىء الذى لا تستطيعه اية حكومة تعنى بالنهوض بالتنمية الاقتصادية السريعة أن تفترض أنها اذا قامت بتقديم الخدمات الاساسية فأنها تترك ما عداها من الاعمال لتقوم بها فئة متحمسة من أصحاب رؤوس الاموال الخاصة ٠٠ وحتى اذا توافرت الخدمات الأساسية ، وأعطيت الحماية للمشروع الخاص من المنافسة الخارجية عن طريق المغريات والقروض الرخيصة ، فان استجابة القطاع الخاص لخلق مشاريع جديدة وضرورية ربما تكون كما شاهدنا غير كافية اطلاقا » فى : أ٠ هانسون ، **المشروع العام والتنمية الاقتصادية** ، ترجمة محمد أمين ابراهيم المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٢٩٣ ٠

(١٥) ساكس ، **مرجع سبق ذكره** ، ١١٣ ٠

(١٦) انظر مثلا :

E.F. Schumacher, **Small is Beautiful,**
Harper and Row, 1973.

(١٧) انظر مثلا فى الآراء المستقبلية من هذا النوع رأى الفين توفلر الذى عرضه راجى عنايت فى : **ثورة حضارية زاحفة وماذا عن مستقبل مصر؟** دار الهلال ، ١٩٨٧ ٠

(١٨) أ٠ هانسون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٣٠٤ ٠

(١٩) حول العلاقة بين التنمية واقتصاد الحرب ، انظر : اجناسى ساكس **مرجع سبق ذكره** ، ص ١١٤ ٠ وحول ضرورة الأخذ بسياسة اقتصاد الحرب فى الظروف الراهنة للاقتصاد المصرى ، انظر : د٠ محمد زكى شافعى ، « التنمية فى مصر ـ ماضيها ومستقبلها » ، **الأهرام الاقتصادى** ، العدد ٩٨٦ ، ٧ ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ١٦ ـ ٢٠ ، وابراهيم العيسوى ، **المسار**

الاقتصادى المصرى وسياسات تصحيحه ، بحث قدم فى ندوة « السياسات التصحيحية والتنمية فى الوطن العربى » التى نظمها المعهد العربى للتخطيط بالكويت فى ٢٠ ـ ٢٢ فبراير ١٩٨٨ ٠

(٢٠) للمزيد حول هذه النقاط ، أنظر مساهمة د٠ على نصار : « حدود الاحتمالات المستقبلية للقطاع العام فى مصر » ، فى : ابراهيم العيسوى (محرر) ، **مستقبل القطاع العام فى مصر** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠٦ ـ ١١٧ ٠

(٢١) راجع مقالات روبرت أوكن وستيورات بتلر وستيف هانكى فى **Impact**, No. 55 1986/3 . أنظر أيضا :

Eliot Berg, "Privatization : Developing a Pragmatic Approach", **Impact**, No. 59, 1987/1.

أحيانا يظن البعض أن البنك الدولى برىء من تهمة الضغط من أجل تصفية أو بيع القطاع العام ٠ والواقع أن البنك الدولى ضالع فى هذه المسألة٠ واليك ما قالته واحدة من خبراء البنك مؤخرا فى هذا الصدد ٠ تقول السيدة مارى شيرلى : « **أن تصفية المشروعات العامة غير القادرة على الاستمرار قد أصبح شرطا من شروط الاقراض لأراض التكيف الهيكلى** ، على سبيل المثال فى بوروندى ومالاوى وبنما وتايلاند ٠ أما فى توجو ، فقد قام البنك بدعم عملية تحويل المشروعات العامة الى مشروعات خاصة عن طريق مايسمى الاقراض لدعم السياسات وكذلك بتقديم المعونة الفنية ٠٠٠ وفى دول متنوعة الأوضاع مثل الكونغو وجاميكا والفليبين وتركيا ، ويدعم البنك الاستعدادات الجارية لبرامج نقل المشروعات العامة الى القطاع الخاص ، ويساعد فى مفاوضات البيع ٠ وفى دول افريقية عديدة ، يقوم البنك بتدبير الأرصدة التى سوف تمكن المشترين من القطاع الخاص المحلى للمشروعات العامة من الحصول على قروض لاصلاح أوضاع هذه المشروعات » ٠ انظر :

Mary Shirely, "Promoting the Private Sector", **Finance and Development**, March 1988.

(٢٢) اجناسى ساكس ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ١٢٤ ـ ١٢٥ ، وأيضا ٢٥٦ وما بعدها ٠

(٢٣) أ٠ هانسون ، **مرجع سبق ذكره** ص ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣ ٠

(٢٤) **نفس المصدر** ، ص ٣٠٣ ٠

(٢٥) Leroy P. Jones, **Improving the Operational Efficiency of Public Industrial Enterprises in Egypt,** USAID, Cairo, 1981.

(٢٦) د. محمد محمود الامام : « القطاع العام ضرورة للتنمية الاقتصادية المستقلة » **صوت العرب** ، عدد ١٠ يوليو ١٩٨٨ ، وهذا المقال رد على مقال كتبه د. حازم الببلاوى فى **الأهرام** عن حل مشكلة الأموال الهائمة ببيع مشروعات القطاع العام الى مالكيها ، وعنوانه « الدولة والسيطرة على موارد الاقتصاد القومى» ، فى عدد ١١ مايو ١٩٨٨ .

(٢٧) Samuel Brittan, "Privatization : A Comment on Kay and Thompson", **The Economic Journal,** No. 96, March 1986, pp. 33-38.

(٢٨) من حديث د. عاطف صدقى مع ابراهيم نافع رئيس تحرير **الأهرام** فى جريدة **الأهرام** فى ١٩٨٧/٨/٢١ . وقد جاء فى هذا الحديث أن أصول القطاع العام (٣٩١ شركة + ٤٧ هيئة عامة) هى ١١٥ مليار جنيه ، وأن قيمتها بسعر السوق فى ذلك الوقت ٣٤٥ مليار جنيه . وأن ودائع القطاع الخاص بالجنيه المصرى ٢٧٣٧٩ مليون جنيه تمثل ٩ر٧٪ من القيمة السوقية لأصول القطاع العام (وردت النسبة فى الحديث على أنها ٦ر٦ ٪) . ويبدو أن الرقم المذكور للودائع هو قيمة اجمالى الودائع بالجهاز المصرفى بالعملة المحلية والعملات الأجنبية بالجنيه المصرى (أى مجموع ما يمتلكه القطاع العائلى وقطاع الاعمال الخاص وشركات القطاع العام والمؤسسات المالية الأخرى وغيرها من ودائع جارية وغير جارية بالنقد المحلى والاجنبى مقومة بالجنيه المصرى) . فقد بلغ هذا الرقم ٢٩٠٥٨ مليون جنيه فى يوليو ١٩٨٦ حسب ما جاء فى : البنك المركزى المصرى ، **التقرير السنوى ١٩٨٧/٨٦** ، ص ٣٥ ـ ٣٦ . أما ودائع قطاع الأعمال الخاص فلم تزد عن ٤٧٩٠ مليون جنيه ، كما أن ودائع القطاع العائلى بلغت ١٧٣٣٥ مليون جنيه ، أى أن مجموع ودائع القطاع الخاص (أعمال + عائلى) كانت ٢٢١٢٥ مليون جنيه فى يونيو ١٩٨٧ ، وهى تمثل ٤ر٦٪ من القيمة السوقية لأصول القطاع العام فى ذلك التاريخ .

(٢٩) راجع : ابراهيم العيسوى ، المسار الاقتصادى ... ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٣٨ ـ ٣٩ .

(٣٠) يأتى النصب والاستغلال من أن الاجراء العملى فى مقايضة الدين

بملكية الأصول الوطنية يتحصل فى أن يقوم بعض الرأسماليين الأجانب (وهم من النوع الطفيلى والمغامر عادة) بشراء دين مستحق على بلد من بلدان العالم الثالث لأحد البنوك التجارية الأجنبية (أو لاحدى الحكومات الأجنبية) بأقل كثيرا من قيمته الفعلية ، ثم يطالب الحكومة المدينة بأسهم فى رأسمال بعض الشركات التى تمتلكها تساوى القيمة الفعلية الكاملة للدين مضافا اليها فوائده المتأخرة ٠

(٣١) مرجع سبق ذكره **الأهرام** فى ١٩٨٧/٨/٢١ ٠ ورقم ٨ر٢ مليار جنيه للفائض يتفق مع ما جاء فى موازنة ١٩٨٨/٨٧ ضمن بنود الايرادات الجارية (١٠٥٠ مليون جنيه أرباح شركات القطاع العام + ٨٠٠ مليون جنيه فائض هيئة البترول + ٢٩٤ مليون جنيه فائض هيئة قناة السويس + ١١٧ مليون جنيه فائض متحقق لهيئات اقتصادية أخرى + ٥٧٢ مليون جنيه فائض متحقق للبنك المصرى) ٠

(٣٢) والعهدة فى ذلك على د٠ عبد الجليل العمرى ود٠ على الجريتلى فى تقريرهما الى **المؤتمر الاقتصادى** الذى انعقد بمبادرة من الرئيس مبارك فى فبراير ١٩٨٢ ٠

(٣٣)ـ وردت هذه المعلومة فى مقال د٠ اسماعيل صبرى عبد الله : « الوقائع والأوهام فى شئون القطاع العام » ، **الأهرام** فى ١٩٨٧/٨/١٩ ، وهو مقال هام فى موضوع المقارنة بين كفاءة القطاع العام وكفاءة القطاع الخاص ودحض الدعوة لبيع القطاع العام ٠

(٣٤) انظر مقال د٠ على السلمى : « أوراق من ملف القطاع العام » فى **الأهرام** فى ١٩٨٧/٧/٢٤ ٠ ويتضح من دراسة أوضاع ١٢٧ شركة قطاع خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٤ ، أنها قد حققت عائدا على المال المستثمر مقداره ٥٪ سنويا خلال تلك الفترة ٠ انظر : مركز البحوث والدراسات التجارية القاهرة وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، **عرض موجز لنتائج الدراسة الشاملة للقطاع العام فى مصر** ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٤٧ ٠

(٣٥) د٠ على السلمى ، **المصدر السابق** ٠ ولذا فان المدخل الصحيح فى رأيه لتطوير القطاع العام هو تحريره من « القيود والمعوقات » ، وليس انشاء الشركات المشتركة ٠

(٣٦) Kay and Thompson ، **مرجع سبق ذكره** ص ٢٢ ـ ٢٣ ، اعتمادا على مسح للدراسات التطبيقية المتاحة ٠

(٣٧) **نفس المصدر** ، ص ٢٣ ـ ٢٤ ٠

(٣٨) **نفس المصدر** ، ص ٢٤ ٠

(٣٩) أنظر فى تأييد هذا الرأى : هبه حندوسة ، « مستقبل القطاع العام فى مصر » ، فى الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، **نحو اقتصاد مصرى يعتمد على الذات** ، بحوث المؤتمر السادس للاقتصاديين المصريين فى مارس ١٩٨١ ، القاهرة ، ١٩٨٤ ٠ وفيما يتصل بسياسة الأجور والعمالة تحديدا ، أنظر دراسة الدكتور على السلمى :

Aly El-Salmi, **Public sector management : An Analysis of decision-making and employment policies and practices in Egypt,** Technical Paper No. 6 of the ILO/UNDP comprehensive employment Strategy mission to Egypt, 1980, ILO, Geneva, 1983.

وقد أبرز « لى روى جونز » الاضرار التى تصيب الأداء الاقتصادى لشركات القطاع العام الصناعى نتيجة لسياسات التسعير المنخفض والتشغيل لعمالة زائدة عن الحاجة والاجور والحوافز وغير ذلك من القيود على حرية المديرين لهذه الشركات فى

Leroy P. Jones, Improving the Operational Efficiency..., **Op. Cit.**

كذلك ذهب نفس الكاتب فى مقال آخر له الى أن هذه القيود لا تؤدى الغرض التوزيعى المفترض بكفاءة ٠ بل انها تؤدى الى اعادة تحويل للدخل من النصف الأفقر من السكان الى النصف الاغنى ٠ أنظر :

Leroy P. Jones, "Public enterprise for whom ? Perverse distributional Consequences of Public Operational Decisions", **Economic Development and Cultural Change,** Vol. 33, No. 2, Jan. 1985.

(٤٠) د٠ محمد محمود الامام ، **مصدر سبق ذكره** ٠

(٤١) د٠ على السلمى فى « دائرة الحوار » بمجلة **المصور** ، عدد ٤ سبتمبر ١٩٨٧ ٠

(٤٢) هبه حندوسة : « مستقبل القطاع العام ٠٠ » ، **سبق ذكره** ، ص ٤١٤ ٠

(٤٣) يمكن للقارىء أن يجد عرضا مفصلا للاداء الاقتصادى

والاجتماعى فى ظل الانفتاح فى بحث المؤلف السابق الاشارة اليه : المسار الاقتصادى المصرى ٠٠ ، ص ١ ـ ٤٠ ٠

(٤٤) قد يكون من المفيد أن نذكر بالاضافة الى الوظائف الاخرى للقطاع العام أنه يمكن أن يقوم بوظيفة الملجأ الاخير للحكومة ، تماما مثلما نعتبر البنك المركزى هو الملجأ الاخير للبنوك التجارية ٠ وهذا ما عبر عنه د٠ عاطف صدقى فى حديثه مع مجلة **المصور** (مصدر سابق) حيث قال : « كما أننا نلجأ الى القطاع العام فى حالة وجود مشكلة أو أزمة ، ونقدر عليه فى تحديد السعر سواء بتخفيضه أو زيادة الكميات المنتجة ٠ فى حين أن القطاع الخاص لا يقبل أن تملى عليه سعرا أو تملى عليه شروط انتاج معينة ٠ وهكذا فالقطاع العام تستطيع أن تستخدمه **عند اللزوم** كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية » ٠

(٤٥) مركز البحوث والدراسات التجارية ٠٠ ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٢ و ص ٥٠ على الترتيب ، والتقدير الأخير بناء على دراسة فعلية لأوضاع ١٥٩ شركة عامة ٠

(٤٦) يقدر حجم المخزون من المنتجات النهائية فى شركات الصناعة بحوالى ٣٦٪ من الانتاج بسعر التكلفة ، **نفس المصدر** ، ص ٥٢ ٠

(٤٧) من حديث وزير الصناعة مع **الأهرام** ، **سبق ذكره** ٠

(٤٨) مركز البحوث والدراسات التجارية ٠٠ ، **سبق ذكره** ، ص ١٤ ٠

(٤٩) **نفس المصدر** ، ص ٥٣ ـ ٥٤ ٠ وليس من الواضح ما اذا كانت نسبة المديونية الكلية تعبر عن رصيد الديون المتراكمة الى رأس المال أو المال المستثمر أو الانتاج ٠

(٥٠) حول قواعد التعامل على الفائض ، انظر : هبه حنـــدوسة ، **مرجع سابق** ٠ انظر أيضا : محمد رضا العدل ، « نحو تنظيم أفضل للقطاع العام فى مصر » ، **بحوث المؤتمر العلمى السابع للاقتصـــاديين المصريين** ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ٦ ـ ٨ مايو ١٩٨٢ ، ص ١٢ ٠ ومن الملاحظ أن الشركات لا تحتفظ بأكثر من ١٠٪ من الارباح بعد الضريبة لتدعيم موقفها المالى ٠ أما المخصصات الاجبارية الأخرى فهى لا تعدو أن تكون ضرائب اضافية على القطاع العام ولا يخضع لها القطاع الخاص بالطبع مثل : ٢٪ لبنك ناصر ، ٥٪ احتياطى شراء سندات حكومية ،

١٠٪ مقابل الاشراف والادارة ، ١٥٪ من نصيب العمال فى الربح الذى يذهب للخدمات المحلية والمركزية ، فضلاعن٥٪ احتياطى زيادة التكاليف الرأسمالية٠

(٥١) اعتمدنا فى هذه الفقرة على نتائج الدراسة التى أجراها الجهاز المركزى للمحاسبات عن الشركات المشتركة : **تقرير عن مساهمة وحـــدات القطاع العام والهيئات العامة فى المشروعات المشتركة حتى ١٩٨٦/٦/٣٠** ٠

(٥٢) تلخص هذه الفقرة ما أوصى به لى روى جونز فى تقرير عن تحسين كفاءة تشغيل المشروعات الصناعية العامة فى مصر ، **مرجع سبق ذكره** ٠ ومن المهم أن تمتد معايير التقييم لتشمل ليس فقط الربح ، ولكن أيضا الابتكار والتجديد التكنولوجى وتحسين الخدمة وتخفيض التكاليف ٠ ومن المهم هنا أيضا مراجعة نظام التصرف فى الفائض المتحقق فى وحدات القطاع العام بما يتيح الفرصة لاعطاء حوافز ذات قدرة أكبـر على التـــأثير على السلوكيات الانتاجية للعاملين ٠

★ ★ ★

التعقيب على بحث أ٠د٠ ابراهيم العيسوى

للأستاذ الدكتور سلطان أبو على

كلنا يعرف د٠ ابراهيم العيسوى كباحث جاد يهتم بالموضوعات الحيوية الجارية ٠ والدراسة موضع التعقيب حلقة فى سلسلة هذه الدراسات ٠٠ والقضية كما أبرزها ليست مطروحة على الساحة الداخلية فحسب بل على مستوى العالم أجمع غربه وشرقه ، وقد أعجبنى العنوان الذى تخيره للبحث حيث أنه يؤكد على الاهتمام المحورى الذى لا يجب أن يغيب عن أذهاننا ألا وهو التنمية ٠ ومن هذا المنظور يجب أن نقدم الموضوع للنقاش ـ واسمحوا لى فى البداية أن أعقب على العنوان وهو ترجمة لموضوع Privatisation كما أفاد د٠ ابراهيم وقد ترجمه كبيع للقطاع العام ٠ ونحن نعلم أن الـ Privatisation تعنى أكثر من هذا حيث أن الملكية قد تظل قطاع عام بينما الادارة تكون على أساس ادارة قطاع الأعمال ، والاعتبارات التى أشار اليها د٠ ابراهيم قد تشير أيضا الى تحرير القطاع العام ذاته وتمكينه من أداء عمله بكفاءة أكثر ، وفى هذا الصدد أود أن أطرح تسمية عربية لاصطلاح الـ Privatisation وهو **الخاصخصة** وقد يبدو هذا المصطلح غريبا لأن الأذن لم تألفه الا أننا نفضله على مصطلح التخصيصية لسببين الأول أن اللفظ الأخير قد استخدم فى غرض آخر وهو بيان تخصيص الموارد ويحسن أن يكون هناك مصطلح علمى واحدا لنظيره فى اللغات الأخرى ٠٠ والسبب الثانى أنه يمكن اشتقاق المصدر الميمى منه فتقول الشركات المخاصخصة بحيث يكون المعنى شاملا للعملية وليس مجرد تحويل الملكية العامة الى ملكية خاصة أو بيعها أو تمليك بعض وحدات القطاع العام الى الشعب أو غيرها ٠

ولأغراض التعقيب سوف نقسم هذه الورقة الى أربعة أجزاء :

الجـــزء الأول :

ويتناول الأسباب التى دعت الى الخاصخصة ٠٠ ونحن نتفق معه فيما ورد به بصورة اجمالية الا أنه لنا على هذا الجزء ملاحظتان ٠٠ الأولى بالنسبة للعوامل التى أدت الى اعادة النظر فى حجم القطاع العام ، ونود أن نضيف عاملا له فى رأينا أهمية وهو تضخم حجم القطاع العام بحيث أصبح من العسير ادارته بكفاءة ، ويذكرنا هذا الوضع بالمشروع الصغير اذا

توسع فانه يستفيد بمزايا الحجم الكبير ولكن بعد حد معين تظهر أضرار الكبر وتتناقص كفاءته وهذا عامل هام فى الاتجاه المذكور ربما يظهر بوضوح فى قرارات العراق الأخيرة بتحويل عديد من المشروعات الى القطاع الخاص.

أما بالنسبة للملاحظة الثانية .. فان الباحث يقرر أن هذه الورقة جاءت من منطلق واجب الباحثين العلميين المساعدة فى جعل الجدل الدائر حول مصير القطاع العام علميا ومستندا على الحقائق لا العقائد والأفكار المسبقة - (هذا النص ص ٣٣١) - وكنا نود أن يكون ما أتبعه د. العيسوى هو ذلك غير أن الشواهد الواردة فى البحث تفصح عن خلاف ذلك ففى الصفحة الثالثة يقرر أنه « بين هذين الاتجاهين رفض وقبول بيع القطاع العام » ستجد أيضا من يذهب الى رفض فكرة البيع ولكنه يسعى الى قتل فكرة القطاع العام ذاته .. وبغض النظر عما تحويه هذه العبارة من ارهاب فكرى فانها لا تتفق مع المنهج الذى اختاره للورقة .

وفى ص ٣٣٣ يقول أنه من الخطأ تفسير ظهور القطاع العام فى بلد رأسمالى على أنه دليل توجه الى الاشتراكية .. وفى ص ٣٣٤ فالبلدان الرأسمالية المتقدمة لم تعلن التخلى عن الرأسمالية ولا تبنى الاشتراكية أصلا حتى بعد تخلصها من القطاع العام دليل تغير جوهرى فى طبيعة القطاع الاجتماعى والسياسى أو القول فى ص ٣٤٧ « هذه الفلسفة الرأسمالية الحرة التى ولى عهدها وانقضى ولكن يحاول الرأسماليون السلفيون فى بعض الدول الرأسمالية المتقدمة والمنبهرون بالرأسمالية فى بعض دول العالم الثالث بعثها من جديد » . وفى ص ٣٤٩ يقرر وهو (أى الخاصخصة) فى جوهره أسلوب لبناء الرأسمالية بأيد حكومية فى ظروف تعجز فيها الرأسمالية الخاصة عن الاضطلاع بمهامها المتعارف عليها فى تاريخ الرأسمالية الغربية .. وكل هذه العبارات فى البحث كثيرة تخرجه عن التحليل المبنى على الحقائق والوقائع وتضعه فى دائرة العقائد والأفكار المسبقة على عكس ما أراد الباحث .. وللحق نقول أنه يصعب أن يتجرد الباحث فى العلوم الاجتماعية من العقائد ، ومن الأمانة أن نقر بذلك بدلا من محاولة الايحاء بالعكس ، وأعتقد أن د. ابراهيم صقر أشار الى ذلك فى جلسة الافتتاح وربما ماقاله د. العيسوى فى عرضه الموجز من أنه كاشتراكى يقدم هذا أو ذاك ربما كان أغنانا عما ورد لأنه يقدم من وجهة نظر اشتراكية - وهذا حقه ولكننا يجب ألا نوحى بأن مايقدم هو وجهة نظر موضوعية .

(١) مبررات وجود القطاع العام :

(٢) والجزء الثانى من الورقة (من ص ٣٣١ - ٣٧٦) يعدد لنا الأسباب

التى تدعو الى وجود القطاع العام فى التغيرات الحديثة فى مفهوم التنمية وهذا يذكرنا بما اشتهر به الاقتصاديون من ميل نحو افتراض أشياء لا توجد فى الواقع ثم لا يلبثوا أن يثيروا حولها جدلا طويلا ؟ ومن أمثلة هذا مانسب الى كينز حول دالة الاستهلاك وهل يكون الميل الحدى متناقصا أم ثابتا ٠ ويصبح ذلك كمن يجادلون فيما اذا كان الديك يبيض أم يلد ؟ فمن الذى قال بأن الدعوة الى الخاصخصة بما فيها بيع بعض وحدات القطاع العام وتمليكها الى الشعب تعنى الغاء القطاع العام ؟ ان القطاع العام موجود موجود فى مختلف النظم الاقتصادية ٠ ولم يطالب أحد بالغائه ولكن التساؤل هو حول حجمه الملائم والأنشطة التى يعمل فى مجالها ٠ واذا كان قد توسع بأكثر من اللازم - فى ضوء معايير الكفاءة فما هى الاجراءات الواجب اتباعها من منطلق ترشيد السياسة الاقتصادية ؟ ٠

أما بعض الملحوظات الأخرى على هذا الجزء فنذكر منها :-

(أ) من ص ٣٣٧) يقرر الباحث « الرأى عندى أن التطورات الحديثة فى مفهوم التنمية قد أعطت قوة اضافية لأسباب ومبررات التدخل المباشر وغير المباشر من جانب الدول بأساليب شتى فى مقدمتها اقامة قطاع عام كبير وقوى ومؤثر فى دول العالم الثالث » وهذا القول يتناقض مع ماذكره فى (ص ٣٤٤) حيث يقول « فالعالم الثالث اليوم فى أزمة طاحنة نتيجة للطريق الخاطىء للتنمية الذى سار فيه الكثير من بلدانه (فى الستينات والسبعينات) ويظهر هذا التناقض جليا اذا تساءلنا عن هذا الطريق ! والاجابة ترد فى بداية الورقة حيث يقول « كان من المسلم به أن تدخل الدولة ضرورى للخروج من التخلف ووضع المقومات السليمة للتنمية ٠٠٠ وكان من المسلم به أن تدخل الدولة ضرورى للخروج من التخلف ووضع المقومات السليمة للتنمية ٠٠٠ وكان من المسلم به أن انشاء القطاع العام يمثل أحد التغيرات الهيكلية اللازم أحداثها » ص ٣٢٦ وشاهدت الستينات والسبعينات التأميمات وتوسع تدخل الدولة وكانت النتيجة هى الأزمة الطاحنة فكيف نعود الى القول بأن « قيام القطاع العام خاصة من خلال التأميم - كان ولايزال ضروريا لتمهيد المناخ السياسى الملائم للتنمية المستقلة » (ص ٣٤٣) ان الاتساق الداخلى للورقة كان يحتم المناداة بتقليص القطاع العام على عكس ماقال به الدكتور/ العيسوى واذا كان القطاع الخاص لا ينشىء الا الأنشطة الطفيلية والصناعات الخفيفة والاستهلاكية » ٠ (ص٣٥٠ - ٣٥١) فلماذا ينادى الكاتب بقيام القطاع العام فيها خاصة من خلال التأميم - فهل نريد أن نكبل القطاع العام بمزيد من العقبات والمشكلات ؟

(ب) من الأسباب التى أوردها الكاتب كتبرير لتوسع وجود القطاع العام ما يعانيه المجتمع من شرور الاحتـــكارات الخاصة والتركز فى الثروة والتفاوت الشديد فى توزيع الدخل ٠

وهنا نتساءل وماذا عن احتكار القطاع العـــام وما يلحقه من ضرر بالأفراد نتيجة لانتفاء الاختيار ؟ وهل صحيح أن قيام القطاع العام يؤدى الى اقلال التفـــاوت فى توزيع الدخل ؟ وهل أفضل الســـبل لتوقى شرور الاحتكارات الخاصة هو أن يحل محلها احتكارات أخرى ؟ هذا زعم يحتاج الى اثبات وبراهين قد لا يسعفه واقع الدول التى بها قطاع عام « كبير وقوى ومؤثر » ٠

(جـ) ان القول بأن « اقامة قطاع عام كبير ومؤثر ضمانة ضرورية لفعالية التخطيط » (ص ٣٤٢) تفضيل شخصى للكاتب لا تؤيده فيه التجارب الحديثة للتخطيط وما أدخل عليه من تطورات ٠

(د) نخشى أن يكون التنبؤ الذى أورده الكاتب فى (ص ٣٤٥) من أن « النظرة المستقبلية بعيدة المدى تقتضى التوسع المستمر للقطاع العام ، ماهو الا أحد تنبؤات الاقتصاديين التى يثبت عكسها وهذا ماتسانده غالبية الشواهد المعاصرة وعلى رأسها بيروسترويكا جورباتشوف ٠

٣ ـ مشكلات القطاع العام المصرى :

واذا انتقلنا مباشرة الى الجزء الأخير من الورقة (على أن نعود بعد قليل الى الجزء الثالث) نجد أنه يعالج مشكلات القطاع العام المصرى وطرق حلها (ص ٣٦٩ ـ ٣٧٥) وهذا موضوع قتل بحثا وليس هذا مجال مناقشة المقترحات الواردة لاصلاحه حيث أنها تخرج عن السياق الأساسى للموضوع المطروح من ناحية » ومن ناحية أخرى نقول بأن الخاصخصة لا نتعارض مع اصلاح القطاع العام بل ان رفع كفاءته هو هدف أصيل من أهدافها ٠

٤ ـ الدعوة لبيع القطاع العام المصرى :

نعود الآن الى الجزء الثالث والذى يمثل السياق الأساسى للورقة وهو ما يحلو للدكتور/العيسوى تسميته ببيع القطاع العام المصرى ٠ (ص ٣٤٦ ـ ٣٦٩) ونتفق مع الكاتب فى أن التنمية تعنى التغير الهيكلى للاقتصاد القومى٠ كما أنها عملية طويلة الأجل لا تتم فى سنة أو سنتين ، بل ان مرحلة الانطلاق

وحدها تستغرق فترة تربو على عشر سنوات · وكذلك فان التنمية عملية ديناميكية تتغير أساليبها بتغير الظروف والملابسات المحيطة ، فاذا تبدلت الظروف والأوضاع السائدة فى الاقتصاد الوطنى فلابد أن تتغير السياسات والاجراءات عما كان متبعا فى السابق كما تواكب الظروف الجديدة بدون التخلى عن الهدف الاستراتيجى وهو التنمية · واذا تمسكنا بسياسات الماضى فى ظل الظروف المختلفة فيكون هذا هو التخلف وليس العكس ·

فاذا سلمنا بهذا يجب أن ننتقل مباشرة من التعميم الى التخصيص أى الى مصر فى الوقت الحاضر · فماذا نجد ؟ نجد أن الاقتصاد المصرى يعانى من مشكلات نوجزها فى عجز الموازنة العامة للدولة ، وعجز ميزان المدفوعات ، وتراكم حجم الديون وتصاعد أعباء خدمتها · وتصاحب هذا مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية · وأدت كل هذه الظروف ـ ضمن ظروف أخرى ـ الى تناقص معدلات التنمية بدرجة كبيرة · وفى بحث آخر للدكتور/ العيسوى يقرر أن معدل نمو متوسط دخل الفرد أصبح سالبا وبغض النظر عن مدى صحة التقديرات الرقمية أو مدى دقتها · فاننا نجمع على أن هناك تراجعا فى معدلات التنمية فى مصر فى الوقت الحاضر · ومن ثم فاننا فى أشد الحاجة الى وضع « حل شامل » للمشكلات التى يواجهها الاقتصاد المصرى حتى يستعيد حيويته من جديد ويستأنف مسيرته قدما نحو آفاق أعلى من التقدم ·

ان هذا الحل الشامل يتضمن استراتيجيات التنمية والسياسات الاقتصادية المختلفة بحيث نوجد المناخ العام الملائم لتسارع التنمية واحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة · وأحد هذه المكونات الاستراتيجية هو ما يتعلق بدور كل من القطاع العام والقطاع الخاص فى الاقتصاد القومى · وهذا هو الموضوع الأساسى للبحث الحالى · فقد نما القطاع العام فى مصر خلال الخمسينات والستينات نموا كبيرا وأسهمت السياسات التى اتبعت حينئذ فى تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بالتنقلية بين فات الشعب وانتفى الشعور بالطبقية الذى كان سائدا قبل يوليو ١٩٥٢ وقد ساعدنا على ذلك وجود الأرصدة الاسترلينية المتراكمة منذ الحرب العالمية الثانية ، واهمال الانفاق على صيانة البنية الأساسية بالاضافة الى الصغر النسبى فى حجم السكان ·

أما الوضع الراهن فقد تغير بطريقة جذرية · وأهمها عجز كبير فى الموازنة العامة للدولة (يفوق ١٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى) وتراكم الديون مما يصعب معه ـ تنفيذ كافة المشروعات الجديدة اللازمة لأغراض

التنمية بواسطة القطاع العام · كما أن القطاع الخاص لديه مدخرات كبيرة فى الداخل والخارج يمكن توجيهها نحو الاستثمار العينى فى مصر · والاعتبارات الديناميكية للتنمية تتطلب فى الوقت الحالى اعطاء الأولوية للكفاءة وذلك من أجل تحقيق مزيد من العدالة فيما بعد لكل هذه الاعتبارات أصبحت الخاصخصة ضرورة للاقتصاد المصرى ليس كاجراء أيديولوجى ولكن كملاءمة للاوضاع السائدة والأهداف المراد تحقيقها خصوصا وأن القطاع العام وتوسعه فى الخمسينات والستينات جاء كرد فعل لظروف خاصة وليس بعد تقييم شامل لآثاره الاقتصادية وامكانيات ادارته ·

بعد هذه النظرة الشاملة ننتقل الى بعض النقاط التفصيلية التى أسماها الكاتب دعوى تحقيق واحد أو أكثر من أهداف الخاصخصة ·

(أ) القول بأن القطاع الخاص المصرى هو قطاع خاص من نوع خاص (ص ٣٨٧) اذا تملك جزءا من وحدات القطاع العام القائمة قول لم يحالفه التوفيق · فقد قيل قديما من علمك هذه الحكمة ؟ فقيل : رأس الذئب الطائر · ان القطاع الخاص المصرى تعرض للتأميم والمصادرة فاذا أردته أن يقدم على الاستثمار الصناعى فعليك أن تعطيه اشارة واضحة على تشجيعه على ذلك · ومن ثم فان الخاصخصة تعتبر مكونا رئيسيا من مكونات خلق المناخ الملائم وبث الثقة فى القطاع الخاص للاقدام على الاستثمار طويل الأجل فى القطاعات الانتاجية المختلفة ·

(ب) القول بأن النموذج اليابانى دعم صافى لقطاع الأعمال الخاص وهو فى جوهره أسلوب لبناء الرأسمالية بأيدى حكومية (ص ٣٤٩) غير صحيح · ان القضية ليست هى اقامة الرأسمالية أو هدم الاشتراكية · ولكن الهدف الذى اتفقنا عليه هو تحقيق التنمية فاذا كان هذا هو الطريق الوحيد المتاح فى الوقت الحاضر فهل يعترض عليه الكاتب ؟

(جـ) افترض الباحث أن بيع بعض وحدات القطاع العام سوف تؤدى الى آثار توزيعية سالبة (ص ٣٥٢) وهذه النتيجة تعتمد على طريق التمليك ، فاذا تم للعمال وتوزعت الأسهم على عدد كبير من أفراد الشعب فانه من المتوقع أن يؤدى البيع الى تحسين توزيع الدخل وليس تدهوره ·

(د) ان التشكيك فى استخدام حصيلة البيع فى أغراض الاستثمار (ص ٣٥٤) أو حتى زيادة الانفاق الجارى الذى يفيد الفقراء ومحدودى الدخل أكثر من غيرهم (ص ٢٩) ان صح فهو يدعم عدم الثقة فى ادارة المال

العـــام ومن ثم يشكك فى جدوى القطاع العـــام بعكس ما أراد الكاتب أن يبرهن عليه ٠

(هـ) ان القول بأن اعادة هيكلة القطاع العام لا يطمئن (ص ٣٥٤) ماهو الا دعوة للجمود والتخلى عن الديناميكية ومن ثم التخلى عن التنمية ذاتهـــــا ٠

(و) ما أورده الكاتب عن المشترى المحتمل (ص٣٥٥ ـ ٣٥٦) لا يستند الى الحقيقة فضلا عن استخدام صفات كنا نود أن يتجنبها الكاتب مثل وصف تعبير تمليك القطاع العام للشعب بالشعار الخادع ٠

(ز) اما موضوع البيع للاجانب (ص ٣٥٦ ـ ٣٥٨ ـ فيرفضه الكاتب خشية أن يمتد الى التراث القومى وان فيه نصب واستغلال ٠ ومن منطلق الخوف فان على المرء أن يبقى فى منزله خشية أن تصدمه سيارة وفى هذه الحالة أيضا لا يضمن الحياة حيث من الممكن أن يتهدم عليه المنزل ٠

واذا لم تستطع الدولة أن تميز بين ما تشرك فيه الأجانب ومالا تشركهم فيه فكيف تطمئن أنها سوف تحقق التنمية ٠ أما القول بأن المشاركة نصب واستغلال فهل معنى ذلك أن الكاتب يفضل الديون وما تفرضه من فوائد بغض النظر عن ربحية المشروعات التى استثمر هذه الديون فيها ؟

(ح) يثير الكاتب عددا من المعوقات التى قد تواجه عملية بيع بعض وحدات القطاع العام ومن هذه المعوقات : معارضة أصحاب المصـــالح والمستغلين للقطاع العام لمصالحهم الذاتية ولا أعتقد أن الدكتور العيسوى يؤيد الاستسلام لكل هذه المعارضة ٠ ومنها أيضا مشكلة الاختيار فهل تكون هى الوحدات الرابحة أو الخاسرة ؟ بل يرتبط أيضا بحجم الوحدة ، ومدى استراتيجية النشاط التى تعمل به وغيرها ٠ ومن الممكن أن تجد الوحدات الخاسرة من يشتريها اذا عرضت بسعرها الحقيقى ، أما المغالاة فى تسعيرها فيكون من السفه أن يقدم قطاع خاص أو قطاع عام على شراء أية وحدة خاسرة أو حتى رابحة مغالى فى سعر بيعها ٠

(ط) والنقطة الاخيرة التى سوف نتعرض لها هى قضية الكفاءة ٠ وقد ابقيناها للخاتمة نظرا لأهميتها ، فمن الجانب النظرى ليس من الضرورى أن تكون شركات القطاع العام دائما وأبدا اقل كفاءة من شركات القطاع

الخاص ولكن بصورة عامة توجد مبررات كيفية لتوقع هذا الوضع وذلك للاسباب التالية :

أولا : ان الشعور بالمسئولية العامة فى معظم الدول النامية لم يصل الى الدرجة التى تجعل الافراد يديرون وحدات القطاع العام بذات الاهتمام الذى يبدونه بالنسبة لممتلكاتهم الخاصة ٠

ثانيا : يندر أن تطبق قواعد المكافأة والجزاء بطريقة فعالة فى الدول النامية ومن ثم تنتفى الرهبة اللازم توافرها لكى يحسن ادارة رأس المـــال العـــــام ٠

ثالثا : نقص عدد المديرين الاكفاء لدى القطاع العام لسبب أو لاخر وعندما يتوسع هذا القطاع توسعا يفوق القدرات الادارية المتوافرة فتكون النتيجة نقص الكفاءة وانتشار الخسارة فى شركات القطاع العام ٠ وكذلك فان الكاتب لا يتفق مع القول بأن القطاع العام لا يتلاءم مع طبيعة بعض الانشطة ويكفى للرد على ذلك أن نذكره بكفاءة المزارع الخاصة فى الاتحاد السوفيتى وتلك المملوكة ملكية جماعية ؟ أوما يحدث فى الفنادق أو شركات المقاولات فى الدول الاشتراكية ٠ واستخدامها للمصالح الخاصة وليس للصالح العام ٠ أما القول بأن دخول القطاع العام فى مثل هذه المجالات (بيع سندويتشات الطعمية والفول والسمك المقلى ٠٠٠ الخ) (ص٣٦٥) يمكن أن يشكل أداة للحد من شطط القطاع الخاص فى رفع الاسعار فهو قول خاطىء اذ أنه يؤدى الى زيادة الاستهلاك وهدر الموارد على المدى الطويل) وعاجلا أو آجلا لن تستطيع الدولة المحافظة على الاسعار المنخفضة أنخفاضا غير حقيقى ويضطر فى النهاية الى رفع الاسعار بنسب رهيبة (وهذا ما يحدث الآن فى يوغوسلافيا وبولندا وعديد من الدول الاشتراكية) ٠

ويبدو أن نفى الدكتور / العيسوى لانخفاض كفاءة القطاع العام تقوم على عاطفة لا يساندها حقيقة ٠ويظهر تحليل أداء شركات القطاع العام الصناعى أن ٧٨ شركة من مجموع ١١٦ شركة قد تحمل خســـائر عامى ١٩٨٦ / ١٩٨٧ ٠ وان مجموع ارباح الشركات الرابحة كان ٣٥٢ مليون جنيه فى عام ١٩٨٧ فى حين بلغت الخسائر ٢ر٥٨١ مليون جنيه أى أن النتيجة الصافية هى خسارة مقدارها ٨ر٢٢٨ مليون جنيه وكذلك فان نسبة الفائض الى اجمالى الايراد الجارى يقل عن ٦٪ فى ١٦ هيئة قطاع عام فى أنشطة مختلفة من مجموع ٢٢ هيئة قطاع عام فى سنة ١٩٨٧ وكذلك لوحظ بوجه

عام أن نسبة الاجور فى القيمة المضافة تتزايد بغض النظر عن تحقيق الشركة للربح أو بتحمل الخسارة · وبالنسبة للشركات الخاضعة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ نجد أن نسبة الربح الى الخسارة للقطاع الخاص تبلغ ٢٢ر٢ فى المشروعات الزراعية والانشائية فى حين كانت ٣٧ر للقطاع العام وفى الصناعة ٢ر١ و ٨٢ر٠ على التوالى أما فى قطاع التمويلية والخدمية فقد كانت ٥٧ر٤ للقطاع الخاص فى حين كانت ٩٤ر٠ للقطاع العام · ولا توجد احصاءات عن أداء الشركات الخاضعة للقانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ أو للمشروعات الفردية التى يديرها أصحابها ولكن يعتقد بأن مستوى الربحية أعلى بكثير من نظيرها فى القطاع العام · اذن نتوقع أن زيادة حجم القطاع الخاص سوف ترفع من كفاءة الاقتصاد المصرى ·

وفى الختام فان الخاصخصة ليست مستوردة كما يحلو للبعض القول بهذا وليس من زمن الانفتاح فقط فقد اتبعتها مصر منذ القرن التاسع عشر واتبعتها فى أعقاب سنة ١٩٥٢ بالنسبة للاصلاح الزراعى والاسكان وغيرها كما أنها ليست سياسة جديدة أو مستحدثة وهدفنا الأصلى هو تحقيق التنمية الشاملة فى مصر والخاصخصة ان هى الا أجراء من اجـــراءات متكاملة لبرنامج الاصلاح الاقتصادى الشامل · واللجوء اليها لا يستند على أعتقاد أيديولوجى كما أنه ليس استراتيجية وانما سياسة من أجل الملائمة للاحوال الاقتصادية السائدة فى مصر · ويبدو أن معارضة د· العيسوى لهذه السياسة نابعة من التأثر الشديد بوجهات نظر الماضى التى تغيرت مكوناته ومقوماته · وفى هذا يقول الكسندر جراى « أن أى وجهة نظر اذا ما عبر عنها يبدو أنها لا تندثر كليا وفى فترات الانتقال كتلك القائمة حاليا تطن اذاننا بهمسات الموتى من الرجال » ·

جـدول المحتويات

رقم الصفحة

الجلســـة الرابعة :

الجلســـة الخامسة :

الجلســـة السادسة :

(*) هذا البحث قدم للمؤتمر ولم يتم عرضه أو مناقشته ٠

رقم الايداع ٨١٣٦/١٩٨٩